



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

المناظر البصيرة

في

احكام الفروع الظاهرة

كتاب الجهاد

بإذن

الشيخ العلامة والفاضل

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

بن محمد

بن محمد

بن محمد

بن محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطهاره

كاتب:

آيت الله سيد محمد على علوى گرگانى

نشرت فى الطباعة:

فقيه اهل بيت عليهم السلام

رقمى الناشر:

مركز القائمىه باصفهان للتحريرات الكمبيوترىه

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره - المجلد ٣
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٩	لو أتى بالوضوء على نحو التقيّه أو الضروره ثم زال العذر
٢٧	لو أتى بالوضوء الناقص لعذر ثم زال العذر قبل الصلاه
٢٩	لو زال العذر بعد المسح على الحائل و نداوه اليد باقيه
٣٠	فى حكم الغايات المترتبّه على العمل الفاقد بعد زوال العذر
٣٣	فى مسح الرأس على الحائل عند التقيّه أو الضروره
٣٦	فى الترتيب الواجب فى الوضوء
٣٩	فيما لو أخلّ بالترتيب فى أعمال الوضوء
٤٨	المراد من الاستدراك فى الإخلال بالترتيب
٤٩	الترتيب الحكمى فى الوضوء
٥٢	فى المراد من الموالاه فى الوضوء
٦١	الموالاه فى الوضوء حكم تكليفى أو وضعى؟
٦٧	فيما إذا نذر إتيان الوضوء متوالياً
٧٠	فى حكم الغسله الثانيه فى الوضوء
٨٢	تنبيهات عدد الغسلات فى الوضوء
٨٤	فى حكم الغسله الثالثه فى الوضوء
٩٣	فى حكم تكرار المسح فى الوضوء
٩٧	ما يجزى فى غسلات الوضوء
٩٨	ما يجزى فى غسلات الوضوء
١٠٨	اعتبار إيصال الماء تحت الخاتم و نحوه فى الوضوء
١٠٩	فى الشك فى الحاجب فى الوضوء

١٢٩	في أحكام الجبائر / المراد من الجبيره
١٣٠	في أحكام الجبائر إذا أمكن تحصيل الغسل الواجب
١٣٤	في أحكام الجبائر إذا لم يمكن تحصيل الغسل الواجب
١٥٨	في أحكام الجبائر / المراد من المسح في أخبار الجبيره
١٦١	في أحكام الجبائر / كيفيته المسح
١٦١	في أحكام الجبائر / إذا كانت الجبيره في موضع المسح
١٦٣	في أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر متعدده
١٦٥	في أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر مغصوبه
١٧١	في أحكام الجبائر / لو التصق شيء بمحلّ الوضوء و الغسل
١٧٧	في أحكام الجبائر / لو لم يمكن المسح على الجبيره
١٧٨	في أحكام الجبائر / لو اعتقد الضرر في غسل البشره ثم تبين خلافه
١٨٠	في أحكام الجبائر / لو غُسل البشره ثم تبين الضرر
١٨٢	في أحكام الجبائر بعد زوال العذر
١٨٨	في وجوب المباشره في الوضوء
٢٠٢	في تولى وضوء العاجز
٢١٠	في ما يجب فيه المباشره في الوضوء
٢١١	في كيفيته تولى وضوء العاجز
٢١٢	في حكم مس القرآن للمحدث
٢٢٠	حكم المسلوس إذا كان له فتره تسع الصلاه و الطهاره
٢٢٣	حكم المسلوس المتمكن من تحصيل الطهاره أثناء الصلاه بلاعسر
٢٣٩	حكم المسلوس إذا كان الحدث مستمراً
٢٤٢	حكم المبطون
٢٤٤	حكم سلس الريح و النوم
٢٤٨	في تطهير موضع النجاسه على المسلوس
٢٤٩	حكم المسلوس و المبطون في صلاه الاحتياط
٢٥١	حكم المسلوس و المبطون في مس كتابه القرآن و ما بحكمه

- ٢٥٤ حكم من نذر أن يكون على وضوء دائماً إذا صار مسلوساً
- ٢٥٧ حكم المسلووس و المبطون في طوافهما و غيره ممّا يشترط بالطهارة
- ٢٥٩ سنن الوضوء
- ٢٧٣ مكروهات الوضوء
- ٢٧٨ أحكام الوضوء / لو تيقن الحدث و شك في الطهارة
- ٢٨٣ أحكام الوضوء / لو شك في الطهارة في أثناء الصلاة
- ٢٨٨ أحكام الوضوء / لو شك في المتأخر من الطهارة و الحدث
- ٣١٢ أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الحدث دون الطهارة
- ٣١٣ أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الوضوء دون الحدث
- ٣١٥ أحكام الوضوء / لو تيقن ترك عضو
- ٣١٦ أحكام الوضوء / في الشك في شيء من أفعاله
- ٣٣٥ أحكام الوضوء / في حكم كثير الشك في أفعال الوضوء
- ٣٤١ أحكام الوضوء / في حكم القطاع في أفعال الوضوء
- ٣٤٣ أحكام الوضوء / لو تيقن الطهارة و شك في الحدث
- ٣٤٦ أحكام الوضوء / لو شك في الحدث في أثناء الطهارة
- ٣٤٩ لو شك في شيء من الوضوء بعد الفراغ عن الوضوء
- ٣٥٠ في قاعده الفراغ / هل يكفي نفس الفراغ أم لا؟
- ٣٥٦ في قاعده الفراغ / في الملاك في جريان القاعده
- ٣٥٦ في قاعده الفراغ / في أقسام من الشكوك
- ٣٦٣ في قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده فيما كان الشك في أصل وجوده
- ٣٦٥ في قاعده الفراغ / في جريان القاعده في العسل الترتيبي
- ٣٦٦ في قاعده الفراغ / في الملاك في جريان القاعده
- ٣٦٨ في قاعده الفراغ / من كان أحد أعضائه نجساً فتوضأ ثم شك في التطهير
- ٣٧١ في قاعده الفراغ / في جريان القاعده و إن حصل له اليقين قبل الشك
- ٣٧١ في قاعده الفراغ / لو علم بالمانع و شك في تقدم الوضوء و تأخره عليه
- ٣٧٣ في قاعده الفراغ / لو علم المسح على الحائل و شك في المسوخ له

- ٣٧٧ ----- فى قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده إذا لم يترتب عليه أثر -----
- ٣٨٨ ----- فى قاعده الفراغ / لو علم بصلاه و حدث و شك فى المتقدم منهما -----
- ٣٩٠ ----- فى قاعده الفراغ / لو شك ثم غفل ثم شك -----
- ٤٠٤ ----- أحكام الوضوء / لو ترك الاستنجاء و صلى -----
- ٤١٥ ----- أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى -----
- ٤١٨ ----- أحكام الوضوء / لو نسي تطهير المخرجين و صلى -----
- ٤٢٠ ----- أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى -----
- ٤٣٩ ----- أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالخلل فى أحد الوضوئين -----
- ٤٥١ ----- أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالخلل فى أحد الوضوئين -----
- ٤٥٦ ----- أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالحدث عقيب إحدى الطهارتين -----
- ٤٧٠ ----- لو صلى الخمس بخمس طهارات ثم علم بالحدث عقيب إحديها -----
- ٤٧٢ ----- لو توضأ وضوئين و صلى بعد كل منهما نافله ثم علم بالحدث عقيب أحدهما -----
- ٤٧٤ ----- فى تعريف الغسل و أقسامه -----
- ٤٧٥ ----- فى معنى الجنابه لغه و عرفاً -----
- ٤٧٦ ----- فى سبب الجنابه / خروج المنى -----
- ٤٨٤ ----- ما يعرف به الجنابه عند الشبهه -----
- ٤٨٦ ----- ما يعرف به الجنابه فى المريض -----
- ٤٨٩ ----- ما يعرف به الجنابه فى المرأه -----
- ٤٩٠ ----- لو وجد على جسده أو ثوبه منياً -----
- ٤٩٩ ----- السبب الثانى للجنابه: الجماع و إن لم ينزل -----
- ٥٠٥ ----- فى سبب الجنابه / وطى غير المكلف أو الميت -----
- ٥٠٦ ----- فى سبب الجنابه / فى وطى الميت -----
- ٥٠٨ ----- فى سبب الجنابه / المراد من إلتقاء الختانين -----
- ٥٠٩ ----- فى سبب الجنابه / فى حكم الأقطع -----
- ٥١٢ ----- فى حصول الجنابه بالإيلاج ملفوفاً -----
- ٥١٤ ----- فى سبب الجنابه / الوطى فى دبر المرأه بلا إنزال -----

- ٥١٨ فى سبب الجنابه / لو وطئ غلاماً فأوقبه و لم ينزل
- ٥٢٣ فى جنابه الخنى
- ٥٢٧ فى حصول الجنابه بوطء البهيمه
- ٥٢٨ فى أعمال الكافر حال كفره
- ٥٣٩ تعريف مركز

المنظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره – المجلد ٣

اشاره

سرشناسه : علوى گرگانى، سيد محمدعلى، ١٣١٧ -

عنوان قراردادى : شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام .برگزیده .شرح

عنوان و نام پديدآور : المناظر الناظره فى احكام العتره الطاهره : كتاب الطاهره / لمولفه محمدعلى العلوى الحسينى .

مشخصات نشر : قم : فقيه اهل بيت (ع)، ١٣٩٥ .

مشخصات ظاهرى : ١٠ ج .

شابك : ١٥٠٠٠٠٠ ريال : دوره: ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-١٤-٩ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٤-٠ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٥-٢ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٥-٧ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٣ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٤ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٥ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٨ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٩ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-١٠ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-١٣ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-١١ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٨ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-٩ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-١٠ ؛ ج. ٩٧٨-٦٠٠-٨٣٦٣-٠٦-١٣

وضيقت فهرست نويسى : فييا

يادداشت : عربى .

يادداشت : اين كتاب شرحى است بر شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام محقق حلى

يادداشت : كتابنامه .

موضوع : محقق حلى، جعفر بن حسن، ٦٠٢ - ٦٧٦ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ٧ق .

موضوع : *Islamic law, Ja'fari -- ١٣th century

موضوع : طهارت (فقه)

موضوع : *Taharat (Islamic law)

شناسه افزوده : محقق حلى، جعفر بن حسن، ٦٠٢ - ٦٧٦ق . شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام . شرح

رده بندي كنگره : BP١٨٢/م٣ش ٤٠٢٣٧١٦ ١٣٩٥

رده بندی ديويي : ٢٩٧/٣٤٢

شماره كتابشناسي ملي : ٤٢٢٣٣٦٢

ص: ١

اشاره

تأليف

آيه الله العظمى الحاج السيد محمد علي العلوي الكركاني

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رحمه الله : أو الضروره (١).

(١) أى من المستثنيات عن المسح على البشره، هو حال الضروره، فيجوز فى الضرورات المسح على الحائل، كما حكم به المصنّف فى «المعتبر»، والعلّامه فى «المنتهى» و«المختلف» و«التحرير» و«الإرشاد» و«القواعد» و«الذكري» و«الدروس» وغيرها، وهو الظاهر من عبارته «الفقيه» وصريح «الناصرىات» ، بل قد يظهر عن الأخير، دعوى الإجماع عليه، كما هو صريح «المختلف».

بل فى «الحدائق»: أنّ ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، كما ادّعى ذلك فى «التذكرة» لظاهر كلامه ، وذهب أكثر المتأخرين، وأصحاب التعاليق على «العروه» مع السيّد قدس سره فيها على الجواز، إلّا الخوئى، وصاحب «المدارك»، حيث صرح الثانى بالانتقال إلى التيمّم ، وحيث لم يجوز ذلك من جهه الاكتفاء به، فالمسأله من جهه الأقوال واضحه ، فالأولى الرجوع إلى أدلّه الجواز .

فنقول : قد استدلّ أو يمكن أن يستدلّ لذلك بأموور :

الأمر الأوّل : بصحيحه أبى الورد، فى حديث: «... فقلت : فهل فيها رخصه ؟ فقال : لا ، إلّا من عدوّ تتّقيه، أو ثلج تخاف على رجلك» (١) .

حيث أنّه صريح فى جواز المسح على الخفّين فى حال الخوف، الذى هو عبارته أخرى عن الضروره ، وأضف إلى ذلك، أنّه لو كان المسح على الخفّين مع الضروره جائزاً، مع وجود أخبار ناهيه عنه، فغيره من الحائل يكون جائزاً بطريق أولى، لعدم ورود دليل عليه ، فدلاله الحديث فى أصل الجواز عند الضروره ولو كانت برداً ثابتة.

كما أنّ سنده أيضاً معتبر وصحيح، كما حقّقناه في صدر المسأله، فراجع.

الأمر الثاني : بالآيه الوارده في نفى الحرج في سوره الحجّ وهى قوله تعالى : «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١)، حيث يدلّ على كون مسح البشره حرجياً، فيجوز المسح على الحائل لرفع الحرج ، لكنّه مخدوش، بأنّ مقتضى ظاهر هذا الدليل هو سقوط وجوب مسح البشره للحرج ، وأما أنّ ما يقيم مقامه هل هو المسح على الحائل أو التيمّم، فإنّه لا بدّ أن نرجع إلى الدليل الثانوى الآخر المثبت لذلك الحكم ، أضف إلى ذلك أنّه لو كان دليل نفى الحرج مورداً لتوهم التمسك به، كان دليل لا ضرر أيضاً كذلك إذا كان ترك العمل بمقتضاه موجبا للضرر، فإنّ الجواب هو الجواب .

الأمر الثالث : التمسك بحديث عبد الأعلى مولى آل سام (٢) حيث قد أمر الإمام عليه السلام _ تمسكاً بالآيه المذكوره _ بالمسح على المراره، حيث يفهم منه منضماً مع الدليل الأوّل الذى يقتضى إيجاب جميع أعضاء الوضوء وأجزائه، بحيث لولا هذه الروايه لكان مقتضى حكم وجوب الكلّ، أنّه لو تعذّر بعض الأجزاء لسقط الكلّ، لأنّ المأمور به الواقعى كان تمام الاجزاء والشرائط لا بعضها، فإذا نقض بعضها سقط الوجوب لأنّه لم يكن هو المأمور به الواقعى ، لكن مع ملاحظه هذا الخبر، حيث قد جعل المسح على المراره مكان المسح على البشره، ولم يحكم بالسقوط، يفهم أنّ وجوب الوضوء ببقية أجزائه لا يسقط بتعذّر بعض أجزائه ، بل يتبدّل إلى مثل هذا البدل، وهو المسح على الحائل، كما يستفاد ذلك من الأخبار الوارده فى الأقطع، حيث قد حكم الإمام عليه السلام بأنّه يغسل

١- سوره الحج: آيه ٧٧.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٥.

ما بقى من عضده، أى لا يسقط وجوب بقية الأجزاء .

الأمر الرابع : التمسك بالقواعد الثلاثة المعروفة وهى: قاعده الميسور، وقاعده الإدراك، وقاعده الاستطاعه، لأنّ المسح على الخفين أو الحائل هو الميسور هنا من الوضوء ، كما أنّ المسح على المراره فى خبر عبد الأعلى كان كذلك، ولذلك أشار الإمام عليه السلام فيه إلى الآيه.

هذا، ولكن قد اعترض عليه صاحب «مصباح الفقيه» بقوله: «ليس المسح على الخف عرفاً من نظائر المسح على المراره، لكون المسح على المراره لأجل اتصالها بالرجل، وشده لصوقها بها، وتعسير نزوعها عنها بمنزله المسح على الرجل عرفاً، فيكون المسح عليها من المراتب الميسوره الثابته للمأمور به بنظر العرف، ولعله أحال الإمام عليه السلام معرفه حكمه إلى كتاب الله عزوجل .

وأما المسح على الخف فهو أمر أجنبى عن المأمور به بنظر العرف، إذ ليس المسح عليه فى بادئ الرأى إلا كالمسح على جسم خارجى، فلا يمكن استفاده وجوبه من الآيه، فلا يمكن الاستدلال بتلك القواعد فى المورد، ولا بفحوى أخبار الأقطع والجائر، كما لا يمكن جعل هذه الأمور من المؤيدات لدفع احتمال وجوب التيمم كما فى «المدارك» احتمالاً.

ثم قال: وبهذا ظهر لك أنّ إلحاق ضيق الوقت بالضروره، فى جواز المسح على الخفين، فى غاية الإشكال، لأنّ تعميم الضروره بحيث تعمّ ضيق الوقت، ودعوى استفاده حكمها على إطلاقها من الروايه، قابله للمنع، فإن ثبت فى المسأله إجماع فهو، وإلا فمقتضى الاحتياط اللازم وجوب الجمع بين المسح عليها والتيمم، لأنّ وجوب أحد الأمرين معلوم بالإجماع، إذ الظاهر أنّ جواز تركهما معاً عند ضيق الوقت ممّا لا يلتزم به أحد، فيجب الجمع بينهما تحصيلاً

للبراءة اليقينيّة»^(١)، انتهى محلّ الحاجه .

وفى التأميل فى كلامه مجالاً، لأنّ ميسور كلّ شىء يكون ما يناسب مع وجود ذلك الشىء، ففى مثل الشخص الذى وقع فى ضروره الثلج والبرد، الذى يخاف منهما على رجليه، أو كان وقد تعرّض لخطر العدو الفتاك فى المعركه، بحيث لو أخرج الخفّ فى حال المسح لهجم عليه، وهو عاجز عن دفعه، فإنّ العرف مع وجود هذه الشرائط يحكم عليه بأنّ المسح على الخفّين هو ميسوره، كما يفهم ذلك من حكم الشارع فى موارد الجبيره، فإنّه قد تكون الجبيره مركّبه من عدّه أشياء كالخشبه والجصّ والخرقه وأمثال ذلك فى كسر، اليد حيث أنّ المسح عليها يكون ميسور المسح على البشره، فأى فرق بين هذا وبين المسح على الخفّين، واحتمال الاكتفاء هنا بالتيّم، وسقوط أصل الوضوء، كان أشكل من السابق، لما ترى أنّ الشارع لم يرفع يده عنه فى الموارد المشابهه، والالتزام بالسقوط لكلّ من الوضوء والتيّم، ممّا يلتزم به أحد، والحكم بالوجوب لكلّ واحد منهما لا دليل إثباتى عليه مع وجود هذه الأدلّه، لاسيما مع ملاحظه ما عرفت من نقل الإجماع على كفايه المسح على الحائل فى حال الضروره، وإن كان الحكم بالجمع من حيث الاحتياط فى تمام الموارد لا يخلو عن حسن، إلاّ أنّه ليس على قدر الحكم بوجوبه، كما لا يخفى .

وعلى ما ذكرنا، لا يبعد أن يلحق ضروره ضيق الوقت بضروره الخوف من البرد والثلج، من جواز المسح على الخفّين، كما التزم به بعض، بناءً على أنّ المراد من قوله عليه السلام روايه أبى الورد: «أو ثلجٍ تخافُ على رجليك»، بيان مصداق الضروره لا خصوص ذلك، إذ لا خصوصيه عرفاً فى مثل هذا الخوف ،

وإذا زال السبب، أعاد الطهاره على قولٍ، وقيل: لاتجب إلا لحدثٍ، والأحوط الأول (١).

بل المقصود ذكر أصل الضروره بأى وجه حصلت، سواء كان من العدوّ، أو من الثلج، أو من الاحتراق بالنار مثلاً لو أخرج الخفّين، أو كان لضيق الوقت، وإن كان حُسن الاحتياط بالجمع بين التيمّم والمسح على الخفّ قوياً .

لو أتى بالوضوء على نحو التقيّه أو الضروره ثم زال العذر

كما أنه قد ذهب إليه هنا من أجاز المسح فى غيره، لأجل ما عرفت من الشبهه فى صدق الضروره الوارده فى خبر أبى الورد لمثله أيضاً، وإن كان إطلاق معقد الإجماع المنقول يشمله كما لا يخفى، فلا يترك الاحتياط، كما عليه صاحب «الجواهر» قدس سره .

(١) القول الأول: هو للمصنّف فى «المعتبر» وكذلك فى «المنتهى» و«المبسوط» و«التذكره»، والإيضاح وبعض متأخري المتأخرين وهو ظاهر «كشف اللثام» .

وأما القول الثانى: هو مختار العلامة فى «المختلف» و«الذكرى» و«الدروس» و«جامع المقاصد» و«المدارك» و«المنظومه» و«الجامع» و«الروض» بل ربما قيل إنه المشهور.

والإشكال فى النظر فى «التحرير» و«القواعد» للحكم بالإعاده، وصاحب «الجواهر» و«المصباح» للهمدانى _ خلافاً للآملى والبروجردى والاصطهباناتى _ وإن كان مذهب أكثر المتأخرين من السيد فى «العروه» وأكثر أصحاب الحواشى على عدم وجوب الإعاده.

فلا بأس بتقريب المسأله بجميع صورها حتّى يتّضح الكلام والنظر فيها، فنقول :

الصوره الأولى: ما لو أتى بالوضوء على نحو التقيّه أو الضروره، وثمّ صلّى بذاك الوضوء الصلاه التى كانت واجبه عليه، ثمّ بعد ذلك العذر من التقيّه أو الضروره،

فالكلام تارةً في أنه هل يجب عليه تحصيل الوضوء ثانياً، لما يشترط فيها الطهارة، أو يكتفى بالوضوء الناقص السابق؟

والمسألة ذات وجوه، بل أقوال ثلاثة: القول الأول: بأنه لا- يجب عليه الإعادة مطلقاً، سواء كان الناقص من جهة التقية أو الضرورة، أو لوحظ فيه بأن الناقص يكون بدلاً عن العام أم لا، وسواء كان الدليل لسانه مقتضياً بأنه رافع للحدث أم لا؟

وهذا هو المستفاد من كلام صاحب «الجواهر» ومن سلك مسلكه، حيث تمسك للصحة وعدم وجوب الإعادة بأمورٍ وهي أنه قام بإتيان وضوء صحيح مأمور به، فإذا أدى صلاته به، فإن مقتضى إتيان المأمور به هو الاجزاء، لتطابق المأتي به مع المأمور به، وكذلك يدل على الصحة استحباب الصحة، لأنه كان قبل زوال المسوغ صحيحاً قطعاً، فبعده يشك في صحته، فيستحب بقائه .

وكذلك يدل على الصحة أن الوضوء لا ينقضه إلا الحدث، وهو خبر إسحاق بن عبدالله الأشعري، عن أبي عبدالله عليه السلام : «قال : لا ينقض الوضوء إلا حدث، والنوم حدث»(١) .

ومن الواضح أن زوال المسوغ، ليس من الأحداث، وبأنه حيث ينوى بوضوئه رفع الحدث، يجب أن يكون قد حصل الطهارة به، لقوله صلى الله عليه وآله : «لكل امرئ ما نوى» .

وبأن مقتضى جواز البدار هو التخيير بين الإتيان بالوضوء الناقص في أول الوقت، وبين الإتيان بالتام في آخره، والحكم بوجوب الإعادة منافع للحكم بالتخيير المذكور .

ولكن قد أورد على جميع هذه الأدلة؛ فأما عن الأول:

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣، الحديث ٤.

بأنّ الإجزاء للتطابق مسلّم ما دام كون العذر باقياً ، وإما كذلك حتّى لما بعد زوال العذر فلا ، كما أنّ حكم التيمّم أيضاً كذلك، حيث أنّه مجوّز للدخول فى الصلاة حال وجود العذر، وأما بعد وجدان الماء أو رفع العذر لا بدّ من إعادته الطهاره .

ولكن الأولى أن يقال : إنّ الدليل الذى يدلّ على كفايه الوضوء الناقص، إن كان يدلّ على كونه مبيحاً للدخول فى الصلاة فقط لا رافعاً للحدث، أو دلّ على كونه رافعاً للحدث، إلّا أنّ رافعيته كانت ظاهريه وصوريه، فلا إشكال فى أنّه بعد رفع العذر لا وجه للحكم بالبقاء .

وأما لو لم يدلّ على ذلك، بل استفدنا من الدليل أنّه رافع للحدث ، غايه الأمر أنّ رافعيته فى حال حدوثه، لا بدّ أن يكون مع العذر، وأمّا لزوم بقاء العذر بقاءً فلا ، فالحقّ حينئذٍ يكون مع صاحب «الجواهر» ، فقياس المقام بالتيمّم _ كما عن الآملى _ لا يكون بوجيه، لإمكان أن يكون حكم التيمّم على أحد الأمرين المذكورين بخلاف الوضوء الناقص، فمجرد كون التيمّم أيضاً رافعاً للحدث _ كما تفوّه به صاحب «الهدى» لا يكون رافعاً للإشكال، لإمكان أن يكون رافعاً ما دام العذر باقياً، مع أنّ مورد الإشكال فى غير العذر المستمرّ والمستوعب، فتفصيل الكلام موكول إلى محله .

وأما عن الاستصحاب، فقد أورد عليه أولاً، كما عن الشيخ الأعظم قدس سره : أنّ مقتضى استصحاب حكم الخاص، وهو أنّ الوضوء الناقص كافٍ بعد زوال العذر، لا التمسك بعموم العام، الدالّ على لزوم الإتيان بالوضوء التام، والمستفاد من آيه الوضوء ، هو جواز تحصيل وضوء الناقص بعد رفع العذر، ونقض الوضوء الاضطرارى، لا بقاء أثر وضوء الناقص، مع أنّه فاسد جدّاً، ويعدّ مخالفاً للإجماع والضروره .

وثانياً : أنّه يصحّ لو كان هذا الوضوء رافعاً للحدث، ولم نقل بنقص الحدث

زماناً ومورداً، مع أنه غير ثابت، لإمكان أن يكون المقام من قبيل الشك في المقتضى، أى أنه لا يعلم هل أن الوضوء الناقص مبيح للدخول حال بقاء العذر فقط، أو أنه مبيح مطلقاً، إلا- أن يكون المقصود من الاستصحاب، هو استصحاب الإباحة لا استصحاب الحكم الخاص .

وقد أُجيب عنه بأنه بالنسبة إلى إباحة الصلاة حال وجود العذر، لا ينفع الاستصحاب، وبالنسبة إلى إباحة كل صلاة مشكوك الحدوث، فالأصل عدمه، فلا ينفع الاستصحاب هاهنا شيئاً .

ولكن الإنصاف عدم تمامية هذه الإيرادات على الاستصحاب : فأما عن الأول: فلأن المقصود من الاستصحاب، ليس هو إثبات بقاء حكم وضوء الناقص عليه، حتى بعد زوال وارتفاع العذر، لوضوح أنه قد رفع برفع العذر، ولا شك فيه حتى يستصحب وجوده، ومعلوم أن الشك يعد من أركان الاستصحاب ، بل المقصود استصحاب أثره، وهو الطهارة الحاصلة منه .

وأما عن الثانى: فلأننا نقول، يستفاد من بعض الأخبار أن تحصيل الوضوء فى حال الحدث يعد محصلاً للطهارة، فإذا كان الإنسان محدثاً بالحدث الأصغر وقام بإتيان الغسلتان والمسحتان فإنه يكون قد حصل على الطهارة، وهذا ما يستفاد من الخبر الذى رواه الصدوق فى «عيون أخبار الرضا عليه السلام» و«العلل» بسنده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام : قال : «إنما أمر بالوضوء وبدئ به، لأن يكون العبد طاهراً إذا قام بين يدي الجبار»(١) ، الحديث .

لوضوح أنه لو لم يكن الوضوء محصلاً للطهارة للمحدث، لما كان لهذا التعليل وجه. وهكذا من هذه المقدمه ثبت أن كل وضوء للشخص المحدث بحدث

الأصغر رافع للحدث، إلا أن يدلّ صراحه دليل على أنّ مثل هذا الوضوء، لا ينتج الطهاره نظير ما ورد حول الوضوء على الوضوء، حيث لا يكون محصلاً للطهاره، لكونه تحصيلاً للحاصل، ولذلك قال الإمام بأنّ الوضوء على الوضوء يعدّ هو نوراً على نور، فإطلاق المقدمه الأولى تشمل الوضوء الناقص الذى جعله الشارع فرداً من أفراد الوضوء التام، وقال بأنّ المضطرّ يجوز له الوضوء كذلك فيكون وضوءه كوضوء التام، ويعدّ هذا الوضوء أيضاً رافعاً للحدث قطعاً، ولو فى حال وجود العذر، ويصدق عليه أنّه وضوء، فبانضمام خبر إسحاق بن عبد الله الأشعري بأنّ: «الوضوء لا ينقضه إلا الحدث»^(١) يفهم أنّ الحاصل ثابت دائمى لا مؤقت، أى إذا وجد الوضوء، ورفع الحدث، كان ذلك الأثر باقياً، ولا يمكن رفع اليد عنه حتى فى موضع الشكّ، فليس حينئذ الحكم بالبقاء من قبيل الشكّ فى المقتضى، بل يكون من قبيل الشكّ فى الرفع، كما لا يخفى، لعدم وجود دليل يحتمل فيه كون جعل الوضوء الناقص موضع التام بصوره المؤقت، لوضوح أنّه إذا ثبت بمقتضى خبر فضل بن شاذان أنّ كلّ وضوء إذا أتى به المحدث بالحدث يوجب طهارته ورفع الحدث عنه فإنّه يكون دائماً وثابتاً لا مؤقتاً.

غايه الأمر لولا دليل ثانوى لتنزيل الوضوء الناقص منزله التام، كان مقتضى إطلاق الآيه من الحكم بالتوضى لمن أراد القيام إلى الصلاه، هو الإتيان بالوضوء التام لا الناقص، وكان هو الرفع لا الثانى إلاّ أنّه بعد ورود الدليل بكونه أيضاً وضوءاً مثل وضوء التام بواسطه تحقّق العذر والاضطرار، فيؤثر حينئذ فى تحقّق رفع الحدث قطعاً، فيدخل بذلك فى مصاديق كلام الإمام عليه السلام فى خبر إسحاق بن عبد الله، من أنّ الوضوء المؤثر لرفع الحدث، ومن أراد إثبات عدم دوام الطهاره

الحاصله عليه إبراز دليل آخر وإلا فإن الأدلة مفيدة لذلك وهي تفيد حصول الطهاره وبقائها إلى أن يأتي بالحدث .

فعلى هذا نقول : لو شككنا فى زوال رفع الحدث بزوال السبب، يكون هذا من قبيل الشك فى الرفع لا- من قبيل الشك فى المقتضى، فيكون الحق مع صاحب «الجواهر» من صحه جريان استصحاب الصحه هنا ، مع أنه لو سلمنا كون المقام من قبيل الشك فى المقتضى، ولكن فى وجود تلك الأدله على عدم الإعاده غنى وكفايه .

وأما دليله الثالث: وهو التمسك بحديث إسحاق المذكور، لإثبات أنه لا- ينقض الوضوء إلا- الحدث لا زوال السبب ، ففى «مصباح الهدى» بأنه غير تام، لأن ما لا ينقض إلا بحدث، إنما يكون هو الوضوء التام لا الناقص ، هذا، ولكن الإنصاف أن يقال : إن هذا الدليل بنفسه، وبلا- انضمام دليل آخر من التنزيل إليه، يكون الإشكال وارداً ، وأما مع ملاحظه ذلك الدليل _ كما أوضحناه _ فلا يكون الإشكال وارداً، كما لا يخفى.

وأما دليله الرابع: من التمسك بالحديث النبوى: «لكل امرئ ما نوى»، بأن ما ينويه فى الوضوء من رفع الحدث لا بد أن يتحقق ، فلقد أورد عليه فى «المصباح» أيضاً بأن الاستدلال فرع إمكان كون الوضوء _ وبحسب الشرع _ مقتضياً لرفع الحدث، وهو أول الكلام، إذ بعموم الدليل لا يمكن إثبات ذلك، لأن الحكم لا يصح أن يثبت به الموضوع ، والإنصاف أن الإشكال وارد لو كان الدليل منحصراً فيه، لوضوح أنه ناظر إلى ما هو المشروع، وما يمكن تحققه شرعاً بالنيه، فلا بد أولاً من إثبات كون الوضوء الناقص رافعاً للحدث، ومحصلاً للطهاره، ثم يقال : بأن ما ينويه لا بد أن يتحقق، فيصح التمسك به مع الانضمام بما ذكرناه.

لكن لا يخفى عليك، أنه يثبت بواسطه حدوث الطهاره ورفع الحدث ، وأما كونه كذلك، حتى مع زوال العذر، فهو ساكت عنه كما هو واضح من أن يخفى، فليتأمل .

وأمّا دليله الخامس: وهو أنّ جواز البدار، المساوق للتخيير بين الإتيان به ناقصاً في أوّل الوقت، أو الإتيان به كاملاً في آخر الوقت، ينافي الحكم بالاستئناف بعد زوال العذر.

فقد أورد عليه في «المصباح» بأنّ التخيير بين الإتيان بالناقص مع وجود العذر في أوّل الوقت، وبين فعل الكامل في آخره عند زواله، لا يوجب الاكتفاء بالوضوء الناقص عند زوال العذر؛ أمّا أوّلاً: فلكون جواز البدار عندنا فيما عدا التقيه مختصّ بصوره اليأس عن زواله إلى آخر الوقت، وأنّ اليأس سواء كان بالغاً درجة اليقين، أو حاصلًا عن طريق الظنّ القويّ طريق إلى بقاء العذر إلى آخر الوقت، فإذا انكشف الخلاف، لم يكن وجه للاجزاء، فإنّه يرجع إلى اجزاء الأمر الظاهري، وهو مناف مع مذهب المخطئه .

نعم إذا كان العذر هو خوف الضرر، وكان ناشئاً عن احتمال، فاعتباره في جواز الوضوء الناقص موضوعي لا طريقي، حسبما استظهرنا من الأدلّة، كما فصلناه في مبحث التيمّم ، انتهى محلّ الحاجه من كلامه .

ولا يذهب عليك أنّ التخيير في البدار مختلف ، فقد يكون فيما يكون البدار موجوداً حتّى مع العلم بزوال العذر، فمع ذلك جوّز الشارع من الإتيان بالناقص في أوّل الوقت، والكامل في آخره الحاصل منه التخيير، وهو كما في مورد التقيه، أو فيما إذا كان العذر هو الاضطرار، ولم يشترط فيه عدم التمكن إلى آخر الوقت، فيكون الحكم حينئذٍ حال الاضطرار واقعياً ثانوياً، لا طريقيّاً ظاهريّاً، كما قاله ، فعلى هذا يكون الحكم بالاستئناف منافياً للتخيير، كما أشار إليه صاحب «الجواهر» .

وقد يكون التخيير بلحاظ حال العلم ببقاء العذر إلى آخر الوقت، أو اليأس من الزوال، فحينئذٍ يكون التخيير بمعنى أنّه يجوز له البدار بالناقص في أوّل الوقت، أو الناقص في آخره، أو الكامل في آخره على احتمال.

فالحق حينئذ يكون مع الآملى، بأنه لا ينافى بين الحكم بالتخيير مع الحكم بعدم الاكتفاء بالناقص، لو ظهر الخلاف .

وكيف كان، فقد عرفت تماميه الأدله السابقه لإثبات جواز الاكتفاء به، ولا نحتاج إلى مثل هذه الأمور إلاّ تأييداً، كما أنه قد يمكن أخذ التأييد من بعض أخبار الجبيره، مثل صحيح حسن بن على الوشاء قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدى الرجل، أيجزیه أن يمسح على طلى الدواء؟ فقال: نعم، يجزیه أن يمسح عليه»(١).

ومثله خبره الآخر(٢) الدال على جواز المسح على الدواء، حيث لم يبين الإمام عليه السلام بأنه إذا زال الدواء هل عليه إعادة وضوء أم لا، لأنه كان الأمر كذلك حال الضروره، مع أنه يعدّ من الأمور التي يتلى الناس عادةً.

بل لم يذكر فى حديث، ولا أشار إليه فى خبر بأنه يجب عليك الإعادة بزوال العذر، قبل حدوث حدث، مع أنه لو كان واجباً لتقل وبان، كما لا يخفى .

كما قد يؤيد ذلك مشاهدته نظائره فى الفقيه، مثل الأخرس فلو عقد النكاح على امرأه وحصلت بينه وبينهما الزوجيه بهذه الإشاره الصادره منه الدالته على صيغه العقد، ثم إنه إذا برأ عن ذلك لا- يجب عليه إعادة عقده، لأن الأثر وهو الزوجيه فى التزويج، والملكيه فى التمليك قد حصل بالإشاره، حال وجود عذره، فمجرد زوال العذر لا يوجب زوال الأثر الذى وقع بما هو واجد لشرائطه حال وقوعه .

لكن بقى هنا إشكال واحد، وهو أنه قد يستفاد من كلام الشيخ الأعظم بأن

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١٠.

مقتضى دلالة قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» الآية ، هو وجوب التوضي عند القيام لكل صلاة، فيشمل ما نحن فيه، فلا يجوز حينئذٍ _ أي حال زوال العذر والقيام بأداء صلاة جديدة _ إلا الإتيان بالوضوء التام، فهذا ينتج عدم جواز الاكتفاء بالوضوء السابق .

ولكن يمكن الجواب عنه بأن الآية إنما تختص بمن كان محدثاً بحدث النوم، بأن يكون المراد من القيام هو القيام عن النوم كما يستفاد ذلك من مفاد بعض الأخبار وكلمات الفقهاء والمفسرين .

لو أتى بالوضوء الناقص لعذر ثم زال العذر قبل الصلاة

أو تكون محموله على من كان محدثاً أولاً- ثم توضى وصلتى وأراد الصلاة ثانية، لكن هذا ما لم يلتزم به أحد ، فالطهاره الحاصله من الوضوء الناقص كان حكمها حكم الطهاره التامه، فلا يعقل أن يكون مأموراً بوضوء آخر.

أو تحمل الآية على أنها تدلّ على مطلق الرجحان، مثل قوله: «اغتسل للجمعه والجنبه»، فالأمر بالغسل فيه يفيد طلب إحضار ما هو الراجح، فمن لا- يكون متطهراً يجب عليه الوضوء، ومن كان متطهراً يستحب له إعادته فيكون إطلاق الآية حينئذٍ محفوظ لجميع الأفراد، من دون لزوم تخصيص ببعض الأفراد دون بعض، فالحكم بعدم وجوب الإعادة قوياً عندنا .

الصوره الثانيه : هى ما لو توضأ بالوضوء الناقص لوجود العذر، ثم زال العذر قبل الإتيان بالصلاه التى توضأ لأجلها ؟

ففى «مصباح الهدى»: أنه لا بدّ من الإعادة، لأنّ التكليف بالوضوء غيرى لا نفسى، والمجوز للإتيان بالوضوء الناقص هو المجوز للإتيان بما اشترط فيه الطهاره بالوضوء الناقص، والمفروض عدم إتيانه، وبعد زوال المسوّغ لا مجوز للإتيان بالواجب النفسى بالوضوء الناقص، واللازم حينئذٍ استئناف الوضوء والإتيان بالفرد الكامل، لوجوب الإتيان بما يشترط بالطهاره حينئذٍ بالفرد

الكامل من الطهاره، والأصل أنّ التكليف الاضطرارى الذى تعلق به فى أول الوقت، إنّما يلاحظ بالقياس إلى الصلاه لا الوضوء بنفسه، فإنّ أمره غيرى لا نفسى ، انتهى كلامه .

ولكن الإنصاف أن يقال : بأنّ جواز الاكتفاء بمثل هذا الوضوء فى المورد وعدمه لا يكون منوطاً بالأمر المتعلق للصلاه، حتّى يقال بأنّ أمر الوضوء غيرى لا- نفسى، والمجوز له هو المجوز للصلاه معه، فإذا زال العذر لا- يكون حينئذٍ له مجوّزاً، وذلك لوضوح أنّ الأمر المتعلق بالصلاه لا- يزيد لسانه إلاّ عن إيجاب تحصيل الطهاره المائيه للصلاه ، غايه الأمر أنّ مقتضى الحكم الأوّلى لكلّ دليل، هو الانصراف إلى الفرد الكامل التامّ من الشرط، فكفايه الناقص عن الكامل مطلقاً، أو فى خصوص حال دون حال، منوطه بملاحظه لسان الدليل الثانوى.

فحينئذٍ، إن كان المورد هو التقيه، فلا يبعد القول بالجواز، وعدم وجوب الإعاده، لما قد عرفت منّا سابقاً من عدم اعتبار عدم المندوحه فى صحّته، بل يصحّ العمل بالتقيه، حتّى مع سعه الوقت ووجود المندوحه، كما يفهم ذلك الإطلاق والسعه من الحديث الذى رواه العياشى بسنده عن صفوان، الذى نقله صاحب «مصباح الفقيه» عن أبى الحسن عليه السلام فى غسل اليدين: «قلت له : يردّ الشعر؟ قال : إن كان عنده آخر فعل»(١).

لأنّ حمله على من لا يقدر على إجراء الوضوء الصحيح، حتّى فى تمام الوقت خلاف للظاهر، فإذا أتى بالوضوء لأجل الصلاه، فحصلت الطهاره على الفرض، ثم زال العذر قبل الإتيان بالصلاه، فلا دليل لنا يدلّ على بطلان مثل هذا الوضوء، كما صرح بما قلناه السيد الاصفهانى قدس سره فى «الروائع الفقيهيه»، وإنّ كلامه بحسب

المورد كان مطلقاً، أى بلا تقييد بخصوص التقيته، ولكن فى إطلاقه كلامٌ سنشير إليه .

لوزال العذر بعد المسح على الحائل و نداوه اليد باقيه

ولا يبعد أن يلحق بذلك، ما لو كان العذر من جهه الضروره، وكان العذر شاملاً ومستوعباً لجميع الوقت، فاضطرّ إلى الوضوء الناقص للإتيان بالصلاه فى آخر الوقت، ولكن بعد التوضأ لم يأت بالصلاه، حتّى خرج الوقت، ومن ثم نوى الإتيان بها قضاءً، فهل يجب الإعادته حينئذٍ أم لا ؟

وجه عدم استبعاد الإلحاق، هو ما عرفت أنّ وظيفته فى آخر الوقت كان الوضوء الذى يحصّل له الطهاره وقد حصلت. غايه الأمر قد عصى فى ترك الصلاه فى الوقت أو سهى عن ذلك، فهذا لا يوجب كون زوال العذر موجباً لعدم كفايه هذه الطهاره .

ولكن القول بعدم الكفايه هنا قوئى، لأنّه بعد ترك الصلاه فى الوقت عصياناً أو نسياناً، يفهم ويكشف أنّه لم يكن لمثل هذا الوضوء الناقص مضطراً، فيصعب قبول صحّه مثل هذا الوضوء، لما بعد الوقت فى الاضطرار والضروره، وإن كان إطلاق كلام السيد المذكور يشمله .

كما أنّه لا- يكفى أن نستدلّ على الصحّه بأنّه قد توضأ فى أوّل الوقت، لكونه مضطراً إليه فى ذلك، حيث كان ينوى الصلاه ولكنّه لم يؤدّى الصلاه لسبب من الأسباب، ومن ثم زال العذر والاضطرار فى الوقت، فبناء على اشتراط استيعاب الضروره لجميع الوقت، أو العلم به أو الظنّ القوئى به الذى كان طريقاً إليه، فبعد كشف الخلاف، لا يكون مجزياً، لأنّه يظهر أنّه لم يكن مكلفاً بالوضوء الناقص كما لا يخفى.

الصوره الثالثه : ما إذا زال المسوّغ بعد المسح على الحائل، لكن حين إمكان المسح على البشره بالنداوه الباقيه على اليد، مع عدم الإخلال بالموالاه.

فقد يقال بالكفايه، لأنّ العمل حين تحقّقه كان مورداً للتقيه، وتمت الأفعال، وتحقّق الوضوء، وحصلت الطهاره، فالحكم بعدم الكفايه مع إمكان تحصيل

الكامل يكون بلا وجه .

في حكم الغايات المترتبة على العمل الفاقد بعد زوال العذر

نعم في الضروره غير كافٍ، لا لخصوص المقام، بل لما قد عرفت من كشف الخلاف عن عدم كونه مَنْ وظيفته هذا .

ولكن في «مصباح الهدى» جعل الحكم بالكفايه وعدمها منوطاً على ما هو مختاره في الصورتين السابقتين، من الاكتفاء وعدمه، فمن لا- يجوز الاكتفاء بهما فلا يجوز هنا بطريق أولى، ومن جوزه فيهما، فهنا يكون وجهان: من القول بالاكتفاء لما عرفت وجه ذلك، أو القول بعدم الكفايه، من عدم شمول أدلّه الكفايه لذلك، ولعلّه كان من جهة إمكان دعوى الانصراف في تلك الأدلّه، سواء كان في التقيه وغيرها عن مثله، خصوصاً بعدما عرفت من سابقاً أنّ التقيه لابدّ فيها من عدم المندوحه حال العمل، ولا أقلّ ففي فرض المسأله يكون العمل الصحيح له حينئذٍ متعدداً، فالإكتفاء بمثل هذا الموضوع مشكل جداً، مضافاً إلى أنّه لو شكّ كان مقتضى استصحاب بقاء الحدث، ومقتضى قاعده الاشتغال، هو الحكم بالإعاده، لو تركها بحيث يعدّ مخللاً بالموالاه أو الحكم، أمّا إذا كان الوقت متسعاً وباقياً فإنّه يحصل المسح الصحيح من دون إخلال بالموالاه، ومن هنا يظهر الحكم .

الصوره الرابعه: وهي ما لو زال العذر في أثناء العمل، كما لو مسح الحائل الموجود على رجليه تقيّه، ثمّ إنّه بعد ذلك زال المسوّغ، فالحكم بعدم الاكتفاء هنا يكون بطريق أولى، لأنّه مضافاً إلى ما عرفت من وجود المندوحه حال الفعل، المضّرّ لمفهوم التقيه، أنّه لم يرتفع الحدث بعد كونه في أثنائه، حتّى يأتي الكلام فيه بأنّه إذا حصلت الطهاره دامت إلى أن تزول بالحدث، كما قلناه في السابق .

ويلحق بذلك في وجوب الاستئناف، ما لو أخذ الماء الجديد للمسح به تقيّه، فزال التقيه قبل المسح، فإنّه وإن كان أخذ الماء مضطراً، إلا أنّ مسحه لا يكون

كذلك، فالإكتفاء بمثل هذا حالٍ عن الوجه وهو واضح .

وبالجملة، أنّ المعتمد صدق التقيه للعمل، بما لا يكون له مندوحة، إلا في حال العمل، والفروض المذكوره خارجه عنه كما لا يخفى .

هذا تمام الصور التي كانت الغايات واقعه بعد زوال المسوغ، ووقع البحث في لزوم الإعادة وعدمها .

وأما الغايات المترتبة على العمل المفروض الواقع فاقداً لشرطه أو واجداً لمانعه بالتقيه أو غيرها من الضرورات، هل يجب إعادته الغايه في الوقت بعد زوال العذر أو القضاء في خارجه أم لا ؟

والذي عليه المشهور هو الأخير، بل قد ادعى عليه الإجماع، ووجه ذلك هو أنّ الامتثال بالفرد الاضطراري حين حدوث الاضطرار كالامتثال بالفرد الاختياري، مقتضى للاجزاء، ولذلك يكون الاضطراري من العناوين الثانويه الواقعيه، وليس حال الضروره والاضطرار حال الحكم الظاهري، ولذلك قام الإجماع على عدم وجوب إعادته الصلاه المأتي بها في حال وجود الضروره، فاقداً لشرط أو واجداً لمانع .

وإن كان احتمال ثبوت التكليف الواقعي الأولى موجوداً، بأن يقال : بأن المقدار الفائت من المصلحه الواقعيه كان لازم الاستيفاء، وكان مقدوراً في ذلك لكنّه مجرد احتمال بحسب الثبوت ، وأمّا في مقام الإثبات فإثباته لا دليل عليه، بل يكون الدليل على خلافه، لأنّه المستفاد من الأدله الثانويه، ولا خلاف في ذلك ظاهراً .

نعم المحكى عن المحقق الثاني في بعض فوائده، هو التفصيل بين ما إذا كان متعلق التقيه مأذوناً فيه بالخصوص، كغسل الرجلين في الوضوء، والتكثف في الصلاه ونحوهما، وبين ما كان متعلقهما ممّا لم يرد فيه نصّ بالخصوص، كأداء الصلاه إلى غير القبلة، والوضوء بالنيذ ونحو ذلك، فأوجب الإعادة في الأخير دون الأول .

واستدلّ لعدم الوجوب في الأوّل بأنّ المكلف قد أتى بالفعل على الوجه المأذون فيه، وبما أقامه الشارع مقام المأمور به في حال التقيه، فيكون الإتيان به امتثالاً مجزياً عن الواقع.

ولو جوب الإعاده في الأخير، بأنّ غايه ما يستفاد من عموم أدلّه التقيه، هو موافقتهم فيما هم عليه، لا بدّليه المأتي عن الواقع، فلا دليل هاهنا على الإجزاء كما كان فيما ورد الإذن بالخصوص على موافقتهم، فإنّ أمكن الإعاده في الوقت وجبت، ولو فاتته الوقت، نظر في دليل القضاء، فإن وجد قيل به، لأنّ القضاء إنّما يجب لفرض جديد.

ولقد أورد عليه صاحب «مصباح الفقيه» و«مصباح الهدى» وغيرهما، بأنّ المقصود من العمومات، إن كان هو دليل نفى الحرج ودليل لا- ضرر في حال التقيه، أو الأدلّه الوارده الدالّه على وجوب التقيه، لحفظ ما يجب عليه حفظه من النفوس والأموال والأعراض، فإنّها تفيد الإعاده.

ولا يخفى أنّ ما ذكره قدس سره في مثل الأدلّه المذكوره، وإن كان كذلك، إلّا أنّه يردّ عليه أنّ العمومات ليست منحصره فيهما فقط، بل فيها ما يدلّ على الرخصه في الإتيان على وفق التقيه، ورفع المنع المتعلّق به لولا التقيه، سواء كان المنع عنه لولاها متعلّقاً بذات ما يؤتى به تقيه، أو لإخلاله بواجب مشروط بعدمه، فلازم ذلك هو رفع مانعيه المانع لولا التقيه، واجزاء ما أتى به تقيه، كقول الصادق عليه السلام في صحيحه هشام عن أبي عمرو: «تسعه أعشار الدّين في التقيه، ولا دين لمن لا تقيه له، والتقيه في كلّ شيء إلّا في ثلاث: شرب المسكر، والمسح على الخفّين، ومتعه الحجّ» (١).

فإن استثناء الثلاثة عمّا سبق قرينه على أنّ التقيه مبيحه لكلّ محظور وممنوع شرعاً، سواء كان منعه لنفسه لولا التقيه، كشرب المسكر، أو لغيره كالتكثف في الصلاة، وغسل الرجلين في الوضوء، فمعنى رفع المنع الغيرى ليس بحسب العقل إلا الرخصه فى ارتكابه، المقتضى لصحّه المأتى به فى حال التقيه .

ومثله الخبر المروى عن الباقر عليه السلام : «التقيه فى كلّ شىء يضطرّ إليه ابن آدم، فقد أحله الله»(١).

وما فى موثقه سماعه قوله: «فإنّ التقيه واسع، وليس شىء من التقيه وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله تعالى»(٢).

فى مسح الرأس على الحائل عند التقيه أو الضروره

وغير ذلك من الأخبار التى يستفاد منها رفع المنع عن الممنوع لولا-التقيه مطلقاً، سواء كان منعه لنفسه أو لغيره، لاسيّما مع ملاحظه بعض الأخبار من لفظ التوسعه كما عرفت حديثه، فإنّ الحكم بفعل الممنوع وترك الشرط وبعده بالإعاده لذلك ليس من التوسعه، فهو أوّل دليل على الصحّه، فى الوقت كان أو خارجه، فلا وجه لهذا التفصيل أصلاً كما لا يخفى .

ثمّ لا يخفى عليك أنّ التقيه إذا تحققت فى شىء، فإنّها مبيحه لما تكون هى فى متعلّقها، بحيث يقتضى دليلها إثبات ما هو الأثر المترتب عليها، بحيث لولاها لما ترتّب ، وأما ترتيب الآثار الوضعيه التى كانت لذلك الشىء لولا التقيه لما ارتفع ، بل كانت على ما هى عليها ، مثلاً لو وقع الوضوء مع الخمر مورداً للتقيه ، فحينئذٍ لا إشكال فى أنّ ما هو مورد للتقيه _ وهو شرطيه الماء الطاهر _ حيث قد سقط عن شرطيه للصلاه، فيجوز الانتفاء به فى تحصيل الشرط الذى كان واجباً لما قد

١- وسائل الشيعه: أبواب الأمر بالمعروف، الباب ٢٥، الحديث ٢.

٢- الكافى: ج ٣ / ص ٧.

عرفت أنّ التقيه تحلّ ما هو حرام لولاها .

وأما عدم ترتيب أثر الخمر، وهو نجاسه البدن بذلك بواسطة التقيه فلا ، لأنّ ما هو مورد للتقيه كان مجرد سقوط شرطيه كون المائع ماءً طاهراً مطلقاً مثلاً ، وأما أصل تنجس البدن بذلك الذى يعدّ من آثاره الوضعيه، فلا يرتفع ، فحصول الطهاره الحديثيه من مثل هذا الوضوء مشكل، فأثر التقيه هاهنا هو مجرد رفع الحكم التكليفى منه، يعنى لولا- التقيه لما كان التوضى به جائزاً، لكونه تشريعاً حراماً وتنجيساً لبدنه اختياراً، لإتيان الصلاه التى كانت من شرطها عدم نجاسه البدن، فهذه المحاذير قد ارتفعت بواسطة التقيه .

ومن هنا يظهر، أنّه لو استنجد على الجدار، وفقاً لمذاهب العامه فإنّه لم يحصل بذلك الطهاره الواقعيه، التى كانت شرطاً للصلاه جزماً، والرخصه المستفاده من عمومات التقيه لا- تقتضى إلا- رفع المنع عن الدخول فى الصلاه، واشتمال ملاقيه فيما يشترط بالطهاره حال الضروره .

كما أنّ التقيه لا توجب جعل ما هو الممنوع وجوده للصلاه شرطاً واقعياً لها، كالتكثف مثلاً، بأن يجعله شرطاً حقيقه لها، مثل سائر الشرائط التى جعلها شرطاً لها، لعدم كون ذلك من مورد التقيه، حتّى يستلزم ذلك .

وتظهر الثمره بين ما ذكرناه أخيراً، وما قلناه سابقاً، هو أنّه لو صار التوضى بالخمر فى مورد موضوعاً للتقيه، وكذلك غسل الرجلين فى موضع آخر، فإنّ التقيه فى الأوّل لا توجب إلا رفع المنع عن الدخول فى الصلاه مع الخمر التى كان قبله غير جائز، كما يجوز ترك الشرط الذى كان واجباً تحصيله قبلها، وهو الطهاره عن الخبث والحدث ، وأما كون ذلك الوضوء محصياً لاً للطهاره عن الحدث والخبث واقعاً، بحيث لو ارتفعت التقيه، عدّ بدنه طاهراً، ووضوئه حاصلاً برفع الحدث، فلا .

هذا، بخلاف الوضوء مع غسل الرجلين، حيث قد عرفت حصول الطهاره عن الحدث بالتقيه، وحتّى وإن زالت التقيه فإنّه يجوز الإتيان بما يشترط فيه الطهاره .

ومن ذلك يظهر أنّ التقيه إذا أوجبت الوضوء بالماء النجس، فلا يستلزم ذلك صيروره الماء النجس طاهراً، بأن يجعله طاهراً، وإن تجوز الصلاه مع ذلك الوضوء في حال وجود التقيه، ومثله سائر الموارد التي كانت مشابهه لها .

تتمّيه : إذا عرفت حال التقيه والضروره للمسح على الحائل في الرجلين، كان المسح على الحائل في مسح الرأس مثله، لأنّ العمومات السابقه تشمل هذه الصوره أيضاً، ولا اختصاص لها بمورد دون مورد آخر، مع أنّ بعض الأصحاب حملوا الخبرين القادمين على صوره التقيه، وهما صحيحه محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام : «في الرجل يحلق رأسه ثمّ يطلبه بالحنا، ثمّ يتوضأ للصلاه؟ فقال : لا بأس بأن يمسخ رأسه والحنا عليه» (١).

وصحيحه عمر بن يزيد، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحنا، ثمّ يبدو له في الوضوء؟ قال : يمسخ فوق الحنا على التقيه» (٢) وفيه من البعد ما لا يخفى، لإمكان حمله على حال الضروره غير التقيه، كما حمله صاحب «المنتقى»، أو يكون المراد هو لون الحنا كما حمله صاحب «الوسائل» .

وكيف كان فإنّ عمومات التقيه الشامله لما نحن فيه، كافيّه عن التمسك بمثل هذه الأدله، فلا يصحّ الحكم بوجود الانتقال إلى التيمم، كما حمله بعض المتأخّرين، كما في «الجواهر»، وإن كان الجمع بينهما أحوط .

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٧، الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٧، الحديث ٣.

مسائل ثمان :

الأولى : الترتيب واجب في الوضوء، غَسَلَ الوجه قبل اليمنى، واليسرى بعدها، ومسح الرأس ثالثاً، والرجلين أخيراً (١).

(١) وأما وجوب أصل الترتيب فهو أمرٌ ثابتٌ بين الفقهاء، ولا يعرف فيه خلاف، وعليه الإجماع تحصيلاً ونقلًا مستفيضاً، كاد أن يكون متواتراً كالسُّنَّه كما في «الجواهر» ،

في الترتيب الواجب في الوضوء

بل قال الشهيد في «الذكري»: بأن الكتاب في آية الوضوء يدلّ عليه، أولاً: استفادته من (الفاء) في قوله: (اغسلوا)، حيث تدلّ على وجوب الترتيب بين القيام والابتداء بالوجه، فأضاف في «الجواهر» ذلك بضميمه عدم القول بالفصل بين الترتيب في الابتداء بالوجه، وحفظه في سائر الأعضاء، وإن كان ذيله بقوله: لكن لا يخلو عن نظر .

بل في «الذكري» و«المصاييح» للطباطبائي، مضافاً إلى أنّ (الواو) قد يفيد الترتيب، كما يُحكى عن الفراء أنّ الترتيب الذكري يوجب وجوب الترتيب، لكونه واقعاً في الكلام البليغ الذي لا أبلغ منه، فيراعى فيه نكته التقديم والتأخير.

هذا كما في «المصاييح» .

أو يقال: بأنّ الله قد غيى الغسل في اليد بغايه إلى المرافق، والمسح إلى الكعبين، كما في «الذكري»، فكأنّه أراد إنّ ذكر هذه الغايه يوجب الظهور في كون غَسَلَ اليد بعد الوجه، لرجوع المرفق إليها، الواقع بعد الوجه، كما ترجع كلمه إلى الكعبين إلى الرجل دون الرأس، فيفهم منه الترتيب .

هذا، ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ التمسك بهذه المذكورات من الوجوه والاستحسانات في الآيه الشريفه لاستفاده الوجوب حسنٌ لكن تأييداً لا دليلاً،

حَتَّى يَتَمَسَّكَ بِهَا لِرَدِّ مَا لَوْ فَرَضَ دَلَالَتُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ مَثَلًا، كَمَا لَا يَخْفَى؛ فَالْعَمْدَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ هِيَ الْإِجْمَاعُ، وَتُظَاهَرُ الْأَخْبَارُ فَلَا بَأْسَ بِذِكْرِهَا: وَمِنْهَا: صَحِيحُ زُرَّارَةَ، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَابِعْ بَيْنَ الْوُضُوءِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: اِبْدَأْ بِالْوَجْهِ، ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ، ثُمَّ امْسَحِ الرَّأْسَ وَالرَّجْلَيْنِ، وَلَا تَقْدَمَنَّ شَيْئًا بَيْنَ يَدَيْ شَيْءٍ تَخَالَفَ مَا أَمَرْتُ بِهِ» (١) الْحَدِيثُ .

وَمِنْهَا: صَحِيحُ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: «سُئِلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِيَدِهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَرَجْلَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ؟ قَالَ: يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ وَلْيَعِدْ مَا كَانَ» (٢) .

مِنْهَا: حَدِيثُ قَرَبِ الْأَسْنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ يَسَارَهُ قَبْلَ يَمِينِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَعِيدُ الْوُضُوءَ مِنْ حَيْثُ أَخْطَأَ، يَغْسِلُ يَمِينَهُ ثُمَّ يَسَارَهُ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ» (٣) .

مِنْهَا: صَحِيحُ أَوْ حَسَنَةُ الْحَلْبِيِّ عَنْ ابْنِ هِشَامِ الْقَمِّيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِذَا نَسِيَ الرَّجُلُ أَنْ يَغْسِلَ يَمِينَهُ فَغَسَلَ شِمَالَهُ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ، فَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، غَسَلَ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ إِتْمَا نَسِيَ شِمَالَهُ فَلْيَغْسِلِ الشِّمَالَ، وَلَا يَعِيدْ عَلَى مَا كَانَ تَوَضَّأَ. وَقَالَ: اتَّبِعْ وَضُوءَكَ بَعْضُهُ بَعْضًا» (٤) .

مِنْهَا: مَرْسَلَةُ الصَّدُوقِ، قَالَ: «وَرَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِيمَنْ بَدَأَ بِغَسْلِ يَسَارِهِ قَبْلَ يَمِينِهِ أَنَّهُ يَعِيدُ عَلَى يَمِينِهِ ثُمَّ يَعِيدُ عَلَى يَسَارِهِ» (٥) .

وَنَظَائِرُهَا كَثِيرَةٌ فِي بَابِ ٣٤ وَ ٣٥ مِنْ «وَسَائِلِ الشِّيْعَةِ» فَرَاغَ .

- ١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٤، الحديث ١.
- ٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١.
- ٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١٥.
- ٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٩.
- ٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١٠.

فدلّاله هذه الأحاديث على وجوب الترتيب، ولزوم الإعادة وتحصيله، سواء ترك بالعمد أو بالنسيان، عالمًا كان أو جاهلًا واضحه.

بل قد عرفت استدلال الإمام عليه السلام في الحديثين الأوّلين بكلام الله، من جهة ما أمر الله به وبدأ به، وهذا يؤيد كون المستفاد من آية الوضوء هو وجوب الترتيب، خصوصاً مع نهى الإمام في خبر زراره، بقوله: «لا تقدّم من شيئاً... الدال على النهى عن المخالفه لما أمر الله به، يدلّ على كون الآية دليلاً على الوجوب لا تأييداً، فكأنّه ينتصر كلام العلمين من الشهيد والعلامة الطباطبائي، في إشكال الاستدلال بالآيه حسب دلّاله الحديثين . وكيف كان فإنّ وجوب مراعاة الترتيب أمرٌ ثابت ولا نقاش فيه.

فالأولى التعرّض لسائر فروع المسأله، فنقول هاهنا مسائل :

المسأله الأولى : ما لو أخلّ المكلف بالترتيب، وأمكن تحصيله بما لا يوجب الإخلال بشيء آخر، بما يجب مراعاته من الموالاه أو التيه، كما إذا كان قبل فوات الموالاه، ولم يأت بما أخلّ فيه الترتيب بقصد التشريع وغيره، فهل يصحّ الاكتفاء بتحصيل الترتيب ومن دون حاجه إلى إعاده الوضوء من رأس مطلقاً، أى سواء كان عن عمد أو عن سهو، كما عليه المشهور من المتقدمين وجميع المتأخرين، أم يحتاج كما نقل الخلاف عن العلامة في «التحرير» حيث قد أوجب الإعادة مع العمد مطلقاً، أى ولو لم يفت الموالاه، وعنه في «التذكرة»: «أنّه أوجب الإعادة على الناسى مطلقاً، ولو على صورته عدم تحقّق الجفاف ؟

وقد استدلّ للعلامة على وجوب الإعادة عند العمد مطلقاً:

أولاً: بأنّ الواجب في الوضوء الموالاه، بمعنى المتابعه في الأفعال حال الاختيار، وأما مراعاة الجفاف وعدمه فهى مربوطه بحال الاضطرار لا الاختيار، فمع الإخلال بالترتيب عمداً يترتب الإخلال بالموالاه بالمعنى المذكور .

وثانياً: بمفهوم موثقه أبى بصير، عن الصادق عليه السلام، قال: «إن نسيت غسل وجهك، فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن، فأعد غسل الأيمن، ثم اغسل اليسار، وإن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجليك، فامسح رأسك ثم اغسل رجليك» (١).

فإن مفهومها أنه إن لم تنس فلا تعد غسل وجهك، ولا الأيمن، فعدم الإعادة إما أن يكون من جهه صحه ذلك من دون إعادته، فهو باطل قطعاً، لكونه مخالفاً للإجماع، ولم يلتزم به أحد.

فيما لو أخل بالترتيب فى أعمال الوضوء

أو من جهه بطلان الوضوء من رأس، وهو المتعين المطلوب .

وثالثاً: لعله من جهه أن العامد العالم إذا أخل يعدّ إما متشرعاً أو هازلاً، فيكون قد أخلّ ببيته .

ويرد على الاستدلال الأول: بأن الموالاه _ كما سيأتى فى محلّه _ عبارته عن تتابع الأفعال بما يصدق عرفاً أنه قد أتى ذلك بعده، ولو قد تخلّل بما لا ينافى صدق المزبور _ كما قد فرضنا ذلك فى المسأله من عدم الإخلال بما يوجب فوت الموالاه _ ولا فساداً من جهه التيه من قصد التشريع، أو عدم قصد القربه من اللعب والهزل وغيره، فمجرد تقديم غسل عضو على الآخر لا يوجب إلّا إعادته خصوص ما هو المتقدم، لا إعادته أصل الوضوء، كما لا يخفى .

ويرد على الثانى أولاً: بأن القضايا الشرطيه تكون على قسمين : قسم: فيها مفهوم، كما هو الغالب، وهو فيما إذا لم يكن الشرط بنفسه محققاً للموضوع، بل الموضوع باق فى حال وجود الشرط وعدمه، نظير قوله: إن جاءك زيد فأكرمه،

حيث يكون مفهومه إن لم يجيء زيد فلا تكرمه، فزيد محفوظ في طرفي المنطوق والمفهوم، حيث لم يكن الشرط قد سبق لبيان الموضوع.

قسم آخر: وهو الذى محقق للموضوع، مثل قوله: «إن رزقت ولداً فاختنه»، و«إن ركب الأمير فخذ ركابه»، و«إن نسيت اداء حق زيد فأذه متى ما ذكرت»، إلى غير ذلك مما لا تحصى، ففي هذه القضايا الشرطية فإن القضية لا مفهوم فيها، إذ لا معنى للقول بعدم الختان لو لم يرزق ولداً، وما نحن فيه يكون من هذا القبيل.

وثانياً: لو سلمنا وجود المفهوم هاهنا، فيكون المفهوم موافقاً للحكم الشرعى، لأنه يكون هكذا: «إن لم تنس غسل وجهك ولم تغسل ذراعيك قبل وجهك، فلا تعد»، فهو صحيح لحصول الترتيب حينئذٍ، لا أن يكون المفهوم بأنك إن لم تنس وغسلت ذراعيك قبل وجهك فلا تعد، حتى يكون معناه البطلان من رأسه.

وثالثاً: لو سلمنا دلالة المفهوم على ما ادّعاه، وكان دلالته على أن الإخلال بالترتيب مع عدم النسيان يوجب البطلان من رأس، لكن يعارضه الإطلاقات الكثيرة التى تدل على عدم البطلان وكفايه إعادة الترتيب بتحصيله، فيقدم تلك الإطلاقات، لكون دلالتها بالمنطوق وتلك بالمفهوم، والترجيح يكون له، وهذا فضلاً عن أن كثرتها ووضوح دلالتها، بل صراحه بعضها يوجب تقديمها على المفهوم لورود الاحتمال من التشكيك فى المفهوم وغيره مما تقدم ذكره.

وثالثاً: كون المفهوم معرضاً عنه الأصحاب، بخلاف مفاد الإطلاقات، كما لا يخفى.

ويرد على الثالث أولاً: أن العامد يكون أعّم من العالم، لإمكان أن يكون الشخص جاهلاً. مع أنه لم يحكم بخروجه، فحمل إطلاق كلامه عليه خلاف الظاهر، بقرينه تقابل النسيان.

وثانياً: كون التشريع المحرّم مبطلاً، فرع أن يكون مخللاً بالتيه أو قصد القربه،

وأما إن لم يكن كذلك، أو كان ولكن قلنا بأن النهي يكون متعلقه عنوان ينطبق على العمل، نظير عنوان الغضب بالنسبة إلى الصلاة، وقلنا بجواز اجتماع الأمر والنهي، فلا يوجب الفساد، لعدم تعلق النهي بنفس الأمر العبادي، بل ينطبق المنهي عنه عليه، وإثبات مثل هذه الأمور هنا مشكل .

وثالثاً: لو أغمضنا عن جميع ما ذكرنا، وقلنا إنه على الفرض لا يكون مخالفاً للمشهور، لما قد عرفت من أنهم يقولون بأنه إذا لم تفت الموالاته ولم يخلّ بالتيه _ كما اشترطنا في ابتداء البحث _ فلا مانع، فظهر ممّا ذكرنا عدم صحّحه التفصيل الذي ذكره .

وأما وجه قوله الثاني، حيث قال بعكس الأول من الحكم بالإعاده من أصله، لو أخلّ بالترتيب نسياناً مطلقاً، حتّى مع عدم الجفاف، كما في «مصباح الهدى»، ولكن الظاهر أنه ليس عكسه، أى القول بالصّحّه في صورته العمد، بل مقصوده الحكم بالبطلان فيه بالأولويه .

وكيف كان، فلم يذكر له وجه يُعبأ به، بل مخالفته للإجماع على الصّحّه، خصوصاً مع عدم الجفاف في حال النسيان والسهو.

ولو سلّمناه في العمد عن جهل، لاسيّما في تقصيره، مع أنه أيضاً محلّ إشكال.

فظهر من جميع ذلك، أنّ كلام المشهور هو الأقوى، لما ستعرف إن شاء الله من وجود أخبار متظافره على الصّحّه وإن كان قد أخلّ بالترتيب، ولكن الاستدراك من غير فقدان شرط، حيث يشمل إطلاقها صورته العمد أيضاً .

المسألة الثانية: إذا أخلّ بالترتيب، فقدّم ما من حقّه التأخير، كما لو غسل يساره قبل يمينه، فهل يجب إعادته خصوص الذي جيء به متقدّماً كاليسار مثلاً، أم لا بدّ من إعادته غسل ما هو المتأخّر لو كان قد غسله سابقاً، وهو اليمين أيضاً؟

في المسألة أقوال ثلاثة؛ قول: بعدم الإعادة، كما عليه المشهور قديماً

وحديثاً، بل لا يعرف فيه خلاف بين المتأخرين .

وقول: بوجوب الإعادة، كما نسب إلى الصدوقين والمفيد وابن إدريس .

وقول: بالتخير، وهو المنسوب إلى «الفقيه» للصدوق قدس سره .

وقد استدلل للمشهور بما رواه منصور بن حازم، عن الصادق عليه السلام، قال: «سألته عن رجل بدأ بالسعي بين الصفا والمروه؟ قال: يرجع فيطوف بالبيت، ثم يستأنف السعي، قلت: إن ذلك قد فاته؟ قال: عليه دم، ألا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك، كان عليك أن تعيد على شمالك» (١).

حيث قد حكم بإعادة الشمال فقط دون اليمين، فيما إذا قد غسل كليهما، وهو موردها، وإلا لو لم يكن قد غسل اليمين قبله، فلا بد أن يحكم بلزوم غسل اليمين قطعاً، تحصيلاً لما هو الواجب، فيظهر أنه لا يجب إعادته ما وقع متأخراً .

وخبر ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا بدأت بيسارك قبل يمينك، ومسحت رأسك ورجليك، ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها، غسلت يسارك، ثم مسحت رأسك ورجليك» (٢).

حيث قد حكم بغسل اليسار فقط من دون اليمين، مع أنه لو كان ذلك واجباً لكان الأولى أن يقول: يعيد غسل اليمين واليسار .

ومرسله الصدوق، قال: «وروى في حديث آخر فيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه، وقد روى أنه يعيد على يساره» (٣).

هذه جملة من الأخبار التي استدلل بها على قول المشهور .

ولكن يمكن أن يعترض على خبر منصور بن حازم، أولاً: بأنه ليس فيه كون

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١١.

المراد من اليمين والشمال هو ما كان في الوضوء، لإمكان أن يكون المراد هو ما في الغُسل، فالترتيب المعبر الذي يستدل به يعدّ خارجاً عن الفرض .

وفيه أنه لا- فرق في ذلك كون المراد هو الغُسل أو الوضوء، من حيث الأصل الاستدلال بكفايه غُسل ما هو المتقدّم، لو قلنا بوجود الترتيب في الغُسل كالوضوء .

نعم ، لا يثبت ما نحن بصددّه، إلا أن يقال بوجود الملازمه بينهما، وهو أول الكلام.

ولكن لا يبعد أن يكون المراد هو الوضوء كما أُشير إليه بالصرّاحه في خبر قاسم بن محمّد عن علي(١).

وثانياً : بأنه كان فيما لم يأت بغسل اليمين حال تقدّم غسل اليسار كما يشهد لذلك صدر الروايه، من قوله : فمن بدأ بالسعي؟ قال : «يرجع فيطوف بالبيت، ثم يستأنف السعي».

حيث قد استعمل لفظ الاستئناف في السعي دون الطواف، الظاهر في كونه متكرراً دون الطواف ، لا- يقال : فلم لم يذكر في الجواب بلزوم غسل اليمين مع فرض عدم تحقّقه قبله ؟

لأننا نقول: بإمكان أن يكون موكولاً إلى وضوحه بالإتيان في محلّه، مع فرض كون غسل اليمين متحقّقاً قبله أيضاً، كما لا يكون الطواف قبله حاصلاً .

هذا، ولكن الإنصاف أنّ المقصود الأصلي في الحديث، هو بيان عدم كفايه غسل الشمال لتقدّمه، بمثل ما لا يمكن الاكتفاء بالسعي قبل الطواف .

وأما غسل اليمين الذي قد يقع بعد غسل الشمال تارّة، أو لا يقع أخرى، غير مفروض في فرض السؤال، ولذلك أجاب الإمام عليه السلام عن خصوص إعادته الشمال .

نعم قد يستأنس من ذلك، بأنه لو كان تعقّب غسل اليمين بغسل الشمال،

واجباً، كان على الإمام بيانه، لأنه يكون من أحد فرديه، وحيث أنه لم يتعرّض بل أجاب مطلقاً بالإعاده، خصوص غسل الشمال، يوجب قوّه ظهور كلام المشهور من عدم لزوم الإعاده، مضافاً إلى مساعدته الاعتبار مع كلامهم، لأنّ الظاهر أنّ شرط صحّته الوضوء هو الترتيب ومراعاة ما هو حقّه التأخير، كوقوع صلاه العصر بعد الظهر، فلو قدّمت على الظهر، لاستوجب البطلان لفقدان شرطه .

وأما كون اتّصاف الظهر بصفه المتأخّر، موجباً لفقدان شرطيه تقدّمه، هو محض اعتبار ليس ذلك شرط له، كما قد يؤيد ذلك، أنّ فقدان شرط التأخّر يحصل للعصر بإتيانه أولاً، ولو لم يتصف الظهر بعد بوصف التأخّر، وهذا شاهد على عدم توقّف انتزاع وصف كلّ واحد منهما على وجود الوصف الفلاني على الآخر .

وكيف كان، فاستظهار المشهور عدم الإعاده من هذا الحديث لا يخلو عن قوّه .

وأما خبر ابن أبي يعفور فقد استشكل فيه، بأنّه لا- وجه لدعوى ظهوره فيه، إلاّ بلحاظ قوله عليه السلام: «بدأت يسارك قبل يمينك».

ولكن يمكن منع الظهور في الإتيان لكليهما، لاحتمال كون المقصود هو الإتيان باليسار، قبل أن يأتي باليمين مع عدم إتيانها، وأنّ إطلاق القبليه على غسل اليسار، مع عدم تحقّق غسل اليمين أصلاً، كان بلحاظ المحلّ، لا بلحاظ الزمان، مع الإتيان بهما جميعاً .

هذا، ولكنه مخدوش من وجهين، وهما احتفاف الحديث بقرينتين تدلان على أنّ غسل اليمين قد تحقّق، القرينه الأولى: ذكر مسح الرأس والرجل بعده، حيث أنّهما لو تحقّقا بدون غسل اليمين، كان ينبغي أن يذكر نسيان غسل اليمين أيضاً، فعدم ذكره دليل على عدم نسيانه، فمع الإتيان بغسل اليمين متأخراً لم يحكم بإعادته .

القرينه الثانيه: هو أنّه في مقام بيان المسأله والحكم، فقد اكتفى بذكر غسل اليسار، بقوله: «غسلت يسارك»، مع أنّه كان ينبغي أن يقول: غسّلت يمينك

ويسارك ، فدعوى ظهور الحديث لمقاله المشهور، لا يخلو من قوه ، فلا بدّ إذا أردنا الدلاله على تحصيل لزوم غسل اليمين قبل اليسار، من حملة على صورته ما لم يأت بغسل اليمين قبله، كما سنشير إليه إن شاء الله .

ومن هنا يظهر الإشكال فى مرسله الصدوق وجوابه، فلا نعيده مرّه أخرى خوفاً عن الإطاله والإطناب .

وقد استدللّ للقول الآخر _ وهو لزوم إعادته غسل اليمين بعده _ بعدّه أخبار: منها صحيحه زراره الوارده فيها عمّن بدأ بيده قبل وجهه، وبرجليه قبل يديه: «قال : يبدأ بما بدأ الله به، وليعد ما كان»(١).

وفيه ما لا يخفى، إذ من الواضح أنّه لو غسل وجهه بعد ذلك، كان أحد فردى مصداق ما بدأ الله، وفردّه الآخر هو الاكتفاء بغسل اليدين فقط، والاكتفاء بغسل الوجه الواقع قبل ذلك، لأنّه لدى التدبّر يفهم أنّ ما هو الخلاف هنا، ليس إلّا تقديم غسل اليدين على الوجه، لا تأخره عليهما، وهو تحصيل بإعادته غسل اليدين .

منها: خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين؟ قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار»(٢).

منها: خبر أبى بصير عنه عليه السلام ، قال : «إن نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك، فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت بذراعتك الأيسر قبل الأيمن، فأعد على غسل الأيمن، ثم اغسل اليسار، وإن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك، فامسح رأسك ثم اغسل رجلك»(٣).

منها: خبر «قرب الاسناد» عن على بن جعفر، قال : «سألته عن رجل توضأ

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٨.

فغسل يساره قبل يمينه كيف يصنع؟ قال: يعيد الوضوء من حيث أخطأ، يغسل يمينه ثم يساره، ثم يمسح رأسه ورجليه» (١).

منها: مرسله الصدوق، بقوله: «وروى في حديث آخر فيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه، أنه يعيد على يمينه ثم يعيد على يساره» (٢).

ولا يخفى أن ظهور خبرى أبي بصير ومرسله الصدوق في إعادته غسل اليمين، كان أقوى من الآخرين، لظهور لفظ (الإعادة) على إتيانه سابقاً، كما وقع هذه الكلمه في كليهما، خصوصاً في خبر أبي بصير، وظهور كلمه (قبل) في قوله: «فغسلت ذراعيك قبل وجهك»، في تحقق غسل الوجه بعده أيضاً، فإذا أُجيب عنهما فغيرهما أولى بشمول الجواب لهما.

فنقول: وإن كان لفظ (الإعادة) ظاهرًا في التكرار، إلا أن ظهور صدر حديث أبي بصير من فرض نسيان غسل الوجه، بقوله: «إن نسيت غسل وجهك»، على ترك غسل الوجه، يوجب صرف ظهور الإعادة عن التكرار، إلى كونه إعادته من جهه ما هو محل غسل الوجه، أى ما كان من شأنه أن يؤتى به ثم لم يأت به، فإن عليك غسله تلافياً عما فاتك من غسل المحل في وقته.

لا يقال: بإمكان أن يكون قد لاحظ المحل في متعلق النسيان، فيصير معناه أنه نسي أن يأتى بغسل الوجه في محله، وأتى به في غير محله، وهو بعد غسل الذراع.

لأننا نقول بإمكان هذا الاحتمال في الإعادة أيضاً، فيوجب التعارض بين هذين الاحتمالين، من أن الإعادة تقتضى الإتيان بغسل الوجه، والنسيان يقتضى عدم الإتيان، فيتساقطان، فيسقط عن الاستدلال، مضافاً إلى اشتماله بما هو

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١٥.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ١٠.

مقتضى التقيه، من غسل الرجلين، حيث يوجب الوهن فى الحديث، لعدم إجراء أصاله الجهه، وهى عدم التقيه، لاشتماله بما يوجب حملة عليها، أو حملة على معنى يجامع مع المسح، أو يحمل الحكم بالإعاده على استحبابها، مع حفظ ظهور مادتها فى التكرار، فضلاً عن أنّ مفاد الحكم بوجوب الإعاده، يعدّ مخالفاً لفتوى الأصحاب، بل فى «الجواهر»: لم أجد فيما عليه المشهور خلافاً.

فثبت من جميع ذلك قوّه كلام المشهور، كما لا يخفى .

وربما قيل بإمكان الجمع بين الطائفتين من الأخبار، بحمل مثل خبر ابن أبى يعفور(١) على صورته النسيان، فلا يحتاج إلى التكرار والإعاده لكلا الجزئين فى هذه الحالة، وحمل سائر الأخبار الدالّة على لزوم الإعاده من أصله، على صورته العمدة، لأنها إما أن تكون ظاهره فى خصوص العمدة، أو تكون مطلقه شامله له أيضاً، فيقتدّ بواسطه تلك الأخبار، فيحكم بالإعاده فى العمدة دون النسيان، هذا، ويؤيده أنّ فى صورته العمدة يختلّ قصد القربة المعتبر فى العمل، بالنسبه إلى ما يأتى على خلاف الترتيب، فيكون فاقداً لهذا الشرط أيضاً .

انتهى كلامه كما فى «الروائع الفقيهيه»(٢).

ولكن يمكن أن يناقش فيه أولاً: أنّه مناف لصريح خبر أبى بصير(٣)، من الحكم بالإعاده فى صورته النسيان .

وثانياً: بأنّه أئ فرق بين إطلاق خبر ابن أبى يعفور، حيث جاء فيه: «إذا بدأت بيسارك قبل يمينك...»، وإطلاق خبر منصور بن حازم(٤)، حيث كان فيه: «يبدأ

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٤.

٢- الروائع الفقيهيه: ٢ / ١٨٠.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٥، الحديث ٢.

بالشمال قبل اليمين»، حيث حمل خبر ابن أبي يعفور على النسيان، بخلاف الآخر من الحمل على صورته العمد، أما بالخصوص أو بالتقييد .

وثالثاً : أنه لم يلتزم به أحدٌ من الفقهاء، لأنَّ العلامه أيضاً قد حكم بالإعادة من أصله ورأسه في صورته العمد، لا الإعادة للجزئين الذين قد أخلَّ فيهما بالترتيب .

وأما الإخلال بالقصد من التقرب وغيره، قد عرفت الإشكال فيه، وأنه خلاف الفرض. فهذا الجمع أيضاً ليس على ما ينبغي .

وقد ظهر من جميع ما ذكرنا بأنَّ الترتيب في الوضوء واجبٌ، ويعدُّ الإخلال موجِباً لإيجاب الاستدراك، لو لم يفت الموالاه بالجفاف، ولم يخل بالتيه، ومعنى الاستدراك هو وجوب إعادته ما يحصل به الترتيب، أى من حيث ما أخطأ، كما في روايه على بن جعفر: «وليحصل الابتداء بما بدأ الله»، والإعادة على ما كان كما جاء في حديث زراره .

المراد من الاستدراك فى الإخلال بالترتيب

فعلى هذا، تبتنى صحَّه الوضوء على تكرر النكس فى الغسل والمسح حتى يحصل ما هو الواجب من الترتيب ، فلو أتى بالوضوء بغسل الوجه واليدين معاً دفعهً واحدهً، أو بتقدّم غسل اليمنى عليه، أو بتقدّم جميع الأعضاء عليه، لا يتحقّق فى الخارج من الواجب إلاّ غسل وجهه .

فلو فعل ذلك مرّةً ثانيه، بأى نحو من الأنحاء الثلاثه، من الإتيان دفعهً، أو تقديم عضو واحد، أو جميع الأعضاء على ما يجب الإتيان به، وهو غسل اليمنى مثلاً، فيحصل به غسل اليمنى فقط.

أما الفصل بالأجنبى، بين غسل الوجه وبينه غير ضارّ.

وهكذا لا بدّ أن يتكرر بسنّه مراتب، حتى يحصل الوضوء بتمامه، لو قلنا بوجوب تقديم مسح رجل اليمنى على اليسرى، وإلاّ كان بخمس مراتب .

نعم ، يشكل الأمر فى المسح من جهه أنّ التكرار مع ملاحظه أنّ المسح يجب

أن يكون بماء جديد، هو غير جائز، فلا بد أن لا- ينكس في المسح إلا- في نفسه لا- هو مع الغسل، وبعبارة أخرى: إذا بلغ إلى المسح قدّم اليسرى مرّه على مسح الرأس، أو أتى به معه دفعه، أو قدّمه مع مسح اليمنى على مسح الرأس فإنه يحسب مسحاً واحداً للرأس فقط، فلا بد من تكراره في المسح حتّى يتحقّق مسح الرجل اليمنى، ثمّ في المرحلة الثالثة يتمّ الوضوء .

كلّ ذلك إذا بقي النداء والبلل مع التكرار، مع أنّه مشكل أيضاً .

وأما الإشكال من جهه التيه، فإنه يمكن أن يقال: إمّا بكفايه الخطور الذهني المرتكر، أو نقول بكفايه النيه التفصيليه في أول الوضوء ؛ وعدم إضرار الفصل بينه وبين عمله بالأجنبي .

وكيف كان، فالقول في الصحه في جميع الصور والحالات مشكل، والقول بعدم الصحه في جميع أقسامه أشكل ، فالأولى ملاحظه كلّ مورد بحسب حاله، ووجود شرائطه، فيحكم بالصحه وعدمها.

المسأله الثالثه : بعدما عرفت وجوب الترتيب في الوضوء في كلّ عضو، فهل يكون حكم بعض الأجزاء حكم تمام ذلك العضو، من جهه وجوب تحصيل الترتيب فيه فقط وفيما بعده، أو لابدّ من الإعاده رأساً، فيما لم يجفّ الماء، ولم يخلّ بالتيه أم لا؟

الظاهر كما نقل الإجماع عليه عن بعض في «الجواهر» هو الأوّل، فما عن ابن الجنيد: من أنّه إذا كان المنسى جزءاً دون سعه الدرهم، كفى بلّها من ماء بعض جسده، من غير إعاده لما بعد ذلك العضو، فإنه لم نقف على دليل يعتدّ به .

نعم، قد ادّعى دلالة مرسلتي الصدوق و«عيون أخبار الرضا» ومضمون كلاهما واحد، وهي على روايه الصدوق، قال: «سئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام : في الرجل يبقى من وجهه إذا توضّأ موضع لم يصبه الماء؟

الترتيب الحكمي في الوضوء

فقال : يجزيه أن يبله من بعض جسده»(١) ومثله المرسله الثانيه التي رواها الصدوق في «العيون» عن الرضا عليه السلام (٢) على مدعى ابن الجنيد.

لكنه مخدوش، أولاً : بعدم كونه موافقاً لما ادّعاه من الخصوصيات، من كونه بقدر دون سعه الدرهم ، فإنه لم يرد في الخبر ذكر لسعه المورد.

وثانياً : من إمكان أن يكون بلحاظ كفايه تحصيل الترتيب من ذلك، من دون لزوم الإعادة من رأس حيث قال : «يجزيه أن يبله من بعض جسده»، فلا ينافي كون الترتيب مستلزماً لإعادة غسل البقيّه بعده، فيوافق الحديث مع ما قاله المشهور ، كما أنّ الاعتبار أيضاً يساعد مع مقالتهم، لأنّ حكم البعض لا- يكون أدون وأسوء من حال العضو بتمامه، حيث أنّه إذا كان الإخلال بالعضو بتمامه غير مبطل بل يكفي إعادته بما يحصل الترتيب، كذلك يكون الحال في البعض أيضاً بطريق أولى .

وأما إثبات كفايه تحصيل غسل ذلك البعض فقط، لا يناسب مع بطلان غسل ذلك العضو، فيما لو ترك تحصيله حتى الجفاف، وليس هذا إلا- من جهة أنّ بقاء ذلك البعض موجبٌ لفساد ذلك الوضوء، وفساده موجب لفساد الكلّ، فهكذا يكون فيما إذا عقبه سائر الأعضاء بعد هذا العضو الذي لم يتمّ وضوءه.

وكيف كان، فالمسألة واضحة بحمد الله، لا تحتاج إلى كلام أزيد ممّا ذكرناه.

المسألة الرابعه : لا- إشكال في أنّ الترتيب في الوضوء الترتيبي حاصل بنفس العمل خارجاً مرتّباً ، وأمّا الوضوء الارتماسي فإنه يقع الكلام فيه لأنه: تارة: يتوضأ ارتماساً مع مراعاة الترتيب في عمله، بأن يرتمس بوجهه أولاً وباليد

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٣، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٣، الحديث ٢.

اليمنى ثانياً وهكذا، فهو واضح لا كلام فيه .

وأخرى : يرتمس في الماء الجارى، ويقصد تحقّق الغسل في كلّ مرّه لكل عضو بالجريان في الآنات، حتّى يتحقّق ثلاث غسلات بجريان الماء في ثلاث آنات، فيتعدّد الغسله بذلك.

فهو أيضاً صحيحٌ لحصول ما هو الواجب من تعدّد الغسله .

وإنّما الإشكال يقع في الصورة الثالثه: وهى ما لو ارتمس في الماء الراكد، وأراد أن يتعدّد الغسلات بالتيه من دون حركه لليد مثلاً، حيث يسمّى ذلك بالترتيب الحُكمى، فهل يكفى ذلك في صحّه الوضوء، أم يعتبر وجود ترتيب حقيقى، ولا يكفى قبل ذلك؟

فيه خلافتٌ، قد ذهب الشهيد الأوّل في «الذكري» إلى الأوّل، خلافاً للفاضلين، وصاحب «الجواهر» والشيخ الأعظم والمحقّق الهمداني، لأنّ الملاك في صحّته هو صدق تعدّد الغسل عرفاً، فإذا كان مجرد إدخال اليد في الماء الراكد مع التيه يوجد التعدّد وعدّ كافياً، للزم أن يكون انصباب الماء على الأعضاء دفعه واحده مع تيه إحاطه الماء الثانى على العضو وانغساله به كافياً في الصدق، مع أنّه لا أظنّ أن يلتزم به الشهيد رحمه الله .

هذا كما في «طهاره» الشيخ قدس سره . ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ الشهيد إذا التزم بكفايه التعدّد بالغسله بواسطه التيه في الماء الواقف، ففي مفروض المثال يكون بطريق أولى كافياً، لأنّ نفس انصباب الماء ربما يوجب صدق التعدّد عرفاً .

وكيف كان، صدق التعدّد على الغسله في الماء الراكد مع التيه مشكّلٌ جدّاً .

وكذا يعتبر أن يكون وضع يده في الماء على وجه يجرى الماء من المرفق إلى الأسفل ، فلو عكس لا يجرى، فلو قصد حصوله من الأعلى إلى الأسفل، ولكن كان ما فعله على خلاف ذلك، فإنّ مجرد قصد ذلك لا يكفى لأنّ القصد لا يقبل الفعل الخارجى عمّا هو عليه في الواقع، كما لا يخفى .

الثانية: الموالاه واجبه، وهى أن يغسل كل عضو قبل أن يجف ما تقدّمه ، وقيل: بل هى المتابعه بين الأعضاء مع الاختيار، ومراعاة الجفاف مع الاضطرار (١).

نعم ، قد استدللّ لكفايه الترتيب الحكمى فى الوضوء بالتيه، بخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : «سألته عن الرجل لا- يكون على وضوء، فيصبيه المطر، حتّى يبتلّ رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه، هل يجزيه ذلك من الوضوء ؟ قال : إن غسله فإنّ ذلك يجزيه» (١).

الظاهر كونه دالاً- على وجوب الترتيب الحقيقى، لإمكان أن يكون فاعل الغسل هو الرجل الممطر، بأن مرّر يده على مواضع اغسل والمسح حينما كان يهطل عليه المطر ونوى بفعله هذا الغسل والمسح للوضوء، فيجزيه فيكون الترتيب بالفعل والتيه معاً، لا مجرد التيه، كما هو المقصود، فيمكن أن يكون المراد من قوله: «إن غسله» هو بيان أنّ المطر إذا كان كثيراً بما يصدق به الغسل، فيجوز وإلا فلا ، لا أنّه يريد بيان كفايه عدم الترتيب فى الوضوء أيضاً.

وهذا هو الأقوى عندنا من الوجه الأوّل .

وكيف كان، فلا يمكن الاستدلال به لكفايه الترتيب الحكمى، كما لا يخفى .

(١) لا إشكال ولا خلاف فى أصل وجوب الموالاه فى الوضوء إجماعى، إجماعاً محصلاً ومنقولاً محققاً ومستفيضاً.

فى المراد من الموالاه فى الوضوء

كما لا- خلاف أيضاً أنّ الموالاه لعمه وعرفاً عباره عن المتابعه فى الأفعال، وتعاقب بعضها بعضاً، وعدم الانقطاع بينها بالفصل المعتدّ به، أو بتخلّل ما ينافيه ،

وإنّما وقع الخلاف في تحديد الموالاه فيما يعتبر منها في الوضوء، اختلافاً شديداً، بحيث يبلغ الأقوال فيها أكثر من خمسه، فلا بأس بالإشاره إليها .

القول الأوّل: وهو القول المشهور في تفسيرها، وهو أن يغسل أو يمسح كلّ عضو قبل جفاف جميع ما تقدّمه، فلو أّخر إلى أن جفّ بلل الأعضاء المتقدّمه عليه جفافاً ناشئاً عن التأخير لا عن عارض آخر، بطل وضوئه، وبطلانه حينئذٍ ممّا لا خلاف فيه .

القول الثاني: وهو الحكم بالبطلان، لو حصل الجفاف للعضو السابق، قبل أن يشرع في الذي بعده، ولو لم يحصل جفاف الجميع.

وهو الذي ذهب إليه السيّد علم الهدى في «الناصرية» والحلّي في «السرائر» وابن فهد في «المهذب البارع» .

القول الثالث: هو الحكم بالبطلان بجفاف عضو من الأعضاء، فالمعتبر عنده هو بقاء البلل في جميع الأعضاء، وهو الذي ذهب إليه ابن الجنيد .

القول الرابع: الموالاه هي التابع بين الأفعال عرفاً في حال الاختيار بحيث لا يفصل بين الأعضاء ، وأما في حال الاضطرار فإنّ الموالاه تعنى مراعاة عدم الجفاف، وهو الذي ذهب إليه الشيخ في «المبسوط» و«الخلاف» والمحقّق في «المعتبر» .

القول الخامس: هو القول بعدم الفصل بين الأعضاء في حال الاختيار، إلّا أنّ هذا الوجوب في الموالاه كان وجوباً شرعياً تعبدياً لا شرطياً مستلزماً للبطلان في تخلفه، بل بطلانه متعلّق بحصول الجفاف لجميع الأعضاء السابقه المشروع فيها.

حكى هذا القول عن العلامة في كتبه، وولده في شرح «الإرشاد»، وعن «جامع المقاصد» .

القول السادس: وهو كفايه وجود أحد الأمرين من المتابعه العرفيه وعدم

الجفاف في الصحه، فالبطلان يحصل على ترك كليهما.

وهذا ما ذهب إليه الصدوقين، وفي «المدارك» و«المشارك» و«الحدائق» والشيخ الأعظم والآملي والسيد في «العروه»، وأكثر المحشّين عليها .

القول السابع: وهو المحكى عن «الرياض» من أنّ معنى وجوب الموالاه هو عدم الجفاف وجوباً تعبدياً زائداً عن شرطيته للوضوء، فيترتب على تركها الإثم مع البطلان .

القول الثامن: الذي نقله الشيخ الأكبر في «طهارته». ويعدّ قولاً مستقلاً لو لم يتحد مع أحد الأقوال السابقه، وهو قول الشهيد الأوّل في «الدروس» حيث قال: لو فرّق ولم يجب فلا إثم ولا إبطال، إلا أن يفحش التراضى فيأثم، انتهى كلامه .

ولكن بعد التأمل يمكن إرجاعه إلى القول السادس، من كفايه وجود أحد الأمرين، وهو عدم الجفاف، ولو كان مع التفريق يصحّ أو يساعد مع القول المشهور إن كان مقصوده عدم جفاف جميع الأعضاء السابقه، أو يناسب مع القول الثاني للسيد وابن إدريس .

والأولى الرجوع إلى أصل الاستدلال، وتعيين ما هو الحقّ عندنا، المستفاد من الأدله الأوليه والثانويه، فنقول ومن الله الاستعانه وعليه التكلان: إنّ ما يقتضيه الأصل الأولى في كلّ دليل متوجّه إلى فعل مركّب ذى أجزاء وأعضاء، هو الإتيان بكلّ جزء متتابعاً مع جزء آخر، على نحو التابع والتوالى العرفى، وذلك بأن لا يفصل بينها فصلاً طويلاً، لا يصدق معه كون إلحاق اللّاحق لسابقه إلحاقاً للمركّب، نظير فصول الأذان والإقامه والصلاه، وأمثال ذلك .

نعم والذى لا- ينبغى أن ينكر هو أنّ التابع والتوالى في كلّ مورد بحسب العرف يكون متفاوتاً في المركّبات، يعنى قد يكون الفصل بمقدار يوجب الإخلال في تركيب الصلاه لشده ارتباط أجزاءها بعضها مع بعض، بما لا يضرّ هذا الفصل في

الأذان والإقامة مثلاً، كما يشاهد ذلك في بعض المركبات الشرعيه، وإن كان أصل ذلك أيضاً يرجع إلى ما يستفاد من الدليل الشرعى، إلا أنّ القاضى فى ذلك يكون هو العرف لا محاله.

فعلى هذا التقدير، لابدّ أن يعتبر الموالاه بحسب مقتضى الدليل الأوّلى هو التابع بين الأفعال، بما قد عرفت ، بلا فرق بين حال الاختيار والاضطرار ، كما لا فرق فيه بين حصول الجفاف للأعضاء السابقه أم لا، كما لا فرق فيه بين حصول الجفاف للجميع أو لبعض الأعضاء ، كما أنّ الظاهر كون اقتضاء ذلك الدليل هو البطلان عند الإخلال وإن تأمل المحقّق الهمداني قدس سره فى «مصباح الفقيه» فيه، وفى القائل تأمل .

كما لا فرق فى حصول هذا الإخلال، بين أن يكون ذلك من جهه الفصل الطويل، أو التخلّل بما ينافيه، أى يضرّه حال ملاحظه العرف ذلك معه، وهو أمرٌ ثابتٌ عندنا، بل لعلّه عند كثير من الفقهاء ، فلا بدّ حينئذٍ من ملاحظه الأدلّه الثانويه فى ذلك، وهى عبارته عن الإجماع المدعى فى المسأله فى الجملة، وإن كان الخلاف فيها موجوداً، من جهه أنّ مطلق الإخلال بالموالاه _ التى تعنى التابع العرفى _ بأن يفصل بين الأجزاء فى الجملة، لا يكون موجباً للبطلان ، إلاّ أنّه لا يمكن الاعتماد إليه لوجوب الخلاف فيه .

فالأحسن هو الرجوع إلى مفاد الأخبار التى قد استدللّ بها لذلك، وملاحظه مدى وحدود دلالته، فنقول: قد استدللّ عليه بما رواه فى الصحيح عن معاويه بن عمّار، قال : «قلت لأبى عبد الله عليه السلام : ربّما توضّأت فنفس الماء فدعوت الجاريه فأبطأت علىّ بالماء فيجفّ وضوئى ؟ فقال : أعد» (١).

فإنَّ الحكم بالإعادة، إنّما كان بواسطة فوت الموالاه من جهة الجفاف الحاصل على مواضع الوضوء، الظاهر في جميع ماء الوضوء، لا- خصوص العضو السابق، أو أحد الأعضاء، وكان مورده فيما تأخّر من جهة نفاذ الماء الخارج عن قدرته واختياره لا التأخير الاختياري.

بل قد يقال بأنّه يستفاد من حكم الإعادة الذي رتبّ على الجفاف، أنّه لولا الجفاف لما كانت الإعادة واجبه إنَّ عُدَّ التابع العرفي متروكاً، سواء كان الترك عن اختيار أو اضطرار، ولعلّه لذلك قد ادّعى صاحب «الجواهر» دلالة الحديث على عدم الإثم والبطلان في ترك الموالاه، وإلّا لكان الواجب عليه المسارعة بنفسه لا الاستدعاء من الجارية وانتظارها حتّى يجفّ ماء وضوئه .

واستدلّ أيضاً بموثّقه أبي بصير، عن الصادق عليه السلام ، قال : «إذا توضّأت بعض وضوئك، وعَرَضت لك حاجه حتّى يبس وضوئك، فأعد وضوئك، فإنَّ الوضوء لا يبغض» (١).

فإنَّ ظهور لفظ عروض الحاجه الموجه لبيوسه الماء في عدم كون ذلك باختيار عادي، ممّا لا يكاد ينكر، فإنَّ الحكم بالإعادة قد رتبّ على جفاف ماء الوضوء، ولا يصدق الجفاف بهذا العنوان إلّا بجفاف تمام الأعضاء، كما هو كذلك في خبر معاويه أيضاً.

فظاهر هذا الحديث بحسب صدره هو أنّ ملاك فوت الموالاه ليس إلّا بجفاف للجميع، لا العضو السابق، ولا بعض الأعضاء.

إلّا أنّه يعارض مع إطلاق التعليل في ذيله، من عدم قبول الوضوء للتبعيض، أي لا يجوز فيه ترك الموالاه، سواء كان بالاضطرار أو الاختيار، وسواء كان

بالجفاف _ كما وقع في صدره _ أو لم يجفّ، فيتعارض ظهور الصدر _ في كون الغايه جعل الملاك في الإعاده هو الجفاف _ مع ظهور ذيله بإطلاق التعليل، من كون التبويض في الوضوء ولو كان من غير جفاف مطلقاً _ عن اختيار أو اضطرار _ غير جارٍ، فكيف يمكن الجمع بينهما؟

وفي «الجواهر» جعل الغايه قوله: «حتّى يبس وضوئك»، قرينه على عدم الإطلاق في التعليل، فيكون المراد من التبويض المنهى عنه، هو التبويض الموجب للجفاف في الجميع، لا غيره، حتّى يشمل بعمومه التفريق من دون جفاف .

خلافاً لمن ادعى كون العبره بعموم التعليل، اللانزم كون التارك للموالاه من دون جفاف أيضاً عمله باطلاً، بل حتّى مع الاضطرار، من تعميم مورد التعليل، مع أنّه لا يمكن الالتزام به .

فالأولى أن يقال : إنّ ظهور الصدر في الجفاف الخاصّ المستلزم للبطلان، يقدّم على ظهور التعليل في الإطلاق لوجهين : أولاً : لأنّه إن أخذنا بإطلاق التعليل، وقلنا بأنّ التبويض _ بمعنى التفريق بين أعضاء الوضوء _ مبطل فإنّه يوجب لغويه قيد (حتّى يبس وضوئك)، لأنّه لا- خصوصيه في الجفاف، لأنّه سواء حصل الجفاف أم لم يحصل يكون الوضوء بالتفريق باطلاً، مع أنّ ظاهر الصدر يفيد أنّ الحكم بالإعاده منوط بالجفاف .

وثانياً : أنّ مقتضى الأخذ بعموم التعليل، هو البطلان، سواء حصل التبويض بالتفريق مع حصول الجفاف لجميع الأعضاء السابقه، أو مع جفاف بعضها، مع أنّ ظاهر الصدر كون جفاف ماء الوضوء صادق على الجميع، لأنّ بقاء رطوبه الوضوء في بعض يصدق أنّه لم يجفّ مائه، فالتصرّف في عموم التعليل يكون أولى، فيحمل على صوره التبويض الموجب لجفاف للجميع لا البعض، ولا مطلق التبويض حتّى ما لا يجفّ بعد .

وأما عموم التعليل من حيث كون التبويض حاصلًا بالاختيار، أو بالاضطرار، لا- ينافي مع صدره، لإمكان شمول عنوان قوله: «عَرَضْتُ لَكَ حَاجَهُ»، لحالتي الاختيار والاضطرار، لإمكان أن لا تكون الحاجه ضروريه ، مع أنه لو كان المراد من لفظ (الحاجه) هي الضروره منها، فالحكم بالبطلان بالجفاف بغير الضروره يكون بطريق أولى، فبين الصدر والذيل من تلك الجبهه كمال الملائمه كما لا يخفى .

ثم لا- يخفى عليك أن مقتضى لسان الأدله الأوليه على لزوم الموالاه والتتابع فى الضوء، الذى يعدّ أمراً مركّباً، هو التتابع فى الأفعال، بحيث لو أضّر بذلك بحسب فهم العرف لأوجب البطلان، إلا- أنه بعد ملاحظه الخبرين المذكورين وهما صحيحه معاويه بن عمّار وموثقه أبى بصير، حيث أنّ الإعاده فيهما قد علقت على الجفاف، يفهم أنّ الملاك فى البطلان ليس خصوص التبويض فى الأفعال ، بل يكون أحد الأمرين : أمّا التبويض فى الأفعال، ولو لم يحصل الجفاف، إذا كان التفريق موجّباً لتفويت الموالاه.

أو التبويض فى الآثار، أى الرطوبه، بحصول الجفاف فى رطوبه الضوء ومائه.

وهكذا ظهر أنّ الشارع قد وسّع فى مقتضى الدليل الأولى .

أو يقال بوجه آخر: وهو أنّ الملاك فى البطلان هو التفريق فى الأفعال، كما هو كذلك بحكم الدليل الأولى، إلاّ أنّه من حيث أنّ الشارع جعل الجفاف موضوعاً للحكم بالإعاده، يفهم أنّه ليس لخصوصيه فيه ، بل كان ذلك مأخوذاً من جهه الطريقيه، الكاشفه عن لزوم ما هو المعتبر فى الضوء من الموالاه حيث قد زالت بعده، فلا يكون باقياً.

فعلى هذا يفهم أنّه ليس الملاك فى فوت الموالاه إلا- فوت التتابع فى الأفعال فقط، لا هو أو مع فوت الآثار، كما عليه الشيخ الأعظم قدس سره حيث جعل الملاك فى البطلان أحد الأمرين: فوت الموالاه العرفيه، حيث يفوت منه التتابع العرفى، ولو

لم يكن الجفاف حاصلًا، كما إذا توضع في الشتاء وكان في منطقته مرطوبه بحيث لا- تجفّ يده كما هو الحال في المناطق الحارّه.

وحصول الجفاف الذي يحصل منه فوت التتابع في الآثار دون الأفعال.

ولكن الأقوى والأوجه عندنا، هو الوجه الأخير، لأن المقصود من كلمه الجفاف، الإشاره إلى أنه قد حصل من الفصل الطويل، المؤدى والموجب لفوت الموالاه، لا- أن تكون لخصوصيه فيه، ولو حصل لحراره الهواء، أو لحراره المزاج، وأمثال ذلك، خصوصاً إذا كان ماء الوضوء قليلاً، بقدر إمرار اليد بواسطته على اليد مثلاً، لقله الماء في الخارج، حيث أن الجفاف يحصل فيه من دون حصول فوت الموالاه، بل يجيء متتابعاً عرفاً ولا يوجب البطلان .

بل يمكن أن يقال: بأن مقتضى الدليل الأولى، هو جواز الاكتفاء بمثل هذا الجفاف، لإطلاقه الشامل، لما قد عرفت أن غايه ما يفهم منه، ليس إلا لزوم التتابع العرفي، سواء كان التتابع حاصلًا مع عدم الجفاف _ كما هو الغالب بحسب النوع _ أو حاصلًا مع الجفاف _ كما قد يتفق في الفرض المذكور ونظائره _ وإن كان الاحتياط في مثله أيضاً طريق النجاه، وفاقاً لاحتمال الإطلاق في مثل الخبرين المذكورين، حيث قد حكم بالإعاده مع الجفاف مطلقاً، أى حتى مع كون الجفاف في الفرض المزبور كما لا يخفى .

ومما استدلل به لوجوب الموالاه ، بل قد قيل بأن الاستفادة منه هو شرطيه المتابعه في الأفعال بحيث يوجب البطلان في صورته التخلف، ولو لم يحصل الجفاف أيضاً، هو حسنه زراره الذي في طريقها إبراهيم بن هاشم كما في «الجواهر»، إلا أنه يجب أن نعدّ الخبر صحيحه لعدم انحصار السند بإبراهيم بن هاشم حتى يعدّ حسنه بل فيه محمّد بن إسماعيل وعن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى . وإليك الخبر: عن زراره، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: تابع بين

الوضوء كما قال الله، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس والرجلين، ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت بالذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع» (١)، الحديث .

ومثلها صحيحه الحلبي أو حسنته في حديث: «عن الصادق عليه السلام قال : أتبع وضوئك بعضه بعضاً» (٢) .

وخبر حكم بن حكيم، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع والرأس ؟ قال : يعيد الوضوء إنّ الوضوء يتبع بعضه بعضاً» (٣) .

بل قد يمكن استفادته ذلك ممّا ورد فيه الحكم بوجوب الإعادة لحصول الجفاف في نداوه الوضوء، فيمكن نسيان مسح الرأس أو الرجل بها، وهو كما في مرسله الصدوق، قال : «قال الصادق عليه السلام : إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجلك من بلّه وضوئك... إلى أن قال : وإن لم يبق من بلّه وضوئك شيء، أعدت الوضوء» (٤) .

حيث يفهم من جميعها أنّ المتابعة واجبه، بل أنّ وجوبه يعدّ وجوباً شرطياً، كما يدلّ عليه الحكم بالإعادة في صورته الجفاف في مرسله الصدوق ، مضافاً إلى ظهور التعليل في خبر حكم بن حكيم، بقوله : «إنّ الوضوء يتبع بعضه بعضاً»، في كون التابع واجباً أظهر من الجميع .

هذا، ولكن يمكن أن يُجاب عن هذه الأخبار بوجوه، حتّى لا تنافي مع ما دلّ على كون الإعادة منوطاً بفوت الموالاه الحاصل بالجفاف، وهي .

- ١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٤، الحديث ١ .
- ٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ١ .
- ٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ٦ .
- ٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ٥، والباب ٢١، الحديث ٨ .

الأوّل : أنّ المراد من الأمر بالتتابع فيها، كان بملاحظه الترتيب فى الوضوء، لا من حيث فوت الموالاه، كما يشهد لذلك قوله: «كما قال الله عزّوجلّ» الواقع فى خبر زراره، حيث أنّ الذى أمر به الله سبحانه كان هو الترتيب، وكذلك ذكر الأعضاء مرتّباً بعضها مع بعض يؤيد ذلك الاحتمال، خصوصاً مع ما ورد فى ذيله من قوله: «ولا تقدّم شيئاً بين يديّ شىء تخالف ما أمرت به»، مضافاً إلى ذكر حال غسل الذراع قبل الوجه بالخصوص، فإنّ فى ذيله قرينه على ما ادّعينا .

الموالاه فى الوضوء حكم تكليفى أو وضعى؟

وثانياً : أنّه لو كان المراد من المتابعه هو الموالاه دون الترتيب، كان اللازم أن يحكم بلزوم الإعادة إذا حصل الخلل بالموالاه فقط لا ممّا يحصل به الترتيب ، مع أنّه قد نصّ فى بعضه من الإعادة بما يحصل به الترتيب .

وثالثاً : لو سلّمنا دلالة هذه الأخبار، على الإخلال بالموالاه لا الترتيب، لكنّه يحمل على المتابعه التى توجب إخلالها بالطلان، وهو ما لو كان الجفاف حاصلًا ليعمّ الخبر الناس وغيره، لأنّه لولا حمله على ذلك، للزم حمله على البطلان فى غير مورد النسيان، لخروجه نصّاً وإجماعاً عن البطلان لو أخلّ بالموالاه، قبل الجفاف، مع أنّه غير ممكن، لأنّ مورد الحديث كان فى فرض النسيان، بقوله : «فيمن نسى» ، فلا- محيص حينئذٍ إلّا- أن نحمل فوت الموالاه على جفاف الأعضاء السابقه، حيث يكون مبطلاً، حتّى مع النسيان، ولا يكون مخالفاً مع فتوى الأصحاب كما لا يخفى .

ورابعاً : لو سلّمنا كون مورده هو فوت الموالاه مطلقاً، يعنى حتّى مع كونه قبل الجفاف، فيكون المراد هو الأمر بالتتابع، ولكن مع ذلك إذا لوحظت هذه الأخبار مع الأخبار السابقه من اعتبار الجفاف فى فوت الموالاه، لا بدّ أن يقال بحكومته الأخبار السابقه عليها، لأنّ هذه الأخبار تحكم بوجود تحصيل المتابعه فى الوضوء، والأخبار السابقه تفيد أنّ الوضوء إذا لم يحصل فيه الجفاف عدّ متتابعاً،

فكأنه قد وسّع في دائره التابع بواسطه تلك الأخبار.

وخامساً: مع إمكان القول بمقاله الشيخ الأعظم قدس سره ، بأن بقاء الأثر في الأعضاء السابقه كأنه عباره عن حفظ التابع، فعلى هذا لا يحصل تناف بين مضامين هذه الأخبار مع الأخبار السابقه، حتّى يجمع بينهما ، ولكن الإنصاف عدم تماميه هذه مقاله بإطلاقها، لما قد عرفت من وجود مورد كان الأثر في الأعضاء السابقه باقياً، فمع ذلك لم يصدق فيه المتابعه، وهو ما لو توضحى فى الشتاء فى منطقہ رطبہ، ففى الأجوبہ السابقہ علیہ غنى وكفايہ، وإن كان بعضها مختصاً لبعض الأخبار، إلا أنّ المقصود هو الجواب من حيث المجموع، وهو واضح .

فثبت من جمیع ما ذكرنا : أنّ ما اخترناه موافق لما ذهب إليه المشهور من كون ملاك البطلان هو فوت الموالاه العرفيه، الحاصل من الفصل الطويل، حيث كان الجفاف بحسب النوع والغلبه طريقاً إلى الفوت، كما عليه فى «الجواهر» والسيد الاصفهاني .

فرع: ثمّ يأتى الكلام فى أنّ التأخير المستلزم لحصول الفوت هل يعدّ حراماً فقط، حتّى تكون المتابعه واجباً تعبدياً.

أو يعدّ مبطلاً من غير إثم، حتّى يكون وجوبها شرطياً.

أو لا يندرج فى شىء منهما.

أو كان كليهما ؟

ولا يخفى عليك أنّ ظهور الأدلّه الأوّليه هو الإثبات لكليهما أى الصوره يوجب البطلان الأخيره، لأنّ ذلك مقتضى تعلق الأمر بالمركب، بحسب فهم العرف، بأنّه يجب تحصيله متتابعاً، بحيث لو أخر _ سواء كان عن عمد أو غيره _ يوجب البطلان، إلا أنّ يأتى دليلٌ يدلّ على إثبات شىء أو نفيه خلاف ما هو مقتضاه .

فعلى هذا، يلزم أن يكون المستفاد من أدلّه الوضوء، وجوب المتابعه تعبداً،

وجوباً شرعياً شرطياً، غايه ما فى الباب أنّ مع ملاحظه إلى الخبرين السابقين من صحيح زراره وموثقه أبى بصير، حيث قد حكما بالصحة إلى حال حصول الجفاف، بل وهكذا الأخبار التي وردت فيمن نسي غسل عضو أو مسحه حتى جف ماء أعضائه الأصليه، فحكم بأخذ الماء من الحاجب وأشفار العينين واللحيه، يفهم أنّ التأخير إلى هذا المقدار فى حال الضروره لا يكون مبطلاً- البته، وإن أخلّ فى بعض مصاديقه بمولاته عرفاً، كما لو فرض جفاف جميع الأعضاء إلا اللحيه لأنّ مائها يبقى عادة فتره طويله، لاسيّما إذا كان مسترسل اللحيه .

وأما بالنسبه إلى حال العمد فى التأخير، فقد يمكن استفاده جوازه من الخبرين المزبورين أيضاً لأنّ الحاجه التي قد عرضت، ربما لا تكون ضروريه، إذ اللفظ عرفاً يطلق على كلّ من الضروره وغيرها، لاسيّما مع ملاحظه وقوعه فى كلام الإمام عليه السلام فى خبر أبى بصير، من دون إشاره _ ولو بواسطة القرينه _ كون الحاجه ضروريه، فهذا ممّا يوجب الظنّ القوى للفقيه على كون المراد هو التعميم .

بل وهكذا خبر زراره، من جهه أنّ نفاذ الماء فى حال الوضوء، وإن كان ربّما عن غير توجّه والتفات، إلاّ أنّه يستفاد من طلبه من الجاريه ذلك، من دون أن يذكره الإمام عليه السلام بأنّه كان يجب عليك أن تسرع بنفسك، يستفاد أنّه لا يكون التأخير بذلك موجباً للإثم ولا- البطلان، لولا الجفاف، فيتصرّف بواسطة تلك الأدلّه، فى مفاد الأدلّه الأولى، الذى كانت ظاهره فى الوجوب التبعدى الشرعى والشرطى فى الوضوءات الواجبه، أمّا الوضوءات المستحبّه فهى شرطيه فقط.

نعم ، قد يتوهم هنا ويستدلّ بالآيه الوارده فى عدم جواز إبطال الأعمال فى قوله تعالى: «وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ» (١) بأنّ الإبطال للعمل بصوره العمد يعدّ

حراماً بمقتضى النهى الظاهر فى الحرمه، فلازمه عدم جواز التأخير إلى أن يبطل العمل .

هذا، ولكن يمكن أن يجاب عنه أولاً : لو سلّمنا دلالتها على ذلك، لا يستفاد منها عدم جواز التأخير مطلقاً فى حال العمد، بل يثبت تأخير خاص، وهو الذى يوجب البطلان بفوت الموالاه .

وثانياً : شمولها للمقام منوطه على القول بالتعميم، حتى تشمل الأعمال المستحبّه والواجبه، لأنّ الوضوء بنفسه مستحبّ إلا أن يصير واجباً لضيق الوقت فلا إشكال فى حرمة حينئذٍ، لأنّ أصل العمل كان واجباً، والقول بالتيمّم يوجب القطع على خلافه من الشريعة .

وثالثاً : قد أجيب أنه يمكن أن يكون مخصوصاً بالصلاه، لكنّه لا يخلو عن وهن لأنّ الآيه السابقه عليها وارده، فمع قضيه الإطاعه، بقوله تعالى : «أَطِيعُوا اللَّهَ - وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ»، حيث يفهم الأعمّ من الصلاه من مطلق الواجبات .

ورابعاً : إمكان أن يكون ذلك بالنظر إلى الكفر والارتداد، وحرمة قطع الصلاه يستفاد من دليل خارجى، وهذا لا يخلو عن قوّه، بملاحظه آيه الإطاعه، أى أطيعوا الله والرسول فى تحصيل الإيمان، ولا تبطلوا أعمالكم بواسطة الارتداد والكفر، فتكون الآيه إشاره إلى أنّ من يرتدّ عن دينه فقد حبط عمله .

وكيف كان، لا- يمكن الاستناد فى حرمة تفويت الموالاه بمثل هذه الآيه ، فالأقوى عندنا جوازه، حتى مع العمد، إلا إذا كان الوضوء واجباً، فلا- إشكال حينئذٍ فى وجوب الموالاه، لأنّ فى تفويتها المستلزم للبطلان موجب لتفويت الواجب المترتب عليه، فالوجوب حينئذٍ جاء من قبل ذلك الواجب المسمّى بالغايه .

هذا تمام الكلام فى الأدلّه التى استدللّ بها لبيان ما هو اللازم فى الموالاه من عدم حصول الجفاف بحسب النوع الذى جعله الشارع طريقاً إلى فوتها ، وقد

ثبت صحه دلالته وتماميه أسانيدھا.

ولكن قد يمكن الاستدلال لذلك، بما لا يخلو عن إشكال إمّا في سنده أو دلالته أو جهته ، وهو مثل ما هو المروى عن «فقه الرضا» بقوله: «إياك أن تبعض الوضوء، وتابع بينه كما قال الله تبارك وتعالى، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم بالمسح على الرأس والقدمين، فإن فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل أن تتمّه، ثم أوتيت بالماء فاتمّم وضوئك، إذا كان ما غسلته رطباً، فإن كان قد جفّ فأعد الوضوء، وإن جفّ بعض وضوئك قبل أن يتمّ الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء، فامض على ما بقى جفّ وضوئك أو لم يجفّ»(١).

فإنّ دلالته على أنّ المدار في الصحه والبطلان، هو حصول الجفاف لما غسلته وعدمه، الظاهر في الجميع، بقريته ظهور قوله: «فإن كان قد جفّ فأعد الوضوء».

كما يدلّ أيضاً أنّ جفاف البعض حال الاشتغال _ بل الكلّ _ غير مضرّ، لو لم ينقطع الماء الذي يكفي لإدامه الوضوء، يعنى أنّ الجفاف الحاصل من العوارض لا من تفويت الموالاه غير ضائر، فدلالته حسنٌ إلاّ أنّ الإشكال في سنده، لكن لا بأس بالتمسك به تأييداً لما سبق .

وخير آخر قد نقله الصدوق في كتابه «مدينه العلم» عن حريز عن الصادق عليه السلام ، وأيضاً عن عبدالله بن المغيرة عن حريز من دون إسناد إلى الإمام عليه السلام وهو هكذا: «عن حريز في الوضوء يجفّ؟ قال: قلت: فإن جفّ الأوّل قبل أن أغسل الذي يليه؟ قال: جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقى، قلت: وكذلك غسل الجنابه؟ قال: هو بتلك المنزله، وابدأ بالرأس، ثمّ أفض على سائر جسّدك، قلت: وإن كان بعض يوم؟ قال: نعم»(٢).

١- مستدرک الوسائل: أبواب الوضوء، الباب ٢٩ / ح ١.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ٤.

فإنه يدلّ على أنّ الجفاف الحاصل بالعوارض، إذا كانت الموالاه محفوظه، لا- يوجب البطلان، حيث نفهم منه أنه يمكن أن يكون الجفاف الحاصل من التفريق موجب للبطلان لا مطلق الجفاف .

ولكن أورد عليه: بأنه قد نزل الوضوء بمنزله الغسل، فيلزم أن لا يكون الموالاه في الوضوء واجبه كما لا تكون واجبه في الغسل، خصوصاً مع تصريحه في ذيله بقوله: «وإن كان في بعض يوم»، حيث لا يكون ذلك جارياً في الوضوء، مع أنه يمكن أن يكون قد أحقه بذلك، فلا بدّ أن يحمل على التقية، كما عن صاحب «الوسائل» احتمالاً، وتبعه المحقق الهمداني^١، لأنّ كثيراً من العامّة ذهبوا إلى ذلك .

ولكن الإنصاف دلالة الحديث على المسألة، من دون لزوم حمله على التقية، لأنّ التنزيل الواقع في الحديث للوضوء على الغسل، يمكن أن يكون من جهه بيان أنّ الجفاف الحاصل حال العمل بواسطه العوارض غير ضائر، فهو أمر صحيح قابل للقبول، لا أنه مثله في جميع الجهات، حتّى بالنسبه إلى ما تعرّض إليه في ذيله من جواز الفصل ببعض يوم، بل أراد الترقى وبيان حكم خصوص الغسل.

فيكون الحديث من الأدلّه المدالّه أيضاً إن ثبت له مفهوم، وإلا- فلا-، حيث أنه يتعرّض لصوره الجفاف حال الاشتغال بواسطه عروض العوارض الخارجيه، وفي الأدلّه السابقه غنى وكفايه بحمد الله، والمسأله واضحه .

ثمّ قد ظهر ممّا ذكرناه وحققناه أنّ الجفاف الواقع في الأحاديث ملاكاً للبطلان، يعدّ طريقاً بحسب المتعارف والغلبه على فوت الموالاه، وليس في وجوده بخصوصه خصوصيه، بل الملاك في الواقع صحه وبطلاناً هو مجرد فوت الموالاه وعدمه عرفاً، فمتى ما صدق الفوت فهو مبطل، ولو كانت الرطوبه موجوده في الأعضاء، من جهه رطوبه الهواء وشده برودته، وكثره مائه، خصوصاً إذا جوّزنا في التأخير إلى الجفاف بالنسبه إلى مسترسل اللحيه أيضاً، حيث قد يكون الماء

فيه موجوداً لفته طويله، مع أنه لا ترديد في أنّ الفصل بين الموضوع بهذا المقدار مخلّ بالموالاه عرفاً.

وكلمة لا- يصدق الفوت، فلا- يكون الموضوع باطلاً، وإن حصل الجفاف للأعضاء بعوامل خارجيه من شدّه حراره الهواء، وقله الماء، وحراره مزاجه، لأنّ التابع إذا كان حاصلًا فالموالاه العرفيه حاصله، وإن جففت الأعضاء .

فعلى هذا، لا يكون الجفاف الحسيّ مطلقاً دليلاً على البطلان _ كما عليه صاحب الجواهر والمحقق الهمداني وأصرّاً على إثباته _ ولا الجفاف التقديرى مطلقاً دليلاً على ذلك، كما قاله بعض مشايخ المحقق الهمداني قدس سره ، بل الحقّ هو التفصيل كما مرّت الإشارة إليه.

ثمّ لا يذهب عليك أنه بعدما حقّقنا وبيّنا أنّ مقتضى الدليل الأولى من إطلاقات الكتاب والسّنه هو إثبات وجوب المتابعه الفرديه بحدّ المتعارف، ورفعنا اليد عن مقتضاه بواسطه الأدله الثانويه، من تجويز التأخير إلى حصول الجفاف الطريقي، فلا تكون حينئذ المتابعه الفوريه واجبه ، وأمّا رجحانها بالخصوص، حتّى تكون من المستحبات فى الموضوع، كان باقياً فى محلّه.

فيما إذا نذر إتيان الموضوع متوالياً

فما ذكره الشيخ الأعمش فى كتاب «الطهاره»^(١)، بقوله : «فلا- إشكال فى رجحان الموالاه، بمعنى المتابعه لرجحان المبادره والمسارعه إلى الطاعه ، وأمّا رجحانها بمعنى كونها من مستحبات الموضوع، فلا- دليل عليه، إلّا- الموضوعات البيانيه، بناءً على رجحان التأسى فيما لا يعلم وجهه، خصوصاً أو عمومًا، من حيث وقوعه بياناً لمجمل.

وفى دلالتها على المدعى نظرٌ لاحتمال كون المتابعه فيها من باب جريان

العاده بذلك فى الفعل البيانى فى مقام التعليم ، مع أنه لا يثبت إلا ما هو المتيقن من رجحان المتابعه نفساً، لا كونه من مستحبات الوضوء».

ليس على ما هو عليه، لأنه إذا ورد الدليل فى المركبات على خصوصيته خاصه من التوالى والترتيب، بل وقد عملوا فى مقام التعليم بكيفيته خاصه على ما فى الكتاب، كان ذلك بحسب مقتضى فهم العرف، هو كونه لازماً وواجباً فى العمل، إلا أن يعلم من قرينه خارجيه، أو قرينه داخلية، أن عمله يشتمل على ما هو الواجب والراجح، فيحمل على الأعم، فإذا كان الأمر فى الابتداء كذلك، فلا يكن رفع اليد عن هذا الظهور، إلا بقدر ما يقتضيه الدليل الثانوى ويعارضه، وهو ليس إلا الوجوب ، وأما أصل الرجحان فإنه باقٍ، ويثبت كونه من المستحبات الخاصه لهذا العمل، بل وفى كل عمل يكون مثله مركباً وصدر له البيان كذلك

نعم يزيد فى صفة الرجحان وكونه مساره إلى الطاعه أيضاً .

وكيف كان فقد ثبت الرجحان وكونه حينئذٍ، فلو تعلق به النذر فى باب الوضوء، كان صحيحاً قطعاً لوجود الرجحان فى متعلقه، إلا أن الثمره بين قولنا وقول الشيخ تظهر هنا، حيث أنه لو كانت عبارته عن استحباب مستقل فى عبادته مثل الوضوء، فلازم التخلف عند إيجاد التفريق فى الوضوء بما لا- يحصل الجفاف، هو تحقق الحث للنذر الموجب للكفاره فقط، فلا طريق إلى القول بأن النذر قد تعلق بالفرد المستحب من العبادته، حتى يمكن أن يدعى أن المستحب الغيرى صار بالنذر واجباً غيرياً، فيقدح الإخلال به فى صحه الوضوء.

هذا، بخلاف ما لو قيل بمقالتنا أن لهذا التوهم طريق، وإن كان أصل التوهم مخدوش عندنا، فلا بأس بالإشاره إلى حكم المسأله تفصيلاً، حتى يتضح الحكم فيه أيضاً .

ولا يخفى أن المسأله _ وهى النذر بإتيان الوضوء متوالياً _ يتصور على وجوه،

لأنه: تارة: ينذر ذلك في وضوء من دون أن يذكر له حداً بكونه بين الزوال إلى الغروب وأمثال ذلك، ففي هذه الصورة لا إشكال في أنّ التخلف في كل وضوء لا يوجب البطلان ولا الكفارة، بل لازمه بقاء الحكم في ذمته إلى أن يأتي بما هو الوظيفة .

وأخرى: يقصد مثله، لكن يحدّد له وقتاً معيناً كأن ينذر بين الطلوعين، فحكمه أيضاً مثل سابقه، إلى أن يضيق الوقت فيصير له واجباً حينئذٍ ولكن مع ذلك لو تخلف في الوضوء الواقع في آخر الوقت، فإنه لا يوجب ذلك إلا الكفارة والإثم، ولا يبقى بعده لإتيان النذر الواجب موضوعاً، لتفويت محلّه، ولا يمكنه التدارك بالنسبة إلى ما قتيده في نذره .

وأما كون عمل الوضوء باطلاً، فلا وجه له، لأنه يكون مأموراً بالأمر النفسى الأصلي، وكون المأتي به مطابقاً لذلك المأمور به، وإن لم يطابق المأمور به بالأمر النذرى، وإن قلنا بأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص، لأن غاية مقتضاه النهى عن وقوع الوضوء المنذور، أى لا- يكون الوضوء بما أنه منذور متحققاً فى الخارج، فلا يجوز قصد ذلك لعدم وجود المطابقه فيه، وهو لا يوجب النهى عن أصل الوضوء بواسطة الأمر الأصلي النفسى .

لكنه لا- يخلو عن تأمّل لو قلنا بالاعتضاء، كما وافقنا عليه السيّد الاصفهاني، خلافاً للشيخ الأعظم من التصريح بما قلناه أولاً، لوضوح أنّ هذا العمل _ وهو الوضوء الفاقد للموالاه _ يكون ضدّاً خاصّاً للوضوء المنذور، فيكون منهيّاً عنه، والنهى فى العباده مستلزم للبطلان، ولكن الإشكال فى أصل الاعتضاء .

ومن هنا يظهر حكم الصورة الثالثه، وهى ما لو كان المنذور فى وضوء خاص معين خارجاً، بما لا ينطبق على فرد آخر، بلا فرق بين أن يتعلّق نذره على الوضوء الذى وقع فيه الموالاه، أو على التوالى الواقع فى الوضوء، حيث لا- توجب المخالفه إلا الكفارة والإثم لا البطلان، لما قد عرفت من عدم القول بالاعتضاء، وكون العمل مطابقاً للمأمور به بالأمر النفسى للوضوء، وهو يكفى فى صحّته.

الثالثة: الفرضُ في الغسّلات مرّةً واحدةً ، والثانية سنّه ، والثالثة بدعه (١).

وهذا هو الذى عليه صاحب «الجواهر» والشيخ الأعظم والمحقّق الهمداني، خلافاً لآخرين من الفقهاء من المتوقّف فيه كما فى «الذكري»، حيث جعل الصّحّه مبيّنه على وجهين: من اعتبار حال الفعل، فلا يصحّ لأنّه خالف أمره النذرى، أو أصل الفعل فيصحّ لأنّه امتثل أمره .

أو بالتفصيل فى الصّحّه والبطلان، فيما لو كان متعلّق نذره هو التتابع، فيصحّ أو الوضوء الواقع فيه التوالى البطلان، كما عن «المدارك»، أو القول بالبطلان مطلقاً كما عن «جامع المقاصد»، لأنّ ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد، لأنّ المعتبر فى صحّه النذر هو حاله الذى اقتضاه النذر، ولكن قد عرفت ما هو الحقّ فى المسأله من كون الوضوء فى جميع الصور الثلاثه صحيحاً، فلا يوجب بالتخلّف إلاّ الكفّاره والإثم، لكن فى بعض الصور لا مطلقاً، فراجع وتأمل، حتّى يظهر لك حال المسأله .

(١) لا إشكال ولا خلاف فى أنّ الواجب هى غسله واحده فى الغسّلات الثلاث الواجبه التى هى غسل الأعضاء الثلاثه من الوجه واليدين، بل فى المنتهى نسبته إلى علماء الأمصار إلاّ ما نقل عن الأوزاعى وسعيد بن مسيب من التثليث ، مضافاً إلى أنّ الوحده هى أقلّ مقدار ما يصدق عليها الغسله، حتّى يكون مصداقاً لما فى الكتاب والسّنّه من وجوب الغسل فى الوضوء، بقوله تعالى : «فَاغْسِلُوا»، والوضوءات البيانيه التى قد حكى فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام .

فى حكم الغسله الثانيه فى الوضوء

مع قيام التواتر المعنوى فى أخبارنا، من كون الواجب من الغسل مرّه واحده، وستسمع بعضها فيما يأتى إن شاء الله ، وهو واضح لا بحث فيه .

إنّما البحث والكلام فى الغسله الثانيه، هل هى مستحبّه أو بدعه ؟

ثمّ على الاستحباب، هل هو استحبابٌ لأفضل الفردين من جهة وجود جامع مشترك حتّى يكون إسباغاً للغسله الأولى، أو أنّ الاستحباب فرد مستقلّ في قبّال الأولى؟

كما أنّ هذه الغسله الثانيه، لو لم تكن مندوبه، هل هى بدعه وحرام أو تعدّ كُلفه ولكنّها لا تعدّ من البدع، وتكون البدعه حينئذٍ فى الثالثه وهى حرام؟ وجوهٌ وأقوال: والقول الأوّل: هو القول المشهور، بل نقل الإجماع عليه عن جماعه، كونها سنّه كما فى المتن، وهو خيرُه «المقنعه» و«الانتصار» و«التهذيب» و«الاستبصار» و«الخلاف» و«الجمل والعقود» و«الإشاره» و«المراسم» و«السرائر» و«المعتبر» و«النافع» و«المنتهى» و«المختلف» و«القواعد» و«الإرشاد» و«التحرير» و«الذكرى» و«اللمعه» وغيرها من كتب المتأخّرين، بل وعن كتب المتقدمين من «المبسوط» و«الغنيه» و«الوسيله» و«المهذب»، بل قد ادّعى الإجماع فى «الغنيه»، أو لا خلاف فيه بين المسلمين فى «الاستبصار»، بل حكى الإجماع صاحب «السرائر» و«الانتصار» عليه، هذا، مع أنّ متأخري المتأخّرين من صاحب «العروه» وكثير ممّن علّق عليها، ذهبوا إلى ذلك، كما عن الشيخ الأعظم قدس سره من القول بالاستحباب لا مستقلاً، بل إسباغاً للغسله الأولى، خلافاً لصاحب «الجواهر» والآملى والاصفهانى القائلين بالاستحباب المستقلّ.

هذا كلّه بالنسبه إلى الأقوال فى المسأله .

وأما بحسب الروايات التى استدللّ بها على ذلك، فتدلّ عليه عدّه روايات: منها: صحيحه زراره، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «الوضوء مثنى مثنى، من زاد لم يؤجر عليه، وحكى لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فغسل مرّه واحده، وذراعيه مرّه واحده، ومسح رأسه بفضل وضوئه ورجليه» (١).

واحتمال كون المراد من قوله: «مثنى مثنى»، الغسلتان والمسحتان، بجعل غسل اليدين واحداً، أو كون المراد الوضوء التجديدي، أو حملة على التقيه، بعيداً غايته، لأنه لم يتوهم ولم يقل أحدٌ بكون الوضوء أزيد من الغسلين والمسحتين، حتى يكون قوله: «من زاد عليه» ناظراً إلى رده، مضافاً إلى استبعاد فرض وحده الغسلتين في اليدين، كما لا قرينه فيه للحمل على التقيه، وأما حملة على التجديدي فإنه لا يناسب مع ما يدل على جوازه أزيد من الاثنتين، خصوصاً مع استحبابه لكل صلاة، كما سيأتي في محله إن شاء الله، فالأولى حمل الخبر على ما استدلل به من تعدد الغسله من الغسلات الثلاث .

ومنها: صحيح معاوية بن وهب، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء؟

فقال: مثنى مثنى» (١).

منها: صحيح صفوان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الوضوء مثنى مثنى» (٢).

منها: مرسله أبي جعفر الأحول عن الصادق عليه السلام، قال: «فرض الله الوضوء واحده واحده، ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله للناس اثنتين اثنتين» (٣).

منها: مرسله عمرو بن أبي المقدم، قال: «حدّثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: إني لأعجب لمن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين، وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله اثنتين اثنتين» (٤).

منها: مفهوم قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن بكير، قال: «من لم يستيقن أنّ واحده من الوضوء تجزيه، لم يؤجر على الثنتين، فمن استيقن بالاجزاء

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٨.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٢٩.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٥.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٦.

بالوحده كان مأجوراً على الاثنتين»(١).

منها: المصحح بأحمد بن محمد بن أبي نصر البنزطي، عن ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام في الوضوء: «قال: اعلم أن الفضل في واحده، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر»(٢).

منها: خبر يونس بن يعقوب، عن الصادق عليه السلام، قال: «الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط، أو بال، قال: يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين»(٣).

منها: صحيحه زراره وبكير أو حسنتهما في حديث، عن أبي جعفر عليه السلام: «فقلنا: أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه وغرفة للذراع؟ قال: نعم إذا بالغت فيها والثنتان تأتيان على ذلك كله»(٤).

فظهر الحديث في كون المراد من قوله: «الثنتان»، هي الغرفتان لكل من الوجه والذراع واضح، فما ذكره صاحب «الوسائل» من كون اللام للعهد الذكرى، وإشارته إلى الغرفتان بكون الغرفة واحده للوجه وواحدة للذراع، خال عن الحسن، لأنه تكرر لما سبق، ولا يحسن فيه، كما لا يخفى.

نعم دللته على المطلوب، موقوفه على كون المراد من كل غرفة هي الغسله، وإلا- لأمكن الإشكال في كونهما غسله واحده فريضه، من دون كونها سنه، خصوصاً مع ملاحظه سؤال السائل، حيث يسأل عن حدّ الاجزاء حسبما وردت في السنه، وحدّ الفضل، كما لا يخفى.

-
- ١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٤.
 - ٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٧.
 - ٣- وسائل الشيعه: أبواب أحكام الخلو، الباب ٩، الحديث ٥.
 - ٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٣.

منها: وهكذا يدلّ عليه خبران منفصلان منقولان عن بعض أصحابنا، وهما تشتملان على الإعجاز، فلا بأس بذكرهما تفصيلاً تيمناً وتبرّكاً، وهما: خبر حسن بن علي الوشاء، عن داود بن زربي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء؟ فقال لي: توضّأ ثلاثاً ثلاثاً، قال: ثمّ قال لي: أليس تشهد بغداد وعساكرهم؟ قلت: بلى، قال: فكنت يوماً أتوضّأ في دار المهدي، فرآني بعضهم وأنا لا أعلم به، فقال: كذب من زعم أنّك فلاني وأنت تتوضّأ هذا الوضوء، قال: فقلت: بهذا والله أمرني» (١).

حيث يفهم منه أنّ الوضوء تثليثاً كان موافقاً للعامّة لا- التشيه، ولكن إثبات الاستحباب للتشيه هنا مشكل جداً، لإمكان القول بكفايه المرّه فقط مثلاً.

هذا بخلاف ما استسمع من الخبرين وهما: خبر داود الرقي، قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: جعلت فداك كم عدّه الطهاره؟ فقال: ما أوجه الله فواحد، وأضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحده لضعف الناس، ومن توضّأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له، أنا معه في ذا حتّى جاءه داود بن زربي، فسأله عن عدّه الطهاره؟

فقال له: ثلاثاً ثلاثاً، من نقص عنه فلا صلاه له، قال: فارتعدت فرائصي، وكاد أن يدخلني الشيطان، فأبصر أبو عبد الله عليه السلام إليّ، وقد تغير لوني، فقال: اسكن يا داود، هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق. قال: فخرجنا من عنده، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور، وكان قد ألقى إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي، وأنه رافضيّ يختلف إلى جعفر بن محمّد عليهما السلام، فقال أبو جعفر المنصور: إنّي مطّلع إلى طهارته، فإن هو توضّأ وضوء جعفر بن محمّد، فإنّي لأعرف طهارته حققت عليه القول وقتلته، فاطلع وداود يتهيأ للصلاه من حيث لا يراه، فأسبغ

داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، كما أمره أبو عبدالله عليه السلام، فما تم وضوئه حتى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه، قال : فقال داود : فلما دخلت عليه رحب بي، وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل، وما أنت كذلك، قد اطلعت على طهارتك، وليس طهارتك طهاره الرافضه، فاجعني في حل، وأمر له بمائه تلف درهم . قال : فقال داود الرقي : التقيت أنا وداود بن زربي عند أبي عبدالله عليه السلام، فقال له داود بن زربي : جعلت فداك حققت دماؤنا في دار الدنيا، ونرجو أن ندخل بمنك وبركتك الجنة . فقال أبو عبدالله عليه السلام : فعل الله ذلك بك وبإخوانك من جميع المؤمنين . فقال أبو عبدالله عليه السلام لداود بن زربي حدث داود الرقي بما مرّ عليكم حتى تسكن روعته. قال : فحدثته بالأمر كله ، قال : فقال أبو عبدالله عليه السلام : لهذا أفتيته، لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو ، ثم قال : يا داود بن زربي توضأ مثني مثني، ولا تزددن عليه، وأنتك إن زدت عليه فلا صلاح لك» (١) .

والآخر هو خبر المفيد في «الإرشاد» عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضل: «أن علي بن يقطين كتب إلى أبي الحسن موسى عليه السلام يسأله عن الوضوء؟ فكتب إليه أبو الحسن عليه السلام: فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء، والذي أمرك به في ذلك أن تمضمض ثلاثاً، وتستنشق ثلاثاً، وتغسل وجهك ثلاثاً، وتخلل شعر لحيتك، وتغسل يديك إلى المرفقين ثلاثاً، وتمسح رأسك كله، وتمسح ظاهر أذنيك وباطنهما، وتغسل رجليك إلى الكعبين ثلاثاً، ولا تخالف ذلك إلى غيره، فلما وصل الكتاب إلى علي بن يقطين تعجب مما رسم له أبو الحسن عليه السلام فيه، مما جميع العصابة على خلافه، ثم قال : مولاي اعلم بما قال، وأنا أمتثل أمره، فكان يعمل في وضوئه على هذا الحد، ويخالف ما عليه جميع

الشيعة، امتثالاً لأمر أبي الحسن عليه السلام . وسُئِيَ بعلی بن يقطين إلى الرشيد، وقيل : إنَّه رافضی . فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر، فلما نظر إلى وضوئه ناداه : كذب يا عليّ بن يقطين من زعم أنك من الرافضة، وصلحت حاله عنده . وورد عليه كتاب أبي الحسن عليه السلام : ابتداءً من الآن يا علي بن يقطين وتوضاً كما أمرك الله تعالى، اغسل وجهك مرّة فريضة، وأخرى إسباغاً، واغسل يديك من المرفقين كذلك، وامسح بمقدم رأسك، وظاهر قدميك من فضل نداوه وضوئك، فقد زال ما كنّا نخاف منه عليك، والسلام» (١) .

فدلّاه الخبرين على التشبيه أوضح من سابقتهما، خصوصاً مع ملاحظه ما قاله الإمام وفقاً للعامّة ابتداءً ثم أمره بخلاف ذلك .

منها: خبر التوقيع الصادر من صاحب العصر (عج) إلى العريضي، من أولاد الصادق عليه السلام على ما في «الجواهر» حيث أمر بغسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين واحد، واثنان إسباغ الوضوء، وإن زاد على الاثنین أثم (٢) .

منها: مرسله الصدوق في «المقنع» : «واعلم أنّ الوضوء مرّه، واثنین يؤجر، وثلاثه بدعه» (٣) .

منها: وعن العليل لمحمّد بن إبراهيم: «الغرض من الوضوء مرّه واحده، والمرتان احتياط» (٤) .

هذه جملة من الأخبار الدالّة على أنّ الغسلتان هما السُّنّه، حيث تدلّ عليها منطوقاً أو مفهوماً، حيث تكون القرائن في بعضها دالّة وشاهده على بطلان بعض

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٢، الحديث ٣.

٢- جواهر الكلام: ٢ / ٢٦٩.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٨، الحديث ٢.

٤- مستدرک الوسائل: أبواب الوضوء، الباب ٢٨ / ح ١.

المحامل، أو ضعفها الذى التزم به بعض الأعلام، وهى كحمل الأخبار الدالّة على كون الغسله الثاني سنّه على التقيّه، كما عن «المنتقى»، أو على أنّ المراد من قوله: «مثنى مثنى» هو التجديدى، كما عن الصدوق قدس سره .

أو كون المراد من هذه الجملة هى الغرفتين لغسله واحده، كما عن المحدث الكاشانى، فيكون الفضل فى كلّ غسله عرفتين .

أو كون المراد منها هو الغسلتان والمسحتان، كما قاله الشيعة، لا ثلاث غسلات ومسحه كما زعمها المخالفون، كما عن المحقق البهائى .

أو أنّ المراد هو استحباب إسباغ الغسله الأولى بالثانيه، إذا كانت ناقصه، بكونها على وجه لا يتحقّق بها إلاّ أقلّ مسمّى الغسل المجرى، فيستحب حينئذٍ إسباغها بغسله ثانيه لإكمالها، كما عن «الحدائق» والشيخ الأنصارى قدس سره ، وغير ذلك من المحامل التى لا تتحمل شيئاً منها أو بعض منها، مجموع الأخبار المتقدمه، وإن كان بعض المحامل يناسب مع مفاد بعضها، بل تشهد عليه بعض القرائن.

لكنّ الإنصاف أنّ الأحسن هو الذى ذهب إليه المشهور، من القول باستحباب الغسله الثانيه، خصوصاً لمن استيقن أنّه يجزيه المرّه الواحده فى الوضوء، ولم يكن مبتلى بمرض الوسوسه، وإلاّ لا يؤجر على الغسله الثانيه، كما فى حديث عبدالله بن بكير (١)، أمّا من جهه أنّها بزعمه تكون مكتملاً للغسله الأولى فليست ثانيه حتّى يؤجر عليها ، أو كان نوع تهديد لمثل هذا، بأنّه لا يؤجر على هذه الغسله، لكونه مبتلى بالوسوسه .

وكيف كان فإنّ القول بالاستحباب الاستقلالى لا التتميمى للغسله الأولى _ كما قاله الشيخ الأعظم وصاحب «الحدائق» _ قول قوى عندنا.

وأما المخالف لهذا فإنه لا يعبأ بقوله من جهة إعراض الأصحاب عن بعضهما، لو لم يكن الجميع معرضاً عنه ، مع إمكان توجيه كلام بعض من خالفنا، أو رجوعهم عن فتواه في بعض كتبهم، كما يشاهد ذلك في كلام الصدوق، حيث أنه يظهر من كلامه في «الفتاوى» حرمة الثانية، لأنه جعلها تجاوزاً عن حدود الله، ومن يتعدّد حدود الله فقد ظلم نفسه ، إلا أنه لو سلّمنا ذلك، فإنه قد يُحمل على جواز الغسله الثانية بلا أجر، كما يوهم كلامه في ذيل هذه الكلمات، كما نقله صاحب «الجواهر» بالتفصيل، وأعرضنا عن نقله خوفاً عن الإطالة .

قلنا : إنه قد صرّح في «المقنع» _ كما نقلنا سابقاً _ بكون المرّتين يؤجر عليها، أو يحمله على الجواز، لا الاستحباب والحرمة، كما عن «الهداية» للصدوق التصريح بذلك، بقوله : الوضوء مرّه مرّه، ومن توضّأ مرّتين لم يؤجر، ومن توضّأ ثلاثاً فقد أبدع ، حيث أنه قد عدّ الغسله الثالثه بدعه، فتكون هذه قرينه على عدم حرمة الغسله الثانية عنده ، غاية عدم الاستحباب.

ومثل هذه التوجيهات وغيرها يمكن ملاحظتها في كلام البرنظي وغيره كما نسب إليهما.

ولكن بعد ما قلنا، فلا- يبقى مورد لكلام صاحب «الحدائق» من التصريح بالحرمة في الغسله الثانية، وهكذا غيره من بعض الأصحاب، كصاحب «المدارك» و«كشف اللثام» .

هذا تمام الكلام بالنسبه إلى الأقوال .

وأما الكلام في الأخبار التي قد تدلّ على خلاف ما قلناه، من الاستحباب الاستقلالي فهي: منها: ما رواه محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «الوضوء واحده فرض، واثنتان لا يؤجر، والثالث بدعه»(١).

منها: ما رواه يونس بن عمّار، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء للصلاه؟ فقال: مرّه مرّه هو» (١).

منها: ما رواه عبد الكريم يعنى ابن عمرو، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء؟ فقال: ما كان وضوء على عليه السلام إلا مرّه مرّه» (٢).

منها: ما رواه حمّاد بن عثمان، قال: «كنت قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام، فدعا بماء فملاً به كفّه فعمّ به وجهه، ثمّ ملأ كفّه فعمّ به يده اليمنى، ثمّ ملأ كفّه فعمّ به يده اليسرى، ثمّ مسح على رأسه ورجليه، وقال: هذا وضوء من لم يحدث حدثاً، يعنى به التعدى فى الوضوء» (٣).

منها: ما رواه الصدوق مرسلأ، عن الصادق عليه السلام، قال: «والله ما كان وضوء رسول الله إلا مرّة مرّة» (٤).

منها: مرسله الصدوق الثانى، قال: «وتوضأ النبي صلى الله عليه وآله مرّه مرّه، فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلا به» (٥).

منها: خبر الصدوق، عن الصادق عليه السلام، قال: «من توضأ مرّتين لم يؤجر» (٦).

منها: ما رواه أبى جعفر الأحول مرسلأ، عن الصادق عليه السلام، قال: «فرض الله واحده واحده، ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس اثنتين اثنتين» (٧).

-
- ١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٦.
 - ٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٧.
 - ٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٨.
 - ٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٠.
 - ٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١١.
 - ٦- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٤.
 - ٧- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٥.

بناءً على كونه على الاستفهام الارتكازي، _ كما قاله الصدوق _ لا الاخبارى .

منها: ما رواه الصدوق فى «الخصال» عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرّه مرّه» (١).

منها: ما رواه فى «عيون الأخبار»، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام: «إنه كتب إلى المأمون: محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله... إلى أن قال: ثم الوضوء كما أمر الله فى كتابه، غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرجلين مرّه واحده» (٢).

منها: ما رواه إبراهيم بن معرض، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «قلت له: إن أهل الكوفة يروون عن على عليه السلام إنه بال حتى رغا، ثم توضأ، ثم مسح على نعليه، ثم قال: هذا وضوء من لم يحدث. فقال: نعم، قد فعل ذلك، قال: قلت: فأى حدث أحدث من البول؟ فقال: إنما يعنى بذلك التعدى فى الوضوء، أن يزيد على حدّ الوضوء» (٣).

منها: ما رواه ابن إدريس فى آخر «السرائر» من كتاب «النوادر» لابن البزنطى، عن ابن أبى يعفور، قال: «اعلم أن الفضل فى واحده، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر» (٤).

هذه جملة من الأخبار الدالة على كون الغسله مرّه، والاستحباب فى الثانيه، فكيف يمكن التوفيق بالجمع بينها وبين الأخبار السابقه الدالة على كون الغسله هى الثانيه؟

فنقول ومن الله الاستعانه: يمكن الجمع بينهما بالقول بأن ما يدلّ على كون

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٢.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ١٥.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٧.

الوضوء مَرَّه، أو كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عليه السلام مَرَّه، يحمل على كون الفريضة هي هذه، كما يشهد لهذا الجمع وجود بعض الأخبار الدالة على كون وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله مثنى مثنى، مثل روايه عمرو بن أبي المقدام، قال: «حدّثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّي لأعجب ممّن يرغب أن يتوضّأ اثنتين اثنتين، وقد توضّأ رسول الله صلى الله عليه وآله اثنتين اثنتين» (١).

مضافاً إلى إمكان أن يكون إصرارهم على المَرَّه، إسناداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عليه السلام هو كون الفريضة هي هذا، في قبال العامّة، حيث قد جعلوها أثلاثاً، كما قد عرفت أهمّيه ذلك من الخبرين المفصّلين، لا نفى جواز الغسله الثانيه أو رجحانها .

وما يدلّ على أنّ هذا الوضوء: (لمن لم يحدث حدثاً)، يعنى به التعدّي في الوضوء، كما في خبر حمّاد بن عثمان، وخبر إبراهيم بن معرض أو: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه إلاّ به) عن الصدوق، يحمل على من لم يحدث فيه من جهه أركانه وواجباته من كيفيّه الغسل والمسح ونفسهما كالعامّه، حيث قد أحدثوا في كلتا الجهتين، من جعل الغَسِيَلات الثلاث والمسحه والتصرف في كيفيّتهما من التّغسيل ثلاثاً من أطراف الأصابع إلى المرفقين، وتبديل مسح الرجلين إلى غسلهما كما يشير إلى ذلك ما في خبر إبراهيم بقوله: «إن يزيد على حدّ الوضوء»، لأنّ إضافه أمر استحبابي في الوضوء لا يطلق عليه أنّه أضاف في حدّه عرفاً .

وما يدلّ على أنّ الزائد على الاثنتين لا يؤجر عليه، مثل خبر ابن أبي عمير، وخبر ابن أبي يعفور، بل في الثاني: «أنّ الفضل في الوحده»، يحمل على من يأتي بالثانيه، بعنوان عدم كفايه الواحده في الوضوء . أمّا من جهه الوسوسه أو التشكيك فيه، نظراً إلى ما يشاهد من ذهاب العامّه إلى التثليث، والشاهد لهذا

الجمع هو مفهوم خبر عبدالله بن بكير، بقوله: «مَنْ لم يستيقن أنّ واحده من الوضوء تجزيه لم يؤجر على اثنتين». .

فبقى لنا تلك الأحاديث التي رخصت الإتيان بالغسله الثانيه ، فهي إمّا كونها نهايه الجواز، لا كونها جزء من الوضوء، كما ذهب إليه صاحب «المدارك»، لكنّه مشكّل من لزوم كون المسح بغير نداوه الوضوء، أى بما ليس جزء له .

أو كون الثانيه إسباعاً للأولى ومكمله لها، لا- أن تكون بنفسها موجوداً بوجود استقلالى فى قبال الأولى، كما احتمله الشيخ الأعظم، و«الحدائق» والسيد الاصفهاني بالاحتياط فى الأخير، فهو لا يساعد مع قوله عليه السلام فى خبر محمّد بن الفضل من قوله عليه السلام لعلى بن يقطين: «اغسل وجهك مرّه فريضه، وأخرى إسباعاً»، حيث أنّ ظهور لفظ المرّه بعد الغسل، كون الغسله مرّه أخرى المنطبق عليها الإسباع أيضاً .

نعم، هذا لا- ينافى رجحان الإسباع فى الأولى أيضاً، بحيث كان مستغنياً حينئذٍ عن الثانيه، كما جاء فى بعض الأخبار، كما فى «الخصال» بأنّ الإسباع فى الوضوء له أجر .

ولعلّ اكتفاء رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّه عليهم السلام بالواحد، كان من تلك الجهه أى أنّهم يسبغون فى وضوئهم، بخلاف الناس، حيث يُسامحون فيه، خصوصاً فى فصل الشتاء، كما يؤمى إلى ذلك صدر حديث داود الرقى.

تنبيهات عدد الغسلات فى الوضوء

بل قد أفتى بذلك _ أى بأنّ الغسله الثانيه كانت مندوبه لسائر الناس دون الرسول والأئمّه عليهم السلام _ ابن أبى عقيل بملاحظه ذلك الحديث وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جعلها اثنتين من جهه مراعاة ضعف الناس، وإن كان الالتزام بعدم الرجحان للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّه عليهم السلام لا- يناسب مع خبر عمر بن أبى المقدم، حيث كان فيه من التعجّب عمّن يرغب عن الاثنتين، مع أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد توضّأ اثنتين اثنتين .

والحاصل : أنّ الأقوى هو قول المشهور، من رجحان الغسله الثانيه فى الجملة، خصوصاً لمن لم يسبغ فى الغسله الأولى ، وأمّا فيها فالأحوط _ خصوصاً فى يد اليسرى، حتّى لا يكون الماء خارجاً عن الوضوء _ ترك الثانيه، والاحتياط ندبى لا وجوبى، والله العالم .

ثمّ هاهنا أمور ينبغى التنبيه عليها :

الأمر الأوّل : ظاهر فتوى الأصحاب هو كون الغسله الأولى واجبه، والثانيه مستحبّه، ولا يجوزون عكس ذلك، كما هو الظاهر المتبادر من النصوص ، بل مقتضى الدليل الأوّل هو أنّ تحقّق الأولى واجبه لترتب ما يصدق به الامتثال لأنه يوجد بأوّل ما يتحقّق به صرف الوجود، وكان جواز الثانيه أو استحبابها أو غير ذلك منوطاً على دلالة الأدله الوارده ثانيه، وحيث قد عرفت بأنّها لا تدلّ ولا يستفاد، إلاّ كون الثانيه مندوبه .

الأمر الثانى : الظاهر كون استحباب الغسله الثانيه بعد تماميه الأولى فى كلّ غسله، لأنّه المتبادر من النصوص، مع ما عرفت من أنّ مقتضى دلالة الدليل هو تكميل الأولى مصداقاً للأمر، ثمّ ينتقل إلى الثانيه لو قلنا بجوازها .

الأمر الثالث : فقد ظهر ممّا ذكرنا أنّاً، عدم جواز التبعض فى خصوص كلّ عضو بأن يجعل بعض العضو مغسولاً بالأولى ثمّ بالثانيه استحباباً، ثمّ ببعضه الآخر بالوجوب ثمّ بالاستحباب، لما قد عرفت من أنّ مقتضى لسان الأدله والأخبار، وكون المتبادر منها هو هذا .

الأمر الرابع : يجوز التبعض فى الأعضاء، بأن يجعل بعض الغسلات مرّتين وبعضها مرّه واحده، لأنّه مقتضى استقلال كلّ غسله فى الوجوب والاستحباب، ولا يستفاد منها لزوم ارتباط كلّ منها مع الآخر فى ذلك ، بل قد عرفت كون الاحتياط فى اليسرى، هو ترك الثانيه، كما عليه بعض مثل الاصطهباتى قدس سره فى

حاشيته على «العروه»، خصوصاً لمن كان قصده ترك الثانية فى اليسرى هو ترك الثانية فى اليمنى أيضاً، دون الوجه حيث لم يتعرّضه .

وكيف كان، يجوز التبويض بذلك ، وإن كان دعوى وحده السياق فى الأخبار فى تعدّد الغسله فى جميع الأعضاء _ لولا هذا الاحتياط _ لا يخلو عن حسن .

الأمر الخامس : لا إشكال فى أنّ تحقّق مصداق الغسل موكول إلى فهم العرف، كما لا إشكال فى تحقّق ذلك لو كان وقع غسله واحده من دون تعقبها بالأخرى، ولو كان غير قاصد فى غسله، لأنه قهرى، وعرفاً يصدق تحقّقها سواء قصده أم لا، وسواء كان ذلك بالارتماس فى الماء أو بصبّه عليه، وإنّما الإشكال يقع فيما لو تعاقبت الغسلات بأن مكث لمدّه فى الماء بحيث صدق عليه حصول تعدّد الغسلات، وحينئذٍ فهل يتحقّق تعدّد الغسله بتعدّد آتات المكث، مع قصد تعدّدها أو بدونه، أم لا يعدّ إلاّ غسلًا واحداً؟

الظاهر كما عليه صاحب «الجواهر» و«المصباح» للآملى هو الثانى، إذ القصد هنا لا يوجب التفكيك، ولا يكون سبباً للتعدّد.

فى حكم الغسله الثالثه فى الوضوء

وأما فى غير الارتماس ففى الجواهر بعد نهيّه عن الارتماس، قال : «وكذا ما يحصل للإنسان من إمرار اليد على العضو مرّات زائده على المقدار الواجب، لكن لعلّ عدم الحكم بالنسبه للأخير، لكونه غير مقصود به غسلًا ثانياً أو ثالثاً، وإلاّ لو قصد حصل، بخلاف آتات المكث فإنّه وإن قصد لم يحصل لعدم الصدق عرفاً» ، انتهى كلامه .

ووافق فيه الآملى فى «المصباح»، ولا يخلو ذلك عن قوّه، وإن أشكل عليه بعض كالمحقّق الخمينى _ سلّمه الله _ بأنّ القصد لا يمكن دخالته فى ذلك ، بل الغسله أمر عرفى، إذا تعدّد تصير متعدّداً، حتّى لو كان قاصداً وحدتها لأنّ القصد لا يعبرها عمّا هى عليها .

الأمر السادس : فى أنّ المسح كالغسل فى جواز تكراره، واستحبابه أم لا ؟

والذى يظهر من الفقهاء ، بل قد ادّعى عليه الإجماع أنّه لا تكرار فيه، وليس حكمه كالغسل، بلا خلاف عندنا، كما فى «طهاره» الشيخ الأنصارى، أو إجماع علمائنا عليه كما فى «المدارك»، بلا خلاف أجده كما فى «الجواهر»، والإجماع المدعى منقول عن غير واحد كـ «المعتبر» و«المنتهى» و«التحرير» و«التذكرة» و«الخلاف» .

والدليل عليه _ مضافاً إلى الإجماع _ هو الأصل، ولكن حيث كان المصنّف قد تعرّض لبحثه بعد حكم الغسل ، فالأولى هو إحالة البحث إلى محله لئلا نخرج عن اسلوب التعليق على «الشرائع».

فهذا تمام الكلام فى الغسلتين الواجبه والمندوبه .

والآن نشرع فى حكم الغسله الثالثه، فهل هى بدعه محرّمه، أو أنّها تعدّ كلفه زائده غير محرّمه؟

والذى ذهب إليه المشهور هو الحرمة، بل كاد أن يكون إجماعاً، لعدم وجود مخالف إلا ما يتوهم من كلام ابن الجنيد، بقوله : الثالثه زياده غير محتاج إليها .

وما عن ابن أبى عقيل أنّه إن تعدّى المرّتين لا- يؤجر عليه، حيث لا- صراحه فى كلامهما فيه، بخلاف كلام شيخنا المفيد فى «المقنعه»، حيث يصرّح بكون الثالثه كلفه، وهو قوله: أو تثليثه تكلف، ومن زاد على ثلاث أبدع، وكان مأزوراً .

ولكن الإنصاف إمكان دعوى عدم مخالفته أيضاً، لعدم استبعاد دعوى الحرمة من لفظتى البدعه والوزر .

وكيف كان القائلين بالحرمة خصوصاً مع اعتقاد المشروعيه كثيرون جداً، من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، كما فى «الخلاف» و«السرائر» و«المعتبر» و«النافع» و«المنتهى» و«المختلف» و«التحرير» و«الهدايه» و«صريح» و«المبسوط» و«ظاهر» و«المقنعه» أنّها بدعه، ونسبه فى «المختلف» إلى أكثر علمائنا،

كما هو مختار «الكافي» و«القواعد» و«الذكري» و«الدروس» و«التنقيح» و«جامع المقاصد» وصاحب «الجواهر» و«العروه» وأصحاب التعاليق عليها كلهم، والشيخ الأعظم والمحقق الهمداني والآمل والاصفهانى، وغيرهم من الفقهاء، فالمسألة من حيث الأقوال واضحة .

كما أنّها من حيث الأدلّة، قد يقال بوضوحها فى الحرمه ، فالأولى التعرّض إلى أدلّتها، وهى عبارته عن جملة من الأخبار: منها: مرسله ابن أبى عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام : «الوضوء واحده فرض، واثنان لا- يؤجر، والثالث بدعه»^(١).

فبضمّ مع ما فى خبر عبد الرحيم القصير أنّه قال: رسول الله صلى الله عليه وآله : «كلّ بدعه ضلاله وكلّ ضلاله فى النار»^(٢).

وخبر الفضل بن شاذان^(٣)، عن الباقر عليه السلام مرفوعاً مثل ذلك .

منها: خبر العريضى السابق، فى قوله : «وإن زاد على الاثنين أثم» .

منها: خبر داود الرقى قد وقع فى موضعين منه بقوله : «ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له»^(٤).

وجاء فى ذيله قوله: «فإنك إن زدت عليه فلا صلاه لك» .

منها: خبر إبراهيم بن معرض، منه قال : «قلت : فأى حدث أحدث من البول ؟ فقال : إنّما يعنى بذلك التعدى فى الوضوء، أن يزيد على حدّ الوضوء»^(٥).

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٣.

٢- أصول الكافي: كتاب فضل العلم / ح ١٢، الوافى: ص ٥٧.

٣- أصول الكافي: كتاب فضل العلم / ح ٨.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٢، الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٥.

منها: خبر حماد بن عثمان: «هذا وضوء من لم يحدث حدثاً» (١) يعنى به التعدى فى الوضوء .

منها: خبر السكونى، عن الصادق عليه السلام ، قال : «من تعدى فى الوضوء كان كناقضه _ بالضاد المعجمه أو بالصاد المهمله _ ولا إشكال فى صدق التعدى فى الوضوء بإضافه الغسله الثالثه» (٢) .

مضافاً إلى ما ورد فى تعريف البدعه بأنها عباره عن إدخال ما ليس من الدين فى الدين ، والأخبار فى ذلك كثيره فراجع أخباره فى باب البدع والرأى من الجزء الأول من كتاب «الوافى» تجد ما قلناه ، مضافاً إلى جريان الأصل، وهو عدم المشروعيه فى الزياده عن الثانيه، لأنه حادثٌ، والأصل عدمه، كما لا يخفى ، فحرمه الغسله الثالثه من مجموع الأخبار، لاسيما من خبر العريضى من التصريح بالإثم مسلّمه، كما لا خلاف صريح فيها .

فالأولى حينئذٍ أن نبحت أولاً عن أن نتعرض فى أثرها فى أن الإتيان بها فى الوضوء موجب للبطلان أم لا ؟

وثانياً: لو قلنا بالبطلان، فما هو الوجه فى ذلك ؟

فنقول : لا إشكال ولا ريب أن الغسله الثالثه لا تحتسب من الوضوء جزءاً، لا جوازاً ولا ندباً، فإذا كان الأمر كذلك، فيلزم الحكم بالبطلان فى بعض الصور قطعاً، وهو ما إذا كانت فى اليد اليسرى، لأن إيجاد الغسله الثالثه فيها يوجب كون مائها ماءً خارجياً أجنبياً، فلا يقع مسح الوضوء بنداوتيه، إلا أنه موقوف على ما لو لم نجوز أخذ الماء والنداوه للوضوء من عضو آخر ، وإلا لو جفّ يده اليسرى

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٨ .

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٤ .

بعد ذلك، وأخذ النداءه من وجهه ومسح بها ، أو قلنا بجواز المسح باليد اليمنى للرأس والرجلين، ولم تكن الغسله الثالثه متحققه فيهما، فلا وجه للبطلان .

نعم ، لو فرضنا تغسيل جميع الأعضاء الثلاثه بالثلاث، فلا يبقى حينئذٍ نداءه الوضوء وحدها للمسح، فيحصل الاختلاط ، ولكن مع ذلك ذهب المحقق في «المعتبر» إلى صحته في هذه الصوره أيضاً، زعماً منه أن اليد لا تنفك عن نداءه الوضوء، فيجتزئ بالمسح حينئذٍ.

إلا أنه مشكل جداً، لأن المتبادر من الأدله هو لزوم كون المسح بالنداءه الخالصه .

وكيف كان، الحكم بالبطلان من تلك الجبهه موقوف على ما لو كانت الأعضاء مغسوله ثلاثاً كلّها، حتى لا يبقى للمسح نداءه .

وأما لو لم تكن الغسله الثالثه لليسرى، بل وقعت في اليمنى وحدها، أو هي مع الوجه، فلا وجه للحكم بالبطلان ، إلا ما ربما يتوهم هاهنا حيث لا يكون بعضه خالياً عن الإشكال، وهو كونه مستلزماً لفوت الموالاه الواجبه في الوضوء، فيكون فعل الغسل في الثالثه حراماً، والحرمة والنهي في العبادات توجب الفساد .

لكنه مخدوش أولاً: بما قد عرفت من سابقاً، من عدم وجوب المتابعه الفوريه، وعدم إحراز فوتها ما لم تحصل فوت الموالاه عرفاً .

وثانياً: عدم حصول فوت الموالاه العرفيه بذلك العمل .

وثالثاً: لو كان كذلك، فمقتضاه وجوب ترك فوت الموالاه، وهذا لا يقتضى كون الفعل _ وهو الغسل _ حراماً، إلا على القول باقتضاء النهى عن ضده، وهو أول الكلام ، فإثبات الحرمة للثالثه من هذا الطريق مشكل جداً ، بل قد يقال : باستحاله إمكان إثبات الحرمة من النهى الوارده في الأدله، عن الإتيان بالغسله الثالثه، لإمكان أن يكون النهى من جهه إيجاب الشرطى للعمل، لا الإيجاب التعبدى الشرعى، حتى يترتب عليه الحرمة، كما يقع كثيراً مثل ذلك في

المعاملات، كقوله : لا تبع ما ليس عندك ؛ ولا تبع النجاسه ونظائرها .

ولكن الإنصاف عدم تماميه ما قيل، لأنه ربّما يكون في بعض الأدلّه صراحه في كون النهى هنا بمعنى الحرمة، مثل ما ورد في خبر العريضي، من قوله : «من زاد على الاثني فقد أثم» ، حيثُ أنّ الإثم صريح في كونه معصيه وحراماً .

نعم ، يمكن أن يكون وجه الحرمة هو من جهه التشريع المحرّم، فلعلّه كان وجه البطلان أيضاً من تلك الناحيه، لكنّه موقوف على كون المكلف الآتي بالثالثه كان معتقداً لذلك، أى أتى بها بقصد التشريع والإدخال في الدين ما ليس منه .

وأما لو لم يأت كذلك، بل أتى بها جهلاً- بالمسأله، أو سهواً من جهه الغفله عن كون الثالثه محرّمه مثلاً، فأتى بها بتخيّل أنّها كانت من الوضوء، أو للنسيان والسهو في العدد، فأتى بها بظنّ أنّها ثانيه، مع كونها ثالثه في الواقع، فإثبات الحرمة في هذه الفروض من جهه التشريع مشكل، حتّى يثبت بذلك البطلان، مع أنّه لو سلّمنا الحرمة من جهه التشريع فيما يكن فيه ذلك، ولكن إذا كان اعتقاده بذلك حراماً، أمّا إذا اعتقد كونها نديبه _ لا- أن يكون فعلها محرّمه حتّى يوجب البطلان _، فإنّه لا يوجب الحرمة هذا كما في «الجواهر» نقلاً عن بعض .

لكنّه مخدوش، بأنّ التشريع المحرّم ليس في خصوص الاعتقاد من دون انضمام فعل معه ، بل يكون الفعل محرّماً لأنّه مظهر للتشريع، ومصدّقاً للإدخال في الدين ما ليس منه .

نعم لا يكون مجرّد الفعل بلا اعتقاد كذلك أيضاً، فيكون التشريع المحرّم هو الفعل مع الاعتقاد .

ولكن الإنصاف أن يقال : إنّ الظاهر من بعض الأخبار أنّ الإتيان بالغسله الثالثه، يعدّ من قبيل الإتيان بالتأمين والتكّثف في الصلاه، حيث أنّ العمل بنفسه مستنكر ومنهتّ عنه وذلك من باب الردّ وإنكاراً لعمل العامه، لا أن تكون

حرمتهما من جهة التشريع فقط، وإن كان هذا العنوان منطبقاً عليه أيضاً، كما يظهر ذلك من لفظ البدعه الموجود في مرسله ابن أبي عمير.

والشاهد على ما ذكرنا هو ملاحظه لسان بعض الأدلّه، مثل خبر العريضي بقوله: «من زاد على الاثنين فقد أثم»، أي كان العمل حراماً، لا بما أنه تشريع، فإذا كان العمل بذاته حراماً وواقعاً في الوضوء العبادي، فلا يبعد القول ببطلانه أيضاً، لأنه ليس من قبيل النظر إلى الأجنبيه في الصلاه، حيث يكون أمراً حراماً خارجاً عنها واقعاً في الصلاه، حتى لا يوجب البطلان، بل يكون من قبيل النهي عن قراءة العزائم في الصلاه، حيث أنّ القراءة جزء منها، فلو أتى بها مع النهي عنها كان مبطلاً لها، فيكون المقام حينئذٍ كذلك، لأنه نهى عن الغسله الثالثه من جهه أنّ الإتيان بالثالثه مستلزم للحرمة التكليفيه والوضعيه، وهو الفساد، كما قطع بذلك في «المدارك»، بخلاف «إشاره السبق» وأبى الصلاح من القول بالفساد مطلقاً، كما يرشد ويؤيد ذلك ما في خبر داود الرقي، من قوله: «من توضأ ثلاثاً ثلاثاً لا صلاه له» فإنّ تكرار ذلك فيه يفيد البطلان، كما أنّ ظاهره الإطلاق لجميع الأعضاء، أي سواء أتى بالثالثه في الجميع أو في بعضها، كان حكمه ما عرفت .

نعم، لولا- القول بالحرمة عن بعض بصوره الإطلاق، ودلاله خبر العريضي على الإثم الظاهر في الحرمة الذاتيه، كان بالإمكان المناقشه فيه من أنّ جهه الإتيان بالثالثه الموجهه للبطلان لا يكون أشدّ من إبطال الوضوء بأمر آخر، حيث لا يكون فعله حراماً، فإذا جوّزنا إبطال الوضوء عمداً وعن قصد في سعه الوقت، فلا حرمة في ذلك، وحينئذٍ فلا فرق في ذلك بين إبطاله بالحدث الاختياري أو بإتيان ما يوجب بطلانه شرعاً كالثالثه، وإن كان حرمة من جهه التشريع محفوظاً في محلّه .

وأما الالتزام بكون الفاعل لذلك مرتكباً لإثمين، أحدهما التشريع، والآخر

لحرمتها الذاتيه ، ففي غايه الإشكال كما لا يخفى، فيحمل مثل خبر العريضي على الإثم الحاصل من التشريع، كما يؤيد لفظ البدعه في مرسله ابن أبي عمير لا لذاته، والله العالم .

فظهر من جميع ما ذكرنا أنّ الحرمة ثابتة فيما إذا صدق التشريع، كما قد نرى ذلك من أول الوضوء أي إتيانه على الغسلات الثلاث في جميع الأعضاء أو بعضها، فالحكم بالبطلان هاهنا واضح، لعدم وجود قصد القربه والأمر المتعلق عليه .

وأما لو لم يكن كذلك من أول الأمر ، بل قصد الأمر الواقعي والقربه من أول الوضوء وحصل قصد التشريع في الأثناء ، ففي «الجواهر»: أنه محكوم بالصحة.

لكنه مشكل لو أضّر هذا القصد بتية القربه والوضوء الواقعي .

نعم لو لم يضّر بأصل قصده، وكان هذا المنهى عنه أمراً خارجياً عنه لا ذاتياً كما احتملناه، فللحكم بالصحة وجه .

كما لا إشكال في الصحة فيما إذا قصد الوضوء الواقعي، إلا أنه يزعم أنه يكون بالغسلات الثلاث، لتمايمه أركان صحه الوضوء من قصد القربه والأمر وعدم تحقق تشريع حرام.

إلا أن يفرض الإشكال من جهه تقصيره في الجهل الموجب لكون عمله تشريعاً واقعاً، وإن لم يعلم ، إلا أنه لا عذر له في ذلك لتقصيره، فلازمه بطلان العمل حينئذٍ.

ولكنه لا- يخلو عن تأمّل، لأنّ ظهور أدلّه التشريع هو إدخال ما ليس من الدّين في الدّين عن عمدٍ وقصد، فلا- يشمل مثل المفروض كما لا يخفى .

ثم اعلم أنّ صاحبي «المنتهى» و«المدارك» حكماً بالفرق بين ما نحن فيه من الإتيان بالثانيه بما أنّها جزء للوضوء من الحكم بالبطلان، وبين ما إذا أتى بالمرتين، زعماً بأنّ الأولى مندوبه والثانيه واجبه، حيث حكما بالصحة هنا وإن

مسح بمائها، واستدلّ على ذلك بعدم خروجه عن ماء الوضوء بذلك، خلافاً للشيخ الأنصاري قدس سره حيث قد تردّد في صحّته، ولكن في «الجواهر» استشكل فيه، وفاقاً للعلامة في «التذكرة»، حيث قال: «لو اعتقد وجوب المرّتين أبدع وأبطل وضوئه، لأنّ المسح كان بغير ماء الوضوء لعدم مشروعيتها على إشكال»، انتهى. فذكر فيه وجه الفرق بأنّه لعلّه كان من جهة أنّ تيّه الوجوب في مقام الندب مع تشخّص الفعل غير قادح كالعكس.

لكن اللازم من ذلك حينئذٍ عدم سقوط الأجر عليها، مع تصريحهم بسقوطه، ولعلّه من جهة دلالة قوله عليه السلام: «من لم يستيقن أنّ واحده من الوضوء تجزيه لم يؤجر على اثنتين».

وربما تخرّج هذه الرواية دليلاً على وجوب تيّه الوجه، إلّا أنّ اللازم من العمل بهذه الرواية في خصوص المقام، هو ما قاله في «التذكرة»، فالجمع حينئذٍ بين القول بكون مائها ماء وضوء مع عدم الأجر عنها لمكان هذه الرواية، ممّا لا يخلو عن إشكال، سيّما مع البناء على اشتراط تيّه الوجه، انتهى كلامه.

ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ الحكم في هذا متفاوت، لأنّه: تارة: كان من قصده الإتيان بالأمر الواقعي للوضوء، ولكن أخطأ في تشخيصه، وزعم أنّ الأولى واجبه والثانية مندوبه، أو كليهما مندوبه، أو كليهما واجبه، فالظاهر هو الصحّح، وكون المسح بماء الوضوء أيضاً ولا- وجه للبطلان حينئذٍ، إلّا أن يقال بوجوب تيّه الوجه من الوجوب والندب، حتّى في أعضاء الوضوء وشرايطها تفصيلاً، سواء استفيد ذلك من هذا الخبر المنقول عن عبد الله بن بكير (١) من لزوم اليقين بكفايه الواحد في الأجر أو غيرها، كما قيل في محلّه، وهو غير معلوم، لو لم نقل خلافه معلوم، لعدم وجوب قصد الوجه في أصل الوضوء، فضلاً عن أعضائه وأجزائه.

ليس في المسح تكرار (١).

وأخرى : يأتي كذلك مع علمه بخلافه، بأن كان بصدد إدخال شيء في الدين ولو من جهة نية الوجوب والندب، فالحكم بالبطان حينئذٍ مبنى على أن جعل الغسله الأولى ثانيه من حيث الوجوب والندب، هل يكون أمراً قصدياً ويبد الناوى، أو كان قهرياً؟

فلو كان من قبيل القسم الثاني، فقصده بأنها واجبه أو مندوبه في الأولى والثانية غير مؤثر، لأن ما يقع أولاً تصير واجبه قهراً، والثانية مندوبه، وإن نوى الخلاف، ولعله لذلك حكم «المدارك» و«المنتهى» بالصحة في هذا الفرض، فكأنه غير قادر على التشريع في مثل ذلك.

ولا يبعد القول بذلك، كما ذهبنا إليه، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء بمثل ذلك الوضوء، خروجاً عن خلاف من عرفت، وعن شبهه إمكان تحقق التشريع في مثله أيضاً، والله العالم .

(١) الظاهر أنه لا خلاف فيه لا وجوباً ولا استحباباً، كما هو مذهب الأصحاب على ما في «المعتبر» ومذهب علمائنا أجمع كما في «المنتهى» و«التحرير» و«المدارك».

في حكم تكرار المسح في الوضوء

وعن «التذكرة»: بل في «الخلاف»: تكرار مسح الرأس بدعه، مدّعياً عليه إجماع الفرقه ، وفي «السرائر»: لا- تكرار في مسح العضوين، فمن كرّر كان مبدعاً ، وعن ابن حمزه أنه من التروك الواجبه، وعليه فتوى المتأخرين من المعاصرين والسابقين عليهم، كما عن «العروه» وأصحاب التعاليق، بل ولم نجد خلاف ذلك عن أحد، وهو كذلك إذا كان التكرار بقصد المشروع، وإلا لما كان لاحتمال الحرمة أو الكراهه أو البطلان فيه وجهاً، كما لو كرّر لليقين بالبراءه بإتيانه صحيحاً .

نعم، هل يكون التكرار حراماً أو مكروهاً؟

يستفاد من البعض الحرمة، كما يفهم ذلك من ابن حمزه، ويُشعر عليه لفظ البدعه الموجود في كلام الشيخ والعلامة الحلّي، خلافاً «للدورس» و«البيان» أنه مكروه، وفي «الحدائق» نسبته إلى الشهره بين الأصحاب. وفي «الجواهر» أنه لم أعثر على دليل خاص يدلّ عليه، ولكن يمكن الذهاب إلى الكراهه، بواسطة فتوى من عرفت، خروجاً عن شبهه التحريم، الذي يقول به بعض بالإطلاق، بل في «شرح الدورس»: أنه لا بأس بالقول بالكراهه، للشهره بين الأصحاب، بل الإجماع ظاهراً، انتهى كلامه.

بل في «الخلافا»: أنه روى أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام: «في مسح الرأس والقدمين واحده»، ولكن الموجود في النسخ عندنا هكذا: «في مسح القدمين ومسح الرأس؟ فقال: مسح الرأس واحده من مقدم الرأس ومؤخره، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما» (١)، المحمول على التقية كما ترى شواهد فيها.

وكيف كان، يمكن أن يُستدلّ على كفايه المرّه _ مضافاً إلى ما عرفت من الإجماع بكلا قسميه _ إطلاقات الكتاب والسنة، حيث يصدق الامتثال بالمرّه، وجواز تكراره استناداً إلى الشرع بحاجه إلى دليل.

مع إمكان استفاده ذلك من حديث نقله العياشي في «تفسيره» نقلاً عن عليّ بن أبي حمزه، في حديث عن أبي إبراهيم: «قلت: جعلت فداك كيف يتوضأ؟ قال: مرّتين مرّتين، قلت: كذا يمسح؟ قال: مرّة مرّة، قلت: من الماء مرّه؟ قال: نعم، قلت: جعلت فداك فالقدمين؟ قال: اغسلهما غسلًا» (٢).

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٣، الحديث ٧.

٢- مستدرک الوسائل: أبواب أحكام الوضوء، الباب ٢٨ / ح ٤.

فإنه وإن كان مشتتاً على ما يفهم منه التقية، إلا أنه لا يضرّ بالمقصود للمسح، مع إمكان احتمال أن يكون السؤال عن جواز غسل القدمين قبل الوضوء، فأجازه، وإن كان بعيداً جداً للزوم الإشارة إلى تجفيفه قبل المسح .

وحدِيث زيد بن علي، عن آبائه عن عليّ عليه السلام، قال: «جلست أتوضأ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله حين ابتدأت في الوضوء، فقال لي: تمضمض واستنشق واستنّ، ثمّ غسلت وجهي ثلاثاً، فقال: يجزيك من ذلك المرّتان. قال: فغسلت ذراعي، ومسحت رأسي مرّتين. فقال: قد يجزيك من ذلك المرّه، وغسلت قدمي، قال: فقال لي: يا عليّ، خلّل بين الأصابع، لا تخلّل بالنار» (١).

وهو أيضاً محمول على التقية .

وخبر «عيون أخبار الرضا»، عن الفضل بن شاذان، عنه عليه السلام: «أنه كتب إلى المأمون: محض الإسلام... إلى أن قال: ثمّ الوضوء كما أمر الله في كتابه، غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والقدمين مرّه واحده» (٢). حيث أنّ رجوع القيد إلى المسح يكون هو القدر المتيقّن، لو لم نقل برجوعه إلى جميع ما تقدّم .

فمع وجود هذه الأخبار والأقوال، لا محيص إلا أن يحمل ما يوهم جواز التكرار أو رجحانه إلى المرّتين، ممّا يدلّ بأنّ الوضوء مثني، أو الوضوء فرضه واحده، ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله اثنين اثنين، وأمثال ذلك على الغسلات فقط دون المسح، كما هو المنصرف إليه عند العرف، من كون الوضوء هو الغسل لا المسح، كما يساعده كلمه الوضوء لغه أيضاً .

ويحمل ما في خبر يونس، بقوله: «أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٥، الحديث ١٥.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣١، الحديث ٢٢.

يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب، إلى أعلى القدم»^(١).

إلى كونه في الوضوءين، أو لتحصيل الاحتياط من الاستيعاب الطولي، كما يرشد إلى الحمل الأوّل ذيله، بقوله: الأمر في مسح القدمين مَوْسَعٌ من شاء مسح مقبلاً، ومن شاء مسح مدبراً، فإنّه من الأمر الموسّع إن شاء الله .

وكيف كان، يمكن الاستئناس لذلك من القرائن المحفوفة ببعض الأخبار مثل خبر داود الرقي، وعلى بن يقطين، حيث جعل الأصل فيهما هو الغسل، بقوله: «اغسل وجهك مرّة فريضة . وأخرى إسباً، واغسل يديك إلى المرفقين كذلك، وامسح رأسك وقدميك بنداه وضوءك».

حيث أنّ الإسبغ يناسب مع صبّ الماء والغسل دون المسح.

أو ممّا ورد في حديث داود بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أضاف اثنتين لضعف الناس، فإنّ ما يتساهل فيه الإنسان الضعيف عادة وبحسب الغالب هو الغسل لا المسح، لبروده الهواء وصعوبة الغسل للناس، بخلاف المسح، فمع ملاحظه جميع ذلك، وانضمام بعضها مع بعض، يطمئن الفقيه بأنّ المراد من النهي عن التكرار يختصّ بالمسح لا الغسل .

ثمّ لو تكرر المسح، فهل يوجب بطلان الوضوء أم لا ؟ فقد ادّعى «المدارك» الإجماع على عدم بطلانه، بل لا خلاف فيه كما في «السرائر».

إلا أنّ المستفاد عن صاحب «الجواهر» والشيخ الأعظم والسيد الاصفهاني والمحقّق الهمداني، هو التفصيل بين ما لو نوى التكرار من أوّل الأمر فيبطل، وإلاّ فيصحّ، بل المستفاد من الشيخ وغيره هو تفصيل آخر، وهو أنّ التكرار في الأثناء صحّته مشروطه بما لا يلزم اختلاط نداوه الممسوح في ماء الماسح في مثل الرأس، لئلاّ يضرّ بمسح ماء الوضوء للرجل اليمنى، هذا بحسب نقل الأقوال .

الرابعه: يجزى فى العسل ما يسمّى به غاسلاً، وإن كان مثل الدهن (١).

ولكن الأقوى عندنا _ كما عرفت فى الغسل _ هو الصحه فى جميع الصور، حتّى فيما لو قصد منذ البدايه نيّه تكرار المسح، لما قد عرفت من أنّه لو كان على نحو الخطأ فى التطبيق، وكان آتياً بقصد القربه فلا إشكال فيه ، وإن كان بقصد التشريع.

فلا يبعد القول بأنّ ما يقع صحيحاً وواجباً، يكون هو الأوّل، والآخّر زائد لا يدخل فى الوضوء وحيث يعدّ شيئاً خارجاً عنه، ولا يجعل الماء ماءً خارجياً، لأنّ حسب فهم العرف تكون نداوه الموجوده رطوبه الوضوء، ولا يصدق عرفاً أنّه مسح بنداوه خارجيه للرجل، فلا- وجه للحكم بالبطلان، إلّا من جهه أن يفرض الإخلال بقصد قربته فى الوضوء، وهو لا يخلو عن تأمل، كما لا يخلو التفصيل الذى ذكره الشيخ وبعض آخّر، من عدم كون ماء الممسوح على نحو يوجب الاختلاط عن تأمل إذ قد عرفت صدق كون الرطوبه هى نداوه الوضوء عند العرف، ولعلّ لمثل هذه الأمور لم ينقل البطلان عن أحد من الفقهاء، بل قد عرفت دعوى الإجماع على صحته .

ما يجزى فى غسلات الوضوء

وكيف كان، الأحوط عدم الاكتفاء مع التكرار، إذا كان قاصداً لذلك تشريعاً، لاسيما إذا كانت نداوه الممسوح زائده، خروجاً عن شبهه خلاف من عرفت من الفحول ، والله العالم بحقيقه الحال .

(١) لا يخفى أنّ المشهور على اعتبار انصباب الماء بحيث يصدق مفهوم الغسل عرفاً، بل وكذلك لغه، على ما ادّعاه بعض ، بل عن الشهيد الثانى أنّه المعروف بين الفقهاء، بل عن المجلسى قدس سره فى «حاشيه التهذيب» نسبة الاتفاق إلى ظاهر الأصحاب ، وعن «كاشف اللثام» أنّه كذلك فى العرف واللغه، ونحوه الحلّى فى «السرائر» ، بل فى «التنقيح» تحديد أقلّ الغسل، كأن يجزى جزء من

الماء على جزئين من البشرة، إمّا بنفسه أو من يأمره بذلك كما عن المحقّق الثّاني، والشهيد الثّاني مثله .

ما يجزى في غسلات الوضوء

ولكن في «المدارك» في دلالة العرف على لزوم الجريان في الغسل نظرًا، كما استشكل صاحب «الحدائق» والحكيم، بل نقل صاحب «الحدائق» عن بعض تحقيقات الشهيد الثّاني ما هو كلامه أنّ ذلك غير مفهوم في كلام أهل اللغة، لعدم تصرّيحهم باشتراط جريان الماء في تحقّقه، وأنّ العرف دالّ على ما هو أعمّ، إلّا أنّه المعروف من الفقهاء _ سيما المتأخّرين _ والمصرّح به في عباراتهم ، انتهى كلامه .

بل كثير من متأخري المتأخّرين، من السيّد في «العروه» وأصحاب التعاليق عليها، أنّه يكون إجراء الماء واجباً في الغسل، أى يصدق الغسل بأحد من الأمرين: من إجراء الماء على العضو بنفسه أو بمعونه شيء .

أو الإتيان باستيلاء الماء عليه _ وإن لم تجر عليه _ لكن بشرط صدق الغسل .

ولكن صاحب «الجواهر» والشيخ الأعظم والمحقّق الهمداني والآملّي والسيّد الاصفهاني يعتبرون الجريان في مفهوم الغسل عرفاً ، بل كان كذلك لغّه، كما أشار إليه بعضهم، خلافاً لبعض المتأخّرين، الذي لعلّ مراده صاحب «الحدائق» الذي يقول بلزوم الجريان، لكن من جهة دلالة بعض الأخبار، لا لاعتباره في صدق مفهوم الغسل .

والأقوى عندنا، هو اعتبار الجريان في الغسل، حتّى في مثل الاستيلاء والغمس أيضاً، لأنّ هذا الوصف أخذ على نحو الأعم من كونه حاصلًا بواسطة اليد، أو كان وصفًا ذاتيًا.

فعلى هذا لا إشكال في وجود أحد الأمرين في مثل الغمس بأن يغمس يده في الماء، أو يحيط الماء المساق للجريان على يده ، وفي مقابل ذلك يكون المسح بالرطوبة والنداوه، والظاهر أنّه مفهوم في قبال مفهوم الغسل، وإن كان قد

يجتمع مع الغسل أيضاً، بأن تكون الرطوبة كثيره مستلزمه لجريانها، الموجب لصدق الغسل أيضاً .

وكيف كان لابد أن يعلم أن منشأ هذا الاختلاف، وجود بعض الأخبار الدالة على كفايه الغسل في الوضوء، ولو كان بمثل التدهين ، فالأخبار الواردة هنا تكون على أنحاء مختلفه .

منها طائفه: تدلّ على لزوم الجريان في غسل الوضوء، أو الغسل، وهو مثل حسنه زراره الذى رواها إبراهيم بن هاشم عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزأه» (١).

وما رواه أيضاً فى الصحيح عنه عليه السلام ، قال : «قلت له : أرأيت ما أحاط به الشعر؟

فقال : كل ما أحاط به من الشعر، فليس للعباد أن يطلبوه، ولا يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء» (٢).

ومثله خبره الآخر (٣) ، بل قد يمكن استفاده ذلك من الأخبار الواردة فى غسل الجنابه، بناءً على وحده الوضوء مع الغسل فى ذلك، وهو كما رواه محمد بن مسلم فى الصحيح عن أحدهما عليهما السلام ، قال : «سألته عن غسل الجنابه... إلى أن قال : ثم تصب على سائر جسديك مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر» (٤).

ومثله خبره الآخر وهو مضمرة ابن هاشم، قال : «قلت : كيف يغتسل الجنب... إلى أن قال : ثم صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين، فما

١- وسائل الشيعة: أبواب الجنابه، الباب ٣١، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٦، الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٦، الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الجنابه، الباب ٢٦، الحديث ١.

جری علیه الماء فقد أجزاءه» (١) .

ومرسل محمّد بن أبی حمزه، عن رجلٍ، عن أبی عبد الله عليه السلام: «فی رجل أصابته جنابه، فقام فی المطر، حتّى سال علی جسده، أیجزیه ذلك من الغسل؟ قال: نعم» (٢) .

وغير ذلك ممّا يدلّ علیه تصریحاً أو تلویحاً .

ومنها طائفه أخرى: تدلّ علی كفايه مثل الدهن فی الوضوء والغسل، وهو مثل ما رواه فی صحیح زراره ومحمّد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «إنّما الوضوء حدّ من حدود الله، لیعلم الله من یطیعه ومن یعصیه، وأنّ المؤمن لا ینجسه شیء إنّما یکفیه مثل الدهن» (٣) .

وموثقه إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبیه، أنّ علیاً علیه السلام كان یقول: «الغسل من الجنابه والوضوء، یجزی منه ما أجزی من الدهن الذی یبلّ الجسد» (٤) .

ففی بعض النسخ (أجرى) بالراء المهمله، فعلى ذلك تكون من الأخبار السابقه، وإن كان بالراء المعجمه تدرج فی هذا الباب .

وحديث زراره: «الجنابه فی غسل الجنابه یکفیک مثل الدهن» (٥) .

وحديث محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام قال: «یأخذ أحدکم الراحه من الدهن، فیملأ بها جسده، والماء أوسع» (٦) .
الحديث .

١- وسائل الشیعه: أبواب الجنابه، الباب ٢٦، الحديث ٢.

٢- وسائل الشیعه: أبواب الجنابه، الباب ٢٦، الحديث ١٤.

٣- وسائل الشیعه: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ١.

٤- وسائل الشیعه: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ٥.

٥- وسائل الشیعه: أبواب الجنابه، الباب ٣١، الحديث ٦.

٦- وسائل الشیعه: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٧.

ومنها طائفه ثالثه: تدلّ على كون مسّ الماء للجسد كافياً للوضوء أو الغسل، وهو مثل ما رواه زراره في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام: «في الوضوء؟ قال: إذا مسّ جلدك الماء فحسبك» (١).

ومصحح أو صحيح زراره، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابه... إلى أن قال: «وكلّ شيء أمسسته الماء فقد أنقيته» (٢)، الحديث.

وحديث صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «اغتسل أبي من الجنابه، فقليل له: قد أبقيت لمعه في ظهرك لم يصبها الماء؟

فقال له: ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمعه بيده» (٣).

وحديث زراره، عن أبي جعفر عليه السلام، في حديث، قال: «قلت: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابه؟ فقال: إذا شكّ وكانت به بله وهو في صلاته مسح بها عليه» (٤)، الحديث.

ومنها طائفه رابعه: أخبار كثيره تدلّ على الغسل بصوره الإطلاق في الكتاب والسنة، مثل قوله: «اغسل وجهك واغسل يديك»، من دون إشاره فيها بلزوم الجريان وعدمه، فلا بدّ حينئذٍ ملاحظه ما يمكن الجمع بين هذه الأخبار حتّى لا تقع بينها المنافاه.

أقول: لا يخفى عليك أنّ المحامل الواقعه والمحتمله هنا أربعة، لا بأس بالإشاره إليها حتّى يلاحظ ما هو الأحسن، فينخّتب، فنقول ومن الله التوفيق:

الاحتمال الأوّل: هو ما عليه المشهور، بأن يعتبر الغسل بما له من المعنى

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الجنابه، الباب ٢٦، الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الجنابه، الباب ٤١، الحديث ١.

٤- وسائل الشيعه: أبواب الجنابه، الباب ٤١، الحديث ٢.

والمفهوم في العرف واللغة، لأنه إذا قيل لإنسان: اغسل يديك، لا يفهم منه إلا إجراء الماء على يده لإزالته الوسخ والنجاسة مثلاً، غايه الأمر أن الفرق بين غسل النجاسة وغسل الطهارة عن الحدث، هو عدم اعتبار انفصال الغسالة عن محلّ المغسول في الثاني دون الأول، وذلك كان من جهه أنه أخذ في غسل النجاسة إزالتها، وهي لا تكون إلا بانفصال الماء المسمى بالغسالة عن محلّ المغسول، بخلاف الغسل في الطهارة حيث لا يكون مزيلاً- إلا لنجاسة مفهوميه، ولعلّه لذلك أشير في خبر زراره ومحمّد بن مسلم: «بأنّ المؤمن لا ينجسه شيء، إنّما يكفيه مثل الدهن»(١).

أى لا يكون من قبيل النجاسة الخبثيه، حتّى يحتاج في تطهيرها إلى الانفصال، فيكفيه أن يجرى عليه الماء ولو بمثل الدهن، وأمّا لزوم جريان الماء في الغسل بلا فرديه من النجاسة الخبثيه والحدثيه معتبر عرفاً بل ولغَةً .

كما يشهد لذلك وقوع التقابل بين الغسل والمسح في الكتاب والسنة، حيث أنه لو كان المقصود من الغسل ما لا يحتاج إلى جريان الماء، فيكون معناه حينئذ أنه يكفي فيه المسح بالنداوه، فأى فرق بين صدر الآيه بقوله تعالى: «اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» وبين ذيله بقوله: «فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»، مع أن العرف يفهم كونه غيره، وإن كان المسح قد يجتمع مع الغسل إذا كان الماء كثيراً في اليد الماسحه، ولذلك قيل: إنّ النسبه بينهما هي العموم والخصوص من وجه، إلا أن ذلك لا يوجب صدق كلّ منهما على الآخر .

ولعلّه لذلك ترى أنّ الإمام عليه السلام وبخ بعض الناس بأنهم يتوضؤون لسنوات عديده ولا يقبل منهم ذلك، وهو مثل حديث محمّد بن مروان، قال: «قال أبو

عبدالله عليه السلام إنه يأتي على الرجل ستون وسبعون سنه، ما قبل الله منه صلاه . قلت : كيف ذاك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه» (١) .

فليس هذا إلا لعدم صدق أحدهما على الآخر ، فعلى هذا يؤيد ما ذكرنا من وجود أخبار تدلّ على الشرطيه ولزوم الجريان في الماء، الذي لم يكن ذلك إلا لتحقيق مفهوم الغسل في الوضوء والغسل .

هذا، ولكن يبقى هنا الطائفة التي تفيد كفايه الغسل على نحو التدهين، والتي تدلّ على كفايه المسح بالماء ، فيمكن أن يقال فيهما: إنها وارده من جهة لحاظ كفايه الغسل ولو بالماء القليل، الذي لا يجري من جزء إلى جزء من البدن، إلا بمعونه اليد كالدهن، وهذه الأخبار وردت في مقام الردّ على العامّة الذين يكثر في إفاضه الماء على الوجه واليدين، ولا يكتفون بممرّه واحده ، بل يوجبون ثلاث غرفات، فأراد الإمام عليه السلام إفهام أنّه يكفي من الماء بمقدار كفّ واحد، كما يومی إليه خبر محمّد بن مسلم، بقوله : «يأخذ أحدكم الراحه من الدهن، والماء أوسع من ذلك» (٢) .

كما لا يخلو صحيح زراره ومحمّد بن مسلم عن إيماء فيه إلى ذلك، بقوله عليه السلام : «إنما الوضوء حدّ من حدود الله، يعلم من يطيعه ومن يعصيه، وأنّ المؤمن لا ينجسه شيء، إنّما يكفيه مثل الدهن» .

أى لا يلزم في الوضوء من تكثير الماء وإسرافه، كما تفعل العامّة، لأنّ هذه الشروط قد وضعت لامتحان العبد، ولم تكن النجاسه كثيره بحيث تحتاج إلى ماء كثير، بل يكفي مثل الدهن في قلته حتّى يصل الماء إلى أجزاء اليد، ولعلّ المرسله

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٧ .

المرويه في «الكافي» وهي: «وروى في رجل كان معه من الماء مقدار كفّ، وحضرت الصلاه. قال: فقال: يقسّمه أثلاثاً؛ ثلث للوجه، وثلث لليد اليمنى، وثلث لليد اليسرى، ويمسح بالبلّه رأسه ورجليه» (١).

حيث لا ينافي جريان الماء مع قلّته، كما قد صرّح بقلّته، بل قد يمكن تأييد هذا المحمل أنّه لا بدّ أن يصدق الغسل بالماء ولو تدهيناً، وهو لا يصدق مع نداوه اليد والمسح بها، إذ من المعلوم تغاير مفهوم الماء مع النداوه عرفاً، كما يتغاير مفهوم البخار مع الماء، بحسب فهم العرف.

فبذلك يعرف مفهوم كلام الإمام عليه السلام بقوله: «إذا مسّ جلدك الماء فحسبك».

أنّه ليس مراده مسح الجلد، بل مقصوده ما يصدق عليه المائه مع المسّ، فهو عبارته عن الغسل، ولعلّه أراد منه الإشارة إلى أنّه لا يحتاج في وصول الماء إلى الجلد الدلّك، بل يكفي وصوله بنفسه ولو بغير معونه اليد والدلّك.

وهكذا في خبر زراره بقوله: «كلّ شيء أمسسته الماء فقد أنقيته»، أي لا حاجة لإيصال الماء إلى الجلد بواسطة الدلّك وغيره، بل يكفي صبّ الماء ثمّ المسّ حتّى يصدق الغسل، لأنّه يساوق مع الجريان عرفاً، كما لا يخفى.

غايه الأمر إيجاد وصف الجريان، يكون بواسطة اليد، كما هو الغالب، وقد يكون من ناحيه الماء، كجعل اليد تحت الميزان والانبوب والمطر، فالارتماس والغمس في الماء، إن كان من دون حركه وجريان، بأن كانت قبل الوضوء موجوده في الماء، فأراد الوضوء، فلا يصدق غسل الوضوء إلاّ بالتيه، وتحريك يده حتّى يطلق عليه أنّه غسل غسله واحده للوضوء، للتمييز عمّا كان يده في الماء قبله، سواء كان هذا الجريان حاصلًا حال خروج اليد عن الماء، أو كان في

الماء حرّك يده بذلك، أو قصد في حال إدخال يده من المرفق إلى الماء، حتّى يحصل الواجب من مراعاة الأعلى إلى الأدنى في الغسل .

فظهر من جميع ما ذكرنا، صحّحه محمل المشهور ولزوم مراعاة الجريان في مفهوم الغسل .

الاحتمال الثانى : هو ما ذهب إليه صاحب «الحدائق» و«المدارك» والحكيم ، على حسب ما وجدنا من الأقوال _ من التمسّك بظاهر الأخبار الدالّة على جواز الاكتفاء بمثل التدهين، الذى يفيد ويوجب التصرّف فى أخبار الغسل.

أو يقال كما عن الحكيم: إنّه ليس الجريان مأخوذاً فى مفهوم الغسل كما هو الحال فى غسل الأخبث .

والجواب: قد عرفت عدم صحّته، ومستندهم الأخبار السابقة من الطائفة الثانية لاسيّما الخبر الثالث، وعلمت الوجه فيهما؛ فلا نعيد .

الاحتمال الثالث : هو ما ذهب إليه «المقنعه» و«النهايه» على ما فى «كشف اللثام» نسبه إليهما، من حمل أخبار التدهين على حال الضروره، بأن تكون هذه الأخبار حاكمه على أدلّه الغسل، من عدم لزوم الجريان فى الضروره لا مطلقاً، تمسّكاً واستشهاداً بمثل خبر محمّد بن مسلم ، قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد إلاّ الثلج ؟ قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر»(١).

وحديث معاويه شريح، قال : «سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده، فقال : يصيبنا الدمق «الدمق هو الريح الشديده فيها الثلج» والثلج، ونريد أن نتوضّأ ولا نجد إلاّ ماءً جامداً فكيف أتوضّأ أدلك به جلدى ؟ قال : نعم»(٢).

١- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ١٠، الحديث ٢.

وحديث صحيح على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: «سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء، ولا يكون معه ماء، وهو يصيب ثلجاً وصعيداً، أيهما أفضل أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟

قال: الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم» (١).

حيث يفهم من هذه الأخبار سقوط الجريان في حال الضرورة، فيكفي وقوعه بصورة المسح والدلك مع الرطوبة.

هذا، لكنّه مخدوش أولاً: بما ذكره المحقق في «المعتبر» بأنّه إن صدق بذلك الغسل، فلا فرق بين حالتى الاضطرار والاختيار، وإن لم يصدق عليه فلا يجتزئ به في حال الضرورة أيضاً، كما لا يخفى.

وثانياً: إنّ هذه الأخبار لا ينافى صدق الجريان، لإمكان أن يكون وجه السؤال عن جواز الغسل بالماء المذاب عن الثلج، ولو جريانه حال مماسيته مع البدن، كما يشهد لذلك اقتران الثلج بماء النهر في خبر محمد بن مسلم، كما قد يؤيد ما ذكرنا من أن يكون المراد ما يصدق الغسل، هو خبر آخر لعليّ بن جعفر الوارد في مثل ذلك الحكم، إلّا أنّه متروك بما يصحّ حمله بما ذكرناه، حيث أنّ الإمام عليه السلام قد قيّد المسح بالثلج بصورة ما إذا كان قد بلّ جسده ورأسه، حيث أنّه لو كان المراد من البلل هو الرطوبة والنداوه دون الجريان، كان هذا المقدار حاصلًا مع كلّ مسح بالثلج، فلا يحتاج إلى التنبيه عليه، فلا يبعد أن يكون مقصوده هو حصول الجريان ولو بمقدار ماء مذاب من الثلج بالمسح حتّى يصدق الغسل.

هذا، مع أنّه لو سلّمنا دلالة هذه الأخبار عليه في حال الضرورة، إلّا أنّ حمل

أخبار التدهين بحال الضروره غير صحيح، لما فيها من الدلاله على كفايه مثل التدهين فى حال الاختيار، وهو مثل صحيح زراره ومحمد بن مسلم، بقوله: «أنَّ المؤمن لا ينجسه شيء وإتْمَا يكفيه مثل الدهن»^(١).

خصوصاً مع ملاحظه صدره الوارده فيها بأنَّ الوضوء حدّ من حدود الله، فيأبى عن الحمل بحال الضروره ، بل وفى خبر محمد بن مسلم ما يشتمل على أنه كان فى مقام التعريض على العامه، حيث يسرفون فى صبّ الماء واستعماله، بقوله: «يأخذ أحدكم الراحه من الدهن فيملاً بها جسده، والماء أوسع»^(٢).

فبناءً على ما ذكرناه فكيف يحمل على ما ذكره ، فالجريان معتبرٌ فى ماء الوضوء والغسل، لتحقق الغسل عرفاً، ولا يكفى مجرد المسح بالنداوه .

نعم، لا يحدّد بما ذكره الفاضل المقداد فى «التنقيح» بأن يجرى جزءً من الماء إلى جزئين من بشره، بل يكفى ما يصدق عليه الجريان عرفاً، من دون تحديد بحدّ، كما لا يخفى .

كما أن الأقوى عدم وجوب الدلك، وعدم دخالته فى صدق ماهيه الغسل لغهً وعرفاً، كما ادّعى الإجماع على عدم الوجوب عن «الناصرات».

فما عن ابن الجنيد من إيجابه، ممّا لا يلتفت إليه، ولعله أفتى بذلك بواسطه مشاهدته بعض الوضوءات البيانيه من إمرار اليد فى حال غسل الوجه واليدين ، لكنّه محمول على أنّ الإمرار كان بحسب المتعارف، فيقع فى حال الغسل، لا أن يكون دخيلاً فى مفهومه ، مع إمكان أن يكون من جهه توصيل الماء إلى جميع ما هو الواجب ، هذا فضلاً عن معارضه بأخبار كثيره فاقده لهذا القيد، فلولا الإجماع

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٧.

وَمَنْ فِي يَدِهِ خَاتَمٌ أَوْ سَيْرٌ، فَعَلِيهِ إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا اسْتَحَبَّ لَهُ تَحْرِيكُهُ (١).

على استحبابه _ كما عن «المعتبر» و«المنتهى» _ لأمكن المناقشه في استحبابه ، لكن لا يبعد الذهاب إليه، ولو من باب التسامح في أدله السنن، إذا ثبت ذلك عن فعل المعصوم، كما يثبت بقوله عليه السلام ، والله العالم بالصواب .

(١) لا- يخفى عليك أنه بعدما عرفت في البحث السابق، إن صدق مفهوم الغسل متوقف على شرطيه جريان وصول الماء إلى البشره _ سواءً بنفسه أو بمعونه اليد _ المستفاد من مفهوم أخبار التدهين وغيرها ، فتعلم حينئذٍ أنه إن لم يكن في البشره مانع عن وصول الماء إليها، فإنه يصل إليه بأحد الطريقتين دون مانع أو رادع .

وأما لو كان في محل ما يجب غسله أو مسحه، ما يمنع عن وصول الماء إليه، مثل الخاتم والسوار والخلخال والدملج في الوضوء والغسل، فيجب حينئذٍ إيصال الماء إلى ما تحتها؛ إما بنزع هذه الأمور، أو تحريكها لكي يصل إلى ما تحتها الماء ، وما ترى من إيجاب النزع في «المقنعه» و«المراسم» وغيرهما، كان المقصود هو ما ذكرنا، لا أن النزع بخصوصه واجب .

اعتبار إيصال الماء تحت الخاتم ونحوه في الوضوء

وأما إن كان المانع واسعاً يصل الماء بنفسه إلى البشره، استحَبَّ له تحريكه، كما نصَّ على ذلك «السراير» و«المعتبر» و«المنتهى» و«الذكري»، وظاهر «المقنعه» و«المراسم» وغيرها من المتأخرين من الشيخ الأعظم وصاحب الجواهر والمحقق الهمداني والسيد الاصفهاني .

فلا- بأس لذكر وجه الاستحباب فإنه قد يقال : إنه كان للاستظهار، أي يحصل الاطمئنان واليقين للمتوضي بوصول الماء إليه بتحريكه، كما قبله صاحب «الجواهر» ، بل المحقق في «المعتبر»، وظاهر الثاني وجود الإجماع عليه، لأنه

قال فيه : «ويحرّك ما يمنع وصول الماء إلى البشريه، ولو لم يمنع حرّكه استحباباً، وهو مذهب فقهاءنا» ، الظاهر في الإجماع ، بل في «الروائع» نسبة الاستحباب إلى المحقّق، فيما يعلم وصول الماء إلى البشريه ، ثمّ قال فيها: «وربما يشكّل عليه، بأنّه لا موقع لهذا الاستحباب، لأنّه لو لم يحصل له القطع بالوصول، فيجب التحريك حتّى يحصل القطع، وإن حصل الوصول فلا موقع للاستحباب للاستظهار» (١).

فيمكن أن يجاب عنه: بأنّ مفروض الكلام هو القطع بالوصول ، إلّا أنّ الشارع لم يحيل ذلك إلى علم المكلف ، بل قد استظهر بنفسه، وكان حكمه من الشارع باعتبار أنّ قطع المكلف ربما يخطأ، وربما يحصل له الشكّ بعد ذلك، فيقع في كلفه العود ، ولعلّ هذا هو مراد الشيخ الأعظم بقوله : إنّ المراد هو استحباب إيصال الماء بالتحريك لا استحباب التحريك بالإيصال .

ثمّ أورد عليه بقوله : ولكن فيه ما لا يخفى، لأنّه إذا كان مورد كلامهم في الاستحباب، صورته العلم بالوصول، يتوجّه إليهم السؤال عن وجه الاستحباب ودليله، حيث لم نعرف له دليلاً، وهذا بخلاف ما إذا كان مورد كلامهم صورته الجهل بالوصول، فإنّه بعد فرض كون مورد كلامهم ما إذا كان ما في اليد خصوص الخاتم، مع كونه في خصوص باب الوضوء لا- مطلقاً، يمكن الاستدلال للحكم بعدم وجوب تحصيل القطع بالوصول ، بل استحبابه بروايه على بن جعفر... إلى آخر كلامه ، انتهى موضع الحاجة من كلامه .

في الشك في الحاجب في الوضوء

ونقول في جوابه : فهو قدس سره وإن كان قد قبل كون مورده هو العلم بالوصول لا الجهل به ، لكنّه شكّك في ذلك من جهه تشكيكه في دلاله الخبر ، ولكن نحن نقول : بأنّ ما قاله من السؤال عن وجه الاستحباب، غير تام، لأنّ الاستظهار إذا

كان بنفسه راجحاً، يوجب تحصيل العلم بالفراغ بأعلى درجته، من جهة حسن الاحتياط الذى جعله الشارع فى هذه الموارد لأجل الابتعاد عن الوقوع فى الخطأ وكلفه الإعادة، فهو بنفسه مطلوب ، مضافاً إلى الإجماع المدعى، المستفاد من كلام المحقق فى «المعتبر»، منضمّاً إلى دليل التسامح فى أدلّه السنن، الشامل لفظ (البلوغ) لمثل ذلك، فلا إشكال فى تحقّق الاستحباب التسامحى، لو لم نقل بالاستحباب الذاتى فى التحريك والتدوير بذلك، ولو لم نسلم دلالة الأخبار عليه.

هذا كلّ تامم الكلام فى صورتى العلم بالوصول من استحباب التحريك وعدمه به، من وجوب الإيصال بالتحريك أو النزاع .

بقى الكلام فى صورته الشكّ فى الوصول، فله صور عديده، حيث أنّ بعض الفقهاء قد عنون تفصيل الكلام فى الصور فى هذا المبحث، مثل صاحب «الجواهر»، وبعض آخر عنونه فى باب الشكّ فى أفعال الوضوء، كالشيخ الأعظم قدس سره فى «طهارته»، وبعض آخر عنونه فى مباحث أخرى من شرائط الوضوء، كما عن «العروه» وأصحاب التعاليق، وإن تعرّض لبعض جوانبه فى المسألة التاسعة من مسائل غسل الوجه، لكن جميعهم يشترك فى طرح هذا البحث فى هذا المقام، ذيل كلام المحقق المتعلّق بصور الشكّ، وهما: صورته الشكّ فى أصل وجود الحاجب ، وأخرى الشكّ فى حاجيته الحاجب.

فلا بأس بذكرهما هنا، والبحث عن حكمهما من جهة وجوب الإيصال وعدمه، فنقول ومن الله الاستعانة، لأنّه وليّ التوفيق .

اعلم أنّ مورد الشكّ فى وصول الماء إلى البشره، له فردان : أحدهما: ما لو كان قد علم وجود أصل الحاجب، ولكن شكّ فى حاجبيه الموجود، كما لو كان الخاتم والسوار موجوداً فى اليد حين الوضوء ، وهكذا فى الدمج والخلخال فى اليد والرجل فى الغسل، فهل يجب الفحص عنه، والمبالغه فى إيصال الماء، حتّى

يطمئن، أو يعلم أو يظنّ بالزوال، وبوصول الماء إلى البشره الواقعه تحته، أم لا يجب حتّى مع الظنّ بعدم الوصول؟ فيه وجهان :

الوجه الأوّل : أن يقال بعدم وجوب الفحص، لأصالة عدم حاجيّه الحاجب عند الشكّ فيه، مع العلم بأصل وجوده ، مضافاً إلى إمكان دعوى أنّ العقلاء لا- يعتنون بهذا الاحتمال، ولا- يفحصون عنه، بل يبنون على العدم، لاسيّما في صوره الظنّ بعدم الحاجيّه، فضلاً عن الاطمئنان بالعدم .

ولكنّه مخدوش جدّاً، بل لم نجد قائلاً صريحاً بعدم لزوم الفحص في هذه الصوره عن أحد من الفقهاء، ولو لم نقل بإمكان دعوى الشهره على لزوم الفحص شهره عظيمه دون حدّ الإجماع، لعدم تعرّض جلّ الأصحاب لصوره الشكّ في المسأله، حتّى يدعى - إثباتاً أو نفيّاً - موافقتهم ومخالفتهم معه، خصوصاً في صوره الظنّ بوجود الحاجب والحاجيّه.

الوجه الثانى: وجوب الفحص، وإيصال الماء، بالمبالغه فى زوال المانع، حتّى يحصل الاطمئنان بالوصول، ومن ثمّ يحصل فراغ الذمّه والعهده والوظيفه المتيقّنه، لأنّ شغل اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني .

فيمكن أن يستدلّ على وجوب الفحص بأمر :

الأمر الأوّل : بما قد عرفت من قاعده الاشتغال، ولزوم الخروج عن عهدّه غسل جميع العضو الذى يجب غسله .

الأمر الثانى : استصحاب بقاء الحدث، ولا- يعارضه أصالة عدم حاجيّه الحاجب، مع أنّه لا يعارض أصالة عدم وصول الماء، وعدم الفراغ عن العهده، لأنّ جريان عدم الصفه بنفسه لا أثر له، بل أنّ الأثر مترتب على الوصول، فلا بدّ أن يثبت بواسطه عدم الحاجيّه وصول الماء إلى البشره عقلاً، فإذا وصل الماء ترتّب عليه صحّه الوضوء، عن أصل مثبت ولا يكون حجّه .

إلا- أنّ الشيخ قال في «طهارته» عن ذلك الأصل بالنسبة إلى الشكّ في أصل الحاجب: بإمكان أن يقال بخفاء الواسطه، لأنّ وصول الماء إلى بشره، وإن كان من اللوازم الغير الشرعيه، إلا أنّ ما يترتب عليه من الحكم الشرعي، يعدّ في العرف من اللوازم والأحكام الشرعيه لنفس خلوّ البدن عن المانع، بحيث يُلغى في العرف وساطه اللوازم الغير الشرعيه بين المستصحب وذلك الحكم الشرعي، وقد بيّنا أنّه يثبت المستصحب الأحكام الشرعيه المترتبه على اللوازم الغير الشرعيه الثابته له، إذا عدّت الأحكام في العرف من أحكام نفس المستصحب، وعدم المداقه في توسط اللوازم الغير الشرعيه بينهما، نظير استصحاب رطوبه الملاقي للنجس، فإنّ الرطوبه لا- يترتب عليها النجاسه، بل هي من أحكام تأثر الملاقي بالنجاسه، وهو لازم غير شرعي للرطوبه، إلا أنّه ملغى في نظر العرف، حتّى أنّ الفقهاء يجعلون التنجس من أحكام ملاقيه الشيء للنجس مع رطوبه أحدهما، لكن هذا أيضاً لا يتمّ في جميع موارد هذا الشكّ، انتهى كلامه .

وأورد عليه الحكيم في «المستمسك»: بأنّه لو كان هذا الخفاء صحيحاً، لجرى في مسألتنا، وهو الشكّ في حاجيّه الحاجب، ولا اختصاص لصوره الشكّ في أصل وجود الحاجب كما قاله فيه فقط .

ولكن يمكن أن يجاب عن إشكال الحكيم قدس سره أوّلاً: بإمكان أن يقال: بأنّه إذا علم بأصل وجود المانع والحاجب، فأصالة عدم حاجيّه الحاجب ليس عبارته أخرى عرفاً عن خلوّ البدن عن المانع، لأنّ أصل وجوده مقطوع على الفرض، فمن الطبيعي الفرض بأنّ وجوده يكون متّصفاً بعدم المانع، بواسطه الأصل الذي كان هو أثراً غير شرعي، وواسطه غير خفيّه بالنسبه إلى أصل الحكم، فلذلك لا يجرى هذا الكلام في المقام .

وثانياً: لو سلّمنا ذلك، فغايتة عدم جريان استصحاب بقاء الحدث للمعارضه،

ولو سلّمنا كون المعارضه غير منحصره بالاستصحاب للحدث فقط ، بل المعارضه يكون مع سائر الأصول من قاعده الاشتغال وأصالة عدم وصول الماء إلى البشره، فبالتعارض تتساقط الأصول كلّها، فلا بدّ لنا أيضاً من إثبات دليل آخر من الأصل أو الحجّه من الإجماع والسّنّه والسيره، على الكفايه بمثل ذلك الوضوء، فلا يوجب الحكم بصحّه الوضوء قطعاً، كما لا يخفى .

مع أنّ الدليل قائم على خلاف ذلك، من ادّعاء نفى الخلاف عليه، كما في «مصباح الهدى»، لعدم الاكتفاء، بل ودلاله الخبر عليه مثل خبر علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : «سألته عن المرأه عليها السوار والدملج في بعض ذراعها، لا تدرى يجرى الماء تحته أم لا، كيف تصنع إذا توضّأت أو اغتسلت ؟ قال : تحرّكه حتّى يدخل الماء تحته أو تنزعه . وعن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضّأ أم لا ، كيف تصنع ؟

قال : إن علم أنّ الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضّأ» (١).

حيث أنّ صدره، بقوله : «لا تدرى يجرى الماء... إلى قوله عليه السلام : تحرّكه حتّى يدخل الماء أو تنزعه» يدلّ على ما ذكرنا، وكان مورده أيضاً ما هو المفروض في المسأله من الشكّ في حاجتيه الحاجب ، فحكم الإمام عليه السلام بوجوب التحريك، أو النزع، للقطع بوصول الماء، أو تحصيل الاطمئنان العرفي، لو لم نقل بكفايه الظنّ بالوصول ، وأمّا في صوره الشكّ المتساوي أو الظنّ بالعدم ، بل وهكذا الظنّ بالوصول، فقد حكم عليه السلام بوجوب الإيصال، فلا يمكن الاعتماد على الأصل مع وجود دليل اجتهادي ونصّ من الأئمّه عليهم السلام .

ولكن قد نوقش في دلاله الحديث، بأنّ دلالتّه على المطلوب موقوفه على

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ١.

عدم كونها معارضة بما هو خلافها، كما هو كذلك في ذيل الحديث، بواسطة مفهوم الشرط الواقع فيه، لأنّ منطوق الذيل يدلّ على أنّ مع العلم بعدم الوصول، يجب إخراج الخاتم، فيكون مفهومه هو هكذا لو لم يعلم بعدم الوصول، سواء علم بوصول الماء أو شكّ، فلا يخرج، أى لا يلزم إيصال الماء إلى تحته، مع أنّك قد عرفت بأنّ منطوق الصدر كان يدلّ على وجوب التحريك أو الإخراج والنزع عند الشكّ في الوصول، فبالتعارض بين منطوق الصدر ومفهوم الذيل وحصول الإجمال، يسقط عن الحجّيه، فلا يمكن الاستدلال به.

هذا، كما عن الحكيم في «المستمسك» في ذيل المسأله التاسعه من مسائل غسل الوجه من «العروه» .

ولكن أُجيب عن التعارض بأجوبه :

أولاً:- بما في «الجواهر» بأنّ ما في الصدر منطوق والذيل مفهوم، والمنطوق يكون أقوى دلالة من المفهوم، فيكون المنطوق لخصوص الشكّ، فيكون خاصياً ومقتيداً، والمفهوم عامياً ومطلقاً، إذ له فردان، كما قد عرفت، فيقيّد إطلاقه ويخصّص عمومه، فيكون الواجب في الشكّ هو وجوب الإخراج لحصول القطع بالوصول، ومع العلم بالوصول يكون الباقي في ذيله بعد التخصيص غير واجب الإخراج .

هذا، وقد أجاب عنه صاحب «مصباح الهدى»: بأنّ الذيل لما كان جواباً عن السؤال عن حكم الشكّ في عدم الوصول، فلا يكون قابلاً للتقييد بغير صورته الشكّ، للزوم إخرجه عن مورد السؤال، وهو غير جائز، بل مستهجن .

وأجيب عن التعارض ثانياً: بأنّ الصدر منطوق ونصّ في صورته الشاك، بخلاف الذيل، حيث يكون مفهوماً وظاهراً في الشاكّ، لكونه أحد فرديه، فيكون المنطوق مقدّماً على المفهوم .

فأجاب عنه صاحب «مصباح الفقيه» و«مصباح الهدى»: بأن كليهما نصّ في الشاكّ، لأنّ مورد السؤال كان فيه، ولا يجوز إخراج مورد السؤال عنه .

وأجاب «مصباح الفقيه» عن التعارض ثالثاً بقوله: «ولكن الإنصاف قصور المعارض عن المكافئه، لأنّ رفع اليد عن ظاهر الدليل بقريته الصدر أهون من عكسه، حيث أنّ ذيلها جوابٌ عن سؤال مستقلّ، بحيث لولاه لما أجاب به ، فالصدر حال صدوره لم يكن محفوفاً بما يصلح أن يكون قرينه لتعيين المراد ، فاحتمال خلاف الظاهر منه، مدفوع بأصله عدم القرينه ، وأمّا الذيل فلاجل احتفافه بما يصلح أن يكون قرينه على إرادته خلاف الظاهر منه _ وهو ذكره عقيب الحكم الأوّل، بل وكونه سؤالاً عن حكم صورته الشكّ _ إمّا لا ينعقد له ظهور في إرادته نفى البأس بالنسبه إلى حكم الشاكّ، أو ليس بحيث يكافئ ظهور الصدر.

فلعلّ المراد من قوله عليه السلام: «إنّ الماء لا يدخله فليخرجه»، إنّهُ إن علم أنّه ليس بحيث يدخله الماء، على وجه لا يبقى معه الشكّ، فليخرجه، يعنى أنّه إن كان له شأنه أن لا يدخله الماء فليخرجه، فتأمل) ، انتهى محلّ الحاجه .

ولكن الأقوى عندنا أنّه بعد التأمل في الصدر والذيل، يفهم أنّه لا تعارض بينهما أصلاً، لاختلاف موردهما في متن كلام السائل، لأنّه قد فرض في الصدر عدم العلم بالوصول، من دون أن يفرض الضيق في الخاتم والسوار، بل ربما يكون ظهور لفظ (السوار) في إمكان كون ما في اليد واسعاً ، وبرغم ذلك يحتمل الحاجبيه والمانعيه عن وصول الماء إليه ، فأجاب عليه السلام بالتخيير بين التحريك لإمكان الإيصال بذلك، أو النزع .

وأما في الذيل فقد فرض أنّه علم كون الخاتم ضيقاً، وعلم أنّه لا يدخل الماء تحته إلاّ بالنزع، فأجاب عليه السلام: بأنّ عليه أن يفعل هكذا، أى يخرج الخاتم حتّى يحصل له القطع بالوصول، فلا يزاحم هذا صورته الشكّ الذى قد عرفت حكمه في

الصدر كما لا يخفى .

وبعبارة أخرى: يكون مورد الذيل في مفروض يكون من القضايا الشرطية التي وقعت وسيقت لتحقق الموضوع، لأنه قد فرض صورته العلم بعدم الوصول بالضيق، فيكون مفهومه مع حفظ الموضوع، هو هكذا: إذا كان الخاتم ضيقاً، ولا يعلم بعدم الوصول، فيساعد مع الشك بالوصول، فلا يجب عليه النزاع خاصه، ولكن هذا لا ينافي وجوب التحريك في هذا الفرض، لأنه فرض ممكن الوصول، فبالتحريك يحصل له القطع بالوصول، ولكن هذا لا يناسب مع فرض كونه ضيقاً، حيث يكون الظاهر في كونه علامه على عدم الوصول، وأما مع فرض العلم بالوصول، فهو خارج قطعاً، لأنه كيف يمكن فرض كونه ضيقاً، مع العلم بوصول الماء بدون التحريك والنزاع، فبالنتيجة يظهر أن المفروض في صدر الخبر هو خصوص حكم الشك دون ذيله، ولا مفهوم لذيله حتى يزاحم الصدر .

ومن هنا ظهر فساد ما يتوهم من كلام السيد الاصفهاني، من جعل مورد الحكم خصوص مجهول الوصول، مع كون المورد هو مجرد قصد الوضوء، _ لا _ مطلقاً _ مع وجود الخاتم في يده، وحينئذ يستحب تحصيل القطع بالوصول، لدلاله روايه على بن حمزه، لا كونه واجباً .

هذا، ووجه الفساد أنه من الواضع عند العرف أنه لا خصوصيه في الخاتم، ولا الوضوء، وأن العرف يفهم أن الملاك والمناط هو العلم بالوصول أو الاطمئنان العرفي بوصول الماء الحاصل بالنزاع عند الضيق أو التحريك، أو بالنزاع في الموسع، ولو كان الضيق حاصلاً من لبس الدمليج والسوار لا الخاتم ولو كان المورد غسلاً لا وضوءاً .

نعم، الغالب في السوار هو الوسعه دون الخاتم، لكن هذه الغلبه لا دخل لها في حكم المسأله قطعاً .

بل قد يمكن الاستدلال لعدم التفاوت بين الخاتم وغيره، وبين الوضوء والغسل، من دلاله خبر حسين بن أبي العلاء، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت؟ قال: حدّله من مكانه، وقال: في الوضوء تدره (تدوره) فإن نسيت حتّى تقوم في الصلاة، فلا أمرك أن تعيد الصلاة» (١).

وخبر الصدوق، قال: «إذا كان مع الرجل خاتم فليدوره في الوضوء، ويحوّله عند الغسل، قال: وقال الصادق عليه السلام: فإن نسيت حتّى تقوم في (من) الصلاة فلا أمرك أن تعيد» (٢).

حيث أنّه يفهم من الحديثين أنّ الخاتم لا- خصوصيه فيه، بل ورد ذكره في الخبر لكون السائل كان لابساً له دون السوار والخلخال وغيرهما حيث لم يشر إليهما في الخبر، كما قد صرّح بلزوم التحريك في الوضوء والغسل، ولعلّ وجه الاختلاف في كفيتهما من التدوير في الوضوء والتحويل من مكانه في الغسل من جهة ما هو المتعارف في الاختلاف في الوضوء والغسل، حيث يمزون اليد ويوصلون الماء إلى أعضاء الوضوء، فيكفي التدوير في الخاتم لوصول الماء، هذا بخلاف الغسل، حيث يصبّ الماء على البدن وقد يصل بمعونته .

وأخرى: لا- يكون كذلك، فلهذا أمر الإمام بتحويله أي نقله من مكانه، فلا يبعد أن يكون المقصود هو النزاع والإخراج، لا نقله في محلّ الأنمله .

وكيف كان، يظهر من جميع ما قدّمناه، وجوب إيصال الماء عند الشكّ في حاجيّه الحاجب، وقد عرفت عدم وجدان من صرّح بعدم وجوب الإيصال لدى الشكّ فيه، فيما نحن فيه .

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ٣.

الوجه الثانى: _ من الشكّ فى وصول الماء _ هو ما لو شكّ فى أصل وجود الحاجب، كما قد يقع للمتوضّى والمغتسل احتمال أن يكون الدم والقذى للبراغيث والقمل موجوداً فى البدن، فهل يجب عليه الفحص حينئذٍ أم لا؟

فقد وقع الخلاف فيه، فذهب صاحب «الجواهر» و«مصباح الفقيه» ومن تبعهما، إلى عدم الوجوب.

خلافاً للسيد فى «العروه» والآملى وكثير من أصحاب التعاليق، حيث ذهبوا إلى وجوب الفحص.

وقد فصّل آخرون، كالعلامة البروجردى والسيد الحكيم والاصفهانى وغيرهم، بين ما لو كان للاحتمال منشأً عقلائى فيجب الفحص وبين غيره فلا يجب .

واستدلّ الأول باستمرار السيره التى يقطع فيها برأى المعصوم، على أنه لا يجب على المتوضّى والمغتسل ونحوهما الفحص عن وجود الحاجب على أبدانهما حتى عند قيام الاحتمالات غالباً، فضلاً عن عدم نصّ أحد من الفقهاء على إيجاب شىء من ذلك فى الوضوء أو فى الغسل، مع أنه كان من الضرورى التنبيه على ذلك، لمكان قذى البراغيث والقمل ونحوهما من العوارض الغالبة على البدن، فحينئذٍ يتميّك فى نفيه بالأصل، وإن كان الاعتماد عليه، من دون نظر إلى ما قدّمنا، لا يخلو من تأمّل، لمعارضته بأصالة عدم الفراغ من التكليف، وأصالة عدم وصول الماء إلى البشره، انتهى كلامه رفع مقامه .

بل فى «مصباح الفقيه» دعوى السيره العقلانيه بما هم عقلاء، لا بما هم متشرّعه فقط، كما فى «الجواهر»، وقد أضاف إلى ما قاله صاحب «الجواهر» أمور: من دعوى الإجماع على عدم الاعتناء فى «مصباح الفقيه»، بل فيه أنه ربما ينسب من صدر عنه الاعتناء بذلك الشكّ إلى الوسواس، بل فى «مصباح الهدى» مستدلاً له: باستلزام الاعتناء بالشكّ، العسر والجرج، وبأصالة عدم الحاجب،

الخروج عن كونه أصلاً مثبتاً، بما قد عرفت من الشيخ الأعظم بخفاء الواسطه ، أو يقال كما عنه في «طهارته»: بأن أصله العدم _ أى عدم الحاجب _ من الأمارات المعتبره من باب الظنّ النوعى، فحالها حال سائر الأمارات الكاشفه عن الواقع، يثبت بها جميع ما يقارن مجريها من اللوازم والمقارنات، لا من باب التعبد بها ظاهراً حتى يقتصر فيها على ترتيب اللوازم الشرعيه .

بل أضاف في «مصباح الهدى» الاستدلال بخبر أبى حمزه، عن الباقر عليه السلام: «أنه بلغه أن نساءً كانت إحداهنّ تدعو بالمصباح فى جوف الليل تنظر إلى الطهر، وكان يعيب ذلك ويقول متى كانت النساء يصنعن هذا؟» (١)

حيث يظهر منه التعبير على الفحص عن مثل وجود نجاسه الحيض، مع حصول الشكّ فى وجوده ، هذا تمام ما استدللّ لذلك .

ولا يخفى عليك ما فى بعض الأدلّه من الإشكال، مثل نقل الإجماع فى المقام، مع ملاحظه عدم تعرّض جلّ الأصحاب للمسأله ، كما أنّ دعوى العسر والخرج، أو كون الأصول العدميه من الأمارات الكاشفه من باب الظنّ النوعى، غير صحيحه، لوضوح أنّ الكلام إنّما كان فيما لم يبلغ إلى العناوين الثانويه ، وإلاّ فله حكم على حده، دائر مدار وجود هذا العنوان من العسر والخرج، لا أن يكون الحكم هو عدم الاعتناء مطلقاً، كما هو المقصود فى المقام، مع أنّ دليل العسر والخرج يعدّ رافعاً للحكم لا أنّه يثبت به الحكم .

كما أنّ دعوى أنّه ينتهى إلى الوسواس، فلا ينفى مقدار ما ينتهى إليه لا مطلقاً، غير تامّ لأنّ الدليل أخصّ من المدعى .

وأما دعوى خفاء الواسطه، فهو ممّا لا بأس بدعواه عرفاً، لعدم استبعاد ذلك

بأن يقال: بأن معنى أصاله عدم وجود الحاجب عرفاً ليس إلا معنى وصول الماء إلى البدن، الذى عبارته عن صحه الوضوء، فلا يكون أصله حينئذٍ مثبتاً غير حجّه .

كما أنّ دعوى السيره من العقلاء بما هم عقلاء، لا بما هم من المتشرّعه، على عدم الاعتناء باحتمال وجود الحاجب، أمرٌ صحيحٌ، أى يعملون بما فى أيديهم من العمل، ولا يرفعون يدهم بمجرد احتمال الخلاف، إذا لم يكن له منشأ عقلائى، وليس هذا لغفلتهم عنه، أو لاطمئنانهم بعدم وجود الحاجب، كما ادّعى إياهما صاحب «مصباح الهدى»، لأننا نشاهد عدم الالتفات لمجرد الاحتمال، خصوصاً فيما يحتاجون إليه كثيراً، فليس هذا إلا من جهه الاعتناء بالشكّ فى وجود الحاجب بمثل ما لا يعتنون باحتمال وجود القرينه فى رفع اليد عن ظواهر الكلام وأمثال ذلك، بل وهكذا كان عملهم فى أمر معاشهم ومعاملاتهم، حيث لا يعتنون باحتمال موت الموكّل أو عزله أو غير ذلك، إلا أن يحصل لهم الاطمئنان بهذه الأمور، فليس هذا إلا للبناء المذكور، وسيره المتشرّعه وعملهم تكون بما هم من أفراد العقلاء لا بما هم جماعه متشرّعه ومدّينه بالدّين، كما لا يخفى .

هذا، ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ عدم الاعتناء إنّما يكون فيما إذا لم يكن للاحتمال منشأ عقلائى .

وأما فيما إذا كان كذلك، فلا- يبعد القول بالاعتناء، وهو كما لو كان الرجل يعمل بناءً أو جصاصاً أو صبّاعاً يصبغ الأبنية أو الثياب أو الأعمال التى توجب لصوق الحاجب على البدن، فإذا احتمل لصوق شىء من هذه الأشياء بجسمه أو بشرته، فإنّ الأمر ليس ممّا لا يعتنى به.

ولذلك ترى كثيراً ما يُسئل عن حكم آثار الجُصّ والقيير اللاصقه بالبدن من الأصابع والأظفار، فلو كان عملهم وبنائهم على عدم الاعتناء، فلمّ يسألون عن حكمها فى تلك الموارد . وأما دعوى كون الأصول العدميه من الأمارات، ممّا لا

يمكن الالتزام بها، لعدم كون حجيتها من باب الظن النوعي، لأنها ربّما لا يوجب حصول الظنّ بحسب النوع، كما لا يخفى .

فبقى هنا ما يدلّ عليه حديث أبي حمزة من التعبير بالتجسس عن حالها، الدالّ على أنّه لا يعبأ بالشكّ البدوي، ولا يحتاج إلى الفحص .

إلا أنّه يمكن أن يقال: بأن التعيب لعلّه من جهة عدم إمكان الاطمئنان بذلك، لإمكان أن تشتهب مع ما ليس بحيض من الصفره والكدره، فتعمل بغير ما هي وظيفتها، فلذلك نُهي عنه في الليل، كما يقرب هذا ما رواه ثعلبه ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «أنّه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهنّ في المحيض بالليل، ويقول: إنّها قد تكون الصفره والكدره»(١).

مع أنّه لو سلّمنا دلالة على ما ذكره، نقول: إنّ ورد في مورد خاص، فلا يدلّ على كونه وظيفته في جميع الموارد، حتّى فيما لو كان له منشأ عقلائي .

وقد يظهر من الشيخ الأعظم في «طهارته» أنّه جعل صحيح على بن جعفر السابق مؤيّداً لوجوب الفحص عن المانع والحاجب، بما له من التوجيهات التي قد عرفت تفصيلها .

ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ الحديث كان مورده صورته الشكّ في حاجيته الحاجب، للعلم بوجود الخاتم والسوار في اليد، وقد شكّ في حاجيتهما، ونحن قد حقّقناه سابقاً، بأنّه لا إشكال في وجوب الفحص عنه، وهذا لا يوجب شموله لصورته الشكّ في أصل وجود الحاجب، لا- بالأولوية بل ولا بالسوية، لإمكان الامتنان والتسهيل من الشارع في هذا المورد، وإمضائه لبناء العقلاء فيه، وهو أمر معقول لا مانع منه.

فالأقوى عندنا هو القول بالتفصيل، من وجوب الفحص في الشك في حاجب الحاجب، وعدم وجوبه في الشك في أصل وجوده، كما لا يخفى، والله العالم بالصواب .

ثم الظاهر أنه لا فرق في حكم الحاجب بين أفراده من الخاتم وما يشابهه، وبين غيره من الأوساخ والموانع الأخرى، إذا تجاوز الوسخ عن الحد المتعارف وعُمد سائراً لما تحته من ظاهر بشره الذي يجب غسله ومسحه، ولم يكن إزالته مستلزماً للعسر والحرَج، فلا إشكال حينئذٍ ظاهراً في وجوب إيصال الماء إلى البشرة، مع ملاحظه الأدلة الأولى .

واحتمال كون حكم الحاجب في هذه الموارد، حكم الشعر في اللحية في الغسل، وشعر الرأس في المسح، فلا تجب إزالته.

غير مقبول، لما قد عرفت من سابقاً أنّ مقتضى الدليل الأولى، هو لزوم وصول الماء إلى البشرة، إلا ما خرج بالدليل كالشعر، وليس لغيره ما يدل على الاستثناء المذكور، فأى بيان أقوى منه، فما قيل: إنه لو كان ذلك لازماً لبينوه، ليس على ما هو عليه، ولذلك صرح المحقق في «المعتبر» والعلامة في «القواعد» والشهيد في «الذكري» والمحقق الثاني في «جامع المقاصد» وصاحب «الجواهر» بوجوب الإزالة حتى يصل الماء إلى البشرة، فجعل العلامة ذلك في «المنتهى» أقرب، لا يخلو عن ضعف، بل لا دليل عليه، حسب ما عرفت .

وحيث أنه قد عرفت صورتي الشك في الحاجب، من الشك في أصل وجوده أو في صفته، فلا بأس هنا أن نشير إلى سائر أقسام الشكوك وبيان حكمها من الصحه وعدمها، فنقول :

الوجه الثالث : ما لو كان الشك في أصل وجوده أو في صفته، إلا- أنّ الشك لم يكن إلا قبل الفراغ، أى وقع في الأثناء قبل تحقق ذلك المشكوك في الخارج، سواء قبل الشروع في العمل أو في أثناءه، وأما ما لو كان الشك بعد الفراغ في كلا

قسميه، فلا- إشكال في الحكم بالصحة، كما عن جميع الفقهاء الذين قد تعرّضوا المسألة، وجعلوا دليل المسألة _ كما في «الجواهر» _ شيئين، من قاعده الفراغ، لأنه شكّ بعد الفراغ عن العمل، ولا يعبأ بالشكّ بعد الفراغ، للأخبار المعموله بها الدالّه على ذلك، هذا فضلاً عن وجود دليل يفيد لزوم حمل فعل المسلم على الصحة.

ولكن يرد على الثاني منها أنه لو أُريد منه ما هو الظاهر منه، بكون فعل كلّ يصدر منه على النحو الصحيح، وهذه قاعده ثابتة يتمسك بها في موارد مختلف من المسائل الفقهيّه .

ففيه أنّ أصله الصحة كذلك، تجرى في الشكوك المتعلّقه لفعل الغير من المسلمين، لا فعل الإنسان نفسه، كما يستشعر ذلك من الحديث المستفاد من هذه القاعده وهو قوله عليه السلام: «ضع أمر أخيك على أحسنه» .

وإن أُريد منه أنّ كلّ إنسان متشرّع ومتدين بالدين، إذا أتى بعمل يحاول أن يأتي من الفعل على النحو الصحيح، وكان حال العمل وضعه كذلك، فكان العمل الذي أتى به في محلّه، فقد أتى صحيحاً كاملاً، فهو ليس إلّا قاعده الفراغ، لأنّ القول بأنّ الفراغ موجب للحكم بالصحة، ليس إلّا ما ذكر، فلا يكون حينئذٍ دليلاً سوى دليل الفراغ، مع أنّ ظاهر كلامهم كونه دليلاً مستقلاً ، وكيف كان فالحكم بالصحة في هذه الصوره قويّ .

الوجه الرابع : ما لو شكّ بعد الفراغ من أنّه قد حاول حين الوضوء إيصال الماء إلى ما يشكّ وصول الماء إليه، مع علمه بوجود الحاجب، وكان الشكّ في حاجبيّه الحاجب أو كان الشكّ في العلاج مع الشكّ في أصل وجود الحاجب حتّى يكون من قبيل تداخل الشكّ بالشكّ ، فهنا أيضاً حكم بالصحة، لقاعده الفراغ، وتمسك أيضاً هنا بدليل حمل فعل المسلم على الصحة، كما في «الجواهر» ، ولكن قد عرفت حاله .

إلا أنّ شبه التعليل الوارد في صحيح بكير بن أعين بقوله: «قال: قلت له: الرجل يشكّ بعدما يتوضّأ؟ قال: هو حين يتوضّأ أذكر منه حين يشكّ»^(١).

يرشدنا إلى أنّ الأذكريه حال العمل لإتيان ما هو الوظيفة، كان أولى بالالتفات من الشكّ بعد الفراغ عن العمل، فيحكم بالصحة هنا لذلك .

إلا أنّه يستفاد من ذلك التعليل أمر آخر أيضاً، وهو عدم الالتفات حين الاشتغال بالعمل والاعتناء بالشكّ فيما لو علم أنّه لو كان ملتفتاً حال العمل وغير شاكّ في حاله لكان غافلاً عن ذلك قطعاً، فإنّ الأذكريه حينئذٍ ليست جاريه هاهنا، لفرض الغفله وعدم التنبّه.

ولذلك أشكل صاحب «الجواهر» ، بل وهكذا بعض الفقهاء من أصحاب تعاليق «العروه» في صحته، بل وفي العروه أيضاً في المسألة الواحد والخمسون من مسائل الشكوك، من الحكم بالاحتياط في الإعادة .

اللهمّ إلا أن يقال بمقاله صاحب «المستمسك» من عدم لزوم الأذكريه في حال العمل في الحكم بالصحة، كما عليه الآملي قدس سره ، إلا أنّه قد جعل وجهه في «المستمسك» هو استفادة عدم اعتباره من مضمون خبر حسن بن حسين بن أبي العلاء، حيث كان فيه: «وقال في الوضوء تدره فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة، فلا أمرك أن تعيد الصلاة»^(٢).

حيث يدلّ على أنّه على فرض الغفله والنسيان حال العمل عن إيصال الماء وعدمه، فإنّ عروض الشكّ له بعد ذلك من تلك الناحية، يوجب أن لا يعتنى بذلك الشكّ .

فأجاب عنه الآملي: بأنّه يمكن أن يقال بعدم دلاله الخبر المذكور على الحكم

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ٢.

بالصحة مع الشك في وصول الماء إلى البشرة، إذ يحتمل أن يكون السؤال عن حكم الخاتم في نفسه في حال الغسل والوضوء، وبعد إجابته بلزوم تحويل الخاتم في الغسل وإدارته في الوضوء، والتصريح بعدم وجوب إعادته الصلاة بتركه، فإنه يدل على استحباب التحويل والإدارة، ولو مع العلم بوصول الماء تحته، كما أفتى الأصحاب بذلك، ولعل هذا الاحتمال في الخبر أظهر، ومع المنع عن أظهريته فلا - أقل من مساواته، مع احتمال أن يكون الترك النسياني في مورد الشك في وصول الماء إلى البشرة، ومن ثمه يتمسك فيه بقاعده الفراغ، حتى مع العلم بالغفلة حال العمل، انتهى كلامه .

ولكن الإنصاف أن الإشكال وارد على المعترض والمعترض عليه .

فأما على الأول: لوضوح أن مورد هذا الخبر وما يشابهه مثل مرسله الصدوق الوارد فيها قوله: «قال: إذا كان مع الرجل خاتم فليدوره في الوضوء ويحوّله عند الغسل . قال: وقال الصادق عليه السلام: فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة، فلا آمرك أن تعيد» (١). فإنها لا - تدل على استحباب التدوير والتحويل، لأنه يستلزم أن لا يكون وجهاً لبيان حكمه الواقع بعده، بقوله: «فلا آمرك بالإعادة»، لأنه لا يحتمل أحد أن يجوز نقض الصلاة لأمر ندبي، حتى يدفعه الإمام عليه السلام بأنه لا يحكم بالإعادة، وما ترى من تجويز قطع الصلاة لنسيان الإقامة إلى ما قبل الركوع، إنما هو بدليل خارجي استثنائي، وإلا لولاه لما التزم به أحد فيه أيضاً .

فلا بد أن يكون مورد حكم النسيان فيما يقتضى من شأنه، هو الحكم بالإعادة أو احتمالها، فدفعه الإمام بذلك، وليس ذلك إلا من جهة أمر وجوبي قد نسي وقوعه في محله، فحكم الإمام عليه السلام بعدم لزوم الإعادة لتداركه، وهذا الحكم صدر

من جهه وجود قاعده أخرى مصححه له، وهى قاعده الفراغ عن عمل الوضوء ، بل وقاعده الفراغ، أو قاعده لا تعاد بالنسبه إلى الصلاه _ لو عممنا نسيانه لكن تشمل الصلاه عند الفراغ عنها لا خصوص حال الاشتغال بها _ ، فلذلك حكم الإمام عليه السلام بعدم لزوم الإعادة من جهه نسيان التدوير والتحويل، الذى كان مورده فيما يحتمل عدم وصول الماء إلى تحت الخاتم، فيحكم بالصحه هنا .

وليس مورد النسيان ما لو عرض له الشك قبل الوضوء، أو فى أثناءه فنسى، حتى يزاحم الأذكريه، وأن يقال بأنه لا يكون هنا كذلك فيقال بعدم شمول قاعده الفراغ لمثله ، بل كان المقصود فى الحديثين هو نسيان أصل العمل من التدوير والتحويل، الذى كان وقوعهما بحسب شأنهما، لإزاله الشك الممكن العارض للمتوضى والمغتسل، كما يمكن عدم عروضه، فالحديث من تلك الناحيه ساكت، عن أنه قد عرض له الشك ونسى العمل أم لم يعرضه ونسى .

ومما ذكرنا فى الأخير، يظهر الإشكال على المتعرض عليه أيضاً، لأنه قد جعل الحديث دليلاً على عدم اعتبار الأذكريه فى قاعده الفراغ، فى الحكم بالصحه، مع أنه ليس كذلك إلا أن يدعى أن إطلاقه يشمل حتى صوره عدم عروض الشك حال العمل، ومع ذلك نسي العمل، فتحكم بالصحه وعدم لزوم الإعادة، وهذا ما يتعارض مع مفاد دليل قاعده الفراغ من التعليل بالأذكريه .

هذا، ولكن يمكن أن يقال _ مع تسليم ذلك _ أنه لا يكون الحديثين مرتبطين ببحثنا، لأن مورد مسألتنا هو صوره الشك فى العلاج بعد الوضوء، أى لا يعلم أنه قد عالج ما فى يده حتى يصل الماء إلى تحت الخاتم، مع التفاته بأن حال العمل كان غافلاً عن أصله أيضاً .

وهذا بخلاف مورد الحديثين، حيث أنهما صدرا فى حق من يعلم بعد الوضوء أنه قد ترك العلاج نسياناً، فيكون خارجاً عن فرضنا .

اللهمّ إلّا- أن يقال : بأنّ موردهما وإن كان في صورته العلم بالترك لا الشكّ ، إلّا أنّه إذا حكم بصحّته العمل في صورته العلم بالترك والنسيان، فصورته الشكّ فيه يكون محكوماً بالصحّته بالأولويّه .

ولكن يمكن الإشكال فيها أيضاً، لأنّه إذا فرض اعتبار الأذكريه حال العمل في شمول قاعده الفراغ، المقتضى لعدم الحكم بالصحّته في مورد الحديث ، إلّا أنّه بمقتضى إطلاقهما قد تعارض مع مفاد قاعده الفراغ، وحكمنا بتقديم مفاد الحديثين على ما استظهر من قاعده الفراغ على الفرض، فلا بدّ الاكتفاء بالقدر المتيقّن من التعارض والخروج عن مفاد قاعده الفراغ، وهو صورته العلم بالترك نسياناً، ويبقى صورته الشكّ داخلاً في مقتضى مفاد قاعده الفراغ، من لزوم الالتفات حال العمل، فحيث لا يكون موردنا كذلك، فلا- يحكم بالصحّته ، إلّا- أنّ الالتزام بالخروج عن ذلك في صورته العلم، - دون صورته الشكّ - والحكم بالصحّته ولزوم الإعادة، فإنّ إثبات دون ذلك خرط القتاد .

وكيف كان، فثبت أنّ الحقّ مع صاحب «الجواهر» في أنّه لا يمكن الجزم بالصحّته في هذه الصورة، فالحكم بالاحتياط بالإعادة هاهنا لا يخلو قوّه، كما عليه السيّد في «العروه» وأكثر من علق على «العروه»، حيث لم يستشكلوا عليه في حكمه باحتياط الإعادة، كما لا يخفى .

الوجه الخامس: هو ما لو علم بوجود الحاجب، أو شكّ في حاجبيه الحاجب، إلّا أنّه لا يعلم تقدّم كلّ واحد منهما على الموضوع أو تأخره عنه، مع كون الشكّ في ذلك حادثاً بعد الفراغ عن العمل، بلا فرق في ذلك بين ما لو علم تاريخ الموضوع دون تاريخ وجود الحاجب، أو تاريخ حاجبيه الحاجب، أو لا يعلم تاريخ شيئاً من الحادثين.

فلا يبعد القول بالصحّته في تمام هذه الفروض، لجريان قاعده الفراغ في

جميعها، لصدق الأذكريه حال العمل في تمامها ، إلا أن يعلم غفلته حاله، فقد عرفت حينئذ الإشكال فيه .

بل يمكن استيناس الحكم بعدم الالتفات بعد العمل، من موثقه عمّار بن موسى الساباطي: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إنائه فأره، وقد توضع من ذلك الإناء مراراً أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، وقد كانت الفأره متسلخه ؟

فقال : إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعدما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه، ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاه، وإن كان إنما رآها بعدما فرغ من ذلك وفعله، فلا يمَس من ذلك الماء شيئاً، وليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه.

ثم قال : لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها»(١).

حيث أن التعليل الواقع في ذيله بقوله : «لأنه لا يعلم متى سقطت»، كان وارداً مورد بيان ضابطه كليّه، وإفهام أن ذلك الحكم _ أى عدم الاعتناء _ لا يكون مخصوصاً لخصوص مورد الحديث، بل يجرى في كل ما يكون مشابهاً لذلك، إذ التعليل المذكور في الأدله يعدّ معممّاً ومخصّصاً للحكم، فكأنه أتى به لبيان ما هو ملاك للحكم، فيجرى فيما يمكن أن يكون من نظائره، ففي المقام نقول أيضاً: لعل أصل وجود الحاجب، أو حصول الشك في حاجيته الحاجب، قد تحقّق بعد الوضوء، حيث لا يكون الوضوء حينئذ إلا محكوماً بالصحة .

فعلى هذا ثبت أن إجراء حكم مفاد الحديث لما نحن فيه، لا يحتاج إلى ضميمه مقدّمه أخرى المذكوره في «الجواهر»، بقوله في ذيل الحديث: بناءً على مساواه الحائل لنجاسه الماء .

الخامسة: مَنْ كان على بعض أعضاء طهارته جبائر، وإن أمكنه نزعها، أو تكرر الماء عليها، حتّى يصل البشره، وجب (١).

لما قد عرفت من أنّ الحكم المستفاد كان من لسان التعليل، لا من باب تنقيح المناط حتّى نحتاج إلى هذه الضميمة، وقس على هذه الفروض من الشكوك سائر الاحتمالات المتصوّره، من الصحه والفساد، فليتأمل .

(١) اعلم أنّ الجبائر جمع جبيره، وهى فى الأصل عباره عن الألواح والأخشاب المشدوده على المكسور، إلّا أنّ الفقهاء قد وسّعوا حكمها عنها إلى غيرها من الجروح والقروح، بل جعلوا مقصودهم هو الأعمّ ممّا يوضع على المكسور ويشدّ عليه، وممّا يجعل أو يقع على الجروح والقروح والأنامل من الأدويه، سواء ملطّخاً كان أو شدّاً أو ضماداً كما ذكره الشيخ الأنصارى قدس سره فى «طهارته»، فيكون البحث هاهنا من جهه حكم المشدود والمشدود عليه معاً، ولعلّ وجه المناسبه لإتيان الجبائر بصوره الجميع، هو من جهه أنّ الغالب فيما يشدّ به المكسور هو من الخشب واللوح.

فى أحكام الجبائر / المراد من الجبيره

وكيف كان، قد يمكن الاستيناس لتعميم الحكم لجميع أقسامها، حتّى يشمل الجروح وغيرها، ما يستفاد من مضمون بعض الأخبار، وهى: منها: صحيح عبدالرحمن بن الحجاج، قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير، تكون عليه الجبائر، أو تكون به الجراحه، كيف يصنع بالوضوء، وعند غسل الجنابه وغسل الجمعة؟ فقال: يغسل ما وصل إليه الغسل، فما ظهر ممّا ليس عليه الجبائر، ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله، ولا ينزع الجبائر ويعبث بجراحته» (١).

حيث قد أطلق كلمه الجبائر على ما يضع على الجراحه، فجعل الإمام عليه السلام حكم الجراحه المذكوراً مع حكم الكسر في ذلك، فيفهم منه الاتحاد في ذلك، ولعلّه من تلك الجهه قد وسّع الفقهاء وفهموا منه التعميم، لا- أن يكون ذلك من عند أنفسهم، وإن كانت المسأله في مورد الروايه محلّ بحث، سيأتي إن شاء الله .

ثم لا يخفى عليك، أنّ كلام المصنّف يشتمل على أبحاث من الحكم :

تارة: على أنّ وصول الماء إلى البشره واجب أم لا؟

فنقول: لا إشكال ولا خلاف في ذلك، لأنّ مقتضى ما دلّ على وجوب الوضوء التامّ، يفيد وجوب إيصال الماء إليها، إن كان في محلّ الغسل، فحينئذٍ إن لم يكن لذلك مانع فالحكم واضح، ولا ينتقل إلى بدله من الجبيره وغيرها .

وأما إن كان له مانع فلا بدّ حينئذٍ من علاج لتحصيل الواجب، بقدر ما يمكن ذلك، كما يستأنس ذلك من صحيح الحلبي أو حسنته من جهه إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبدالله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء، فيعضّها بالخرقه، ويتوضأ، ويمسح عليها إذا توضأ؟

فقال: إذا كان يؤذيه الماء فيمسح على الخرقه، وإن كان لا يؤذيه الماء فليترع الخرقه، ثم ليغسلها»(١)، الحديث .

حيث يفهم منه أنّ ما هو الواجب فيما لا يؤذيه هو الغسل لنفس البشره، وإن لم يكن ذلك ينتقل إلى بدله .

في أحكام الجبائر إذا أمكن تحصيل الغسل الواجب

وأخرى: يبحث في أنّ تحصيل الغسل الواجب بماذا يتحقّق؟

قد يقال: بأنّه مخيّر في تحصيله بأمرين، أو أمور ثلاثه من نزع المانع، وإيجاد الغسل على البشره، أو تكرار الماء عليها، حتّى يصل الماء إليها، أو الغمس في الماء .

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٢.

وحكى ذلك عن جماعه، بل عن «المدارك» دعوى نفى الخلاف فيه ، وعن «الحدائق» ظاهر الإجماع عليه، بل فى «طهاره» الشيخ الأعظم رحمه الله نفى الخلاف.

والإشكال فى التخيير بين الثلاثة .

خلافاً للعلامة فى «التذكرة» من إيجاب النزع والغسل إن أمكن، وإلا فالمسح على نفس البشره، فإن تعذر فإنه يجب إيصال الماء بالتكرير أو الغمس ، فإنه قد جعل الواجب التكرير والغمس بعد المسح على البشره ولم يحكم بالتخيير بين النزع والتكرير، كما ذكره .

فالأقوى أن يقال : قد عرفت ممّا سابقاً وجوب الغسل فى الوضوء، وكونه بحسب المفهوم عرفاً بل ولغّه هو فيما إذا جرى الماء على الشىء، فلا بدّ من تحقّق هذا فى مفهومه، وإلا- لم يصدق عليه الغسل ، فحينئذٍ لو نزع وغسل، فالحكم واضح فى أنّه قد أوجد مصداقه لتحقّق الجريان فيه ، وأمّا صورته التكرير أو الغمس فى الماء فإن قطع بحصول الجريان فيهما، فلا إشكال فى كفايتهما، وإلا لا يجوز، إلا أن يدلّ على جوازه دليل.

ولو لم يتحقّق الجريان معه، كما قد يمكن الاستشعار لذلك من موثقه عمّار، عن أبى عبد الله عليه السلام : «فى الرجل ينكسر ساعده، أو موضع من مواضع الوضوء، فلا- يقدر أن يحلّه لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع ؟ قال : إذا أراد أن يتوضّأ فليضع إناء فيه ماء، ويضع موضع الجبر فى الماء، حتّى يصل الماء إلى جلده، وقد أجزأه ذلك من غير أن يحلّه»(١).

فإنّ تجويز الغمس فى الماء، إمّا محمول على ما يحصل بذلك الجرى المحقّق للغسل، وهو كما إذا كانت الأخشاب غير ملتصقه بالبدن، بل كان من الممكن نفوذ الماء فيها.

أو إن كان إطلاقه يشمل ما لو لم يتحقق فيه الجرى، كما إذا كان الجبر ملتصقاً بالبدن، على نحو لا يصل الماء إلى البشريه جرياً، فلا يبعد القول بكفايته في ذلك، وإن لا يصدق عليه الغسل حقيقياً، بل يكون غسلاً حكماً، لأنه قد فرض صورته عدم قدره على الإحلال، فكأن الشارع جعل هذا غسلاً لمثل هذا الشخص .

وما في «الجواهر» بظهور الخبر _ لا سيما ذيله _ في أنه يجزيه ذلك، وإن تمكّن من حلّه.

غير وجهه، لأنه قد فرض في صدره صورته عجزه عن الحلول، فيكون المقصود من ذيله بقوله: «من غير أن يحلّه» إشاره إلى ما هو المتعارف من الكلام، بأنه يصحّ من دون أن يلزم الإحلال، لا- أن يكون المقصود بيان كفايته، حتّى في صورته إمكان النزح وإيجاد الجرى عليه، حتّى يتحقّق الغسل.

فعلى هذا، لا- تكون الموثّقة معارضه لصحيح الحلبي وغيره، لأنّ مورد الحلبي كان فيما هو قادرٌ على إيصال الماء من دون أن يتأذى منه إيصاله البشريه، وأمّا الموثّقة كان لمن لا يقدر الإحلال، إمّا من جهه تأذيه من الماء وأضراره، أو لعدم قدره من جهه جبر الكسير، حيث أنّ حلّه يوجب تكسيه مرّه أخرى، كما هو المتعارف في أمثاله .

ومن الواضح أنّ إيصال الماء كذلك، مع هذا الوصف، بواسطه التكرير أو الغمس، الذى يكون إمّا صادقاً عليه الجرى فى الغسل، _ كما قد يتفق لبعض الجبر _ ، أو كان قريباً بذلك، يعدّ أولى بالاكْتفاء من المسح على الخرقه والجبيره، أو الاكْتفاء بالتيّم، كما لا يخفى .

هذا، مضافاً إلى أنّ الترتيب المعتبر فى غَسْل الأعضاء، قد لا يحصل، لعدم صبّه الماء على نحو يكون الماء جارياً من أعلى العضو إلى أسفله، فكيف يمكن الاكْتفاء بذلك، حتّى فى حال سهوله النزح وإمكانه بلا عُسر عرفى، فالتخيير

وإلا أجزاء المسح عليها (١).

المذكور صحيح، لو أحرز تحصيل الشروط بالتكرير أو الغمس، وإلا كان النزع مقدماً على الآخرين، كما أنه لو عجز عن إيصال الماء إليه على نحو التكرير والغمس، لإضراره، فيكتفى بالمسح على الجبيرة، كما وقع في كلام المصنّف.

وما ذكرناه من الجميع يساعده فتوى الفقهاء، ولسان الأخبار، لأنه من المستبعد أن يكون مقصودهم من ذلك، التخيير حتى مع العلم بفقدان الشرط أو الشرطين، مع إمكان تحصيلهما، إلا أن لا يقولوا بشرطيه الشرط، كما عليه جمع منهم الحكيم قدس سره والشيخ الأعظم على احتمال، وما ذكرناه يساعده الجمع بين الأخبار، كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

مضافاً إلى إمكان الاستدلال على أولويه مسح البشرة على المسح على الجبيرة، أو الحكم بتقدّم إيصال الماء إلى البشرة الموجب لصدق الغسل الوصولي، دون غيره من الجرى _ بقاعده الميسور والإدراك، بناءً على شمولهما لمثل هذه الأمور، وعدم اختصاصهما بخصوص أجزاء المركب، فيقال في تقريبه للمقام بأنّ في الغسل شيان واجبان: أحدهما: صبّ الماء على البشرة وإيصاله إليها .

والثاني: صدق الغسل بالجرى عليها.

فإذا لم يكن تحصيل الثاني مقدوراً بواسطة عدم إمكان النزع، فلا يوجب هذا العسر سقوط ميسوره وما يمكن دركه، وهو مباشرة الماء للجسد بالوصول إليه، لأنّ الميسور لا يسقط بالمعسور، وما لا يدرك كله لا يترك كله .

وهذا هو الأقوى كما عليه صاحب «الجواهر»، بل لا يبعد أن يكون هذا هو مقصود الفقهاء من التخيير بين الأمرين، لا في صورته إمكان النزع وتحصيل تمام الشرائط .

(١) أي وإن لم يمكن تحصيل الغسل الواجب، بما قد عرفت منّا سابقاً، فينتقل الحكم

والواجب إلى المسح على الجبيرة، فعدم إمكان الغسل يكون على أقسام؛ لآئته:

تارة: يكون لضروريه الماء بالنسبه إليه ، وأخرى: لعدم إمكان إيصال الماء إلى تحت الجبيرة، وعدم إمكان رفعها .

في أحكام الجبائر إذا لم يمكن تحصيل الغسل الواجب

وثالثه : لنجاسه الموضع وعدم إمكان تطهيره .

ثم إنّه قد يكون مورد الجبيرة، هو محلّ الغسل الواجب أو محلّ مسحه ، ثم في تمام هذه الصور، قد يكون عدم إمكان الوضوء التام من جهه كسر الموضع وكونه مشدوداً بالجبيرة. وقد لا- يكون كذلك، أى بأن يكون مكشوفاً ومجرّداً خصوصاً في مثل القروح والجروح .

فلا- إشكال ولا- خلاف أنّ ما هو الواجب أولاً- هو الوضوء التام، ثم قد عرفت منّا سابقاً كفايه الغسل الوصولى لو لم يمكن تحصيل الجريان ، وإن لم يمكن ذلك، فهل ينتقل الحكم إلى المسح على الجبيرة لو كانت واقعه عليه غسلها، أو يدع غسلها ومسحها، بل يغسل ما حولها، أو يتبدّل الحكم إلى التيمّم؟

وحيث أنّ هذه الأحكام لا بدّ أن يستنبط مع ملاحظه الأخبار الواردة، فلا بأس بذكرها وبيان اختلاف طوائفها :

فطائفه: تدلّ على كفايه المسح على الجبيرة عن غسلها، فى محلّ الغسل، وعن مسحها فى محلّ المسح، وإن كان مساق نصوص كثير من الأخبار بحسب الدلاله هو المسح على الجبيرة.

وأخبار هذه الطائفه هي: عن أبى عبد الله عليه السلام : «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة فى ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء، فيعصّبها بالخرقه، ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ؟ فقال: إذا كان يؤذيه الماء فيمسح على الخرقه، وإن كان

لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقه، ثم ليغسلها»^(١).

فهى تدلّ على أنّ القرحة كانت فى ذراعه معصّيه بالخرقه، فأجابه الإمام عليه السلام بقوله: «إذا كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقه ثم ليغسلها»، الحديث .

منها: حديث كليب الأسدى، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام، عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاه؟ قال: إن كان يتخوّف على نفسه فليمسح على جبائره وليصلّ»^(٢)، فإنّ إطلاقه يشمل صورتى الغسل والمسح، وإن كان مورده بحسب مناسبه الحكم والموضوع، بل مع ملاحظه تصريح ذيله بالمسح على الجبيره، هو وقوع الجبيره على المكسور، فإنّ مفهومه يشمل لزوم غسل الجبيره ظاهرها لا مسحها مع عدم الخوف .

منها: حديث حسن بن على الوشاء، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدى الرجل، أيجزیه أن يمسح على طلى الدواء؟ فقال: نعم يجزیه أن يمسح عليه»^(٣).

فإنّ مورد الحكم بالمسح فيما لا يقدر غسل الدواء المطلقى، لا فيما يمكن ذلك. منها: ومثله ما رواه الصدوق^(٤).

منها: حديث محمّد بن مسعود العياشى فى «تفسيره»، عن إسحاق بن عبدالله بن محمّد بن على بن الحسين، عن الحسن بن زيد، عن أبيه عن على بن أبى طالب عليه السلام، «قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجبائر، تكون على الكسير، كيف

-
- ١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٢.
 - ٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٨.
 - ٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٩.
 - ٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١٠.

يتوضأ صاحبها وكيف يغتسل إذا أجنب؟ قال: يجزيه المسح عليها في الجنابه والوضوء. قلت: فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده؟ فقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» (١). فكلمه (الإجزاء) توهم كفايه الغسل لظاهر الجبيرة، لكن لا على نحو التعيين، إلا أن يحمل على الغالب عند عدم الإمكان.

منها: حديث عبد الأعلى مولى آل سام، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرتُ فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مراره فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل، قال الله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» امسح عليه» (٢).

فالذي يظهر منه كون الظفر المنقطع هو من الرجل لا اليد، بشهاده لفظ عثرتُ حيث يتناسب مع الرجل لا اليد وإن كان يمكن أن يوجب عثوره انكسار ظفر اليد لکنه بعيد، فعليه يكون مورده هو جبيرة موضع المسح لا الغسل، فلا يستفاد منه حكم المسح على الجبيرة، إن كان الكسر في مواضع الغسل، فممكن الذهاب فيه إلى لزوم الغسل لظاهر الجبيرة أولاً، وإلا ينتقل إلى المسح عليها بمقتضى دلالة الآية الشريفة.

كما أن هذا الخبر لا يشمل صورته كون المكسور أو المجروح مجرداً غير ملفوف بشيء من الجبائر، لاختصاص مورده في ذلك، كما هو واضح، هذه هي الطائفة الأولى من الأخبار.

نعم في الخبر الأخير لو عممنا مورده بحيث يشمل ظفر اليد فيكون حكمه

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٥.

بالمسح فى موضع الغسل مؤيداً لما ادّعوه من المسح لظاهر الجبيره لا الغسل .

وظائفه أخرى: تدلّ على كفايه غسل ما حول الجرح، من دون أن يلزم المسح على الجبيره، ولو بوضع خرقة أجنبيه عليه لإيقاع المسح، والأخبار هى: منها: ما رواه فى الصحيح عن عبد الرحمان بن الحجاج، قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير، تكون عليه الجبائر، أو تكون به الجراحه، كيف يصنع بالوضوء، وعند غسل الجنابه وغسل الجمعة؟ فقال: يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا ظهر، ممّا ليس عليه الجبائر، ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله، ولا ينزع الجبائر ويعبث بجراحته»^(١).

هذا الخبر يدلّ على إيجاب غسل ما يستطيع غسله ممّا لا تشمله الجبائر، فى قبال ما يفيد أنّه لا يجب غسل البشره فيما فيه الجبيره، الذى يطلب حكمه من أخبار أخرى .

منها: ذيل صحيح الحلبي، عن الصادق عليه السلام: «قال: وسألته عن الجرح كيف أصنع به فى غسله؟ قال: اغسل ما حوله»^(٢).

منها: صحيح عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام: «قال: سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله»^(٣).

منها: مرسله الصدوق، قال: «وقد روى فى الجبائر عن أبى عبدالله عليه السلام أنّه قال: يغسل ما حولها»^(٤).

منها: خبر عمّار، قال: «سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل ينقطع ظفره، هل أن

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٤.

يجوز له أن يجعل عليه علكاً؟ قال: لا، ولا يجعل إلا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء، ولا يجعل عليه إلا ما (لا) يصل إليه الماء»(١).

فإنَّ الشيخ قد حمّله على حال الاختيار، فأما على الضرورة فلا بأس به.

وفى «مجمع البحرين» قال: العلك كحمل، كلما يمضغ في الفم من لبان وغيره، والجمع علوك وأعلاك وبفتح العين المضع... إلى آخره.

وكيف كان، فإنَّ من المعلوم أنَّ الفلك يمنع عن وصول الماء إلى ما تحته، فهذا الخبر على فرض صحّحه النسخه ووجود كلمه (لا-) فيها، فإنَّه يستفاد منه أنَّه يؤتى في محلّ الوضوء بما هو الوظيفة في ذلك، فإن كان في محلّ الغسل عليه أن يغسل الموضع، وفي موضع المسح عليه أن يمسخ، فيكون على هذا دالاً على لزوم غسل الظاهر من الجبيرة، فيخرج حينئذٍ عن هذه الطائفة كما يخرج عنها أيضاً لو صحّحنا كلمه يصل من دون كلمه لا-، حيث أنَّه يكون خارجاً عن مورد البحث، لأنَّ الظاهر منه حينئذٍ وجوب وصول الماء إلى تحته، فلا يكون حينئذٍ مورده إلا ما قاله الشيخ قدس سره.

وكيف كان الخبر لا يرتبط بهذه الطائفة.

وطائفة ثالثة: ما يظهر منها أنَّه مع عدم التمكن من غسل الموضع الذي يجب غسله في الغسل فيتبدل حكمه إلى التيمم، ولا حاجة إلى المسح على الجبيرة أو غسلها.

منها: ما رواه في الصحيح عن البزنطي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «في الرجل تصيبه الجنابه، وبه قروح أو جروح، أو يكون يخاف على نفسه من البرد؟ فقال عليه السلام: لا يغتسل ويتيمم»(٢).

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة: أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٧.

منها: ومثله خبر داود بن السرحان(١).

منها: موثقه محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «فى الرجل تكون به القروح فى جسده فتصيب جنبه؟ قال: يتيمّم»(٢).

منها: مرسله الصدوق، عن الصادق عليه السلام: «المبطون والكسير تؤمّان ولا يغسلان»(٣).

منها: حسنه ابن أبى عمير، عن محمّد بن مسكين وغيره، عن الصادق عليه السلام، قال: «قيل له: إنّ فلاناً أصابته جنبه وهو مجدور فغسلوه فمات؟

فقال: قتلوه، ألا سألوا ألا يّمّمه، إنّ شفاء العيّ السؤال»(٤).

منها: خبر ابن أبى عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام مثله(٥)، إلاّ أنّه لم يذكر فيه التيمّم، بل وبّخهم فى تغسيل المجدور.

منها: خبر آخر من ابن أبى عمير، عن الصادق عليه السلام، قال: «يتيمّم المجدور والكسير بالتراب إذا أصابته جنبه»(٦).

منها: خبر محمّد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القروح والجراحه يجنب؟ قال: لا بأس بأن لا يغتسل يتيمّم»(٧).

منها: خبر جعفر بن إبراهيم الجعفرى، عن الصادق عليه السلام، قال: «إنّ النبىّ صلى الله عليه وآله

-
- ١- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٨.
 - ٢- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٩.
 - ٣- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ١٢.
 - ٤- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ١.
 - ٥- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٣.
 - ٦- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٤.
 - ٧- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٥.

ذكر له أنّ رجلاً أصابته جنابه على جرح كان به، فأمر بال غسل فاغتسل فكَرَّ فمات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : قتلوه قتلهم الله إنّما كان دواء العيِّ السؤال»(١) .

هذه جهه الأحاديث الدالّه على الحكم بالتيمّم، عند وجود الجراحه أو القرّح أو الكسر أو الجدرى، من دون تفصيل بين كونها ذات جباثر أو غيرها، ولكن يجب البحث عن كيفيّة التوفيق بين هذه الطوائف .

وقد قيل فى جمعها بأمر ووجوه :

تارةً : على حمل أخبار التيمّم على غير ذى الجبيره، وحمل ما عداها على ذى الجبيره ، ولكن يبعده إطلاق بعض الأخبار الشامل للحكم بالتيمّم لذى الجبيره، لأنّ الكسير بحسب الغالب يكون كذلك، لو لم نقل بذلك فى ذى الجراحه، كما وقع لفظ الكسير فى مرسله الصدوق وحديث ابن أبى عمير .

وأخرى : بحمل أخبار التيمّم على المستوعب، وغيرها على غيره ، ففيه أيضاً: بأنّه وإن كان قريباً بالنسبه إلى الجدرى، إلاّ أنّه لا يناسب مع الجراحه والقرّح والكسير، لأنّ أكثرها لا تكون مستوعباً لجميع البدن .

وثالثه : بحمل أخبار التيمّم على ما لا- يمكن مسحه أو مسح خرّقه تشدّد عليه، وحمل غيرها على ما يمكن ، ففيه أيضاً: أنّه لا يناسب مع مثل الكسير، لاسيما لمثل مسح الخرّقه، لأنّه قلّ ما يتفق بأن لا يقدر المسح على الخرّقه، فيكون حملها على الفرد النادر، وهو قبيح .

ورابعه : بحمل أخبار الطرفين على التخيير فى الغسل والوضوء، بين التيمّم أو المسح على الخرّقه ، هذا، لكن كما صرّح به صاحب «المدارك» بقوله: لولا الإجماع على خلافه، فتحمل أخبار المسح على الجبيره بعد التخيير على الاستحباب .

لكنه ضعيف غايته لعموميّتها الشامله للغسل والوضوء بحسب ملاحظه أصل دليل مشروعيه التيمّم، حيث يكون ممّا لا يقدر على إتيان الوضوء الكامل والناقص، إلّا- أن يدلّ دليل بالخصوص على ذلك، مضافاً إلى إمكان جمع آخر لا يستلزم مثل هذه المخالفه للقاعده، كما لا يخفى .

وخامسه : حمل أخبار التيمّم على صورته التضرّر بالغسل الصحيح، أي بغسل المواضع الصحيحه وحمل غيرها على غير هذه الصورة، هذا هو الذى اختاره المحقّق الهمداني، لكن ما يبعده أنّه لا يناسب مع إطلاق كلّ من الطائفتين فى باب الوضوء _ من المسح على الجبيره، من دون تفصيل _ وباب الغسل من التيمّم _ وهو كذلك، والحال أنّ التضرّر فى كلّ مورد إذا علم حصوله يكون مساوياً من دون فرق بين البابين، كما لا يخفى .

وسادسه : هو القول بالتفصيل بين باب الوضوء وباب الغسل، حيث أنّ الغسل يعدّ أمره أصعب وأقرب إلى خوف التضرّر، كما قد أُشير إلى ذلك فى خبر ابن مسعود العياشى عن رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث قال : «لا تقتلوا أنفسكم فيما إذا خاف على نفسه من برد»، بل قد يومئ إلى ذلك توبيخ الإمام عليه السلام ولعن رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: «قتلهم الله قد قتلوه»، فإنّ ملاحظه حال النفس من جهه وجوب حفظه وإبعاده عن عروض عارض فى الغسل، كان أشدّ من باب الوضوء، فلذلك قد منّ الله على العباد، وسهّل عليهم الأمر فى باب الغسل من الحكم بالتيمّم بأدنى خوف عقلائي، وهذا بخلاف باب الوضوء حيث أنّه لا- يكون التضرّر فيه قريب الوقوع إلّا بواسطة الغسل بالماء بنحو الصبّ لا بالمسح على الجرح والقرح، لو لم يكن نجساً، أو على الجبيره لو كان مشدوداً، حيث لا يتبدّل إلى التيمّم بسهولة فى الغسل.

ولعلّ بملاحظه هذه الجبهه يمكن الاستشهاد لهذا الجمع بخبر محمّد بن

مسلم (١) من القول بعدم البأس في ترك الغسل والإتيان بالتيّم، أي يجوز الاكتفاء بالغسل أيضاً لو لم يكن عالماً بالضرر، إلا أنه يجوز له التيمّم حينئذٍ بواسطة حصول الخوف له، فبذلك يمكن أن يقال: إنّ الخبرين الواردين وهما خبر صحيح عبد الرحمان بن الحجّاج (٢). وخبر ابن مسعود (٣) حيث كانا مشتملين على حكم الجبيرة في الغسل أيضاً، لا- يكونان متنافيين مع أخبار التيمّم، لأنّه يمكن أن يكون محمولاً- على مراتب حال الإنسان من الخوف، أي يكون حال الغسل أخفّ مؤونه من باب الوضوء، فيجوز لمن كان كسيراً أو به الجراحة في الغسل أن يلاحظ حاله، إن كان مأموناً عن الضرر بالإتيان بوضوءه الجبيرة، والمسح عليها، فإنّها كذلك، وإلا فإنّه لو احتمل حدوث الضرر، فله التيمّم ولا يحتاج إلى حصول الاطمئنان بذلك، هذا بخلاف باب الوضوء، حيث أنّه لا يجوز التبديل إلى التيمّم، إلا أن يطمئن بعدم إمكان تحصيل الوضوء الناقص، فيجوز له الإتيان بالتيّم حينئذٍ .

بل لعلّ الحكم بالتخيير بين المسح بالجبيرة أو التيمّم - وإن كان الأولى مستحبّاً- كان في باب الغسل كذلك لا في باب الوضوء، فإن كان يقصد صاحب «المدارك» من التخيير في باب الغسل والوضوء كليهما، فالأخبار تدفعه .

فلا- بأس حينئذٍ أن تتعرض لخصوص الكسير والمجروح من حيث الحكم في باب الوضوء، بملا-حظه الأخبار واختلافات حال المتوضّئ، فنقول ومن الله الاستعانة :

أولاً- إذا لم يتمكّن المجبور أو المجروح من إتيان الوضوء الكامل، وذلك بإيصال الماء إلى بشره بأن ينزع الجبيرة، ويغسل موضع الجرح أو إيصال الماء

١- وسائل الشيعة: أبواب التيمّم، الباب ٥، الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١١.

بالتكرار أو بالغمس، وكان المفروض من عدم الإمكان أو الإمكان مع المشقه المسقطه، هو كون الماء مضرًا بجبره وجراحته مثلاً ، فلا إشكال حينئذٍ من سقوط وجوب غسل البشره اللّازم فى الوضوء، إن فرض كون مورده ذا جبیره، بل لا بدّ من مسح الجبیره، وهو يكفى عن غسل البشره ومسحها.

وهذا هو القدر المتيقن فى حكم الجبائر بين الفقهاء، والمستفاد من لسان الأخبار، لدلاله الصحيح عن الحلبي بتصريحه عليه بقوله : «إذا كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه»(١).

وصحيحه كليب الأسدى بقوله : «إن كان يتخوّف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل»(٢).

وخبر ابن مسعود بقوله : «يجزیه المسح عليها فى الجنابه والوضوء»(٣).

حيث يكون مورد الفرض هو القدر المتيقن، مضافاً إلى إشعار ذيله بذلك من قوله : «إذا كان فى برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده».

حيث أنّه وإن كان ظهوره فى الغسل لا- يخلو عن قوّه، لو لم نقل بإطلاقه وشموله للوضوء أيضاً ، بل ويمكن استفاده الحكم المذكور من حديث عبد الأعلى(٤) على كلا الاحتمالين، من كون الظفر المقطوع من اليد أيضاً، أو كان لخصوص الرجل، لأنّ المورد قد فرض فيه كون مسح البشره من العسر والهرج بمكان، فلو كان مورد الحديث _ فرضاً _ هو لخصوص الرجل، إلا أنّ قوله: «يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله» يوجب سرايه الحكم إلى غير مورده، فالحكم فى هذه

-
- ١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٢.
 - ٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٨.
 - ٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١١.
 - ٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٥.

الصورة واضحة، ومورد وفاق بين الفقهاء، بل في «الجواهر»: بلا خلاف أجده بين القدماء والمتأخرين، بل في صريح «الخلافا» و«المنتهى» و«التذكرة»، وظاهر «المعتبر» وغيره، دعوى الإجماع عليه .

ثانياً: هى الصورة المذكوره، إلا كان وجه عدم الإمكان أو المشقّه من جهه نجاسه موضع الجراحه، حيث لا يمكن تطهيرها، أو كان ذو عسره وخرج، فهل يتبدّل الحكم حينئذٍ إلى التيمّم، أو يغسل ما حوله ويدع موضع الجراحه والنجاسه، أو يضع الجبيره والخرقه الطاهره عليه ويمسح عليها؟

وجوه وأقوال : القول الأوّل: لصاحب «الجواهر» من أنّ حكم النجاسه كان كحكم عدم الإمكان للضرر، واستدلّ على ذلك بأنّ ما دلّ على اشتراط طهاره ماء الوضوء يقتضى ذلك، والمشروط عدم عند شرطه فيكون غير متمكّن من الغسل، لأنّ الممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً فيدخل فى معقد إجماعهم، من أنّه إن لم يتمكّن من الغسل أجزاء المسح على الجبيره، بل حكى عن «المدارك» وظاهر «جامع المقاصد» عدم الخلاف فى ذلك .

خلافاً لصاحب «كشف اللثام» حيث يفصل فيما بين صورته تضاعف النجاسه بالمسح والغسل وعدمه.

فالحكم حينئذٍ، كما ذكره صاحب «الجواهر»، وإلا يجب الوضوء التام لأصالة عدم الانتقال من الغسل إلى المسح على الجبيره، فيتبدّل إلى التيمّم .

خلافاً للشيخ الأنصارى، حيث أنّه ذهب إلى ما قاله «الذكري» من كفايه غسل ما حوله، وجعله قريباً، وإن احتاط بوضع الخرقه الطاهره والمسح عليها، وغسل ما حولها، بل ومسح الجبيره النجسه إن كانت موضوعه .

وجه ما قاله، أنّ الدليل الأوّل يحكم بوجوب الوضوء التام، فكلّ مورد ورد فيه دليل على كفايه الوضوء الناقص _ كما فى المجروح والمكسور اللذين فيهما

الجبيره _ فلا إشكال في كفايه المسح عليها ، وأما مع عدم وجود دليل يشملها _ كما لو كان المجروح نجساً مجرداً _ فالحكم بوضع الخرقه الطاهره الأجنبيه لتحصيل خصوص المسح عليها غير مفيد إذ لا دليل عليه، خصوصاً مع إمكان التشكيك في صدق الجبيره عليها، لأنها ترفع بعد الوضوء، فوضعها لخصوصه لا يوجب صدق هذا الوصف ، ولذلك ترى أنّ العلامه في «التذكره» قد حكم بوجوب التيمّم في مثل المورد جزماً .

فبقي هنا من الأدله التي يمكن أن يستدلّ بها أمور :

الأوّل : هو الذي أشار إليه صاحب «الجواهر» من دليل شرطيه طهاره الماء للوضوء، المقتضى بأنّ الممنوع الشرعى كالممتنع العقلي، فحيث أنّ معدوميه الشرط موجب لمعدوميه المشروط _ وهو الوضوء _ فحكم بوضع الخرقه الطاهره عليه والمسح عليها .

ولكن وفيه أنّ مقتضى هذا الدليل، ليس إلاّ صدق تعذّر تحصيل الشرط، وهو طهاره الماء لحال الوضوء، لا الحكم بوضع الجبيره الطاهره، خصوصاً مع ما عرفت من الإشكال في صدق الجبيره على مثل هذا الوضع لخصوص الوضوء ، بل يكون مقتضى القواعد الأوّليه، هو الحكم بالتيمّم، للتعذّر المذكور، كما عليه العلامه في «التذكره» .

الثاني : أن يقال بشمول أخبار المسح على الجبيره على مثله، مثل خبر الحلبي وكليب الأسدی، وصحيح ابن الحجاج، حيث ورد فيها وجوب المسح على الجبائر، فيشمل بإطلاقها بأنّ ما كان فيه الجبيره فيمسح عليها، وما ليس فيها فيجب تحصيلها لتحصيل ما هو مقدّمه للواجب _ وهو المسح على الجبيره _ فيوجب الحكم بما ذهب إليه صاحب «الجواهر» .

لكنّه مخدوش، بأنّ تلك الأخبار كان موردها الكسور أو الجروح غير

المجرّده، كما قد صرّح بذلك فى بعضها كالحلبى، حيث قال فى ذيله : «بأنّه إن لم يكن يؤذيه الماء فلينزع الخرقه» .

فإدخال مثل المورد الذى قد عرفت الإشكال فى صدق الجبيره عرفاً على مثل هذا الوضع ، يكون فى غايه الإشكال .

الثالث : التمسك بالإجماع، ونفى الخلاف، كما عن «المدارك»، وظاهر الشهيد والعلّامه فى غير «التذكرة» .

لكن الاعتماد على مثل هذا الإجماع فى مثل هذه المسأله، مع وجود الاختلاف الشديد، وتشّتت الأقوال، يكون فى غايه الصعوبه .

الرابع : والذى يمكن أن يستدلّ بها هو خير عبد الأعلى مولى آل سام من جهه قول الإمام عليه السلام : «هذا وأشباهه يعرف من كتاب الله «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» امسح عليه»(١) .

حيث يدلّ على أنّ قاعده الميسور _ ما لا يكون حرجياً _ يقدم على مثل التيمّم، فلا بدّ أن يلاحظ ذلك فى المقام، وهو ليس إلّا وضع الخرقه الطاهره والمسح عليها .

ومن ذلك يظهر التمسك بقاعده الميسور، حيث أنّ المسح كذلك يكون ميسور المسح التام، أو الغسل كذلك .

هذا، ولكن الإنصاف أنّ استفاده وجوب وضع الخرقه على الجراحه وجوباً تكليفاً شرعياً، لتحصيل ذلك من قاعده نفي الحرج والميسور، مشكل جداً، لإمكان أن يكون ذلك حاصلًا بفرد آخر، وهو الاكتفاء بغسل ما حوله من دون لزوم وضع شىء أجنبى عليه .

نعم لو كانت الجبيرة موضوعه فيه، فالحكم بالمسح عليها له شأن، لأنه يكون هو الميسور وما لا حرج فيه، هذا بخلاف إيجاب وضع شيء خارجي لخصوص الوضوء، فإنه يحتاج إلى دليل خارجي .

ويؤيد ما ذكرناه ما يستفاد من صحيح ابن سنان وصحيح الحلبي المتماثلان والوارد فيها: «سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله» (١).

فالحديثان يتطابقان في النص، إلا في نصّ خبر ابن سنان حيث ورد فيه (يغسل) مطلقاً.

وجه الاستدلال أنّ المنصرف إليه في ذلك، هو نجاسة الجراحه، وعدم إمكان تطهيرها نوعاً، فأجاب عن ذلك، وكأنه أراد بيان أنّ الاكتفاء بغسل ما حوله يكون هو الفرد الميسور وما لا حرج فيه، فيكون هذا مقدماً على مثل التيمم، ولعله لذلك جعل الشيخ الأكبر هذا الاحتمال قريباً .

مع إمكان أن يقال: لعل وجه السؤال عن كفيته ما صنع صاحبها، كان من جهه ملاحظه نجاسه الجراحه نوعاً، حيث لا يمكن تطهيرها، لخوف أن يتحقق بغسلها سرايه الجرح، فتوجب حصول العسره والحرج، ولذلك يسهل الأمر في هذه المترله بالاكتفاء بغسل ما حولها.

والقول بأنّ الحكم الوارد في الجواب مجمل من جهه أنه هل كان لمراعاة النجاسه، أو كان من جهه احتمال الضرر عند وصول الماء إليه لا لأجل النجاسه، وحينئذ يسقط الخبر عن الاحتجاج به بواسطة الإجمال، كما عن الحكيم في «مستمسكه»، لا يخلو عن وهن، لأنّ الجراحه بحسب النوع تعدّ نجسه، فاحتمال الضرر فيها ينشأ أيضاً من جهه تطهيرها، وإزاله نجاستها، خصوصاً إذا

كان يخرج الدم من الجرح لا من جهة خصوص وصول الماء إليه من دون ملاحظته التطهير ، فالاستدلال بإطلاقه من هذه الجهة لا يكون خالياً عن قوّه، فيصحّ التمسك بالعموم الأحوالى تمسكاً بترك الاستفصال من الحكم بغسل ما حوله، بين أن لا يكون مقدوراً لغسلها لأجل النجاسة، أو لإضرار الماء بها من غير تلك الناحية .

فلا يبقى للحكم بوجوب وضع خرقة طاهره على الجرح دليلٌ يدلّ عليه عدا ما استفيد من صحيح الحلبي حيث كان في سؤال السائل: «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصّبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ» (١) الحديث .

بناءً على أن يكون المراد هو تعصّب ذراعه للوضوء، بأن يكون حرف الواو في قوله: (ويتوضأ) هو الواو المستتبع بأن المقدره المصدره، أى تعصّب ذراعه للوضوء، فأجاب الإمام عليه السلام بقوله: «إن كان الماء يؤذيه ولو لأجل تطهيره فيجوز المسح على الخرقة، ولو بوضعها فيه».

الذى كان مفروض سؤاله، فيدلّ الحديث على المطلوب ، وأمّا إن كان المراد من قوله: (فيعصّبها) الحكاية عمّا هو الواقع فى الخارج، من وجود الخرقة عليها، وأنه نقل فعل نفسه فى حال الوضوء، فلا يكون مربوطاً بما ذكرناه، كما لا يخفى .

ولكن هذا البيان بنفسه وإن لا يكون ببعيد ، إلا أنه مع ملاحظته ذيل الحديث بقوله : «وليتزع الخرقة إن كان يؤذيه الماء»، يشعر بكون الخرقة كانت موجوده فى القرحة لنفسها لا أن تكون موضوعه فيها لأجل الوضوء، كما استدللّ به الخصم ، فالأقوى عندنا هو ما ذهب إليه الشيخ، إن سلمنا كون قوله فى الحديث:

«اغسل ما حولها» كان وارداً لمثل ذلك الحكم، لا لدفع توهم عدم سقوط الوضوء من رأس، كما احتملناه سابقاً، وإلا لما كان الحديث ناظرًا _ بالنظر إلى حال المسح _ إلى الجبيره أو غيرها.

وحيث كانت المسألة لا تخلو عن إشكال على كل حال، كان الحكم بالاحتياط فى الجمع بين الثلاثه، من مسح الجبيره الظاهره الموضوعه عليها، وغسل ما حولها ثم أخيراً التيمم قوياً جداً، لعدم إمكان الاعتماد والاطمئنان بواحد منها قطّ ، والله هو العالم بالصواب .

ومن ذلك يظهر حكم الجبيره النجسه غير القابله للتطهير، من احتمال لزوم وضع خرقة طاهره عليها، أو الاكتفاء بغسل ما حولها، وإن كان الاحتياط فيه أقوى .

ثالثاً: ما لو كان الكسر أو الجراحه طاهره ومكشوفه، ولكن كان غسلها فى موضع الغسل معذوراً، أو قد يكون فى موضع المسح كذلك .

فأما الأوّل، فلا إشكال ولا خلاف فى وجوب غسل أطرافه، لشمول الأخبار المتضمنه لغسل أطرافه لهذا المورد قطعاً، مثل ذيل حسنه الحلبي وابن سنان وغيرهما، ممّا يستفاد ذلك منه بالخصوص أو بالإطلاق، الشامل لباب الوضوء .

وأما نفس الجرح إذا أمكن مسحه دون غسله، فهل يجب مسحه كذلك، أو لابدّ من وضع خرقة عليه والمسح عليها، أو الاكتفاء بغسل ما حوله من دون ضروره لمسح نفس الجراحه مطلقاً، أو الانتقال إلى التيمم؟ وجوه ، ففى «المدارك» القطع بكفايه غسل ما حوله، ونسبه فى «جامع المقاصد» إلى نصّ الأصحاب، المشعر بدعوى الإجماع عليه، واستدلّ له بالخبرين المذكورين وما شابههما، وظهورهما الواضح فى الجرح المكشوف، خصوصاً ذيل خبر الحلبي، كان متصدراً لسؤال حال القرحة المتعصّبه، حيث يفهم أنّ المقصود من السؤال فى ذيله عن الجراحه المكشوفه لا المستوره، فصّرّح بكفايه غسل ما حولها .

فاحتمال إطلاق ذيله بحيث يشمل صورته المستوره، فيكون حكمه كفايه غسل ما حولها خلافاً لما عليه الأصحاب، من لزوم المسح على الجبيره وكفايته.

ليس على ما ينبغي، لما عرفت من ظهورها في المكشوفه دون غيرها .

ولكن في «مصباح الهدى»: أنه لا- تنافى بين الحكم بكفايه غسل ما حوله، مع ورود دليل على وجوب مسح نفس الجراحه، إذا كانت مجزّده، لأنّ دلالاته على كفايه غسل ما حوله، وعدم لزوم مسحها بنفسها، كان من جهة عدم التعرّض لحال نفس الجراحه ، إلا أنّ الدليل على وجوب مسح نفس الجراحه مفقود، فيقدّم حكمه .

والظاهر عدم تماميته ما ذكره، لأنّ ما قاله يستلزم أن لا يكون الإمام قد أجاب بما هو وظيفته وحكمه في أصل الجراحه ، بل أجاب عن حكم ما هو ثابتٌ وجوبه في الجملة، أي بأنّه لا يسقط حكم غسل أطراف الجرح بواسطة الجراحه المذكوره ، ولكن بعد الدقّه والتأمّل، يفهم عدم استبعاد دعوى التنافى بينه وبين الحكم بوجوب مسح الجراحه، فالأولى أن يحمل هذان الخبران على صورته العجز عن مسح نفس الجراحه ، إمّا لنجاستها، أو لاحتمال إضرار الماء بها ، فحينئذٍ لا يوجب الحكم بكفايه غسل ما حوله، لزوم التنافى مع الحكم بوجوب مسح نفس الكسر أو الجرح، بأن يعلم عدم الإضرار به، ووجود النجاسه المانع عن ذلك.

"فما ذكره صاحبي «المدارك» و«جامع المقاصد» لا ينبغي أن يلتفت إليه في الفرض المذكور .

وأما احتمال وجوب وضع خرقة طاهره عليه، والمسح عليها ، ففي «الجواهر»: أنه ينبغي القطع بعدمه، لوضوح الأولويه وغيره، كالقطع بفساد الانتقال إلى التيمّم معه، لظهور اتفاق الأصحاب هنا على عدمه ، انتهى كلامه .

ولكن المذكور في «مصباح الهدى» في وجه وجوب المسح على الخرقة

الأجنبيه الموضوعه، قوله: بأن المسح عليها يكون بدلاً عن تعذر غسل البشره مطلقاً، لا مشروطاً بوجود الجبيره، فتكون الجبيره من مقدمات الواجب لا الوجوب، فيجب تحصيل الجبيره عند عدمها، كما فى المقام .

ولكن قد عرفت عدم دليل يدل على كونها من مقدمه الواجب لا الوجوب، فضلاً عما عرفت من الاستظهار من لسان الأخبار، كون حكم المسح على الجبيره فى مواردھا يكون فى موضع كانت الجبيره موجوده ، بل فى «المستمسك» جعل عدم وجوب المسح على الجبيره أوفق بالخبرين المذكورين، من صحيح ابن سنان والحلبى، حتى مع تعذر المسح على نفس الجراحه، فضلاً عما هو بصدده من إمكان مسحها .

نعم أجاز ذلك فى صورته تعذر مسح نفس الجراحه، من جهه أصاله الاحتياط، لكون الشك فى الوضوء من قبيل الشك فى المحصل .

وكيف كان، الأقوى عندنا _ كما صرح بذلك صاحب «الجواهر» _ هو وجوب مسح الجراحه ، بل أفتى به المحقق فى «المعتبر» والعلامة فى «التذكرة» و«النهاية» والشهيد فى الدروس ، بل السيد فى «العروه»، وهو الأحوط عند الشاهرودى والكلبايگانى ، كما أنّ الجمع بين مسح البشره ومسح الجبيره كان عند الخوئى هو الأحوط ، والدليل عليه عنده هو مساعده العرف والاعتبار، حيث أنّ المسح بالرطوبه يكون رتبته نازله للغسل، يعدّ أقوى من المسح على الجبيره الأجنبيه، لو لم نقل بذلك فى الجبيره الموضوعه للجراحه، حيث أنّ الأخبار دلّت على كفايتها ، ولعلّ هذا المعنى هو المراد من الأولويه فى كلام النائينى بهذا القول ، مضافاً إلى استدلالهم بأنّ المسح على البشره يعدّ أقرب إلى المأمور به من الغسل من غيره، كما لا يخفى .

ولقد اعترض عليه الآملى فى «مصباحه» بقوله : ولا كلام فى أولويته، لأنّه

مسح على بشره ، ولعل وجه أقربيته إلى المأمور به، هو دعوى تضمّن الغسل للمسح بادّعاء كونه مسحاً مع زياده، وعند تعذّر الزيادة لا يسقط المزيد عليه الميسور بقاعده الميسور ، ولا يخفى ما فيه، حيث أنّ الغسل والمسح عند العرف من المتباينين، ولا يكون المسح عندهم ميسوراً من الغسل .

وأما الأولويّه، فهي وإن كانت مسلّمه، إلاّ أنّها غير كافيه في إثبات تعيّن وجوب المسح على بشره عند إمكانه وتعذّر الغسل ، انتهى كلامه.

ويوافقه في ذلك السيّد الحكيم قدس سره في «مستمسكه»، قال : بأنّ كون النسبه بين الغسل والمسح هو العموم من وجه، غير كاف في إثبات وإجراء قاعده الميسور، لوجوب المسح عند تعذّر الغسل، خلافاً لصاحب «الجواهر» حيث أشار إلى كلا الأمرين من الأولويه والأقربيه، كما يمكن استفاده ذلك من «الذكري» على ما هو المحكى في «طهاره» الشيخ الأعظم ، بل قد يستفاد من الشيخ استرضائه بنفسه لذلك، وإن لم يفتم به صريحاً .

ولكن يمكن أن يقال : بأنّ المسح والغسل، وإن كان بحسب متفاهم العرف مفهومين متغايران، وكانت النسبه بينهما عامين من وجه، _ كما ادّعاء الحكيم قدس سره _ لا التباين الكلّي، كما يظهر من المحقّق الآملي ، لوضوح أنّه لو كان من قبيل الثاني للزم استحاله اجتماعهما في مصداق واحدٍ ، مع أنّه ليس كذلك قطعاً .

ولكن التباين الجزئي بينهما في المفهوم، لا- يوجب عدم صدق الأقربيه إلى ما هو الواجب عرفاً، من حيث الحكم، يعني أنّ العرف يرى بأنّ مسح نفس بشره يكون أقرب إلى المطلوب، من لزوم إيصال الماء إليها، من المسح على الجبيرة، فإجراء قاعده الميسور بالنسبه إلى ما هو المقصود والمستفاد من الأدلّه، أمرٌ عرفي يقبله الذوق السليم .

مضافاً إلى إمكان أن يقال _ كما في «طهاره» الشيخ _: بأنّ وضع الجبيرة

بحسب النوع، يستلزم ستر مقدار من مواضع حول الجرح قطعاً، فالحكم بكفايه المسح على الجبيره بالنسبه إلى تلك المواضع ، مع فرض إمكان غسلها عند مسح الجرح، ممّا لا يخلو عن تأمل .

فثبت ممّا حقّقناه قوّه القول بوجوب مسح البشره فى الجرح المجرد الطاهر، مقدّمًا على المسح للجبيره ، نعم كان الأحوط، هو الجمع بينه وبين المسح على الجبيره التى توضع عليه، كما أنّ الأحوط انضمام التيمّم إليه ، وأمّا غسل ما حوله، فقد يحصل ذلك بإيجاب المسح على نفس الجرح، كما عرفت، فلزوم إتيانه عندنا كان مسلّمًا لا بمعنى الاكتفاء به فقط _ كما عليه بعضٌ مثل صاحب «المدارك» و«جامع المقاصد» .

هذا كلّه فى حكم الجراحه فى موضع الغسل .

وأما حكم الجرح المجرد فى موضع المسح، فلا- إشكال فى أنّه إذا أمكن ذلك كان هو مقدّم على المسح على الجبيره، لأنّ قاعده الميسور جاريه هنا، من دون لزوم ما يلزم فى سابقه، كما لا يخفى ، مع أنّه ليس بميسور، بل هو الواجب بنفسه إذا أمكن، فيكون وجوبه بحسب مقتضى الدليل الأوّل، كما لا يخفى .

رابعاً: ما لو فرض كون المسح على الجرح المجرد متعذراً، سواء كان فى موضع الغسل أو موضع المسح ، وأمّا فى الأوّل ففى لزوم وضع خرقة طاهره عليه، والمسح عليها مع الرطوبه، _ كما عليه السيّد فى «العروه»، وهو المحكى عن «التذكرة» و«النهايه» و«المنتهى» و«الدروس» ونفى عنه الخلاف فى «الرياض» _ فهذا ما لم يقم عليه دليل من الصحيح وغيره. وفى «الحدائق» نسبته إلى الأصحاب، وقال: لعلّهم اطّلعوا على ما لم نطلع عليه ، بل واختاره صاحب «الجواهر» .

ولكن المحكى عن «الذكري» و«البيان»: هو الاكتفاء بغسل ما حولها، كما عن «جامع المقاصد» نسبته إلى نصّ الأصحاب .

وقد يستدلُّ للقول الأوَّل بأمرٍ :

منها : بما رواه الحلبي في الصحيح أو الحسن عن الصادق عليه السلام : «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصّبها بالخرقة، ويتوضّأ ويمسح عليها إذ توضّأ؟ فقال : إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه» (١).
بناءً على أن يكون التعصيب للوضوء به لا لأجل احتياج القرحة إلى التعصيب، فيكون تقرير الإمام للسائل في محلّه ويستفاد من تعليق الحكم على الإيذاء وعدمه، أنه يجوز المسح على الخرقه المجعوله للوضوء .

لكنه مخدوشٌ بما قد عرفت منّا سابقاً، بأنّ الخبر، وإن سلّمنا دلّالته في الجملة على كون التعصيب للوضوء لا القرحة، إلا أنّ ذيل الحديث تكون قرينه على انصراف الصدر عمّا يتوهم، لأنّ الإمام عليه السلام حكم بوجوب نزع الجبيره عند عدم خوف الأذى، الظاهر في كون الجبيره كانت موضوعه قبل ذلك، لأجل القرحة، وإلا كان ينبغي أن يقال إن كان لا يتخوّف الأذى فلا يوضع الخرقه، بل يمسح أو يغسل البشريه .

كما قد يؤيد ذلك ظهور ذيله في السؤال عن الجرح المكشوف، بقوله : «وسألته عن الجرح كيف أصنع في غسله؟ قال : اغسل ما حوله».

حيث يكون بقرينه التقابل بينهما ظاهراً في كون حال صدرها عن الجراحه المستوره لأجل القرحة، لا لأجل الوضوء .

ومنها : ما يدلّ على لزوم المسح على الجبائر مطلقاً، مثل ما رواه كليب الأسدي، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع

بالصلاه ؟ قال : إن كان يتخوَّف على نفسه، فليمسح على جبايره وليصلِّ (١).

حيث يكون جواب الإمام له بالإطلاق الشامل للجبيره الموضوعه للقرحه أو للوضوء ، مضافاً بما فى «الجواهر» بأن الأصل فى الواجب أن يكون مطلقاً، فيجب تحصيلها إن لم تكن موجوده ، ولكن أورد عليه أولاً : بإمكان الإشكال فى صدق الجبيره على الموضوعه لخصوص الوضوء والرفع بعده .

وثانياً : انصرافه إلى ما هو الموضوع للكسر، كما هو المتعارف فى مثل ذلك، لأنه قلَّ ما يتفق أن يعرض الكسر للعظم فى الإنسان ولم يجبره بمثل الجصّ والخشب والخرقه، فإطلاقه لصوره ما نحن فيه مشكل جداً .

ومنها : كما فى «الجواهر»، أنه يستفاد من مجموع الأدلّه _ سيّما خبر المراره لعبد الأعلى ونحوه _ أن الحائل بدل عند تعذّر غسل البشره، فيجب تحصيله، خصوصاً مع ملاحظه اختلاف حالات الإنسان بالنسبه إلى الجروح والقروح، من كونها مشدوده أو غير مشدوده فى أول الوقت، يكون على حال دون آخر ، وأمثال ذلك ، مع أن الشغل اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني، وهو منحصر فيما نقول، لأن احتمال وجوب التيمّم فى المقام فى غايه الضعف .

بل قد يؤيِّده ويؤكِّده، بما قيل من اتّفاق الفتاوى على أنه لو كان ظاهر الجبيره نجساً، وضع عليها خرقة طاهره ومسح عليها ، بل قد سمعت نفي الخلاف فيه عن «المدارك» إذ فى دخول هذه الخرقة الجديده فى مثل ما يوضع على الجبيره النجسه، يقتضى أن يقال به فيما نحن فيه قطعاً، لأنه أقرب إلى اسم الجبيره واقعاً ممّا فرضوه، كما لا يخفى على المتأمل .

ولكن الإنصاف أن يقال : إن ملاحظه الأدلّه الوارده فى مسح الجباير، إن

لوحظت كل واحد واحد منها بالخصوص، لا يكون دعوى انصرافه إلى صوره الجبيرة الموضوعه ببعيد كما عرفت ، إلا أنه مع ملاحظه مجموعها في مواردنا المختلفه، من حكم الإمام عليه السلام بالمسح على الحائل، لاسيما مع ملاحظه ترغيب الإمام عليه السلام لعبد الأعلى، وإلى مضمون آيه الحرج، بقوله عليه السلام : «هذا وأشباهه يعرف من كتاب الله من قوله تعالى : «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» .»

يوجب الظن القوي للفقيه، بأن يكون ميسور الوضوء الكامل التام، هو الإتيان بما يشبهه من وصول الماء لجميع ما يجب غسله ، غايه الأمر إمّا بوصول الماء إلى نفس البشره مع الإمكان ، أو بوصوله إلى بدنه، وهو الجبيرة المستفاد من الأدله الوارده في موضع الغسل والمسح .

ولعله كان أولى من القول بالاكْتفاء بغسل ما حوله، الموجب لعدم وصول الماء لجميع ما يجب غسله أو مسحه .

لاسيما يكون هذا المعنى والاحتمال قوياً، لو أجزنا في الجبيرة النجسه الواقعه على الجراحه، بوضع الخرقه عليها، والمسح عليها، لأنه لو كانت جبيرة كانت بلا- واسطه، بخلاف هناك حيث أنها جبيرة على الجبيرة، فعدم صدق الجبيرة عليها، يكون أقرب بالقبول من الجبيرة فيما نحن فيه .

نعم ، هذا فيما إذا لم يستلزم وضع شيء من الجبيرة على موضع الصحيح، وإلا كان الاكْتفاء به وحده مشكلاً ، بل لابد أن ينضم إليه غسل ما حولها، لأنه أيضاً أحد فردي الميسور للوضوء الكامل ، ولعله لذلك قد فصل بعض _ ك_ «الرياض» _ في المسأله، في وجوب وضع الخرقه، فيما إذا لم يوجب استتار بعض مواضع الصحيح، لأن الإجماع والأخبار قائمان على وجوب غسل موضع الصحيح .

فظهر ممّا ذكرنا أنّ القول بوجوب غسل ما حولها، والاكْتفاء بذلك من دون انضمام وضع الخرقه _ اعتماداً على خبر صحيح ابن سنان ، وذيل حسنه الحلبي _

كان مشكلاً، لما قد عرفت منّا سابقاً بأنّ المقصود من ذلك بيان دفع توهم عدم سقوط حكم الوضوء بذلك، ولا بدّ من غسل أطرافه .

وأما عدم لزوم غسل موضع الجراحه حتّى يبدله كالخرقه مثلاً فلا ، وحيث أنّ الجزم على أحد الأمرين فى المسأله كان فى غايه الإشكال، خصوصاً مع شدّه الاختلاف بين الفقهاء، ولسان الأخبار، كان الحكم بالاحتياط هنا قوياً، بالجمع بين الأمرين، وإن كان الأحوط منه هو انضمام التيمّم إليهما، كما لا يخفى .

خامساً : ما لو فرض كون وضع الخرقه الطاهره عليها غير ممكن، وإن كان فرضه فى غايه البعد، فهل يجب حينئذٍ غسل أطرافه فى موضع الغسل ومسحها فى موضع المسح، أو ينتقل الحكم إلى التيمّم؟

فيه وجهان: من أنّ الأصل فى حال تعذّر غسل موضع عضو من الوضوء أو مسحه، هو الانتقال إلى التيمّم، يوجب الحكم بتقدّم الثانى ، ومن أنّ مقتضى خبرى الحلبي وابن سنان، هو غسل أطرافه الشامل لمثل هذه الصوره قطعاً، لأنّه القدر المتيقّن منه ، مضافاً إلى ما عرفت منّا بكونه أحد فردى الميسور للوضوء، فمع إمكان الإتيان بميسوره لا يجوز الاكتفاء ببدله وترك الوضوء رأساً، فالأقوى هو القول بغسل ما حوله، وإن كان انضمام التيمّم إليه كان أحوط كما لا يخفى .

نعم، قد يشكل الأمر فى المسح، لأنّ الدليل المذكور _ من خبرى الحلبي وابن سنان _ كان وارداً فى الغسل وحده، فيكون فرض تعذّر وضع الخرقه للمسح باقياً بلا دليل، لعدم شمول هذين له، فهل يحكم فيه بالتيمّم جزماً أو يقال بسرايه ذلك إلى المسح أيضاً، بأن يكون مسح ما حولها مقدّماً على التيمّم أم لا؟

لا- يبعد أن يقال بقوّه الحكم بالتيمّم هنا، لأنّ الجراحه الواقعه فى موضع لا يخلو عن إحدى الحالتين : إمّا أن تكون مستوعبه لجميع موضع المسح، أى شاملاً لمقدار ما يجب عليه المسح، ولو بالمسمّى، فلا إشكال حينئذٍ أنّ الحكم

الصحيح هنا هو لزوم التيمم.

اللهم إلا أن يقال بسقوط المسح عن ذلك العضو فقط، ووجوب الإتيان ببقية أفعال الوضوء لسائر الأعضاء، كما قيل بذلك في الأقطع اليدين أو إحداهما أو الرجلين، فالقول بذلك حينئذٍ لا يرتبط بمضمون الخبرين المذكورين، لأنَّ الحول لم يكن باقياً له حتى يكون مورده محلاً للمسح في هذا الفرض .

وأما أن لا تكون مستوعبه، بل بقى مقدار ما يجب مسحه، فلا إشكال في أن حكم الدليل الأولي، من وجوب المسح يشمله، وقاعده الميسور هنا جارٍ، لأنَّ ما هو الواجب إذا لم يمكن إتيانه بجميع ما يجب فيه، فلا يسقط الميسور منه بمعسوره، وإلا ليس لنا دليل آخر في المسألة إلا الحكم بالتيمم.

فالحكم بالجمع بين الوظيفتين من التيمم والمسح بأطرافه، من باب الاحتياط _ أى من جهة احتمال وجوب أحدهما من حيث العلم الإجمالى بينهما _ قوى جداً، وإن كان شمول قاعده الميسور للمورد أيضاً قابل للقبول، كما لا يخفى، والله العالم بالصواب .

في أحكام الجائر / المراد من المسح في أخبار الجبيره

ومن هنا ظهر حكم صورته أخرى، وهى ما لو لم يقدر على المسح والغسل لأطرافه، فالحكم بالإتيان لسائر الأعضاء، وسقوط غسل خصوص هذا العضو ومسحه، أو الحكم بالتبديل إلى التيمم ؟

فإنه بما أنَّ الوجهين المذكورين فى السابق جارٍ هنا، فالحكم بالاحتياط هنا أيضاً قوى جداً، فلا بد من الجمع بين الوضوء الناقص مع التيمم .

هذا تمام الكلام فى أحكام الجبيره، فى باب الوضوء، وحكم الجراحه المكشوفه بتمام أقسامها والمجبوره بأنواعها.

والذى ينبغى أن يبحث فيه أمورٌ :

الأمر الأول : أنَّ المسح الواقع فى أخبار الجبيره، هو المسح المقابل للغسل،

أى ما يكون بإمرار اليد على الممسوح، من دون جريان الماء من جزء إلى آخر، بأن يكون المسح بنداوه الوضوء، أو لعلّ المراد منه هو الغسل الخفيف، بأن يكون لفظ المسح فى الأخبار، كناية عن إبلاغ أنه لا يلزم المداقه فى الجبیره بالغسل، حتّى يصل الماء إلى جوفها وتحتها، بل يكفى أقلّ ما يصدق به الغسل، بمسح اليد عليها مع الماء، فقد ذهب عدّه من الفقهاء من المتقدّمين إلى زمن العلامه إلى الأوّل. وهناك من المتأخّرين من ذهب إليه مثل صاحب «الجواهر» والحكيم فى «مستمسكه» والشاهرودى والخوئى وغيرهم، كما قد ذهب إلى القول الثانى آخرون مثل العلامه فى «نهايه الأحكام» و«كاشف اللثام» والوحيد البهبهانى فى «شرح المفاتيح»، والآملى والسيد الاصفهانى والخمينى، بل هو المستفاد من ظاهر كلام السيد فى «العروه» وفاقاً للكليبايگانى وغيرهم.

وقد اختار بعض الإتيان بما هو القدر المشترك، بأن يكون المراد من المسح هو مجرد إيصال البلل، ولو لم يكن بإمرار اليد، ليكون مسحاً، ولا- بنحو الغلبه والجريان ليكون غسلًا، وهو مختار الشيخ الأعظم وظاهر الشهيدين، بل محتمل كلام السيد فى «العروه».

وجه الاختلاف: أنه لا إشكال فى أنّ المسح المستعمل فى الجبیره فى موضع المسح، يكون مستعملاً فى معناه الحقيقى، لوحده مورد استعمال اللفظ بين البدل والمبدل منه، ولا- كلام فيه، وإنّما الكلام فى المسح على الجبیره، فى موضع الغسل، فهل هو أيضاً يكون بالمعنى المقابل للغسل، حتّى يصير الحكم فى الجبیره منقلباً عن الغسل إلى المسح، أو يكون المراد منه هو الغسل، ويكون التعبير عنه بالمسح لأجل إفهام أنه لا يعتبر فى الجبیره الغسل اللازم فى البشره، بل يكفى مسمّى الغسل حتّى لا يتضرّر به فى إيصال الماء إلى تحت الجبیره؟

ففيه وجهان: من ملاحظه ما هو الواقع فى أخبار الجبیره من لفظ (المسح)،

فمقتضى الجمود على ظواهر الأخبار والفتاوى، كونه مقابلاً للغسل، ومن ملاحظه حال الاعتبار، من أنّ الواجب أولاً هو غسل البشرة، ومع العجز فغسل الجبيرة، التي تكون بدلاً عن البشرة، غايه الأمر بقدر ميسوره، وهو ليس إلا غسلها بالمسّمى، حيث يقع فى طول حكم غسل البشرة، عند تعذّر غسلها، كما يدلّ عليه لسان بعض الأخبار، كما سيأتى ذكره إن شاء الله، فيقتضى ذلك القول والاحتمال الثانى .

والظاهر كون الثانى هو الأولى .

ولا- يخفى أنّ المسح والغسل مفهومين متباينين كليّين، إن جعلنا الجريان مأخوذاً فى الغسل، وعدمه فى المسح، فلازم التعبد بظاهر اللفظ، هو عدم إمكان اجتماع المفهومين فى مصداق واحد .

وأما إن جعلنا الجريان مأخوذاً فى الغسل، بخلاف المسح، حيث لا يكون عدم الجريان مأخوذاً فى مفهومه، فلازمه حدوث التباين الجزئى بينهما، وهو العامان من وجه، فيكون فى مورد مصداق الغسل بدون المسح، وهو ما إذا كان جريان الماء موجوداً من دون إمرار اليد، وقد يكون فى مورد آخر مصداق للمسح من دون جريان أصلاً، بل كان المسح بالنداه، فلا يكون فيه الغسل، وقد يجتمعان فى مورد واحد، مثل ما لو كان إمرار اليد مع جريان الماء، حيث أنّه مورد للجمع بين المفهومين، وهذا هو الأقوى .

فعليه يمكن أن يقال : إنّ الواجب أولاً- هو غسل البشرة، وحيث لا- يمكن ذلك فلا بدّ من جعل البديل مقام المبدل منه، وهو مركّب من أمرين أحدهما ؛ الغسل، والثانى هو البشرة، فالتعذّر قد يعترض كلا الجزئيين، أى الغسل والبشرة، فينتقل بديل كلّ منهما مقام المبدل منه فلازمه كون المسح على الجبيرة قائماً مقام غسل البشرة، وأما لو كان أحدهما متعذراً دون الآخر، فقد يكون خصوص البشرة

متعذراً دون غسلها، فحينئذٍ لا بد أن يكون غسل الجبيره قائماً مقام غسل البشره، لا مسح الجبيره .

كما أنه قد يكون معكوساً، بأن يكون الغسل متعذراً دون البشره، فالقاعده تقتضى كون المسح للبشره يقوم مقام غسل البشره، لا تبديله إلى مسح الجبيره .

وما ذكرناه يوافق مع قاعده نفى الحرج، منضمّاً مع الأدلّه الأولى، وكذلك مع قاعده الميسور وغيرهما ،

فى أحكام الجبائر / كيفيه المسح

فمقتضى ما ذكرناه أنه لولا الدليل الخارجى لما أمكن رفع اليد عن ظهور القاعده، وحيث أن المقام يعدّ الموارد التى ورد دليل على أنه لو تعذّر غسل البشره تبدّل الحكم إلى مسح الجبيره، ولم يحكم بغسلها، فلا بدّ حينئذٍ إمّا القول بأنّ مواردّها كان عند العجز عن غسل الجبيره، كما هو الغالب بل الأغلّب من عدم القدره على غسل الجبيره، لأنّ الجبيره بحسب النوع فى الأزمنه السابقه كانت من الخرقه ونظائرها، حيث لا يمكن غسلها، لأنّها تجذب الماء بنفسها، فيوجب الإضرار بالجرح أو الكسر من حيث سرايه الرطوبه إليهما .

أو القول بأنّ الحكم بالمسح على الجبيره، كان فى ما يمكن غسلها، وبرغم ذلك حكم به تعديداً، حتّى يكون خلافاً للقاعده المذكوره فى السابق.

ولا- إشكال فى أنّ الحمل على الفرض الأوّل هو أولى، لأنّه مؤيّد بروايه عبد الأعلى من ترغيب الإمام عليه السلام للسائل بملاحظه قاعده نفى الحرج وإجرائها، بقوله: «هذا وأشباهه يعرف من كتاب الله «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» .»

بل، وهكذا مؤيّد بما هو فى حادث فى الواقع الخارجى من غلبه التعذّر وعدم إمكان الغسل خارجاً، كما قلنا ولذلك أجاب الإمام عليه السلام بحسب حال المسح من دون إشاره إلى غسل الجبيره، لعدم إمكانه غالباً، ووجوده ندره فى حكم المعدوم.

فى أحكام الجبائر / إذا كانت الجبيره فى موضع المسح

كما قد يؤيد ذلك بلفظ الإجزاء الواقع في بعض الأخبار، كما في خبر حسن بن علي الوشاء بقوله: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أجزيه أن يمسح على طلي الدواء؟ فقال: نعم يجزيه أن يمسح عليه» (١).

ومثله خبره الآخر، حيث وقع في جوابه: «نعم يمسح عليه ويجزيه» (٢).

وخبر محمد بن مسعود العياشي في «تفسيره» حيث وقع في الجواب، بقوله: «يجزيه المسح عليها في الجنابة والوضوء» الحديث.

حيث يفهم أنّ الوظيفة أولاً- هو الغسل، فجعل المسح بدله، بل قد يؤيد بخبر ابن مسعود بناءً على نقل آخر في نسخه أخرى، حيث ذكر فيه في جوابه بقوله: «يجزيه المسح بالماء عليها»، بدل قوله: «المسح عليها»، حيث يكون لفظ الماء والمسح مؤيداً لما ذكرناه.

فعلى هذا، لو فرضنا إمكان غسل الجبيره، ولو بإجراء الماء عليها، لا يكون مضرّاً، بل ربّما يكون الإتيان بصوره الغسل حينئذٍ أحوط من المسح. ويكفي فيه أقلّ مصداق الغسل، وهو جريان الماء من جزء إلى جزء آخر، نعم، وإن كان الاحتياط أن يأتي بما يمكن صدقه على المسح والغسل، ويقصد الامتثال بما هو الواجب في ذمته من المسح أو الغسل، خصوصاً بعدما عرفت من عدم التباين الكلي بين المفهومين، كما لا يخفى.

الأمر الثاني: هل يجب أن يكون المسح بباطن الكف، أو يجب أن يكون المسح بالبله، وكون البله من ماء الوضوء أو لا يعتبر شياً منها؟

ففيه احتمالان: من جهة أنّ المسح هنا عبارته عمّا هو واجب في مسح الرأس

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١٠.

والرجلين، فما يجب فيهما ممّا ذكر سابقاً، يجب في المقام .

ومن جهة أنّ إثبات كلّ واحد منهما بحاجه إلى دليل بالخصوص، ففي مسح الرأس أو الرجلين كان الدليل فيهما موجوداً بخلاف غيرهما.

والظاهر أنّه لو التزمنا كون المسح هنا عبارته عن أقلّ مقدار الغسل، _ كما اخترناه _ فاعتبار بعض ما ذكر لا وجه، لأنّ حكم البدل لا يكون أشدّ من المبدل منه، _ وهو غسل البشرة _ فيجب في الجبيرة ما يجب في غسل البشرة، إن كان في موضع الغسل، ويجب في مسح الجبيرة إن كان الواجب مسح الجبيرة في موضع المسح فلزوم كون المسح، بالكفّ فضلاً عن باطنها ممّا لا دليل عليه، إن كان في موضع الغسل، كما أنّه يعتبر كون المسح بالماء لا بالنداه، لأنّ المفروض كونه غسلًا لا مسحاً اصطلاحياً، فيصحّ الوضوء بالماء الخارجى بالمسح على الجبيرة، لكونه غسلًا كنفس البشرة، ولا يجب أن يكون من ماء الوضوء بغير ذلك الجزء .

وأما لو اخترنا كون المسح هنا هو المسح الاصطلاحى فى الرأس والرجلين، فيعتبر فيه هنا كلّ ما يعتبر فى أصل المسح، مثل أن يكون المسح بالبله دون الماء الخارجى، حتّى لا يخرج عن مفهوم المسح المعتبر فى موضوع الحكم، وأما كونه بباطن الكفّ أو غيره، فلا بدّ من إثبات ذلك بدليل، لأنّه لم يؤخذ فى مفهومه، فإن ثبت من الخارج أنّ المسح هنا عبارته عمّا يجب فى مسح الرأس والرجلين فيجب، وإلا فلا.

والأكثر ذهبوا إلى عدم الاعتبار، من جهة عدم قيام دليل يدلّ عليه .

ونحن نقول : لعلّ عدم قيام دليل لذكر بعض الأمور، يكون شاهداً آخرًا على أنّ الأمر هنا موكول إلى ما هو الواقع فى غسل البشرة فى موضعه، والواقع فى موضع المسح، كما لا يخفى .

فى أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر متعدّده

الأمر الثالث : هل يجب الاستيعاب فى مسح الجبيرة، أم يكفى المسح ولو ببعضها؟

الظاهر المستفاد من النصوص والفتاوى هو الأول، كما عن «الخلاف» و«المعتبر» و«التذكرة» و«نهاية الأحكام» و«الرياض» و«كشف اللثام» و«الدروس» و«الذخيرة» و«الحدائق» و«شرح المفاتيح».

بل في الأخير أنه ممّا لا ريب فيه، وفاقاً في ذلك مع المتأخرين كصاحب «الجواهر» والآملى والسيد في «العروه»، وأصحاب التعاليق، ولم يشاهد التصريح بالخلاف في ذلك عن أحد، إلا عن الشيخ في «المبسوط»، واستحسنه الشهيد في «الذكري» من كون الاستيعاب موافقاً للاحتياط المستفاد منهما تجويز غيره.

والأقوى عندنا وجوب الاستيعاب، لما قد عرفت أنّ المتبادر من أخبار الجبيرة، أنّها تكون بدلاً عن غسل البشرة ومسحها، فلا بدّ أن يلاحظ فيها كلّ ما يجب في البدل، إلا أن يأتي دليل من الخارج على إلقاء بعض شرائطه في بدله، فما احتمله بعض — كـ «الذكري» — من أنه يصدق المسح ولو بمسح بعض الجبيرة، كما يصدق ذلك في مسح الرأس والرجلين وأمثال ذلك.

لا يخلو عن إشكال، لما قد عرفت من أنّ الإشكال، ليس في أنه كيف يصدق المسح، ومتى يصدق، أو لا يصدق؟ حتى يقال بمقالته، بل الملاك هو ملاحظته، لسان الأخبار بأنّ الملاك في جعل المسح على الجبيرة هل هو مثل موضع مثل غسل البشرة أو مسحها فيجب فيه ما يجب في موضعه أم لا؟ كما لا يخفى.

ولذلك يجوز المسح بالنداوه الموجوده على الجبيرة، إن كانت الجبيرة واقعه في اليد الماسحه للرأس والقدمين، وهو ليس إلا من جهة الدليل الأولى، وإلا لم يرد فيه دليل بخصوصه يدلّ على ذلك، وهو واضح لا خفاء فيه.

ومن هنا يظهر أنه يجري في البدل ما كان واجباً في المبدل منه أو مستحباً، من كون الابتداء بالمرفق، وكون التثنيه في الغسل مندوباً، واعتبار الموالاه، وغير ذلك ممّا اعتبر في غسل البشرة ومسحها.

هذا كله من جهة مفاد الأدلة والاستظهار منها .

وأما من جهة حال الشك وعروضه، فلا إشكال أن ما قلناه يكون معتبراً، لأن مقتضى استصحاب بقاء الحدث والشغل اليقيني، خصوصاً إذا قلنا بأن الوضوء يكون من قبيل الشك في المحصل، _ والمحصل هو الإتيان بما يحتمل اعتباره في المبدل _ ، فلا يكفي المسح بالبعض قياساً للمقام للمسح بالرأس والقدمين ، مع أن الحكم فيهما بكفايه البعض كان من جهة مكان الباء في الآيه، لا من اقتضاء نفس لفظ المسح لذلك، حتى يقال به في المقام، كما لا يخفى .

الأمر الرابع: فيما إذا كانت الجبيرة في موضع المسح، ولا يمكن نزعها، فهل يكفي مسح ظاهر الجبيرة، مع إمكان تكرّر صبّ الماء حتى يصل أخيراً إلى البشرة، أو الغمس فيه، أو لا يجب حتى مع الإمكان ؟

فيه وجهان بل قولان : الظاهر من إطلاق كلام المحقق والعلامة وغيرهما، هو الوجوب، أي لزوم تكرار صبّ الماء أو الغمس فيه، حتى يصل إلى ظاهر البشرة، كما عن السيد في «العروة» من الحكم بوجوب الاحتياط في الجمع بينهما ، خلافاً للسيد الاصفهاني والشاهرودي والخوئي والكلبائيجاني، وظاهر قول الخميني والآملی، حيث ذهبوا إلى كفايه مسح ظاهر الجبيرة، كما هو صريح كلام صاحب «الجواهر» .

في أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر مفضوبه

ولعل وجه كلامهم بوجوب التكرير أو الغمس، هو الالتزام بوجوب ما كان واجباً أولاً، وهو مسح البشرة بوصول الماء إليها مع إمرار الماسح، فمع فقد قيده الثاني يكتفى بقيده الأول، وهو وصول الماء، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور .

هذا، ولكن الأقوى عندنا هو كفايه المسح على ظاهر الجبيرة، حتى مع إمكان إيصال الماء إلى تحت الجبيرة، والوجه فيه هو ظهور النصّ والفتوى في ذلك، لأن لسان الأخبار الواردة في المسح على الجبائر فيها إطلاق من تلك الناحية، فهي

تفيد بقدرته على إيصال الماء أو عدمه فحكم بقوله: «امسح على الجبائر»، مع أنه لو كان ذلك الأمر لازماً في الجبائر، لكان على الإمام عليه السلام ولو في مورد من الموارد، وإن كان ظهور بعض الأخبار في عدم إمكان الإيصال واضح - كالمراه في خبر عبد الأعلى، إن قلنا بإطلاقه بالشمول لمثل ظفر الأصابع في اليد، حتى يدخل فيه مسح موضع الغسل أيضاً، وإلا لا إطلاق له - إلا أن ذلك لا يوجب حمل سائر أخبار الجبائر على خصوص مثل هذه الجبيرة، خصوصاً مثل الخرقه ونظائرها الموجوده في بعض الأخبار، كخبر الحلبي (١) الظاهر فيما يمكن إيصال الماء إلى تحت الجبيرة، ومع ذلك قال عليه السلام: «امسح على الجبائر».

وإن كان بحسب نوع الجراحه والقرحه والكسر هو عدم الإمكان، من جهة وجود خوف الضرر بذلك، ولو من جهة لزوم سرايه الجرح الموجه لتأخير البرء والعافيه .

وكيف كان، لعل هذا الأمر كان هو الحكمه المقتضيه لأن يسهل الشارع حكم العباد ولم يأمرهم بإيجاد هذا العنوان بالتكرار أو الغمس، وكان ذلك منه على العباد، لأن الله رؤوف بالعباد .

الأمر الخامس : لو كانت الجبائر الواقعه على الجرح والكسر متعدده، فهل يجب تقليلها وتخفيفها، أم يصح المسح عليها على ما هي عليها؟

والذى يظهر من العلامه في «نهايه الأحكام» من الإشكال في جواز المسح على ظاهرها لو كانت متكثره، خلافاً لصاحب «الجواهر» من التصريح بعدم وجوب التخفيف تمسكاً بإطلاق الأدله، وبأن التقليل لا يوجب رفع الحائل، فلا تأثير لذلك.

هذا، ولكن الأقوى عندنا هو التفصيل بين ما إذا كان التعدد أمراً ضرورياً للجراحه والتسريع في بدءها بحسب المتعارف، فلا إشكال في جواز مسح ظاهرها، لأنّ إطلاق الأدلّه يشملها قطعاً .

وأما ما لا- يكون كذلك، فلا- وجه لإلحاقه، لانصراف الأدلّه عن مثله، لأنّ مقتضى الحكم الأوّلى هو عدم جوازه، فيرفع اليد بمقدار ما يقتضيه لسان أخبار المسح على الجبائر، وهو ليس إلاّ ما قلنا.

فالحقّ يكون مع السيّد في «العروه» في المسأله الرابعه والعشرون من بحث الجبائر، حيث ذكر هذا التفصيل ، كما أنّ إشكال العلامه في الجواز مع التعدد، أو الحكم بوجوب التقليل في «الرياض» تحصيلاً لما هو الأقرب إلى الحقيقه مطلقاً، ليس في محله .
ومنه يظهر أنّه لا يجوز وضع شيء آخر على الجبائر في صوره عدم الحاجه إليها، ممّا يعدّ خارجاً عن المتعارف .

وأما لو عدّ بعد الوضع عليها جزءاً منها بحسب العرف، وكان ذلك متعارفاً، فلا يبعد الجواز، وإلاّ فلا، لكونه حائلاً ومانعاً عن الصّحّه .

الأمر السادس : لو كانت الجبيره مغصوبه، هل يجوز المسح عليها أم لا ؟

ففي «الجواهر»: أنّه لو كانت ظاهره فلا- إشكال في المنع ، وأما لو كانت باطنه من جهه وضع شيء محلّ عليه، حتّى يكون المسح واقعاً عليه، قال : فيه وجهان، ينشئان من أنّ الغصب في الباطن من الجبيره كالظاهر أو لا ، ولكن في المسأله السادسه عشره من «العروه» في باب الجبيره قد فضّل فيه بين ما لم يعدّ المسح عليه تصرّفاً في المغصوب فيجوز، وإلاّ فلا يجوز ، والأقوى هو الثاني، بل لعلّه هو مراد صاحب «الجواهر» من كونه ملحقاً بالظاهر، أى من صدق التصرّف وعدمه ، هذا إذا أمكن نزع الرّد على صاحبه ، وأما إن لم يمكن رفعه: فتارة يستلزم تلفه

أو الإضرار به ، وأخرى لا يكون التلف منطبقاً عليه ، فلا إشكال في الأخير من وجوب تحصيل رضی المالك بالشراء أو الإجاره أو غيرهما، وإن لم يمكن شىء منهما، ففي «العروه» أنه يجب الاحتياط بالجمع بين الوضوء بالاعتصار على غسل أطرافه، وبين التيمم، فكأنه جعل المورد من قبيل أن الممتنع الشرعى كالممتنع العقلى .

هذا ، ولكنه مشروط بأن لا يكون التيمم كذلك _ أى ذات جبيره فى موضعه _ وإلا كان حاله كحال الوضوء، ولما كان لهذا الاحتياط وجهاً، بل كان التصرف فيه بالمسح عليه خلافاً للاحتياط ، بل لابد على القاعده حينئذٍ من الاكتفاء بغسل ما حوله فى الوضوء، حتى لا يدخل فى محذور التصرف فى مال الغير.

مع إمكان القول فى هذه الموارد من الاستئذان من الحاكم الشرعى للتصرف فيه، ولو من جهه شرائه أو إجارته، لخروج المكلف عن الأذى والضرر بذلك، لو كان مالكة يابى عن المعامله والإجاره، أو كان ممن لا يقدر الاستئذان عنه، لعدم معلوميه مكانه وأمثال ذلك .

فالأحوط حينئذٍ الرجوع إلى الحاكم للاستئذان منه فى ذلك .

وأما لو صدق عليه التلف، أو استلزم رفعه الضرر، ففي «العروه» قد حكم بجواز المسح عليها، مع كون عوض التالف عليه، واحتاط بلزوم تحصيل رضی المالك .

وقد استشكل عليه فى كلا مورديه : أما عن الأول، بأن ما ذكره مبنى على كون التلف موجباً لصيروره التالف ملكاً للغاصب قهراً بالمعاضه القهريه، فيكون عوضه ملكاً للمغضوب عنه، فيكون المسح حينئذٍ مسحاً لما هو ملكه، ولا يحتاج إلى استرضاء مالكة، لخروجه عن ملكه .

لكنه مخدوش، بأن التلف لا يخرج التالف عن الملكيه، بل يكون العوض الواجب عليه الغرامه والضمان، فيكون باقياً فى ملكه، فلا بد فى المسح عليه من

الاسترضاء عنه بأحد الطرق المذكوره فى المتن، فىكون حكم وجوب الاسترضاء أشد من الاحتياط .

وأما عن الثانى لوضوح أنّ بعض التضرّر لابد أن يتحمّله الغاصب لتحصيل ما هو الواجب فى الوضوء من المسح الواقع على الملك ، فالقول بجواز المسح عليه خوفاً من التضرّر، وتبديل الحكم إلى ردّ العوض بصوره الإطلاق، لا يخلو عن إشكال، كما عن الخوئى .

ولكن يمكن أن يقال : إنّ المقصود من ذلك ليس الضرر على نحو الإطلاق ، بل منصرف إلى ما هو المفروض بما لا يجب تحمّله عليه، فلا- يشمل مثل ما ذكره وأمثال ذلك ، وأمّا الإشكال الأوّل، فلا- يخلو عن وجه، كما أشار إليه الآملى والحكيم وغيرهم من المحشّين على «العروه»، كالشاهرودى والكلبايگانى والخوئى ، هذا كلّ فى صوره عدم إمكان النزع .

وأما لو أمكن النزع من دون تلف، فإن كانت ظاهره، فلا إشكال فى وجوب النزع عنه ، فحينئذٍ إن أمكن غسل موضع الجبيرة أو مسحها، فيغسل ويمسح بلا إشكال.

وإن لم يمكن ذلك ، فهل يجب تبديله بجبيرة مباحه عليه، لو لم تكن تحت الجبيرة المغصوبه جبيرة، وإلاّ يجب المسح عليها لصدق الجبيرة على المحلّله لموجوده تحتها، إن كانت محلّله، فىكون داخلاً تحت حكم دليل الجبيرة وإلاّ فلا ، أو يكتفى بغسل ما حوله لكونه داخلاً- تحت عنوان الجرح المكشوف، وقلنا بذلك فيه ، أو يكون من قبيل الجراحه المتعصّبه بالنجسه، حيث يكتفى بغسل ما حولها مثلاً ؟

قد يقال بتبدل الحكم إلى التيمّم، للإشكال فى كلّ من الوجهين السابقين، لعدم دخوله فى الجرح المكشوف، لأنّ دليله منصرف إلى ما كان كذلك بطبعه، لا ما يجعله كذلك لأجل الوضوء، ولا يكون داخلاً فى الجبيرة النجسه، لأنّ الحكم

يتغير بتغير موضوعه، فليس هو من مصاديقه ، فلا يمكن الحكم بكفايه غسل ما حوله، لأنه مربوط بأحد من المذكورين، كما لا يمكن الحكم بوضع خرقة مباحه عليه لعدم دليل على ذلك في أصله، فضلاً عن مثل المقام، فيتبدل إلى التيمم ، إلا أن الاستفادة من دليل نفى الحرج والميسور، وحديث عبد الأعلى، قيام وضوء الناقص مقام الكامل ، وإن كان الأحوط هو الجمع بين غسل ما حوله، ووضع شيء عليه والمسح عليه ، وأحوط منه ضمّ التيمم إليه، إن لم يستلزم هذه المحاذير فيه ، وإلا يجب عليه مراعاة ما يراعى في الوضوء أيضاً، سواء كان في الماسح أو الممسوح، كما لا يخفى .

ومن هنا ظهر حكم ما لو يتلف، إلا أنه لا يمكن نزعها، فإنه من حيث عدم إمكان نزعها يكون ملحقاً بالجبره، فيقال : إمّا بالمسح على شيء محلل موضوع عليها، أو يكتفى بغسل ما حولها، نظير حكم الجراحه المجزّده أو يضمّ إليها التيمم من باب الاحتياط .
وأما الحكم بكفايه التيمم فقط دون الوضوء الناقص، ففي غايه الإشكال .

مع أنك قد عرفت وجوب تحصيل رضا من المالك بأحد من الوجوه المذكوره، ولو عن طريق الحاكم الشرع ، مع إمكان القول بلزوم إعطاء بدل الحيلولة، لو احتمال حصول إمكان ردّه لصاحبه صحيحاً، إن أمكن الردّ عليه، وإلا يستأذن من حاكم الشرع .
وكيف كان، يجب استخلاص نفسه عن هذا المحذور، لتحصيل ما هو الواجب في الوضوء .

الأمر السابع : ما لو كانت الجبره ممّا يحرم لبسها للرجال _ كالحرير والذهب _ أو يحرم استعمال ذلك في حال الصلاه للمصلّى، _ كأجزاء غير المأكول _ فهل يصحّ الوضوء بالمسح على مثل هذه الجبره أم لا ؟

فقد يشاهد عن بعض، مثل صاحب «شرح النجاه» من الإشكال فيه، حيث قال: بأنّ النهي وإن كان متعلّقاً بأمر خارج، ولكن ما به المخالفه في المقام متّحد مع المأمور به في الوجود، وهو المسح على المحرم استعماله، فيكون هذا الاستعمال _ وهو إمرار اليد على الجبيره _ مثل استعمال المال المغصوب حراماً .

هذا ، ولكن كلامه لا يخلو عن مناقشه:

في أحكام الجائر / لو التصق شيء بمحلّ الوضوء والغسل

أولاً: هذا الإشكال إنّما يجرى في مثل الحرير والذهب، لا ما يكون من أجزاء ما لا يؤكل، ولذا أضاف السيّد في «العروه» بقوله: بمثل الحرير والذهب ، فالإشكال في مثل ما لا يؤكل غير وجيه من أصله ؛ لعدم إمكان الاجتماع حال نهييه مع حال أمره، لأنّ حال النهي يكون حال الصلاه دون غيرها، فمثل حال الوضوء لا يكون الاستعمال منهياً عنه .

وثانياً: لو سلّمنا كونه مثل الحرير، فنقول: إنّ ما هو موردٌ للنهي يكون أمراً خارجاً عن ما هو المأمور به، لأنّ المحرم هو لبسها، سواء حصل الإمرار عليه أم لا ، فلا يكون مطلق الاستعمال _ حتّى بإمرار اليد عليه في غير لبس مثلاً _ حراماً، حتّى يقال باتحاد الموردین ، فإمرار اليد عليه، وإن كان مصداقاً للاستعمال أيضاً، إلاّ أنّه كان في ضمن وجود استعمال آخر منهى عنه، وهو اللبس، فلا يضرّ بصحّه الوضوء، كما عليه الفقهاء جميعاً من المتأخّرين ، وهو واضح، فلا يكون حكم الغصب جارياً هنا، كما لا يخفى .

الأمر الثامن: فيما لو التصق شيء بمحلّ الوضوء والغسل، بحيث لا يمكن نزعها، كبعض الأجسام المستحدثه التي كانت كذلك، فهل يجوز الاكتفاء بالوضوء الناقص من مسح ذلك الحاجب، أو لابدّ من غسله لا مسحه، أو لابدّ من الحكم بالتبديل إلى التيمّم مطلقاً، أو الحكم بالاحتياط بالجمع بين الوضوء والتيمّم، أو يفرق بين العضو وغيره؟ وجوه وأقوال: لا بأس أوّلاً بذكر الأدلّه التي تمسك بها

على الحكم بكفائه أحدها، ثم التعرّض لما هو الحقّ من بينها.

فقد استدللّ على جواز الاكتفاء بالوضوء الناقص بدلاً عن المسح على الحاجب بأمور: منها: بخر عمر بن يزيد، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء، ثم يبدو له في الوضوء؟ قال: يمسح فوق الحنّاء» (١).

وحديث محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يحلق رأسه، ثم يطلّيه بالحنّاء، ثم يتوضّأ للصلاة؟ فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه والحنّاء عليه» (٢).

حيث يستفاد منهما جواز المسح على الحاجب كالحنّاء .

لكنّه مخدوش، أولاً: بإمكان أن يكون المراد هو لون الحناء لا نفسه، وثانياً: أنّ موردهما يكون فيما يمكن نزعهما، والحكم بجواز المسح على الحائل فيما يمكن نزعه من دون ضروره لم يعهد التزامه من أحدٍ، فلا بدّ أن يحمل على حال الضروره .

فغايه هذين الخبرين إثبات الجواز في حال العذر، لا مطلقاً، كما كنّا نتحدّث عنه هاهنا، فإثبات الحكم منها مشكل جدّاً، كما لا يخفى، خصوصاً مع ملاحظه مرفوعه محمد بن يحيى (٣) من عدم تجويز ذلك إلا فيما إذا أصاب البشره الماء.

ومنها: الاستدلال بخر حسنه الوشاء، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل، أيجزّيه أن يمسح على طلي الدواء؟ فقال: نعم يجزّيه أن يمسح عليه» (٤).

ومثله خبره الآخر (٥) حيث يمكن الاستدلال بهما بأنّ الدواء الواقع على البدن

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٧، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٧، الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٧، الحديث ١.

٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث ١٠.

قد يزيد على مقدار الجراحه، ويغطي على أطراف الموضع، فيكون من قبيل ما نحن بصدده .

هذا، ولكن الإنصاف عدم إمكان الاستفاده منهما لمطلق الحاجب، حتى بلا عذر، لأنّ موردهما كان في المعذور والضروره، ولو بواسطه وضع الدواء على الجراحه، فشمولهما لغير موردهما في غايه الإشكال .

ومنها: الاستصحاب، بيان أنّ الوجوب كان للوضوء قبل عروض هذا الحاجب، فبعده يشكّ هل أنّه انتقل الحكم إلى التيمّم من جهه انتفاء الكلّ بانتفاء أحد أجزائه أم لم ينتقل، فإنّ استصحاب وجوبه يحكم بوجود الوضوء بمسح الجبيره الملتصقه .

هذا، ولكن يمكن أن يناقش فيه أولاً: بأنّه قد تغير موضوع الحكم، لأنّ الوضوء الكامل كان موضوعاً للمستصحب، فالآن بعد جريان الاستصحاب يثبت الوضوء الناقص، وهو غيره، اللهم إلاّ- أن يقال: إنّ المستصحب ليس الموضوع مع وصفه، بل المقصود استصحاب أصل الحكم، وهو الوجوب .

وثانياً: أنّ الاستصحاب بعد تسليم جريانه، فإنّه يكون من قبيل القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلّي، وهو أنّ الوجوب المتعلّق للكامل قد انتقى قطعاً، ولكن يشكّ في أنّه قام مقامه الناقص حين زوال الكامل حتى يبقى وجوبه أم لا؟ فيستصحب، وحبّيه هذا الاستصحاب مشكل، كما لا يخفى .

إنّ مقتضاه يكون أعمّ من إثبات المسح على الجبيره، لإمكان وجود صوره أخرى، وهو الاكتفاء بغسل ما حوله، أو غسل الشئ الملتصق لا مسحه، فتعيين خصوص المسح - كما هو المقصود - غير مستفاد من لسان الاستصحاب، كما لا يخفى، فهذا الدليل لا يغني لإثبات ما قصدوه .

ومنها: قد استدلّ بخبر عبد الأعلى مولى آل سام (١)، حيث أنّه بعد السؤال عن أنّه عثر فانقطع ظفر يده _ على احتمال _ أو رجليه وأنّه جعل عليه المراره، يسأل عن حكم وضوئه فأجابه عليه السلام بقوله: «يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله امسح عليه» .

حيث أنّ وجه السؤال ليس عن حكم مقطوع الظفر قبل إيقاع المراره ، بل كان السؤال عن حكم الوضوء بعدما جعل عليه المراره، وكان يظنّ أنّ رفع المراره من على ظفره المكسور يوجب العسر والحرّج، فيسئل أنّه كيف يصنع؟ فأجاب الإمام عليه السلام: إنّه وأشباهه يعرف من كتاب الله، أى لا حاجه إلى السؤال، لأنّ كلّ ما يكون فعله حرجياً فحكمه مرفوع، فيتبدّل إلى ما لا يكون كذلك، فأخذ المراره يعدّ من هذا القبيل، فالواجب أن يمّسح عليه.

فعلى هذا يفهم منه أنّ كلّ ما يكون رفعه مستلزماً للعسر والحرّج، يكون من هذا القبيل، سواء كان اقتضائه للحرّج من جهه وجود الجراحه أو المرض، أو كان لأجل أمر آخر من حيث عدم إمكان رفعه، فيستفاد منه جواز الوضوء الناقص ولو بالمسح عليه .

نعم، مقتضى ذلك قيام غسل الجبيرة _ كالقير وأمثاله _ مقام غسل البشره لا مسحه بدل غسلها، كما هو المقصود، والمستفاد من ألسنه الفقهاء .

وكيف كان، فإنّ حديث المراره يدلّ على جواز المسح على الجبيرة الكذائيه أو غسلها ، لما قد عرفت منّا سابقاً أنّه مع إمكان الغسل فهو يكون أولى من مسحها، ولا يبعد الالتزام به، لأنّه قد عرفت أنّ ذلك أولى بالتقديم فى أصل الجبيرة، فضلاً عمّا هو قائم مقامه .

ولقد نوقش فيه أوّلاً: بما فى «الجواهر» بقوله: مع الغضّ عمّا فى سنده، إذ لم

أقف على توثيق لعبد الأعلى ، وبما فى «طهاره» الشيخ الأعظم بقوله: مع كون الروايه غير نقيّه السند .

هذا، ولكن يمكن أن يجاب عنه أولاً: بأنّ الواقع فى سلسله سند الحديث وقع فيه حسن بن محبوب الذى يعدّ من الأركان الأربعة، بل هو من أصحاب الإجماع على ما صرّح بذلك الكشّى بقوله: أنّه ممّن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنهم وتصديقهم وأقروا له بالفقه والعلم ، هذا، كما فى «جامع الرواه» فى ترجمته، فراجع .

وهكذا يثبت توثيق من وقع بعده، من على بن الحسن بن رباط، وعبد الأعلى لو كانا غير موثّقين، بشهادته تصريح الكشّى بذلك.

وثانياً: بما أجاب صاحب «مصباح الفقيه» من عمل أصحاب الفقه بهذا الحديث فى باب العبادات والمعاملات، وأنّه كان مورد اعتمادهم فىكون معمولاً به لدى الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

ثمّ نوقش فيه ثانياً كما فى «الجواهر» و«طهاره» الشيخ بقوله: لا صراحه فى الحديث بذلك، إذ قد يكون المراد منه الاستدلال على سقوط غسل المتعدّر غسله، وهو لا كلام فيه، إنّما الكلام فى الحكم بعد ذلك، هل هو سقوط الوضوء أو غيره؟

ثمّ أضاف: وبالجملة، فالبناء على مراعاة ما تضمّنته ظاهر روايه عبد الأعلى، من أنّ تعسّر القيد لا يوجب سقوط المقيد، خصوصاً فى مثل قيد المباشرة، التى هى فى الحقيقة من قبيل التقدم للفعل المأمور به لا التسلّم له، مقطوع الفساد، وارتكاب التخصيص فيها كما ترى... إلى آخره .

أو المناقشه فيه بما فى «المصباح» الذى نقل عن بعض، بأنّ مقتضى العمل على طبق مفاد الحديث وبعمومه _ أعنى سقوط شرطه الشرط المتعدّر كقيد المباشرة فى المسح _ وإيصال الماء إلى البشره فى الغسل، كما هو مقتضى إحاله الإمام معرفه حكمه إلى آيه النفى والخرج، لزوم تأسيس فقه جديد، حيث أنّ

اللازم ارتفاع مشروعيه التيمم، بالنسبه إلى المتضرر بالغسل، لبرد أو مرض أو نحوهما، لأن كل مريض متمكن بالمباشره أو بمن يتولى له ذلك، من مسح ما عليه من اللباس الساتر لبدنه، بل من مسح بدنه تدريجاً بيده الرطبه ، انتهى كلامه.

هذا، ولكن يمكن أن يجاب عنه أولاً: بأن الظاهر من خبر عبد الأعلى، هو بيان ملاك تبديل الحكم من الوضوء الكامل بالمسح على البشره وغسلها، إلى مسح الجبيره، وكون المورد من الموارد التي يستلزم العسر والحرج، لو أريد رفع الحاجب، بلا فرق في هذا الاستلزام بين أن يكون من جهه المرض، أو كان بملاك آخر، كما فيما نحن فيه .

وأما كون المستفاد من الآيه فقط هو سقوط ما هو الواجب _ وهو المباشره _ دون بيان ما يقع في موضعه ، فصحيح لو لم يكن الإمام عليه السلام قد ذكر حكم ما هو بدله بعده، بقوله : امسح عليه .

وأما بعد ملاحظه ذلك، وعدم جعل شيء آخر مثل الاكتفاء بالمسح على ما حوله في موضعه ، نفهم أن المقصود من جعل البدن هو من هذا القبيل .

وثانياً : ما أجاب عنه صاحب «مصباح الفقيه»: بأن لسان حديث عبد الأعلى وإن كان خصوص نفى وجوب المباشره، إلا أنه ينضم بما هو المغروس في الأذهان من قاعده الميسور في ذلك، وهو يكون المسح على الجبيره، فثبت مع انضمام كل واحد منها مع الآخر، وجوب المسح على الشيء الملتصق ، مضافاً إلى ما في «الجواهر» من استفاده ذلك، من الحكم بالمسح على الجبيره من الأخبار الوارده فيه، على حسب اختلاف موارد، كما لا يخفى .

وأما الجواب عن النقض بلزوم تأسيس فقه جديد، من عدم مشروعيه التيمم ...، فنقول : بأن غسل ظاهر اللباس واللحاف أو مسح بدنه تدريجاً بيده المبتله، لا يعد عرفاً من مصاديق ميسور ذلك العمل المتعذر، حتى يقال به ، هذا بخلاف

المسح على الملتصق بدلاً عن المسح على نفس البشرة، حيث يكون هو ميسوره عرفاً وهو يكفى في الافتراق بينهما .

ومن هنا ظهر إمكان استفاده ذلك، من قاعده الميسور في مورد آخر من أحدهما، في أصل عدم سقوط الوضوء، وعدم تبديله بالتيّم، بمجرد تعدّد غسل البشرة، لإمكان غسل سائر الأعضاء .

وثانيهما : في كون المسح على الشىء الملتصق، أو غسله، هو الميسور عرفاً، عن مسح نفس البشرة وغسلها، وأنه يعدّ مجزياً عنه، صحيح بلا إشكال .

فالأقوى عندنا هو الحكم بإجراء حكم المسح على الجبيره المتعارفه هنا، وكفايه مثل هذا الوضوء، وإن كان الأحوط هو ضمّ التيمّم إليه، إن لم يكن الالتصاق في موضع التيمّم أيضاً، وإلا لا فرق في كون المسح واقعاً على أى حال على الشىء الملتصق ، ولكن برغم ذلك بعدّ الجمع بينهما أحوط، جمعاً بين أحد الوظيفتين المتردّدتين، الذى كان مقتضى العلم الإجمالى بهما، والشغل اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني، لو لم يقنع بما ذكرناه من الأدله .

هذا، كما أنّ الأحوط منه هو الإتيان بالغسل لا المسح، كما التزمنا بذلك في أصل المسح على الجبائر المتعارفه، فضلاً عن مثل الملتصق الذى يكون فرعاً كما لا يخفى .

في أحكام الجبائر / لو لم يمكن المسح على الجبيره

الأمر التاسع : ففي «العروه»: «وإن لم يمكن المسح على الجبيره لنجاستها، أو لمانع آخر، فإن أمكن وضع خرقة طاهره عليها ومسحها، يجب ذلك، وإن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الإتمام بالاقتضاء على غسل الأطراف والتيمّم»، انتهى كلامه .

ولكن في «المستمسك» جَعَلِ الأحوط فيما لو تعدّد تطهير الجبيره، ووضع خرقة طاهره عليها، هو المسح على الجبيره وغسل ما حولها والتيمّم، لا الجمع

بين الأخيرتين كما ذكر في المتن .

ولكن الإنصاف عدم تماميه ما ذكره من الاحتياط، لأنه من الواضح أنه لو كان موضع الجبيره في غير عضو الأخير، فلا إشكال في أن مسح الجبيره النجسه يستلزم فقدان شرط الطهاره في الماسح وسرايه النجاسه لسائر الأجزاء والأعضاء، كما يفتقد ذلك الشرط لنفس هذا العضو، وإن كان في العضو الأخير، فالشرط في نفسه مفقود ولا إشكال في شرطيه الطهاره لماء المسح في الطهاره ، فاحتمال لزوم المسح على الجبيره النجسه ضعيف جداً .

فبقي هنا وجهان الآخران، فقد يقال : بأن دليل لزوم الغسل حولها كان وارداً في الجراحه المكشوفه، فلا يشمل الجرح الملفوف بخرق زائده، أو لا- أقل من الشك في الشمول ، ودليل التيمم كان وارداً فمن لا يقدر على الوضوء مطلقاً، أى ولو ناقصه، ففي مثل المقام إمّا أن لا- يكون داخلياً- أو كان مشكوكاً، مع القطع بأن مثل هذا الفرد لا يكون داخلياً في فاقد الطهورين، فيكون المورد ممن يقطع بالشغل اليقيني المقتضى للفراغ اليقيني، وهو مقتضى العلم الإجمالي، فلازم ذلك هو الحكم بوجوب الإتيان بكليهما، تحصيلاً لما هو في ذمته من الطهاره المائيه أو التراييه، فيكون الحكم بالاحتياط حينئذٍ من قبيل الفتوى بذلك، لا من قبيل الاحتياط، الحاصل من عدم العلم بالدليل .

هذا، ولكن يمكن أن يقَرّر بوجه آخر يُثبت حكم لزوم الإتيان بغسل ما حوله، وهو من جهه التمسك بقاعده الميسور بأن يقال: إن الإتيان بالوضوء الناقص يكون ميسوراً للوضوء الكامل، فيقدم عليه خصوصاً مع ملاحظه أن دليل التيمم إنما يكون فيما إذا لم يقدر على الوضوء فلا يشمل لمثل المورد، فلا أقل من الاحتياط بالتيمم، منضمّاً إلى الوضوء ، مع كون الحكم بالوضوء مقدماً، فيكون الحكم بالاحتياط هنا متفاوتاً مع الاحتياط السابق، وهذا هو الأقوى عندنا من الوجه الأول .

في أحكام الجائر / لو اعتقد الضرر في غسل البشره ثم تبين خلافه

الأمر العاشر: قد عرفت حكم مسأله مسح الجبيره فى جزء من أجزاء عضو واحد، أو فى جزء من كلّ عضو، وأمّا لو فرض الاستيعاب فى عضو واحد، أو فى جميع الأعضاء، فهل يجب المسح على الجبيره فقط، أو يكتفى التيمّم، خصوصاً فى الاستيعاب لجميع الأعضاء، أو يكون مخيراً بينهما _ كما عن «كشف اللثام»، أو يجب التفصيل بين الاستيعاب لعضو واحد، فيجوز الاكتفاء بالمسح على الجبيره، بخلاف المستوعب للجميع، حيث أنّه لا بدّ من الجمع بينهما، أو القول بالتفصيل بين الوضوء بجواز الاكتفاء بالمسح، بخلاف الغسل حيث يتبدّل بالتيمّم؟

وجوه وأقوال: والذى يظهر عندنا _ كما عليه المحقّقين _ كالمحقّق فى «المعتبر» والعلّامه فى «التذكره» والشهيد فى «الذكري» والشيخ الأعمش فى «طهارته» _ بجواز الاكتفاء بالمسح، لإمكان إلغاء الخصوصيه عن كون المسح فى جزء من العضو فقط، وكون الحكم للأصل وجود الجبيره، بلا فرق بين الاستيعاب وعدمه، بل فى عضو واحد أو فى جميع الأعضاء، خصوصاً مع ملاحظه شدّه حاجه الناس بذلك فى مثل الكسر، كما عن صاحب «الجواهر» من جهه أنّ الكسر بحسب النوع يستلزم الجبيره لجميع العضو، فمع ذلك لم يفسّر ذلك فى كلامهم عليهم السلام، خصوصاً مع ملاحظه قاعده الميسور .

أمّا فى أصل كون المسح على الجبيره يعدّ ميسور غسل العضو ومسحه بالبشره _ كما ذكره السيّد الاصفهانى قدس سره _ فعليه تجرى القاعده، حتّى فى الاستيعاب لجميع الأعضاء .

أو إجراء قاعده الميسور، بلحاظ أصل الوضوء من مكان غسل البشره ومسحها، بالنسبه إلى سائر الأعضاء دون الوضوء المستوعب الموجب للشبهه فى شمول دليل التيمّم لذلك، فعليه تكون القاعده بذلك المعنى جارياً فى صوره استيعاب عضو واحد ونظائره، ولا تشمل صوره الاستيعاب لجميع الأعضاء .

فعلى هذا، يكون الحكم بكفايه الاكتفاء بالمسح على الجبيره قوياً، وإن كان الأحوط ضمّ التيمم إليه، خصوصاً فى الاستيعاب لجميع الأعضاء، وحذراً عن مخالفه من عرفت من الفقهاء، واحتمال عدم تماميه الدليل، والله العالم بحقائق الأمور .

الأمر الحادى عشر : جاء فى «العروه» فى المسأله الثالثه والثلاثون، قوله: «إذا اعتقد الضرر فى غسل البشره، فعمل بالجبيره، ثم تبين عدم الضرر فى الواقع، أو اعتقد عدم الضرر، فغسل العضو، ثم تبين أنه كان مضرّاً، وكانت وظيفته الجبيره، أو اعتقد الضرر، ومع ذلك ترك الجبيره، ثم تبين عدم الضرر، وأن وظيفته غسل البشره، أو اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل بالجبيره، ثم تبين الضرر، صحّ وضوئه فى الجميع، بشرط حصول قصد القره منه فى الأخيرتين، والأحوط الإعاده فى الجميع»، انتهى كلامه .

أقول: فلا بأس بالإشاره إلى كلّ واحد منهما مستقلاً، وأما الصوره الأولى: حيث حكم السيد بالصحه فيها، كما حكم بالصحه فى الباقي، خلافاً للأعلى والسيد الحكيم قدس سره، وإن فصل فيها المحقق الخوئى بين ما لو فرض اعتقاد الضرر كسراً فى الواقع، فيحكم بالصحه، وإلا يحكم بالبطلان .

ولكن الأقوى أن يقال بالبطلان هنا، لأن اعتقاد الضرر لا يؤثّر فى الحكم الواقعى، لأن تكليفه ووظيفته فى الواقع كان هو غسل البشره، ولم يأت به، فما أتى به لا- يكون تكليفه واقعاً، وإن كان وظيفته بحسب الظاهر والاعتقاد هو هذا، وكان مجزياً لو لم يكشف الخلاف .

فى أحكام الجائر / لو غسل البشره ثم تبين الضرر

وأما الكلام فيما بعد كشف الخلاف، حيث أن الاعتقاد والعلم والظنّ كان طريقيّاً لا- موضوعيّاً، فالمسأله تدخل فى بحث الاجزاء، بأنّ الإتيان بالمأمور به بالأمر الظاهرى هل يكفى عن الأمر الواقعى أم لا ؟

وحيث أنّ مختارنا فى ذلك البحث هو عدم الاجزاء، فلا بدّ من الحكم

بالبطلان هنا، فالقول بالصحة لا يكون إلا من جهة أن الاعتقاد بالضرر كان كافياً بالبطلان هنا، فالقول بالصحة لا يكون إلا من جهة أن الاعتقاد بالضرر كان كافياً في الحكم بالصحة، لأنه قد أتى بالمأمور به بالأمر الظاهري، فيكون تمثيلاً لقول الإمام عليه السلام: «إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الجبيره»، أى لو علم ذلك .

ولكن قد عرفت أن الأمر الواقعي هو الوضوء التام، فبعد الكشف لا يمكن الحكم بالصحة . وأما الصورة الثانية وهى ما لو اعتقد عدم الضرر، فغسل ثم تبين خلافه، حيث أن الحكم بالصحة هنا كان من جهة كون الاعتقاد بعدم الضرر موضوعاً للحكم بجواز إتيان وضوء الكامل، وإن كان فى الواقع مضراً، أو قلنا بأن ملاك صحة الوضوء مع الجبيره، هو الضرر الواقعي، إلا أنه لا يرفع حكم ملاك الوضوء الكامل التام، ولعله كان وجه تجويز الوضوء الناقص هو التسهيل والمنه على العباد، فرخص لهم .

نعم، هذا لا- يوجب جواز الإتيان بالوضوء الكامل، حتى مع العلم بالضرر، لإمكان أن يكون ذلك من باب حرمه الإقدام على الإضرار بالنفس .

هذا، بخلاف ما لو اعتقد خلافه، وأتى بال غسل على اعتقاده ، فالأولى فى هذه الصورة هو الحكم بالصحة، كما عليه السيد الحكيم قدس سره فى «المستمسك» .

وأما الصورة الثالثة: وهى ما لو اعتقد الضرر وبرغم ذلك أقدم على غسل عضوه، فبان عدم الضرر، فإن عمله بحسب الواقع كان صحيحاً، وإن كان بحسب ظاهر اعتقاده خلافاً، فلا وجه للحكم بالبطلان، إلا القول بأنه لم يقصد امتثال أمره، لأنه كان بحسب اعتقاده هو الوضوء الناقص، أو كان وجه البطلان هو عدم تحقق قصد القربة، لأنه كان مشرعاً فى دينه، لأنه يعلم عدم وجود أمر بالوضوء الكامل، وبرغم ذلك أقدم على إتيانه بهذا النحو.

ولكن الإنصاف صحه عمله، لأنه قد أتى بعمل كان مطابقاً للأمر الواقعي وإن

وإذا زال العذر، استأنف الطهاره على تردّد (١).

كان لا يعلمه ، مضافاً إلى محبوبيته ذات العمل واقعاً، فإنّهما يكفیان في صحّته .

كما أنّ قصد القربه قد يتمشّى، إمّا لكونه جاهلاً معذوراً، أو ربّما كان عمله كذلك لشده تقدّسه في الدّين، كما نشاهد ذلك في كثير من العوام ، بل قد يشاهدان المريض الذى وظيفته الشرعيه الإفطار فهو يفطر وبرغم ذلك يرى نفسه مذنباً، فمثل هذا كيف يرضى أنّ يُنسب إليه أنّه قد قصد التشريع .

في أحكام الجبائر بعد زوال العذر

نعم ، قد يبقى الإشكال من جهة أنّ الإقدام على إيراد الضرر مع علمه بذلك، إن لم يكن كذلك في الواقع، ربما يكون محرّماً إمّا معصيه أو من باب التجزّى، وهما ينافيان قصد القربه المعتبره في العباده .

ولكن الإنصاف أنّ المورد كان من قبيل التجزّى لا المعصيه، والتجزّى لا يكون حراماً، حتّى ينافى مع قصد القربه، خصوصاً مع ما عرفت من حال بعض الأشخاص، فالحكم بالصّحه في هذه الصوره قوئى .

الصوره الرابعه: ومن هنا يظهر الحكم بالصّحه في الصوره الرابعه، وهى ما لو اعتقد عدم الضرر، فمع ذلك عمل بالجبيره، فكشف خلافه وعرف أنّ عمله كان مطابقاً للوظيفه، وهو الأمر بالوضوء الناقص، فلا- وجه للحكم بالبطلان إلا- ما عرفت في الصوره الثالثه، وقد علمت ما قلنا في جوابه، فالحكم بالصّحه هنا أيضاً قوئى، وإن كان الاحتياط هو الإعاده، فراراً عمّا عرفت من الإشكالات.

لكن الاحتياط فيها استحبابى، بخلاف صوره الأولى، حيث أنّ الحكم بالبطلان فيها أجدر وأولى، فيكون الحكم بالإعاده فيها واجبه.

(١) بحث في أنّ زوال العذر هل يوجب استئناف الطهاره أم لا؟

يتصوّر على وجوه شتى، لأنّه:

تارةً: يلاحظ بالنسبة إلى الأعمال السابقة بما يشترط فيها الطهارة، كالصلاة والطواف .

وأخرى: يلاحظ بالنسبة إلى الأعمال اللاحقة .

وثالثه: يلاحظ بالنظر إلى حال الاشتغال، أى لو زال العذر حين تحصيل الطهارة. فلا بأس بالإشارة إلى كل واحد منها على حده ، فنقول:

أما القسم الأول: فهو أيضاً قد يكون فيما قد عمل بوظيفته، ثم زال العذر، وهو كما لو تطهر في آخر الوقت مع الجبيرة، ثم زال بعد الصلاة، أو تطهر في أول الوقت مع علمه ببقاء العذر إلى آخره، أو حصل اليأس عن الزوال، وقلنا بجواز البدار في كليهما، ثم زال العذر بعد الصلاة.

فتارةً يكون الزوال بعد خروج الوقت، فلا- استئناف ولا- إعادته ، وأخرى يزول في الوقت فهو محلّ كلام بلزوم الإعادة أو جواز الاكتفاء بما سبق؟

فإن قلنا بأن العمل على الوظيفة يكفي، ولو انكشف الخلاف، فلا إعادته فيه وإلا عليه الإعادة.

وقد لا- يعمل بوظيفته، كما لو أتى بالطهارة بنحو الجبيرة في أول الوقت، من دون حصول العلم ببقاء العذر، أو حصول اليأس بالزوال، ولم نقل بجواز البدار له: فإنه تارةً يكون بعد الإتيان بوضوء الجبيرة، ثم زال عنه العذر بعد الصلاة، وبعد خروج الوقت، فهو داخل في المسألة السابقة من الفروع المتقدمه، من حصول الخلاف لما اعتقده، أو صادف صحّحه ما أتى به للواقع، فهل يكون العمل مكفياً عن الواقع أم لا ؟

لأنه قد ظهر أنّ العذر كان باقياً إلى آخر الوقت، غايه الأمر لم يعمل بالوظيفته بحسب الظاهر .

وأخرى يكون زوال العذر في الوقت، فلا بدّ من الإعادة للصلاة المأتى بها

قطعاً، ففتوى بعض الفقهاء كالسيد في «العروه» بالصحة، وعدم الإعادة بالنسبة إلى الأعمال السابقة، وإن كان زوال العذر في الوقت بصوره الإطلاق أو نقل الإجماع بالصحة وعدم الإعادة _ كما عن «المستند» و«المنتهى» و«شرح المفاتيح» و«الإيضاح» بصوره الإطلاق _ ليس في محلّه، إلا أن يحمل كلامهم على ما إذا كان قد عمل بوظيفته ظاهراً، وهو المقصود من كلامهم وإن لم يصرّحوا بذلك .

وأما القسم الثاني: وهو زوال العذر بعد تحصيل الطهاره ناقصاً، وقبل الإتيان بما يشترط فيه الطهاره، فهل يجب الاستئناف حينئذٍ أم لا ؟

فيه وجهان، بل قولان: قول : بوجوبه، لأنهم استدّلوا عليه بأمر :

الأول : بأنّ التكليف الأولى كان هو الوضوء والغسل الكاملين ، غايه الأمر رخص الشارع في تبديله إلى الناقص ما دام العذر باقياً لا مطلقاً، بلا فرق في ذلك بين القول بكون الوضوء الناقص رافعاً للحدث أو محصّياً للطهاره، أو مبيحاً للصلاه مثلاً ، فعلى هذا يكون جواز الاكتفاء به ما دامته لا دائميّه، لأنّ الضروره تقدّر بقدرها .

الثاني: إنّه يكون مثل التيمّم منقوضاً بحصول الزوال، كما ينقض التيمّم بوجودان الماء، لأنّ حكم الأولى باقٍ بحاله، إذ الأدلّه الدالّه على تجويز الإتيان بالناقص أو التيمّم، منصرفه لما يزول العذر في الوقت ويقدر على الإتيان بالوضوء الكامل .

الثالث : لو شكّ في صحّه ذلك، فيقال بأنّ الشغل اليقيني بالعمل المشروط فيه الطهاره كالصلاه يستدعي الفراغ اليقيني .

وقول آخر: بصحّه ما أتى به من الطهاره، ولا يحتاج إلى الاستئناف، إذا كان عمله على طبق وظيفته، والدليل على ذلك هو: أولاً : بأنّ الشارع قد جوّز لمن كان معذوراً عن الإتيان بالوضوء الكامل أن يأتي بالناقص، وظاهر الأدلّه أنّه

يكون مثله في جميع الآثار، سواء كان رافعاً للحدث أو محصّياً لألّطهاره، أو مبيحاً للصلاه، فبعد زوال العذر لا يؤثر في رفع أثره، والتمثّل بالتيمّم بالنقض بعد وجدان الماء، يعدّ قياساً، لأنّ الحكم بذلك كان من جهه لسان الدليل، حيث لا يقتضى بدليه إلاّ حال فقدان الماء.

هذا بخلاف المقام، حيث أجاز التوضّي ناقصاً حال وجود العذر عند العمل، فبعد حصول الطهاره لا تزول .

وثانياً : يتمسك بالاستصحاب، لأنّه قبل زوال العذر كان متطهراً قطعاً، فبعد زواله يشكّ في بقائها فيستصحب.

إلاّ أنّه قد يورد على الاستصحاب، بأنّه يكون من قبيل الشكّ في المقتضى، لاحتمال أن يكون حصول الطهارة ما داميه من أوّل الأمر لا دائميّه، فلا يكون حجّه لمن لا يعتقد بحجّيه مثل هذا الاستصحاب .

وثالثاً : يتمسك بمعتبره إسحاق بن عبدالله الأشعري، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «لا ينقض الوضوء إلاّ حدث، والنوم حدث»^(١).

حيث يدلّ بأنّ الوضوء بأيّ حال تحقّق، سواء قلنا بكونه رافعاً للحدث أو محصّياً لألّطهاره أو مبيحاً للصلاه، اثره لا ينقض إلاّ بالحدث، ومن المعلوم أنّ زوال العذر ليس من الاحداث، ولذلك ذهب إليه جمع كثير من الفقهاء كالشهيدين في كتبهما، والمحقّق في «جامع المقاصد» ، بل وكثير من المتأخّرين كالسيد في «العروه»، وأكثر أصحاب التعاليق، وصاحب «الجواهر» و«مصباح الفقيه» و«مصباح الهدى»، وإن كان ظاهر كلام الشيخ الأعظم خلافه، لأنّه قد أورد على الحديث بقوله: أوّلاً : بأنّه منصرف إلى الوضوء الكامل، فلا يشمل الناقص .

وثانياً: أنّ المراد من الوضوء _ بقرينه نسبته النقض إليه _ هو الوضوء المؤثر في رفع الحدث، لأنه المستعد للبقاء أبداً، إذا لم يرفعه رافع، والكلام في كون الوضوء الناقص كذلك، وإطلاق النقض على بطلان التيمم بوجود الماء في بعض العبادات والروايات، توسّع لا يصار إليه عند الإطلاق .

وأما جعل إسناد النقض إلى الوضوء المطلق، قرينه على كون مطلق الوضوء قابلاً للنقض، يستبعد البقاء أثره أبداً ما لم يرفعه رافع ، فهو فاسدٌ، لأنّ الظاهر في نظائره العرفيه، كون خصوص الفعل مقيداً لإطلاق متعلقه، فتأمل ، انتهى كلامه .

ولكن يمكن أن يناقش فيما ذكره: إمّا عن الانصراف، بأننا لا نسلم ذلك لأنّ ظاهر لفظ الوضوء كونه عنواناً لكل ما يمكن أن يكون مصداقاً حقيقه أو تنزيلاً، أى كلّ ما يقبله الشارع كونه وضوءاً صحيحاً، ولذلك تمسّكنا بقاعده الميسور لأنه يصدق عرفاً لمثل وضوء الجبيره أنه وضوء حقيقه، كالصلاه جالساً ، غايته كونه وضوءاً تنزيلاً شرعاً، للتوسعه في مفهوم الوضوء، بحسب اصطلاح الشرع، للشمول لمثله، فالانصراف المدعى غير مقبول .

وأما عن الثانى، فلاّنا لا نسلم أوّلاً صحّه نسبه النقض إلى الوضوء الرافع فقط ، بل تصحّ هذه النسبه بالنسبه إلى كلّ وضوء، ولو كان مبيحاً أو محصّلاً للطهاره .

وثانياً: كون هذا الوضوء غير رافع للحدث _ ولو بنحو الموقت _ ممنوع، لأنّ ظهور الأدلّه في كون هذا الوضوء يكون مثل الوضوء الكامل ممّا لا يستنكر .

ومن هنا يظهر الإشكال فى ثالث اشكاله، من كون خصوص الفعل مقيداً لإطلاق متعلقه، لما قد عرفت من عدم اختصاص الفعل _ وهو الوضوء _ بالرافع فقط، مع ما عرفت من صحّه نسبه النقض حتّى لما لا يكون رافعاً للحدث ، ولعلّه بملاحظه ما ذكرناه حكم رحمه الله بالتأمّل فى آخر كلامه.

فلاستدلال بالحديث حسن، كما استدللّ به السيّد الاصفهاني فى «الروائع»،

فالأقوى عندنا هو هذا القول .

ومن هنا ظهر حكم ما لو زال العذر حال الاشتغال بالعمل الذى يشترط فيه الوضوء، كالصلاه والطواف، من عدم لزوم بطلانه، وعدم وجوب إعادته، لأنه إذا قلنا بصحّهُ وضوئه وبقائه بعد إتمام الوضوء، فى حال كونه معذوراً ومجازاً به ولو لم يشتغل بعمل المشروط به، فبعد الاشتغال أيضاً لو زال عذره فإنه يكون غير مؤثّر قطعاً. والدليل عليه هو ما عرفت من الحديث وظهور الأدلّه .

فما ادّعه الشيخ الأعظم قدس سره من لزوم الحكم بالاستئناف، وبطلان الصلاه _ بل كان البطلان أولى من إتمامها وإعادتها بعدها، تحصيلاً للجزم فى التيه، الذى اعتبره بعض الفقهاء، وإن لم يذهب إليه نفسه الشريف _ ، لا يخلو عن وهن، من حيث المبنى كما عرفت، وإن كان صحيحاً من حيث البناء، لأنه إذا التزم أنّ الوضوء الناقص رافع مادامىّ أو محصل مادامىّ أو مبيح مادامىّ كالتيمم، فلانزومه الحكم بالفساد فى كلّ ما يزول عذره، كما يبطل التيمم متى ما يوجد الماء ولو كان فى حال الصلاه وغيرها .

وأما القسم الثالث: وهو ما إذا زال عذره فى الأثناء، فهو أيضاً يتصوّر بوجهين أو وجوه ثلاثه : تاره: يزول عذره قبل أن يفرغ عن مسح الجبيره، ولكن نفس العمل باقٍ ، وأخرى: ما لو زال قبل وقوع المسح على الجبيره ، وثالثه: لو زال حال وقوع المسح على بعض الجبيره .

والذى يظهر من صاحب «الجواهر» قدس سره هو الحكم بالصحّهُ، وعدم لزوم الاستئناف، مع التأمل فى الأخير، بخلاف الأوّل منها .

ولكن الإنصاف عدم صحّهُ وضوئه فى جميع هذه الصور، وأنّ عليه الاستئناف إن فاتت الموالاه، أو إعادته غسل البشره والمسح عليها، عند عدم الفوت، لعدم صدق الوضوء الاضطرارى عليه، لأنّ ظاهر الأدلّه لزوم ذلك مع كون العذر باقياً

السادسه: لا يجوز أن يتولّى وضوئه غيره مع الاختيار، ويجوز مع الاضطرار (١).

إلى آخر العمل، لا- ما كان كذلك في أوّل العمل، فما اختاره السيّد في «العروه» والآملى وكثير من أصحاب التعاليق من الاستئناف حكم صحيح كما لا يخفى .

هذا كلّه فيما إذا علم عذره المستوجب لإيجاب المسح على الجبيرة عليه .

وأما القسم الرابع: وهو ما لو كان عمله السابق من المسح على الجبيرة مشكوكاً فيه، ولذلك جمع بينه وبين التيمّم ، فحينئذٍ لا بدّ من الاستئناف، بعد زوال العذر، لإمكان أن يكون تكليفه السابق هو التيمّم دون الوضوء الناقص، فإذا زال عذره خرج عن حكم الطهاره، لأنّ الوضوء يحتمل أن لا يكون وظيفته .

وأما التيمّم فقد قطع بزواله، فالآن لا- يكون قطعاً بوجود الطهاره لنفسه، فإتيان الواجب المشروط بالطهاره، بمثل هذه الطهاره المشكوكه، لا يوجب القطع بالفراغ اللازم تحصيله، لمن كان شاغلاً قطعاً ، ففتوى السيّد في «العروه» بالاستئناف هنا كان حسناً .

(١) فالكلام فيه يقع في مقامين :

أحدهما: في عدم جواز التوليه في حال الاختيار، فنقول هنا يجب البحث عن عدّه أمور وهي:

في وجوب المباشرة في الوضوء

الأمر الأوّل : لا يخفى أنّ المراد من التوليه هنا، ليس بأن يتوضّأ المكلف بيد نفس المتولّى، لأنّه حينئذٍ لا يكون الوضوء منسوباً إلى المكلف حتّى يصدق التوليه ، بل المراد أن يعينه في تحصيل وضوئه بيد نفس المكلف، نظير الإطافه في طواف الحجّ، بأن يغسل وجهه بيد نفس المتوضّئ بإعانه المتولّى، ولكن لا بدّ أن يعلم أنّه لو منعنا التوليه على نحو الثانى، ففي الأوّل يكون بطريق أولى، هذا بخلاف ما لو قلنا بالمنع في الأوّل، فهو لا يوجب المنع في الثانى ، كما أنّه قد

يمكن تصوير صورته ثالثه، هي ما لو أعانه على صبّ الماء على يده فهل يكون هذا ممنوعاً أيضاً أو لا يكون هذا القسم داخلاً تحت ذلك الحكم؟

ثم إنّه هل المراد من عدم جواز التولية، الواقع في كلام المصنّف، هو الحرمة التكليفيّة أو الوضعيّة _ أي لو تولّى كان وضوئه فاسداً _ أو التنزيهية _ أي يكون مكروهاً _ أو المراد هو الجامع بينهما، بأن يكون بعض مصاديقه موجباً للفساد وبعض آخر موجباً للكراهة؟

والظاهر عدم وجود قائل بالحرمة التكليفيّة كما في «الجواهر» فأمره دائر بين أحد الأمرين الآخرين .

الأمر الثاني : إنّ إسناد الفعل إلى غير المباشر يكون على ثلاثه وجوه :

تارة: يكون بالوكاله، بأن يفوض سلطنته على المال للوكيل، فلا إشكال في أنّ الدليل حينئذٍ يقصد حال العمل وقوع الشيء للموكل، فبذلك يسند الفعل إلى الموكل، كما لو باع الوكيل دار الموكل فيصحّ أن يسند البيع إلى موكله .

وأخرى : ما يكون بالنيابة والاستنابة، بأن يأتي النائب عملاً عن المنوب عنه، كنيابة الحجّ عن الأب وغيره، وهو أيضاً يتصوّر بوجهين : تارة : يأتي بالنيابة من جهة أنّه بنفسه استناب شخصاً عن نفسه، لإتيان عمل ما، كما هو الحال في بعض العبادات .

وأخرى : يكون جعل النيابة من ناحيه الشارع لشخص من دون أن يتدخّل في اختياره المنوب عنه، وهو كالأولياء للأطفال .

فلا إشكال في هذه الموارد بأنّ الغائب يقصد حال العمل وقوعه عن المنوب عنه، ولو لم يكن المنوب عنه ملتفتاً، بل قد لا يقدر على تصوّر ذلك وفهمه كما هو الحال في الأطفال الصغار، إذا أراد وليه بيع داره مثلاً، وهو واضح .

وثالثه: ما يكون بالتسبيب، وهو أيضاً مختلف باختلاف مواردّه، إذ في الجنایات والضمانات يكون فيما إذا كان المباشر بلا إرادته وكان في حكم آله

مخضه حين العمل.

فلا ترديد حينئذٍ أنّ الضمان مستند إلى المسبب دون المباشر، كما لو أعطى حربه بيد الصغير فضرب بها آخر فقتله، فلا بد حينئذٍ من إعطاء الديه وهي على ذمه المسبب لا المباشر .

وآخر ما صدر الأمر من الأمر النافذ قوله وإرادته وكان المباشر غيره كما ورد في قوله تعالى: «يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا» (١) حيث أنّ البناء ينسب إلى المسبب، لأنه وقع بأمره، وإن لم يكن بنفسه مباشراً .

إذا عرفت ذلك، فلا بد أن يعلم أنّ التولية في الوضوء من الأفعال التي لا يمكن أن تكون من باب الوكاله، فإنّ وضوء المتوضّئ ليس من الأمور التي يتصوّر فيها التوكيل نظير أكل الأكل والشرب من الأكل والشارب، لما قد عرفت أنّ التوكيل إنّما يكون في الأمور التي تكون أمر نفوذه بيد الموكل، بحيث يكون له السلطه عليه، وأمّا في الأمور التي هي خارجه عن مدار السلطه الوضعيه فلا، والوضوء يعدّ من هذا القبيل .

فإسناد الوضوء إلى المكلف بتوليه الغير لا يصحّ، إلاّ بالاستنابه أو التسبيب، ومع الاستنابه تعتبر التيه من المتولّى، وعلى التسبيب من المتوضّئ نفسه .

هذا تمام الكلام في مقام التصوّر والثبوت .

الأمر الثالث: إنّما يكون الكلام في مقام الإثبات والاستظهار، وبيان أنّه هل يمكن استظهار جواز التولية بالتسبيب أو الاستنابه من الأدلّه الأوليه أو الثانويه أم لا ؟

هذا بعد الفراغ عن إمكان دخولهما في نفسه في الوضوء .

فنقول: أمّا الأدلّه الأوليه فاستفاده الجواز منها موقوف على إثبات مقدّمتين :

المقدّمه الأولى : إمكان تصوّر جامع بين صدور الفعل من المكلف مباشرة، وبين صدوره عن الغير بالاستتبابه أو التسبب ، وقد يتوهم عدم إمكان إثبات تصوّر جامع بينهما، بناءً على أنّ المطلوب من كلّ مكلف إتيانه بنفسه، بحيث يكون إصدار الفعل مستنداً إليه، بدهاه أنّ الفعل الصادر عن الغير _ بأى وجه كان من النياه أو التسبب _ لم يكن من جهة الإصدار منسوباً إلا إلى المباشر لا إلى المسبب أو المنوب عنه .

غايه الأمر، حيث أنّ النائب أو المسبب قصد وقوع الفعل عن المنوب عنه أو المسبب، وسلب وقوعه عن نفسه، صار ذلك موجباً لصحّه انتسابه إلى المنوب عنه أو المسبب، ولكن كان هذا من جهة العمل الخارجى .

وأما من جهة حيثيه الإصدار، فإنه لا يمكن تصوّر جامع بين الصدور من المكلف المباشر، وبين النسبه الوقوعيه عن النائب أو المسبب، حتى يكون هو المطلوب بالتكليف المتوجّه إلى المكلف .

ثمّ قال المتوهم _ وهو السيّد الاصفهاني فى «روائعه»(١) _ : نعم، قد يفهم من الأدلّه الخارجيه أنّ الغرض من التكليف هو حصوله فى الخارج، ولو من غير المكلف ، بل المقصود هو حصول المكلف به ولو بلا- دخل لفعل إنسان له أصلاً، كما فى غالب التوصليات ، إلاّ أنّه لا ربط له بكون متعلّق التكليف هو الأعمّ، فلا يدلّ ذلك على وجود جامع فى الواقع، الذى كان هو متعلّق التكليف المتوجّه إلى المكلف ، بل هو دليل على عدم اختصاص سقوط الأمر عن المكلف بإتيانه بالمباشرة ، بل كما يسقط بما طلب منه، كذلك يسقط بفعل الغير أيضاً، لحصول غرضه، فتصوّر الجامع الخطابى بين الفعل المباشرى والفعل الانتسابى

والتسبيبي، _ بأن يكون هو المطلوب بالخطاب والتكليف فى الثبوت _ فى غاية الإشكال . انتهى كلامه .

وما ذكره قدس سره ممّا لا يقبله الذوق السليم، لأنّه لا مانع أن يقول المولى بأنّ المطلوب هو وجود شيء فى الخارج، ولا يكون لخصوصيه مباشره المكلف فيه دخيلاً، فلو استفدنا ذلك من أدلّه النيايه فتصوّر الجامع من هذه الناحيه لا إشكال فيه، ولذلك عاد الاصفهاني رحمه الله عن مقاله بعد ذلك، واستظهر الجواز من أدلّه مشروعته النيايه، إلّا أنّه استدرك بما لا يخلو عن وهن وإشكال، وقال بما حاصله: بأنّ تسبيب الوضوء خارج عن التسبيبات المصحّحه لاستناد الفعل إلى السبب، لأنّ الملاك فى التبيان هو أن لا يكون المباشر مختاراً فى إيجاد الفعل، ولا صادراً عن إرادته الاختياريه، بل صدر الفعل عنه إمّا بإكراه الغير له عليه، أو بأن يكون مالكاً لعمله بحيث كان المباشر للعمل بمنزله المجبور، هذا بخلاف المقام الذى استدعى المكلف من الغير أن يوضئه، فإنّه لا يوجب صحّه استناد العمل إلى السبب أصلاً، فلا يتصوّر جامع فى مقام الثبوت هنا ، انتهى كلامه .

ويرد عليه أولاً : أنّ الإنصاف عدم تماميه ما ذكره، لأنّه من الواضح أنّ طبيعه الحال يقتضى أنّ الغير قد تسبّب بالعمل، وهو الذى أحدث الوضوء له وإن كان ذلك باستدعاء المكلف ، لكن تكليف الغير له لا يوجب عدم صحّه الانتساب إليه، بل لعلّ وجه عدم الانتساب إلى المسبّب ونسبته إلى المكلف، هو أنّ نفس العمل _ أى الوضوء _ حيث وقع بيد المكلف _ وإن كان بإعانه المتولّى _ ولذلك ينسب إليه، وهذا لا يوجب عدم صحّه تصوير جامع بين الفعل المباشرى والتسبيبي .

وكيف كان، فثبت من جميع ما ذكرنا إمكان إثبات تصوير الجامع هنا، وأنّ التكليف يمكن أن يتوجّه إليه .

وأما المقدّمه الثانيه: وهى ملاحظه ما تقتضيه الأدلّه الأولى، هل يكون هو

الإتيان بالفعل مباشرة، أو يشمل ما هو الأعمّ من فعل الغير، سواء كان بالنيابة أو الوكالة أو التسبب ؟

والظاهر أنّ المستفاد من الأدلّة هو الأوّل، لوضوح أنّ مقتضى ظهور الخطاب المتوجّه إلى المكلف، هو إتيانه بنفسه ، فالوضوء بحسب مقتضى الدليل الأوّل يجب على المكلف إحضاره بنفسه، فجواز التولية فيه أو فى غيره، لا بدّ أن يستفاد من دليل ثانوى، بمثل ما يمكن إثبات الجواز فى حال الاضطرار من دليل الإجماع أو غيره، وإلاّ لما أمكن جوازه فى تلك الحالة أيضاً، بمقتضى ظهور الدليل الأوّل .

نعم ، قد نستفيد فى بعض الموارد من القرائن الخارجيه أو من الدليل الثانوى أو غير ذلك، أنّ المطلوب فيه هو تحصيل المأمور به، بأى وجه اتّفق، أى ولو كان من غير المكلف، كالتولية فى المضطرّ ، بل قد يكون المطلوب هو حصوله فى الخارج لا تحصيله، كتطهير المتنجّسات من الألبسه والأجسام، حيث يفهم من قول الإمام عليه السلام : «اغسل ثوبك من النجس» ، هو مجرد حصول الغسل بأيه طريقه ووسيله كانت، حتّى ولو كان عن غير اختياره كما لو وقع المطر على الثوب النجس فطهره، هذا بخلاف سائر التكاليف حيث قد أخذت فيها المباشرة بالفعل، من دون فرق فيما ذكرنا بين التوصليات والتعبديات .

ومن هنا ظهر فساد كلام السيّد الاصفهانى قدس سره فى «الروائع»^(١)، تبعاً «للمسالك» حيث قال: «إنّ المستفاد من قوله تعالى : «اغسّلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسّوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» ، ليس إلاّ كون المطلوب هو تحقّق انغسال ما يجب غسله، ومسح ما يجب مسحه خارجاً،

كما يستفاد ذلك من الأمر بغسل الثوب أو البدن في باب تطهير عن النجاسه الخبيثه .»

غايه الأمر اعتبار في الوضوء إيجاد المطلوب عبادياً، فإذا فرض تحقّق ذلك بفعل النائب الذي استنابه المكلف، أو رضى بفعله مع قصد النائب تقرب المنوب عنه به، فقد تحققت عباديتها عن المكلف، فلازمه سقوط الأمر عنه، فلا مجال للقول بعدم جواز التولية في حال الاختيار، إلاّ بدعوى الإجماع على عدم كفايتها . انتهى كلامه .

وجه الفساد: هو ما قد عرفت، أنّ المستفاد من القرائن الخارجيه في باب أدلّه النجاسات وتطهيرها، هو حصولها بأيّ وجه اتفق، كما قد يشاهد في لسان بعض الأخبار من الحكم بحصول الطهاره بوقوع الجسم النجس في الماء، أو إذا لاقى المطر أو الكثر شيئاً نجساً فقد طهر وأمثال ذلك، يوجب رفع اليد عن ظهور الخطاب المستلزم كونه بالمباشره .

هذا بخلاف الطهاره القريبه ونظائرها، حيث ليس في الأدلّه ما يدلّ على هذا المعنى، ولذلك يجب الحكم بلزوم المباشره، ومن هنا وبملاحظه الذي ذكرناه نرى أنّ السيّد رحمه الله قد رجع عن كلامه.

إذا عرفت هاتين المقدمتين، تعلم أنّ مقتضى الدليل الأوّلي، هو عدم جواز التولية في الوضوء، لا لأجل عدم إمكان تصوير جامع فيه كما زعمه السيّد، بل لأجل استظهار لزوم المباشره من الأدلّه، إلاّ أن يفيد دليل ثانوي على الجواز، وهو مفقود في حال الاختيار، وموجود في حال الاضطرار .

نعم، ربّما يستدلّ على عدم جواز التولية بالآيه والروايات الدالّه عليه، وأمّا الآيه: وهى قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» (١).

فهى تدلّ على أنّه لا يجوز إدخال الغير وأشركه فى العمل العبادى، ومنه الوضوء، كما قد يؤيد ذلك استدلال بعض الأئمة عليهم السلام على الابتعاد عن الشرك فى الأفعال بهذه الآيه الشريفه، كما فى حسنه الحسن بن على الوشاء، قال: «دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه إبريق يريد أن يتهياً للصلاه، فدنوت منه لأصبّ، عليه فأبى ذلك، فقال: مه يا حسن، فقلت له: لمّ تنهانى أن أصبّ على يديك، تكره أن أؤجر؟ قال: تؤجر أنت وأؤزر أنا، فقلت: وكيف ذلك؟ فقال: أما سمعت الله عزوجل يقول: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا»، وها أنا ذا أتوضأ للصلاه وهى العباده فأكره أن يشركنى فيها أحد» (١).

والحديث الذى رواه الشيخ المفيد فى «الإرشاد» قال: «دخل الرضا عليه السلام يوماً والمأمون يتوضأ للصلاه، والغلام يصبّ على يده الماء، فقال: لا تشرك يا أمير المؤمنين بعباده ربك أحداً، فصرف المأمون الغلام، وتولّى تمام وضوئه بنفسه» (٢).

حيث لا يبعد أن يكون مقصود الإمام عليه السلام من هذا التعبير هو الإشارة إلى الآيه المذكوره .

وجه الاستدلال بها: أنّ الآيه المباركه فى مقام النهى عن التشريك فى العباده، أى لايجوز أخذ المكلف شريكاً له فى عبادته ربّه التى أمر بها، والتولية تشريك فيها، أمّا عن قيام حلولى على المكلف وقيام صدورى على المتولى إذا كان التشريك فى جميع أفعال الوضوء .

وأما من جهة قيام بعض الأفعال بالمكلف وبعض آخر بالمتولى، فيما إذا كان

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ٤.

التشريك في بعض منه .

وكيف كان فهو تشريك في العباده ويكون النهى فيها مقتضياً لفساده .

هذا غايه ما يقال في تقريب الاستدلال .

ولا- يخفى أنّ ظاهر الآيه مع قطع النظر عن التفسير الذى وقع فى بعض الأخبار _ هو النهى عن التشريك فى العباده، فى مقابل الإخلاص الذى يعدّ من الأصول أى الخلوص فى المعبوديه لا فى العابديه، كما أنّ المراد بحسب الظاهر من قوله : «فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا» هو الإتيان بالواجبات والمستحبات التى كانت من الفروع، ولا- يرتبط بالنهى عن التشريك فى العباده ، ثمّ المراد من الخلوص ونفى التشريك فى العباده، ليس على ما زعمه الشيخ الأعظم فى «طهارته» بقوله :

إنّما تدلّ على النهى عن الإشراك فى العباده، بأن يدخل غيره معه فى الفعل بقصد العباده والأجر من الله تعالى، ليشتركا فى عباده الله عزّوجلّ، وهذا لا يكون إلاّ إذا كان الفعل مستحباً فى حقّ كلّ منهما، وهذا ليس مُحَرَّمًا ولا مكروهاً، وأمّا محلّ الكلام هو مجرد صدور الفعل بينهما معاً، وإن لم يقصد شريكه العباده، بل أعانه لغرض آخر من طمع أو خوف، فلا يدخل تحت المنهى عنه ، ألا- ترى أنّ الاشتراك مع الغير فى بناء المسجد لاجره جعلت له، أو لغرضٍ آخر غير التقرب إلى الله تعالى، لا يعدّ من الإشراك فى العباده ، انتهى كلامه رفع مقامه .

حيث أنّ المستفاد من كلام الشيخ، أنّه أراد نفي التشريك من حيث نفس العمل، كما يشهد لذلك فرض كونه مستحباً لهما ومثل بناء المسجد .

مع أنّ المستفاد من ظاهر الآيه هو نفي التشريك فى التيه والقصد، من جهه أن يأتى العمل بنفسه، إلاّ أن يقصد بذلك الله وغيره من الناس من السمع والرياء، وإفهام الناس بعمل نفسه، وغير ذلك من الأغراض المترصده من الناس، كما

يشهد لذلك قوله تعالى : «بِعِبَادِهِ رَبِّهِ»، حيث جاءت كلمه العباده بلفظ الباء لا بدونه مع أنّ الثاني أشدّ مناسبه مع كلام الشيخ قدس سره .

فما ذكرنا فى معنى الآيه يساعده ما هو الموجود فى حديث جراح المدائنى، عن الصادق عليه السلام فى تفسير الآيه: «أنّ الرجل يعمل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجه الله تعالى، إنّما يطلب تزكيه النفس ليشتهى أن يسمع به الناس، فهذا الذى أشرك بعباده ربّه» (١).

وحديث علىّ بن إبراهيم فى تفسيره، قال فى روايه أبى الجارود، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن تفسير قول الله عزّ وجلّ «فَمَنْ كَانَ» الآيه ؟ فقال : مَنْ صَلَّى مرآءات الناس فهو مشرك.... إلى أن قال : ومن عمل عملاً ممّا أمر الله به مرآه الناس، فهو مشرك، ولا يقبل الله عمل مرآء» (٢).

فعلى ما استظهرناه من الآيه، لا تكون الآيه مرتبطه بما يأخذ عمل الغير فى عمل نفسه، ومنه التوليه فى الموضوع، سواء كان إشراكه للغير فى تمام عمله أو فى بعض العمل .

هذا بخلاف ما استظهره الشيخ قدس سره ، فيمكن الاستدلال بها للمقام ؛ إمّا بأن يكون أنّ الآيه سيقى لبيان الحكم الوضعى، وهو الفساد ابتداءً، باعتبار كونه تفريراً على ما أفاده أولاً، من اعتبار الإخلاص فى العمل المستفاد من قوله تعالى : «فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا»، حيث قد فسّر الصالح من العمل، بالخلاص عن الشرك، فيكون النهى عن الشرك إرشاداً إلى ما يستفاد من العمل الصالح .

وأما باعتبار كون النهى المتعلق بالعباده _ ولو تكليفاً _ يدلّ على الفساد، لا من

١- وسائل الشيعه: أبواب المقدّمه العبادات، الباب ١٢، الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعه: أبواب المقدّمه العبادات، الباب ١١، الحديث ١٣.

حيث إبطال التشريك بنفسه للعمل، كما ذكر في الأول .

ولكن قد عرفت أنه خلاف ظاهر الآيه، والله العالم .

نعم، إن لوحظت الآيه مع ما في الأخبار من التفسير والتوجيه، فقد يتفاوت المعنى ، بل قد تتعارض، لأنه قد وردت في عدّه من الأخبار بكون المراد من النهي عن التشريك، هو التشريك في ذات العمل، من دون أن يقصد الشريك في إعانته العباده ، بل كان قصده أخذ الأجره أو الخوف، أو تحصيلاً للثواب من الله من دون قصد القربه ، اللهم إلا أن يقال إنه يصير بهذا القصد عبادياً أيضاً .

وهذه الأخبار هي: منها: خبر الحسن بن علي الوشاء، والروايه التي رواها الشيخ المفيد في «الإرشاد»، كما مرّ عليك.

منها: مرسله الصدوق، قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ لم يدع أحداً يصبّ عليه الماء، ف قيل له : يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء؟ قال: لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً، وقال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا» الآيه» (١).

منها: حديث السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد: وضوئي فإنه من صلاتي، وصدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل، فإنها تقع في يد الرحمان» (٢).

ومنها: خبري جراح المدائني، وعلي بن إبراهيم، عن أبي الجارود .

ومن المعلوم أنّ مقصود النهي من التشريك في الآيه، لا بد أن يكون شيئاً واحداً لا اثنين أو أزيد، لعدم جواز استعمال لفظ واحد في أكثر من معنى واحد .

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ٣.

فعلى هذا لا محيص إلا القول بكون المراد هو نفى التشريك فى العبوديه، أو فى العابديه، أو يلاحظ جامع فى البين، حتى يكون هو متعلق النهى، فيشمل كلا القسمين، بل الأقسام الثلاثه، بإضافه ما لو شاركه فى العمل، ولو من دون قصد العباده، فى قبال من يشاركه فى العمل فيما كان الشريك أيضاً يقصد العباده .

فعن الشيخ الأعظم فى «طهارته»: عدم إمكان تصوير جامع فيما بين العنوانين، فلا بد أن يكون مورد الآيه أحدهما، من المشاركه فى المعبوديه _ كما هو ظاهرها _ أو المشاركه فى العابديه لكلا قسميها، كما تدل عليه بعض الأخبار .

ثم إنه رحمه الله برجح الأول منهما، بدعوى أنه أوفق بظاهر النهى والعموم.

ونحن نزيد ، بل قد يؤيد هذا الاحتمال، أن ظاهر الآيه هو التحريم، فهو يساعد مع التشريك فى المعبوديه، لوضوح أن الرياء فى العمل مفسد للعباده، بل لا يبعد القول بحرمة فى نفسه، هذا بخلاف التشريك بالمعنى الثانى، حيث أن الفقهاء ذهبوا إلى كراهته ، فصرف ظهور النهى عن التحريم إلى التنزيه مشكل .

هذا، ولكن الإنصاف عدم تماميه ما ذكره الشيخ قدس سره ، لما قد عرفت من تمسك الأئمه عليهم السلام بالآيه صراحه للدلاله على المشاركه فى العابديه، فكيف يمكن الالتزام بعدم دخولها فى الآيه، فلا بد حينئذ من بيان حتى تكون جميع أقسام المشاركه داخله فيها .

والذى ينبغى أن يقال فى تصحيح ذلك يكون بأحد من الوجهين :

الأول: إمّا القول بوجود جامع واقعى يشترك بين جميع الأقسام، بأن يقال بكون الجامع هو العمل الذى يأتى به المكلف خالصاً من جميع الجهات، عباده وإعانه لكلا قسميها، فالخلوص الكلى يكون فى مقابل الشرك الكلى، ومما يساعد هذا المعنى _ مع الخلوص المستفاد من صدر الآيه _ قوله تعالى: «عَمَلًا صَالِحًا»، أى عملاً خالصاً لله من جميع الجهات، من دون شرك فيه بشىء من

أقسامها، فحينئذٍ قد استعمل اللفظ في معنى واحد كلى له أفراد مشكّكه، ويوافق مع جميع ما أستفيد من الأخبار الذى قد استشهد فيها بالآيه .

وأما من حيث الحكم، فيحفظ ظهور الآيه في التحريم في جميع أفرادها، إلاّ ما قام الدليل على كونه مكروهاً كالإعانه في المقدمات، حيث قام عليه الإجماع ، فضلاً عن بعض الأخبار مثل خبر أبى عبيده الحداء، قال : «وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع وقد بال، فناولته ماء فاستنجى، ثم صببت عليه كفاً، فغسل به وجهه (وكفاً غسل به ذراعه الأيمن)، وكفاً غسل به ذراعه الأيسر، ثم مسح بفضله الندى رأسه ورجليه»(١).

هذا، وقد روى شيخ الطائفة الخبر في موضعين بهذا المتن والسند، إلاّ أنّ لفظه عنده: (ثم أخذ كفاً) بدل (ثم صببت عليه كفاً).

فهذا الخبر يدلّ على الجواز، حيث يكون حاصل جمعه مع الآيه وبعض أخبار آخر، هو الحمل على كراهه الإعانه ، وهذا لا يوجب رفع اليد عن ظهور التحريم في التشريك في المعبوديه، كما عليه الفتوى والأخبار، كما لا يخفى.

وهذا هو الوجه الأحسن والأوفق بظاهر الآيه والروايه .

الثانى: أو يقال بأن النهى في الآيه استعمل في الجامع، وهو رجحان الشرك ، فبالأدله الواردة على حرمه الشركه في المعبوديه يحمل عليه، وكذلك بالأدله الواردة على كراهه الإعانه عليه ، أو القول بوجه آخر: هو أنّ ظاهر الآيه كان لخصوص الشركه في المعبوديه، وكان هذا الظاهر _ حيث الحكم وهو التحريم _ باقياً بحاله، إلاّ استفاده الإمام عليه السلام من الآيه على نفى التشريك في العابديه بكلا قسميهما، كان من باب الاستعانه بإحدى المعانى التى يتضمّنها القرآن، حيث ورد في الحديث أنّ القرآن له سبعة أو سبعون بطناً، ولعلّ ما ذكره الإمام عليه السلام يعدّ

إحدى البطون، فلا- ينافي حينئذٍ أن يكون ذلك بنحو التنزيه لا- التحريم، حتّى يساعد مع الإجماع، بخلاف المشاركة في المعبودية، حيث كان تحريماً، فيكون استعمال اللفظ في القرآن في معنى واحد محفوظاً بحاله، بلا إشكال .

نعم، يبقى الكلام حينئذٍ في مسأله التوليه في الوضوء، فهل هو يعدّ من قبيل الإعانه في بعض المقدمات، مثل إتيان الماء وتسخينه أو الصبّ على الكفّ، فيكون داخلاً- تحت حكم الكراهه الذى قد عرفت دلالة قيام الإجماع عليه أم لا؟ وقد ذكرنا أنّ بعض الأخبار أيضاً تدلّ على الكراهه، كما هو الحال في خبر حسن بن على عن الرضا عليه السلام: «تؤجر أنت وأؤزر أنا»، حيث من المعلوم أنّه لو كان ذلك الصبّ حراماً لما كان إعانه الغير للحرام له أجر أصلاً، بل يكون حينئذٍ من الإعانه في الإثم، مضافاً إلى ظهور كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بقولهما: «لا أحبّ أن يشاركنى فيها أحد» .

فضلاً عن استدلال رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: «أنّ وضوئى من الصلاه»، وقول الرضا عليه السلام: «بأنّ الصلاه هى العباده»، حيث يفهم أنّ الوضوء بنفسه لم يعدّ من العباده، وإنّما يعدّ مقدّمه للعباده، فيكون من قبيل الإعانه في المقدّمه، لا في أصل العباده فيدخل في الكراهه.

فجميع ذلك يوجب توهم كون التوليه _ وهى أن يوضأ الغير مكلفاً بيد نفس المكلف لغسل أعضائه ومسحها _ من قبيل الإعانه في المقدمات، فتكون مكروهه.

ولكن هذا لا يتناسب مع فتوى المشهور على عدم جواز التوليه، بل قد ادّعى عليه الإجماع، كما عن غير واحد من الأعلام، بل قد قيل: إنّ نقل الإجماع على عدم الصحّه مستفيض، ولم يُنقل الخلاف عن أحد إلاّ الإسكافى، فلامحيص إلاّ القول بخروج مثل التوليه عن مفاد تلك الأدلّه، ودخولها أمّا في موضوع الآيه، فتكون التوليه حراماً _ كما هو ظاهر الآيه _ فيشكل حينئذٍ من جهه عدم التزام

الفقهاء بالحرمة التكليفية.

في تولي وضوء العاجز

أو يقال إنه وإن كان داخلاً تحت عمومات الإعانة الدالّة على الكراهة، إلا أنّ وجه كون التولية باطلاً ومبطلاً للعمل، هو ما عرفت في صدر المسألة من اقتضاء الدليل الأوّلي على لزوم المباشرة في أصل العمل، إلا ما خرج بالدليل على جوازه لبعض الإعانة في المقدمات، حيث قام الإجماع على أنّه مكروه، ولا يكون مبطلاً.

فثبت من جميع ما ذكرنا بأنّ التولية تعدّ مبطله للوضوء في حال الاختيار، وأما الإعانة في المقدمات فهي تعدّ مكروهة، ولا شكّ في حرمة التشريك في المعبودية.

وأما الإعانة بصوره صبّ الماء على نفس الأعضاء من الوجه واليدين، برغم أنّ الغسل والمماسّه تكونان بعهدته المكلف، فهل هي مبطله أو مكروهه أم لا؟ وجهان: والظاهر أنّ المراد من الصبّ المتعارف الواقع في الأخبار، غير هذا، كما يؤمى إليه الخبر: (بأني صببتُ الماء على كفه)، فدخوله في التولية لا يخلو عن وجه، فالحكم بالاحتياط الوجوبي في ترك مثل هذه الإعانة لا يخلو عن وجه. والله هو العالم بالصواب.

وأما الكلام في المقام الثاني: وهو جواز التولية _ بل وجوبها _ حتّى مع الأجره في حال الاضطرار، فقد يستدلّ عليه بأمر:

الأمر الأوّل: الإجماع بكلا قسميه، كما في «الجواهر» بقوله: بلا خلاف أجده، بل في «التحرير» عليه اتّفاق الفقهاء، وكذا في «المعتبر» و«المنتهى»، ولم نجد إلى الآن من ذهب إلى خلافه من المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين.

فالإجماع، لو لم يكن مدرّكه معلوماً _ كما نذكره لاحقاً _ لكان حجّة برأسه، ولا أقلّ يكون مرجحاً ومؤيداً لما يستدلّ به، كما لا يخفى.

الأمر الثاني: هو مراجعته قاعده الميسور والإدراك، فإن قلنا بأنّ القاعده تشمل

لما يكون من قبيل الشرط لاجزاء الواجب ، أو قلنا بشمولها للشرط الذى كان لجزء المركب الذى ليس بنفسه مأموراً به ، بل كان محصياً لآله _ كالوضوء والتميم ونظائرهما _ فهى تكون من الأدلة ، وإلا مع الإشكال فيها بأحد من الوجهين المذكورين، فلا يمكن التمسك بها ، ولكن الأقوى عندنا شمولها للشرائط بكلا قسميه، سواء كان شرطاً لجزء نفس المركب المأمور به، أو شرطاً لما يكون محصلاً له، وإن خالفنا فى ذلك الآملى والسيد الأصفهاني .

الأمر الثالث : الأخبار الخاصه الوارده فى الغسل والتميم، المستفاده منها جواز التوليه مع الاضطراب: منها: ما رواه فى الصحيح سليمان بن خالد، وعبدالله بن سليمان جميعاً عن الصادق عليه السلام : «أنه سئل عن رجل كان فى أرض بارده، يتخوف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع ؟ قال : يغتسل وإن أصابه ما أصابه ؟ قال : وذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع، فأصابته جنابه، وهو فى مكان بارد، وكانت ليله شديده، ليله شديده الريح بارده، فدعوت الغلمه، فقلت لهم : احمولوني فاعسلوني ، فقالوا : إننا نخاف عليك ، فقلت لهم : ليس بئد ، فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا على الماء فاعسلوني» (١).

منها: ما رواه ابن عمير فى الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسكين وغيره، عن أبى عبدالله عليه السلام ، قال : «قيل له : إن فلاناً أصابته جنابه، وهو مجدور فغسلوه فمات ، فقال : قتلوه ، ألا سألوا ألا يمموه، إن شفاء العي السؤال» (٢).

منها: مثله خبره الآخر (٣).

بناءً على أن يكون المراد من التويخ بالتغسيل والترغيب إلى التيمم من التوليه

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٨، الحديث ١ و وسائل الشيعة: أبواب التيمم، الباب ١٧، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة: أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة: أبواب التيمم، الباب ٥، الحديث ٣.

فى ذلك، كما هو ظاهر الجهه، من قوله: «فغسلوه، أو ألا يّمموه» لا الأمر بالتيّم .

والإشكال فى هذين الحديثين، باحتمال كون المراد هو الأمر بذلك ، مخدوش بوجهين:

أولاً: بقرينه لفظ (غَسَلُوهُ) فإنّه وارد على نحو الحكايه ويقصد بالأمر التوليه فى الغسل، فيكون المراد من قوله: (ألا يّمموه) هو التوليه أيضاً ، وثانياً : أنّه لو كان المراد منه هو الأمر، لكان الأولى التعبير بمثل ما عبّر عنه فى حديث جعفر بن إبراهيم الجعفرى، عن الصادق عليه السلام قال : «إنّ النبىّ ذكر له أنّ رجلاً أصابته جنابه على جرح كان فيه، فأمر بالغسل فاغتسل فكثّر فمات.

فقال رسول الله صلى الله عليه و آله : قتلوه قتلهم الله، إنّما كان دواء العىّ السؤال»(١).

فدلالة الحديثين الواردين فى التيمّم على جواز التوليه واضحه، ولا يعبأ بالإشكال المذكور. كما أنّ دلالة حديث سليمان على ذلك كانت كذلك .

إلاّ أنّه يستشكل فيه: باشتماله بما لا يعتقد به الإماميه من عروض الاحتلام للإمام عليه السلام ، إن كان المراد من قوله: إصابته جنابه) هو الاحتلام.

وان كان قصد بهذا القول تعمّده عليه السلام الجنابه مع علمه عليه السلام بفقدان الماء أو تعدّره من استفادته لبروده الهواء، فلا يمكن الاستدلال به للمقام.

هذا كما عن الشيخ الأعظم فى «طهارته» والآملى فى «المصباح» .

وفى الثانى أيضاً أنّ الاحتمال بكون جنابته عليه السلام لضعف الأعصاب ونحوه أيضاً بعيد ، ومع مخالفته مع القاعده الموجوده فى التيمّم، حيث أنّه يتعيّن التيمّم مع الوجع الشديد ، مضافاً إلى أنّ الخبر وارد فى الغسل، وإسراء الحكم من الغسل إلى الوضوء محتاج إلى عدم القول بالفصل، وهو فى معنى الإجماع، الذى قد

عرفت المناقشه فيه ، انتهى كلامه .

ولكن لا يخفى عليك ما فى بعض ما ذكره، لإمكان أن يكون المراد من قوله: أصابته جنابه)، هو التعمّد من دون استبعاد ، أمّا وجه ظهوره فيه: لما قد عرفت من تنزّه الإمام عليه السلام عن الاحتلام، كما يدلّ عليه أخبار الإماميه ، ولذلك ادّعى صاحب «الوسائل» فى ذيل هذا الخبر ظهورها فى التعمّد .

وأما وجه عدم الاستبعاد هو إمكان أن يكون الإمام فى صدد بيان جواز ذلك، ردّاً على توهم حرمه ذلك، مع العذر عن استعمال الماء، أو كان فى حال احتمال الضرر المستلزم للتبديل إلى بدله، وهو التيمّم .

وأما الاحتياج إلى الإجماع فى التسريه والتعميم، فيمكن أن يجاب عنه بأنه غير محتاج إليه، لإمكان استفادة جواز التوليه فى الوضوء فى حال الاضطرار بالأولويه، إذا استفدنا جواز التوليه فى الحدث الأكبر كالغسل، والحدث الأصغر البدل وهو التيمّم، لوضوح أنّ الوضوء ليس أسوء حالاً منهما .

كما أنّ إشكال الآملى أيضاً بدعوى معارضه الخبرين الواردين فى باب الغسل مع صحيح محمّد بن مسلم، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابه فى أرض بارده ولا يجد الماء، وعسى أن يكون الماء جامداً؟ فقال: يغتسل على ما كان حدّثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال: اغتسل على ما كان، فإنه لا بدّ من الغسل ، وذكر أبو عبدالله عليه السلام: أنه اضطرّ إليه وهو مريض فأتوه مسخناً فاغتسل، وقال: لا بدّ من الغسل»(١). انتهى كلامه .

ليس على ما ينبغى، لأنّه رحمه الله توهم أنّ المراد من قوله عليه السلام: «لا بدّ من الغسل» هو إعادته، وإلا لو كان المراد منه ما هو المفهوم من ظاهره من إيجاب الغسل مع

ملاحظه جميع ما ذكره السائل من المصائب، فلا يكون معارضاً لخبر سليمان ، بل يساعده لما فيه أيضاً وإن أصابه ما أصابه .

ولذلك ترى أنّ الفيض قدس سره في «الوافي»^(١)، نقل عن مشايخه، أنّ معنى الخبر محمولٌ على صورته تعميده الجنابه، حتى يكون من قبيل التعذيب والكفّاره ، أو كان مورده فيما إذا كان البرد خفيفاً لا شديداً.

ولعلّ مقصود الآملى قدس سره من معارضته، هو مباشرته عليه السلام بغسله، مع كونه قد مرض واضطرّ إلى ذلك.

ولكن يردّ عليه: بإمكان أن يكون الاضطراب متفاوت في الموردين، حيث كان الاضطراب في الحديث من جهة خوف مرضه مع بروده الماء ، فلذلك سخنوا الماء ، وأما الاضطراب في حديث سليمان كان من حيث عدم إمكان مباشرته الغسل .

وكيف كان فإنّ دلالة هذه الأخبار الخاصه على جواز التولية في حال الاضطراب في الغسل والتيمّم في غايه المتانه ، وتعميم الحكم إلى باب الوضوء بالأولويه الظنيه لولا كونها قطعيه ، ليس ببعيد .

الأمر الرابع : ما هو بمنزله الروح للقاعده بل هي العمده في المسأله، كما اعترفوا بذلك، هو حكم العقل ومساعدته العرف، بلزوم الإتيان بما يمكن من الأمور به، بعد عدم التمكن من الإتيان به، بما له من الاجزاء والقيود، إذا كان الفاقد يعدّ من مراتب الفرد الكامل في حال الاضطراب، كالقيام مع الانحناء ممّن عجز عن القيام الكامل، ولا يتبدّل الحكم إلى القعود، فهكذا يكون في المقام، فمع إمكان التولية في الوضوء _ خصوصاً مع وقوع الغسل والمسح بيد المكلف نفسه _ لا يتبدّل الحكم إلى التيمّم عرفاً ، فالمسأله واضحه بحمد الله .

الأمر الخامس : التمسك بالحاله الثانويه بإمكان، استفاده جواز التوليه ووجوبها فى حال الاضطرار من بعض الأخبار الوارده فى الضروره والعذر.

منها: خبر موسى بن بكر، قال : «قلت لأبى عبدالله عليه السلام : الرجل يغمى عليه يوماً أو يومين أو الثلاثة أو الأربعة، أو أكثر من ذلك، كم يقضى من صلاته ؟ قال : ألا أخبرك بما يجمع لك هذه الأشياء، كلما غلب الله عليه من أمر فالله أعذر لعبده» (١).

منها: حديث على بن مهزيار: «أنه سأله _ يعنى أبا الحسن الثالث عليه السلام _ عن هذه المسأله؟ فقال : لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاه ، وكلما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر» (٢).

بل قد زاد فى الحديث الأول غيره كما فى «الوسائل»: «أن أبا عبدالله عليه السلام ، قال : هذا من الأبواب التى يفتح كل باب منها ألف باب» (٣).

ونظائر ذلك.

منها: حديث عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال : «كلما غلب عليه فليس على صاحبه شيء» (٤).

بناءً على شمول الأحاديث بنفى الشيء، أو تثبيت الاعتذار لكل من الحكمة التكليفية والوضعية، أى من حيث العقوبة، ومن حيث الإعادة والإبطال، كما هو المقصود هنا، من جهة تعذر المباشرة فقط، أى لا يوجب تركها بطلان الوضوء ووجوب إعادته، ولا- العقوبة على تركها، فيثبت صحه الوضوء مع التوليه، إذا لوحظت مع الدليل الأولى، من وجوب أصل الوضوء وسقوط هذا الشرط منه،

١- وسائل الشيعة: أبواب القضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة: أبواب القضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة: أبواب القضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة: أبواب القضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٢٤.

وهذا هو المطلوب ، وقد أشار صاحب «الجواهر» قدس سره إلى هذه الأحاديث ، وهكذا الشيخ في «طهارته» ، ولكن الشيخ قال :
بأنه لا يستفاد منها إلاّ عدم وجوب المباشرة، لا وجوب التولية .

ولكن الجواب عند بما قد عرفت من إمكان استفاده وجوب التولية بمقتضى الجمع بين هذه الأحاديث، مع ما يقتضيه الدليل
الأوّل، من إيجاب أصل الوضوء، فلا يمكن إلاّ بالإتيان كذلك .

نعم، لا- ينافى ذلك فيما لو دلّ دليل الدال على البديل وهو التيمّم، على أنّ وجوبه منوط بعدم إمكان الإتيان بالوضوء الكامل،
حيث أنّه على فرض ذلك لا يمكن إثبات وجوب التولية حينئذٍ، بل حتّى جوازها في حال العجز عن المباشرة ، بل يتبدّل الحكم
حينئذٍ إلى التيمّم ، اللهمّ إلاّ أن يقال : إنّه قد أُستفيد من ملاحظه الموارد المتعدّده في الأعدار _ كالجباير، وسقوط غسل العضو
المقطوع في الأقطع، أو المسح كذلك ونظائرها_ أنّ البديله لا تكون ثابتة وخاصّه بمورد العجز عن الوضوء الكامل فقط ، بل
هى ثابتة فيه وفي الناقص، فعلى هذا لا يبعد الحكم بذلك فى المقام، والقول بوجوب التولية تحصيلاً للوضوء الناقص الواجب .

مضافاً إلى إمكان استفاده وجوب التولية عن مثل حديث عبد الأعلى المشتمل على القاعدة الكلّيه بقوله : «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي
الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» فالآيه تفيد سقوط وجوب المباشرة فى المسح عند تعذّر ذلك، وكذلك يستفاد من تعميمه بقوله عليه السلام :
«يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله»، مباشره الوضوء على الفاعل.

وأما إثبات وجوب التولية، فقد عرفت الدليل عليه سابقاً فلا نعيده.

فالمسأله من حيث الأدلّه فى غنى وكفايه ، ونسأل الله الإرشاد والهدايه .

ثمّ لا يخفى عليك أنّ المحكّم فى صدق الاضطرار وعدمه _ حتّى تجب التولية أو لا تجب _ هو العرف، وإن كان فى بعض
مصاديقه يقع الشكّ فى الصدق

والكذب، فلا بد من الاحتياط إثباتاً لمقتضى الدليل الأولي، إلا ما خرج منه بالحجّه الشرعيه .

ثم لا فرق في حكم من يتولّى، بين أن يكون بالغاً أو غير بالغ، بل قد يمكن جواز ذلك حتّى من غير الإنسان كالحيوان المعلّم لأنّ المباشر في هذه الموارد حكمه حكم الآله ، ولهذا قلنا بأنّ التّيه تعتبر في نفس المكلف لا المتولّى ، بل لو اكتفى به كان باطلاً .

كما لا يعتنى بالشكّ في الصحّه وعدمها، أو في أوصافها، إلا بالنسبه إلى نفس المكلف لا المتولّى ، نعم إن أوجب الشكّ في المتولّى شكّاً في نفس المكلف فيعتنى به بما أنّه شكّ للمكلف، لا بما أنّه شكّ للمتولّى، فيترتب على شكّه ما يترتب على الشاكّ في الوضوء الكامل، فلا يجب على المتولّى قصد القربه والتّيه، بخلاف العاجز .

ومن هنا ظهر أنّه لو تعارض بين قطع المتولى، و قطع المكلف، يحكم بتقدّم الثانى ، كما أنّ شكّه أيضاً مقدّم على الآخر عند التعارض .

نعم ، لو وقع التعارض بين قطع المتولّى والشكّ فى العاجز، فيحكم بتقدّم قطع المتولّى، من جهه بناء العقلاء على جريان أصله الصحّه، فيما إذا كان قطعه بالإتيان ، هذا كما فى «المصباح» .

ولكن القول بجريان أصله الصحّه فى مثل هذا العمل، الذى كان طرف العمل نفس الشاكّ مشكلاً، ولكن يمكن القول بجواز الاعتماد على قطع القاطع هنا لكونه يعدّ عرفاً طريقاً إلى ما هو مقصوده، كما يرجع الشاكّ إليه فى غير المقام، فنتيجته ذلك هو ترتيب أثر قطع المتولى من الصحّه فيما يصحّ، والبطلان فيما يبطل على العمل .

وأما لو اختلف مورد شكّهما، كما لو كان شكّ المتولّى متعلّقاً بما بعد الفراغ

فيحكم بالصحة، وشك المتوضى في الأثناء فيحكم بالبطلان، أو بالإتيان مثلاً أو غير ذلك من الآثار فهل العبره بشك المتولى أو غيره؟

ففى «المصباح» للآملى، من الفرق بين كون التولية نيابةً أو تسبباً، ففى الأول يعتنى بشك المتولى بخلاف التسبب، وحيث أنّ المختار هو الثانى، فلا عبره بشك المتولى، كلامه هذا فى غايه المتانته، إلا أنّ احتمال كون العبره هنا بحال المتوضى دون المتولى مطلقاً _ حتى على القول بالنيابة _ قوى، لما قد عرفت من أنّ العمل عرفاً هنا قائم بالمتوضى لا المتولى .

وكيف كان، فذهاب بعض إلى كون العبره فى القطع والشك حال المتولى مطلقاً، ليس فى محله، كما لا يخفى .

ثم لا يخفى عليك أنّ السيد فى «العروه» فى مسأله الثالثه والعشرون من بحث شرائط الوضوء، قال :

فى ما يجب فيه المباشره فى الوضوء

ولو أمكن إجراء الغير الماء بيد المنوب عنه، بأن يأخذ يده ويصب الماء فيها ويجريه بها، هل يجب أم لا ؟

الأحوط ذلك، وإن كان الأقوى عدم وجوبه، لأنّ مناط المباشره فى الإجراء واليد آله، والمفروض أنّ فعل الإجراء من النائب .

نعم، لا بدّ فى المسح من كونه بيد المنوب عنه لا النايب، فيأخذ يده ويمسح بها رأسه ورجليه، وإن لم يمكن ذلك أخذ الرطوبه التى فى يده ويمسح بها، ولو كان يقدر على المباشره فى بعض دون بعض، لبعض . انتهى كلامه .

لا يخفى عليك أنّ هذه العبارة تتحدّث عن ثلاث مسائل وهى :

المسأله الأولى : فى أنّ الواجب هى المباشره فى الصب والإجراء معاً، أو أنّ الواجب هو الصب فقط وأما اليد فهى تكون مجرّد آله لا غير؟

ذهب الشيخ الأعظم، والمحقق الهمدانى، والآملى، وكثير من المحشّين لولا

كلهم على إلى وجوب الثاني ، غايه الأمر أنه احتاط بعضهم كالأملي والسيد في خلافه، والظاهر كونه استحباباً .

ولعل منشأ شبهه هو أن صب الماء من المتولّى على نفس كون الإجراء بيده، يصدق أن فعل الوضوء قد أحدثه المتولّى، أو أنه منسوبٌ للمتوضّى وهو المكلف ، فعلى الأوّل يشكل الصحّة، لو كان قادراً على جعل الماء مصبواً على يده ثمّ يستمرّ في الصبّ بعده على الأعضاء، بخلاف ما لو كان عمل الوضوء منسوباً إلى المكلف، لكون الإجراء بيده، فعليه يكون الصبّ من المتولّى على نفس العضو غير ضائر .

وحيث أنك قد عرفت بأنه يصدق عليه الإعانة في الوضوء في الجملة ، وعرفت ذهابنا إلى الاحتياط الوجوبى في تركه، مع قدره على مباشره المكلف لذلك حتى يخرج عن التولية المنهى عنها، فيجب هنا أيضاً حفظ ذلك .

ولكن الظاهر من كلام الشيخ الأعظم أنه يجوز وقوع الغسل والإجراء بيد المتولّى أيضاً، لأنه قال :

في كيفيّة تولّى وضوء العاجز

وأما الغسل فلا يجب كونه بيد العاجز، والفرق بينه وبين المسح، أن اليد في الغسل مجرد آله، بخلافها في المسح ، انتهى كلامه .

المسألة الثانية: هل يجوز أن يكون الغسل بيد المتولّى، أم لا بدّ أن يكون بيد العاجز ابتداءً إن أمكن وإلا ينتقل إلى غيره ؟

لا- يخفى أن الإجراء إن كان مأخوذاً في مفهوم الغسل، فلا إشكال في أنه يجب أن يكون بيد المكلف مع الإمكان، لأنّ التعليل بكون اليد هي الآله من غير وجه، لأنّ المفروض هو كون الإجراء واجباً، فضلاً عن أنه مأخوذ في مفهوم الغسل، فلا إشكال في أنه يجب حتى المقدور تحصيل ذلك بالمباشره، ويعدّ هذا الوجوب واجباً أولياً .

اللهمّ إلا أن يقال : بأنّ فعل الإجراء بأيّ وجه تحقّق _ أى سواء كان بيد العاجز بأخذ يده وجريه على الوجه واليدين ، أو كان بيد المتولّي _ يكون منسوباً للمتولّي، لأنّه المتحرّك حقيقةً ، بلا فرق في ذلك بين كون الإجراء مأخوذاً في مفهوم الغسل أم لا .

ومن هنا لو لاحظنا التعليل المذكور من أنّ الإجراء كان مستنداً إلى المتولّي، واليد كانت آله محضه فلا أثر لها ، فيما أنّ هذه الدعوى عرفاً غير معلومه من ناحيه ، ومن ناحيه أخرى لا بدّ من تحصيل أفعال الوضوء بالمباشره حتى المقدور بالنسبه إلى تمام خصوصياتها .

ومن جانب آخر قد مضى وجه الاحتياط الوجوبي، في ترك مثل صبّ الماء على نفس الأعضاء، مع لزوم الغسل بالمباشره لاتصال مثل هذه المقدمه لنفس الفعل .

في حكم مسّ القرآن للمحدث

فبملاحظه جميع الأمور كان الحكم بالاحتياط الوجوبي بضروره لزوم حفظ المباشره بيد نفس المكلف هنا قوياً، خصوصاً إذا قلنا بأنّ الجري مأخوذ في مفهوم الغسل، كما هو المختار فيما سبق ذكره.

اللهمّ إلا أن يقوم الإجماع على عدم الوجوب، من جهه أنه لم يفتى فقيه بوجوبه بالخصوص، فيصير الاحتياط حينئذٍ استحيائياً .

المسأله الثالثه : في حكم المسح، فلا إشكال فيه من جهه لزوم كونه بيد العاجز مع الإمكان، وإلاّ يجب كونه مأخوذاً من رطوبه يده ثمّ المسح بها رأسه ورجليه، لأنّه المستفاد من الأدلّه، إذ المسح بيده يعدّ مقوماً لتحقّق مسح الواجب، كما هو صريح خبر النهدي، بقوله: «امسح بيدك رأسك ورجليك بنداوه وضوئك» .

المسأله الرابعه: وهي صوره التبعض إذا كان بعض ما ذكر مقدوراً دون بعض فإنّه ممّا ذكرنا في المسأله السابقه يظهر حكم هذه المسأله، فإنّه يجب حفظ شرط المباشره في بعض، لأنّه الواجب أوّلاً .

السابعة: لا يجوز للمحدث مسّ كتابه القرآن، ويجوز له أن يمسّ ماعدا الكتابه (١).

(١) هذه المسأله تشعب إلى مسائل متعدده :

مسأله : هي حرمه مسّ كتابه المصحف لغير المتطهر شرعاً، كما عليه جمع كثير من الفقهاء كالشيخ في «الخلاف» و«التهذيب» و«الذكري» و«الدروس» و«التنقيح» و«جامع المقاصد» والشيخ الأعظم، وصاحب «الجواهر» والمحقق الهمداني وصاحب «العروه» وجميع أصحاب التعاليق عليها ، بل هو المشهور نقلاً وتحصيلاً ، بل في «الخلاف»: الإجماع عليه، كما عن ظاهر «التيان» و«مجمع البيان» خلافاً للشيخ في «المبسوط» وابن إدريس وابن البراج.

بل هو المنقول عن ابن الجنيد، ومال إليه جماعه من متأخري المتأخرين ، فالأولى التعرض لأدله المسأله، فنقول : ومن الأدله التي تمسكوا بها، الإجماع، كما عرفت نقله في كلمات القوم .

ولكنه ضعيف، لما قد عرفت من ذهاب كثير من الفقهاء على خلافه، ولذلك لا يمكن الاعتماد إليه بخصوصه، كما ضعفه الشيخ الأعظم قدس سره في «طهارته» ، إلا أن يكون مأخوذاً بنحو التأييد لسائر الأدله، لأن المحصل منه غير حاصل، والمنقول منه غير مقبول، خصوصاً ما هو الموجود في «الخلاف»، حيث أنه نقل الإجماع في قبال العامه، كما قاله شيخنا البروجردى قدس سره .

ومما استدلل به قوله تعالى : «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ» (١) ، بناءً على أن يكون مرجع الضمير

فى قوله: (لا- يمسه) هو القرآن لا الكتاب المكنون، وأن يكون المراد من (المطهرون) هم المتطهرون عن الأحداث، أى الطهاره عن اختيار، لا ما تكون حاصلًا من ناحيه إعطاء الغير لهم كالمعصومين والملائكه، كما ورد بذلك فى الأخبار والآثار .

وأن يكون المراد من النفى بقوله : (لا- يمسه)، هو النهى والزجر الفعلى لا- الحكايه والخبر، وأن يكون المراد من المسّ هو المماسه بالبدن، لا- تحصيله علمًا كما احتمال ذلك ، وأن يكون المراد من (القرآن) أيضاً هو المنقوش والمكتوب والمخطوط الواقع ما بين الدفتين، لا ما هو الموجود فى الكتاب المكنون .

فالاستدلال بمثل هذه الآيه _ لولا الرجوع إلى الأخبار المفسره لها مع كثره هذه الابتئات _ مشكل جدًّا، ولذلك أشكل الشيخ فى دلاله الآيه وذهب إلى أنّ مرجع الضمير إن كان هو القرآن، يستلزم الاستخدام فى الضمير، لأنّ ما فى الكتاب المكنون يكون غير المنقوش الموجوده فى الدفاتر، فإنّ للقرآن وجودات مختلفه باعتبار وجوده العلمى واللفظى والكتبى، فالأولى إسناد المسّ إلى الموجود فى الكتاب المكنون .

كما أنّ ظاهر (المطهرون)، هو من المطهّر من قبل الغير لا- من تطهّر فى نفسه، فىكون المراد هم المعصومون من الأئمّه عليهم السلام والملائكه ، والمراد من (المسّ) هو العلم والإدراك، كما يؤيّد ذلك وصف القرآن بأنّه: «تنزيلٌ من ربّ العالمين»، فإنّ المنزّل هو ما فى الكتاب المكنون، أو الكلام الجارى على لسان النبىّ صلى الله عليه وآله ، لا نقشت صورته فى الدفاتر . انتهى حاصل كلامه .

قلنا : بأنّ الاعتماد على الآيه بنفسها _ لولا الأخبار مع الاحتمالات الموجوده مشكل جدًّا، وإن كان يمكن الجواب عن بعضها، كما يمكن الجواب عن الاستخدام بأنّ الضمير يرجع إلى القرآن الموجود فى العباده بصوره الاستقلال،

فليس هذا من الاستخدام، وإن كان أصل القرآن موجوداً في الكتاب المكنون، كما أنّ كون المراد من المس هو العلم والإدراك يكون خلافاً للظاهر، بحسب المستفاد من ظهور الجملة، فإنّ توصيف القرآن بالتنزيل لا ينافي أن يكون المراد هو ما في الدفتين جنساً لا شخصاً خارجياً، فإنّ الإسناد كذلك إلى الله أمر عرفي متعارف، ولذلك يقال: إنّ القرآن نزل من عند الله، ويشير إلى ما هو الموجود لا بشخصه، كما لا يخفى.

كما أنّ توصيف القرآن بأنه كريم، لا يوجب كونه هو هذا الموجود، لإمكان كون الكرامه لما في الكتاب المكنون.

وكيف كان، الأولى الرجوع إلى الأخبار الدالّة إن تمسّكنا بالآية الشريفه: منها: خبر إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «المصحف لا تمسه على غير طهر، ولا جنباً، ولا تمس خطّه، ولا تعلقه إنّ الله تعالى يقول: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»»^(١).

منها: خبر الفضل بن الحسن الطبرسي في «مجمع البيان» عن محمّد بن علي الباقر عليه السلام، في قوله: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»، قال: «من الأحداث والجنابات، وقال: لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مسّ المصحف»^(٢).

حيث قد تمسّك في الروايتين بالآية الشريفه لإثبات لزوم الطهاره عن الحدث لمسّ المصحف وخطّه أو تعليقه، لكن ذهب الشيخ الأ-عظم إلى عدم تماميّة دلالة الآية لاشتمالها على الأحكام التي لا يمكن الالتزام بحرمتها في جميع خصوصيات القرآن من الخطوط والورق والجلد، إذ كان المراد من القرآن كلّ ما

١- وسائل الشيعه: أبواب القضاء الصلوات، الباب ١٢، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: أبواب القضاء الصلوات، الباب ١٢، الحديث ٥.

هو المجموع فى الخارج .

مضافاً إلى الروايه، حيث قد عمّم الحكم بالنسبه إلى مسّ الخطّ والتعليق، فالروايه موهونه بواسطه الاستدلال بالآيه .

ولكن يمكن أن يقال: بما قلنا فى قوله تعالى: «وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا»، بأن يكون المراد من النهى عن المسّ _ لو سلّمنا كون النفى فى مقام النهى _ استعماله فى رجحان الترك، حيث يكون فى طرف مسّ نفس المنقوش منضمّاً مع المنع من الفعل وهو الحرمة، وفى الخط والورق والتعليق مع الإذن فى الفعل، وهو الكراهه، لقرينه هذه الأخبار حيث استشهد فيها الآيه الشريفه .

أو يقال: بأنّ ظاهر الآيه دالّّه على حرمة المسّ، أو فى خصوص العلم والإدراك المختصّين بالمعصومين، إلّا- أنّه من جهه استشهاد الإمام عليه السلام يفهم أنّه يكون من بطون القرآن، وبعباره أخرى: يعدّ هذا التفسير من الإمام عليه السلام للآيه، تفسيراً مأخوذاً من باطن القرآن، فيندرج تفسيره عليه السلام فى أنّه بطن من بطون القرآن السبعه أو السبعين كما فى الأخبار.

وكيف كان، لا يبعد إمكان القول بصحّحه الاستدلال بالآيه على إثبات الحرمة كما تمسّكوا بها فى كتبهم .

مضافاً إلى وجود بعض أخبار آخر يستفاد منها ذلك: منها: مرسله حريز عمّن أخبره، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «كان إسماعيل بن أبى عبد الله عليه السلام عنده، فقال: يابئنى اقرأ المصحف، قال: إئنّى لست على وضوء، فقال: لا تمسّ الكتابه ومسّ الورق واقرأه»(١).

منها: خبر أبى بصير، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن قرأ فى المصحف وهو

على غير وضوء؟ قال : لا بأس ، ولا يمَسُّ الكتاب»(١).

فدلّاله الحديثين على المطلوب واضح، والإشكال في سندهما من جهة الإرسال وغيره ، مدفوع: أولاً: بانجبارهما بعمل الأصحاب ، وثانياً: اعتبار خبر أبي بصير بوقوع حمّاد بن عثمان في سلسله سنده، الذي يعدّ من أصحاب الإجماع ويصحّح ما بعده حتّى أبي بصير لو كان هو منشأ الضعف، إن قلنا بضعفه، وإلاّ لعدّ مشتركاً، لأنّه لو كان أبو بصير هو ليث المرادى كان الثقه وإن كان يحيى بن القاسم عدّ ضعيفاً لأنّه يندرج في الواقفيه.

وكيف كان، فالحكم بالحرمة في مسّ الكتابه أمرٌ ثابت وقطعى ، وأما مسّ الورق والخيط لا الخطّ _ لأنّه من القرآن _ والتعليق يعدّ مكروهاً، مضافاً إلى صراحه بعض الأخبار _ كخبر حريز الذى يفيد جواز مسّ الورق والقراءه _ يفهم منه الكراهه، جمعاً بينه وبين ما يدلّ على المنع .

وهنا فروع لا بأس بالإشاره إليها :

الفرع الأوّل : لا- إشكال فى حرمة مسّ أى جزء من أجزاء المحدث، ولو كان ممّا لا تحلّه الحياه كالسنّ والظفر، لصدق المسّ عليه، بل لا يبعد إلحاق الشعر بهما، وإن كان المسترسل منه مشكوكاً، فيرجع إلى البراءه، فتردّد الشيخ الأعظم قدس سره فى السنّ والظفر ممّا لا وجه له، لأقربيه صدق المسّ عليهما عرفاً من الشعر .

الفرع الثانى : لا فرق فى حرمة المسّ كونه ابتداءً أو استدامه، فلو كانت يده عليه، وأحدث الأدلّه يجب رفعها فوراً، وكذا لو مسّ غفله ثمّ التفت أنّه محدث، لإطلاق الأدلّه.

ومنه يظهر حرمة مسّ الماحى لخطّ القرآن بغير وضوء .

الفرع الثالث: لا فرق في حرمة المسّ بين أنواع الخطوط حتّى المهجور منها كالكوفى ، وكذا لا فرق بين أنحاء الكتابه حتّى وإن كانت الكتابه حفرّاً أو حكّاً وإن أشكل فيه ، ولكن الإنصاف صدق المسّ عرفاً ولو مسّ حوله وأطرافه، فأشكال الشيخ الأعظم فيه في غير محلّه .

كما لا فرق في الآيه بين الكلمه أو الجملة أو الحرف، وإن كان يكتب ولا يقرأ، كألف قالوا، أو الحرف الذى يقرأ ولا يكتب إذا كتب كالواو الثانى فى داود، وكالألف فى رحمن ولقمان إذا كتبت، وذلك لشمول الإطلاق لهما ، بل وهكذا الإعراب والتشديد وغيرهما .

الفرع الرابع : أنّه لا فرق فى حرمة المسّ، بين كون الآيه فى القرآن أو فى كتابٍ مّا ، فكلّ ما يصدق عليه القرآن عرفاً ولو مستقلاً فيحرم مسّه، من دون إناطه إلى قصد الكاتب، وكلّ لفظ مشترك لا يصدق عليه القرآن، فحرمة منوط إلى قصد الكاتب فى الكتابه، وإلاّ لا يمكن الالتزام بحرمة مسّ كلّ كلمه مشتركه كانت موجوده فى القرآن إذا كتبت بلا قصد ، كما لا فرق فى حرمة المسّ بين ظاهر البدن وباطنه، لأنّ الملاك هو صدق عنوان المسّ وهو حاصل بالبطن والفم، كما لا يخفى .

الفرع الخامس : اختصاص هذا المنع للبالغين، فلا يشمل الأطفال والمجانين ، بل لا يجب منعهم عن ذلك، لأنّ مسّهم للقرآن إن كان مستلزماً للهتك، فلا بدّ للمنوع من جهه وجوب حفظ القرآن عن الهتك ، وأمّا كون مطلق مسّهم هتكاً، فممنوع، خصوصاً مع السيره القطعيه بمسّهم له فى تعليمهم القرآن ، ودعوى عدم حصول مسّ منهم فى هذه الموارد، دعوى غير مسموعه .

والتكليف لحرمة المسّ كان متوجّهاً إلى المكلفين على الفرض، ولا يشمل غيرهم، فعلى هذا لا يمكن القول بحرمة التمكين لهم، لأنّه إن وقع بإمساس

الثامنة : مَنْ به السلس ، قيل يتوضأ لكلّ صلاه (١).

القرآن بيد الصبى نظير التوقيت فى الضوء، فلا- يُعد فى القول بحرمته، لأنّ المسّ حاصل من عمل المكلف، لاسيما صدق الهتك هنا غير بعيد، لو لم يكن لغرض عقلاى .

وأما لو كان التمكين من جهه مناوبتهم القرآن للتعلّم أو القراءه، فلا- حرمه فيه أصلاً، لما قد عرفت من وجود السيره عليه ، فإشكال الشيخ الأنصارى فيه بالحرمه ممّا لا يعتنى به، كما لا يخفى .

وأما لو توضى الصبى، فلا إشكال فى جوازه، خصوصاً إذا قلنا بشرعيه وضوء الصبى كما هو الأقوى لا بتمريتيه.

ثمّ قد ألحق بالقرآن أسماء الجلاله والأسماء المختصّه به، والصفات الدالّه عليه، من جهه إمكان استفاده ذلك من فحوى لزوم حرمه القرآن، وحرمة مسّه تعظيماً وكرامه له، فمثل أسماء الجلاله تكون أولى ، فإنكار بعض المتأخرين كالخوانسارى إستناداً إلى الأصل، ودعوى اختصاص الأدلّه لخصوص القرآن غير وجيه ، بل لا يبعد دعوى إلحاق أسماء الأنبياء والأئمّه بأسماء الله تعظيماً لهم، كما اختاره بعض كالشيخ الأعظم، وإن تردّد صاحب «الجواهر» فيه .

وكيف كان فإنّ تفصيل الكلام موكول إلى بحث أحكام الجنب .

وكان ختام هذا البحث فى يوم الثلاثاء التاسع والعشرون من شهر شوال المكرّم؛ من سنه ثمانيه وأربعمائه بعد الألف من الهجره النبويّه الشريفه.

(١) والمراد من السلس ، هو المرض الذى يوجب فقدان القدره على مسك البول ، كما عن «مجمع البحرين» ، وفى «القاموس» : هو سلس البول . لا يستمسكه ، وصرّح به غير واحد من الأصحاب .

والمسأله ذات شقوق متعدّده ، لا بأس بالإشاره إلى كلّ واحد منها على حده ،

لتفاوت حكم كل مع الآخر :

الصورة الأولى : من إذا كان له فتره تسع الصلاه والطهاره ، ولو بأقل مقدار الواجب فيهما ، وترك جميع المستحبات ، ففي مثل هذه الصورة ، لا إشكال في وجوب إيقاع الطهاره والصلاه في ذلك الوقت ، كما صرح به كثير من الفقهاء ، بل في «الجواهر»: لا أجد فيه خلافاً هنا، سوى ما ينقل عن الأردبيلي من احتمال عدم الوجوب ، بل قد يحتمل خروج هذه الصورة عن محل النزاع .

حكم المسلوس إذا كان له فتره تسع الصلاه والطهاره

ويمكن أن يستدل لذلك : بأنّ الاستفادة من النصوص ، وكلمات الأصحاب في المقام ، هو كون التكليف بالعمل بالوظيفه اضطرارياً محضاً ، والاضطرار المتعلق بالطبيعه إنّما يتحقق ، إذا كان الاضطرار ثابتاً بالنسبه إلى جميع أفرادها ، وأما مع التمكن من إتيان بعض أفرادها واجداً للشرائط ، ولو في ضمن فرد واحد منها، فلا اضطرار حينئذ .

ومن الواضح أنّ مقتضى الأمر بالطبيعه، مع التمكن من امتثاله له يستلزم وجوب الامتثال ، ولو في ضمن فرد منها ، والنصوص الواردة في المسلوس وغيره ، قاصره عن شمول مثل هذه الصورة ، خصوصاً مع صراحه بعضها في ذلك ، مثل حسنه منصور بن حازم، قال : «قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يقطر منه البول ولا يقدر على حبسه ؟ فقال عليه السلام : إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطه» (١) .

حيث يدل على أنه مع القدره على الحبس، يجب ذلك، لأنه قد فرض حكم العذر ، لمن لا يقدر على الحبس ، وجهه الوجوب هو تحصيل الطهاره التي وقعت شرطاً للصلاه بلا فرق بين الطهاره عن الحدث أو الخبث .

١- وسائل الشيعه: من أبواب النواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٢.

خلافاً للأردبيلي ، حيث احتمال عدم وجوب الإتيان بالوضوء والصلاه فى تلك الفتره ، مدّعياً إطلاق الأخبار الوارده فى المقام ، وحصول الخطاب فى هذا الحال ، بالصلاه بالنسبه إليه ؛

لكنه مندفع ، أولاً : بمنع الإطلاق للأخبار ، كما ستعرف إن شاء الله ، بل ومنع حصول الخطاب لمثله فى هذا الحال ، مع فرض إمكانه الإتيان بالفرد الواجد للشرط .

وثانياً : أنه مخالف مع إجماع الفقهاء ، بل الظاهر أنه ليس إلا مجرد احتمال نقل عنه ، ولم يلتزم نفسه الشريف به ، حتى ينافى مع دعوى نفى الخلاف فيه .

ثم الفتره المتسعه قد تكون فى أول الوقت أو فى غيره ، فإن كانت فى أوله ، تجب المبادره فى الإتيان بالوضوء والصلاه ، مع العلم بطروء العجز بعده ، تحصيلاً للواجب مع جميع شرائطه ، فلو أخر فى هذه الصوره ، حتى عرض له العذر عصى ، وإن كانت الصلاه منه صحيحه ، وأما وجه العصيان : لتفويته بالاختيار ما كان تحصيله واجباً له ، وأما صحه صلاته لصيرورته بعد ذلك مصداقاً للاضطرار ، فيعمل بوظيفته .

ولو كانت الفتره فى غير أول الوقت ، فيجب الانتظار مع العلم بحصول الشرط أو الرجاء بذلك ، فالإتيان بالصلاه فى أول الوقت مع وجود الحدث ، فى حال الصلاه وبعد الوضوء لا يسقط التكليف ، لأنه مأمور بالإتيان بالفرد الاختيارى منه ، لأنه متمكن بالفرض عليه .

وأما مع عدم تحقق الحدث فى الأثناء وبعد الوضوء ، فلا يبعد القول بصحّه صلاته ، مع فرض حصول قصد القربه منه ، بل ويكفى لو كان الإتيان من جهه احتمال المحبوبيه ، كما قد حقق فى محله .

وأما مع اليأس عن حصول الشرط ، والقول بجواز البدار فى هذه الصوره ، فلا إشكال أيضاً فى صحه صلاته ، والاكتفاء بها ، لو لم يكشف الخلاف إلى آخر

الوقت . وإلا كانت صحتها متوقفة على القول بالاجزاء فى الأمر الاضطرارى فى مثل هذا الفرض أيضاً، ولكنّه مشكل .

وأما إن قلنا بعدم جواز البدار، حتى مع حصول اليأس، فصحة صلاته _ لو أتى بها فى أوّل الوقت _ موقوفه على أمرين: أحدهما : حصول قصد القرية، ولو باحتمال المحبوبيه الذاتيه ، والثانى : عدم كشف الخلاف إلى آخر الوقت.

فمع فقد أحدهما تكون الصلاه محكومہ بالبطلان .

هذا كله إذا كانت الفتره بقدر ما يكتفى منها بإتيان أقلّ ما يجب من الصلاه بحسب ما هو المتعارف ، وأما لو فرض بأن لا تكون الفتره إلا بأقلّ من ذلك من الأفراد الاضطراريه، كالاكتفاء بتسبيحه واحده، وسلام واحد، وإتيان الركوع والسجود مومياً، فهل يجب عليه ذلك بالخصوص، أو لابدّ الإتيان بصوره الاضطرار للمسلوس أو الاحتياط بالجمع بينهما ؟

الذى يظهر من الحلّى _ على ما حكى عنه فى «السرائر» _ هو الإتيان بالوجه الأوّل ، فانظر كلامه فى «مصباح الفقيه»(١)، حيث قال : إنّ مستدام الحديث يخفف الصلاه، ولا يطيلها، ويقتصر على أدنى ما يجزى المصلّى عند الضروره .

وقال : إنّه يجزيه أن يقرأ فى الأوليين منها بأمّ الكتاب وحدها، وفى الأخيرتين بتسبيح، ففى كلّ واحده أربع تسبيحات، فإن لم يتمكّن من قراءه فاتحه الكتاب، سبّح فى جميع الركعات، فإن لم يتمكّن من التسبيحات الأربع لتوالى الحدث منه، فليقتصر على ما دون التسبيح فى العدد، ويجزيه منه تسبيحه واحده فى قيامه وتسبيحه فى ركوعه وتسبيحه فى سجوده، وفى التشهد ذكر الشهادتين خاصّه، والصلاه على محمّد وآله صلّى الله عليه وعليهم ممّا لابدّ منه فى التشهد، ويصلّى

على أحوط ما يقدر عليه في بدار الحدث من جلوس أو اضطجاع ، وإن كان صلاته بالإيماء أحوط له في حفظ الحدث ومنعه من الخروج، صَلَّى مؤمياً، ويكون سجوده أخفض من ركوعه . انتهى كلامه .

أقول : الظاهر أنه متفرد في هذا الفتوى، إذ لم يصرح أحد من الأصحاب بما ذكره من المتقدمين والمتأخرين بل المعاصرين، حيث ذهبوا إلى لزوم إحضار وظيفه المسلوس والمبطنون في إيفاء الصلاة على الكيفية المتعارفة، لأن ظاهر إطلاقات الأخبار _ كما ستعرف إن شاء الله تعالى _ أن المرض موجب للعفو عن الحدث لا-الرخصة في ترك الواجبات، تحفظاً عن عروض الحدث ، مع أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي على الإمام الإشارة إلى ذلك في هذه الأخبار، لأنه كان أولى بالتذكّر من بيان حال المسلوس من دون إشاره إلى تلك الحالة .

حكم المسلوس المتمكن من تحصيل الطهاره أثناء الصلاة بالاعسر

فغايه الكلام ، هو الحكم بالاحتياط، من الجمع بين الكيفيه السابقه، وما ذكره، كما أشار إليه السيد في «العروه» ومن علق عليها، إلا أنه استجابى لا وجوبى، ولعل وجهه هو ما عرفت .

الصوره الثانيه : ما إذا لم تكن الفتره بقدر ما تسع فيها الطهاره والصلاه، إلا أنه يتمكّن من تحصيل الطهاره فى أثناء الصلاه، والبناء عليها، من دون أن يلتزم الخروج إلى محلّ آخر، لإمكان وضع الماء فى جنبه وتحصيل الطهاره .

فهى أيضاً يتصوّر بصورتين : إحداهما : بأن لا يستلزم العسر والخرج، لقله خروجه فى الأثناء إلا مرّه أو مرتين ولا الفعل الكثير .

وأخرى : بأن يستلزم العسر والخرج لو أراد ذلك، لكثره خروج الحدث، أو يستلزم فعلاً كثيراً ماحياً للصلاه .

وأما الصوره الأولى فالأقوال فيها أربعة :

القول الأول : ما اختاره ابن إدريس وصاحب «الجواهر»، ناسباً له إلى جماعه

من الأصحاب، بل قال الشيخ الأنصارى فى «طهارته»^(١) قال : مع أنّ الظاهر من الحسنه المتقدمه كفايه جعل الخريطه ، بل مقتضى العموم عدم العفو من حيث الحدث أيضاً عمّا يقع فى الأثناء، إذا أمكن تجديد الطهاره، والبناء على ما مضى من الصلاه ، إذا لم يستلزم فعلاً كثيراً، بأن كانت الطهاره تيمّماً أو وضوءاً ارتماسياً لا يحتاج إلى فعل كثير... إلى آخره .

بل عليه أكثر المتأخّرين من السيّد فى «العروه» وكثير من أصحاب التعليق، إلّا الخوئى، وإن احتاط بالاحتياط الاستحبابى مؤكّداً بإتيان صلاه أخرى بلا تطهير فى أثنائها .

القول الثانى : أن يتوضّأ لكلّ صلاه من غير تجديد فى الأثناء، هذا ما ذهب إليه المشهور، واختاره المحقّق الآملى، والسيّد الأصفهانى والخوئى، كما اختاره المصنّف قدس سره ، بل هو خير «الخلاف» و«المعتبر» و«الإرشاد» و«القواعد» و«التحرير» و«الدروس» و«الذكرى» و«التنقيح» و«جامع المقاصد» واستحسنه المصنّف فى «النافع»، بل هو الظاهر من «المختلف»، بل قد يظهر عن الشيخ فى «الخلاف» دعوى الإجماع عليه ، وهذا ما عليه الخمينى فى «التحرير»، وإن احتاط التجديد فى الأثناء نديباً .

القول الثالث : هو المحكى عن «مبسوط» الشيخ، وقد حكى عن «كشف الرموز»، بل مال إليه صاحب «الحدائق» وهو كفايه وضوء واحد للصلوات المتعدّده، ما لم ينتقض بحدث متعارف .

القول الرابع : ما حكى عن «منتهى»، العلامة من أنه يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد، فيتوضّأ وضوءاً واحداً للظهرين ، وكذا للعشائين ، وللصبح بوضوء

واحد ، وقد مال إليه بعض متأخري المتأخرين ، كما في «الجواهر» ، هذا كله في أقوال المسأله .

وأما الكلام في مقتضى الأدله ومفادها ، حتى يثبت ما هو الحق في المقام ، فلا بد أن يبحث في المسأله في نقطتين :

إحدهما : فيما يقتضيه الجمع بين الأدله والقواعد الأوليه ، مع قطع النظر عن الأخبار الخاصه الوارده في المقام .

والثانيه : في حكم المسلوس مع ملاحظه بالأخبار المذكوره .

فأما الكلام في الأولى : فاعلم أن لنا في المقام طوائف من الأدله : منها : بأن الصلاه لا تترك بحال ، الذي قام عليه الإجماع ، بل هو المستفاد من مضامين الأخبار ، فالإتيان بالصلاه بأي وجه ممكن ضروري متفق عليه الكل ، وليس حال المسلوس والمبطلون كحال فاقد الطهورين ، حتى يتوهم سقوط وجوب الصلاه عنه .

ومنها : ما يدل على شرطيه الطهاره للصلاه ، مثل قوله عليه السلام : «لا صلاه إلا بطهور» ، فيجب تحصيلها حيث ما يمكن تحصيلاً للشرط ، بلا فرق فيه بين الطهاره للحدث أو الخبث ، مع الأولويه للأولى في مفاد الدليل .

ومنها : ما يدل على ناقضيه البول والغائط والريح للوضوء المستفاد من النصوص ، ولا يمكن رفع اليد عنه إلا بدليل خاص ونص مخصوص .

ومنها : ما يستفاد من الأدله في حق المسلوس والمبطلون من إن حالهما بالنسبه إلى سائر الأحداث كالنوم وغيره ، بل بالنسبه إلى نفس هذا الحدث من البول أو الغائط في حال كونهما متعارفين ، كانا كحال سائر الناس من ناقضيه الحدث في حقهما ، وعدم جواز الدخول في الصلاه مع تلك الحاله .

كما أنه أيضاً من الثابت أنه لا اختلاف حقيقة في الأحداث الحادته عن

موجباتها، حتى يمكن احتمال التفكيك بينهما في حقّ بعض دون بعض آخر، بل قد عرفت في بحث الموجبات بأنّ حقيقه الاحداث في جميع الموارد تكون شيئاً واحداً .

هذه مقتضيات الأدلّه الأوليه في حقّ المسلوس والمبطون وغيرهما ، غايه الأمر أنّ مقتضى الجمود بالعمل على مقتضى جميعها في حقّهما، يوجب التكليف بالمحال في حقّهما، لأنّهما لا يقدران على الإتيان بالصلاه مع حفظ جميع شرائطها ، ولكن الاستحاله ترتفع برفع أحد الأمور السابقه، من رفع شرطيه الطهاره في حقّهما، أو رفع اليد عن ناقضيه الحدث الغير المتعارف عنهما، أو رفع اليد عن وجوب الصلاه ، فلا بدّ في إثبات الرفع بأحد هذه الأمور من قيام دليل خاصّ وبيان على ذلك حتّى يحكم بمقتضاه .

كما أنّ الحكم في عروض الحدث في الأثناء كان كذلك، فلا بدّ من الالتزام بعدم كونه قاطعاً للصلاه، كما لا بدّ أن يلتزم بأنّه إمّا أن لا يكون ناقضاً أو يكون ناقضاً للطهاره ، إلاّ أنّه لا بدّ من تجديدها في الأثناء تحصيلاً للشرط اللازم لها ، فإنّ أمكن تجديدها فيها فلا بدّ من تحصيله، لا يقال : بأنّه مستلزم للعسر والجرح.

لإمكان أن يقال : إنّ لا موجب لرفع اليد عنه في ما لا يوجب ذلك، أوّلاً ، وأنّه يرفع اليد عن مقدار ما يستلزم ذلك، ثانياً ، مع أنّك قد عرفت في صدر البحث بأنّ الكلام كان فيما لا يقتضى العسر والجرح .

وأما لزوم فعل كثير في الصلاه لو جدّدها فيها ، فمضافاً إلى ما عرفت من كون مفروض الكلام في غيره ، هو أنّه لا دليل بخصوص لنا في قاطعيته، وإنّما أستفيد ذلك من موارد خاصّه إذا كان ماحياً لصوره الصلاه لا مطلقاً .

كيف وقد ورد في الدليل من تجويز ارتكاب ما هو أكثر من تجديد الوضوء في الأثناء، مثل ما ورد في غسل الثوب والبدن في حال الصلاه، إذا أصابه دم رعاف

وغيره ، مضافاً إلى ورود نصّ خاص في تجويز ذلك في المبطن بالخصوص، المستفاد منه أنّه لا يكون فعلاً كثيراً ماحياً للصلاه ، إلا أن يكون في الكثرة من جهة تعذر التجديد إلى حدّ يوجب صدق المحو عليه ، فهو قد عرفت خروجه عن مورد الكلام كما لا يخفى .

لا- يقال : إنّه إذا وقع الحدث في الأثناء، كما أنّه يكون حينئذٍ ناقضاً للطهاره ولذلك يحكم بوجوب تجديدها في الأثناء، فكذلك يكون قاطعاً للصلاه، فكيف تصحّ بالتجديد ؟

لأننا نقول: من إمكان القول بالتفكيك بين حال المتعارف وغيره، من جهة هذه الملازمه، أي تكون هذه الملازمه ثابتة على فرض التسليم في حال كون المصلّي سالمًا متعارضاً بخلاف من لا يكون كذلك ، إلا أنّ هذا التفكيك يحتاج إلى ورود دليل ولو في مشابهه، كما ورد كذلك في المبطن _ كما ستعرف _ فيستفاد منه هذه الجبهه المشتركه بينه وبين المسلوس، من إمكان أن لا يكون الحدث قاطعاً للصلاه، مع كونه ناقضاً لها .

وأما الجواب بما في «مصباح الهدى» للآملی (١) حيث قال في جواز تفكيكهما: بأنّه يقع ذلك في مثل الاستدبار عن القبله، حيث أنّه يكون قاطعاً مع أنّه ليس بناقض، فيمكن أن يكون الشيء ناقضاً ولا يكون قاطعاً .

فليس بوجيه، لأنّ الخصم لم يدع أنّ كلّ ما يكون قاطعاً يكون ناقضاً، حتّى يجاب بمثله ، بل الخصم يقول : إنّ كلّ ما يكون ناقضاً للطهاره، فهو قاطع للصلاه أيضاً ، فهذا الجواب لا يساعد ولا يردّ لمثل هذا الإشكال .

هذا تمام الكلام في النقطة الأولى من البحث .

وأما النقطة الثانية : وهى ملاحظه مقتضى دلالة الأخبار فى المقام، وملاحظه كيفيه جمع بعضها مع بعض، حتى يتبين ما هو الحق من الأقوال الأربعة، فنقول ومن الله الاستعانه ، وعليه التكلان : منها: أى من الأخبار الخاصه التى تمسك بها الصحيح الذى رواه الصدوق والشيخ مسنداً إلى حريز بن عبدالله، عن أبى عبدالله عليه السلام ، أنه قال : «إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم، إذا كان حين الصلاه أخذ كيساً وجعل فيه قطناً، ثم علّقه عليه وأدخل ذكره فيه، ثم صلّى، يجمع بين صلاتين الظهر والعصر؛ يؤخر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ويفعل ذلك فى الصبح»(١).

حيث استدللّ به العلّامه بأنّه لو كان التجديد فى أثناء الصلاه واجباً، كان عليه البيان ، كما أنّ حكمه عليه السلام بالجمع بين الصلاتين بتأخير إحداهما وتعجيل الأخرى، له ظهور أو تصريح فى عدم لزوم تحصيل الوضوء لكلّ صلاه، خصوصاً مع السكوت عن لزوم التجديد للصلاه الثانيه ، مضافاً إلى صحّحه سنده إلى حريز .

ولا يخفى ما فيه من الإشكال سنداً ودلالة: أمّا الأوّل: لأنّ الكشى قال فى رجاله(٢) : بإسناده عن يونس أنّ حريز بن عبدالله لم يسمع من أبى عبدالله عليه السلام ، إلّا حديثاً واحداً أو حديثين، فعلى هذا لا تخلو روايات حريز عنه عليه السلام عن احتمال الإرسال .

مع أنّه لو سلّمنا صحّحه سنده ودفعنا هذا الاحتمال ، فللخدشه فى دلالتة مجال واسع ، لاشتماله بما يوجب الوهن للاستدلال المذكور ، إذ ذكر الوظيفة لتقطير البول والدم بما وقع فيه من أخذ الكيس لحال الصلاه، وجعل القطن فيه، وإدخال

١- وسائل الشيعه: أبواب النواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ١.

٢- رجال الكشى ص ٢٤٣ على ما فى الوسائل ج ١ ص ٢١٠ .

ذكره والتعليق عليه، ثم الحكم بالجمع بين الصلاتين، يفهمنا أنه كان في صدر بيان حكم النجاسة الخبيثة، من جهة عدم السرايه والتعدى إلى الثوب والبدن، كما أنّ الحكم بالجمع بينهما كان لدفع احتمال زياده النجاسه، لأنّ الفصل يوجب الازدياد، فلا تعرّض فيه لحال المصلّى من جهة الطهاره الحديثه .

بل قد يمكن الاستشهاد لصحّه هذا الاحتمال، ودفع ما استدلّ به، أن نقول: إنّ مورد الحديث هو الرجل لتصريحه به، فمع ذلك ضمّ الدم إلى البول، ومن الواضح أنّ خروج الدم من الرجل ليس من الأحداث حتى يتوهم كون الحديث مسوقاً لبيان حكم الطهاره عن الحدث .

مع أنك قد عرفت عدم صراحتة فيما ذكره، بل لا ظهور فيه، فلو سلّمنا بوجود الظهور لكنّه يرفع اليد عنه بواسطة معارضته لما ستعرض من الأدلّه وإعراض المشهور، فلا يمكن الاعتماد عليه .

ومنها: موثقه سماعه، قال: «سألته عن رجل أخذته تقطير من قرحه (فرجه) إمّا دم وإمّا غيره؟ قال: فليضع خريطه، وليتوضّأ، وليصلّ فإنّما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدنّ إلاّ من الحدث الذي يتوضّأ منه»^(١) .

وقد استدلّ بها الشيخ في «المبسوط» لكفايه وضوء واحد للصلوات المتعدّده، ما لم ينتقض بالحدث المتعارف من النوم وغيره، حتّى نفس هذا الحدث، إذا أخرجه عن اختيار، لا ما يخرج بلا اختيار.

وجه الاستدلال: أنّ المراد من الحدث الذي يتوضّأ منه، هو الإشاره إلى الحدث المتعارف الذي يجب فيه الوضوء للصلاه، فلا يعتدّ بالتقطير الذي اعتراه نتيجة المرض ونحوه، فيسقط حكمه من الناقضيه من حيث الحديثه، والنجاسه

١- وسائل الشيعه: أبواب النواقض الوضوء، الباب ٧، الحديث ١.

من حيث الخبيثه، أى لا- مانع مع وجوده فى كونه حال الصلاه مثلاً، ولعلّ التعليل بقوله: «فإنّما ذلك بلاء ... إلى آخره»، كان إشاره إلى حال معذوريّته بواسطته، كما ورد مثله فى كثير من الأخبار، مثل ما فى بعض الأخبار بقوله: «كلّ ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»^(١)، وفى بعضها: «إنّهُ ليس على صاحبه شيء»^(٢)، بل قد ورد فى حقّ ذى الأعذار من تلك الأخبار: «أنّها من الأبواب التى يفتح منها ألف باب»^(٣).

فمعذوريّته هنا ليس إلّا من جهة عدم الاحتياج إلى التجديد، لا فى أثناء الصلاه، ولا فيما بعدها، قبل خروج الحدث المتعارف لصلوات أخرى، كما لا يخفى.

مضافاً إلى إمكان التمسك بالاستصحاب للوضوء الذى حصّله قبل خروج الحدث، بعد عدم الدليل على وجوب الوضوء بعده، أو لكلّ صلاه.

مع الشكّ فى شمول أدلّه الناقضيه لمثل ما نحن فيه، ولو سلّمنا إطلاقتها أو عمومها، فيقيد أو يخصّص بمثل هذا الخبر.

وما يستدلّ به من الأخبار الآتية، ومن إسراء حكم المرأه المستحاضه فى حقّ السلس، من لزوم الوضوء لكلّ صلاه، قياساً لا نقول به.

بل قد يستشعر ويستأنس لمذهب الشيخ بما رواه «الكافى» فى الحسن أو الصحيح عن منصور بن حازم، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يعتريه البول ولا- يقدر على حبسه؟ قال: فقال لى: إذا لم يقدر على حبسه، فالله أولى بالعدر، يجعل خريطه»^(٤).

-
- ١- وسائل الشيعه: أبواب القضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٨.
 - ٢- وسائل الشيعه: أبواب قضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٢٤.
 - ٣- وسائل الشيعه: أبواب قضاء الصلوات، الباب ٣، الحديث ٩.
 - ٤- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٢.

حيث كان عذره من تلك الجهة، أى لا يكون ناقضاً للطهارة، كما لا يكون مانعاً للصلاة من حيث النجاسة والخبثية .

منها: ما رواه «الكافي» فى الصحيح، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «سئل عن تقطير البول ؟ قال : يجعله خريطه إذا صَلَّى»(١) ، حيث أنه لم يشر إلى لزوم تجديد الطهارة للصلاة مثلاً فى أثنائها .

منها: ما رواه الشيخ بإسناده إلى عبد الرحيم، قال : «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام فى الخصى يبول فيلقى من ذلك شدة، ويرى البلل بعد البلل ؟

قال : يتوضأ وينضح فى النهار مرّه واحده»(٢) .

وجه الاستدلال: هو ما عرفت من عدم الحكم بوجود تجديد الوضوء لكلّ بلل أو لكلّ صلاة ، كما لا يخفى .

هذا ، ولكن قد يمكن أن يجاب عن خبر موثقه سماعه، بأنه إن كانت النسخه هى القرحة، فكان الحكم مربوطاً بالنظر إلى أنّ خروج الدم بالتقطير أو القيح مثلاً لا يستلزم الوضوء، لما توهم بعض السائلين من أنّ خروج الدم وغيره من بدن الإنسان _ مثل الخروج من الأنف أو الفم أو السنّ _ يوجب الوضوء، فالأئمة عليهم السلام فى صدد بيان رفع هذا التوهم، كما يشهد لذلك ما ترى فى لسان بعض الأخبار مثل ما ورد فى خروج المذى والنخامة والبصاق فى أخبار باب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ، وما ورد فى دم الرعاف والحجامه والقيء والقيح فى أخبار باب ٦ _ ٧ من أبواب نواقض الوضوء من عدم ناقضيتها للوضوء ، فعليه تكون الجملة الواردة فى ذيل الحديث بقوله : «فلا يعيدنّ إلا من الحدث الذى يتوضأ منه» ،

١- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٣، الحديث ١.

بياناً لإفهام أنه ليس كل ما يخرج من البدن موجباً للوضوء، إلا ما هو المتعارف والمعروف من الأحداث، كالبول والدم في الاستحاضه، والغائط والريح ونظائرها، فبناءً على هذا الوجه لا يكون الحديث مربوطاً لسلس البول أصلاً .

وأما على النسخه الأخرى بأن يكون الصحيح هو لفظ (فرجه)، فقد يقال أيضاً: بعدم ارتباطه بالسلس أيضاً، من جهة أن المفروض في صدر الحديث بالخروج هو الدم وغيره من الرطوبه والقيح، فلا يشمل مثل البول والغائط، بقربنه ذيله من التفریح، بأن إعادته للوضوء إنما يلزم من أمثال البول والغائط، لا من مثل الدم والقيح، لا يقال: إن الدم في المستحاضه كان معدوداً في الاحداث، لأننا نقول: بأن الشخص المفروض في صدر الحديث كان هو الرجل لا المرأه .

وبناءً على ذلك يكون الحديث في صدد بيان حكم نجاسه هذه الأشياء في حال الصلاه ولما بعدها، فحكم بأنه يجعل لنفسه خريطه، تحفظاً عن السرايه والتلوث إلى سائر البدن والثوب، لا ما نحن بصدده من المبتلى بسلس البول، كما هو كذلك لو كان المراد من (الفرج) معنى اللغوى لا الاصطلاحي .

ومن المحتمل أن يكون المقصود بيان حال المبتلى بالمسلوس، فيكون المراد من قوله: «فلا يعيدن إلا من الحدث»، هو بيان الحدث المتعارف الصادر منه.

ومع ذلك نقول: يمكن أن يكون وجه السؤال، من حيث نجاسته وسرايته إلى سائر البدن واللباس، كما يشهد لذلك بيان وضع الخريطه .

ومن المحتمل أن يكون المراد هو الإطلاق للأعم منه ومن الحدث الذي كان مورد نظر الشيخ قدس سره، فيكون المقصود تجويز الصلاه معه حدوثاً وبقاءً، أي إتيان الصلاه بعد خروج البول بغير المتعارف من دون إعادته للوضوء، كما لا يتجدد في أثنائها المسمى بالبقاء .

فإذا وقع الحديث مورداً لهذه الاحتمالات الكثيره، في دلالتة ومعاني ألفاظه،

فإن من الصعب الاستدلال به جزمًا، وتثبيت خصوص ما ذكره الشيخ، مع أنه قد اشتهر في الألسن بأنه: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

مع أنه لو سلّمنا جميع ذلك، وأغمضنا عمّا ذكرناه، فقد يقال أيضاً بأن مقتضى إطلاق الحديث وعمومه، هو شمول الحكم كلا الفردين، من التقطير في الأثناء، فيحكم بعدم لزوم إعادته الطهاره، لا في أثنائها ولا لما بعد الصلاة، ولكن يقيّد ويخصّص هذا الإطلاق والعموم بالنسبه إلى حال بعد الصلاة، إذا أراد إتيان صلاة أخرى، بما يدلّ على لزوم التجديد في كلّ صلاة، كما ذهب إليه المشهور، بل نقول: إنّ مقتضى الجمع بين هذا الحديث، وما يتمسّك به المشهور، من عدم لزوم التجديد مطلقاً، لا في الأثناء ولا لصلاة أخرى بهذا الحديث، وسلّمنا إطلاق ما تمسّكوا به للتجديد، وأنه يفيد حمل كلّ واحد منهما على القدر المتيقّن منهما، من عدم لزوم التجديد في الأثناء عملاً بالموثّقه، ولزوم التجديد لكلّ صلاة عملاً بما تمسّكوا به .

فعليه أيضاً لا يمكن الذهاب إلى كلام الشيخ ١، من عدم لزوم التجديد مطلقاً .

هذا تمام الكلام في الموثّقه، وقد عرفت أنه لا يمكن أن نظمّن بدلاله هذا الحديث حتّى نفتى على طبق مضمونه في الأثناء، فضلاً عن عدم لزوم الوضوء لكلّ صلاة، فالحكم بجواز الاكتفاء به للصلوات المتعدّده بواسطه هذا الحديث، يكون في غايه الإشكال .

وأما الاستصحاب، فهو إنّما يكون حجّه، لو لم يكن في المسأله نصّاً ودليلاً من الأمارات . وأما مع وجود الدليل من الأدلّه العامّه، الدالّه على ناقضيه البول مطلقاً، أو الأدلّه الخاصّه الوارده في المقام، فلا مورد للاستصحاب أصلاً .

كما أنّ دعوى انصراف الأدلّه العامّه الدالّه على الناقضيه، عن مثل تقطير البول، ممّا لا وجه له، لما قد عرفت من أنّ لسان تلك الأدلّه آييه عن ذلك، لأنها

فى صدد بيان أنّ طبع وجود البول وأمثاله _ ولو خرج من غير اختيار _ يعدّ ناقضاً .

كما لا نحتاج إلى قياس الحكم فى الرجل بالمرأه المستحاضه، لكفايه الأدله عن إثبات ذلك ، نعم يمكن جعلها مؤيداً للذهاب إلى القول بالتجديد لكلّ صلاه .

وأما خبر المنصور، فقد يقال : بأنّ قوله: «يعتريه البول»، قد توجب أن لا- يكون المراد منه هو المسلوس ، بل المقصود هو الحدوث فى أثناء الصلاه لكثرتة بوله، وعدم القدره على منع نفسه وجبسه ، هذا، كما فى «الروائع الفقيهيه»(١)، وإن عدل عنه بقوله : اللهم... إلى آخره ، كما هو الحقّ، لوضوح أنّ الاعتراء بذلك مرّه لا- يعدّ من الأعذار، حتّى يقال فى حقّه: (فألله أولى بالعدر)، إذ لا عذر له من حيث إمكان إعاده الصلاه من دون مشقّه وزحمه، بخلاف من كان من شأنه عروض ذلك، لاسيّما مع ملاحظه حكمه بوضع الخريطه، حيث يفهمنا تهيأه للعروض من قبل ذلك لا عرضه بغتّه .

وكيف كان لا- إشكال فى شموله لمن كان له الابتلاء بالسلس ، غايه الأمر أنّه يحتمل أن يكون الحكم بالنسبه إلى خصوص الخبث لسرايه النجاسه، كما يشهد لذلك قوله: «يجعل خريطه»، أو لخصوص الحدث أو الإطلاق كليهما .

كما أنّه يمكن فرض احتمال أن يكون الحديث فى صدد بيان حال المكلف بالنسبه إلى كلّ عمل فيه شرط الطهاره، كالصلاه والطواف وغيرهما، بالنسبه إلى حال الاشتغال، أو يكون بالنسبه إلى كلّ عمل كذلك ولو لما بعده، بالنظر إلى عمل آخر مشروط بالطهاره، حتّى يوافق كلام الشيخ قدس سره .

والحمل على الإطلاق من الخبث والحدث _ سواء كان بالنسبه فى الأثناء أو لما بعد العمل _ مشكل ، بل القاعده تقتضى الحمل على القدر المتيقّن من كلا

المحتملين، من كونه لخصوص الخبث بقريته جعل الخريطة، وكونه فى الأثناء، لا- لما يعتريه بين الصلاتين لصلاه أُخرى، بل يجب التجديد فيه لولا لزوم العسر والجرح، كما هو المفروض .

وحال خبر الحلبي أيضاً يكون مثل خبر منصور، خصوصاً مع ذكر الصلاة فيه، سيّما مع جعل الخريطة بياناً لحال الصلاة، فيكون ظهوره فى بيان حكم الحدث فى الأثناء والنجاسة أقوى من خبر منصور، كما لا يخفى لمن يتأمل فيه .

مع إمكان أن يقال : إنّه لو سلّمنا الإطلاق والشمول فى الخبرين لما عليه المكلف فى الأثناء أو بعده، ولكن برغم ذلك نقول من إمكان التقيد بالنسبه إلى حال كلّ عمل بواسطه ما يدلّ على لزوم التجديد لكلّ صلاه ، مضافاً إلى ما عرفت من أنّ المشهور قد أعرض عنه.

وأما حديث عبد الرحيم، فهو مضافاً إلى كونه مشتملاً على حكم يخالف الإجماع _ وهو وجوب النضح والتطهير فى كلّ يوم مرّه واحده _ فأنه لا ظهور فيه يفيد كون البلل هو البول، لإمكان أن يكون هو الرطوبه المترشّحه عن خصيته، أو كان بللاً مشتبهاً ، فلا يجب عليه الوضوء حينئذٍ، لا فى الأثناء ولا فى غيره ، ولعلّه لذلك لم يستدلّ به كثير من الفقهاء لبُعده عمّا نحن بصدده، فالقول بالإطلاق فيه لكى يشمل لما نحن فيه، لا يخلو عن تكلف .

وهكذا عرفت عدم وجود دليل معتبر يدلّ بالنصّ والصراحه على عدم الحاجه إلى التجديد فى الأثناء أو فى غيره، إلاّ بعض ما يستدلّ به عوناً للمشهور من عدم التجديد فى الأثناء فقط ، وهو ما ذكره الآملى (١) من الاستدلال بخبر

منصور بن حازم (١) لذلك، بقوله : إنّ الظاهر منه سؤالاً وجواباً، هو ما يخرج منه فى أثناء الصلاة، فإنّ العجز عن إمساك البول فى غير الصلاة ليس له شأن حتّى يسأل عنه عن الإمام عليه السلام .

فمورد السؤال والجواب، هو فيما يخرج فى حال الصلاة ، فحينئذٍ يحتمل أن يكون محطّ النظر هو فى خَبِيثِهِ البول وإيجابه التلوّث، وأن يكون فى قاطعيّته للصلاة، وأن يكون فى ناقضيّته للطهاره ، ويحتمل أن يكون فى الأمور الثلاثة جميعاً، فيكون الفرض من السؤال هو استعمال التكليف بالصلاة فى تلك الحاله، من حيث الخبثيه والحدثيه والقاطعيه، ويكون الجواب هو الحكم بالمعذوريه فى الجميع .

ويكون قوله عليه السلام : «وليجعل خريطه»، بيان ما يرتفع المحاذير الثلاثة جميعاً؛ أمّا ارتفاع محذور الخبثيه، فلأجل كون حبس البول فى الخريطه، منشأً لحفظ البول عن البروز، فتكون الخريطه كخرقه المستحاضه، حيث أنّ الدم ما لم يبرز عن الخرقه، لا يحكم عليه بالخبثيه، وهكذا الكلام فى القاطعيه والناقضيه بمعنى توقّف كلّ منهما على خروج البول من الخريطه، فتكون الخريطه علاجاً للثلاثة جميعاً.

فالخبر على هذا، يدلّ على نفى وجوب التجديد فى أثناء الصلاة ، وحيث أنّ الظاهر منه كونه فى مقام بيان وظيفه المصلّى فى حال الصلاة، فلا يدلّ على جواز الاكتفاء بما يصنعه لصلاه بالنسبه إلى الصلوات التى يأتى بها بعدها، ما لم ينقض بناقض معتاد، فلا ينفى الوضوء لكلّ صلاه، فينطبق حينئذٍ على المذهب المشهور . انتهى كلامه .

ولا يخفى أنّ كلامه لا يخلو عن مناقشه، لأنّه قد يرد عليه :

أولاً: بأنه لو سلّم وجود الاحتمالات الثلاثة فيه، من الخبيثه والقاطعيه والناقضيه، واعترف بخلوّ الحديث عن قرينه تعين أحدها، إلا وضع الخريطه التي يساعد مع الخبيثه فقط، كما يساعد مع الثلاثه بتوجيهه قدس سره، فكيف جزم بالحمل على الجموع، مع أنك قد عرفت منّا سابقاً بأن مقتضى القاعده، هو الحمل على القدر المتيقن، خصوصاً فيما إذا كان الحكم خلافاً للأصل الأوّلي، وليس هو إلا خصوص الخبيثه .

كما أنّ احتمال الشيخ الأنصارى قدس سره بأن يكون العذر لمطلق حاله _ من الصلاه وغيرها، حتّى حال بين الصلاتين بالنسبه إلى الخبيثه _ كان حسناً، دون الحديثه .

وثانياً: أنه يلزم على ما وجهه من كون وضع الخريطه موجباً لحفظه عن البروز، وهو مع هذه الحاله يترتب عليه ذلك، أنه لو فرض بروزه عن الخريطه لكثرت قطراته، يوجب كونه ناقضاً ومانعاً وقاطعاً، مع أنه خلاف لظاهر قوله: «إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر»، حيث يدلّ على معذوريته أيضاً في الفرض المذكور .

اللهم إلا- أن يقال: بأن صاحب «الجواهر»^(١) قد ادّعى الإجماع على صحّته الصلاه بعد خروج البول عن المسلسوس، بقوله: إنّ أقصى ما هناك أنّ الإجماع منعقد على صحّته، وعدم البطلان بوقوع الحدث في الأثناء ... إلى آخره.

مع أنك قد عرفت عدم وجود دليل خاص يصرّح بذلك، حتّى يكون هو مستندهم، فليس إلا أنّهم استفادوا ذلك من مثل حديث المنصور _ من بيان كونه معذوراً في ذلك _ ونظائره من الأخبار المستفاده منها ذلك، بل يكون ظهور صحيح الحلبي في الدلاله على حكم المسأله أقوى، حيث روى الحلبي عن أبي

عبدالله عليه السلام : «أُتِيَ عن تقطير البول؟ قال عليه السلام : يجعل خريطه إذا صَلَّى» (١).

فصريح كلامه الأمر بجعل الخريطه للصلاه ضمن جمله شرطيه بقوله: «إذا صَلَّى» .

ومن المعلوم أنّ حكم الحدث الواقع في الصلاه بالتقطير، كان في أذهان الناس أولى وأشدّ من النجاسه، لما ترى من العفو في الثانيه في بعض الموارد كالدم في بعض أقسامه ، بل كلّ النجاسات في صوره الجهل، بخلاف الحدث حيث لم يعفو عنه في شيء من الموارد .

فمع كونه أهمّ عند الأذهان وأولى في السؤال والجواب، كان قد صرف عنه الإمام عليه السلام في الجواب ولم يبيّنه، وذكر حكم نجاسته وخبثيته، وحيثُ مانعته، مع عدم ذكر حكم الحدث في أخبار أُخرى ، فهو ممّا لا يقبله الذوق السليم ومن له شَمّ الفقاهه.

فلعلّ بواسطة هذه الأمور، ومناسبه الحكم مع الموضوع، قد استفاد الفقهاء عدم لزوم التجديد في الأثناء، لأنّه لو كان ذلك واجباً لكان على الإمام عليه السلام بيانه في هذا المقام ، وحيث لم يبيّن ، بل قد ذكر ما استفاد منه قاعده كليّه بقوله : «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»، يفهم أنّ مقصوده من بيان وضع الخريطه ليس إلّا من جهه الحدث والخبث كليهما، لا خصوص الثاني فقط .

وأما ذلك لا يوجب الحكم بعدم وجوب التجديد، حتى لما بعد الصلاه بالنظر إلى صلاه أُخرى، لإمكان أن لا يصدق عليه العذر، مع فرض عدم العسر والخرج، كما هو المفروض في صدر المسأله، فضلاً عن دخوله تحت الأدلّه الأوليه .

فعلى هذا، يكون قول المشهور أقوى، وإن كان الاحتياط يقتضى تجديد

الوضوء فى الأثناء أيضاً، لو لم يستلزم فعلاً كثيراً، ولا العسر والحرَج إلحاقاً بالمبطون، وإن كان الأحوط منه هو الإتيان بالصلاطين بكيفيتين، إحداهما بلا تجديد فى الأثناء، والأخرى مع التجديد فيه، والله العالم .

هذا كله فيما إذا لم يلزم التكرار فى الأثناء العسر والحرَج، ولا فعلاً كثيراً.

وأما الصورة الثانية: وهو ما يلزم العسر والحرَج.

فلا إشكال فى لزوم التجديد لكلِّ صلاة، لما قد عرفت من تماميه الأدلَّة بالنسبه إليه .

وأما ما يخرج فى الأثناء، فلا ترديد فى عدم وجوب التجديد فيه، لأنه يستلزم الحرَج فينفى بواسطه دليل نفى الحرَج، وإن قلنا بوجوب التجديد فيما لا يلزم وإلا فلا موقع لهذا الكلام.

إنما الكلام والإشكال فيما لزم ذلك فهل عليه ترك التكرار من أوّل الأمر، لأنه شىء فيه حرَج _ كما هو المتعارف فى ما يلزم منه العسر والحرَج _ أم يرفع اليد عنه إذا لزم ذلك لا مطلقاً؟ فيه وجهان: من أنّ الضروره تتقدّر بقدرها، فتقتضى الثانى، كما هو مقتضى لزوم تقليل الحدث حيث أمكن .

حكم المسلوس إذا كان الحدث مستمراً

ومن أنّ التكليف الحرَجى لا يلحظ فيه كذلك، يرفع اليد من الأوّل .

فالأولى أن يُقال: إن قلنا بالتجديد فى الأثناء من باب الاحتياط لا الفتوى، كان رفع اليد فيما يستلزم الحرَج أهون ممّا قلنا بوجوبه من جهه الفتوى، لإمكان أن يقال فيه بأنّ سقوط التكليف فى الحرَج الشخصى دائر مدار وجوده، فلا يترك إلى أن يصل إلى حدّ الحرَج، كما أنه أيضاً أحوط .

وأما ما يستلزم فعلاً كثيراً، فهو أيضاً ينقسم إلى قسمين: تارة: يكون ماحياً لصوره الصلاة، فلا إشكال فى رفع اليد عنه، لأنّ الحكم بوجوب التجديد _ حتى فى هذا القسم _ يستلزم وقوعه فى الحرَج لو أوجب التكرار، مضافاً إلى الإشكال

فى جواز ارتكاب ما يستلزم محو الصلاه، لعدم دليل عليه .

وأخرى : ما لا يستلزم ذلك، فلا وجه للحكم بالبطلان بواسطه فعل الكثير ، إذ ليس لنا دليل فيه إلا الإجماع، وهو مفقود فى المقام ، فإذا لم يدل على كونه قاطعاً، ولم يقيم إجماع هنا _ كما ادّعاها فى «مصباح الهدى»(١) _ ، فلا وجه للقول برفع اليد عن التجديد بواسطته .

ولكن الأظهر عندنا أن يقال بالتفصيل، بأنّ التجديد فى الأثناء إن قلنا به من باب الاحتياط، كان الأحوط هنا تركه، لاحتمال دخوله فى ما انعقد عليه الإجماع .

وإن قلنا بوجوده من باب الفتوى، كان الأحوط فى خلافه، أى فى إتيانه، لعدم جواز رفع اليد عمّا هو واجب قطعاً بواسطه ما يحتمل أن يكون منهياً عنه، وحيث كان المختار عندنا هو الأول فتركه حينئذٍ أحوط.

فأوضحت المسأله فى جميع صورها ، بحمد الله ومنه .

الصوره الثالثه: ما إذا كان الحدث مستمراً، بحيث لا تحصل له فتره يستطيع خلالها أداء الصلاه، فلا يقع شىء منها مع الطهاره أصلاً، ففى جواز الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات عديده ، إمّا مطلقاً، أى بلا فرق بين أن يحدث بحدث متعارف أم لا، وسواء أحدث باحداث آخر غير ما ابتلى به أم لا .

أو يكتفى به إلى أن يحدث منه حدث متعارف من البول أو الغائط أو غيرهما .

أو عدم جواز الاكتفاء به، بل يجب الوضوء عند كلّ صلاه، كالصوره المتقدمه ؟ وجوه : من عدم الفائده فى تجديد الوضوء، لابتلائه بالاستمرار فى الحدث من ناحيه ، ومن ناحيه أخرى مشروعيه الصلاه منه، وأنها لا تترك فى تلك الحاله، فينفى دخوله فى الصلاه بلا وضوء، إلا أنّ الإجماع منعقد على وجوب الوضوء

وقيل: مَنْ به البَطْن إذا تجدد حدثه في الصلاة يتطهر ويبنى (١).

لأول صلاة يؤدّيها في اليوم أو عند شروع المرض ، بل مقتضى عموم ناقضيه البول، كون المسلوس محدثاً تشريعاً له الصلاة، ولا دليل على زياده حدثه بالنوم ونحوه، فلا موجب للتجديد عند حدوث سائر الأحداث، فضلاً عن خروج البول على النحو المتعارف، فلا يجب عليه الوضوء إلا لأول الصلاة .

ومن عدم الدليل على العفو عمّا عدا ما يخرج على النحو الغير المتعارف من البول، فضلاً عن سائر الأحداث ، مضافاً إلى الإجماع الصريح عن صاحب الجواهر قدس سره ، على عدم العفو عمّا يخرج على النحو المتعارف منه، فضلاً عن سائر الأحداث.

ودلاله موثقه سماعه بقوله : «فلا يعيدنّ إلا من الحدث الذي يتوضأ عنه» (١)، بناءً على أن يكون المراد هو الحدث المتعارف ، فلازم هذا الوصف هو وجوب التجديد لما يخرج عنه بصوره المتعارف من البول وغيره دون غيره .

ومن ملاحظه مقتضى الدليل الأولي لوجوب الوضوء لكلّ صلاه، فقد خرج عنه على الفرض صورته الأثناء مثلاً، وتبقى الباقي تحته، فلازمه ذلك.

ومن إطلاق كلمات المشهور، من وجوب الوضوء لكلّ صلاه في المسلوس، مع دعوى عدم الفرق بينه وبين المبطن .

ولا يخفى أنّ هذا الأخير من الاحتمالات كان أقوى مطابق للاحتياط، ما لم يستلزم العسر والجرح والمشقه العاديه، وإلا كان الأوسط هو الأوسط، وأقوى إن كان عسرياً حرجياً ، والله العالم .

(١) والمراد من البَطْن (بالتحريك)، من به داء وهو الإسهال، بحيث لا يقدر

على إمساكه، أو يكون المراد هو الأعمّ منه حتى يشمل من لا- يقدر على حفظ الريح . هذا من جهه عموم لفظ البطن، حيث يستعمل لكل ما يخرج عنه، وكان من شأنه ذلك، وكيف كان لا إشكال في دخول الأوّل فيه .

حكم المبطلون

فالكلام فيه تارة: بلحاظ حال المكلف من عروضه في أوّل الوقت وغيره، وثانية: من جهه علمه بالزوال أو رجائه أو يأسه عنه .
وثالثة: من حيث موارد الأجزاء وعدمه، ومن جهه كشف الخلاف وعدمه، وهكذا من إمكان الفتره له بأن يأتي الصلاه مع الطهاره، وعدم الفتره، وغير ذلك من المحتملات من العسر والحرج، والفعل الكثير حيث يشترك في الحكم مع المسلوس .

نعم الكلام فيه إذا ما كان مرضه بما لا فتره له تسع فيها الصلاه ، بل يكون مبتلى به في الصلاه ، أمّا بمزّه ومزتين بما لا يوجب العسر والحرج في التجديد، ولا الفعل الكثير، أو بأزيد من ذلك، بحيث كان مستمراً متوالياً ، فقد وقع الخلاف في القسم الأوّل ، وذكر العلامة في «المختلف» و«القواعد» و«الإرشاد» و«التذكرة» و«نهاية الأحكام» قولاً نقله «الجواهر»^(١) : إنّه إن كان تمكّن من حفظ نفسه بمقدار الصلاه تطهّر واستأنف الصلاه من رأس، وإن لم يكن متمكناً من ذلك، بأن كان دائماً لا ينقطع بنى على صلاته من غير تجديد في الأثناء، مستدلاً بأنّه لا فائده في التجديد، لأنّ هذا المتكزّر إن نقض الطهاره نقض الصلاه، لما دلّ على اشتراط الصلاه باستمرارها .

وتبعه في ذلك صاحب «كشف اللثام» .

ولكن الإنصاف أنّ الحقّ مع المشهور، حيث ذهبوا إلى وجوب التجديد في الأثناء، والبناء على ما مضى من صلاته ، فضلاً عن لزوم التجديد لكلّ صلاه

أيضاً، وهذا حكم صحيح _ مضافاً إلى وجود أخبار خاصه تدلّ عليه بالخصوص _ بالنظر إلى عدم كون الحدث في حقّه كالمسلوس ناقضاً، لما قد عرفت بأنّ الطهاره الواقعيه لو كانت شرطاً في حقهما، لما كان قادراً بإتيان الصلاه معها، فلا بدّ إمّا من رفع اليد عن وجوب الصلاه لهما وصيرورتهما كفاقد الطهورين، _ كما اختاره بعض _ أو رفع اليد عن شرطيتها بمعناها الواقعي .

وحيث قد عرفت وجود الإجماع على عدم جواز ترك الصلاه منهما، فلا بدّ من الإتيان بها ولو مع الحدث، لكونهما من ذوى الأعدار، كما وقع في صحيح منصور بن حازم أو حسنته من كونه معذوراً (فالله أولى عليه بالعدر، يجعل الخريظه) (١).

حيث يفهم منه قاعده كليّه، نظير ما وقع في بعض الأحاديث: «أنّ ما غلب الله على العباد فهو أولى بالعدر» .

فحينئذ يدور الأمر بين أن تكون الطهاره شرطاً لخصوص الأفعال، دون الأكوان، لو ورد دليل خاص على لزوم التجديد، كما كان كذلك في حقّ المبطون ، أو القول بأنّ الطهاره في حقهما قد ارتفعت في الأثناء، وأبيح لهما الصلاه لكونه معذوراً، كما قلنا في المسلوس .

ومن العجب عن العلّامه وصاحب «كشف اللثام» كيف اعترضوا بذلك في المبطون ، مع أنّه إذا كان ناقضاً للطهاره كان مبطلاً للصلاه، وبرغم ذلك أوجبا الوضوء لكلّ صلاه ، مع أنّه لو لم يكن البطن ناقضاً أصلاً لكونه معذوراً، فلا بدّ أن يقال بالنسبه إلى صلاه أخرى، خصوصاً إذا فرضنا عدم خروج شيء غير ما خرج في الصلاه الأولى ، مع أنّ ظاهر إطلاق كلامهما وجوب التجديد للصلوات الأخرى مطلقاً ، وإن كان ناقضاً ومبطلاً، فكيف حكما بعدم وجوب التجديد في

الأثناء وصحّ الصلاة ، مضافاً إلى أنّ حكمهما يعدّ اجتهاداً في مقابل النصّ، فلا يعبأ به، وذلك لما وقع في الأخبار المعتبره من الحكم بالتجديد في الأثناء، مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المبطن؟ فقال: يبني على صلاته» (١). وخبر صحيح آخر عنه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «صاحب البطن الغالب يتوضأ ويبنى على صلاته» (٢).

وما رواه الشيخ بإسناده في الموثق إلى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتّم ما بقى» (٣).

دلالة هذه الأخبار على المقصود موقوفه على كون المراد من التوضي هو المعنى المصطلح المعروف بين الناس، وهو الطهارة عن الحدث، فيكون الخبر ساكناً عن حكم الخبث إما من جهة عدم شمول الدليل له، أو معفوّاً للسكوت عن حاله في مقام البيان، كما قد عفى عنه في المسلسل إذا أخذ خريطه معه .

أو كان داخلاً بواسطة كون المراد من التوضي هو الأعمّ من الحدث والخبث، لكنّه بعيد غايته بأن يراد من لفظ واحد معنيان متفاوتان من حيث الموضوع والحكم .

وأما احتمال كون المراد هو الاستنجاء فقط دون الحدث، ففي غايه البعد، لما قد عرفت في المسلسل من أهميه حكم الحدث عن الخبث، مضافاً إلى أنس كثره استعمال هذا اللفظ في ذلك المعنى في الأخبار وكلمات الأصحاب، كما لا يخفى على المتتبع .

بل قد يمكن الاستدلال _ أو الاستشعار _ بأخبار أخرى معتبره من حيث السند، مثل ما رواه الصدوق بإسناده الصحيح إلى فضيل بن يسار، قال: «قلت

١- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٢ و ٣، الفقيه: ١ / ٢٣٧.

٢- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٢ و ٣، الفقيه: ١ / ٢٣٧.

٣- وسائل الشيعه: أبواب قواطع الصلوه، الباب ١، الحديث ٤.

لأبي جعفر عليه السلام: أكون في الصلاة فأجد غمزاً في بطني، أو أذى أو ضرباًناً (١)؟

فقال: انصرف، ثم توجّأ وابن علي ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً، وإن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك فهو بمنزله من تكلم في الصلاة ناسياً، قلت: وإن قلب وجهه عن القبلة؟

قال: نعم، وإن قلب وجهه عن القبلة» (٢).

وما رواه الشيخ بإسناده إلى أبي سعيد القمّاط، قال: «سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجد غمزاً في بطنه أو أذى أو عصراً من البول، وهو في صلاته المكتوبة في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة؟

فقال: إذا أصاب شيئاً من ذلك فلا بأس بأن يخرج لحاجته تلك، فيتوجّأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه، فيبني على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلاة بالكلام، قال: قلت: وإن التفت يميناً أو شمالاً أو ولى عن القبلة؟

قال: نعم، كلّ ذلك واسع، إنّما هو بمنزله رجل سهى فانصرف في ركعه أو ركعتين أو ثلاثه من المكتوبة، فإنما عليه أن يبني على صلاته، ثم ذكر سهو النبي صلى الله عليه وآله» (٣).

فإنّ هذين الخبرين إن عمل بظاهرهما من كون عروض ذلك اتفاقياً، لا لأجل المرض، يستلزم كونهما مشتملاً على ما هو خلاف ما اتفق عليه علماء الإمامية، من بطلان الصلاة بمثل هذا الحدث، فلا بدّ أن يحمل على نوع تأويل، إمّا بما ذكره صاحب «كشف اللثام»، أي بأن يرجع إلى صلاة أخرى، قد قصد إتيانها لا ما أتى به من بعض الصلاة.

١- الضربان: بمعنى شدّه الألم الذي يحصل للبطن، والغمز هنا بمعنى العصر كما في «مجمع البحرين».

٢- وسائل الشيعة: أبواب قواطع الصلوة، الباب ١، الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة: أبواب قواطع الصلوة، الباب ١، الحديث ١١.

ولكن الحمل بعيد غايته، خصوصاً في هذين الخبرين سيّما ثانيهما .

أو بما حمله الشيخ الطوسي قدس سره من عدم خروج الحدث في الأوّل منهما .

أو الخروج سهواً ونسياناً في ثانيهما ، فهو أيضاً لا يخلو عن وهن، لأنّه مبطل أيضاً .

أو الحمل على التقيه، كما حمله صاحب «الوسائل»، فهو أيضاً لا وجه له، مع إمكان الحمل على ما يقتضى الدلالة، بل وهو مقدّم عن الحكم بأصالة الجبهه وهو ما ذكره جمعٌ من الفقهاء كصاحب «الجواهر» والشيخ الأعظم، وتبعهما غيرهما من الحمل على صورته المريض المبتلى _ كالمبطلون _ فيتناسب مع الأخبار السابقة من تجديد الطهاره في الأثناء ، مع أنّ في دلاله الأخبار السابقة لولا هذين الخبرين غنى وكفايه .

فثبت أنّ الحقّ مع المشهور، من لزوم التجديد في الأثناء إن كان مبطوناً، تحصيلاً للطهاره في الأفعال، إن لم يقدر تحصيلها للأكوان .

نعم، ظاهر كلمات الأصحاب _ بل لا يبعد أن يكون هو محطّ الأخبار _ بأنّ مورد التجديد في المبطل هو فيما إذا كان له فتره يقدر على إتيان بعض الصلاه مع الطهاره .

حكم سلس الريح والنوم

وأما من لا يقدر عليه لاستمرار الحدث بالبطن، فحكمه يكون على حكم المسلس من عدم وجوب التجديد في الأثناء ، وأما وجوب في كلّ صلاه، أو عندما يخرج عنه بصوره المتعارف، أو عدم الوجوب إلّا عند الصلاه الأولى في اليوم مثلاً، أو عند شروع المرض، وجوه، وقد عرفت قوّه احتمال الأوّل، وإن كان الأوسط لا يخلو عن وجه، والاحتياط يكون مع الأوّل .

والأحوط منهما في كلتا الصورتين _ أي حتّى في السابق الذي كان له الفتره وما عرفت لزوم التجديد في الأثناء _ هو الإتيان بالصلايتين بمثل ما يفعله المسلس من وضع الخريطه، والله العالم .

هاهنا مسائل وفروع:

الفرع الأول : هل يجب على المسلسوس والمبطون الاستظهار بمنع تعدى النجاسه أم لا يجب ذلك ؟ فقد عرفت دلالة الأخبار في المسلسوس على وضع الخريطة، أو الكيس، الظاهر في الوجوب ، بل في «جامع المقاصد» نسبته إلى الأصحاب، بدعوى الإجماع عليه ، بل قد يمكن أن يقال إنه موافق للاحتياط .

وأما المبطون، حيث لم يقع في الأخبار ولا في كلمات الأصحاب إشاره إلى وجوب استظهاره، عدا ما قد يستفاد من القواعد الكليه من لزوم التحفظ عن النجاسه والخبث ، إلا- إذا لم يمكنه من جهه لزومه العسر والحرَج ، كما لا- يبعد أن يكون حال المبطون كذلك، إذ كثيراً ما لا يقدر من حفظه بالخريطة، لو لم يكن له قوه الإمساك .

وكيف كان، فوجوبه فيه يكون بمقتضى الاحتياط الوجوبى .

وأما أنه يجب ويتعين في المسلسوس وضع الكيس، لأنه يكون بما يستر العوره، وتصير كأنها من الباطن، فيصير من قبيل الأجزاء الباطنه، وكون ظاهر الكيس كظاهر البدن في حال الاضطرار _ كما احتمله الآملى، بقوله : وهو الأحوط لو لم يكن أقوى ، فلا يخلو عن تأمل .

فالإنصاف عدم إمكان القول بوجوبه، لوضوح أن المقصود هو التحفظ عن السرايه والتعدى، وهو حاصل ولو بغيره، وإن كان عمله كذلك لا- يخلو عن حسن، بل وهو أوفق بالاحتياط ، كما أن الظاهر أنه من عمل بوظيفته، ومع ذلك خرج الحدث عن الخريطة لا يضر إن لا يمكن حفظه ولو بالكيس .

الفرع الثانى : هل يلحق سلس الريح والنوم بالمسلسوس، بحيث لا يجب عليه تجديد الوضوء فى الأثناء ، بل يجب لكلّ صلاه، أو أنه ملحق بالمبطون فيجب أيضاً فى الأثناء، كما يجب لكلّ صلاه ؟

قد يقال بإلحاقهما بالأول، لأنه موافق للقاعده كما عرفت ، كما قد يقال بإلحاقهما بالثاني، لأنه قد وقع في الحديث بلزوم التجديد في الأثناء في المبطن، فبدلاله تنقيح المناط يسرى الحكم إلى غيره من المسلوس في البول والنوم والريح ، غاية الأمر خرج سلس البول عنه بواسطة الأدله وكلمات الأصحاب، فيبقى الباقي ملحقا به.

هذا، ولكن الأولى هو القول بالتفصيل بين سلس الريح والنوم، بإلحاق الأول بالمبطن دون الثاني .

في تطهير موضع النجاسه على المسلوس

أما إلحاق الأول به، لما قد عرفت في بيان معنى المبطن، من أنه يحتمل أن يشمله نفس اللفظ، فيدخل تحت حكمه ، فاحتمال الشمول يكفي في إثبات وجوب التجديد، لعدم القطع بالفراغ عما هو الواجب عليه لو صلّى بدون ذلك، فمقتضى الاحتياط يوجب الحكم بوجوب إلحاقه ، هذا بخلاف سلس النوم، حيث أنه يلحق بالمسلوس، بما هو مقتضى القاعده، وهو ليس إلا الحكم بالتجديد لكلّ صلاه ، فالزائد منه محكوم بالبراءه، إلا ما خرج بالدليل، كالمبطن وما ألحق به .

الفرع الثالث : هل يجب على المسلوس تطهير الحشفه في كلّ مرّه تنجّست، ولو في حال الصلاه، أو لا يجب مطلقاً، أو هناك تفصيل بين حال الصلاه بعدم الوجوب وبين غيرها بالوجوب ؟ وجوه: من عموم ما دلّ على شرطيه الطهاره من الخبث في البدن الشامل بإطلاقه لكلتا حالتى الصلاه وغيرها ، فإنه يجب ذلك. ومن إطلاق الأخبار السابقه الأمره بوضع الخريطه أو الكيس، من غير أن يشير إلى ذلك، مع كونه مورد الحاجه، فبذلك يخصّص عموم الشرطيه ، ومن إمكان أن يقال : إنّ المعذوريه المستفاده من الأخبار للنجاسه القاضيه، إنّما كانت في حال الصلاه فقط لا مطلقاً ، فلا بدّ أن يتمسك بالعموم في غير حال الصلاه،

سيما لمن ذهب إلى عدم وجوب التجديد في الأثناء في المسلوس، حيث أنّ استفادته المعفوّه لمثل الخبث كان بطريق أولى، لأهمّيه الحدث عنه، وكونه معفوّاً كما عرفت، فالقول بالتفصيل لا- يخلو عن قوّه وإن كان الأحوط هو الأوّل، لو لم يستلزم التطهير العسر والحرج .

وأما الكيس، فهل يجب تطهيره أم لا؟

قد يقال: بجريان الاحتمالات الثلاث فيه، إلا أنّ الأقوى هنا عدم الوجوب - مضافاً إلى ما عرفت بالنسبه إلى حال الصلاة - من جهه أنّ ما يدلّ على جواز الصلاة فيما لا تتمّ فيه - كالقلنسوه والمنطفه - وإن كان نجساً يقتضى ذلك، لما يدلّ عليه أخبار عديده وقعت في الباب الحادى والثلاثين من أبواب النجاسات من «الوسائل» مثل ما فى مرسله عبدالله بن سنان، عمّن أخبره، عن أبى عبدالله عليه السلام، أنّه قال: «كلّ ما كان على الإنسان أو معه ممّا لا تجوز الصلاة فيه وحده، فلا بأس أن يصلّى فيه، وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوه والتكه والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك» (١).

وغيره من الروايات .

حكم المسلوس والمبتون في صلاه الاحتياط

والمراد من الكمره هو الكيس الذى يؤخذ للذكر اجتناباً عن الاحتلام، كما فى «المستمسك» (٢) أو من السلس، كما عن الأملى فى «المصباح» (٣) نقلاً عن بعض اللغويين، وإن كان الأحوط هو القول بالتطهير، سيما فى غير حال الصلاة، كما لا يخفى .

الفرع الرابع: هل يجب عليه المبادره إلى الصلاة بعد الوضوء مطلقاً بلا مهله - كما عن السيّد فى «العروه» فى المسأله الأولى، وكثير من أصحاب التعاليق الآ

١- وسائل الشيعة: أبواب النجاسات، الباب ٣١، الحديث ٥.

٢- مستمسك العروه الوثقى: ٢ / ٥٧٤.

٣- المصباح: ٤ / ٦٥.

الخوئي من القول بعدم الوجوب مطلقاً، أو القول بعدم الوجوب في حق من كان مستمرّ الحدث، ولا فتره له، والوجوب لمن كان له فتره، وهو الحقّ _ كما عليه الأملَى _ لأنه لا يقدر على التحفظ فكان محدثاً على أيّ حال، أم لا؟

فإن قلنا بأنّ اشتداد الحدث بالتكرار، يوجب ازدياد النجاسه والقذاره، من حدوث الحدث، فهو ممنوع، لكنّه لا يخلو عن تأمل، وإن كان الأحوط هو هذا حذراً عن مخالفة الفقهاء كصاحب «الجواهر» وغيره من الأعلام .

الفرع الخامس : هل يجب التجديد لقضاء التشهد والسجده المنسيين، أو يكفي ما يحصل للصلاه؟

الظاهر هو الثاني، لأنّ النسيان عن محلّهما مع الذكر قبل الفصل الطويل وعدم الاستدبار، لا يوجب خروجهما عن الجزئيه عن الصلاه، ولو كان وقوعهما بعد الصلاه، فيكون حكمهما حكم سائر الأجزاء ، فكلّ ما لا يوجب التجديد هكذا يكون فيهما، وما يجب فيهما التجديد فيجب فيهما كالمبطلون .

فظهر أنّ الاكتفاء بالوضوء للصلاه صحيح، فيما لم نقل بوجوب التجديد في نفس الصلاه، وإلاّ يجب التجديد لو وقع الحدث فيما بين الصلاه وبين القضاء، كما لو وقع بين الصلاه للمبطلون في غير مستمرّ الحدث .

نعم، في المسلوس يكفي مطلقاً، ولا يجب التجديد، كما لو وقع في الصلاه وكان حكمه كذلك .

وأما لو لم يحدث بين الصلاه وبين القضاء شيء، فلا وجه للقول بالتجديد مطلقاً، حتّى في المبطلون أصلاً، لعدم صدق عنوان لزوم الطهاره لكلّ صلاه عليه .

وأما حكم صلاه الاحتياط لو عرض الشكّ في الصلاه، واحتاج إليها؟

فهى على تقدير نقص الصلاه واقعاً، تعدّ من أجزاء الفريضة مفصوله، فيكون حكمها حكم سائر الأجزاء من وجوب التجديد فيما يجب، _ كما فى المبطلون _

وعدمه فيما لا يجب _ كالمسلوس _ .

وإن كانت الصلاة تامّة، تصير نافله، وهي محتاجة إلى التجديد بمقتضى القاعده الدالّه على وجوب التوضّي لكلّ صلاه .

أمّا الآملى فى «المصباح»^(١) والشاهرودى، فقد ذهبا إلى قوه عدم الاكتفاء بوضوء الصلاه، وحكما بالتجديد، خلافاً للسيد فى «العروه»^(٢) وكثير من أصحاب التعاليق، من الحكم بعدم لزوم التجديد، مع مراعاة عدم الفصل الطويل، وعدم الاستدبار رعايه للجزئيه .

حكم المسلوس و المبطون فى مسّ كتابه القرآن و ما بحكمه

والظاهر أنّ الثانى لا يخلو عن قوه، لأنّ الالتزام بوجود التجديد ممّا لا وجه له، لأنّه على أىّ حال لا يكون واجباً، إذ فى الواقع لا يخلو عن أحد الوجهين : إمّا الجزئيه، فلا يجب التجديد على الفرض إن كان فى مثل المسلوس ، أو النافله، فهى وإن احتاج إلى التجديد إلاّ أنّه ليس بواجب .

إلاّ أن يكون مقصودهم هو إثبات الشرطيه، أى اشتراط ذلك لكى تقع النافله صحيحه.

ولعلّ وجه الحكم بالاحتياط الوجوبى فى كلام الشاهرودى، والتقوى للآملى قدس سره ، هو أنّه لا بدّ أن يكون المصلّى يأتى فى مثل هذه الموارد من الاحتياط عملاً موافقاً للاحتياط، أى يجمع بين وظيفتى الفريضه والنافله، بحيث تقع الصلاه صحيحه كلّ ما اتّفقت فى الواقع، وهذا لا يتحقّق إلاّ بما قالوه، لأنّه لو ترك التجديد فإنّه يوجب بطلان الصلاه لو كانت نافله ، وهكذا ثبت أنّ كلامهم لا يخلو عن وجه وحسن .

١- المصباح: ج ٤ / ص ٦٣.

٢- المسأله الثانيه من مسائل دائم الحدث من كتاب الطهاره.

فالأقوى هو القول بالتفصيل، من وجوب التجديد _ لو كان في مثل المبطون _ تحصيلاً لفراغ الذمه عما يحتمل وجوبه على تقدير، والشرطية على كل حال، وعدم لزوم التجديد في مثل المسلوس، إلا أنه لا يخلو عن حسن الاحتياط، لما قد عرفت من احتمال استفاده الصحه على كل تقدير من الأخبار .

وأما حكم مراعاة عدم الفصل الطويل، أو مطلق الفصل وعدم الاستدبار، فهو أمرٌ ثابت رعايه لحال الجزئية ولو احتمالاً، وإلا يلزم لغويته جعل حكم الاحتياط، كما لا يخفى .

الفرع السادس : هل يجوز للمسلس أو المبطون إذا كانا دائمي الحدث أو خرج عنهما الحدث بعد الوضوء، من مس كتابه القرآن، وما يحرم عليه مسه لولا ذلك كأسماء الجلاله، وأسماء النبي والأئمه عليهم السلام أم لا ؟

ففي العروه(١) قال : في جوازه إشكال، حتى في حال الصلاه، إلا- أن يكون المس واجباً ، وعليه أكثر أصحاب التعليق، وجه الإشكال: هو التردد في كون التجديد، هل هو رافع للحدث حقيقه أو تنزيلاً؟ ثم على فرض الرفع هل يكون رافعاً بجميع مراتبه، أو رافع نسبي كرفع النجاسه عن اليد بالمس على الجدار، أو لا- يكون رافعاً للحدث، بل يكون مبيحاً للصلاه، فلازم الالتزام بالأخير هو سقوط ما كانت الطهاره شرطاً في حقهما لكونهما متعديراً ، والالتزام بخصوص الأخير أيضاً لا يخلو عن تأمل، لأنه كيف يعمل مثل هذا المبتلى في طواف الحج والعمره، مع كون الطهاره شرطاً فيهما .

والالتزام بأنه صلاه لما جاء في الحديث من أن «الطواف بالبيت صلاه»، مشكلاً جداً. فجميع هذه الوجوه تؤيد بأن الوظيفه في مثل هذه الموارد هو طهارته ليس إلا.

هذا ، فعليه يكون هذا متطهراً بعد تحصيل الوضوء، كسائر الناس، فيجوز له مس كتابه القرآن والطواف وإتيان سائر الصلوات ونحو ذلك .

بل قد يمكن استثناس حسن هذا الوجه ممّا وقع في صحيحه أو حسنه منصور بن حازم، قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يعتريه البول ولا يقدر على حبسه ؟ قال : فقال لى : إذا لم يقدر على حبسه فإنه أولى بالعدر، يجعل خريطه» (١) ، حيث يستفاد منه حكم كلى بأنّ المعذور فى جميع الموارد يكون حكمه هكذا، ولا- اختصاص له بحال الصلاة فقط، خصوصاً مع ملاحظه ما ذكرنا من سائر الأخبار، وأنّه يفتح ألف باب ونظائر ذلك .

إلا- أنّ الاحتياط يقتضى الحكم بعدم الجواز، اقتصاراً فيما خالف الأصل والقاعده، وهى ناقضيه البول والحدث للطهاره، لكلّ أحد على موضع اليقين، وهو مورد النص، وحذراً عن مخالفه الفقهاء، لأنّه لم يشاهد من أحدٍ - إلاّ الخوئى - تجويز ذلك ، إلاّ فيما استثنى، وهو فيما إذا عرض له وجوب المسّ بأمرٍ خارجي، وذلك أيضاً على اختلاف بينهم، فيه كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى .

وأما من كانت له فتره، فلا إشكال فى جواز المسّ بعد الوضوء حال الفتره دون غيره . وأما حكم المسّ إذا صار واجباً؟

فهو أيضاً يتصوّر على أنحاء: الأوّل: أنّه أوجب ذلك على نفسه بالنذر والعهد، قبل عروض المرض، فقد حكموا فيه وصرّحوا بعدم الجواز، كما ذهب إليه الكلبيّانى فى حاشيته على «العروه»، بقوله : بغير النذر وشبهه ، بل عن المحقّق الخوانسارى الإشكال فى المنذور لعدم تمكّنه من الإتيان بالمنذور، لفقد شرطه وهو الطهاره .

ولكن يمكن أن يقال : إنه لولا جعل البدل من ناحيه الشارع، ولو بفرد ناقص من الوضوء، فلا إشكال فيه، ولكن حيث ما عرفت أنه صار معذوراً، وحكم له بالإتيان بالوضوء كذلك، فلا بدّ من الإتيان بما هو واجب عليه .

نعم ، مقتضى ما ذكرنا يلزم أن لا- نحكم بحرمة المسّ في غير حال الوجوب أيضاً، كما عليه الخوئي مطلقاً في حال الصلاة وغيرها، سواء خرج بعد الوضوء حدث أم لا ، وما عليه الخميني في حال الصلاة وغيرها، إذا لم يخرج الحدث بعد الوضوء ، وإن قال بعد ذلك : لا يترك الاحتياط . وحيث لم نقل بكونه معذوراً في مثل هذه الطهاره في حقّه، في جميع ما يشترط فيه الطهاره، ولو بالاحتياط، فلا نحكم بوجود المسّ هاهنا ، هذا، لو كان قد نذر ذلك قبل عروض هذا المرض .

الثاني : لو كان قد نذر بعد المرض؟

حكم من نذر أن يكون على وضوء دائماً إذا صار مسلوساً

فصحه نذره منوطه على القول بجواز المسّ له وحالته كذلك، كما عليه الخوئي ، وإلا لا ينعقد نذره، لعدم وجود مصلحه في المتعلّق المعتر في صحته، لو لم نقل بوجود المفسده على فرض الحرمة ، ولعلّه هو الوجه لكلام الكلبيگانی من استثناء النذر وشبهه عنه .

وثالثه: ما يصير واجباً بواسطه أمر آخر، مثل وجوب تطهير المصحف، إذا تنجّس، ولا يقدر على تطهيره إلا بأن يمسه؟

فهاهنا لابدّ من تقديم ما هو الأهمّ لو احتمل ذلك في البين وإلا يتخير ، ولا يبعد كون مثال المصحف من الأهمّ، لو لم يكن غيره يفعل ذلك ولا يقدر هو على تطهيره إلا بالمباشره ، والله العالم .

الفرع السابع : من نذر أن يكون على الوضوء دائماً، إذا صار مسلوساً أو مبطوناً هل يجب عليه تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج أم لا؟

ذهب إلى الأوّل جماعه وإلى الثاني آخرون.

قال السيّد في «العروه» في مسأله الحاديه عشره: بأنّه الأحوط ، وإن قال بعده ؛ الأظهر القول بانحلال النذر، ووافقه في ذلك الكلبايگانی والطباطبائی والشاهرودي والرفيعى .

وذهب جماعه إلى وجوب التكرار وعدم الانحلال ، غايه الأمر قد يقال بوجوب التكرار في كلّ حدث أو التكرار في الحدث المتعارف، كما عليه الخوئي والخميني .

وفصل بعضهم كالحكيم قدس سره في «مستمسكه»^(١) بين كون النذر موقّتا بوقت خاصّ فينحلّ، لعدم قدرته على تحصيل الطهاره التي هي شرط في صحّه النذر ، وبين أن يكون دائماً ، كما قد فصل بعض بين صورته وحده المطلوب، حيث لا يجب الوفاء بعد رفع العذر لسقوطه حال العذر ، وبين أن يكون بصوره الانحلال والاستغراق، حيث يجب بعد رفعه.

هذا، وقد ذكر الآملي في «مصباح الهدى»^(٢) تفصيلاً آخرأ بين أن يكون المنذور هو الكون على الطهاره دائماً فينحلّ، وبين أن يكون المنذور هو إيقاع الوضوء بعد كلّ حدث فلا .

والأقوى عندنا أن يقال بعدم صحّه الفرق بين الموقّت والدائم _ كما قاله الحكيم _ لأنّ بمعدوريته عن بقاء الطهاره إن كان يصدق عليه أنّه غير قادر على تحصيل الشرط، فلا يقدر الوفاء بنذره فينحلّ، بلا فرق بين الصورتين، وإلا فلا ينحلّ مطلقاً .

نعم ، يصحّ الفرق من حيث المتعلّق، بأن يكون بصوره الوحده في المطلوب،

١- المستمسك: ٢ / ٥٧٨.

٢- مصباح الهدى: ١ / ٢٩.

بأن يجمع في متعلق نذره مجموع ما يخرج عنه الحدث في جميع عمره بالوحده ويعقبه الوضوء مثلاً فلا- إشكال في أنه إذا انقضت الوحده والمجموع بالمرض، فلا- يكون بعده وجوب أصلاً، ولو برء عن مرضه تماماً بخلاف ما لو جعله بصورة الاستغراق، أى جعله لكل حدث مستقلاً، فيجب تحصيله عند برئه، ولو لم نقل بوجوبه حال عذره قضاءً لحال الاستقلال الموجب لتعلق النذر به وصحته، هل يجب على المسلوس و المبطون معالجه أنفسهما هذا بالنسبه حال بُرئه وكيفيه نذره .

وأما بالنسبه إلى حال بقاء العذر، فالظاهر عدم الفرق في الحكم بين أن يجعل متعلق نذره الكون على الطهاره أو إيقاع الوضوء بعد كل حدث، غير ما ذكرنا، من حيث وحده المتعلق وتعدده لأنك قد عرفت الفرق بينهما، إلا أن الظاهر من الآملى قدس سره جعلهما مستقلاً عن وحده المتعلق وتعدده، وكلامه غير واضح .

والأقوى هو عدم الانحلال، ووجوب الوضوء في كل حدث، لو لم يستلزم الحرج، وإلا ففى كل حدث متعارف لو كان غيره في تحصيله حرجاً، لانحلّ سيما لو كان متعلق نذره إيقاع الوضوء لكل حدث، هذا حكم من كان حاله دائم الحدث .

وأما لو كانت له فتره، فلا إشكال في الوجوب، إلا في صورته الوحده في المتعلق، وكون متصوره هو الكون على الطهاره، فيمكن القول بصدق الانحلال بعد عروض المرض، وفقد الطهاره في مدّه، وإن كان الأحوط فيه أيضاً تحصيل الطهاره، والله العالم .

الفرع الثامن : هل يجب على المسلوس والمبطون معالجه أنفسهما في الوقت وقبله تحصيلاً للطهاره التامه، لو أمكن أم لا ؟

فيه خلاف وإشكال، فقد ذهب إلى عدم الوجوب واللزوم الخوئى والقمى، وذهب آخرون كالآملى إلى الحكم بالوجوب وجعله هو الأظهر، وبعض آخر بالإشكال فيه وجعل اللزوم هو الأحوط، الظاهر في كونه وجوبياً، وهو كما عن

السيد في «العروه» في المسألة الرابعة وأكثر أصحاب التعاليق كالحكيم والشاهرودي والكلبياني والبروجردى والشيرازى وغيرهم .

وجه الإشكال: هو أنه قد يناقش في أن الأدلة الواردة في بيان وظيفه المسلوس وغيره، هل كان وارداً لبيان حال العذر والاضطرار، بحيث كان الواجب على المكلف تحصيل الطهاره بحسب ما هو الشرط أولاً، فإذا عجز عنه عند ذاك ينتقل إلى الطهاره الناقصه ، فمع إمكان تحصيل الشرط بسهولة لا يكون معذوراً في تركه .

حكم المسلوس و المبطون في طوافهما و غيره مما يشترط بالطهاره

أو كان من قبيل بيان التكليف لمن انقلب حكمه إلى موضوع آخر، مثل حكم المسافر والحاضر، حيث يقال: «إن سافرت فقصر، وإلا- فتمم»، حيث يكون كل حكم منوطاً بحصول موضوعه، وهكذا في المقام، فإذا تمكّن من تحصيل الطهاره التامه لصحة مزاجه كان هو الواجب، وإلا- يتبدّل حكمه إلى وظيفه أخرى. فإذا كان حينئذٍ بإمكان الرفع، فإنّ فيه وجهان: فالنظر إلى ظاهر الأدله، خصوصاً مثل خبر منصور بن حازم، بقوله: «فإنّ الله أولى عليه بالعذر»^(١)، كما أنّ الاستظهار في ذهن العرف أيضاً كذلك، فيؤيد الأول في لزوم المعالجه قبل الوقت، فضلاً عن قدرته على ذلك دخول الوقت، وهذا هو منشأ الحكم الصادر من كثير من أصحابنا.

ومن جهة استقرار السيره على عدم المبادره في العلاج، خصوصاً مع عدم الإشاره في النصوص إلى لزوم ذلك هو الحكم بعدم وجوب المعالجه قبل الوقت.

مع إمكان أن يقال: إنّ العذر صادق مع تلبسه بذلك، وإن كانت القدره على معالجهته في الجملة، بل قد يؤيد عدم الوجوب أنّه لو كان واجباً لوجب الحكم بالفوريه العرفيه، بحيث لا يجوز تأخيره بيوم أو نصف يوم، وأمثال ذلك،

١- وسائل الشيعة: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٩، الحديث ٢.

والالتزام بجميع ذلك جزماً والافتاء به حتماً ، فى غاية الضعف ، فالأظهر عدم الوجوب، وإن كان الاحتياط هنا لا ينبغى تركه. هذا فى صورته العلم بالوظيفه .

وأما لو شكّ فيها، ولم يعلم بأى قسم كان، فيجب العلاج حينئذٍ، للشكّ فى كونه من الانقلاب فلا بدّ من الحكم بوجوب الحكم الأولى إلى أن يعلم الخلاف، لأنّ الشغل اليقيني مستلزم للفراغ اليقيني .

الفرع التاسع : هل يجب القضاء على المسلوس والمبطون بعد برئهما لما مضى عنهما من الصلوات أم لا ؟

الظاهر عدمه، كما عليه السيد فى «العروه» المسأله العاشره، ووافقه أصحاب التعاليق، لأنّ الدليل الذى يمكن إقامته هنا:

تارة: يكون بالنظر إلى الأدله الوارده، فى كون الامتثال بالأمر الاضطرارى، موجباً للاجزاء _ كما قرّر تفصيله فى الأصول _ أم لا؟

وأخرى: إلى كون الاجزاء هو الظاهر من النصوص الوارده هنا بالخصوص ، بل يكون الحكم كذلك إذا كان البرء فى الوقت، وعمل بوظيفته فى أوّل الوقت، وإن كان الأحوط هنا الإعادة .

الفرع العاشر : فى أنه هل يلحق بصلاه الفريضة فى المسلوس والمبطون جميع ما يشترط فيه الطهاره، كالطواف فى الواجب والمندوب والصلوات المستحبّه من النوافل وغيرها، بل جميع ما يشترط فيه الطهاره كمالاً وثواباً لا ذاتاً _ كالوضوء لدخول المساجد، والأماكن المتبرّكه، أو للنوم وللجنب، بل وغيره ممّا يقع رفعاً للكراهه _ أو لا يلحق مطلقاً .

أو يفصّل بين صلاه النافله اليوميّه بالإلحاق، وبين غيرها بعدم الإلحاق ؟ وجوه: ففى الجواهر(١)، قال : لكن يمكن إلحاق الواجب المشروط بالطهاره بها

على إشكال، إذ لم يعلم وجوبها في حال تعذر الشرط ولا إجماع، والتنقيح لا منقح له، ومنه يظهر الإشكال في المستحبات المشروطة بها، لكن قد يقال به بالنسبة للنوافل خاصه، لإطلاق قوله: «يصلّي» ونحوه، فتأمل فإنّ المسأله من المشكلات، ولم أعر على من حرّرها، ولعلّ ذلك كلّ يرجح قول الشيخ من عدم الالتفات إلى حكم هذا الحديث. انتهى كلامه.

سنن الوضوء

بل قد أفتى بهذا الإطلاق في الواجبات والمستحبات، السيّد الخوئي في المسأله الثانيه من تعليقه على «العروه»، بل السيّد الخميني لم يستبعد الكفايه في الصلوات إذا لم تقاطر في فواصل الصلوات، وإن تقاطر في أثنائها، وإن ذهب إلى تجديده من باب الاحتياط الاستحبابي.

نعم الحق كثيراً من الأصحاب النوافل بالفرائض من لزوم الوضوء لكلّ صلاه.

ولكن الإنصاف عدم استبعاد الإلحاق في الجميع، بمقتضى أدله العذر الصادق عليه، فيشملة قوله عليه السلام: «ما غلب الله على العباد فهو أولى بالعذر».

فغايه ما يرفع اليد عنه، هو الوجوب، أو شرطيه التجديد، فيما إذا أراد إتيان ما يشترط فيه الطهاره، ولو كان أمراً ندياً من الصلوات وغيرها.

فالقول بثبوت العبادات المشروطة بها وصحّه إتيانها كذلك، كان أولى من القول بسقوطها بواسطه تعذر تحصيل شرطها، وإن كان الأحوط فيما يقبل النيبه كالطواف هو الجمع بين إتيان نفسه ونائبه مع الطهاره الكامله.

ومن هنا ظهر حكم ما لو لم يكن في قبالة حكماً تكليفيّاً تحريميّاً من سائر الأحكام، من رفع الكراهه في بعض الموارد _ كتحصيل الوضوء للنوم مع الجنابه، أو الأكل معها، أو ما يوجب الكمال في الشيء وأمثال ذلك _ لمعمّميه التعليل بالعذر لجميع تلك الموارد، والله هو الهادي إلى سبيل الرشاد ومنه التوفيق والسداد.

وهي: وضع الإناء على اليمين، والاعتراف بها (١).

(١) ويكفي في إثبات استحبابه نسبه إلى الأصحاب، كما في «المعتبر» المشعر بدعوى الإجماع، فغاياته الشهره، ولم يشاهد الخلاف إلا عن شاذٍ كصاحب «المدارك» أو «النهايه»، حيث حكما في صورته عدم ضيق رأس الإناء حتى يمكن الاعتراف منه، وأما فيما ضيق رأسه، فيجعل الإناء في طرف اليسار فقط، قيل: لأنه أمكن في الاستعمال، فاعترض عليه بأنه لا يكفي في استحبابه .

ولكن الإنصاف أن يقال في وجهه حينئذٍ: هو أن يجعل الماء في اليمين بواسطة معاونه اليسار، لعدم إمكان الاعتراف حينئذٍ باليمين، فلو أثبت كون اليمين أفضل في مثله فلامحيص إلا بذلك .

وكيف كان، قد يمكن الاستدلال بما في المتن ، مضافاً إلى الإجماع المنقول المدعى، بما ورد عن الفريقين بنحو العموم، مثل ما رواه البخاري في صحيحه عن النبي صلى الله عليه و آله «أنه كان يحب التيامن في طهوره وتنقله وفي شأنه كله» (١).

هذا الخبر برغم أنه خبرٌ عامٌّ لكن يمكن العمل به بواسطة الأدلة الواردة في التسامح في الأدلة السنن ، إن قلنا أنه خبر وارد في مقام بيان إثبات المستحب به، وإلا قد يورد عليه أنه ليس إلا في صدد بيان الثواب المعطى تفضلاً لمن بلغه وعمل به التماساً بذلك ، وأما صيرورته مستحباً واقعاً فلا .

إلا أن الحديث حيث كان مشتملاً على كونه محبوباً عند الله ، فأدله التسامح تدلّ على إثبات المحبوبيه بمناسبه المورد، فليست المحبوبيه هاهنا إلا الاستحباب، وهذا له وجه وجيه نقول قد روى أصحابنا عن النبي صلى الله عليه و آله ، قوله: «إنَّ

اللَّهِ يَحِبُّ التِّيَامَنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ»^(١)، فَإِنَّ مَنَاسِبَهُ الْحَكْمَ وَالْمَوْضُوعَ فِي الْوَضُوءِ الَّذِي يَعِدُّ عَمَلًا عِبَادِيًّا يَفِيدُ الْاسْتِحْبَابَ. وَثُبُوتُ هَذَا لَا يَنَافِي عَدَمَ نَصِّ أَحَدٍ عَلَى اسْتِحْبَابِ التِّيَامَنِ فِي غَسْلِ النِّجَاسَاتِ وَنَحْوِهَا، لِأَنَّ مَنَاسِبَهُ الْوَضُوءِ بِذَلِكَ كَانَ أَشَدَّ كَمَا لَا يَخْفَى

مُضَافًا إِلَى صَدَقِ الْيَسْرُ وَالسَّهْلُ عَلَيْهِ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ فَيَسَاعِدُ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَى مَا قِيلَ بِأَنَّ اللَّهَ يَحِبُّ مَا هُوَ الْأَيْسَرُ وَالْأَسْهَلُ .

وَأَحْسَنُ مَا يُمْكِنُ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ لِإِثْبَاتِ اسْتِحْبَابِ الْاِغْتِرَافِ بِالْيَمِينِ فَضْلًا عَنْ وَضْعِهِ فِي نَاحِيَةِ الْيَمِينِ، مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ أَدِينَةَ فِي الصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ: «فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ صَادٍ وَهُوَ مَاءٌ يَسِيلُ مِنْ سَاقِ الْعَرْشِ الْأَيْمَنِ، فَتَلْقَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيَمِينِي، فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ صَارَ الْوَضُوءُ بِالْيَمِينِ»^(٢) .

بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ بَكِيرِ بْنِ أَعِينٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: أَلَا أَحْكِي لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟

فَأَخَذَ بِكَفِّهِ الْيَمِينِي كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهِ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيَسْرِي كَفًّا فَغَسَلَ بِهِ يَدَيْهِ الْيَمِينِي، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيَمِينِي كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهِ يَدَيْهِ الْيَسْرِي^(٣)، الْحَدِيثُ .

فَحَكْمُ الْاسْتِحْبَابِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ غَسْلِ يَدَيْهِ الْيَمِينِي مُسَلِّمٌ وَمَقْطُوعٌ، فَلَا- يَنَافِي مَعَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا كَانَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَطْلُوقَةِ فِي وَضْعِ الْإِنَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْاِغْتِرَافِ مِنْهَا، كَمَا فِي خَبَرِ زُرَّارَةَ^(٤)، مَعَ أَنَّهُ أَيْضًا يَسْتَشْعِرُ مِنْهُ ذَلِكَ، كَمَا

١- مستدرک الوسائل: أبواب الوضوء، الباب ٣٠ / ح ٣.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ٢.

والتسميه والدعاء (١).

لا يخفى، لإمكان الجمع بينهما بكونه في طرف اليمين بين يديه .

وأما بالنسبة إلى غسل اليمين، فإنه يمكن القول بالتخيير بكون الإغتراف بأحد منهما، لكنّه بعيد، فلا يبعد القول ببقاء الاستحباب بالنسبة إليه من حيث الاعتراف بها والصبّ على اليسرى، ثمّ يضع على اليمين، جمعاً بين الأخبار الواردة في الموردين، خصوصاً مع ملاحظه خبر ابن أذينة .

(١) وأمّا استحباب التسميه إجماعى، كما عن «الجواهر»، بلا خلاف أجده، أو ادعاء الإجماع كما عن «الغنيه» و«المعتبر» و«المنتهى» و«الذكري»: وهو الحجّه، مضافاً إلى ما يدلّ عليه من الأخبار الواردة في باب ٢٦ من أبواب الوضوء في «وسائل الشيعة» بتعابير مختلفه، بقوله عليه السلام في خبر عيص، عن الصادق عليه السلام: «مَنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى وَضُوئِهِ فَكَأَنَّمَا اغْتَسَلَ» (١) .

وفى خبر أبى بصير، عنه عليه السلام: «من تَوَضَّأَ فَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ طَهَّرَ جَمِيعَ جَسَدِهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَ لَمْ يَطْهَرْ مِنْ جَسَدِهِ إِلَّا مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ» (٢) .

وغيرهما من الأخبار، بل قد يستفاد من بعضها الحكم بالإعادة في تركها، مثل مرسله ابن أبى عمير، عن الصادق عليه السلام: إن رجلاً تَوَضَّأَ وَصَلَّى؟

فقال له النبى صلى الله عليه وآله: أعد وضوئك وصلاتك، حتّى فعل ذلك ثلاث مرّات، فشكى ذلك إلى على عليه السلام، فقال له: هل سميت حين تَوَضَّأْتَ؟

فقال: لا، قال: سمّ على وضوئك، فسمّى وتوضّأ فلم يأمره بالإعادة (٣)،

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٦، الحديث ٣ و٤ و٦.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٦، الحديث ٣ و٤ و٦.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٦، الحديث ٣ و٤ و٦.

حيث يؤكد الاستحباب، وإن حملة الشيخ الطوسي على التيه أى تركها، لكنّه بعيد.

وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، من حدث النوم، أو البول مرّه، ومن الغائط مرّتين (١).

ولكن الحكم بلزوم الإعادة لترك المستحبّ مشكل أيضاً، إلا أن يكون المورد فيما أراد صلى الله عليه وآله إفهام أهمّيه ذلك، لا أن يكون الحكم كذلك في الواقع، فهو أولى من الحمل على التقية أو على ترك النيه، والظاهر كفايه التسميه، ولو باسم الله تبارك وتعالى، ولا يلزم أن يكون بما هو المتعارف لما ترى، فما في الأخبار الواردة في الدعاء من ذكر اسم الله، هو القدر المتيقّن منها، وإن كان بتمامها أحسن وأولى.

وأما القول بأنّ على المصلّى الإتيان بها في الأثناء لو تركها في الابتداء، فإنّه لا دليل عليه، إلا أن يكون المراد هو محبوبيتها المطلقة فلا بأس، وأما استحباب الدعاء بالمأثور فإنّه يكفي للدلالة على استحباب ما ورد في أخبار كثيرة، خصوصاً مع ملاحظه حال الوضوء المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام وترغيبه بالدعاء فيه، ثمّ إنّ استحباب التسميه مختصّ بحال شروع الوضوء لا قبله، كما عليه صاحب «الحدائق»، فإن كان فهو مستحبّ آخر غير مربوط بالوضوء، كما ورد في الاستنجاء أيضاً استحبابها.

(١) والحكم بما في المتن مشهور، كاد أن يكون إجماعياً، لا خلاف فيه إلا من الشهيد في «اللمعه» بمرّتين مطلقاً، وفي «النفليه» بمرّه مطلقاً، لكن مضافاً إلى مخالفه كلامه مع الإجماع المدّعى، فإنّ الأخبار صريحه على خلافه، كما ترى في صحيح الحلبي قال: «سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلهما الإناء؟ قال: واحده من حدث البول، واثنان من حدث الغائط، وثلاث من الجنابه» (١).

حيث وقع فيه التفصيل بين البول والغائط، فيخالف مع كلا قوليه .

وصحيح حمّاد عن حريز عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «يغسل الرجل يده من النوم مرّه، ومن الغائط والبول مرّتين، ومن الجنابه ثلاثاً»(١) وغير ذلك .

بل وقد علّم الحكم في خبر عبد الكريم بقوله : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول ولم يمسّ يده اليمنى شيء، أيدخلها في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال : لا ، حتّى يغسلها ، قلت : فإنّه استيقظ من نومه ولم يُبل، أيدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال : لا ، لأنّه لا يدري حيث باتت يده فليغسلها»(٢) .

بأنّ الغسل ربما كان لتوهّم النجاسه فيزول بغسلها قبله ، وقد يتداخل، فيما إذا كان قد جمع بين البول والغائط، كما أنّ الغالب كذلك في الغائط .

والظاهر عدم اختصاص حكم الغسل لخصوص الإدخال في الإناء، بل يستحبّ ذلك ولو كان بالصبّ، لإطلاق بعض الأخبار بقوله عليه السلام : «اغسل يديك من البول مرّه، ومن الغائط مرّتين، ومن الجنابه ثلاثه».

ولا- يوجب وجود القيد في بعض الأخبار تقييد المطلقات، لاحتمال كون القيد وارداً مورد الغالب، خصوصاً مع ملاحظه شبه التعليل في خبر عبد الكريم، من توهّم أنّ النجاسه توجب القول بحسن ذلك، حتّى في الصبّ، بل في ماء الكثير، فضلاً عن القليل، خلافاً لصاحب «الجواهر» في الموردين، والشيخ الأعظم في الأخير . نعم، يمكن القول باستجابته حتّى مع العلم بطهاره اليد للإطلاقات، كما أنّها تقتضى عدم اعتبار التيه في ذلك، مع أنّ مقتضى الأصل عدم اعتبار النيه، كما لا يخفى . نعم، لا يستحبّ ذلك في حدث الريح، بخلاف النوم، لفقدان الدليل في الأوّل، دون الثاني .

١- وسائل الشيعه: الباب ٢٧، الحديث ١ و ٢ و ٣.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٢٧، الحديث ٣.

والمضمضه، والاستنشاق، والدُّعاء عندهما، وعند غَسَلِ الوجه واليدين، وعند مسح الرأس والرجلين (١).

(١) أمّا استحباب كلاهما فهو ثابتٌ بالإجماع بكلا قسميه، فنفي استحبابهما ووجوبهما كما عن العماني مدفوعٌ بالإجماع، وبما يدلُّ على الاستحباب من السنّه، مثل خبر ابن كثير، الحاكي لوضوء أمير المؤمنين (١)، وخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عنهما، فقال: «هما من الوضوء، فإن مسحتهما فلا تعد» (٢).

إن كان المراد من مرجع الضمير في (هما) هو المضمضه والاستنشاق، كما هو الظاهر. نعم كانا مستحبين بذاتهما حتى يصير من المستحبّ في المستحبّ، لدلاله بعض الأخبار، مثل ما رواه سماعه، قال: «سألته عنهما، قال: هما من السنّه، فإن نسيتهما لم يكن عليك إعادته» (٣).

وخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال: «المضمضه والاستنشاق ممّا سنَّ رسول الله» (٤).

وما يشاهد في الأخبار من نفي كونهما من الفريضة والسنّه مثل خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المضمضه والاستنشاق ليسا من الوضوء» (٥).

-
- ١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٦، الحديث ٢.
 - ٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٦، الحديث ٤.
 - ٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٦، الحديث ٣.
 - ٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٦، الحديث ١.
 - ٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٩، الحديث ٥.

وما فى روايه أُخرى، عنه عليه السلام قال : «ليس المضمضه والاستنشاق فريضه، ولا سنّه إنّما عليك أن تغسل ما ظهر» (١).

كان المقصود هو عدم كونهما من الأجزاء الواجبه فى الوضوء، كما يؤيد ذلك قوله بعدم الإعادة فى صورته تركهما نسياناً.

كما يؤيد عدم كونه من الواجبات التى أثبتتها السنّه فلا فريضه فى القرآن ولا فى السنّه، وبرغم ذلك لا ينافى كونهما مندوبه بذاتهما وفى الوضوء، والمراد من المضمضه هو تدوير الماء فى الفم، والاستنشاق هو سحب الماء إلى داخل الأنف، وهما أمران عرفيان لا حاجه فى معرفتهما إلى التعيّد واللغه، كما لا يحتاج إلى قصد القربه لفقد الدليل عليه، مع جريان أصل البراءه عنه، كما يكفى فى تحقّقهما دخول الماء فى الفم من دون إدخال، كما لا يعتبر الإخراج بل يكفى الخروج من عند نفسه عن الفم والخيشوم، كما يكفى فى تحقّق المستحبّ بتحقيق مرّه واحده، إلّا أنّه لا يبعد أن يستحبّ ثلاثاً لما وقع فى وضوء أمير المؤمنين، فيعدّ مستحبّاً فى مستحبّ، بلا فرق فيه بين أن تقع الثلاث بثلاث أكفّ أو بماء كفّ واحده، ولا يبعد أن يكون المستحبّ هو تقديم المضمضه على الاستنشاق، كما وقع فى أكثر الروايات وكذلك فى وضوء علىّ عليه السلام.

نعم، لا يبعد أن يكون التقديم لها عليه من باب المستحبّ فى مستحبّ، أى لو عكس فإنّ أصل الاستحباب يكون باقياً وإن يعدّ تاركاً للمستحبّ فى المستحبّ كما عليه فتوى كثير من الأصحاب، وأمّا الفصل بين المضمضه والاستنشاق بأحدهما فى تكراره، ممّا لا دليل على استحبابه، كما لا يخفى.

وأن يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه، وفي الثانية بباطنهما، والمرأه بالعكس (١).

وأما استحباب الدعاء فيهما، وفي غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين، فلما ورد في خبر وضوء على عليه السلام، فهو أحسن خبر يدل عليه، وهو يكفي لإثبات الاستحباب فضلاً عن جود التسامح في أدله السنن.

(١) والدليل على استحباب ذلك هو الإجماع المنقول عن «الغنية» و«التذكرة»، ودلاله خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: «فرض الله على النساء في الوضوء للصلاه أن يبدئن بباطن أذرعهنّ، وفي الرجل بظاهر الذراع» (١).

ومرسله الصدوق، قال: قال الرضا عليه السلام: «فرض الله عزوجلّ على الناس في الوضوء أن تبدأ المرأة بباطن ذراعيها، والرجل بظاهر الذراع» (٢).

والمراد من الفرض فيهما هو التقدير والتشريع، كما لا يخفى، كما أنّ ظهور (البدء) هو الغسله الأولى. وأما في الثانية فلم يذكر فيهما شيء من هاتين الروايتين بأيهما بدأ الرجل والمرأه فإنه لا بأس به، وإن كان ما أفتى به من الأصحاب في الحكم بالتفاوت في الأولى والثانية كان أولى، وفاقاً لهم في ذلك، كما يكفي في العمل بالاستحباب مجرد تحقق الشروع، لا غسل جميع الظهر والبطن، لأنه المستفاد من الأخبار.

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٠، الحديث ١ و ٢.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٠، الحديث ١ و ٢.

وأن يكون الوضوء بمُدٍّ (١).

(١) أما استحبابه بذلك، لما عليه دعوى الإجماع عن جماعه ، بل لا خلاف فيه كما عن «الجواهر» ، مضافاً إلى دلالة ما في خبر زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمُدٍّ ويغتسل بصاع، والمد رطل ونصف، والصاع ستّة أرطال» (١).

وخبر أبي بصير ومحمد بن مسلم، عنه عليه السلام إنهما سمعاه يقول : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل بصاع من ماء، ويتوضأ بمُدٍّ من ماء» (٢).

وخبر المروزي، قال : قال أبو إسحاق موسى بن جعفر عليه السلام : «الغسل بصاع من ماء، والوضوء بمُدٍّ من ماء» (٣) ، الحديث .

وخبر سماعة، قال : «سألته عن الذي يجزى من الماء للغسل ؟ فقال : اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله بصاع، وتوضأ بمُدٍّ» (٤) ، الحديث .

ومثله خبر أبي بصير (٥).

ومرسله الصدوق، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «الوضوء مدّ، والغسل صاع، وسيأتي أقوامٌ بعدى يستقلّون ذلك، فأولئك على خلاف شتى، والثابت على سنتي معي في حظيره القدس» (٦) ، فاستحبابه مسلم وثابت ولا نقاش فيه .

وأما مقدار المدّ، فإنّ تفصيل الكلام فيه مذکور في باب الزكاه ، وإجماله أنّه عبارة عن رطل ونصف بالمدني، كما قاله الشيخ الطوسي، فيكون بالعراقي رطلان وربيع، وهو مأتان واثان وتسعون درهماً، فالمدّ من حيث المثقال يكون

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٠، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٠، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٠، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٠، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٥٠، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

٦- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٢٩، الحديث ٦.

مائة وثلاثه وخمسون مثقالاً ونصف مثقال وحمصه ونصف، ويكون أنقص من ربع المنّ التبريزي المعمول في بلادنا في هذه الأعصار بمقدار ستّ مثاقيل وإحدى وعشره حمّصه ونصف.

فما ادّعاه شيخنا البهائي في «حبل المتين» من كون المدّ مقدار ربع المنّ التبريزي قصد به المقدار التخميني، لأنّه قال: لا يزيد عن ربع المنّ، وهو صحيح.

وبقيته البحث موكول إلى كتاب الزكاه .

وأما الإشكال بكونه زائداً عن مقدار ماء الوضوء، كما عن الشهيد في «الذكرى» فإنّ الجواب عنه هو أنّ هذا المقدار يندرج معه ماء الاستنجاء، وبذلك يجاب أيضاً عن اعتراض العامّة بأنّ الوضوء عند الشيعة ليس فيه غسل الرجلين، فكيف يكون له هذا المقدار الزائد من الماء؟ فإنّ الجواب عنهم هو أنّ هذا المقدار من الماء للاستنجاء والوضوء معاً لا مجرد الوضوء.

واعترض بهذا على الشهيد رحمه الله الشهيد شيخنا البهائي قدس سره في حبل المتين بتفصيل .

وكيف كان تمسّكك الشهيد وصاحب «المدارك» له بخبري ابن كثير عن أمير المؤمنين، حيث قال: «أتوضّأ للصلاه ثمّ ذكر الاستنجاء»^(١) .

وخبر الحدّاء: «أنّه وضّأت الباقر عليه السلام بجمع، فناولته ماءً فاستنجى، ثمّ صببتُ على يده فغسل وجهه»^(٢) .

لكن الاستدلال بهما مخدوش بعدم ذكر المدّ فيهما وعدم معلوميّه كون الاستنجاء داخلاً تحت اسم الوضوء، مع أنّه لا يبعد أن يكون المقصود كفايته في الكثرة، مع جميع المستحبات إلى ذلك المقدار، لو كان بالأقلّ أيضاً كافياً،

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ١ و ٨ .

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ١٥، الحديث ١ و ٨ .

كأربعه/عشره غرفه أو ثلاث عشره أو اثنتا عشره، من جهه كفايه غرفه واحده لغسل الكفّين أو أزيد منها إلى ثلاث .

بل قد يمكن استفاده الكراهه فى أكثر من المدّ، من مرسله الصدوق من تعريض رسول الله صلى الله عليه وآله لمن يستثقل ذلك بعده .

ومضافاً إلى ما فى بعض الأخبار من احتساب الإسراف فى الوضوء وأنه يكتب، كما فى خبر حريز، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : «إنّ لله ملكاً يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه»(١) ، فكأنّه أراد بأنّ الوضوء دون المدّ، وإن كان زائداً عن الواجبات، بل حتّى عن المستحبّات وأنّ فى استعمال المدّ رخصه دون كراهه، ولكن الأكثر من ذلك فيه خصائصه، ليس ببعيد .

واعلم أنّ المذكور من مستحبّات الوضوء هو أكثر ممّا ذكره المصنّف قدس سره ، فلا بأس بالإشاره إليها ولو بالإجمال ، منها : السواك قبل الوضوء فإنّه مستحبّ، مضافاً إلى استحباب أصله، واستحباب ذلك قبل الصلاه . وعليه الإجماع، كما فى «طهاره» الشيخ، بل عن «الحدائق»: لا خلاف بين أصحابنا.

هذا فضلاً عن وجود أخبار مستفيضه فى باب السواك / الباب ٣ / من «وسائل الشيعه»، مثل حديث معاويه عن الصادق عليه السلام ، فى وصيه النّبى صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام فى حديث : «وعليك بالسواك عند كلّ وضوء»(٢) .

ومرسله الصدوق : «يا على عليك بالسواك عند وضوء كلّ صلاه»(٣) .

وخبره الآخر : قال الصادق عليه السلام : «السواك شرط الوضوء»(٤) .

وخبره الآخر عن النّبى صلى الله عليه وآله : «لولا أن أشقّ على أمتى لأمرتهم بالسواك عند

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٥٢، الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعه: أبواب السواك، الباب ٣، الحديث ١ و٢ و٣ و٤.

٣- وسائل الشيعه: أبواب السواك، الباب ٣، الحديث ١ و٢ و٣ و٤.

٤- وسائل الشيعه: أبواب السواك، الباب ٣، الحديث ١ و٢ و٣ و٤.

وضوء كلِّ صلاه»(١).

وغيرها من الأخبار الكثيرة التي تصل حدَّ الاستفاضه.

كما يؤيد ذلك ملاحظه الأخبار الموجوده فى ذلك الباب ، بل يحصل الاستحباب ولو بالدلك بالاصبع ، كما يشير إليه خبر السكونى عن جعفر عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام : «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : التسوك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء مساوك»(٢).

ومرسله الكافى، عن على عليه السلام ، قال : «أدنى السواك أن تدلكه بإصبعك»(٣) ، ومحله قبل غسل اليدين ، لما وقع فى خبر معلى بن خنيس ، قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء ؟ فقال : الاستياك قبل أن يتوضأ»(٤) الحديث ، مع أنه يقتضى كونه مطهره للفم ، لكونه طريق القرآن والدعاء ، حيث يستأنس ذلك من سبقه على الوضوء .

ومنها : صفق الوجه بالماء ، لما وقع فى حديث الصدوق ، والشيخ عن ابن المغيرة ، عن رجلٍ عن الصادق عليه السلام ، قال : «إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء فإن كان ناعساً فزع واستيقظ ، وإن كان البرد فزع ولم يجد البرد»(٥).

لكنه معارض مع ما وقع فى حديث السكونى عن جعفر عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «لا تضربوا وجوهكم بالماء إذا توضأتم ، ولكن شتوا الماء شتاً»(٦) .

ومثله خبر أبى جرير الرقاشى عن الكاظم عليه السلام ، فى حديثٍ : «ولا تلطم

١- وسائل الشيعة: أبواب السواك، الباب ٩، الحديث ٣ و ٤.

٢- وسائل الشيعة: أبواب السواك، الباب ٩، الحديث ٣ و ٤.

٣- وسائل الشيعة: أبواب السواك، الباب ٤، الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٠، الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٠، الحديث ٢ و ٣ و ٤.

٦- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٠، الحديث ٢ و ٣ و ٤.

وجهك بالماء لطمًا» (١) ، فيمكن الجمع فيهما باستجابته للناعسين لا مطلقاً ، ولذلك لم يرد له ذكرٌ في مستحبات الوضوء عند المتأخرين ، فإثبات استجابته مطلقاً مشكلاً جداً ، إلاّ بنوع من التأويل ، كما ارتكبه البعض .

ومنها : فتح العيون عند غسل الوجه .

وهو لما ورد في حديث الصدوق قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم» (٢) .

وخبر دعائم الإسلام ، عن الرسول صلى الله عليه وآله إنه قال : «اشربوا أعينكم الماء عند الوضوء لعلها لا ترى ناراً حامية» (٣) .

فإثبات الاستحباب بذلك غير بعيد ، ولا يقصد بذلك استحباب إدخال الماء إلى داخل العينين ، لأنّ الشيخ في «المبسوط» قد ادعى الإجماع على عدم استجابته ، دون فتح العينين إذ لا ملازمه بينهما ، كما لا يخفى .

وأما استحباب الجلوس إلى القبلة حين الوضوء ، فقد قال الشهيد في «الذكري» : لم أقف على نصّ الأصحاب ، نعم استجابته بنفسه كان موجوداً في بعض الأخبار بأنّ خير المجالس مجلس القبلة ، كما لا يخفى .

١- مستدرک الوسائل: أبواب أحكام الوضوء، الباب ٤٥ / ح ١.

٢- مستدرک الوسائل: أبواب أحكام الوضوء، الباب ٤٥ / ح ١.

٣- مستدرک الوسائل: أبواب أحكام الوضوء، الباب ٤٥ / ح ١.

البحث عن مكروهات الوضوء

قال قدس سره: ويكره أن يستعين في طهارته (١).

(١) بعد أن فرغ المصنّف عن المستحبات، شرع في بيان المكروهات وهي:

منها: الاستعانة في الوضوء بالغير دون التولية.

وهو حرام قطعاً، كما مرّ بحثه في محله .

مكروهات الوضوء

وأما كراهه المعاونه فهي إجماعية، كما في «الجواهر»، ولا- خلاف إلا- عن «المدارك» حيث اعتمد على مبناه من ضعف الحديث، وعدم انجباره بفتوى الأصحاب، وعدم حجّيه أدلّه التسامح في أدلّه السنن.

مع أنّ الحقّ على خلافه، حيث يدلّ عليه خبر الوشاء في حديث عن الرضا عليه السلام: «فدنوت منه لأصّبّ عليه فأبى ذلك، فقال: مه يا حسن، فقلت: لمّ تنهاني أتكره أن أوجر؟ قال: تؤجر أنت وأوز أنا. ثمّ استشهد عليه السلام بقوله تعالى: «وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ» إلى أن قال: وها أنا ذا أتوضّأ للصلاة وهي العبادة، فأكره أن يشركني فيها أحد» (١).

ومرسله الفقيه: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضّأ، لم يدع أحداً يصبّ عليه، فقيل: يا أمير المؤمنين لمّ لم تدعهم يصبّون عليك الماء؟ فقال: لا أحبّ أن أشرك في صلاتي أحداً قرأ الآية» (٢). ومثلها خبر «الإرشاد» والسكوني (٣).

فإنّ ظهور كلمه (الكراهه) و(لا أصبّ)، بل ما وقع في خبر الوشاء: «تؤجر

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ١ و ٢ و ٣.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ١ و ٢ و ٣.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٧، الحديث ١ و ٢ و ٣.

أنت وأوزر أنا»، كلّها ظاهر في الكراهه لا الحرمة، كما توهمه صاحب «الحدائق»، فلا فرق بين أن يطالبه ذلك أم لا، لأنّ المراد من الاستعانه هو مطلق المعاونه لا كونها بعد المطالبه .

وقد يمكن الجمع بين هذه الأخبار مع خبر الحذاء، حيث قال فيه: «وَصَّاتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَمْعٍ، وَقَدْ بَالَ وَنَاوَلْتَهُ مَاءً» (١)، الحديث.

بحمله على حال الضروره، أو على بيان الجواز في المقدمات البعيده، فالجمع بينهما بحمل الأخبار الناهيه لصوره المطالبه والجواز بدونها ليس على ما ينبغي، لعدم مساعده بعض الأخبار بالمطالبه، كما لا يخفى .

ثم أنّ الملاك هو صدق المعاونه في تحقّق الكراهه، وإن كانت هي أعمّ من الشركه المحرّمه الواقعه في الأخبار .

نعم، صدق الشركه في المقدمات البعيده بعيد، وهكذا المعاونه، إلّا أن تكون قريبه فلا كراهه في المعدّات، مثل الدلاله وتخليه الماء في الإناء وغيره .

نعم دفع الاكمام إلى الوراء أو رفعها مقدمه لصبّ الماء على اليد ونظائرهما يعدّ من المعاونه المكروهه، وأمّا استدعاء الماء وتسخينه للوضوء فإنّ في صدق المعاونه عليهما محلّ تأمّل .

وكيف كان، تكون الكراهه ثابتة للمعان فقط لا المعين، كما يشير إليه في خبر الوشاء، بقوله: «تؤجر أنت وأوزر أنا»، كما أنّ استفاده حرمة المعاونه _ كما قاله صاحب «الحدائق» _ لا يساعد مع قوله: «تؤجر أنت»، لأنّ المعاونه على الحرام لا أجر فيها قطعاً .

وأن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه (١).

(١) إطلاقه يقتضى الكراهه، سواء كان المسح بالمنديل أو غيره، مع أنّ المستفاد من الأخبار هو الأوّل، ثمّ الكراهه أمرٌ مشهور، بل عن الشيخ دعوى الإجماع على ترك الأفضليه، ولا- خلافاً في الكراهه، إلّا- عن السيّد المرتضى، وما استدللّ به هو خبر «الكافي» و«الفتاوى» عن إبراهيم محمد الثقفى، عن الصادق عليه السلام: «من توضّأ عندك كتبت له حسنه، ومن توضّأ ولم يتمنّدل حتى يجفّ وضوئه كتب له ثلاثون حسنه» (١).

فيحتمل أن تكون ثلاثون لأصل الوضوء، فتمنّدله موجبٌ لنقضه فيكون مكروهاً. أو لعلّه كان أصل الوضوء له حسنه واحده، وإبقائه إلى أن يجفّ له ثلاثون، كما يستفاد من بعض الأخبار، كما عن «الجواهر»: بأنّه يكتب للمتوضّئ ثواباً ما دام الوضوء باقياً من جهه استحباب عدم إزاله آثار الوضوء.

لكنّه مخدوشٌ، بأنّ مقصوده من بعض الأخبار هو الوارد فى باب ١٧ من أبواب تعقيب الصلاه فى «وسائل الشيعه»، مع أنّه لم يتحدّث إلّا بالنسبه إلى أصل الوضوء، فلا يفهم منه استحباب بقاء مائه.

وفى قبالة عدّه أخبار، مثل ما رواه محمّد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام، قال: «سألته عن التمسّح بالنديل قبل أن يجفّ؟ قال: لا بأس به» (٢).

وخبر الحضرمى، عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب إذا توضّأ، إذا كان الثوب نظيفاً» (٣).

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ١.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٢.

وخبر إسماعيل، قال: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام توضأ للصلاة، ثم مسح وجهه بأسفل قميصه، ثم قال: يا إسماعيل افعل هكذا فأنتي هكذا أفعل» (١).

وخبر منصور، قال: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ وهو محرم، ثم أخذ منديلاً فمسح به وجهه» (٢).

وخبره الآخر عنه عليه السلام: «عن الرجل يمسح وجهه بالمنديل؟ قال: لا بأس به» (٣).

وخبر عبد الله بن سنان، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمندل بعد الوضوء؟ فقال: كان لعلّي خرقه في المسجد ليس إلا للوجه يتمندل بها» (٤).

ومثله من حيث المضمون خبري ابن سنان (٥).

فكيف يمكن الجمع بين هذه الطائفة من الأخبار والسابقة عليها؟

قيل: يحمل هذه على التقيه، وهي بعيدة في بعضها جداً، وإن كان في بعضها قريب، مثل: (مَسَحَ وَجْهَهُ بِقَمِيصِهِ).

وقيل: بحملها على نفى الحرمة، فهو أيضاً بعيد عن استمرار فعل الإمام للمكروه، فالأولى أن يقال بالجواز، لكلا تقديره، إلا أن التمندل يستلزم أقلّ ثواباً لا الكراهة الاصطلاحية، إلا أن الأئمة عليهم السلام كانوا يؤكدون على ذلك رداً على مثل أبي حنيفة، الذي كان يعتقد نجاسة غسله الوضوء وأراد الإمام عليه السلام بيان أنها لا تكون نجسة.

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

٣- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

٤- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

٥- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٥، الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

وكيف كان، فإثبات الكراهه مشكّلٌ، إلّا أن يقال بها بواسطة ذهاب المشهور إليها. والظاهر أنّ الكراهه لو سلّمناها كانت في خصوص التمندل، لا مطلق المسح والتجفيف ولو بالشمس والنار.

إلّا أن يستفاد ذلك من حكمهم بلزوم إبقاء الماء حتّى أن يجفّ، إذ لا خصوصية في المنديل، وهو غير بعيد، واللّه العالم بحقائق الأمور.

ولا يخفى عليك أنّ مكروهات الوضوء أزيد ممّا ذكره المصنّف، فقد ذكر منها: لطم الماء على الوجه لوقوع النهي عن ذلك في خبر الرقاشي (١) والسكوني (٢).

ومنها: إيقاع الوضوء في المسجد، إذا كان الحدث من البول والغائط، للنهي الواقع عنه في خبر رفاعه المستفاد من لفظ (الكراهه)، بقوله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء في المسجد، فكرهه من البول والغائط».

وإن كان قد أجاز ذلك في حديث كبير عن أحدهما بقوله: «قال: إذا كان الحدث في المسجد فلا بأس بالوضوء في المسجد».

حيث قد حمله الشيخ الأنصاري على حدث غير البول والغائط.

وغيرهما من المكروهات المذكورة في الكتب المفصّلة، ولكن المصنّف رحمه الله، قد أعرض عن ذكرها، ونحن أيضاً نتابعه على ذلك اجتناباً عن التطويل.

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٠، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٣٠، الحديث ٢.

فى أحكام الوضوء

قال المحقق قدس سره فى «الشرائع»: الرابع: فى أحكام الوضوء:

من تيقن الحدث و شك فى الطهارة، أو تيقنها و شك فى المتأخر تطهر (١).

(١) اعلم أن الشك فى الطهارة يتصور على أقسام عديدة، كما أن أحكامها أيضاً مختلفة، والأقسام هى:

القسم الأول: ما إذا تيقن المكلف الحدث بسبب من أسبابه من الأحداث، سواء كان بخروج أحدها فى حال البلوغ، أو كانت له حاله سابقه مُحدّثه قبل البلوغ ومن ثمّ بلغ، وشك فى أنه هل تطهر من الوضوء، أو ما يكفى عنه من الغسل أو التيمم، أم لا؟

أحكام الوضوء / لو تيقن الحدث و شك فى الطهارة

فى هذا القسم من المسألة، لا بد من تحصيل الطهارة بلا خلافٍ فيه، بل الإجماع عليه بكلا قسميه من المحصل والمنقول، وهو من أحد الأدلة، ويعدّ حجّة. مضافاً إلى إمكان الاستظهار عمّا رواه الشيخ بسنده الصحيح عن زراره، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «لا صلاة إلا بطهور» (١)، أى لا بد قبل الدخول فيها من إحراز الطهارة. فمع الشك فيها لا يكون داخلاً تحت الحديث.

هذا فضلاً عن أن قاعده الاشتغال تقضيه؛ لأن العلم بشرطيه الطهارة، موجب للعلم بوجوب تحصيلها، فإذا شك فيه شك فى حصول الشروط.

بل قد يمكن استفادة ذلك من حديث عبدالله بن بكير، عن أبيه، قال: «قال لى أبو عبدالله عليه السلام: إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تُحدث وضوءاً»

١- وسائل الشيعه، من أبواب الوضوء، الباب ١، الحديث ١.

أبداءً، حتّى تستيقن أنّك قد أحدثت» (١). وفي «الجواهر» (٢) نقله هكذا: «إذا استيقنت أنّك توضّأت فأياك أن تُحدّث . . .» .

وهو على ما نقله العلامة البروجردى قدس سره (٣) عن «التهذيب»، فإنّ ضبطه يتفاوت عمّا هو منقول في «الكافي» وبناءً على النقل الأوّل يكون معنى الحديث، بملاحظه ما ورد في ذيله، التحذير من أحداث الوضوء في صوره عدم التيقن بالحديث من الشكّ والظنّ والوهم .

وأما إذا تيقن الحدث فإنّه لا بدّ من تجديد الوضوء ، كما فيما نحن فيه .

ولكن يمكن الإشكال فيه: بأنه في هذه الصورة، لا مانع من إعادته وإتيانه ، لا أن يفيد أمراً بوجوب الإحداث؛ لأنّ المفهوم دالٌّ على دفع التحذير لا وجوب الإتيان، كما لا يخفى .

إلاّ أنّه يستفاد لزوم أحداث الوضوء من منطوق صدر الحديث، لا- من دلّله ذيله، الأمر بوجوب أحداث الوضوء عند اليقين بالحديث. وبناءً على النسخة الثانية يكون المستفاد للمقام بالمفهوم ممّا ورد في صدر الحديث، بتقريب أنّه قال: إنّ الوضوء لا بدّ فيه من حيث الشرطية اليقين بوجوده ، لأنّه عليه السلام قال: «إذا استيقنت أنّك توضّأت فأياك...»، فمفهومه أنّه مع عدم التيقن ، لا بدّ من الوضوء لأنّه قد علّق بمفهومه وجوب الوضوء بصوره عدم اليقين بوجوده.

لكن يرد عليه أوّلاً: بأنّ الظاهر منه كون المراد، أنّ الوضوء لا بدّ فيه حال إحداثه كونه متيقن الحدث ، لا أن يكون في زمان حاله كذلك ، وإن كان في حال إحداثه شاكاً كما في المقام .

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ١ ، الباب ١٢ من أبواب الوضوء ، الحديث ١ ، ص ١٤٠ .

٢- جواهر الكلام: ج ٢ / ص ٣٤٧ .

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ١ ، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ١ .

وثانياً: بأنه قد علق أصل تجديد الوضوء، على صورته عدم اليقين بوجوب الوضوء، لا بوجوبه كما قيل .

لكنه غير وجيه لوضوح أنّ تجديد الوضوء لغير نيته الوجوب لا يكون ممنوعاً، بل يعدّ أفضل وذلك لدلاله مفاد الأخبار الواردة من أنّ الوضوء على الوضوء نورٌ على نور(١)، فكيف يمكن أن يكون التحذير بلحاظه، فلا بدّ أن يكون الوارد التحذير في الخبر بالنظر إلى الوضوء حال وجوبه وشرطيته .

وكيفما كان، فإنّ ما يُستفاد منه لزوم الوضوء هو دلالة عموم الآية(٢) في قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا...» أي إذا أردتم القيام إليها، حيث تفيد الوجوب لكلّ قيام، خرج ما كان على طهر سابق مقطوع به، فيبقى الباقي تحته، ومنه المقام(٣).

مضافاً إلى وجود الاستصحاب المستفاد من قوله: «لا- يُنتقضُ اليقين إلا- باليقين»، لا- ما يشكّ، حيث يستفاد منه أنّ اليقين بالحدث لا ينقض إلا باليقين بالوضوء لا ما يشكّ فيه .

كما أنّ قاعده الاشتغال بوجوب تحصيل الوضوء جاريه في المقام، سواء قلنا بشرطيه الطهاره للصلاه، حتّى يكون الشكّ شكّاً في الشرط، فلا بدّ من الإحراز فيه . أو قلنا بأنّ الحدث مانع حتّى يكون الشكّ شكّاً في حدوث المانع .

وكيف كان، ففي المقام لا إشكال في أنّه كان متيقناً من فقدان الشرط، أو وجود المانع، فلا بدّ من إحراز وجوده وعدمه، وهو لا يكون إلا بتحصيل الطهاره .

هذا كلّه في حال الشكّ في الطهاره .

١- وسائل الشيعة، من أبواب الوضوء، الباب ٨، الحديث ٨ .

٢- سورة المائدة: آية ٨ .

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ١، باب الطهاره، الحديث ٣٣، ص ١٤٠ .

فيلحق به الوهم والظنّ الذي لم يَقم على اعتبارهما دليلٌ شرعى من البَيِّنَة أو الشاهد الواحد بدلاً عنهما إن اعتبرناه، لإطلاق الشكّ كثيراً في قبال عدم اليقين ، فيشمل مثل الظنّ والوهم ، غايه الأمر خرج المعبر منه شرطاً كمورد قيام البَيِّنَة فيبقى الباقي تحته .

مضافاً إلى دلالة ما يستفاد من الخبر الوارد في الاستصحاب من قوله: «بل انقضه بيقين آخر مثله» وهو صريح بلزوم تحصيل اليقين .

فبذلك يظهر فساد ما في «شرح الدروس» من جواز نقضه بغير الشكّ، لأنه ممنوع منه .

لا يتوهم إمكان عدم حجّيه الاستصحاب أو فيما إذا لم يحصل الظنّ بالمستصحب . لأنه إن حصل الظنّ ببقاء المستصحب كان حجّيه .

فما عن البهائي قدس سره من جعل المتيقن في صورته عكس المسألة، أى ما كان تيقن الموضوع وشكّ في الحدث ، مندفع، بأن الاستصحاب حجّيه، سواء قلنا بحجّيته من باب الإخبار _ كما هو الحقّ _ أو من باب الظنّ، لأنه ليس المراد منه إلا إفادته الظنّ من حيث هو لو خلّى وطبعه ، لا باعتبار الأشخاص من حيث حدوث الظنّ لهم.

فما ذكره البهائي غير تامّ، خاصّه وأنّ حجّيه الاستصحاب يعدّ من ضروريات الإسلام، حتّى عند من أنكر حجّيته من باب الظنّ ، مثل المحدّث الأمين الاسترآبادى، لاتّفاق علماء الأعلام عليه من جهه استفاضه أخبار الحجج عليهم السلام عليه، فالمسألة في هذه الصورة واضحة بحمد الله .

هذا، فضلاً عمّا قد عرفت من عدم اختصاص الدليل بالاستصحاب فقط، بل هناك أدلّه أخرى مثل قاعده الاشتغال ، والآيه والروايه والإجماع، وفيها غنى وكفايه . فما توهمه شارح «الدروس» من أنّ الأصل براءه الذمّه عن الشغل

اليقيني بالنسبه إلى الوضوء .

غير سديد، لما عد عرفت كون المقام مورد الشغل اليقيني بتحصيل الشرط ، فلا بدّ الفراغ منه يقيناً .

بل قد يمكن استفاده وجوب الوضوء من الخبر الذي رواه عليّ بن جعفر عليه السلام (١) بالأولويه كما سيأتي .

بقي هنا أمران :

الأمر الأول : في مفاد أنّ هذه الأدلّه من الأصل والقاعده والروايات والآيه في وجوب تحصيل الطهاره والوضوء فيمن تيقن الحدث وشكّ في الطهاره ، هل يجرى حتّى فيما بعد الفراغ عن الصلاه لو شكّ كذلك بالنسبه إليها ، أم لا يجب تحصيلها حين ذاك مطلقاً ، أم لا بدّ من التفصيل بالنسبه إلى الصلاه التي فرغ من أداءها، فإنّه لا يجب إعادته الوضوء ولا إعادته الصلاه ، بخلاف سائر الواجبات والمستحبات المشروطه به، حيث يجب تحصيل الطهاره لها؟

نسب صاحب «الجواهر» (٢) قدس سره القول بعدم لزوم الإعاده مطلقاً _ أي حتّى بالنسبه إلى ما يشترط فيه الطهاره ولم يأت به ، كالصلوات القادمه _ إلى بعض مشايخه . ولعلّ مراده هو كاشف الغطاء قدس سره ، ولعلّ وجه كلامه هو أنّ قاعده الفراغ _ كما سنشير إليها _ ، تثبت صحّه ما أتى به من الأعمال المشروطه بالطهاره كالصلاه، هكذا يحكم بالإتيان بالمشكوك ووقوعه تعبداً ، كما يُشعر به قوله عليه السلام : «أنت حين العمل أذكر» أي يحكم بأنك طاهر ، خلافاً لآخرين القائلين بوجوب تحصيل الطهاره لما يستقبله من الأعمال ، بل دلّ الإجماع المحض عليه؛ لعدم

١- وسائل الشيعه، أبواب الوضوء، الباب ٤٤ ، الحديث ٤ .

٢- جواهر الكلام ج ٢، ص ٣٤٩.

وجود من يخالفه من الفقهاء ، ولم يُنقل عن أحد الفتوى بذلك _ أى بعدم تحصيل الطهاره لما يأتى _ صريحاً، إلا من كاشف الغطاء ، وهو القول بالتفصيل ، أى بأن تكون صلاته المأتى بها صحيحه، ولا إعادته للوضوء والصلاه . بخلاف ما يشترط به من الواجبات والمستحبات بواسطه وجوب قاعده الفراغ، المستفاد من صحيح محمد بن مسلم على ما رواه الشيخ عنه ، عن محمد بن مسلم، قال : «قلت لأبى عبد الله عليه السلام : رجل شك في الوضوء بعدما فرغ من الصلاه؟ قال : يمضى على صلاته ولا يعيد» (١).

أحكام الوضوء / لو شك في الطهاره في أثناء الصلاه

حيث أنه صريح في فراغ ذمته بعد الحكم بصحة العمل المأتى به.

ولا يتوهم أن قوله : «يمضى على صلاته» يفيد كونه في الأثناء؛

لأنه مندفع بصراحه صدوره في الفراغ عن تمام العمل ، فيكون المراد من «المضى» هو النفوذ العرفى ، أى فانصرف فإن صلاتك مقبوله . كما لا يخفى .

ثم أن الظاهر منه، كون حدوث الشك قد حدث بعدما فرغ منها، فلا يشمل ما لو علم كون شكه قبل الفراغ، ثم نسي إلى أن فرغ .

كما لا يشمل ما لو شك الآن في حاله قبل الصلاه، من كونه شاكاً في وضوئه، أو عالماً به، أو ظاناً، فيكون مضمونه مشابهاً لما في خبر عبد الله بن جعفر المروى في «قرب الإسناد»، عن جده على بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام ، قال : «سألته عن رجل يكون على وضوء، ويشك على وضوء هو تام أم لا؟ قال : إذا ذكر وهو في صلاته انصرف فتوضأ وأعادها ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته أجزأه ذلك» (٢).

١- وسائل الشيعه: من أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٥، والباب ٤٤ الحديث ٢.

٢- نفس المصدر.

حيث أنّ الظاهر من قوله: «يكون على وضوء»، أى يعتقد ذلك قبله ، وبما أنّ عروض الشكّ كان فى الأثناء حكم بالإعادة ، وإن كان عروضه بعد الفراغ فلم يحكم بذلك ، بل قد يمكن استفاده وجوب الإعادة للوضوء لو كان عروض الشكّ قبل الدخول فى الصلاة منه بطريق الأولويه ، كحكمه بالإعادة حال عروض الشكّ فى الأثناء ، فقبله يكون بالأولويه، فيصير هذا إحدى الأدلة على الأمر المذكور سابقاً.

فالمسألة فى هذا القسم واضحة ولا خلاف فيها .

بل قد يمكن أن يقال بأولويه فى الأولويه : أحدهما : ما قد عرفت .

ثانيهما : أنّه حكم بالإعادة فى مثل معتقد الوضوء قبل صلاته، لكنّه شكّ فى بقائه ، ففى الشكّ فى بقاء الحدث يكون ثبوت الحكم بالأولويه .

الأمر الثانى : هو ما لو كان عروض الشكّ فى الأثناء ، فهى تجرى فيه قاعده التجاوز، والحكم بوجوب إتمام الصلاة، وعدم وجوب استئنافها أم لا؟ بل قد يقال بأنّه لا يجب إعادة الوضوء، للإتيان بما يشترط فيه الطهاره من الأعمال ، كما نسب ذلك إلى كاشف الغطاء، مستدلاً عليه بأنّ قاعده التجاوز تدرج فى الأصول المحرزه كالاستصحاب ، ومفادها إحراز وجود المشكوك وهو الوضوء . فبعد إحراز وجوده يحكم ويترتب عليه حكماً من الآثار ، فيكون كمن صلى مع استصحاب الطهاره . فكما أنّه يترتب عليه جميع ما يشترط فيه من الطهاره؛ لأنه عدّ طاهراً وتوضّأ تنزيلاً كالمتوضّئ الحقيقى ، فكذلك تكون القاعده .

ولكنّه مخدوش ، أولاً : بأنّ فى وحده قاعده التجاوز مع قاعده الفراغ بحثٌ وكلام.

ثمّ بعد قبول كونها قاعده مستقله ، فإنّ فى إدراجها فى الأمارات أو الأصول المحرزه _ إذ قيل إنّها من الأمارات لا الأصول المحرزه _ كلامٌ وبحث.

وثانياً : على كل حال، لا بدّ من العلم بأنّ للوضوء حيثان: حيثيه كونه وضوءاً في نفسه ، وحيثيه كونه شرطاً للصلاه ، فما يثبت بالقاعده يكون من الثانيه لا الأولى، بالنسبه إلى ما يصدق عليه التجاوز دون غيره . فلا تحكم القاعده بإتيان المشكوك ووقوعه، حتّى لا يستلزم تحصيل الوضوء لما يستقبله من الأعمال المشروطه بالطهاره . فلا بدّ لإتيان ما يشترط فيه الطهاره _ من الصلوات، والأعمال كمسّ كتابه القرآن _ ولم يتجاوز محلّ الوضوء بالنسبه إليها من تحصيل الطهاره، لأنّه شاكّ فيها ، فمقتضى الاستصحاب وقاعده الاشتغال هو وجوب إتيان الوضوء، وليس ما يمنع عنده إلاّ قاعده التجاوز المفروض عدم جريانها هنا؛ لأنّ انتفاء صدق التجاوز بالنسبه إليها يعدّ مثبتاً.

فما ذكرنا من أنّه حتّى لو سلّمنا كون قاعده التجاوز مندرجه في الأصول المحرزه، لكنّها تفيد أنّ الأعمال الماضيّه قد وقعت متضمّنه لشروطها، ولكنّها لا يفيد أنّ الوضوء بنفسه موجود خارجاً حتّى يحكم بصحّته إتيان كلّ عمل في المستقبل من دون تحصيل الوضوء .

مع أنّه يمكن التشكيك في كونها من الأصول المحرزه ، بل أنّها معدوده من الأمارات، فلا يشمل إلاّ موردّه ، وهو خصوص الحكم بالصحّ على ما مضى من الأفعال دون ما يأتي بعد ذلك، فيرجع فيه إلى مقتضى قاعده الاشتغال .

أو يقال بوجوب إتمام الصلاه التي شكّ في الحدث بقاءً، وعدم وجوب إتيانها بعد إتمامها بوضوء مستأنف، لكن لا يصحّ الإتيان بعدها بما يشترط فيه الوضوء إلاّ بعد استئنافه .

وأما وجه وجوب الاستئناف للأعمال المستقبليه اللاحقه، هو ما قد عرفت في ردّنا على القول الأوّل .

وأما وجه وجوب الإتمام وحرمة الإبطال، هو أن صدق التجاوز بالنسبه إلى

الصلاه بتمامها، يكون من جهه معنى المحلّ الشرعى الذى عُيّن للوضوء، وهو يكون قبل الصلاه . ومعلوم أنّ الوضوء ليس إلاّ الغسلتان والمسحّتان، فيصدق فى أثناء الوضوء أنّه شكّ بعد التجاوز عنه، فتجرى فيه القاعده ويحكم بالصّحّه .

وقد نُسب هذا القول إلى الشيخ الأعمّ فى «الرسائل» كما فى «مصباح الهدى» (١)، إلاّ أنّ كلامه قدس سره فى كتاب «الطهاره» (٢) صريح فى الحكم بوجوب الاستئناف للصلاه التى شكّ فيها، وإليك لفظه، قال: «ولو ارتبط اللاحق بالسابق، كما لو شكّ وهو فى الأثناء، فالأقوى وجوب التطهير والاستئناف، لتوقّف إحراز الطهاره للأجزاء اللاحقه على ذلك» انتهى كلامه .

نعم ، كلامه هذا لا يُفهم منه وجوب إتمام الصلاه، كما لا يُفهم منه الحكم ببطلانها، وإن كان ظهوره فيه لا يخلو من وجه، للتعليل بلزوم إحراز الطهاره اللاحقه ، أى ما دام لم يكن محرزها فإنّ صلاته تعدّ باطله. وإن أمكن أن يكون التعليل للحكم بوجوب الاستئناف مع عدم جواز الحكم بالبطلان، لاحتمال شمول قاعده التجاوز له .

وكيف كان، فالأقوى أن يقال : إن كان الحكم بالصّحّه لما مضى من الأجزاء أو الأعمال ، بلحاظ حكم تعيّد على خلاف الأصل ، فلا محيص عنه إلاّ الاكتفاء بما هو مضمون الحديث . ومن المعلوم أنّ المركّب إذ حكم بوجود شرطه إلى الآن _ لا فيما يستقبل _ تعبداً ، فلا يكون مقتضياً إلاّ الحكم بالبطلان؛ لارتباط الأجزاء بعضها مع بعض .

وأما إن قلنا بأنّه يحكم بوجود الشرط _ أى الوضوء _ خارجاً ويعتبره حاصلًا، كما يشعر بذلك تعليله عليه السلام بأنّه: «حينما يتوضأ أذكر منه حين ما يشكّ»، فلازمه

١- مصباح الهدى: ج ٣، ص ٥٣٩.

٢- كتاب الطهاره ص ١٥١.

الحكم بالصحة بالنسبة إلى الصلاة قطعاً ، بل الصحة لجميع الأفعال المشروطة بالطهاره ، كما قاله كاشف الغطاء ، لأنه يكون حينئذ بمنزله أن يقال : إن الشاك في الوضوء ، بعدما تجاوز عن محله ، كان متوضئاً ومتطهراً تنزيلاً .

هذا بحسب القاعده الأوليه .

إلا أن الإنصاف ههنا يقتضى الحكم بعدم جواز إبطال الصلاة ، بل عليه إتمامها كذلك ، ووجوب الاستئناف لها بعد تجديد الوضوء .

أمياً وجه عدم جواز الإبطال ، هو ما عرفت من إمكان أن تكون القاعده فى صدد بيان وقوع المشكوك وهو الوضوء خارجاً ، فعليه يكون الشخص متوضئاً تعبداً ، فصلاته صحيحه .

وأمياً وجه الحكم بوجوب استئناف الصلاة والوضوء لها وللأعمال اللاحقه المشروطه ، هو من جهة عدم شمول قاعده التجاوز لمثل هذا الشك الواقع فى الأثناء ، وذلك لوجهين : الأول : من احتمال وحده قاعده التجاوز مع قاعده الفراغ ، كما ادعاه الشيخ الأعظم قدس سره فى «فرائد الأصول» .

الثانى : أن يكون المراد من قول الصادق عليه السلام فى موثقه أبى يعفور : «إذا شككت فى شىء من الوضوء ، وقد دخلت فى غيره ، فليس شكك بشىء ، إنما الشك فى شىء لم تجزه» (١) .

هو الشك فى العمل ولو كان مركباً بعد التجاوز عن مجموع العمل ، والدخول فى غيره ، لا التجاوز عن جزء من العمل والدخول فى جزء آخر منه ، حتى ولو سلمنا تعميم الحديث بحيث يشمل الصلاة ونظائرها ، وعدم القول باختصاصه للوضوء فقط .

مضافاً إلى أنّ مجرد الشكّ في الشمول، كافٍ في عدم الحجّيه والحكم بوجوب الإستئناف، قضاءً لقاعده الاشتغال واستصحاب بقاء الحدث .

الثالث: ومما ذكرنا ظهر وجه القول الثالث، من الحكم بإبطال الصلاة؛ لعدم إحراز أحد الأمور المذكوره، منضمّاً إلى مقتضى قاعده الاشتغال والاستصحاب ، ولذلك توقّف فيه صاحب «الجواهر»(١) ، ولعلّه لذلك أطلق صاحب «الشرائع» القول بوجوب التطهير، حتّى يشمل صورته الشكّ في الأثناء أيضاً .

بل قد يمكن استفاده بطلان الصلاة الواقعه فيها الشكّ من خبر على بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام ، حيث حكم بوجوب الإعادة، والانصراف للتوضؤ لها، إذا كان معتقداً الوضوء وشاكّاً في بقائه ، ففي ما نحن فيه الذى كان متيقن الحدث وشاكّاً في بقائه يكون الحكم بتحصيل الطهاره بالأولويه ، ولهذا حكم كثيراً من الفقهاء ببطلان الصلاة ووجوب التوضؤ واستئناف صلاته .

أحكام الوضوء / لو شك في المتأخر من الطهاره و الحدث

ويستفاد من جميع ما ذكرنا أنّ الحكم بالاحتياط بالإتمام ومن ثمّ الاستئناف بوضوء جديد لا يخلو عن وجه .

ولعلّ الوجه في عدم استنادهم بهذا الحديث أنّه لا يعمل بمورده؛ لكونه محكوماً باستصحاب الطهاره، فضلاً عن لازمه ، لكنّه لا يوجب سقوطه عمّن هو لازمه بواسطه وجود دليل على خلاف أصله .

القسم الثانى: هو من تيقن بالوضوء والحدث كليهما، وشكّ في المتقدّم والمتأخر منهما ، فحاله بالنسبه إلى العلم والجهل بهما يكون على ثلاثه أنحاء : لأنّه قد يكون تارة مجهول التاريخ ، وأخرى يعلم تاريخ الحدث ويجهل تاريخ الطهاره ، وثالثه عكس ذلك.

الأول: احتمال أن يكون تاريخ كل منهما معلوماً، وبرغم ذلك شك في المتقدم منهما فإن هذا أمرٌ مستحيلٌ .

نعم ، يمكن أن يكون تاريخ وقوعهما بحسب وصف حال المتعلق معلوماً، إلا أن تاريخ الوصف مع غيره مشكوك ، كما أنه لو علم أن الحدث وقع في ساعه سفر زيد والوضوء في ساعه سفر عمرو إلا أن تاريخ سفرهما أحدهما أو كلاهما كان بينهما، فإنه أيضاً يرجع بالآخره إلى الجهل في تاريخ نفس الوضوء والحدث .

ثم بالنظر إلى الحاله السابقه عليهما يمكن تصوير ثلاثه حالات: لأنه تارة: يعلم بكونه على طهاره ، وأخرى: قد يعلم كونه على حدث .

وثالثه: لا يعلم بشيء منهما .

فيسمى صوره الجهل بالحاله السابقه، والجهل بتاريخها ، أو العلم بالحاله السابقه بكلا فرديه، مع الجهل بتاريخهما ، أو مع الجهل أو العلم بالحاله السابقه، مع العلم بتاريخ أحدهما ، بتوارد الحالتين .

وكيف كان، فالأقوال في المسأله على ما ذكره أربعة ، ولكن الحق عندى كونها ثلاثه فى مجهولى التاريخ ، إلا- أن طريق الاستدلال فى اثنين منها من معلوم التاريخ فى أحدهما متفاوت ، فتكون الاحتمالات خمسه ستضح لك حال جميعها إن شاء الله عند ذكره .

فالأول منها : وهو المشهور بين المتقدمين، بل والمتأخرين، حتى المعاصرين _ بل فى «الجواهر»^(١) بأن «الذكرى» نسبه إلى الأصحاب، مشعراً بذلك دعوى الإجماع عليه _ من الحكم بوجوب الطهاره بنحو الإطلاق، بل التفصيل بين صورتى العلم بالحاله السابقه على الحالتين والجهل بهما، ومن دون تفصيل بين

١- جواهر الكلام: ج ٢ ، ص ٣٥٠ .

كونه عالماً بناقضيه الحدث وزوال الطهارة ، أى يعلم بتعاقب الطهارة والحدث ، فلا- يكون الحدث متكرراً متعاقباً والطهارة كذلك . ولا- يعلم ذلك، أى لم يبينوا هذه التفصيلات فى كلامهم، وإن كان دخول بعضها فى إطلاق كلامهم مشكلاً، كما سنبين لك إن شاء الله؛ لانصراف كلامهم عن بعض ، بل لا يمكن دخوله فيه .

ولكن القدر المتيقن من أقسام توارد الحالتين، الذى يصح دعوى الإجماع من دون خلاف فيه من أحد على وجوب تحصيل الطهارة فيه، هو صورته الجهل بالحاله السابقه على الحالتين ، والجهل بخصوصيه تعاقب المثليين من الحدث والطهارة وعدمه ، فلا بدّ لذكر وجه القول بوجوب الطهارة، والأدله المتمسك بها ، أو ما أورد على بعضها . فلا بدّ : أولاً : ذكر ما يكون مقبولاً عند الكلّ ولا- خلاف فيه ، وهو ليس إلا- الاستدلال بقاعده الاشتغال فى ما يشترط فيه الطهارة؛ إذ الشغل اليقيني بالتكليف _ أى بالصلاه مع شرطها _ يحتاج إلى الفراغ اليقيني، وهذا ممّا لا كلام فيه .

إلا ما ربما توهم بأنّ هذا الأصل جارٍ فيما إذا قلنا بأنّ الطهارة شرط للصلاه ، فإحراز الشرط مسلّم، فلا بدّ من تحصيله .

وأما لو قلنا بأنّ الحدث مانع للصلاه فلا؛ لأنّ المقتضى إذا أحرز تحقيقه، وشكّ فى وجود المانع، فيكفى فى صحّه العباده عدم إحراز وجود المانع، ولو كان هذا بواسطة الأصل الأولى بعدم وجود المانع .

لكنّه مندفع ، أولاً : بإمكان أن يقال بأنّ الشرط كما يجب إحرازه فى الفراغ عن الذمّه ، هكذا يكون فى عدم وجود المانع، وأنّه لا بدّ من إحرازه، ولا يكفى مجرد عدم إحراز وجود المانع فى حصول الفراغ .

وثانياً : أنّه لو سلّمنا ذلك فى سائر الموارد ، ولكّنه لا- يجرى ها هنا، للعلم بتحقيق المانع وهو الحدث من جهة إحراز وجوده، والشكّ فى ارتفاعه . وهذا

غير ما لو شكَّ في أصل وجوده حيث يمكن إحرازه ولو تنزيلاً، وذلك بإجراء الأصل الأزلي من العدم، فهذه الشبهه مندفعه هنا قطعاً. فقاعده الشغل جارٍ مسلماً، لولا وجود دليل من الأمارات _ أى الآيه والروايه _ أو الأصول المحرزه كالاستصحاب ، فضلاً عن إمكان إثبات بعضها بعون الله الملك العلام .

فالآن نشرع في الأدله التي وقعت غرضاً للإيرادات والاعتراضات من بعض الأعلام ، فحيث كان بعضها وارداً دون بعض، فلا بأس بإفراد كل واحد منها بالتعرض والنظر إليه، حتى يتبين لنا الدليل الصحيح عن غيره، فنقول وبالله الاستعانه .

١ _ ومما استدلل به قوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (١) الآيه .

وجه الاستدلال بها، واضح إذ أوجبت الآيه الوضوء للقيام لكل صلاه ، خصوصاً بناءً على ما فسروه _ كما عن تفسير «الشافى» للفيض قدس سره _ : «أى أردتم القيام إلى الصلاه ، يجب تحصيل الوضوء ، فقد خرج من عموم ذلك ما لو كان متطهراً حال القيام لها، فيبقى الباقي تحته» .

ومنه مسألتنا لأن المكلف شاك في وجود الطهاره ولم يكن قد قطع بوجود الطهاره . هذا كما فى «الجواهر» وبعض آخر .

ولكن أورد عليه فى «مصباح الفقيه» (٢) تبعاً للشيخ قدس سره ما هذا نصه : «وفى الجميع ما لا يخفى ، فلائها مخصيه نصياً وإجماعاً بغير المتطهر، والشك فيما نحن فيه إنما هو فى كون المكلف من مصاديق عنوان المخصص ، _ أعنى المتطهر _ أو

١- سورة المائده: آيه ٨ .

٢- مصباح الفقيه: كتاب الطهاره / ص ٢٠٣ .

من مصاديق العنوان الذى أريد من العام _ أعنى غير المتطهر _ ، ولا يجوز التمسك فى مثل المقام بأصالة العموم أو الإطلاق لدى التمسك بالعموم ، والإطلاق إنما يصح فيما إذا كان الشك فى تعيين المعنى الذى أريد من اللفظ لا فى تطبيق المعنى المعين للمعلوم إرادته على الموضوع الخارجى» انتهى موضع الحاجة .

ولكن يمكن أن يجاب عنه: بأنه فرق بين العام الذى قد وصف لوصف وجودى له ، بحيث لا بد فى إثبات الحكم عليه من إحراز ذلك الوصف والعنوان ، ففى مثل ذلك يكون الأفراد المشكوكه غير داخله تحته لأن التمسك بالعام فى الأفراد المشكوكه؛ من جهة أنها متصفه بذاك الوصف، يكون من قبيل التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه له ، وهو نظير قوله تعالى : «وَمَا أَكَلِ السَّبُعِ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» (١) بعد قوله : «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» (٢) ، حيث أن حكم الحليه قد تعلق باللحم المتصف بهذا الوصف _ أى التذكيه _ فلا بد فى حليته من إحرازه . ومن هنا يقال : بأن الأصل الموضوعى فى اللحوم والشحوم هو عدم التذكيه، لأن إحراز التذكيه لازم فى ثبوت وترتب آثار الحليه ، ويكون وزانه وزان قول القائل : أكرم العلماء العدول ، فما دام لم يحرز عداله عالم لم يتعلق وجوب الإكرام فى حقه ، فلا يجوز إكرام من شك كونه عادلاً .

هذا، بخلاف ما لو ورد العام على نحو العموم الشامل لجميع الأفراد ، مثل قول القائل : أكرم كل عالم ، أو أتى بالجمع المحلى بالألف واللام أكرم العلماء ، حيث قلنا بدلالته على العموم ، أو استفيد العموم من مفاد الجملة الشرطيه، مثل قوله تعالى : «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» ، ونظائر ذلك، فإن هذه الظهورات تعد حججاً عند العقلاء إلى أن يأتى ظهور أقوى منها، كظهور الخاص أو نضه ، فبالمقدار

١- سورة المائدة : آيه ٣ .

٢- سورة المائدة : آيه ٣ .

الذى يشمل النص أو الظهور نرفع اليد عن ظهور العام، لا مطلقاً حتى بالنسبة إلى المشكوك؛ لعدم وجود الحجّة في رفع اليد عنه

فبناءً على ذلك نقول في المقام: بأن العموم المستفاد منه وجوب الوضوء لكلّ صلاة هو عمومٌ مستفاد من الآية الشريفة على الغرض، فبعمومها يشمل جميع أفراد الإنسان، حتى من كان متطهراً قطعاً، غاية الأمر أنه قد خرج منه بملاحظته النصّ والإجماع صورته المتطهّر وذلك من جهة قوّة الظهور أو صراحته، وكذلك وجود نصّ خاص، فيبقى الباقي - ومنه المشكوك في الطهارة كمثل ما نحن فيه - داخلاً تحت عموم العام من إيجاب الوضوء؛ لأنّ رفع اليد عن مثل ظهور العام بلا حجّة في قبالة يعدّ قبيحاً عند العقلاء.

اللهمّ إلا أن يناقش في أصل دلالة الآية على العموم، ودعوى أنه لا يستفاد منها ذلك، ولكن القول به مشكل.

٢ - ومما ذكرنا يظهر الجواب عن الإشكال بالاستدلال بحديث زراره من قوله: «لا صلاة إلا بطهور»، لأنّ دلالة على العموم أقوى من الآية، لاستفادته من النفي والإثبات بلا وإلا، وهما يعدّان من أدوات الحصر المفيدة للعموم، مع أنّ دلالة على لزوم إحراز الطهارة كان واضحاً، فدلالته على المطلب حينئذٍ يكون من وجهين: أحدهما: من جهة الاستثناء كما عرفت.

وثانيهما: من نفس المستثنى، الظاهر في لزوم كون الصلاة عن طهاره محرزه، فلا يكفي الإتيان بها عن شكّ، كما لا يخفى.

٣ - وممّا استدللّ به في المقام مستقلاً، هو الخبر المرويّ عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة، ولا صلاة إلا بطهور»^(١). فإنّ صدر الخبر مع ذيله يدلّان على المقصود.

١- وسائل الشيعة: من أبواب الوضوء، الباب ٤، الحديث ١.

ولكن قد يتوهم بأن الخبر ليس فى صدد بيان وجوب الطهور لكلّ صلاه بعد دخول الوقت ، ولذلك لو كان قد توضأ بعد دخول الوقت، ومن ثمّ عرض له الشكّ، ولو من جهة توارد الحاليتين، لا- يستفاد من هذا الخبر وجوب الوضوء ، فيظهر منه أنّه كان ناظراً إلى مَنْ كان مُحدثاً قبل الوقت، وأراد الإتيان بالصلاه ، فلا بدّ عليه من تحصيل الطهاره .

ثمّ لو سلّمنا دلالتّه أيضاً، فإنّ غايه ما هناك أنّ الخبر يكون مشابهاً للآيه الشريفه من جهة العموم ، إلاّ أنّه فى خصوص مَنْ ورد فى الوقت لا مطلقاً، كما فى الآيه وذيل هذا الحديث .

٤ _ ومما استدللّ به، موثقه ابن بكير، عن أبيه، قال : قال لى أبو عبدالله عليه السلام _ على ما فى نسخه «التهديب» لا «الكافى» _ : «إذا استيقنت أنّك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تُحدث وضوءاً أبداً حتّى تتيقن أنّك قد أحدثت» (١).

حيث يدلّ على وجوب الوضوء لمن استيقن بالحدث، فإنّه كذلك حدوثاً وإن كان شاكاً فيه بقاءً ، بناءً على الاستدلال بما فى نسخه «الكافى» . فأورد عليه الشيخ قدس سره (٢) بأنّ ظاهره يفيد وجوب الوضوء حين تيقن الحدث، لا بمجرد حدوثه فى زمان، وإن ارتفع بعده بالشكّ، مع أنّه معارض بقوله فى روايه ابن بكير: «إذا توضّأت فإياك أن تُحدث وضوءاً حتّى تتيقن أنّك قد أحدثت» ، بناءً على ظاهره من إرادته الإحداث بعد ذلك الوضوء ، وهذا المكلف قد توضّأ فى زمان ولم يتيقن الإحداث بعده . انتهى كلامه .

ولكن الإنصاف عدم تماميه الاستدلال بهذه الروايه، ولا بما قاله الشيخ فى ردّها ، لوجهين :

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ١، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ١.

٢- كتاب الطهاره: ص ١٣٥ .

أولاً: بما قد عرفت من وجود اختلاف النسخ ، فلا يمكن الاطمئنان بكل واحدٍ منهما ، وإن كان ما فى «الكافى» أقوى؛ لكونه أضبط من «التهذيب» .

وثانياً : أنه لا يكون بين الجملتين وهما قوله عليه السلام : «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوؤاً» _ حيثُ قد عرفت أن الشيخ جعل ظهورها فى فعلية تيقن الحدث حال الوضوء _ وبين قوله عليه السلام : «حتى تستيقن أنك قد أحدثت» _ مع أن الشيخ جعل ظهور ذلك أيضاً فى تيقن الحدث فى الحال، لا لما قبل ذلك فى زمان _ تضاد وتعارض، مع أن مقتضى الصيغه الماضيه المستعمله فى الخبر والمتلوه بأداه (قد) الدالّه على التحقّق والثبوت سابقاً ، كونهما ظاهرين فى كون اليقين بالحدث ملحوظاً بالنسبه إلى زمان سابق ، حتى يكون له مصداقين : أحدهما: من كان متيقن الحدث فى السابق والمشكوك فى بقائه، من دون حدوث يقين بتحقيق وضوء فى السابق .

والثانى : من كان مثله، إلا أنه متيقن بتحقيق وضوء أيضاً بعده وكان شكّه فى تأخر أحدهما على الآخر .

٥ _ ومما استدللّ به لقول المشهور ما ورد فى فقه الرضا : «وإن كنت على يقين من الوضوء والحدث، ولا تدرى أيهما أسبق، فتوؤاً» (١) .

وقد أورد عليه السيّد الإصفهاني على ما فى تقريراته، بقوله : «وفيه ما فيه من عدم ثبوت حجّيه الكتاب، وتوهم انجباره فى المقام ، فعمل المشهور مدفوع بأنّه لم يعلم استنادهم فى الفتوى إليه ، بل علم عدمه ، فإنّهم يقولون به لأجل قاعده الاشتغال ، مع أن الانجبار بعمل المشهور متوقّف على ثبوت جزئيه، وهو محلّ إشكال ، بل منع» (٢) انتهى كلامه .

١- مستدرک الوسائل : ج ١ ، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء ، الحديث ١ .

٢- الروائع الفقيهيه : ج ٢ ، ص ٢٦١ .

ولكن يرد عليه بأن الظاهر من كلمات كثير من المحققين والمتتبعين العارفين ومنهم العلامة البهبهاني، والسيد البحراني، صاحب كتاب «الحدائق»، وشيخنا الأعظم الأنصاري الاعتماد عليه حيث جعلوه من الأخبار القويه، بل عند غير الشيخ الأعظم كونه منسوباً إلى الرضا عليه السلام. غايه الأمر أن بعض أصحابنا نسبوه لعلی بن بابويه، باعتبار عنوان رساله المسماه بـ «الشرايع» زعموا منهم بأن علی بن بابويه هو علی بن موسى، ومن ثم طبقوا الاسم على أشهر من تسمى بهذا الاسم، ألا وهو الإمام علی بن موسى الرضا عليه السلام. راجع حول ذلك إلى المجلد الثالث من «مستدرک الوسائل» من ص ٣٣٧ إلى ص ٣٣٩.

مع أنه مخدوش أولاً: بأن ذلك بعيد عن مثل الأجلء من علماء المتقدمين مع كثرة تتبعهم، واحتياطهم في الدين، وهم كانوا أشد عنايه ومعرفه بالأخبار والأحاديث منا.

وثانياً: المشهور أن رساله المنسوبه لوالد الصدوق يتطابق نصوصه وعباراته كلام بعض المعصومين عليهم السلام في الروايات.

وكيف كان فإن نصوصها يمكن اعتبارها في حكم الأخبار المسنده وجعلها مؤيده، إن لم نقل بجواز الاستدلال بها منفرداً، خصوصاً إذا عارض مع حديث آخر أقوى. فانتسابه إلى الإمام عليه السلام بكلامه لا ياملانه أو بمضمونه، من دون تصرف في محتوى كلامه، أمر قوي عندنا، والعلم عند الله.

مضافاً إلى أن انجباره بالشهره أمر ثابت، ولا يحتاج إلى كون الحديث مستندهم؛ لأن المتصور فيه ليس إلا إمكان التأييد به، لا إثبات كونه مورد استنادهم، بل يكفي في قوة الاعتماد بالحديث تأييداً لا استدلالاً موافقه عمل المشهور على طبق مضمونه، وإن كان مستند بعضهم هو قاعده الاشتغال أو غيرها.

فثبت من جميع ما قلنا إمكان جعله من التأييدات، لا من الأدله المستدلّه بها .

٦_ ومما استدللّ به أيضاً، العمومات الدالّه على وجوب الوضوء بعد حصول أسبابه ، حيث أنّ مقتضى ذلك هو وجوب احداث الوضوء لكلّ سبب من الأسباب، دون تداخل الأسباب بعضها في بعض، نظير ما ورد في الخبر الصحيح عن زراره ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «لا يوجب الوضوء إلاّ من غايط أو بول أو ضرطه تسمع صوتها، أو فسوه تجد ريحها»(١).

غايه الأمر أنّه قد علم من الشارع الاكتفاء بوضوء واحد إذا وقع الحدث متعاقباً . كما أنّه علم من الشارع أيضاً جواز وضوء واحد لأكثر من صلاه واحده ، مثل ما رواه الكليني عن زراره في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «قلت له: يصلّي الرجل بوضوء واحد صلاه الليل والنهار كلّها؟ قال : «نعم ، ما لم يحدث الحدث»(٢) الحديث .

فيبقى الباقي تحت عموم لزوم الوضوء بعد كلّ حدث، إلاّ ما قد علم أنّه توضأ بعده، فلا يجب عليه الإعاده حينئذٍ؛ لما قد عرفت من دلالة قوله : «إياك أن تحدث بعده أبداً» الحديث .

وقد ناقش الشيخ الأنصاري في «طهارته» بقوله : «وأما أدله أسباب الوضوء فيرد عليها _ بعد الإغماض من تقيّد السبب بقريته الإجماع _ على عدم مشروعيه أزيد من طهاره واحده للمتعدّد المتوالى منها، بما لم يقع عقيب مثله ، فيشترط في تأثير ما يقع منها عدم مسبوقيه بمثله ، فالشكّ فيما نحن فيه _ كما تقدّم في الآيه _ شكّ في المصداق ، ولا يجري أصله الإطلاق لأنّها مسبوقة لبيان وجوب

١- وسائل الشيعه : من أبواب نواقض الوضوء، الباب ١، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعه : من أبواب الوضوء، الباب ٧، الحديث ١ .

الوضوء بعدها بسببها . أما لو شكَّ في أنَّ هذا المسبَّب وقع عقيب السبب الذى اقتضاه أو لم يقع بعدُ، ولا بدَّ من إيقاعه ، فيطلب لإثبات وجوب إيقاعه ليحصل اليقين بحصول أثر السبب دليلًا آخر غير دليل السبب . وبالجملة، فالحكم بسبب شيء لوجوب شيء لا يثبت به وجوب تحصيل اليقين؛ لوجود المسبَّب ، بل لا بدَّ من إثباته بقاعده الاستصحاب، أو قاعده وجوب اليقين بإحراز الشرط، إن كان المسبَّب المشكوك الحصول شرطاً ، كما فيما نحن فيه»^(١) انتهى موضع الحاجة من كلامه .

فيرد عليه ما أُورد على كلامه فى الآيه بما قد عرفت : من أنَّ التقييد بواسطه الإجماع لصوره التعاقب، لا- يوجب تلَوْن العام والإطلاق بلون أمر وجودى، بحيث يلزم إحراز ذلك العنوان ، أى لا- يجعل الدليل الخاصَّ الوارد مثل (لا تكرم الفسَّاق) عموم قوله «أكرم العلماء» معنوياً بعنوان وجودى، وهو العلماء العدول ، حتَّى يجب تحصيل ذلك بعد إحراز ذلك دون صورته شكه ، بل غايه الأمر من التخصيص والتقييد هو إخراج ما يكون مقطوعاً بعنوان المخصِّص ، أى يدخل مشكوك الفسق تحت عموم العام . وهكذا يكون الحكم فى المقام ، فالذى نقطع بخروجه يكون خارجاً عن السببِ دون المشكوك ، فأصالة العموم والإطلاق محفوظه هنا وجاريه بلا إشكال .

اللهمَّ إلا أن يخذش فى أصل الدلاله فى إيجاب كلِّ سبب لذلك، حتَّى فى المشكوك، من جهه أنَّ الدليل ليس فى صدد بيان أنَّ ماهو الموجب أى مورد هو من المقطوع أو المشكوك ، وإنَّما يكون فى مقام بيان أصل الشبهه فقط ، يعنى أنَّ الموجبات تعدُّ هذه الأمور . وأمَّا كونها فى جميع الحالات موجه أو فى حال

دون حال فإن إثبات ذلك يجب أن يُطلب من دليل آخر ، فلاحتمال وجه .

وكيف كان، فالآن تصل النوبه إلى ما يمكن أن يقع دليلاً من قاعده الاشتغال _ قد عرفت صحتها، والحكم بوجوب تحصيل الشروط قطعاً ، وهو لا يكون إلا بالوضوء _ ومن جريان الاستصحاب، أى يستصحب حال تيقنه بالحدث حتى يحكم بوجوب الوضوء ، حيث قد وقع الكلام بين الأعلام فى جريانه وعدمه هنا، لما يرد فيه من الإشكال . فلا بأس بذكره مبسوطاً حتى يلاحظ حاله هنا، فنقول :

٧ _ وأما جريان الاستصحاب فى المقام فقد يقال بعدم جريانه هنا ، لعدم تماميه أركان الاستصحاب المعتبره، من كون زمان الشك متصلاً بزمان اليقين لو أجرى الاستصحاب .

والمستشكل هو صاحب «الكفايه»(١) قدس سره : تقريب الإشكال أن المعتبر فى الاستصحاب _ حسب ما يستفاد من دليله _ هو النهى عن نقض اليقين بالشك، أى أن يكون الشك فى بقاء ما هو المتيقن سابقاً، على نحو يتصل بزمان اليقين ، بمعنى أنه لو أقر زمان الشك فى بقاء ما هو المتيقن _ على نحو الفهقرى _ إلى ما قبله، كان على وجه يتصل بزمان اليقين بالوجود السابق المستصحب، بحيث يصدق أنه نقض اليقين بالشك . فلو لم يكن على هذا الوجه، بأن توسط فى البين يقين بخلاف المستصحب فلم يصدق على رفع اليد عن اليقين الأول أنه نقض بالشك، وإنما يصدق عليه أنه نقض يقينه الأول بيقين آخر.

وعليه إذا احتمل حصول يقين على خلاف المتيقن الأول فيما بينه وبين الشك اللاحق ، فلازمه عدم إحراز وجود عنوان نقض اليقين بالشك ، ومع الشك فى تحقق موضوع الدليل، كيف يمكن إثبات حكمه للفرد المشكوك؟!

وما نحن فيه يكون من هذا القبيل، حيث أنّ المتيقن السابق _ وهو الحدث مثلاً _ يمكن أن يكون سابقاً على الطهاره التي هي متيقنه الثبوت أيضاً . فالشكّ في الزمان المتأخر لو أجريناه على نحو القهقري لكان متصلاً باليقين بالطهاره بعد الحدث ، فلم يحرز لنا حينئذٍ كون اليقين بالحدث قد نُقض بالشكّ بل نحتمل نقضه باليقين بالطهاره بعده ، وهكذا الحال بالنسبه إلى استصحاب الطهاره .

ولكن السيد الإصفهاني قدس سره أورد عليه على ما في «تقريراته»، بقوله : «وفيه المنع من مانعيه الاحتمال المذكور بجريان الاستصحاب في المقام ، وذلك لأنه لم يرد نصّ ولا ظاهرٌ _ في آيه ولا في روايه _ يدلنا على اعتبار اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين (المتيقن) في الاستصحاب».

وتوهم أنه لولا ذلك لم تحرز عنوان نقض اليقين بالشكّ، لاحتمال كونه نقضاً لليقين باليقين .

مدفوعٌ، بأنّ ذلك إنّما يتمّ لو كان الاستصحاب عباره عن إبقاء المتيقن السابق بقيد كونه في زمانه الخاص، ثم استمراره إلى زمان الشكّ ، وليس الأمر كذلك، بداهه أنه لو كان المتيقن السابق متيقن الثبوت على نحو الإجمال متردداً بين كونه حادثاً في أوّل الصباح، أو في أوّل الزوال _ مثلاً _ ثم شكّ في بقائه في أوّل الغروب، فلا إشكال في جريان الاستصحاب فيه في زمان الشكّ ، فليس المدار في صدق نقض اليقين بالشكّ، إلا مجرد تيقن الشيء قبل زمان الشكّ فيه ، ثم الشكّ في بقائه في الزمان اللاحق على ذلك الزمان» انتهى كلامه . ولا يخفى ما في كلامه من الإشكال ، كما يرد على كلام صاحب «الكفايه» أيضاً .

فأما الأوّل : لوضوح أنه لو كان المتيقن السابق مقيداً بكونه في وقت خاصّ، وزمانٍ مخصّصٍ _ مثلاً _ كما لو كان اليقين بالحدث في ساعته الأولى مقيداً بها موضوعاً ، فلا معنى لقوله : «ثم استمراره إلى زمان الشكّ»؛ لعدم إمكان سحب

الشيء المقيّد بزمان خاصّ إلى زمان آخر، سواءً كان اللاحق شكّاً أو يقيناً أو غيرهما ، وكذلك الأمر في المستصحب عند الاستصحاب، إذ لا بدّ أن يخلع عن التقييد بخصوصية الزمان ، بل يجب كون الزمان ظرفاً حتّى يصحّ سحبه إلى زمان الشكّ .

ولا أظنّ صدور مثل هذا عنه رحمه الله ، بل لعلّه نشأ عن سهو قلم المقرّر. فلا بدّ أن يكون مقصود السيّد من الخصوصية هو أنّه لا يعتبر في الاستصحاب كون المتيقّن السابق معلوماً بالتفصيل في زمان ، بل يكفي ولو كان يقينه السابق على نحو الإجمال متردّداً بين زمانين ، أي لا- يحتاج إلى اليقين التفصيلي بالنسبة إلى الزمان، كما يشهد لذلك تصريحه في ذيل كلامه بإمكان إجراء الاستصحاب في المتردّد بين الزمانين .

ومن هنا فإنّ ما ذكره لم يعدّ كافياً في الجواب ، بل لا بدّ أن يكون جوابه عن الإشكال الذي ذكره المحقّق الخراساني قدس سره بالكيفية والاستدلال الذي مرّ ذكره.

وأما عن الثاني، فنقول أولاً: بأنّ إجراء الحكم في الاستصحاب لم يكن في طرف الشكّ، أي لا يفيد الاستصحاب إجراء حكم زمان الشكّ إلى زمان اليقين حتّى يلاحظ إمكان ذلك أولاً ثمّ الحكم باستصحاب ذلك، بل إنّ مقتضى الاستصحاب هو الحكم بإبقاء المتيقّن إلى زمان الشكّ ، ويكون أثر الاستصحاب إثبات الحكم لما بعد هذا الشكّ الحادث، لا لما كان قبله من الأعمال ، أي قبل الشكّ إلى زمان اليقين ، ومن هنا فإنّ الحكم فيها بالصحة أيضاً يكون بواسطة بعض القواعد الفقهيّة مثل قاعده الفراغ والتجاوز ، وتفصيل الكلام فيه موكول إلى محلّه . فحينئذٍ لا بدّ أنّ يُلاحظ هل يمكن جرّ اليقين السابق بالحدث إلى زمان الشكّ أو لا يمكن لنقضه باليقين بالطهاره، كما فيما نحن فيه؟

وثانياً: نقول إنّ هذا الإجراء ممكن ولا- يمنعه عنه مانعٌ ها هنا؛ لأنّ ما وقع بينه وبين الشكّ ليس اليقين بالطهاره ، بل الواقع هو احتمال وقوع الطهاره الموجب

لشكّ بالاتّصال وعدمه . واليقين بالطهاره يلاحظ بالنسبه إلى زمان قبل الحدث وبعده ، ووجود هذا اليقين الإجمالى لا يضّر باحتمال الاتّصال الضرورى هنا ، وإلاّ للزم أن يكون هذا العلم مخللاً بجريان الاستصحاب فى جميع أطراف العلم الإجمالى؛ لأنّه إذا علّم نجاسه أحد الإنائين مع العلم بطهارتهما سابقاً ، ففى كلّ طرف يمكن جريان الاستصحاب ، غايه الأمر سقوطهما بالتعارض . مع أنّ اللازم على هذا المبنى عدم جريان الاستصحاب، لأنّ إجراء حكم اليقين السابق بالطهاره منقوضٌ بوقوع العلم بالنجاسه بين هذا الإناء وبين غيره ، وهذا العلم يمنع من إجراء اليقين إلى زمان الشكّ . فكما أنّه لا يكون ذلك مانعاً _ لأنّ العلم ملحوظٌ بلحاظ طرفيه ، وإلاّ _ فإنّه بالنسبه إلى خصوص ما يجرى فيه الاستصحاب لا- يكون إلاّ مجرد الاحتمال الذى هو ملازمٌ للمورد، ويتحقّق الشكّ الذى كان ركناً للاستصحاب _ هكذا يكون فيما نحن فيه .

بل قد يؤيد ما قلناه من عدم حصول نقض اليقين السابق بالحدث بمثل هذا العلم الإجمالى ، وأنّ النقض بحاجه إلى حصول علم تفصيلى به، هو التصريح الوارد فى بعض أخبار الاستصحاب، بقوله عليه السلام : «بل انقضه بيقين مثله»، أى انقضه بيقين تفصيلى بالطهاره الواقعه فى الحديث، وهو هنا مفقود على الفرض، كما لا يخفى .

وثالثاً : لو سلّمنا عدم شمول (لا تنقض) لما نحن فيه، لكونه مشكوك المصداق ، فلا يجرى فيه الاستصحاب، ولكن مع ذلك أقول : لا ينقضى تعجّبي من صاحب «الكفايه» قدس سره أنّه كيف تمسّك قدس سره بذيل حديث الاستصحاب، وقال : إنّ المورد يعدّ من مصاديق نقض اليقين باليقين ، مع أنّ التمسّك به فى المقام يكون من باب التمسّك به فى الشبهه المصداقيه له ، لاحتمال أن يكون المراد من اليقين هو التفصيلى منه لا الأعمّ منه ومن الإجمالى ، وهذا المقدار من الشكّ

يكفى فى الإضرار بالتمسك، كما لا يخفى . فظهر ممّا حقّقناه وأجبناه جواز جريان الاستصحاب هنا وعدم ورود ما قيل عن الإشكال، إن سلم من سائر ما يحتمل أن يورد عليه ، وأمكنا الخلاص منه أيضاً .

ولكنّ السيّد الإصفهاني قدس سره قد اعترض على هذا الاستصحاب من جهه عدم تماميته ركنه الثانى، أى الشكّ فى البقاء.

تقريب الإشكال على ما فى «تقريراته»(١): «أنّ المدار فى جريان الاستصحاب أن يكون متعلّق الشكّ عين ما هو متعلّق اليقين، بتمام ما له من الخصوصيات، لما قرّر فى محلّه من اعتبار اتّحاد القضيّه المتيقّنه والمشكوكه من حيث الموضوع ، فلو كان المتيقّن هو شىء خاص متشخص بخصوصيه ، فلا بدّ أن يتعلّق الشكّ ببقائه على تلك الخصوصيات، كما أنّه لو كان المتيقّن شيئاً مردّداً بين شيئين أو أشياء ، فالشكّ فى بقاءه أيضاً يعتبر أن يكون شكّاً فى بقاءه على النهج الذى كان متيقّناً . وفيما نحن فيه، ما هو المتيقّن من الحدث مثلاً، إنّما هو حدثٌ متردّد بين زمان سابق على زمان الطهاره ، وبين زمان متأخّر عن زمان الطهاره ، لا حدثٌ حاصلٌ فى زمان مخصوص . وهذا الحدث المرّدّد بين الزمانين ليس على كلّ واحد من احتمالى فرض وجوده مشكوك البقاء ، بل إنّما هو على أحد الاحتمالين مقطوع الارتفاع _ وهو وجوده قبل الطهاره _ وعلى الاحتمال الآخر مقطوع البقاء _ وهو وجوده بعد الطهاره _ ، فالوجه فى عدم جريان الاستصحاب، عدم تماميه الركن الثانى، وهو الشكّ فى بقاء ما هو المتيقّن على كلّ حال وتقدير ، فإنّه يرجع إلى كونه مقطوع الزوال أو مقطوع البقاء» انتهى موضع الحاجه .

ونجيب عنه أولاً- بالنقض: بأنه لو كان مجرد التردد في المتيقن كذلك مضرراً، لعدم كونه مشكوك البقاء على كل واحد من الاحتمالين؛ لكون الحدث في أحدهما مقطوع الارتفاع - وهو وجوده قبل الطهاره - وفي الآخر مقطوع البقاء - وهو وجوده بعدها - فيلزم أن لا يكون الاستصحاب جاريًا في الكلي القسم الثاني من أقسام الاستصحاب ، كما في المثال المعروف بما إذ كنا نقطع بوجود حيوان في الدار، فإنه بعد مضي أيام نقطع بأنه لو كان الحيوان هو الفيل كان باقياً قطعاً، وإن كان بقه فهو زائل وميت لا- محاله . حيث أن المتيقن كان مردداً بين الحيوانين لا حيوان معين مخصوص . كما أن بقاءه أيضاً لا يكون مشكوكاً؛ لأن في أحد الاحتمالين - وهو الفيل - كان مقطوع البقاء ، والآخر كان مقطوع الزوال وهو البقه ، مع أن جريان الاستصحاب في الكلي مع هذا الوصف ثابتٌ وجارٍ بالاستصحاب قطعاً .

وثانياً بالحلّ : أن المستصحب الذي يسمّى بالمتيقن لا نحتاج في استصحابه إلى حفظ ما لا يكون مربوطاً بالاستصحاب إذا كان الأمر مترتباً على إجراء قاعده كليه لا عليه مع تمام خصوصياته، نظير ما يترتب على وجود الحيوان في الدار من الأثر الذي هو وجوب التصديق مثلاً ، فيكفي في صحه إجراء الاستصحاب إحراز وجود أصل الحيوان في الدار، حتى ولو لم يتشخص نوعيه أحدهما من كون الموجود في الدار هو الفيل أو البق. نعم لو كان المراد من الاستصحاب هو إثبات الخصوصيه من أن الموجود في الدار هو خصوص الحيوان المسمى بالفيل فإنه لا يثبت إلا بالأصل المثبت، وهو غير معتبر.

هكذا الأمر في المقام، فلو أردنا من استصحاب الحدث إثبات الحدث مع خصوصيته وكونه قبل الطهاره أو بعدها ، فإنه لا يمكن ذلك إلا بالأصل المثبت .

وأما لو كان المقصود إثبات أصل الحدث ومن ثم الحكم بالبقاء ، فيصح أن

يقال : كنتُ على يقين من الحدث ولو متردداً بين قبل الطهارة وبعدها ، والآن أشكُّ في بقاءه _ ولو من جهة أنه لو كان بعدها يكون باقياً قطعاً . ولو كان قبلها يكون زائلاً قطعاً ، كما كان كذلك في الحيوان أيضاً _ ونتيجة إجراء الاستصحاب يكون بقاء المتيقن السابق، ويكون أثره إثبات كلى الحدث لا- مع خصوصيته قبل الطهارة أو بعدها ، وهذا كافٍ في صحه جريان الاستصحاب .

فبناءً على هذا يكون اتحاد القضية المتيقنه والمشكوكه هنا محفوظاً، بلحاظ أصل الحدث، كما لا يخفى .

فثبت من جميع ما ذكرنا أن الاستصحاب بنفسه يمكن أن يكون دليلاً على إثبات وجوب الوضوء، إلا- أنه معارض بمثله في طرف الطهارة ، فما يوجب سقوطه هو التعارض _ كما قاله الشيخ _ لا من جهة عدم تماميه أركانه هنا، كما توهم . هذا تمام الكلام في مدرك قول المشهور من وجوب الوضوء من دون ذكر تفصيل في المسأله .

وأما القول الثانى فى المسأله: وهو قول المحقق فى «المعتبر» حيث قال : «وأما إذا تيقنهما، وشكَّ فى المتأخر، فقد قال الثلاثة ومن قبلهم : يعيد الطهارة ، وعندى فى ذلك تردد ، ووجه ما قالوه أن يقين الطهارة معارض بيقين الحدث ولا رجحان ، فيجب الطهارة لعدم اليقين بحصولها . لكن يمكن أن يقال : ينظر إلى حاله قبل تصادم الاحتمالين ، فإن كان حدثاً بنى على الطهارة؛ لأنه تيقن انتقاله عن تلك الحال إلى الطهارة، ولم يعلم تجدد الانتقاض، وصار متيقناً للطهارة، وشاكاً فى الحدث، فيبنى على الطهارة . وإن كان قبل تصادم الاحتمالين متطهراً، بنى على الحدث؛ لعين ما ذكرنا من التنزيل» (١). انتهى كلامه .

وجزم به «كاشف اللثام» ، وأفتى على طبقه المحقق صاحب «جامع المقاصد» ، بل حمل الشهيد الثانى رحمه الله عبارته المحقق فى «الشرايع» على صورته الجهل بالحاله السابقه ، بل قد نسب هذا التفصيل صاحب «شرح الجعفريه» إلى المتأخرين .

وتوضيح كلامه رحمه الله : أنه لو فرض علم المكلف أولاً بالحدث، ومن ثم يقطع بأن هذه الحاله قد ارتفعت بالطهاره قطعاً ، أما بوقوعها بعد كلا الحدثين فالطهاره باقيه، أو بعد الحدث الأول فلا تكون حينئذٍ باقيه ، فحيث كان أصل وجودها معلوماً، والشك يكون فى ارتفاعها بوقوع الحدث بعدها، فالأصل بقائها؛ لأنها مقطوع الوجود بعد الحدث الأول ، والحدث الثانى بعدها مشكوك الحدوث .

وهكذا يكون الكلام فى صورته عكسها .

هذا ما إذا كانت الحاله السابقه على الحالتين معلومه فيصح دعوى العلم بالانتقاض لها ، ومن ثم يجوز استصحابه .

وأما مع عدم العلم بالحاله السابقه فإنه لا يجرى هذا الاستصحاب، إلا بما يكون معارضاً مع مثله ، ولذلك ذهب المحقق فى صورته الجهل بالحاله السابقه على المسلك المشهور؛ من عدم جريان الأصل فيه من جهه المعارضه ، كما صرح بذلك.

ونحن نقول: بأن كلام المحقق من التفصيل بين صورته الجهل بالحاله السابقه على الحالتين فيجب التطهر ، وبين صورته العلم بها بالأخذ بضد الحاله السابقه ، لا بد أن يفرض فيما إذا لم يكن عالماً بخصوصية الحدث والطهاره، من كون الأول ناقضاً بوصف الناقضيه، والثانى رافعاً بوصف الرافعيه للحدث ، وإلا يصير الشك شكاً بدوياً ، أى يكون مع الدقه والتأمل ليس بشك أصلاً ، بل يعدّ حاله معلوماً من جهه الحكم والموضوع؛ لأن معنى العلم بهذه الأوصاف _ من الحدث والطهاره _

يرجع إلى أنه يعلم بعدم تعاقب الجنسين قطعاً ، لوضوح أنّ معنى أنّه يعلم من نفسه أنّ الحدث الناقض صدر لا غيره ، فمعناه يكون في صورته ما إذا علم كونه في أوّل الصبح محدثاً، ومن ثمّ يعلم بوقوع الطهارة بعد حدث الصبح، ويعلم بوقوع الطهارة بعد الحدث الأوّل في صورته عكسه . كما يقع الحدث الثاني بعد الطهارة في الصورة الأولى؛ لأنّه لولا ذلك لما وصف الحدث بالناقضيه ، والطهارة بالرافعيه . فلا بدّ أن يفرض صورته المسأله فيما إذا لم يعلم بخصوصيه الوصف في كلّ من الطهارة والحدث من الرافعيه والناقضيه، حتّى يجمع مع احتمال وقوع المتجانسين متعاقباً، حتّى يصحّ أن يكون تحقّق أحد الوصفين لأحدهما قطعياً وللآخر مشكوكاً ، أو كان أحدهما مجهولاً من جهه الوصف .

وهذا هو الباعث لذهاب صاحب «المدارك» قدس سره تبعاً للعلامة قدس سره في «المنتهى» إلى أنّ وقوع الطهارة فيما إذا يعلم صدور الحدث في حاله السابقه، ووقوع الحدث فيما إذا يعلم الطهارة فيها، يقينى بالوصفيه، من كون الطهارة رافعه في الأوّل والحدث ناقضاً في الثاني . بخلاف بديله من احتمال الحدث الثاني في الفرض الأوّل ، حيث يكون مشكوك الوصف من حيث الناقضيه، لاحتمال وقوعه بعد الحدث الأوّل ، فلا يكون حينئذٍ ناقضاً .

واحتمال الطهارة في الفرض الثاني من حيث وصف الرافعيه مشكوك؛ لاحتمال وقوعها متعاقبه ، ولذلك ذهبنا _ بناءً على هذا _ إلى جريان الاستصحاب في الطرف معلوم اتّصافه بالوصف للشكّ في زواله ، وعدم جريان الاستصحاب في ظرف حدوث الطرف الآخر للشكّ في وجود الوصف فيه ، لأنّ الأصل عدمه .

فالأصل هنا تاره وجودى، وهو استصحاب الناقضيه للحدث، إن كانت حاله السابقه طهاره أو الرافعيه للطهاره إن كانت حدثاً .

وأخرى عدمي، أى عدم حدوث بديله المشكوك فى الحدوث من الطهاره فى الأول، والحدث فى الثانى، وإن كان يكفى فى إثبات الأثر الوجودى فقط .

فإن قلت : إذا كانت الحاله السابقه هى الحدث، ثم عرضت الحالتان من الطهاره والحدث، فإنه يكون من قبيل الاستصحاب الكلى؛ لأن كلى الحدث مسلم وجوده بين الحدث السابق أو الحدث العارض . فبعد حصول الطهاره نشك فى أن جنس الحدث باق على حاله أم لا؟ فيستصحب البقاء، فلازمه الحكم بكونه محدثاً، لا الحكم بالضد للحاله السابقه .

قلت : إنه لا يعد المقام من ذلك الاستصحاب ، لأن الحدث مستند إلى الحدث السابق المقطوع ارتفاعه قطعاً ، أما هو بخصوصه أو هو مع مماثله من الحدث ، فالشك فى بقاء الحدث الآن مستند إلى الحدث الطارئ، _ غاية الأمر ، أما بوجوده بعد الطهاره أو قبلها _ لا مستند إليه أو إلى السابق، حتى يكون من قبيل القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى .

ومن هنا يظهر دفع توهم آخر: وهو أنه قد يكون من قبيل استصحاب الكلى للحدث مثلاً ، ويفيد إثبات الأمر المترتب على الفرد وهو الحدث الطارئ ، فيكون من الأصل المثبت؛ لما قد عرفت من عدم كونه منه، ولا يكون المقصود إثبات أثر الكلى على الفرد ، بل المقصود إثبات أثر المتعلق للطارئ المراد بين كونه قبل الطهاره أو بعدها . هذا كله فيما هو يمكن أن يقال فى المسأله .

وأما بيان المختار فيها ، فالحق هو أن يقال : لو كان الأثر المترتب مترتباً على الطهاره أو الحدث المتصفين بوصف الرافعيه والناقضيه، كان الحق مع المحقق؛ لأنك قد علمت بأن الوصف فى أحدهما معلوم قطعاً دون الآخر ، بل هو مشكوك الحدوث ، فالاستصحاب يجرى فيه بلا وجود معارض ، بل قد عرفت وجود الأصلين من الوجودى والعدمى .

لكن الإشكال في أصل الاستصحاب، من عدم اتصال زمان الشك إلى زمان اليقين ، وقد عرفت جوابه وعدم إمكان الإجراء هنا وفي غيره، فلا نعيده .

وأما لو كان الأثر مترتباً على إثبات أصل وجود الطهارة والحدث، لا على وصفهما ، أى الصلاة لا بدّ فيها من الطهارة، لكن لا طهاره متّصفه برافعيه الحدث قطعاً؛ لصحّه إتيان الصلاة مع الطهاره المتجدّده أيضاً ، وهكذا في طرف الحدث، حيث يكون وجوده مانعاً لكن لا بوصف كونه معلوم الناقضيه . فحينئذٍ يكون الأصل هنا جارياً في كلّ من الحدث والطهاره؛ لأنّ الطهاره كما كانت معلومه التحقّق _ إذا فرض كون الحاله السابقه الحدث _ هكذا أصل وجود الحدث الطارئ يكون مقطوعاً حال حدوثه ، ويكون مشخّصاً ومعيناً ، غايه الأمر يكون تاريخ حدوثه مشكوكاً، بين كونه قبل الطهاره _ حتّى يكون مقطوع الارتفاع _ أو بعدها _ حتّى يكون مقطوع البقاء _ فالأصل يحكم ببقائه ، فيتعارضان ويتساقطان ، فلا يمكن الحكم بوجود الطهاره في الفرض المذكور ، فلا بدّ من تحصيل الطهاره، خلافاً لما ذهب إليه المحقّق في هذا الفرض على مبناه من بقاء الطهاره .

أمّا صورته عكسه: فهو أيضاً موافقٌ للزوم تحصيل الطهاره، كما ذهبنا إليه ، إلا أنّ طريق الاستدلال وإثبات الحكم يكون متفاوتاً، لأننا نقول بمقتضى قاعده الاشتغال كما في سابقه ، وهو قدس سره يقول بذلك على مبناه من البناء على ضدّ الحاله السابقه .

وأما القول الثالث في المسأله: هو قول العلّامه في أكثر كتبه، وهو التفصيل من صورته الجهل بالحاله السابقه قبل ورود الحالتين _ من الحكم بما ذهب إليه المشهور _ وبين العلم بها من الأخذ بالحاله السابقه من الحكم بالطهاره إن كانت طهاره ، والحدث إن كانت محدثاً؛ لأنّه قال: بأن أصل الاستصحاب الجارى في كلّ من الطهاره والحدث الطارئين متعارضان فيتساقطان ، فترجع إلى استصحاب

اليقين السابق على الحالتين ، من الطهارة والحدث .

وقد أوضح مراده فى كتابه الشريف المسمّى بـ «مختلف الشيعة» وإليك نصّ كلامه: «مسألة : أطلق الأصحاب القول بإعادة الطهارة على مَنْ تيقّن الحدث والطهارة، وشكّ فى المتأخّر منهما ، ونحن فضّينا ذلك فى أكثر كتبنا، وقلنا : «إن كان فى الزمان السابق على زمان تصادم الاحتمالين مُخَيِّدًا، وجب عليه الطهارة، وإن كان متطهراً لم يجب . ومثاله: أنه إذا تيقّن عند الزوال، ثم نقض الطهارة وتوضّأ من حدثٍ، وشكّ فى السابق، فإنه يستصحب حال السابق على الزوال ، فإن كان فى تلك الحال متطهراً، فهو على طهارته؛ لأنه متيقّن أنه نقض تلك الطهارة، ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه ، فلا يزول عن اليقين بالشكّ. وإن كان قبل الزوال محدثاً، فهو الآن محدثٌ؛ لأنه تيقّن أنه انتقل عنه إلى طهارته ثم نقضها ، والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها» (١) انتهى كلامه .

ويظهر من قوله : «ولا يمكن أن يتوضّأ عن عدم بقاء تلك الطهارة» أنه يريد إثبات أنه علم وجود الطهارة والحدث، مع العلم بوقوعهما واحداً مؤثراً فى رفع الحدث ونقض الطهارة ، وهذا المقدار متيقّن ومعلوم صدوره ، والزائد عنه مشكوك، فيستصحب بقاءه، فينتج فى الحالة السابقة المعلومه الطهارة بقاء الطهارة بالاستصحاب ، وصوره حكمها عكس ذلك . وهكذا فهم من كلامه صاحب كتاب «الروائع الفقهيّه» (٢) .

ثم أشكل على مَنْ اعترض عليه بقوله : «وبما بيّنّا ظهر أنه لا موقع لشيء ممّا أُورد عليه أصلاً ، وليس فرض كلام العلامة رحمه الله ، مورد العلم بالزائد عن مقدار

١- مختلف الشيعة: ج ١، ص ٢٧.

٢- الروائع الفقهيّه: ج ٢ / ص ٢٦٩.

المعلوم من عدد كل واحد من الطهاره والحدث المؤثر، حتى يرد عليه أنه مع العلم بتساوى الأمرين عدداً، وكون كل واحد مؤثراً لا يبقى شك للمكلف بالنسبه إلى حاله الفعلى ... وإنما فَرَضُ كلامه هو العلم بوقوع كل واحد منهما بمقدار الآخر مؤثراً، مع احتمال زياده الآخر عليه . فمن جهة هذا الاحتمال يحصل الشك بحاله الفعلى ، فيدخل فى مسأله من تيقن بالحدث أو الطهاره وشك فى بقائه ، فيحتاج إلى الاستصحاب حينئذ لإثبات البقاء .

والحاصل: أن مراده قدس سره إخراج بعض فروض المسأله عن محلّ الكلام، بدقّه علميّة، وخروجه ممّا لا إشكال فيه» انتهى كلامه .

ولا يخفى ما فى كلامه، بأنّه إذا فرض كون كل واحد من الطهاره والحدث مؤثراً فإنه ليس معناه إلا كون كل واحد متّصفاً بوصف الناقضيه والرافعيه ، والعلم بذلك مساوق مع العلم بوقوع كل واحد منهما بمفرده عقيب الآخر ، أى الطهاره عقيب الحدث، والحدث عقيب الطهاره ، فإذا كان هذا حال العلم بالوصف، فيزول الشك بواسطة العلم بالحاله السابقه على الحالتين ، فكيف يمكن فرض الشك فى الزائد عن الواحد متّصفاً بوصف المؤثريه ، فالشك فى الزائد مساوٍ مع عدم العلم بالمؤثريه، لكن بما أنه لا يعلم كونه واحداً أو أزيد ، فيرجع إلى ما قلناه من تعارض الاستصحابين .

هذا تمام الكلام فى مجهولى التاريخ من حيث الأقوال والأدله .

أمّا لو كان التاريخ فى أحدهما معلوماً، فهو يتصوّر بصورتين :

إحدهما : ما لو كان تاريخ الحدث معلوماً مثلاً فى الساعه الثانيه من الصبح ولكن تاريخ الطهاره مشكوكه ومجهوله .

قد يقال : كما قاله صاحب «الجواهر» نقلاً عن بعض متأخري المتأخرين من الحكم بما هو مجهول التاريخ، فيكون الحكم هو الطهاره فى فرض المسأله ،

وقبله السيد بحر العلوم في «المنظومه»، اعتماداً منهما على أصاله تأخر الحادث، أى يشكّ في أنّ الطهاره حدث قبل الحدث المعلوم تاريخه أم بعده؟ فالأصل عدمه، فيثبت الطهاره للشاكّ .

ولكن يرد عليه أولاً: أنّه تارةً يقصد من ذلك الأصل إجراءه فى وصف التقدّم والتأخر من جهه عدمها ، أى يشكّ فى أنّ الطهاره هل هى متقدّمه على الحدث المعلوم تاريخه أم لا ، فالأصل عدم تقدّمها عليه .

وأخرى يقصد به ناحيه الحدث، فى أنّه يشكّ هل هو متأخر عن الطهاره أم لا ، فالأصل عدم التأخر .

أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الحدث دون الطهاره

فلا إشكال فى أنّ وصفى التقدّم والتأخر لكلّ من الطهاره والحادث كان حادثاً ومسبوقاً بالعدم ، فالأصل عدمه، فيكونان متعارضين فيسقطان. ويكون التعارض فى الأصل الجارى لكلّ من وصفى التقدّم والتأخر فى كلّ من الطهاره والحادث ، أى هنا يكون متعارضاً من جهتين، من ناحيه الأصل الجارى فى بديله من الحادث والطهاره . ومن جهه الأصل الجارى فى نفس موضوع، كالجارى فيه هذا الأصل ، أى يكون أصاله عدم تقدّم الطهاره على الحادث ، معارض مع أصاله عدم تأخر الطهاره عليه ، ومع عدم تقدّم الحادث عن الطهاره وهكذا الأمر طرف الحادث، فإنّه يجرى فيه الأصلان المتعارضان فيتساقطان .

وإن أريد إجراء أصاله تأخر الحادث بلحاظ أصل وجود الطهاره، أى كون الأصل عدم تحقّق الطهاره إلى أن يأتى الحدث المعلوم تاريخه ، فهو يكون على فرضٍ من الأصل المثبت ، وعلى فرضٍ لا أثر له؛

لأنّه إن أريد من إجراء ذلك إثبات وصف التأخر، فإنّه يلزم كونه أصلاً مثبتاً، وهو غير معتبر وإن لم يقصد إثبات التأخر للطهاره ، فلا يكون منشأ للأثر فيما نحن فيه؛ لأنّ الأثر وهو جواز الدخول فى الصلاه هنا مترتبٌ على الطهاره

المتأخره عن الحدث لا على عدم وجود الطهاره إلى زمان الحدث .

نعم ، هذا الأصل يفيد فيما إذا كان الأثر مترتباً على عدم تقدّم المستصحب على بديله نظير أصله عدم موت الأخ إلى زمان موت الأخ المعلوم تاريخ وفاته ، فيثبت بذلك كون هذا الأخ المجهول تاريخ موته وارثاً للمعلوم .

وثانياً : إنّ إجراء هذا الأصل في مجهول التاريخ متوقّف على القول بتماميته أركان الأستصحاب فيه ، حتّى لم يرد عليه بما أورده عليه صاحب «الكفايه» من عدم اتصال زمان الشكّ باليقين، ولم يرد عليه بما اعترض به السيّد الإصفهاني من عدم وحده الموضوع في المستصحب في طرف اليقين والشكّ، كما عرفت أنّ الحقّ صحّته وتماميته .

وثالثاً : لو سلّمنا جميع ذلك، فالأصل الجارى هنا في طرف المجهول معارضٌ مع الأصل الجارى _ بلا إشكال _ في الطرف المعلوم، وهو الحدث ، وبعد التعارض يتساقطان، فيحكم بوجود تحصيل الطهاره بقاعده الاشتغال .

فما ذهب إليه من الحكم بالطهاره في الفرض المزبور محلّ إشكال جدّاً .

ورابعاً : إنّ أريد من أصله تأخر الحادث، استصحاب وصف التأخر للمجهول إلى زمان المعلوم، حتّى يحكم بالطهاره فيما إذا كانت هي مجهوله ، أو بالحدث إذا كان هو مجهولاً .

ففيه: أنّ هذا الاستصحاب غير جارٍ هنا؛ لعدم تماميته ركنه، من جهه عدم وجود الحاله المتيقّنه من وصف التأخر حتّى يستصحب ، إذ لم يكن لنا وقت كان التأخر فيه متيقّناً للمجهول حتّى يستصحب، وهو واضح في أنّه غير مراد .

أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الوضوء دون الحدث

ثبت من جميع ما ذكرنا من الإشكالات، أنّ الحكم بعكس الحاله السابقه في معلوم التاريخ من الحدث، لا يكون صحيحاً؛ لكون الأصل الجارى فيه معارضاً وساقطاً، ويكون المرجع قاعده الاشتغال .

وكذا لو تيقن ترك عضو أتى به وبما بعده، وإن خفّ البلبل استأنف (١).

وثانيهما: ما لو كان تاريخ الوضوء معلوماً دون الحدث، فلا إشكال في جريان الاستصحاب فيه، لما قد عرفت منّا سابقاً عدم ورود إشكال عدم اتصال زمان الشكّ باليقين، الذى تكفّله صاحب «الكفايه» قدس سره، وأيضاً لا يرد عليه ما ذكرنا سابقاً الإشكال الذى ذكره السيد الإصفهاني من عدم وحده القضيّه المتيقنه مع المشكوكه. كما لا يرد إشكال كون حال الوضوء بالنسبه إلى ما قبل الحدث مقطوع الارتفاع. وبالنسبه إلى ما بعده يكون مقطوع البقاء، فإنّ جميع هذه الإيرادات تكون وارده فيما لو كان التاريخ مجهولاً لا ما إذا كان معلوماً، كما هو المفروض هنا.

مع أنّا أجبنا عنها حتّى في صوره مجهول التاريخ أيضاً، كما لا يخفى. ولكن الإشكال هنا هو معارضته مع استصحاب الحدث الجارى هنا؛ لأنّ أصل وجوده متيقن وبقاءه مشكوك، فيكون مصداقاً للاستصحاب، فيسقط الأعلان ويكون المرجع هو قاعده الاشتغال الدالّه على وجوب التطهير. فالمختار عندنا هو وجوب الوضوء في جميع صور المسأله، والله العالم.

(١) وذلك بلا- فرق في وجوب الإتيان بالمتروك من كونه غسلاً أو مسحاً، وعلى وجوبه الإجماع محصّياً ومنقولاً، بل عليه الأخبار والأدلّه في باب الوضوء، حيث يفهم منها لزوم أن يكون الوضوء تامّ الأفعال والشرائط والأجزاء.

كما يجب الإتيان بما بعد المتروك ثانياً، تحصيلاً للترتيب الذى قد مضى بحثه في السابق وثبت أنّه يجب تحصيله بلا خلاف أجده كما في «الجواهر».

بل يكون حكم ترك بعض أجزاء الجزء أيضاً حكم ترك نفس الجزء في كلا الحكمين، من وجوب تحصيله وما بعده من سائر أجزاء ذلك العضو المتروك،

وسائر الأعضاء الواقعة بعد هذا الجزء والعضو ، فيدخل تحت عنوان ترك العضو، من جهة وجود الملازمه بين ترك الجزء مع ترك العضو لأنّ الواجب المأمور به هو غسل مجموع العضو لا بعضه.

أحكام الوضوء / لو تيقن ترك عضو

ولا يشاهد خلاف في المسألة إلا عن الإسكافي، حيث فصل بين ما يكون دون سعه الدرهم وبين غيره ، حيث أجرى في الأوّل جبرانه ببلّ الوضوء، من دون لزوم الإتيان بما بعده ، وبين غيره حيث يجب إتيانه وبما بعده، ويبدو أنّه اعتمد في هذا التفصيل على حديث أبي أمامه^(١)، عن النبي صلى الله عليه وآله ، وما رواه زراره ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وخبر رواه ابن منصور ، عن زيد بن علي عليه السلام الذي نقله الشيخ الأعظم في «طهارته»^(٢).

ولكن لم يرد ذكرٌ لهذه الأخبار في كتب أصحابنا الموضوعه في الفقه والحديث. كما لم يستدلّ بها أحد منهم.

نعم ، روى الصدوق بسنده أنّه سُئِلَ أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام : «عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء؟ فقال : يجزيه أن يبلّه من بعض جسده»^(٣).

فإنّه أيضاً لا دلالة له لما قاله ابن الجنيد من جهة عدم دلالة على التحديد الذي ذكره، من التفصيل بين ما إذا كان سعه الدرهم أو أقلّ منه أو أكثر.

وكيف كان فقد مضى بحثه سابقاً في بحث الترتيب فلا نعيده.

وإن كان جفاف البلل من جهة فوات الموالاه وترك المتابعه ، فيجب استئناف الوضوء ، بل لم يستبعد بعضٌ وجوب الاستئناف، حتّى فيما إذا لم يجفّ، إذا كانت

١- هذه الأخبار ذكرها العلّامة نقلاً عن ابن الجنيد في «مختلف الشيعة» : ص ٢٧ .

٢- كتاب الطهارة: ص ١٥٤ .

٣- وسائل الشيعة: من أبواب الطهارة، الباب ٤٣، الحديث ١ .

وإن شكَّ فى شىء من أفْعال الطهارة، وهو ع لى حاله، أتى بما شكَّ، ثم ب ما بعده (١).

الموالاة عرفاً متروكه، كما فضِّلناه سابقاً وقلنا بأن الملاك هو الصدق العرفى فى ترك الموالاة الذى يحصل غالباً بالجفاف، وإلا لا يعدّ الجفاف بنفسه ملاكاً .

فالمسأله واضحه، وقد مضى بحثها سابقاً فلا نعيد .

(١) ويدلّ على وجوب الإتيان بالجزء المشكوك وبما بعده أمور:

الأول: الأصل، حيث أنّ المراد منه هو قاعده الاشتغال بالطهاره، التى تستلزم الفراغ اليقيني، وكذلك أصاله عدم الإتيان، وأصاله عدم ارتفاع الحدث، وعدم إباحه الدخول ، فيما يشترط فيه الطهاره إلا بإحرازها .

وأما وجوب إتيان ما بعد المشكوك فهو من جهه لزوم تحصيل ترتيب الواجب.

ويمكن أن يكون المراد من الأصل هو القاعده الأُوليه لا الأصل العملى .

والثانى : الإجماع، الذى نقله شارح «الدروس» ، بل فى «المدارك» و«الذخيره» دعوى نفى الخلاف فيه .

أحكام الوضوء / فى الشك فى شىء من أفعاله

بل نقل عن جماعه _ كما عن الوحيد البهبانى، بل استظهر صاحب «كشف اللثام» ذلك عن جماعه، ويستفاد ذلك من تتبع كلمات الأصحاب فى كتبهم مثل: «المقنعه» و«المبسوط» و«المهذّب» و«الغنيه» و«المراسم» و«الوسيله» و«الكافى» و«السرائر» و«الجامع» و«المعتبر» و«النافع» و«المنتهى» و«القواعد» و«الإرشاد» و«الذكري» و«اللمعه» و«الدروس» و«الروضه» و«الجواهر»، وكذلك يستفاد ذلك من أقوال جماعه من أعلامنا مثل الشيخ الأعظم، والآملى، والسيد الإصفهانى، والسيد اليزدى، وصاحب «العروه»، وأصحاب التعاليق .

بل لم نجد خلافاً فى مثل الوضوء، بخلاف الغسل والتيمم، حيث اشترط ذلك

فيهما بذلك جماعه من الأصحاب، كما سنشير إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى .

والثالث: وهو العمده، دلالة اخبار صحيحه معتبره بمفردها ومجموعها، على لزوم الاعتناء بالشك في الأثناء، ولزوم الإتيان المشكوك، فلا بأس بذكرها . منها: ما رواه الشيخ في «التهذيب»، والكليني في «الكافي» بسند صحيح إلى زراره، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدرِ أغسلت ذراعيك أم لا، فأعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمى الله، مادمت في حال الوضوء، فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها، فشككت في بعض ما سمى الله ممّا أوجب الله عليك فيه وضوءه، فلا شيء عليك فيه، فإن شككت في مسح رأسك فاصبت في لحيتك بللاً، فامسح بها عليه، وعلى ظهر قدميك، فإن لم تصب بللاً، فلا تنقض الوضوء بالشك، وامض في صلاتك، وإن تيقنت أنك لم تتم وضوءك، فأعد على ما تركت يقيناً حتى تأتي على الوضوء» (١).

بقية الحديث مرويه في أبواب الجنابه (٢) هكذا: «قال: قلت: له رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابه؟ فقال: إذا شكّ وكانت به بله، وهو في صلاته، مسح بها عليه، وإن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما ما لم يصب بله، فإن دخله الشكّ وقد دخل في صلاته، فليمض في صلاته ولا شيء عليه، وإن استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، وإن رآه وبه بله مسح عليه وأعاد الصلاة باستيقان، وإن كان شاكاً فليس عليه في شكه شيء، فليمض في صلاته» .

فإن صدر هذا الحديث الصحيح ظاهرٌ بين، لو لم يكن نصّاً على وجوب

١- وسائل الشيعة: من أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة: من أبواب الوضوء، باب ٤١، الحديث ٢ .

الاعتناء في الشك في الأثناء في باب الوضوء، سواء كان الشك في نفس الأعضاء من الغسل والمسح، كما صرح بذلك بقوله: «فلم تدرِ أغسلت ذراعك أم لا»، أو كان الشك في شيء وجزء منهما فإنه يشملهما عموم قوله: «وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه».

وتوهم خروج ذلك من قوله: «مما سمى الله»، بيان أن نفس غسل العضو ومسحه يكون منه لا جزئهما.

غير وارد، لوضوح أنه إذا كان الكل مما سماه، فإن الجزء أيضاً يندرج فيما سماه الله عرفاً.

هذا بدلالة منطوق الصدر ظهوراً أو نصاً.

بل قد يمكن استفادته وجوب الاعتناء أيضاً بمفهوم ذيله؛ لأن فرض عدم الاعتناء بالشك بقوله: «لا شيء عليك» فيه صورته ما إذا قمت من الوضوء، وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى، حيث يكون مفهوم هذه الجملة الشرطية، أنه إذا لم تكن قد عرفت من الوضوء، يجب عليك الاعتناء والإتيان بالمشكوك. نعم، قد يتوهم المعارضه بين منطوق هذه الجملة الشرطية الدال على عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ عن الوضوء. مع الجملة الشرطية التي بعدها، وهي قوله: «فإن شككت في مسح رأسك، فأصبت في لحيتك بللاً، فامسح بها عليه وعلى ظهر قدميك».

بأن يقال: بأن الشك كان بعد الفراغ، بقرينه فرضه بإصابه البلل في اللحية، حيث يفهم منه وقوع الفصل عن حال مسح الرأس، وإلا لا وجه لفرضه في حال كون الشك في محل المسح، أي حال قبل مسح القدم.

وهذا التصريح لا يساعد مع قوله: «فامسح على ظهر قدميك» إلا من جهه كونه حفظاً للترتيب.

وإن كان يمكن الجواب عنه، بإمكان أن يكون من جهة عدم الإتيان به بعد، إلا أن الجملة الأولى قرينه دالّ على حدوث الفصل وكون الشكّ بعد الفراغ. وبرغم ذلك حكم بإعادة المسح على الرأس، حيث يكون مخالفاً مع مقتضى منطوق تلك الجملة الشرطية الدالّة على عدم لزوم الاعتناء بالشكّ بعد الفراغ .

فيدفع هذا التوهم أولاً: عدم الظهور في الفراغ بما لا- يمكن حمله على كون الشكّ في في المحلّ، لإمكان فرض صورته بلّه جريان الماء على اليد، بحيث لا يكفي المسح مع الرطوبة المسريه، خصوصاً إذا كان الهواء حاراً والماء قليلاً، بخلاف اللحيه ، حيث يبقى الماء خلالها ولا يجفّ بسهولة.

وثانياً: إمكان أن يقال كون الأمر بإعادة المسح استحبابياً، كما يشهد لذلك الجملة الواردة بعده من الحكم بعدم انتقاض الوضوء بالشكّ إن لم يجد بللاً مع أنّه من الواضح أنّه لو كان الأمر بالإعادة واجباً لما تغيّر الحكم بمجرد جفاف الماء وعدم وجود البلل ، إذ لا بدّ أن يحكم حينئذٍ بإعادة الوضوء من أساسه لا أن يحكم بعدم لزوم الاعتناء به ، فيفهم أنّه كان بمقتضى العمل بقاعده الفراغ فيه .

مضافاً إلى أنّ في ذيل الحديث بعد هذه الجملة، في حكم غسل الجنابه حكم الشارع في صورته الشكّ بعد الفراغ بعدم الاعتناء، بقوله: «فإن دخله الشكّ وقد دخل في صلاته، فليمض في صلاته ولا شيء عليه» .

وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه.

وكيف كان فإنّ دلالة الصحيحه لكلا طرفي الحكم، من وجوب الاعتناء بالشكّ في الأثناء في الوضوء، وعموم الاعتناء بالشكّ بعد الفراغ عن العمل، تامّه ولا نقاش فيها.

كما أنّ دلالتها على وجوب الاعتناء منطوقاً ومفهوماً ممّا لا كلام فيها أيضاً .

وقد يؤيد الحكم بوجوب الاعتناء بالشكّ في أثناء الوضوء، ما رواه عبدالله بن

أبى يعفور فى موثقه عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : «إذا شككت فى شىء من الموضوع وقد دخلت فى غيره، فليس شكك بشىء ، إنّما الشكّ فى شىء لم تجزه» (١).

وجه التأييد يكون بناءً على أن مرجع الضمير فى غيره يكون إلى الموضوع، بأن يكون لفظ (من الموضوع) تبعيضيّه ، أى إذا شككت فى جزء من أجزاء الموضوع، فى حال كونك قد دخلت فى غير الموضوع من عمل آخر، فشكك ليس بشىء ، ومعلوم أنّ المراد من لفظ الشىء الثالث هو العمل ، فيرجع الضمير فى قوله: «لم تجزه» إلى هذا الشىء الذى فرض كونه عملاً، فالمستفاد من جميع ذلك أنّ الشكّ إذا كان فى حال الاشتغال بالعمل، فإنّه يجب الاعتناء به والالتفات إليه، دونما إذا كان قد فرغ من العمل. وحينئذٍ يوافق مضمون موثقه منطوقاً ومفهوماً مع ما ورد فى صحيح زراره.

هذا، ولكن قد يُتوهم المعارضه بين صحيحه زراره _ حيث حكم بوجوب الالتفات إلى الشكّ _ مع موثقه المذكوره، ببيان أنّ قوله فى صدرها: «إذا شككت فى شىء من الموضوع ودخلت فى غيره» ، يكون المراد هو الشكّ فى عضو من أعضاء الموضوع بعد المضى منه إلى غيره من أجزاء الموضوع، بناءً على كون مرجع الضمير فى «غيره» هو الشىء، بأن تكون كلمه من فى «من الموضوع» تبعيضيّه لا بيائيّه ، أى شىء كان من جنس الموضوع، حتّى لا يتناسب مع الشكّ فى الأبعاض .

وعلى هذا الوجه، يكون الصدر قرينه على كون المراد من ذيله فى قوله: «إنّما الشكّ فى شىء لم تجزه» ، هو بيان التجاوز بالنسبه إلى بعض الأجزاء مع البعض، لا الموضوع بالنسبه إلى غيره ، فيكون مفهوم الذيل موافقاً لما وقع فى صدره من

عدم الالتفات بالشكّ إذا تجاوز عنه ودخل في غيره من الأجزاء . فإذا شكّ في غسل الوجه بعد الدخول في غسل اليد اليمنى لا يجب الالتفات إليه ، وهكذا بالنسبة إلى اليد اليمنى مع اليد اليسرى ، إلى أن يبلغ الجزء الأخير كمسح الرجل اليسرى ، وحينئذٍ يصدق في حقّه أنّه لم يلتفت بعد أن دخل في غير الوضوء .

بل في «مصباح الهدى» (١) دعوى ظهور هذا الاحتمال في الفقرتين من الصدر والذيل . وهكذا تثبت معارضتها مع الصحيحه، حيث حكمت بوجوب الالتفات بالشكّ حال الاشتغال بالوضوء بقوله : «إذا كنت قاعداً على وضوئك» ، وقوله : «ما دمت في حال الوضوء» .

ولكن يمكن أن يُجاب عنه :

أولاً-: كما يمكن أن يجعل مرجع الضمير في «غيره» الشيء وكلمه من تبعيضيّه ، هكذا يحتمل أن يكون مرجع الضمير هو الوضوء ، لكونه أقرب إليه من حيث اللفظ والجمله ، وصيروره «من» ببيانيّه حتّى يكون الشكّ في أصل وجود الوضوء؛ لأنّ المعنى يصير حينئذٍ هكذا:

إذا شككت في شيء _ وهو الوضوء _ بعدما دخلت في غير الوضوء، أى اشتغل عملاً بفعل ومن ثمّ عرض له الشكّ في أنّه هل أتى بالوضوء أم ؟

فإنّ التعليل في الذيل لإفاده عدم جواز الاعتناء بالشكّ واشتغل بالغير، لكن يعدّ أصل الفراغ مشكوكاً إذا كان الشكّ في أصل وجود الوضوء .

لكن هذا الاحتمال لا يمكن أن يصار إليه، لأنّ الشكّ في أصل وجود الوضوء، فلا بدّ أن يأتي به، ولا يجرى فيه قاعده الفراغ، لأنّ جريانها يكون فيما إذا كان الشكّ في صحّه العمل الفارغ منه؛ لأنّ ظاهر أخبارها إفاده أنّ جريانها تكون فيما

إذا كان أصل الوجود ثابتاً ومفروغاً عنه، لكن يشكّ في صحّة المأتى به.

هذا على كون كلمه «من» بيانیه.

وأما على احتمال كون كلمه «من» تبعيضيّه، وأن مرجع الضمير في «غيره» هو الموضوع، فإنّ الخبر يفيد أنّه إذا شككت في شيء من الموضوع، ولكن كان الشكّ بعد الدخول في غير الموضوع...

وبناءً على هذا يحفظ حينئذٍ عموم معنى «الشيء» من جهة كون الشكّ في وجود المشكوك كما هو الأظهر، أو من جهة صحّته، لأنّه أيضاً شيء من الموضوع، بلحاظ حال متعلّقه، لأنّه يكون من طوارئ وعوارض الجزء الذى يكون شيئاً من الموضوع، فيشملة عموم قوله: الشكّ في شيء من الموضوع .

وعلى كلّ تقدير، فهذا المعنى فى الصدر يوجب أن تكون قرينه لتعليل الذيل فى قوله: «إنّما الشكّ فى شيء لم تجزه» بأن يكون معنى التجاوز بالمفهوم وعدمه بالمنطوق، ويفيد أنّه إذا حصل الفراغ عن الموضوع فلا يلتفت إليه، وإن لم يكن قد فرغ منه فإنّه يلتفت إليه، فيكون مضمون الموثّقه موافقاً لما فى الصحيحه من دون تعارض فى البين أصلاً.

ويعدّ هذا الاحتمال أصحّ، من جهة أنّ إرجاع الضمير فى غيره لا بدّ أن يرجع إلى محذوفٍ، وهو محلّ المشكوك لا نفسه لأنّه مشكوك الوجود .

وثانياً: سلّمنا وجود كلا الاحتمالين ، فغايتته إيجاب الإجمال فى الحديث، بدعوى أنّ ظهور الصدر كان فى الفراغ من جهة كون مرجع الضمير فى «غيره» إلى الموضوع ، وظهور مرجع «قوله: لم تجزه» إلى الشيء، الظاهر فى كون المراد هو المشكوك، وهو الجزء، فيتعارض الظهوران، وكلاهما يصحّ لأن يقع مبيناً للآخر، فيصير الخبران مجملين، ويسقطان عن الاستدلال، فنرجع إلى خبر زراره ونحكم بوجود الالتفات حال الاشتغال .

وثالثاً: لو سلّمنا كون الاحتمال بالنسبة إلى الشيء المشكوك، الشامل للجزء أظهر من كون المراد هو الفراغ عن أصل الموضوع، ولكن مع ذلك نقول: يعارض هذا الظهور الدالّ على عدم الالتفات حين الشكّ، مع ظهور خبر زراره بالالتفات، ولا ترديد في لزوم تقديم خبر زراره، إمّا لكونه نصّ فيه والموثّقه ظاهره في عدم الالتفات، أو أنّه أظهر من الموثّقه.

مضافاً إلى كون خبر زراره من حيث السند أقوى، بل الإجماع كان مؤيّداً له، فلا يبقى حينئذٍ احتمال ترجيح الموثّقه عليها، فالمسألة في الموضوع من جهة لزوم الاعتناء في الأثناء أمرٌ ثابت ولا نقاش فيه، مضافاً إلى القول بتقييد إطلاق ذيل التعليل مفهوماً بدلاله صحيحه زراره بالالتفات في الأثناء.

ولكن الذي يليق أن يبحث عنه، هو أن يعلم بأنّ حكم الشكّ في الأثناء في الموضوع، الذي يجب الاعتناء والالتفات إليه، هل هو خارج عن قاعده التجاوز تخصّياً، بمعنى أنّه لا تشمل القاعده أصلاً، أو كان خروجه تخصّياً أيّ تشمله إلاّ إنّ خرج عنها بواسطة الدليل؟

ثمّ على فرض التخصيص، هل كان وجه خروجه هو مجرد التعبد من جهة النصّ، أو كان بملاك أنّ الموضوع يعدّ عند الشارع عملاً واحداً، فالتجاوز لا يصدق فيه، إلاّ بالخروج عن تمامه، أو كان بملاك آخر غيرهما؟

والذي يظهر من الشيخ الأعظم في «فرائد الأصول»^(١) هو تعميم قاعده التجاوز والفراغ عن باب الموضوع إلى غيره، قال الشيخ رحمه الله: «وأما التفصيل بين الصلاة والموضوع، بالتزام كفايه مجرد الفراغ من الموضوع، ولو مع الشكّ في الجزء الأخير منه، فمراده اتّحاد الدليل في البابين، لأنّ ما ورد من قوله فيمن شكّ في

الوضوء، بعدما فرغ من الوضوء: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك»، عامٌّ بمقتضى التعليل لغير الوضوء أيضاً، ولذا استفيد منه حكم الغسل والصلوة أيضاً، وكذلك موثقه ابن أبي يعفور المتقدمه صدرها دالٌّ على اعتبار الدخول في الغير في الوضوء، وذيلها تدلُّ على عدم العبء بالشكِّ بمجرد التجاوز مطلقاً، من غير تقييد بالوضوء بل ظاهره يأبى عن التقييد، وكذلك روايتا زراره وأبى بصير المتقدمتان، آيتان عن التقييد. وأصرح من جميع ذلك في الإباء عن التفصيل بين الوضوء والصلوة، قوله في الروايه المتقدمه: «كلُّ ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه»، انتهى محلُّ الحاجه .

مضافاً إلى ما صرح بتخصيص القاعده في باب الوضوء في ما بعد كلامه السابق، حول خروج الوضوء بل الغسل والتيمم عن ذلك بقوله: «بأنَّ مستند الخروج قبل الإجماع، الأخبار الكثيره المخصيه للقاعده المتقدمه، إلاَّ إنَّه يظهر من روايه ابن أبي يعفور المتقدمه، وهى قوله: «إذا شككت في شىء من الوضوء وقد دخلت في غيره فشككتك ليس بشىء، إنَّما الشكُّ إذا كنت في شىء لم تجزه»، أنَّ حكم الوضوء يكون من باب القاعده لا خارج منها، بناءً على عود ضمير «غيره» إلى الوضوء...» إلى آخر كلامه .

ثمَّ يصحَّح بعد ذلك كون الالتفات في الوضوء ليس من باب خروجه عن قاعده التجاوز، بل كان من جهه أنَّ الشارع اعتبر الوضوء عملاً واحداً، باعتبار مسببه وهو الطهاره، فلا يصدق التجاوز فيه إلاَّ بالفراغ عن مجموع العمل، لا كلَّ جزء جزء منه، حتَّى يستلزم التخصيص في القاعده.

ووافقه في ذلك صاحب «الجواهر»^(١) والسيد في «العروه» في المسأله ٤٦

من شرائط الوضوء، والخميني والخونساري والحكيم .

خلافاً لآخرين كالمحقق الهمداني، والآملي، والسيد الاصفهاني، والبروجردى، والكلبايگاني، حيث ذهبوا إلى تخصيص قاعده التجاوز بباب الصلاه وعدم جريانها في غيرها، بخلاف قاعده الفراغ حيث ذهبوا إلى تعميمها لجميع أبواب العبادات .

بل في «مصباح الفقاهه»^(١): أن قاعده الفراغ ليست إلا عبارته عن أصله الصّحّه الجاربه في جميع أبواب العبادات والمعاملات .

وربّما تظهر ثمره القولين في مقامين :

الأول : بناءً على القول بالتعميم في قاعده التجاوز للصلاه وغيرها بمثل قاعده الفراغ، فإنّه يوجب إمكان البحث فيهما بأنّه هل هما قاعدتان أم هما قاعده واحده لا- متعدّده، كما نسب دعوى الثاني إلى الشيخ الأعظم في «فرائد الأصول» على ما في «الروائع الفقهيّه»، بخلاف ما لو قلنا بتعدّدهما وتفاوت موضوعهما من حيث التعميم والاختصاص حيث يعتبر ذلك بنفسه دليلاً على التعدّد .

الثاني : تظهر الثمره أيضاً فيما نحن فيه بلحاظ حال الوضوء والغسل والتميم، من جهة أنّه بناءً على تعميم قاعده التجاوز لغير الصلاه، يكون خروج الوضوء عنها بالالتفات في الأثناء تخصيصاً، فيحمل الشكّ في أجزاء الغسل والتميم على تلك القاعده، من عدم الالتفات بالشكّ في الأثناء، بخلاف ما لو قلنا باختصاص قاعده التجاوز بباب الصلاه، فيكون حكم الاعتناء بالشكّ في أثناء الوضوء وهكذا في الغسل والتميم على القاعده، وذلك بمقتضى أصل عدم ارتفاع الحدث وقاعده الاشتغال.

وحيث بلغ الكلام إلى هنا، واستلزم الأمر التحقيق في حقيقه هذه المسأله، وبيان ما نذهب إليه في المقام، فإنه ينبغي الإشارة إلى حال القاعده من جهه تعميمها باب الوضوء وعدمه بمراجعته لسان الأدله الموجوده في الباب، فنقول وأسأل الله التوفيق وعليه التكلان: والذي يمكن أن يستفاد منه قاعده التجاوز، هو ما رواه الشيخ بسنده الصحيح إلى زرارته، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال: يمضى، قلت: رجل شك في الأذان والإقامه وقد كبر؟ قال: يمضى، قلت: رجل شك في التكبير وقد قرأ؟ قال: يمضى، قلت: شك في القراءة وقد ركع؟ قال: يمضى، قلت: شك في الركوع وقد سجد؟ قال: يمضى في صلاته، ثم قال: يا زرارته إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» (١).

تقريب الاستدلال بالعموم لكل باب من أبواب العبادات، بل ربما يمكن القول بتعميمه حتى لغير باب العبادات، من جهه أنه عليه السلام أراد إفهام السائل قاعده عقلائييه مفادها أن الشك بعد المضي عنه مما لا يعتد به إذا لم يصدق فيه أنه شك في المحل، وذلك بقوله: «يا زرارته إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء».

فإن ظهور عموم كلمه «الشيء» الذي يعد من الألفاظ المستعمله للعموم، يقتضى ذلك، فيكون ذيل الحديث كبرى كلييه، ويكون الصدر من صغرياتهما، فكان الإمام عليه السلام أراد أن يريح نفسه عن بيان حكم الشكوك الوارده في الصلاه وغيرها بالنسبه إلى حال التجاوز، حتى لا يسأل السائل مره أخرى عن أجزاء الصلاه واحده بعد واحده، فذكر جمله عامه لجميع الموارد، وأعطى بواسطه تلك

١- وسائل الشيعه: من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الباب ٢٣، الحديث ١.

الجملة وبركاتها قاعده كليّه وهى المسمّاه بقاعده التجاوز، وتكون قاعده عامّه لا تختصّ بالشكّ فى الصلاه حتّى تستلزم اختصاص القاعده بها. ومن هنا يظهر أنّ الحكم بالتعميم فيها على طبق القاعده لا لضروره التعبد.

وممّا ذكرنا ظهر وجه القول الآخر، فبرغم أنّهم يتمسّكون بهذا الحديث، إلّا أنّهم يذهبون إلى اختصاصه بخصوص الصلاه، ويقولون: بأنّ عموميه لفظ «الشيء» تشمل خصوص الصلاه بأجزائها، لا بالنسبه إلى غيرها، لأنّ العبره فى التعميم تكون بملاحظه متعلّق الشيء، وهو عباره عن الصلاه لا غيرها.

لكنّه مخدوش، أوّلاً: بأنّه خلاف ظاهر عموميه كلمه «الشيء» المقتضى لسعه مفهومه إلى جميع الموارد، لا خصوص أجزاء الصلاه، لأنّه اشتهر بين العلماء والمفسّرين أنّ العبره تكون بعموم الوارد لا بخصوص المورد، وحفظ العموم فى خصوص المورد خلاف لظاهر هذا التعبير.

برغم أنّه بناءً عليه يلزم انحصار القول بالشكّ بخصوص أجزاء الصلاه لأنها المذكور فى صدر الروايه، دون الشرائط ومقدمه الأجزاء، مع أنّه كما ترى.

وثانياً: يؤيد ما قلناه من التعميم الخبر الوارد الفاقد للصدر المستدلّ به والمجوعول قرينه على الاختصاص وو الخبر الذى رواه الشيخ بإسناده الموثّق إلى محمّد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو» (١).

فإنّ هذا الحديث يشتمل على أداتين من أدوات العموم وهما أداه «كلّ» وأداه «ما» من دون اشتمال ما يوجب اختصاصه بخصوص باب الصلاه.

كما لا يبعد القول بكون متعلّق الشكّ هو الأعمّ من الشكّ فى الوجود وعدمه،

١- وسائل الشيعه: من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، الباب ٢٣، الحديث ٢.

أى شكّ بأنّه أتى به أم لا ، أو شكّ في صحّته بعدما أتى به قطعاً، لأنّ الشكّ في الصحّح يصدق عليه الشبهة المستفاده من أداه «ما»، وإن كان ظهوره في الشكّ في الوجود أولى لقربه إلى الذهن، كما هو المقصود بالفعل . فمما ذكرنا، ظهر أنّه لا يضرنا حتّى لو تمسّكنا بحديث زراره من القول بالتعميم .

كما أنّ لنا خبراً آخر وهو ما رواه الحميري في «قرب الاسناد»، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : «سألته عن رجل ركع وسجد، ولم يدر هل كبر أو قال شيئاً في ركوعه وسجوده، هل يعتدّ بتلك الركعة والسجده؟ قال : إذا شكّ فليمض في صلاته» (١).

حيث أنّه قد حكم بالمضى في خصوص الصلاة، لأنّه قد ذكر فرداً من تلك الكبرى، وليس فيه ما يدلّ على العموميّه، حتّى يتمسّك به، ولا- ينافي ما استفدناه من الخبر السابق كما لا يخفى، ونظائر ذلك كثيره في الباب ١٣ من أبواب الركوع، فراجع. ومن الأخبار التي تستفاد منها هذه القاعدة، معتبره إسماعيل بن جابر، قال : «قال أبو جعفر عليه السلام : إن شكّ في الركوع بعدما سجد فليمض، وإن شكّ في السجود بعدما قام فليمض، كلّ شيء يشكّ فيه ممّا قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه» (٢).

تقريب الاستدلال يكون بمثل ما استدللنا في الخبر السابق، وهو خبر زراره، من ظهور ذيله في إعطاء قاعده كليّه غير منحصره بباب الصلاة .

بل قد يمكن استفاده ذلك من موثقه ابن أبي يعفور (٣)، من مفهوم تعليل ذيله، حيث يفهم منه حكماً كلياً، بأنّ التجاوز عن الشيء موجب لعدم الاعتناء بالشكّ،

١- وسائل الشيعه: من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢٣ ، الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الركوع، الباب ١٣، الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢ ، الحديث ٢ .

وخروج مورد الروايه _ وهو الوضوء المذكور فى صدره _ لعله كان من جهه أنّ فى الوضوء خصوصيه أوجبت ذلك، لا أنّ القاعدة غير معمول بها فيه، حتّى يستشكل فى الاستدلال بالتعليل .

ومما يستفاد منه هذه القاعدة، هو خبر محمّد بن مسلم، قال : «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كلّ ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً، فامضه ولا إعاده عليك فيه» (١) .

بناءً على كون المراد من «التذكّر» أن يشمل تذكّر الشكّ فيما مضى من الصلاه والطهور، لا أن يكون المراد منه هو خصوص التذكّر من جهه نسيان الجزء أو الشرط، وإلا لا يكون مربوطاً بما نحن فيه .

هكذا بناءً على أن يكون المراد، هو مطلق المضى، حتّى يشمل صورته التجاوز عن الجزء، مبتنياً على أن يكون حرف «من» فى قوله: «من صلاتك وطهورك» تبعيضيه، حتّى يشمل التجاوز عن الجزء والشكّ فيه، لا أن يكون الحديث مختصاً بقاعده الفراغ عن العمل كلّ، وإلا خرج عن الاستدلال بما نحن بصدده ودخل فى أدلّه قاعده الفراغ .

ومما يستفاد منه ذلك، حديث بكير بن أعين، قال : «قلت له : الرجل يشكّ بعدما يتوضأ؟ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ» (٢) .

فإنّ ظاهره وإن كان فى الفراغ عن العمل، لظهور قوله: «بعدهما يتوضأ» فى ذلك، إلا أنّ التعليل بذلك مشعرٌ بما نحن فيه، لأنّه أراد إفهام السائل أنّ الشكّ بعد مضى محلّ المشكوك ممّا لا يعنى به، لأنّه حين العمل والتلبس به كان أولى

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢ ، الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢ ، الحديث ٧.

بالتذكّر في إتيان العمل مطابقاً للمأمور به ، فيستفاد منه قاعده التجاوز عن الجزء أيضاً في كلّ عملٍ، سواء كان وضوءاً أو غيره من الصلاة، لا أن يكون مخصّصاً بالصلاه فقط .

فالذى يقوى عندنا من جميع ما ذكرنا، هو كون قاعده التجاوز من القواعد الكلّيه الجارّيه في جميع أبواب العبادات، لو لم نقل بجريانها في غيرها من المعاملات، كما أنّها قاعده موافقه لقاعده الصحّح الثابته عند العقلاء، حيث يقولون بأنّ الشكّ يعتنى به في محلّ المشكوك، لا فيما إذا تجاوز عنه .

فبناءً عليه، تكون القاعده شامله لحكم الشكّ في الاجزاء في الغسل والتيمّم، بل الوضوء أيضاً .

إلاّ أنّ الوضوء خرج عن تلك القاعده ، إقياً بالتخصيص أو لا يكون كذلك ، بل هو داخل فيها من ناحيته ولم يخرج عنها لا تخصيصاً ولا تخصّصاً .

ثمّ خروجه منها بالتخصيص هل كان تعدياً أو كان بملاك آخر ؟

قد يقال : بأنّه داخل في القاعده ، إلاّ أنّ الشارع قد اعتبر الوضوء مع جميع الأجزاء عملاً واحداً، بحيث لا يصدق التجاوز في حقّه إلاّ بالفراغ عنه، كالتجاوز والفراغ عن الجزء في الصلاه، مثل الخروج عن القراءه والفراغ عنها، والدخول إلى الركوع، مع أنّ القراءه بنفسها مرّكبه، إلاّ أنّها يحتسب عملاً واحداً، وهكذا يكون الأمر في الوضوء من جهه كون مسببه _ وهو الطهاره _ شيئاً واحداً ، فعلى هذا يكون الحكم بوجود رعايه الشكّ في أثناء الوضوء _ كما وقع في حديث زراره _ مطابقاً لقاعده التجاوز، فلا يكون خروجه حينئذٍ تخصيصاً ولا تخصّصاً .

ولكن ما يبعد هذا الوجه .

أولاً: أنّه إن كان الملاك في وحده العمل في الوضوء، هو وحده مسببه _ وهو الطهاره _ كان اللازم حينئذٍ عدم انحصار ذلك الرعايه والاعتناء بالشكّ في الأثناء

قاصراً على الوضوء بل يشمل الغسل والتميم أيضاً لأنهما أيضاً محصيان للطهاره التي هي متصفه بالوحده ، فكيف حكموا باختصاص ذلك بباب الوضوء، كما هو كذلك في الحديث، إذ لم يرد فيه إشاره إلى الغسل وغيره؟

وثانياً: إنَّ الشارع لو لم يُصرِّح بتعدّد العمل فيه، لكان القول بذلك وجيهاً، إلا أنَّ الشارع قد صرَّح بأنَّ الوضوء مرَّكبٌ من مجموع الأعمال والأفعال الأربعة من الغسلتين والمسحتين، كما ورد الإشاره إلى ذلك في مرسله الصدوق، إنَّه قال: «وروى عن ابن عباس، إنَّه قال: غسلتان ومسحتان» (١).

بل في خبر آخر ورد التعبير بأنَّه مرَّكبٌ من الغسل والمسح، مثل ما ورد في خبر أبي همام، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «في وضوء الفريضة في كتاب الله تعالى: المسح والغسل في الوضوء للتنظيف» (٢).

بل وأصرح من الخبرين السابقين دلالة نفس آيه الوضوء، على أنَّ الوضوء أمرٌ مرَّكبٌ، فمع ذلك كيف يمكن القول بأنَّ الشارع قد عدّه عملاً واحداً .

فالأولى أن يقال: إنَّ خروج الوضوء عن قاعده التجاوز، وفقاً للأصل وقاعده الاشتغال لا يتم إلاَّ تعبدًا.

إلاَّ- إنَّه يمكن عدّ حكمه هذا التعبد، قلّه وقوع الشكّ في الأجزاء في باب الوضوء، أي أنَّه قلّ ما يتفق أن يشكّ الإنسان في الأجزاء السابقه في باب الوضوء، بخلاف الصلاه حيث أنَّ وقوع الشكّ في عدد ركعاتها كثيره، مضافاً إلى الشكّ في أجزائها في بعض الموارد، حيث يكون ذلك كثيراً، وحينما لاحظ الشارع المقدّس بأنَّ الاعتناء بالشكّ في مثل هذه الأمور، التي يحدث الشكّ فيها

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٢٥، الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٢٥، الحديث ١١.

كثيراً يوجب العسر والحرج بحسب العاده، وربما يبلغ حدّ الوسواس، ولهذا رفع عن العباد ما يترتب على الشكّ بعد التجاوز من الأحكام في جميع الموارد إلاّ الوضوء.

وقد عرفت أنّ ما قلنا يمكن أن يكون حكمه للجعل، لا علّه له حتّى يدور الحكم مدارها، وبرغم ذلك نقول: إنّ عقولنا قاصره عن درك مثل هذه الحقائق ولا- يعلم ذلك إلاّ- الراسخون في العلم، وهم الأئمه عليهم السلام المتصل علمهم اتصالاً وثيقاً بمصدر الوحي والنبؤه .

فبناءً على ما ذكرنا، يلزم أن يكون خروج الوضوء عن القاعده تخصيصاً لا تخصّيصاً . فهذا الوجه بنفسه حسن، إلاّ أنّ مبعده هو ما قلناه آنفاً، من عدم انحصار هذه الحكمه بخصوص الوضوء، إذ الغسل والتيمّم أيضاً يكون كذلك، أى قلّ ما يتفق الشكّ في إتيان الجزء السابق، فكيف انحصر الحكم في خصوص الوضوء، فلا يبقى إلاّ القول بالخروج عن القاعده تعبداً، ونحن مستسلمون لأمرهم، ومتعبّدون بكلامهم، وليس لنا حقّ الاعتراض عليهم، كما لا يخفى .

وأما حكم الشكّ في الأجزاء في الغسل والتيمّم: ففي «الجواهر» حكم بعدم التعدّي عن الوضوء إلى الغسل، فلو شكّ في جزء منه، فلا بدّ أن لا يلتفت إلى الشكّ، وقال: «إنّه باقٍ على القاعده من عدم الالتفات إلى الشكّ في شيء من أجزائه، مع الدخول في غيره من الأجزاء . نعم لا- يبعد إلحاق التيمّم به، ومن العجب ما وقع للفاضل في «الرياض» من جريان حكم الوضوء في الغسل، فيلتفت إلى كلّ جزء وقع الشكّ فيه، مع بقائه على حال الغسل، ولم أعثر على مثل ذلك لغيره»، انتهى محلّ الحاجه من كلامه .

ولكن قال الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره»^(١): «بل مطلق الطهاره الشامله

للغسل، على ما صرح به العلامة، وأكثر من تأخر عنه، كفخر الدين والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم، وتخيّل بعضُ تفرد السيد في «الرياض» بذلك، فتعجب منه، وقال: لم أعر على ذلك لغيره، وجعل منشأ توهم التعميم، إطلاق لفظ الطهاره في كلام جماعه، وهو كما ترى، انتهى كلامه .

ونحن نلحق كلمات فقهاءنا المتأخرين بما ذكره رحمه الله عن حكم الغسل والتيمم وأنّ حكمهما كحكم الوضوء من الاعتناء بالشكّ في الأثناء مثل العلامة البروجردى والاصطهباناتى، وللسيد جمال الكلپايگانى، والسيد محمد رضا الكلپايگانى، بل ذهب آخرون منهم إلى الإلحاق من باب الاحتياط الوجوبى كالشاهرودى، والسيد الاصفهانى وغيرهما .

بل قد ادعى شيخنا الأنصارى في «كتاب الطهاره» الشهره عند المتأخرين، هذا بالنظر إلى الأقوال .

وأما بالنظر إلى الدليل، فكلّ من ذهب إلى تعميم قاعده التجاوز بعدم اختصاصها بالصلاه، فلا يشكك حينئذٍ من شمولها للغسل والتيمم، فلازمه عدم الإلحاق، فينحصر الإخراج لخصوص ما هو المنصوص، وهو الوضوء فقط .

وأما إن قلنا بالاختصاص، كما عرفت من ذهاب جماعه إليه، فحينئذٍ لا بدّ من الاعتناء بالشكّ في الأثناء فيهما، إمّا من جهه العمل بمقتضى قاعده الاشتغال، وأصالة عدم ارتفاع الحدث، وإمّا من جهه تنقيح المناط في الوضوء وتعميم الحكم إلى مطلق الطهاره، من جهه أنّ هذه الثلاثه مشتركه في كونها محصّياً للطهاره المسببيه، فلا يبقى لنا دليل يدلّ على عدم الاعتناء بالشكّ حينئذٍ، حتّى يُرفع اليد عن مقتضى القاعده والأصل .

نعم، قد عرفت من صاحب «الجواهر» قدس سره الفرق بين الغسل بعدم الإلحاق، وبين التيمم بالإلحاق، ولعلّه كان يقصد انقضاء حكم البديله لذلك، وإلا لا وجه له

يذكر للتفصيل المذكور.

مع أنه مخدوش أيضاً، لأنه لو كان يقتضى البديله هذا التفصيل بين الغسل والتيمم، فإنه يقتضى القول بالتفصيل فى التيمم أيضاً بين ما يكون بدلاً عن الوضوء فبالإلحاق، وبين غيره بعدم الإلحاق، لا الإلحاق فى التيمم مطلقاً .

ولكن الحقّ عندنا هو ما عرفت من مختارنا فى أصل القاعده، من عدم اختصاصها بباب الصلاه ، بل تجرى فى جميع الموارد، من الحجّ والعمره والغسل والتيمم والوضوء وغيرها من العبارات المرکبه، فخرج منها قطعاً، بصراحه النصّ الوضوء، فيبقى الباقي تحته، ولازمه عدم الاعتناء بعد التجاوز عن محلّ ذلك المشكوك، خصوصاً إذا كان مع فصل طويل فى الأثناء، كما فى الغسل، وإن كان الاحتياط بالاعتناء لا- يخلو عن حُسن، لما عرفت من إمكان احتمال اختصاص حكم صحيحه زراره بلزوم الاعتناء بالشكّ فى مطلق الطهاره، كما وقعت الجملة فى كلمات القوم .

هاهنا فروع نشير إليها:

الفرع الأوّل : إذا عرفت أنّ الحكم فى الشكّ فى أجزاء الوضوء، هو الالتفات إليه، ووجوب إعادته المشكوك وما بعده، بلا فرق بين كون الجزء المشكوك هو التيه أو غيرها، وذلك بمقتضى عموم صحيح زراره، أو لا خصوصيه فى الشكّ فى غسل الذراع المذكور بالخصوص، كما يستأنس العموم من ذيله فى قاعده الفراغ بعدم الاعتناء، فإنه إذا شكّ فى بعض ما أوجب الله عليه كالتيه مثلاً، فإنّ عليه أن يعتنى بالشكّ، إذا كان قبل الفراغ فى الوضوء، ولو كان متعلقه بالنيبه .

وأيضاً لا- فرق فى الحكم بوجوب الالتفات فى الأثناء، بين ما يكون الشكّ فى الأجزاء والأفعال، أو فى الشروط من الترتيب والموالاه وغيرهما، حيث أنّ الشكّ

فى شىء منهما، شكٌّ فى صحَّه الفعل وفساده .

وبعباره أُخرى يرجع الشكُّ فى الصحَّه والفساد إلى الشكِّ فى وجود الفعل وعدمه .

هذا، مضافاً إلى ما عرفت من إمكان استفاده ذلك من لفظ «الشيء» الموجود فى موثقه ابن أبى يعفور، بقوله : «إنَّما الشكُّ فى شىء لم تجزه»، بناء على أنَّ المستفاد من مفهومه هو العود فى الشكِّ فى الأجزاء إذا كان فى الأثناء، فىكون الشرط مثل الجزء من لزوم الاعتناء بالشكِّ فيه.

ووافقنا على ذلك كثير من المتأخرين، كصاحب «الجواهر»، والشيخ الأعظم، والمحقق الهمداني، والآملى، والحكيم، وجميع أصحاب التعاليق على «العروه» موافقين بذلك مع السيد فى «العروه»، ومن هنا قال السيد فى «المنظومه» :

والشكُّ فى الشرط نظير الشَّطْر فكلُّ ما فيه ففیه يجرى

كما لا فرق فى الشرط بين كونه شرطاً مقارناً للوضوء، وداخلاً فى حقيقته، أو كان شرطاً خارجاً عن حقيقه الوضوء، ومرتباً به، نظير تطهَّر ماء الوضوء، وتطهَّر أعضائه، ولزوم إطلاق الماء، ونظائر ذلك لما قد عرفت بأنَّ الشكِّ فى هذه الأمور شكٌّ فى شىء من الوضوء، فىشمل بإطلاقه هذه الأمور .

أحكام الوضوء / فى حكم كثير الشك فى أفعال الوضوء

بناءً على ما ذكرنا فإنَّ المذكور فى «الجواهر» (١) من الإشكال فيه بقوله : «إقامه الدليل على ذلك مشكَّل، بعد البناء على شمول قاعده عدم الالتفات للمشكوك، مع الدخول فى غيره لنحو الشرائط، فإنَّ دعوى تخصيصها بصحيحه زواره المتقدِّمه ضعيفه، لعدم شمولها لنحوه، والتنقيح ممنوع، لعدم المنقح من إجماعٍ أو عقلٍ، وعدم ظهور الإجماعات المنقوله فى تناوله مثله . اللهمَّ إلاَّ أن

يقال : إنّ ذلك يرجع إلى الشكّ في الصّحّه والفساد، وقد تقدّم جريان الحكم فيه، لكن إقامه الدليل على الشمول للصّحّه بهذا المعنى أيضاً لا- يخلو من نظر، فتأمل جيّداً. في غير محلّه، لما قد عرفت من شمول الدليل، وعدم وجود مخالف صريح في ذلك، مضافاً إلى كون الحكم بالرجوع موافق للاحتياط، وإن كان لولا- ما استظهرناه من ظهور رجوع الشكّ في شيء من الشرائط إلى الشكّ في الصّحّه والفساد؛ كان مقتضى العمل على طبق القواعد المقرّره في الأُصول في الشبهه المصادقيه للمخصّص، - وهو الرجوع إلى عموم العام - إثبات ما ذكره صاحب «الجواهر» قدس سره .

فالأقوى عندنا هو الحكم بلزوم المراعاة والالتفات إلى الشكّ في الأجزاء والشرائط مطلقاً، إذا كان في حال الوضوء، كما لا يخفى، ما لم يحصل فوت الموالاه بالجفاف وغيره، وإلاّ يجب الاستئناف، لما قد حقّقنا سابقاً من وجوب تحصيل الموالاه، سواء كان في حال الشكّ في الأجزاء أو الشرائط أم لا، فلا نعيده .

الفرع الثاني : قد عرفت ممّا سابقاً بالتفصيل، أنّ حكم الظنّ مساوٍ لحكم الشكّ في كثير من الأحكام، لو لم يقدّم على اعتباره دليل شرعي، لعدم القطع بحجّيه مثله، بل الشكّ في الحجّيه مساوٍ لعدم الحجّيه، كما عليه جماعه من الفقهاء في هذا الباب وغيره، ممّا يناسب ذكره، كما هو ظاهر «الغنيه» و«المقنعه» و«المراسم» و«الكافي» و«السرائر» و«المعتبر» و«المنتهى» وصاحب «العروه» وأصحاب التعليقه عليها، والشيخ الأعمش، وصاحب «الجواهر»، والمحقّق الهمداني، والآمل وغيرهم، لاحتمال أن يكون المراد من الشكّ هو عدم اليقين كما وقع هذا التفسير في بعض كتب أهل اللغه، كما ذكرناه سابقاً، فلا يبعد شمول الروايه المتقدّمه، وهي صحيحه زراره لمثله أيضاً، فيحكم بوجوب الالتفات لو

ظنّ بعدم الإتيان أو ظنّ بالإتيان، في الجزء أو الشرط، إلّا- أن يصل إلى حدّ الاطمئنان العقلاني بالفعل، فحينئذٍ لا يبعد جواز الاكتفاء به، لصحّح إطلاق اليقين على الاطمئنان عندهم، وكيف كان فالمسألة واضحة بحمد الله .

الفرع الثالث : قَيِّدُ الْأَصْحَابِ حَكْمَ وَجُوبِ الْاَلْتِفَاتِ إِلَى الشُّكِّ فِي الْأَثْنَاءِ فِي بَابِ الْوَضُوءِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ قَيَّدَ هُوَ ابْنُ إِدْرِيسَ فِي «السَّرَائِرِ» وَتَبِعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّهِيدَانِ وَالْمَحَقِّقُ الثَّانِي فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ»، وَالسَّيِّدُ فِي «الْمَدَارِكِ»، وَالْفَاضِلُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَشْفِ الثَّامِ»، وَالْخَوَانَسَارِيُّ فِي «شَرْحِ الدَّرُوسِ»، وَالسَّيِّدُ فِي «الْعُرُوهِ»، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ التَّعَالِيقِ.

بل في «الجواهر» قوله: «لا أجد فيه خلافاً»، ونقله المحقق الهمداني واختاره.

بل الشيخ الأعظم وأكثر المعاصرين، من الخوئي والخميني والشاهرودي والبروجردى وغيرهم على ذلك، خلافاً للسيد الاصفهاني، والآملی، لولا ذهاب المتأخرين إليه والحكيم في غير صوره الوسواس، وما يعلم كونه من الشيطان.

فالمهم في المقام هو ملاحظه الأدله ودالاتها.

وقد استدلل على ذلك _ كما عن الشيخ الأعظم _ بدليل العسر والجرح، وقد أورد عليه _ كما عن السيد الاصفهاني، والآملی والحكيم _ أنه لا يعدّ دليلاً حتّى في مورد حكم كثير الشكّ الذي ورد فيه وهو الصلاة، فضلاً عن غيرها .

أو قيل : بأنّ هذا الدليل لا يثبت إلّا مقدار ما يستلزمه لا مطلقاً، حتّى فيما لا يلزمه لو اعتنى بالشكّ، كما هو المدعى، أي عدم الالتفات به مطلقاً، وإثباته كذلك من دليل العسر والجرح مشكلاً جداً .

ولكن يمكن أن يحامى عن الشيخ الأعظم قدس سره بأنّه أراد منه أنّ من شكّ كثيراً لو اعتنى بشكّه، وكان معتبراً يستلزم بحسب النوع العسر والجرح، فالشارع حينما لاحظ ذلك حكم بعدم الالتفات بواسطه الأدله الوارده في باب الصلاة، فيكون

ملاك العسر والحرص هو الحكمه لجعل الشارع، وحكمه بعدم الاعتناء، فذلك لا يحتاج إلى ملاحظه العسر والحرص الشخصى حتى يقال فيه بما قاله الخصم، من أنه يجرى فيه في موردهما، كما في «مصباح الهدى»^(١) وغيره .

فبناءً على ما ذكرناه صح ما ذكره الشيخ بقوله : «لولا يلزم العسر والحرص»، ولا يكون بعيد بالنسبه إلى المبتلى بذلك في الصلاه أو غيرها .

ومما استدلل به، الأخبار الواردة في باب (كثير الشك في الصلاه):

منها: ما رواه الكليني بسنده الصحيح إلى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان»^(٢) .

ومنها: خبر ابن سنان^(٣)، وخبر الصدوق^(٤) .

فإنّ التعليل بكونه من الشيطان، يفهم منه تعميم الحكم لكل مورد عَرَضَ له الشك كثيراً، لاسيما في العبادات _ أي ما يعتبر فيه قصد القربه _ غايه الأمر تكون الصلاه أكثر من غيرها، فاحتمال أن يكون من الشيطان من جهة خصوص كثره الشك في الصلاه.

واستناد ذلك إلى النصوص، كما عن الحكيم قدس سره في «المستمسك» في المسأله ٤٦ في شرائط الوضوء، ممّا لا ينبغي أن يُصغى إليه، لأنّ التعليل لم يرد مقتيداً بكون الكثره لخصوص الصلاه ، بل كان موردها في الصلاه، والعبره بعموم الوارد لا بخصوص المورد.

١- مصباح الهدى: ج ٤ / ص ٥٢٩ .

٢- وسائل الشيعه: أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الباب ١٦ ، الحديث ١ .

٣- وسائل الشيعه: أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الباب ١٦ ، الحديث ٣ .

٤- وسائل الشيعه: أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الباب ١٦ ، الحديث ٦ .

مع إمكان القول أيضاً بأنّ الوضوء يكون من توابع الصلاة كالأذان والإقامة، ولعلّ هذا المقدار من المناسبه كان كافياً في إجراء الحكم فيه، مع أنّنا لا نحتاج إليه حتّى يرد علينا ما أورده الحكيم، بأنّ تابعه الوضوء للصلاه غير كافٍ في الإلحاق، حتّى يتحد حكمه مع حكم كثير الشكّ في الصلاة .

ومنها: ما رواه الكليني بسنده الصحيح أو الحسن عن ابن هاشم عن زراره وأبي بصير، جميعاً قالا : «قلنا له: الرجل يشكّ كثيراً في صلاته حتّى لا يدري كم صلّى ولا ما بقى عليه؟ قال : يعيد ، قلنا : فإنّه يكثر عليه ذلك كلّما أعاد شكّ؟ قال : يمضى في شكّه . ثمّ قال : لا تعوّدوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإنّ الشيطان خبيثٌ معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم في الوهم، ولا يكثرن نقض الصلاة، فإنّه إذا فعل ذلك مرّات لم يعد إليه الشكّ . قال زراره : ثمّ قال : إنّما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (١) .

منها: ما قد يعدّ مؤيداً موثقه سماعه، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام : «قال : لا سهو على من أقرّ على نفسه بسهواً» (٢) .

منها: ما رواه الكليني بسنده الصحيح، عن عبدالله بن سنان، قال : «ذكرت لأبي عبدالله عليه السلام رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاه وقلت : هو رجلٌ عاقل ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : وأيّ عقلٍ له، وهو يطيع الشيطان؟ فقلت له : وكيف يطيع الشيطان؟ فقال : سلّه هذا الذي يأتيه من أيّ شيء هو، فإنّه يقول من عمل الشيطان» (٣) .

فإنّ ابتلاء الرجل بالوضوء والصلاه، ليس إلّا من جهه كونه كثير السهو والوسوسه في أنّه هل أتى بالجزء أو لا؟ وما أتاه هل كان صحيحاً أم لا ؟ أو هل

١- وسائل الشيعة: أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١٦، الحديث ٢ .

٢- وسائل الشيعة: أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١٦ ، الحديث ٨ .

٣- وسائل الشيعة: أبواب المقدمه العبادات، الباب ١٠ ، الحديث ١ .

توضاً أم لا؟ وهكذا، فإنَّ الاعتناء بمثل هذه الشكوك والإتيان بالمشكوك كراراً يعدُّ من عمل الشيطان، سواء كان في الصلاة أو الوضوء أو غيرها لعدم خصوصيه فيهما، حيث أنَّ العرف يفهم من أمثال هذه العبارة أنَّ المبعوض هو نفس الالتفات والاعتناء بالشكِّ، لا كونها في الصلاة أو في الوضوء .

وفي «مصباح الهدى» للآملي، قال : «وأما التعليل الوارد في الخبرين (خبري زراره ومحمد بن مسلم) فالظاهر أنَّه حكمه التشريع، لا علَّه الحكم، فلا اطراد فيه . وأما صحيح ابن سنان، فلا ظهور فيه في كونه في مورد الابتلاء بكثرة الشكِّ ، فالأحسن أن يستدلَّ بكون الوضوء من توابع الصلاة، بمعنى إلحاق توابعها بها في حكم كثير الشكِّ، لكنَّه ينفع فيما إذا كان الاعتناء بالشكِّ موجِباً لإعادته الصلاة، كالشرائط الداخليه لها مثل الستر والقبلة، ولا يعمُّ الخارجيه منها كالطهارات الثلاث، فضلاً عن التعميم لمطلق العبادات مثل الحجِّ، أو تعميمه للمعاملات أيضاً، لكن الحكم بعدم الاعتناء بين المتأخريين ممَّا لا خلاف فيه» (١) . انتهى كلامه .

أقول: وفي كلامه مواقع للنظر؛ الأول: إنَّ التدقيق في صدرى في خبري زراره وأبى بصير من حكم الإمام عليه السلام في ابتداء السؤال بالإعادة في مورد الشكِّ في الركعات، وما بقى منها، وجواب زراره، بقوله: «فإنَّه يكتر عليه ذلك كلما أعاد شكَّ» .

فأجاب عليه السلام: بأنَّه يمضى في شكِّه، ومن ثمَّ ذكر عليه السلام التعليل هاهنا، فهل يصحَّ في مثل هذا المورد، مع هذه المقدمات، أن تكون الجملة التعليلية في مقام بيان حكمه الجعل؟! أم أنَّ المقصود هو ذكر علَّه حكمه بعدم الالتفات عقيب حكمه بالالتفات فيما قبله، لوضوح أنَّ كَيْفِيَّتَهُ بيان حكمه التشريع كان لأجل إفهام أنَّ الحكم الصادر يكون بحسب النوع لا أنَّه بصدد بيان الحكم الشرعى، لأنَّه قد بيّن

أولاً حكم المسأله ثم ذكر علته، كما فى المقام، خصوصاً مع ملاحظه تفصیل كلامه بخباثه الشيطان وعودته إذا اعتاد، بخلاف ما لو لم يلتفت إليه عند كثره الشك فلا يعود بعد ذلك، فإن جميع ذلك يناسب حال التعليل لا حكمه التشريع .

والثانى : إن الابتلاء الوارد فى خبر ابن سنان لو لم يكن المراد هو كثير الشك، فما يكون إذن المراد منه ؟ لعله رحمه الله قصد أن مورده هو الوسوسه لا كثير الشك الذى هو أعم منه .

فنقول حينئذ : بأن لفظ «الوسوسه» لم يقع ولم يرد فى لسان الأدله، حتى فى باب الصلاه، بل الموضوع الذى عد ركيزه للحكم حتى فى باب الصلاه، ليس إلا كثير الشك . غايه الأمر أن العرف يستعملون لمن كان مبتلى بهذا الوصف، بأنه مبتلى بالوسوسه، فأى فرق بين القول بأن الرجل مبتلى بالوضوء، أو أنه كثير الشك، أو يقال له إنه مريض بمرض الوسوسه، ونظائر ذلك، إذ من الواضح أن المقصود من كثره الشك، أو الابتلاء، ليس مطلق ما يصدق عليه كثرته، من غير دخوله فى عنوان ما اتخذته الشارع موضوعاً للحكم .

فالإشكال بأن الابتلاء غير كثير الشك، مما لا ينبغى أن يعتنى به، كما لا يخفى .

وثالثاً : إن الحكم فى التوابع بالالتفات فى شكه بخصوص ما يوجب إعاده الصلاه يعد أعجب من قوله السابق، لوضوح أن كثير الشك فى الصلاه يكون غير معتن بشكّه مطلقاً، أى لا يعتنى به سواء استلزم إعاده الصلاه، أو إعاده المشكوك، لا أن يعتنى بشكّه فى خصوص الصلاه بإعاده أصل الصلاه، ولهذا قال الإمام عليه السلام : «يمضى فى شكّه»، أى لا يعتنى بما يقتضى شكّه، كما يدل عليه خبر محمد بن مسلم، حيث قال عليه السلام : «إذا كثر عليك السهو فامض فى صلاتك»، أى لا تعتنى بالشك بإعاده المشكوك من أى نوع كان . فلعل ما ذكرناه هو السبب فى حكم المتأخرين فى المقام فلا يكون كلامهم بلا دليل، فليتأمل .

أحكام الوضوء / فى حكم القطاع فى أفعال الوضوء

ومما يؤيد ما ذكرناه خبر الواسطي، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: جُعلت فداك، أغسل وجهي، ثم أغسل يدي ويشككني الشيطان أتى لم أغسل ذراعي ويدي؟ قال: إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد» (١).

حيث يدل على أن الأماره الموجوده للإتيان كافٍ في عدم لزوم الإعادة، وهذا الحكم الصادر منه عليه السلام لأجل علم الإمام عليه السلام في حق من يكثر شكّه وأن كثره الشكّ والوسوسه منه لأجل وسوسه الشيطان فيه، ومن هنا جعل له الإمام علامه وهي تفيد أن ما حكم به يكون حكماً مجعولاً لجميع الناس، لوضوح عدم إمكان الاعتماد على الحكمين من الإعادة وعدمها بتلك العلامه وعدمها، كما لا يخفى .

ثم لا يخفى عليك أن المراد من كثير الشكّ في هذا المقام، هو الذي يكثر عنده الاحتمال، سواء كان الاحتمال مساوياً، وكان شكّاً بالمعنى الأخصّ، أو احتمالاً راجحاً، أي كان ظناً غير معتبر، أو كان مرجوحاً، فكثير الظنّ بالظنّ الذي لم يقم على اعتباره دليل يكون في حكم كثير الشكّ .

وأما حكم القطاع، أي من كان مبتلى بكثرة القطع، ففي «الجواهر» (٢): «وأما القطع، فإن كان في جانب العدم، فلا يلتفت أيضاً، إلا إذا علم سبب القطع، وكان ممياً يفيد صحيح المزاج قطعاً، وإن كان في الوجود، فالظاهر اعتبار قطعه، إلا إذا حفظ سبب القطع، وكان ممياً لا يفيد صحيح المزاج قطعاً، فتأمل جيّداً» انتهى كلامه . وكلامه لا يخلو عن مناقشه في الجملة، وهي أنه قد اشتهر في الألسن بأنّ القاطع لا يرى إلا الواقع، فإذا قطع بأنّ القطره الفلانيه بول يحكم عنه نفسه قهراً بوجوب الاجتناب عنها، فالحكم بعدم الاعتناء بقطعه، مع الحكم بوجوب

١- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٤.

٢- الجواهر: ج ٢ ص ٣٥٩ .

الاجتناب المستفاد من دليله يكون متناقضاً، إلا- أن يرجع الأمر بالنسبه إليه بالترخيص في مخالفه الواقع، ولو لمصلحه رفع الوسوسه والمرض .

نعم ، يصحّ أن يقال لمن يعلم أنه يكون مبتلى بهذا المرض، بأنّ القطع الحاصل لك من هذه الأسباب، لا يكون لك عذراً، فلازم ذلك أنه لو حصل له تلك الأسباب، وحصل له القطع، ففي حال حصوله لا يمكن منعه عمّا يراه، وذلك لما قد عرفت من لزوم التناقض عنده ، إلا- أنه يمكن للمولى احتجاجه وعقوبته بعد ذلك لو أصاب خلاف الواقع، لما قد قامت له الحجّيه قبل حصوله .

وأما بعد حصول القطع للقاطع _ ولو كان قطعاً _ لا يمكن شمول ما قاله صاحب «الجواهر» من التفصيل في حقّه من الاعتبار إن كان حصوله ممّا يفيد صحيح المزاج قطعاً، وإلا فلا ، سواء كان في الوجود أو العدم والترك .

لأنه أولاً: تكون حجّيه القطع الطريقي ذاتياً لا مجعولاً شرعياً، حتّى يدعى انصراف دليل حجّيه القطع إلى ما يحصل من المتعارف للمتعارف، إذ العقل يحكم بحجّيته مطلقاً، سواء ثبت له ذلك من الأسباب المتعارفه لعامه الأفراد المتعارفه، أو من غيرها غيرها .

أحكام الوضوء / لو تيقن الطهاره و شك في الحدث

فما ادّعى بعض في الأصول بالانصراف لا يخلو عن خطأ واشتباه .

وثانياً : كيف يمكن إفهامه ذلك، حتّى لا يلزم عنه الحكم بالمتناقضين، إلا أن يكون المقصود ترخيصه فيه، وذلك ممّا لا كلام فيه .

وثالثاً : على فرض تسليم ذلك، فكيف لا يجرى الكلام في القطع الذى حصل له، بأنّ قطعه بالشىء من الوجود أو العدم كان من المتعارف أو من غيره، لإمكان أن يكون هذا القطع الصادر منه من القطع الذى لا يحصل لمن له المزاج الصحيح ، مضافاً إلى لزومه التسلسل، لأنّ كلّ قطع حصل له يجرى فيه الكلام المذكور، وهو باطل قطعاً .

ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث، أو شك في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه، لم يعد (١).

فثبت من جميع ما ذكرناه أن قطع القطع حجة في حال قطعه، وإن كان في بعض الموارد لا يكون معذراً كما قد عرفت توضيحه

(١) اعلم بأن ما في المتن يعد القسم الثالث والرابع من الشك في الطهارة فرضهما أنه من تيقن الطهارة وشك في حدوث الحدث، فإنه لم يرجع إلى الطهارة، أي لا يجب عليه إعادتها، وهكذا لو شك في شيء من أفعال الوضوء بعد الفراغ عن العمل.

أمّا الحكم بعدم الإعادة في القسم الأول فهو من جهة وجود الإجماع منقولاً - ومحضياً -، كما قاله في «الجواهر»، مضافاً إلى استصحاب الطهارة ولم يشاهد خلافاً عن أحد، إلا عن الشيخ البهائي في كتابه «جبل المتين»، قال ما لفظه _ على ما نقله المحقق الهمداني في «مصباح الفقيه» (١): «ثم لا - يخفى أن الظنّ الحاصل بالاستصحاب، فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث، لا يبقى على نهج واحد، بل يضعف بطول المدّة شيئاً فشيئاً، بل قد يزول الرجحان، ويتساوى الطرفان، بل ربّما يصير الطرف الراجح مرجوحاً، كما إذا توضأ عند الصبح مثلاً، وذهل عن التحفظ، ثم شك عند الغروب في صدور الحدث منه، ولم يكن من عادته البقاء على الطهارة إلى ذلك الوقت .

والحاصل: أن المدار على الظنّ، فما دام باقياً فالعمل عليه وإن ضعف» انتهى كلامه . وحاول المحقق الخوانساري قدس سره «شارح الدروس» توجيه كلام

البهائي قدس سره لقوله: أنه أراد بأن الحكم بالاستصحاب إنّما يكون من باب حجّيه الظنّ بالبقاء، فيكون مدار الحكم بالبقاء مدار بقاء الظنّ، لا من باب الاخبار، حيث لا يناط فيها لملاك بقاء الظنّ.

ولكن في كلام القائل والمفسّر كليهما مناقشه، فأما في الأوّل: لما قد حقّق في محلّه بأنّ حجّيه الاستصحاب إنّما يكون من باب الأخبار _ بل لا يبعد القول ببناء العقلاء على ذلك _ لا بملاك الظنّ حتّى يدور الحكم مداره .

وأما في الثاني: حتّى لو سلّمنا كون حجّيته من باب الظنّ، ولكنّه ليس المراد هو الظنّ الشخصي حتّى يختلف وجوده بحسب اختلاف المستصحب الواحد من الحياه والزوجيه والملكيه بحسب اختلاف حال الأشخاص، من جهه بقاء الظنّ وعدمه ؛ بل الملاك هو الظنّ النوعي، حيث لا يقع فيه الاختلاف في تلك الأمثله، بحسب طبع القضيّه، من دخاله حالات الأشخاص فيه .

مضافاً إلى أنّه لو سلّمنا كون حجّيته من باب الظنّ الشخصي، فأى دليل يدلّ على حجّيه بقاء هذا الظنّ لولا الاخبار، لوضوح أنّ مطلق الظنّ ليس بحجّه .

وكيف كان، فالمسأله من هذه الجهه واضحه لدلاله الأخبار على الصّحه والحكم بالطهاره في مورده، لولا الاستصحاب، وهو مثل ما دلّ عليه صحيحه زواره، قال: «قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء أتوجب الخفقه والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زواره قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والقلب والأذن وجب الوضوء . قلت: فإن حرّك على جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال: لا-، حتّى يستيقن أنّه قد نام حتّى يجيء من ذلك أمر بين، وإلاّ- فإنّه على يقين من وضوئه، ولا- تنقض اليقين أبداً بالشكّ وإنّما تنقضه بيقين آخر»(١).

١- وسائل الشيعه: من أبواب النواقض الوضوء، الباب ١، الحديث ١.

وموثقه ابن بكير، عن أبيه _ على ما نقله الشيخ في «التهذيب» لا على ما نقله صاحب «الوسائل» نقلاً عن «الكافي»، وهذا الخبر منقول في «جامع أحاديث الشيعة» (١) _ قال: «قال لى أبو عبدالله عليه السلام: إذا استيقنت أنك توضأت، فإياك أن تحدث وضوء أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» (٢).

بل ربّما يدلّ على المطلوب، على حسب ما هو الموجود في «الوسائل» من قوله: «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تُحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» .

أحكام الوضوء / لو شك في الحدث في أثناء الطهارة

لأنه قد حكم بعد الوضوء ببقائه، حيث حدّر من الإعادة، إلا أن يستيقن بالحدث، مضافاً إلى نقل الإجماع، كما عن «الخلافة» و«المنتهى»، بل عن العلامة في «التذكرة» عدم معرفه الخلاف إلا عن مالك .

نعم في «الجواهر» قد تمسك لإثبات الحكم بالطهارة، بأن الحكم بوجود الإعادة بمثل هذا الشكّ يوجب العسر والخرج .

ولكن لا- يخلو الاستدلال من وهن واضح، لوضوح عدم استلزامه بحسب النوع، مضافاً إلى أنه يرفع اليد عنه بحسب مقتضى موردّه لا مطلقاً، كما لا يخفى على المتأمل، ولذلك لم يتبعه أحد من الفقهاء فيه .

ثم إنّ الشكّ في الحدث كما لا يعتبر إذا وقع بعد الطهارة، فكذلك إذا وقع في أثناء الطهارة، لأصالة عدم وقوع الحدث الذي يعدّ أصلاً موضوعياً مقدّماً على سائر الأصول، لأنه يزيل الشكّ عن بقاء الطهارة، فبذلك يوجب تحقّق الموضوع لأفعال الوضوء، فيكون داخلاً تحت عمومات الكتاب والسنة من لزوم الإتيان

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ١، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ١ .

٢- وسائل الشيعة: من أبواب النواقض الوضوء، الباب ١، الحديث ٧ .

بها . مضافاً إلى استصحاب صحّهِ الأجزاء السابقة، وصحّهُ تأهلها لإلحاق الأجزاء اللاحقه بها، بناءً على القول بجريانها، فيكون تفصيل الكلام موكولاً إلى محلّه .

وهذا، خلافاً للشهيد الأوّل في «البيان» حيث قال على ما نقله الشيخ عنه في كتاب «الطهاره»^(١) ما لفظه : «لو شكّ في أثناء الطهاره في حدث، أو نية أو واجب، استدرك، وبعد الفراغ لا يلتفت» انتهى .

بل هو محتمل كلام «المقنعه» و«المبسوط» و«الوسيله» و«اللمعه» .

ولعلّ وجه الحكم المذكور _ كما يستفيد من «المقنعه» _ أنّه يعتبر في الوضوء إحراز أفعاله، وإحراز وجودها على الوجه الصحيح، فيستأنف عند الشكّ في الأجزاء والشرائط كذلك حتّى يحرز بقاء صحّتها إلى حين الفراغ، فيستأنف مع الشكّ في بقاء الصحّهِ، بل الشكّ في بقاء صحّهِ الأجزاء السابقه راجع إلى الشكّ في وجود الأجزاء اللاحقه على الوجه الصحيح .

هذا، ولكن لا يخفى ما يرد عليه أولاً: بأنّ الظاهر من الأدلّه الوارده في الوضوء _ سواء كان في الأثناء أو بعد الفراغ عنه _ كونها في مورد الشكّ في الأجزاء نفسها، أو ما يتعلّق بها من جزء الجزء، أو الوصف المتعلّق بالجزء، أى بأن شكّ أنّه هل أتى بالجزء صحيحاً من إيصال الماء إليه بتمام ما يجب ذلك أم لا ، ففي هذه الموارد استفيد من خبر زراره^(٢) طرفى الحكم، من وجوب الإعادة إذا كان الشكّ في الأثناء، وعدمها فيما كان بعد الفراغ ، بخلاف ما إذا كان الشكّ في حدوث مانع وقاطع في الأثناء، كما نحن فيه، فإنّه خارج عن مضمون حديث زراره، فيدخل تحت الأصل وهو عدم حدوثه، كما يؤيّد ما ذكرناها ملاحظه

١- كتاب الطهاره: ص ١٥٦.

٢- وسائل الشيعة: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ١ .

مجموع الروايه من صدرها إلى ذيلها .

وثانياً : بأن أصله عدم حدوث الحدث لها يفيد أمرين وهما: الأول : يزيل الشك عن بقاء الصحه للأجزاء السابقه بالفعل، كما يزيل الشك عن بقاء صحته التأهليه لإلحاق الأجزاء اللاحقه إليها .

والثاني : موجب لإثبات موضوع الجزء، حتى يدخل تحت العمومات والإطلاقات في الكتاب والسنة، فيجعل الجزء جزءاً واجباً، ومصداقاً له، فتشمله العمومات، ومن هنا سُمي هذا الأصل بالأصل الموضوعي، ويعدّ حاكماً على تلك الأدله، ومقدماً عليها، لأنّ الشك في الصحه مسبب عن الشك في صدور الحدث، فإذا حكم الأصل بعدمه، فإنّه يوجب زوال الشك عن مسببه وهو الصحه، كما لا يخفى .

نعم ، قد ألحق الشيخ في كتاب «الطهاره»^(١) الشك في طهاره الماء وإباحته وإباحه مكانه، بالشك في حدوث الحدث قبل الفراغ، من عدم الاعتناء إليه.

ولكن قد عرفت منّا الإشكال في بعضها سابقاً مثل طهاره الماء وإباحته، وطهاره أعضاء الوضوء، حيث أنّه يصدق عرفاً كونه شكاً في صحه أفعال الوضوء في الجملة، وإن كان الشك في صدور الحدث أو إباحه المكان الذي وقع فيه، غير داخل في موضوع الحديث ظاهراً .

وكيف كان فإنّ الاحتياط في مثل هذه الأمور لا يخلو عن وجه، خصوصاً في مثل طهاره الأعضاء ونظائرها .

«بحث في قاعده الفراغ»

وأما الكلام في القسم الرابع من أقسام الشكّ، هو ما لو شكّ في شيء من الوضوء بعد انصرافه وفراغه عن الوضوء.

لو شك في شيء من الوضوء بعد الفراغ عن الوضوء

وهو أيضاً على ضربين :

تارة : يشكّ في أصل وجوده بعد الفراغ .

وأخرى : يشكّ في صحّته بعد العلم بإتيانه، أى يشكّ في أنه هل أتى به على الوجه الصحيح أم لا؟

وقد حكموا في كليهما بالصحّ والمضى لقاعده الفراغ، بل قد ادّعى عليه الإجماع عن «المسالك» و«المدارك» و«الروضه» و«المعتبر» و«المنتهى»، إذا كان الشكّ بعد الانصراف .

والعمده في الاستدلال، دلالة أخبار صحيحه وموثّقه على ذلك، منها: ما رواه زراره في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام ، في حديثٍ قد عرفت تفصيله، بقوله : «فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها، فشككت في بعض ما سمى الله ممّا أوجب الله عليك فيه وضوئه، لا شيء عليك فيه» (١)، الحديث .

منها: ما رواه محمّد بن مسلم في الموثّق عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو» (٢) .

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ١.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢٣، الحديث ٢ .

منها: خبره الآخر منه عليه السلام ، وهو بذلك المضمون، قال : «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً، فامضه ولا إعادته عليك فيه» (١).

منها: ما رواه إسماعيل بن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام ، في حديث: «كل شيء شك فيه، مما قد جاوزه، ودخل في غيره، فليمض عليه» (٢).

منها: ما رواه بكير بن أعين في الحسن، قال : «قلت له : الرجل يشك بعد ما يتوضأ؟ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (٣).

منها: ما رواه ابن أبي يعفور في الموثق، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «إذا شككت في شيء من الوضوء، وقد دخلت في غيره، فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (٤).

في قاعده الفراغ / هل يكفى نفس الفراغ أم لا؟

بناءً على أن يكون مرجع الضمير في (غيره) هو الوضوء لا الشيء المشكوك، وأن يكون المراد من التجاوز هو الفراغ عن العمل، كما أن خبري محمد بن مسلم وإسماعيل بن جابر يدلان، بناءً على كون المراد من (المضى) و(التجاوز) هو الفراغ عن العمل بخصوصه، أو يشمله قطعاً، ولو كان شاملاً للتجاوز في الأثناء.

وهذه الأخبار بجملتها تدل على عدم لزوم الاعتناء بالشك بعد الفراغ عن العمل والدخول في غيره، سواء كان في الأجزاء أو الشرائط، وهذا مما لا كلام فيه، والحكم ثابت عند جميع الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين .

والذى ينبغى أن يبحث فيه أمور :

منها : أنه هل يعتبر في إجراء قاعده الفراغ الدخول في غير المشكوك أم يكفى

- ١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٦ .
- ٢- وسائل الشيعه: أبواب الركوع ، الباب ١٣، الحديث ٤ .
- ٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٧ .
- ٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٢ .

نفس الفراغ، ولو لم يدخل في غيره، أى يكفى أن يرى نفسه غير مشغول بالعمل من أن ينقضى مدّه من الزمان كان يطيل جلوسه وغيره، حتّى يقطع من جهه تلك العلامات فراغه عنه، أم لا بدّ أن يكون بيده تلك العلامات، ولو لم يكن داخلًا فى عملٍ غيره؟

وجوه وأقوال ، والذى يظهر من صاحب «الجواهر»^(١) هو عدم تحقّق الفراغ إلّا بأحد من الأمرين: إمّا بانتقاله عن العمل المشكوك إلى غيره، ولو كان ذلك بطول الجلوس ونحوه، وإن لم يسبق له يقينٌ بالفراغ، وإمّا بسبق اليقين له بالفراغ ولو أنّما، ولم ينتقل إلى عمل آخر . وأمّا مع فقد كليهما فلا يحصل الفراغ، بلا فرق فيما ذكرناه بين الجزء الأخير وغيره .

خلافًا لـ «كشف اللثام» حيث فرّق بين الجزء الأخير من الوضوء وبين غيره، من اعتبار الانتقال فى غيره ولو بطول الجلوس فى الجزء الأخير، دون غيره.

وأنكر عليه صاحب «الجواهر»، وقال : بأنّه خَرَقَ للإجماع المركّب، وكأنّه أراد عدم وجود قائل بالتفريق بينهما ، بل القائلون بين القول بلزوم الدخول فى الغير مطلقاً، وبين القول بعدمه كذلك .

ولقد أورد الشيخ الأنصارى قدس سره على صاحب «الجواهر» بأنّه لا وجه لجعل سبق اليقين _ ولو أنّما _ أحد المصداقين، لفقدان دليل يدلّ على حجّيه اليقين السابق الذى زال بالشكّ موضعه، حيث يكون هو حينئذٍ قاعده اليقين والشكّ السارى، والدليل الذى قام على حجّيه اليقين هو اليقين السابق والشكّ اللاحق المسمّى بالاستصحاب لا قاعده اليقين .

فيبقى الأمر أن يكون دائراً بين أن يكون نفس الفراغ كافياً، ولو لم يدخل فى

غيره، وبين أن يكون الدخول فيه معتبراً، ثم الغير قد يكون ممياً هو الشرط له كالصلاه والطواف ونظائرهما، وقد لا يكون كذلك، بل يصحّ مطلقاً، ولو كان الغير عملاً غير عبادى من الأفعال، كما إذا كان جالساً فقام، أو كان قائماً فجلس، بل حتى إذا بقى على تلك الحاله لمدّه طويله بحيث يوجب له الاطمئنان بالفراغ.

فلا بد لإثبات المراد من قاعده الفراغ ملاحظه لسان الأخبار والأدله بحسب فهم العرف والعقلاء، فنقول ومن الله الاستعانه: قد اختلف لسان الأدله هاهنا فى بيان الفراغ، كاختلاف كلمات الأصحاب ومختاراتهم، فإنّ التأمل فى مثل خبرى محمّد بن مسلم الوارد فيه قوله: «مماً قد مضى» أو «كلّ ما مضى»، وخبر بكير بن أعين، بقوله: «الرجل يشكّ بعدما يتوضّأ»، ومفهوم تعليل موثقه ابن أبى يعفور، بقوله: «إنّما الشكّ فى شىء لم تجزه»، حيث يفيد ضروره أنّ الشكّ بعد التجاوز عن الشىء لا يعتنى به، ومفهوم صدر حديث زراره، بقوله: «إذا كنت قاعداً على وضوئك، فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا فأعد عليهما»، حيث يفيد أنّه لو شكّ فيهما ولم يكن جالساً فلا يعتنى به.

بل قد يؤكّد هذا المفهوم، بقوله بعد ذلك: «ما دمت فى حال الوضوء».

فإنّ الملاحظ فى هذه الأخبار هو إطلاق الدخول فى الغير وعدمه، بل وإطلاقاً من حيث مضى زمانٍ وعدمه يوجب الاطمئنان بالفراغ، وإطلاقاً من حيث أنّه سبق له اليقين به قبل الشكّ أم لم يسبق باليقين بالفراغ قبله.

وفى مقابل هذه الطائفة هناك مجموعه من الأخبار داله بالتقييد بالدخول فى الغير مثل ما ورد فى ذيل خبر زراره، بقوله: «فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه، وقد صرت فى حال أخرى فى الصلاه أو فى غيرها فشككت»، الحديث.

وكذلك صدر موثقه ابن أبى يعفور، بقوله: «إذا شككت فى شىء من الوضوء وقد دخلت فى غيره، فليس شكك بشىء».

وخبر إسماعيل بن جابر، بقوله : «وقد دخل في غيره» .

وخبر محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام ، قال : «قلت له : رجلٌ شكَّ في الوضوء بعدما فرغ من الصلاة؟ قال : يمضى على صلاته ولا يعيد»(١) .

فحينئذٍ كيف يكون التوفيق بالجمع بينهما، هل يؤخذ بالأخبار المقيّده ، إمّا من باب حمل أخبار المطلقة عليها، أو بدعوى انصراف الإطلاق إلى الفرد الغالب، وهو ما كان الشكّ في الفراغ بعد الدخول في الغير، كما يشهد لذلك خبر محمد بن مسلم الأخير، حيث أنّ السؤال فيه يكون عن الشكّ في الوضوء بعد الصلاة والفراغ عنها ، فعلى هذا يلزم القول بأنّه لو لم يدخل في الغير، لا بدّ أن يعتنى بالشكّ، وإن أحرز الفراغ عن العمل خارجاً وحقيقه، لعدم تحقّق الفراغ تبعداً .

أو يقال بعكس ذلك، بأنّ الملاك هو الأخذ بالأخبار المطلقة، وأنّ الملاك المعتبر هو حصول الفراغ، سواء دخل في الغير أم لا، من جهة حمل الأخبار المشتملة على التقييد على أنّ المقصود من ذلك هو مجرد الدخول في الغير ، والقييد الوارد في هذه الأخبار محمولٌ على مورد الغالب، نظير قيد «في حجوركم» الوارد في آية الربيبه ، فلا يعدّ القيد قيداً احترازياً حتّى يجب حمل الإطلاقات عليه ، وإنّما هو قيد غالبي .

والظاهر أنّ الثاني هو الأولى ، بل وهو المختار كما عليه جماعه من المحقّقين كالشيخ الأنصارى قدس سره والحكيم، والمحقّق الهمداني، والآملی، والسید الاصفهانی، وغيرهم من الفقهاء المعاصرين ، لوجوه :

الوجه الأوّل : أنّ الأخبار المطلقة _ مضافاً إلى كثرتها كما عرفت _ مشتملة على خصوصيّة توجب الاطمئنان بحسب فهم العرف ذلك، وهو أنّ العرف إذا شاهد

فى خبر كان صدره وذيله بحسب ظاهر الكلام متفاوتاً، وكان كل واحد منهما صالحاً للقرينه للتصرف فى الآخر، فإن العرف يجعل الصدر قرينه للتصرف فى الذيل نوعاً لا بالعكس .

ولعل السر فيه، أن الصدر يمنع أن ينعقد الظهور فى الذيل، لأن الكلام فى الذيل ينعقد فى حال ما إذا كان محفوظاً بالقرينه المتصرفه ، هذا بخلاف عكسه، إذ الصدر ربما ينعقد ظهوره بوجوده، إذا كانت الجملة فى مقام إفاده المطلب على النحو التام، إلا أن يكون الذيل مشتتاً على ما يكون ظهوره فى التصرف عرفاً أقوى من الصدر، كما لو كان ظهور الذيل جملة تعليليه وبيان للعلل، والصدر جملة لمعلوليه، حيث إن العرف يحكم بإقوائيه ظهور التعليل الواقع فى الذيل على ظهور المعلول الواقع فى الصدر، كما وقع الأمر هكذا الأمر فى المقام من الجانبين ، لوضوح أن خبر زراره إن لوحظ صدره، فإنه يدل على الإطلاق بالمفهوم، ويفيد ذلك ذيله بقوله : فإذا قمت من الوضوء، وفرغت منه وصرت فى حال أخرى فى الصلاة أو فى غيرها؛ فالمنطوق يدل على التقييد، فىكون صدره قرينه على التصرف فى الذيل بمفهومه، لأن مفهوم الصدر يدل على كفايته، فيحكم بتقدم مفهوم الصدر فى الكفايه على مفهوم الذيل لعدم الكفايه .

كما يعكس الأمر فى موثقه ابن أبى يعفور، لأن منطوق صدره يدل على لزوم الدخول فى الغير وأنه لا يكفى عدم الدخول، ولكن مفهوم الذيل، وهو قوله : «إنما الشك فى شىء لم تجزه»، هو كفايه الفراغ، ولو لم يدخل فى الغير، وهنا يحكم بتقدم مفهوم الذيل على مفهوم الصدر الذى يدل على عدم الكفايه، لأن الذيل يكون بلسان التعليل للصدر، وظهور التعليل فى الدلاله يكون أقوى من ظهور المعلول.

فظهر أن الحكم بكفايه نفس الفراغ، عملاً بظهور صدر خبر زراره وذيل

الموثقة يعدّ أقوى .

الوجه الثاني : أنّ الحكم بالفراغ يتصوّر على أنحاء ثلاثة :

الأول : من الفراغ الحقيقي، أى بأن لا يبقى شىء من الواجب _ سواء كان جزءاً أو شرطاً _ إلاّ قد أتى به.

وهذا مفروض العدم قطعاً، لأنّ مورد بحثنا هو الشكّ فى الفراغ .

الثانى : الفراغ الادّعائى، فهو أيضاً غير مراد، لأنّه عباره عن إتيان معظم الأجزاء، فيدعى بأنّه قد حصل الفراغ ولو مع العلم بفقدان بعض أجزائه وشرائطه، والمفروض فى المقام هو الشكّ فى فقدان بعضٍ منهما لا مع العلم به .

الثالث : الفراغ البنائى، أى يبنى على كونه قد أتى به ، فهو يتصوّر على ضربين: لأنّه قد يقال بالفراغ البنائى التعبّدى، أى أنّ العقلاء والعرف لا يحكمون بذلك، بل الحاكم هو الشارع وقد حكم به تعبداً، أمّا العرف فإنّه يحكم بعدم الإتيان .

وآخر: أن يكون الحكم بالبناء على الفراغ عرفياً، أى أنّ العقلاء يحكمون فى مثل هذه الأمور بالبناء على الإتيان، وهذا هو الأقوى ، لما ترى من الاستدلال بما هو مرتكز ومعقول عند العقلاء فى خبر بكير بن أعين، بقوله : «هو حين يتوضّأ أذكر منه حين يشكّ»^(١) فإنّ الأذكريّه حال الاشتغال بالعمل، يكون أمراً ارتكازياً عقلياً، أى أنّهم لا يعتنون بالشكّ بعد الفراغ، لأنّ الإنسان المكلف الذى يقدم على عمل يقصد منه إفراغ ذمّته من التكليف الشرعى فإنّه يسعى لإحضاره على أكمل وجه وأتمّها، فهو حين العمل يكون أشدّ مراعاةً لذلك من حين الشكّ بعد الفراغ عن العمل، والعقلاء لا يرون فى صدق عنوان (الفراغ) الاشتغال والدخول فى عملٍ آخر ، بل يكتفون فيه أن يرى نفسه فارغاً بحسب العمل الخارجى، بأن

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٧.

فرغ من مسح الرجل اليسرى مثلاً في الوضوء، وحينئذٍ يقال له إنّه قد فرغ من الوضوء، وإن لم يكن قد دخل في الصلاة أو غيرها، أو ولو لم تطول المدّة عن فراغه، ونظائرهما .

في قاعده الفراغ / في الملاك في جريان القاعده

ومما ذكرنا ظهر عدم تماميّة كلام السيّد الاصفهاني في تقريراته(١) بقوله: إنّ الدليل على تلك القاعده، لو كان دعوى السيره العقلانيه على البناء على الصحه عند الشكّ فيها بعد الفراغ من العمل بالقدر المتيقّن منها، هو ما إذا كان الشكّ حادثاً بعد انفصال الفاعل عن العمل بالشروع في غيره، ولا أقلّ من مضى زمان من حين الفراغ إلى زمان الشكّ في آخره .

نعم، قد يجعل أمثال ذلك طريقاً لإحراز عنوان الفراغ، فهو أمر آخر، خلاصه الكلام أنّ البناء على الفراغ بناء عقلائي لا بناءً تعبدي بدون اتّكال بأمر ارتكازي كما توهمه بعض .

الوجه الثالث: يمكن الاستظهار من نفس الأحاديث أنّ الدخول في الغير _ الواقع في بعضها _ ليس من جهة موضوعيته في ثبوت الحكم، بل لأجل ذكر طريق الموضوع، وبيان ما هو الملاك في الواقع، كما شهد لذلك ملاحظه حال خبر زراره، بقوله: «فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت» .

في قاعده الفراغ / في أقسام من الشكوك

حيث قدّم القيام عن الوضوء على الفراغ، مع أنّه لو كان المقصود هو الدخول في الغير، فكان ينبغي عليه أن يقصد الفراغ على القيام، ويؤيد ما ذكرناه، بيانه بعد ذلك بقوله: «وقد صرت في حال أخرى»، حيث يفهم أنّ صيرورته وتحوّله إلى حال آخر ليس إلّا لإفهام حصول الفراغ، ولذلك عمّم الحكم بين الصلاة وغيرها،

لعدم خصوصيته في شيء منها، إلا كونها طريقاً لإحراز الفراغ المعتبر في المقام .

فلو حصل له الفراغ من غير الدخول في عمل آخر، كما لو تيقن بذلك، ثم عرض له الشك في شيء من الوضوء، فهو داخل تحت قاعده الفراغ قطعاً، فإن الشك لا يسرى في أصل ما هو المتيقن، بأن لا يكون العمل المأتي به الذي قد فرغ عنه مشكوكاً، لأنه متيقن أيضاً من جهة تماميته وخروجه عن هيئته العمل حتى بعد الشك في جزء منه غير الجزء الأخير، لأن الشك قد سرى لخصوص المشكوك وهو الجزء، بعد كونه مورداً للاعتقاد بالإتيان، فهو يحكم بالإتيان من جهة الدليل القائم على اعتبار بناء العقلاء على الإتيان، وقد قرّر الشارع اعتبار هذا البناء بواسطه تلك الأحاديث .

فما أورده الشيخ الأنصاري قدس سره على صاحب «الجواهر»، وتبعه غيره فيه، بأن هذا اليقين الذي يسرى إليه الشك، لا دليل لنا على حجّيته، لأنه عبارة عن قاعده اليقين لا الاستصحاب، والحجّيه متعلّقه بالثاني دون الأول، لا يخلو عن مسامحه، لأن الشك لا يسرى في قطعه بخروجه عن العمل، بل يكون مربوطاً بالجزء أو الشرط بنفسه .

ومما ذكرنا ظهر أنّ الملاك في جريان قاعده الفراغ هو إحراز الخروج عن العمل بأيّ طريق حصل ، فحينئذ لا فرق فيه بين كون المشكوك هو الجزء الأخير منه أو غيره ، غايه الأمر كان طريق الإحراز في غير الجزء الأخير أسهل وأيسر، ولو من غير دخول في عمل آخر، لأنّ الإتيان بالمسح بتمامه مثلاً يوجب القطع بالفراغ، ولو حصل له الشك في غسل وجهه، هذا بخلاف ما لو شك في مسح الرجل اليسرى، فإنّ الشك فيه شك في حصول أصل الفراغ من العمل ، فلذلك كان إحراز الفراغ هنا بواسطه الدخول في عمل آخر، أو مضيّ زمان طويل يوجب الاطمئنان، أو غيرهما أحوج إليه من الإحراز في غيره، ولعلّه لذلك فرّق

صاحب «كشف اللثام» بينهما، فإنه قصد بكلامه ذلك، ولم يقصد بيان التفصيل في أصل قاعده الفراغ بين الموردین، وهو كلام متین .

كما ظهر ممّا ذكرنا أنّ الحكم بالفراغ حاصلٌ بنفس الخروج عن العمل، ولو لم يدخل في غيره، وإن لم يمض مقداراً من الزمان الذى لم تختلّ الموالاه فيه، لوجود الرطوبة في الأعضاء واليد، لعدم تأثير لذلك في مسألتنا، إلا أن يكون الجفاف في بعض الموارد طريقاً للإحراز، وعلامه على وقوع الفراغ كما لا يخفى .

ومن ذلك ظهر عدم تماميه الإشكال الذى ذكره صاحب «الجواهر»^(١) في صورته كون الشكّ قبل فوت الموالاه، أى فيما يمكنه التدارك، وإن كان قد عدل عنه بعده، بقوله: «ولعلّ الأقوى فيه عدم الالتفات أيضاً أخذاً بإطلاق الأدلّه، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه». ثم بعد التفريغ عن حكم الشكّ فإنّ هاهنا أقساماً من الشكوك لم يتعرّضها المصنّف:

منها: ما لو شكّ بعد الفراغ عن العمل بحسب الظاهر، ولم يعلم أنّه هل كان فراغه من العمل بعد إتمامه للعمل بتمام أجزائه ومن دون عدول ورفع لليد عنه، أو كان ذلك بواسطة العدول في أثناء العمل وترك بقيته الأجزاء، إمّا اختياراً أو لعروض ضروره أو اضطرار، فهل يجرى هنا قاعده الفراغ أم لا؟

فيه وجهان: من ظاهر الفتاوى والنصوص شمول القاعده في المقام وجريانها، حيث لم يبيّن فيهما خروج هذه الصوره بالخصوص، لأنّه بناءً على المفروض قد انتقل إلى عمل آخر وحاله أخرى قطعاً، وبعدّ نفس هذا الانتقال كافياً في الحكم بعدم الالتفات.

ومن أنّ المتيقّن من الإطلاقات غير هذه الصوره، كما أنّ الحكم بعدم الالتفات

بالشكّ يعدّ مخالفاً للأصل والقاعده، فيقتصر فيه على موضع اليقين وهو غير هذه الصورة، إذ مورد قاعده الفراغ كان فيما إذا احتل ترك جزء أو شرط، من جهه عروض السهو والنسيان، لا ما عرض عليه عمداً من جهه الاختيار أو الاضطرار.

هذا، كما استدللّ به صاحب «الجواهر» والسيد في «العروه» في المسأله ٤٩ من شرائط الوضوء، وأكثر أصحاب التعاليق .

خلافاً للسيد الحكيم قدس سره وغيره، حيث استدللّ بكون موردها هو الفراغ البنائي، وهو غير حاصل هنا، ولعلّ مقصوده أنّ المقام من الموارد التي نشكّ شمول القاعده لها، لأنّه شكّ في الفراغ حينئذٍ، كما صرّح بذلك الشيخ في «طهارته»، بل أشار إليه صاحب «الجواهر» قدس سره .

نعم يظهر من الهمداني في «مصباح الفقيه» الحكم بالفراغ في المورد، حيث يقول: بأنّ دعوى الانصراف إلى غيره غير مسموعه .

ولكن الإنصاف أن يقال: إنّ لا إشكال في أنّ المورد من جهه الأصل هو عدم الالتفات إلى العمل، ويكون شكّه مبطلاً له، أو محكوماً بالإعادته للمشكوك إن كان قابلاً للتدارك، لأنّ قاعده الاشتغال وأصالة عدم إتيان ذلك الجزء أو الشرط تقضيان ذلك، إلّا أنّ مقتضى الأصل العقلاني هو أصالة الصحّه، والتعليل الوارد في خبر ابن بكير: «أنّه حين العمل أذكر من حين الشكّ»، وبناء الإنسان المتشرّع: هو الإتيان بالصحيح من العمل، والفراغ عنه بتمامه، ويعدّ دليلاً وأماره على فراغه وصحّته .

ولا يبعد أن تكون قاعده الفراغ هنا هي هذه القاعده والبناء العقلاني عليه .

ولا فرق فيما ذكرنا من لزوم البناء، بين أن يكون قطع الوضوء محرّماً عليه، كما في ضيق الوقت للواجب المشروط به، أم لا يكون كذلك، إمّا لسعه الوقت، أو لاحتمال عروض الضروره المبيحه، لأنّ البناء بحسب حال المتعارف موجود في

كُلُّ عمل ويفيد لزوم إتمامه لو لم يعرضه عارض، وهو أيضاً مشكوك، والأصل عدمه .

غايه الأمر، يكون ثبوت هذا البناء والأصل العقلاني في صورته الحرمة في القطع أقوى من غيره، إذا كان الإنسان متشرعاً، إلا أن يحتمل الاضطرار، فالأصل عدمه، لأن فعل المسلم يحمل على الصَّحَّة وغير المحرَّم .

وكيف كان، فالمسألة لا تخلو عن إشكال، والحكم بالبطلان أو بالإعادة للمشكوك جزءاً لا يخلو عن إشكال، والحكم بالبطلان أو بالإعادة للمشكوك جزءاً لا يخلو عن تأمل، وإن كان موافقاً للاحتياط، بل لا يترك حذراً عن مخالفه القوم والشهرة .

ومنها: ما لو احتمل ترك شيء في الوضوء بصوره العمدة، من جهة الشكِّ الحاصل عنده الناشئ من الجهل بالحكم أو الجهل بموضوعه، كما لو شكَّ في أنه غسل المرفقين من الذراعين أم لا؟- لأنه يعلم أنه لم يكن عالماً بوجوبه أو لم يكن الموضوع معلوماً لديه، فيحتمل تركه لأجل أحد هذين الأمرين، فهل يجرى فيهما قاعده الفراغ حتى يحكم بالصَّحَّة أم لا؟

فيه إشكال كما سنذكره إن شاء الله .

ومنها: ما لو نشأ شكُّه عن سبب سابق مقارن للعمل، بحيث لو كان ملتفتاً إليه حال الفعل لكان شاكاً، وهو كما لو قطع أنه لم يخلل الحائل الذي قد يمنع عن وصول الماء إلى بشرته، وقد لا يمنع، إلا أنه يشكُّ في وصوله في هذا الوضوء من باب الاتفاق ويحتمل منعه عن وصول الماء إلى بشرته، فهل يجرى فيه قاعده الفراغ أم لا؟ محلَّ إشكال .

ومنها: ما لو رأى شيئاً بعد الفراغ فشكَّ في حاجيته وعدمها في حال الوضوء، وكان يعلم عدم التفاته إليه في حال الاشتغال؛ فإنَّ القول بجريان القاعده فيه إشكالٌ أيضاً.

وجه الإشكال في جميع هذه الصور هو أنّ إطلاقات النصوص والفتاوى، يقتضى الحكم بالصحة بعد الفراغ، فيما لو شكّ في صحته شيء من أجزاء الموضوع وشرائطه، لأجل الإخلال الوارد عليه من حيث الوجود أو من حيث الصحة، من جهة وجود المانع وعدمه، سواء كان الإخلال وارداً من جهة عروض احتمال السهو والنسيان في تركه، أو كان من جهة احتمال الترك بالعمد والاختيار، سواء كان من جهة احتمال عروض ما كان تركه غير جائزٍ - ولو جهلاً - أو كان جائزاً ولو لأجل الاضطرار وغيرها من المحتملات، كانت داخله تحت العمومات والإطلاقات فيحكم بالصحة لإجراء قاعده الفراغ فيها.

هذا وجه الشمول وفي طرف الإثبات .

ومن ناحية أخرى يمكن أن ندعى انصراف الإطلاقات عن مثل هذه الموارد، مضافاً إلى أنّ بعض النصوص يشتمل على ما لا يشمل بعض هذه الصور، مثل التعليل الواقع في حديث ابن بكير بن أعين بقوله: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ» (١)، فإنه يقتضى كون الشكّ بعد الفراغ محكوماً بالصحة إذا كان المكلف المتوضىء حال الموضوع لا يعلم كونه غافلاً، أى لا يعلم بعدم التفاته، وإلا يكون معناه أنّه يعلم بعدم أذكريته حال الموضوع، فحينئذٍ كيف يمكن إجراء هذه القاعده في حقه، وهو كما لو رأى شيئاً بعد الفراغ، وشكّ في حاجيته وعدمها، وهكذا صورته ما لو نشأ شكّه عن سبب سابق مقارن للعمل، بحيث لو كان ملتفتاً لكان شاكاً .

بل وهكذا في صورته احتمال تركه الناشئ عن جهله بالموضوع أو الحكم، لأنه يعلم بعدم أذكريته من حيث لزوم الإتيان به في محله لأجل جهله، فكيف

يمكن الحكم بالإتيان والصحة !

وبعبارة أخرى: قد استفيد من هذه الرواية _ كما عن بعض _ بأن وجه حمل العمل على الصحة، يكون من باب تقديم الظاهر على الأصل، حيث أن المكلف العاقل المتشرع الذى يقدم على أداء الفعل ويقصد منه إفراغ ذمته لا ينصرف عن العمل إلا بعد إكماله، ومن المعلوم أنه لا ظهور لفعل الجاهل، ولا الفاعل المعلوم من حاله عدم التذكّر حال الفعل .

هذا، ولكن يظهر عن بعض كصاحب «مصباح الفقيه»^(١) إجراء القاعده فى تمام هذه الصور ، ولا بأس بالتعرض لكلامه حيث لا يخلو عن فائده ، قال قدس سره : «ولكن الأظهر هو الحمل على الصحيح فى جميع صور الشكّ، لعدم انحصار وجه الحمل فى ظهور الحال، وليس مدرّك الحكم منحصرأ فى الأدلّه اللفظيه، حتّى يدعى الانصراف، أو يؤخذ بمفهوم العله على تقدير تسليم استفاده العليه وانحصارها منها ، بل العمده فى حمل الأعمال الماضيه الصادره من المكلف أو من غيره على الصحيح، إنّما هى السيره القطعيه، ولولاه لاختلّ نظام المعاش والمعاد، ولم يقم للمسلمين سوق، فضلاً عن لزوم العسر والجرح المنفيين فى الشريعه، إذ ما من أحد إلا إذا التفت إلى أعماله الماضيه من عباداته ومعاملاته، إلا ويشكّ فى أكثرها لأجل الجهل بأحكامها، أو اقترانها بأمور لو كان ملتفتاً إليها لكان شاكاً» .

كما أنه لو التفت إلى أعمال غيره يشكّ فى صحتها غالباً، فلو بنى على الاعتناء بشكّه لضاق عليه العيش، كما لا يخفى .

ولقد استدلّ بعض الأعلام فى وجه حمل فعل الغير على الصحيح أيضاً بظاهر

١- مصباح الفقيه: كتاب الطهاره / ص ٢١٠.

الحال ، مع أنّ من الواضح عدم انحصار مدركه فيه، وإلاّ لا يختصّ الحمل بفعل من عرف أحكامه دون الجاهل، فضلاً عن المعتقد للخلاف ، مع أنّ من المعلوم من سيره الأئمة عليهم السلام وأصحابهم، أنّهم كانوا يعاملون مع العامّة في معاملاتهم وتطهيراتهم الخبيثه، معامله الصحيح، مع ابتناء مذهبهم على مباشرة أعيان بعض النجاسات، وعدم التجرّز عنها .

وكذا كانوا يحملون أعمال أهل السواد، الذين لا يعرفون أحكام الشريعة أصلاً على الصحيح، مع أنّ الظاهر من حالهم خلافه .

وإذا ثبت عدم اختصاص مجرى القاعده بما إذا كان الظاهر من حال الفاعل إيجاده الفعل على الوجه الصحيح، ظهر لك عدم جواز رفع اليد عن ظواهر الأخبار المطلقة، بسبب التعليل المستفاد من قوله : «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ»، لأنّ كونه قرينه على التصرف في سائر الأخبار، فرع استفاده العلية المنحصره منه، والمفروض أنّا علمنا من الخارج عدم الانحصار .

فالأقوى جريان القاعده في جميع موارد الشكّ، ولذا لم يستثن أحد من الأعلام من مجريها شيئاً من هذه الصور المشكله.

واحتمال غفلتهم عنها مع عموم البلوى بها في غايه البعد، والله العالم» انتهى كلامه رفع مقامه .

في قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده فيما كان الشك في أصل وجوده

ولقد لاحظت أنّ كلامه رحمه الله في غايه الجوده والتمانه، من جهه بيان أصل عقلائي هنا حيث لم يتمسك بالإطلاقات حتّى يدعى الانصراف فيها، كما أدعى، وغير التعليل بالأذكريه حيث لا يجرى في بعض الصور من الجهل بالحكم، أو الموضوع، أو العلم بغفلته حال العمل ، بل كان حكمه مبنيّاً على جهه أنّ ترتيب الأثر على تلك الشكوك ربما يستلزم في بعض الموارد العسر والحرّج، بل واختلال النظام، بل لم يبق للمسلمين سوق، مضافاً إلى ملاحظه سيره

الأئمة عليهم السلام مع أهل السواد، الذين كانوا غالباً جهلًا غير مستضيئين بنور العلم، أصلاً خصوصاً في الصدر الأوّل، ومع ذلك كانوا يراودون معهم لأنهم عليهم السلام يعرفون الأحكام في الجملة. ومثل هذا يوجب الاطمئنان للفقهاء بأنّ الدين والشريعة يعدّ ديناً سهلاً وسمحاً، كما ورد في الأثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «بعثت على الشريعة السهلة السمحة» وإن كان الاحتياط فيها حسناً، بل لا يخلو في بعضها عن قوّه، فراراً عن مخالفه المشهور.

تنبيهٌ حول قاعده الفراغ:

إنّ قاعده الفراغ لا تختصّ بمورد دون آخر، بل تجرى في كلّ فعل مركّب، وقع الشكّ في جزئه أو شرطه بعد الفراغ عنه، بلا فرق بين أن يكون توالى الأجزاء فيها شرطاً كالصلاه والوضوء والتيمّم، أم لا كالغسل الترتيبي دون الارتماسى. نعم، هذا إنّما يصحّ فيما إذا لم يكن الشكّ في أصل وجوده، نظير ما لو دخل الحمام بقصد الغسل ثمّ بعد الخروج شكّ في أنّه هل اغتسل أم لا، فلا يمكن إثبات الغسل بقاعده الفراغ، لأنها إنّما تجرى فيما إذا أحرز أصل الفعل بعنوانه القابل للاتصاف بالصحة والفساد، فإذا أحرز صدوره وشكّ في أمور يتعلّق بأجزائه وشرائطه، فإنّه يحمل على الصحيح ما لم يعلم خلافه.

بل في «مصباح الفقيه» للهمداني أضاف لعدم جريان القاعده حين الشكّ في أصل الوجود، الشكّ في تميمه، وأنّه لا يجرى فيه أيضاً الأصل والقاعده.

ولكن لا بدّ أن يعلم أنّ الشكّ في التيمّم بإطلاقه يشمل الشكّ في ترك الجزء، ومن المعلوم أنّه غير مراد قطعاً، بل المقصود هو احتمال عدم إتيانه بأصل الفعل بتمامه، من جهة تركه بقيه الأجزاء في الأثناء، الموجب لعدم إحراز كونه في حال الفراغ في الجملة.

وكيف كان، إذا عرفت عموم مجرى القاعده، لكل فعل مركب ذى أجزاء، إذن لا- فرق فيه أيضاً بين أن يكون ترك بعض الأجزاء مستلزماً لوقوع المعصيه، على تقدير عدم الفعل، أم لم يستلزم، فعلى هذا تكون القاعده جاريه فى الغسل الارتماسى، إن قلنا بوجوب إتيانه دفعه، لأنّ الشكّ فيه حينئذٍ يعدّ شكّاً بعد الفراغ.

أمّا لو قلنا بحصوله تدريجاً، وقلنا بلزوم التوالى فيه _ كما هو الظاهر _ فيكون حكمه حكم الوضوء والتهيّم من جريان القاعده فيه، لو كان الشكّ فى غير الجزء الأخير فإنّه يكفى نفس حصول الفراغ عن ذلك الجزء المشكوك حتّى يصدق عليه إتيانه أصل العمل بجميع أجزائه، ولا يحتاج فى حصول الفراغ الدخول فى الغير . بل هكذا يكون الأمر فى الجزء الأخير، إلا أنّك قد عرفت عدم حصول الإحراز بالفراغ فيه نوعاً، إلا بالدخول فى عمل آخر كما أوضحناه فلا نعيد .

وإن قلنا بعدم اعتبار التوالى فيه، فيكون حكمه حينئذٍ حكم الغسل الترتيبى، كما سنشير إليه .

فى قاعده الفراغ / فى جريان القاعده فى الغسل الترتيبى

فما فى «الجواهر»(١) من الإشكال على العلامه فى اعتراضه على جريان قاعده الفراغ فى الغسل الارتماسى بأنّه فى غير محلّه، لا يخلو عن إبهام، لأنّه لم يظهر لنا مسلكه ولا مسلك العلامه، وأنّه على أىّ أساس ودليل اعتبر لزوم الدفعه فى الغسل الارتماسى، أو جواز التدريج مع التوالى، أو مطلقاً حتّى بلا- توالى، وإن كان الظاهر كون الأول هو المراد، لأنّه المشهور فيه، فحينئذٍ يكون إشكال العلامه فى جريان القاعده ممّا لا وجه له، كما عرفت .

وأما الكلام فى جريان القاعده فى الغسل الترتيبى، الذى لا يعتبر فيه التوالى، فإنّ الإشكال يرد من جهه عدم تحقّق الفراغ عنه، لأجل عدم اعتبار الموالاه فيه ،

ولذلك قد يفصل بين من كان معتاداً بالإتيان بصوره التوالى وبين غيره .

بل جعله الشيخ الأعظم فى كتاب «الطهاره» (١) هو أقوى أولاً، لكنّه عدل عنه فى آخر كلامه.

ولكن التحقيق أن يقال : إنَّ الشكَّ بعد الفراغ فى الغسل الترتبى مختلف، لأنّه قد يكون الشكَّ تارةً فى إتيان الجزء، أو صحته وفساده فى غير الجزء الأخير من غسل الرأس والرقبه، فلا إشكال حينئذٍ فى جريان قاعده الفراغ بمجرد الفراغ عن العمل، وذلك بعد الفراغ عن غسل الأيمن والأيسر، لأنّه تجرى فيه جميع ما قلناه فى باب الفراغ فى الوضوء ، مضافاً إلى دلالة صحيحه زواره فى حديثٍ، عن أبى جعفر عليه السلام : «فإن دخله الشكَّ، وهو فى صلاته، فليمض فى صلاته، ولا شىء عليه» (٢).

حيث يفهم منه بالخصوص عدم الاعتناء بالشكَّ، إذا كان شكّه بعد الدخول فى ما يشترط فيه الطهاره من الصلاه ، بل يمكن استفاده ذلك حتّى قبل الدخول فى عمل ما يشترط فيه ذلك، اعتماداً على موثقه ابن أبى يعفور بما استفاد من مفهوم قوله: «إنما الشكَّ فى شىء لم تجزه» (٣)، وكذلك لدلاله حديث محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام : «كلما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً، فامضه ولا إعاده عليك» (٤).

فى قاعده الفراغ / فى الملاك فى جريان القاعده

وغير ذلك من الأخبار الدالّه على جريان قاعده التجاوز فى مثل المورد، سواء كانت قاعده التجاوز متّحده مع قاعده الفراغ أو كانت متعدده، فلا يصغى

١- كتاب الطهاره: ص ١٥٨.

٢- وسائل الشيعه: أبواب الجنابه، الباب ٤١، الحديث ٢ .

٣- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٢ .

٤- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٦ .

إلى ما أورد عليه بعدم جريان الفراغ فيه، لو قلنا بعدم اعتبار التوالى فى الغسل الترتيبى، لما قد عرفت من إحراز الفراغ عن العمل خارجاً، حتى فيما إذا لم يدخل فيما يشترط فيه ذلك، فضلاً عما لو عرض له الشك بعد الدخول فيما يشترط كالصلاه وغيرها .

وقد يكون الشك بعد الفراغ بالنسبه إلى اليمين لا اليسار، لأنه قد أتى بغسل يساره قطعاً، ولكن يشك فى أنه هل أتى غسل يده اليمنى أم لا؟

فحينئذ لو قلنا بأن الترتيب بينهما كان واجباً _ كما عليه الأكثر _ فحكمه أيضاً يكون مثل الشك فى غسل الرأس والرقبه، لأن إتيان كل عمل مركب من أجزاء يشترط فيها التوالى شرعاً موجب لصدق الشك بعد الفراغ والتجاوز إذا دخل فى عمل ما يترتب عليه، فضلاً عما إذا خرج عنه، أو دخل فى غيره، فلا إشكال فى صدق الفراغ حينئذ قطعاً، ولو سلم التشكيك فى صدقه قبل الخروج عن نفس عمل غسل اليسار .

وأما إن لم نقل بوجوب الترتيب بينهما _ كما عليه السيد الخوئى والقمى _ فقد أشكل عليه بعدم جريان قاعده الفراغ حينئذ فيه، سواء كان الشك فى غسل اليد اليمنى، أو كان الشك فى غسل اليد اليسرى، لأنه ربما يصير شكاً فى الجزء الأخير من الغسل، لو لم يعتبر التوالى فيه، كما لم يعتبر الترتيب فيهما، وحينئذ كيف يمكن إحراز الفراغ عن نفس العمل، حتى يشك فى جزءه وتكون القاعده جاريه، لاحتمال أن تكون اليمين هى الجزء الأخير مع اليسار، فيدخل فى مصداق المشكوك من قاعده الفراغ .

نعم ، لو كان داخلاً فيما يشترط فيه الطهاره، وكانت عادته عدم الدخول فيها، إلا بعد الفراغ عنه، فيوجب كون الشك حادثاً بعد الفراغ .

وأما لو كان الشك في الجزء الأخير من اليد اليسرى في الموضع الذي يشترط فيه الترتيب بينه وبين اليد اليمنى، أو كان الشك في كليهما، أو في خصوص اليمين لو لم يجب الترتيب بينهما، فإنه قد فصل بعض هنا، بين من كان معتاداً على الموالاة فلا يلتفت، وبين غيره فإن عليه أن يلتفت، كما احتمله السيد في «العروه» في المسألة ١١ من أحكام غسل الجنابة، بل جعله الشيخ أولاً هو الأقوى، خلافاً للآخرين من الحكم بالاعتناء بالشك وإن كان معتاداً على الموالاة .

ولكن الإنصاف أن الملاك في جريان قاعده الفراغ هو إحراز حصول الفعل ووجوده خارجاً، بحيث يطمئن عرفاً أنه قد فرغ عن الغسل، ثم شك فيه ، فحينئذ لو كان عروض الشك بعد الدخول في الغير، وكان بحسب حال المتعارف عند المتسرعه عدم دخوله في ما يشترط فيه الطهاره مثلاً، فإنه بنفسه طريق عقلائي لحصول الاطمئنان فلا يبعد جريان قاعده التجاوز والفراغ، وذلك تمسكاً بإطلاق خبر زراره.

في قاعده الفراغ / من كان أحد أعضائه نجساً فتوضاً ثم شك في التطهير

وأما لو عرض له الشك قبل الدخول في فعل آخر من المشروط به أو غيره، وقلنا بعدم وجوب التوالى في الغسل، فجريان القاعدتين فيه مشكل، لكونه شكاً في الفراغ، وليس حاله مثل حال الوضوء الذي كان مشروطاً بالتوالى وقد اعتبر لكل جزء منه محلاً معيناً في الشرع بحيث لا يمكنه تجاوزه وإلا بطل الفعل، فحينئذ يمكن فيه إجراء قاعده التجاوز بل الفراغ ، فالاعتناء بالشك في الغسل يكون على الأحوط، لأن إحراز الفراغ فيه مشكل جداً، ولو كان معتاداً بحسب حاله، إلا أن يكون له طريق إلى إحراز ذلك ، فحينئذ لا يكون معناه إلا الاطمئنان بالفراغ، وهو موجب لخروجه عن حال الشك، وبخروجه يخرج حينئذ عن اندراجه في موضوع قاعده الفراغ، كما لا يخفى .

هاهنا مسائل تدرج فى فروع قاعده الفراغ، وهى:

المسأله الأولى : إته إذا كان أحد أعضاء وضوئه نجساً، فتوضّأ ثم شكّ فى أنه هل طهره ثم توضّأ أم لا-؟ فإنه يحكم ببقاء النجاسه، بواسطه وجود استصحاب النجاسه، ولذلك يجب غسله للأعمال الآتیه.

كما أنه لو عرض له هذا الشكّ قبل التوضّى، كان مقتضى الاستصحاب لزوم تطهيره وعدم جواز التوضّى إلا بعده.

وأما الوضوء الذى كان سابقاً على الشكّ فإنه محكوم بالصّحه، لجريان قاعده الفراغ، لأنّ الشكّ هنا كان شكّاً فى وجود الشرط، وهو طهاره البدن ومحل الوضوء، وقد عرفت دخوله تحت قاعده الفراغ لاعتباره من شرائط الوضوء وقد يشكّ فى حصوله .

هذا فيما إذا كان لم يعلم عدم التفاته حين الوضوء، حتّى يجرى فيه التعليل، بكونه حين العمل أذكر وإلا يشكل جريانها، لمن يشترط الأذكريه حينه ، وإن ناقشنا فيه، إلا أنه قد عرفت الاحتياط فيه أيضاً .

كما أنّ هذا البحث يأتى فيما إذا لم يحصل له العلم بحصول الطهاره بواسطه التوضّى من جهه الوقوع فى الكرّ أو وقع عليه المطر، أو إسباغ الماء القليل بصوره التدافع المستلزم لدفع النجاسه، وإلا لا يبقى معه شكّ حينئذٍ .

فإن قلت : أولاً كيف يمكن الحكم بنجاسه البدن، مع أنّ قاعده الفراغ اقتضت صحّحه الوضوء، فتقتضى كون البدن أو الماء طاهراً بالملازمه .

وثانياً : إنّ الجمع بين هذين الحكمين، مستلزم للعلم الإجمالى بكذب أحد الأصلين، إمّا نجاسه البدن بالاستصحاب، أو صحّحه الوضوء بالفراغ، فكيف نجم بينهما ؟

قلت : أولاً : الحكم بطهاره البدن والماء مثلاً بملاحظه قاعده الفراغ، إنّما يصحّ

لو عدّ هذا الأصل من الأمارات لا من الأصول، لأنّ مثبتات الأصول ليست بحجّه، بخلاف الأمارات، مع أنّه مورد للبحث، كما أنّ الشيخ في «الرسائل» ذكره بصورة التردد في باب الاستصحاب، وإنّ يستشعر من كلامه أنّ مختاره هو الأول .

وثانياً : الحكم منوط على القول بجريان القاعده في الشرائط، حتى فيما يكون خارجاً عن حقيقه الموضوع، مثل طهاره البدن والماء، مع أنّ صاحب «الجواهر» قدس سره قد عرفت إشكاله فيه، وإن كان مختاراً شموله له بلحاظ عموميه لفظ «الشيء» الواقع في الحديث .

وثالثاً : لو سلّمنا كون قاعده الفراغ من الأمارات لا من الأصول، لكنّه يثبت به المثبتات التي قد حصل عنه الفراغ وشكّ فيه، نظير نفس المشروط، لا- ما لا- يعدّ الفراغ منه فراغاً، لأنّ الفراغ هنا قد حصل عن الشروط، وهو الموضوع لا عن طهارته، لعدم علمه بتحصيله بوجودها حتى يشكّ فيها، فيثبت بدلاله قاعده الفراغ .

ورابعاً : لو سلّمنا جميع ذلك، وقلنا بجريان الأصل في الشرط وحجّيه مثبتاته ولو لم يكن الفراغ حاصلًا إلا في المشروط، إلا أنّ المثبت الذي يمكن إثباته بمقتضى القاعده، إنّما يصحّ فيما لا- يلزم من جريان المثبت وترتيبه، العلم بوقوع المخالفه القطعيه للتكليف، كما في المقام، لأنّه من الواضح أنّ مقتضى الاستصحاب هو الحكم بالنجاسه فيحكم بها، ومقتضى كونه من آثار قاعده الفراغ هو الحكم بالطهاره، فيلزم حينئذٍ من ترتب آثار الطهاره عليه العلم بوقوع التناقض من مقتضى الاستصحاب .

إلا أن يقال بحكومته عليه، ولعلّ بملاحظه ورود إحدى هذه الإشكالات، لم يناقش في المسأله أحد من الفقهاء، إلا عن بعض من أصحاب التعاليق على «العروه» وهو النجفي المرعشي ، حيث تأمّل في جريان القاعده في المورد.

وأما الجواب عن الإشكال الثاني: من العلم بكذب أحد الأصليين، فإنّه يتمّ في

باب الأحكام الظاهرية من الأصول، إذ فيها ليس بعزيز نظير الحكم بصحة الوضوء بالنسبة إلى الأعمال الماضية من الصلوات بواسطة قاعده التجاوز والفراغ، مع وجوب تحصيل الطهارة للصلوات الآتية، مع أنه يعلم بكذب أحد القولين، لأنه إن كان قد حصل له الطهارة فيما مضى، فإنه يعدّ باقياً إلى الآن، لعلمه بعدم إبطاله، وإن كان الملاك بالنظر الفعلي، حيث يحكم بعدم طهارته ولزوم تحصيلها، فكان ينبغي أن يكون كذلك لسابقه أيضاً، حيث لا يلزم بذلك مخالفه عملية للتكليف خارجاً في العمل بمقتضى كل أصل في مورده، فهكذا يكون في المقام .

فمثل هذا النوع يجري في ما إذا كان الشك في نجاسة الماء مع علمه بنجاسته سابقاً، والآن يشك في بقائها، من جهة احتمال ملاقاه الكر أو المطر أو غيرهما له، فالحكم حينئذ هو بقاء النجاسة، ولكن الوضوء محكوم بالصحة، والكلام فيه نظير سابقه .

في قاعده الفراغ / في جريان القاعده وإن حصل له اليقين قبل الشك

وظهر ممّا ذكرنا فرغ آخر وهو: أنه يحكم بوجوب تحصيل الطهارة للبدن والماء، لما يأتي من الأعمال اللاحقه، وذلك بمقتضى الاستصحاب، كما أنه يجب عليه تطهير جميع ما لاقاه الماء النجس، أو ما لاقى الماء الذى وقع على البدن النجس وأصابه ومن ثم انتقل إلى سائر أعضائه، المستلزم لتنجسها، لأنه إذا كان البدن محكوماً بالنجاسة فعلاً، فيلزم تنجس ما لاقاه بالرطوبه، أو ما يلاقى اليد المماسه معه لسائر البدن مع الرطوبه، فيجب تطهيرها عملاً باستصحاب النجاسة، وهو واضح .

في قاعده الفراغ / لو علم بالمانع و شك في تقدّم الوضوء وتأخره عليه

المسأله الثانيه : لا فرق في جريان قاعده الفراغ عند الشك في ترك جزء في الوضوء أو الصلاه، أو ترك شرط أو وجود مانع فيهما، بين ما لو لم يحصل للمكلف يقين بالبطلان أو الصحه قبله، أى كان حصل له الشك بمجرد الالتفات إلى العمل، ولم يعلم بعروض أحد ما ذكر من الحالات، أو كان عروض الشك له

بعد تحقّق حاله أُخرى عليه، وذلك بأن علم بالبطلان أولاً بواسطة ترك جزء كان تركه مبطلاً كالركن مثلاً أو علم بانتفاء شرطٍ كان مبطلاً، أو وجود مانع كذلك، ثم قبل ترتيب أثر عليه عَرَضَ له الشكُّ بأحد هذه الأمور، فيصحّ له الحكم بالصحة بواسطة هذه القاعده، لأنّ اليقين بالبطلان لا يضّرّ بحال الشكِّ في الصلاه المعتبره في قاعده الفراغ، مضافاً إلى إطلاق دليل قاعده الفراغ، مع أنّ استفاده البطلان لا يوجب البطلان الواقعي، فإذا لم يضّرّ اليقين بالبطلان لإجراء القاعده، فاليقين بالصحة بعد الفراغ ثمّ تبدّله بالشكِّ لا يكون مضرّاً بطريق أولى .

وبعبارة أوفى: اليقين إذا تعلّق بأى شىء من البطلان أو الصحة لا يترتّب عليه أثره، إلا أن يكون باقياً على حاله، فإذا تبدّل فإنّه يتبدّل حكمه أيضاً، ولا يضّرّ مجرد وجوده بما يترتّب على حاله الشكِّ ما دام كونه موجوداً.

ووجه الأولويه في طرف اليقين بالصحة، هو عدم احتمال التنافي المتوهم في اليقين بالبطلان هنا، لأنّ ما يقتضى اليقين موافق لما يقتضيها القاعده، وهو الصحة، بخلاف اليقين بالبطلان كما لا يخفى على المتأمل .

المسأله الثالثه: إذا علم بوجود مانع في أعضاء الوضوء، وعلم زمان حدوثه ولكن يشكُّ في أنّ الوضوء هل وقع قبل حدوث المانع حتّى يحكم بصحته، أو حدث بعده فيحكم بالبطلان؟

فيه وجهان:

١ _ من جهه أنّ مقتضى أصاله عدم ارتفاع الحدث وقاعده الاشتغال هو الحكم بلزوم الإعادة لأنّ ذمته كانت مشغوله بالتكليف، والآن يشكُّ في ارتفاعه بهذا الوضوء فيحكم بها.

قد يتوهم: أنّ مقتضى أصاله عدم حدوث الحادث _ المعروف بأصاله تأخر الحادث وهو الوضوء _ الحكم بالبطلان أيضاً، لإفادته وقوع الوضوء مع وجود المانع .

لكنه مندفع: بأن هذا الأصل تكون مثمره ومفيده إذا كان حكم وجوب إعادته الوضوء مترتباً على عدم إتيان الوضوء قبل المانع ، والحال أنه ليس كذلك، لوضوح أنّ الحكم بالإعادته مترتبٌ على إثبات كون الوضوء مع وجود المانع، وهو أصاله تأخر الوضوء لا يثبت كونه بعد وجود المانع، إلا بالأصل المثبت، وهو ليس بحجّه.

في قاعده الفراغ / لو علم المسح على الحائل و شك في المسوّغ له

فليس وجه البطلان إلا ما ذكرنا من استصحاب بقاء الحدث والاشتغال .

وبناءً على هذا نحكم بالصحة لأن المورد يعدّ من موارد جريان قاعده الفراغ، لأنه شكّ في صحّة الوضوء وفساده بعد الفراغ عنه، وهي تحكم بعدم الالتفات، فيصحّ وضوءه لصدق العنوان الوارد في الخبر «أنه كان حين العمل أذكر منه حين يشكّ»، وهذا هو الأقوى .

٢ _ نعم ، لو كان عالمًا بغفلته حين الوضوء عن مثل هذه الأمور، فيشكل إجراء القاعده، خصوصاً على مبنى القوم، حيث جعلوا هذه علّه للحكم ومنحصره فيه، ونحن وإن أشكلنا في ذلك، لكن قلنا بالحكمه لا العله تبعاً لصاحب «مصباح الفقيه» والسيد محسن الحكيم في «المستمسك»^(١) في باب (الماء المشكوك نجاسته) في المسأله ١١، حيث جعل هذا التعليل حكماً للحكم، نظراً إلى بناء العقلاء على الإطلاق أى سواء كان ملتفتاً حال العمل أم لا، والآملى صاحب «مصباح الهدى» في المسأله ٥١ (من أحكام الوضوء)^(٢)، ولذلك حكم السيد في «العروه» في هذه المسأله بالإعادته في هذا الفرض مراعاةً للاحتياط والوجوبى، حذراً عن مخالفه الشهره المتحققه، كما قلناه ولا نعيد .

١- المستمسك: ج ٢ / ص ٢٦٦.

٢- مصباح الهدى: ج ٣ / ص ٥٣٦.

المسألة الرابعة: لو علم بعد الفراغ عن الوضوء أنه مسح على الحائل، أو مسح في موضع الغسل أو بالعكس، إلا أنه يشك في أن عمله كان بواسطة وجود مسوِّغ له _ من حيث جواز مسحه على الجبيرة، أو ضروره مستلزمه لإباحه ذلك من التقية وغيرها _ أم أنه أقدم على ذلك دون مسوِّغ شرعي؟

وهكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد، لكنّه شك في أنه هل كان له مسوِّغ لذلك أم لا؟ فهل يحكم بصحّ الوضوء في جميع هذه الصور، لأنه يعدّ شكاً بعد الفراغ أم لا؟

فيه وجهان:

١ _ من جهة احتمال أن القاعده مختصّه بالموارد المشكوكه التي وقع الشك في صحّه أداءه لوظيفته الشرعيه وفساده، أي يعلم أنه قد علم بوظيفته، ولكن يشك في وقوعه صحيحاً أو فاسداً، فقاعده الفراغ تحكم بصحّته .

هذا بخلاف ما لو علم بالإخلال من المسح على الحائل، أو المسح في موضع الغسل، أو المسح بالماء الجديد، غايه الأمر يشك في أنه هل كان قد عمل بوظيفته الشرعيه أم لا؟

وهذا يكون من قبيل ما لو شك في الصلاه التي أتاها قصرًا قطعاً ثم شك في أنه هل كان مسافراً فقصر، أو كان حاضراً فقصر عُذراً، فإنه لا تجرى فيه القاعده، لأنه يعدّ شكاً في أصل الأمور به، لا شكاً في صحّه الأمور به بعد القطع بكونه هو الوظيفه، فلازم ذلك هو بطلان الوضوء، والحكم بوجوب الإعادة، كما عليه الخوئي والميلاني رحمهما الله كما احتاط فيه احتياطاً وجوبياً كل من الخميني والشاهرودي والآملی، خلافاً للسيد في «العروه» والحكيم والكلبایگانی من جعل الاحتياط استجبائياً .

٢ _ أو يقال بدعوى انصراف أدلتها عمّا لو كان الشك في الصحّ ناشئاً عن

الشكّ في توظيف المأني به الناشئ عن طرؤ العناوين الثانويه، فهي وإن تعمّ صورته كون الشكّ في المأمور به، لكنّها تختصّ بالوظيفه الناشئه عن مقتضى العناوين الأوليه، فلو توضحاً وشكّ في صحّته وضوئه من جهه احتمال حرمة الوضوء عليه _ لرمد ونحوه _ جرت فيه القاعده، دون ما لو كان الشكّ من جهه طرؤ العناوين الثانويه، كما في الأمثله المذكوره.

وأيضاً لو لاحظنا الإطلاق الموجود في الأخبار الدالّ على أنّه إذا وقع الشكّ في شيء بعد الفراغ عنه من جهه صحّته وفساده، سواء كان وجه الشكّ من جهه وقوع الإخلال في الجزء أو الشرط أو وجود المانع، أو كان الإخلال من جهه أنّ ما وقع هل كان على طبق الوظيفه الشرعيه أم لا؟ فإنّ الإطلاق يفيد عدم الاعتناء به .

ودعوى الانصراف ممنوعه، لما وقع في بعض أخبارها من التعليل المعول عليه عند القوم من الأذكريه حين العمل، حيث أنّ التعليل يعمّ للفرض الذي نحن فيه، لأنّ الإنسان حين العمل يعدّ أذكريه للإتيان بما هو وظيفته، خصوصاً إذا كان متشرعاً، وأراد العمل بالواجب وأداء حقّ الله، فظاهر حال المسلم هو الإتيان بالصحيح منه .

مضافاً إلى ما عرفت من أنّ مقتضى بناء العقلاء هو الصحّ في كلّ عمل، كما عرفت ذلك من سيّدنا الحكيم، تبعاً للمحقّق الهمداني قدس سره، بل الحكيم _ اعتماداً على مبناه _ قد نفى اعتبار الأذكريه حال العمل تمسّكاً بحسنه الحسين بن أبي العلاء، قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت؟ قال: حوّله من مكانه».

وقال في الوضوء: تدره فإن نسيت حتّى تقوم في الصلاه فلا آمرك أن تعيد الوضوء» (١). بدعوى ظهورها في صحّ الوضوء، ولو مع العلم بطرؤ النسيان عن

١- وسائل الشيعه: أبواب الوضوء، الباب ٤١، الحديث ٢ .

التفتّح عنه في حال الوضوء، وهو كما في «المستمسك»^(١).

وإن أُورد عليه _ كما عن الآملي في «المصباح»^(٢) _ بأنّ الخبر لا يدلّ على الحكم بالصحّ مع الشكّ في وصول الماء إلى البشريه، إذ يحتمل أن يكون السؤال عن حكم حمل الخاتم في نفسه في حال الغسل والوضوء، وبعد الجواب عنه بتحويل الخاتم في الغسل وإدارته في الوضوء، والتصريح بعدم وجوب إعادته الصلاة بتركه، يدلّ على استحباب التحويل والإداره، ولو مع العلم بوصول الماء تحته، كما أفتى به الأصحاب ولعلّ هذا هو الظاهر المستفاد من الخبر.

ومع المنع عن أظهريته، فلا أقلّ من مساواته مع احتمال كون الترك النسياني يكون في مورد الشكّ في وصول الماء إلى البشريه، حتّى يتمسك به بقاعده الفراغ حتّى مع العلم بالغفله في حال العمل، انتهى كلامه .

فكأنّه أراد القول بأنّه مع تساوى الاحتمالين، يسقط عن الاستدلال لخصوص الأخير، لوقوع الإجمال في المراد من الحديث .

ولكن الإنصاف أنّ النسيان عن التحويل والإداره له ثلاثه صور وهى: تارة: يعلم بوصول الماء إلى البشريه.

وأخرى: يشكّ فيه .

وثالثه: يعلم عدم الوصول.

فلا إشكال في خروج الأخير عنه، فيبقى الباقي تحته .

ودعوى انحصاره في خصوص الصورة الأولى، لا يخلو عن بُعد، فإذا عمّه فلا- إشكال في شموله لصوره النسيان والغفله عن إيصال الماء إلى ما تحته، فيكون

١- المستمسك: ج ١ / ص ٢٦٦.

٢- مصباح الهدى: ج ٣ / ص ٥٣٧.

شكّه حينئذٍ في حال عدم أذكريّته ، فمع ذلك لم يحكم بالإعاده .

وما ذكرناه لا ينافي أن يستفاد منه استحباب التحويل والتدوير للخاتم، وإن علم الوصول ، وإلا لو كان واجباً ربما يمكن الحكم بوجوب إعادته ، مع أنه أيضاً محلّ تأمل، لإمكان أن يكون من الواجبات التي لا يمكن تداركها بعد فوتها في محلّها .

نعم، الحكم بعدم وجوب إعاده الصلاه بذلك النسيان، ربما يفهم منه استحبابه، وإلا لأوجب تداركه ولو بإعاده الوضوء والصلاه .

وكيف كان لا- يخلو الخبر عن الإشعار بعدم اعتبار الأذكريّته في الحكم بصحّحه العمل، بلا فرق بين أن يكون الشكّ في وقوعه صحيحاً وفاسداً من جهة الإخلال بجزء منه أو شرط منه، أو كان من جهة الشكّ في أصل المسوّغ بعدما علم صدور الخلل منه .

مع أنه يمكن أن يقال : بأن مرجع الشكّ حين التردد في أنه هل أتى على طبق الوظيفة الشرعيه، وهل كان له مجوّز أم لا؟ إلى الشكّ في الإخلال بالجزء أو الشرط أو وجود المانع، لأنّ المسح في موضع الغسل أو بالعكس يعدّ شكّاً في كونه جزءاً أو مانعاً، لأنّه إن لم يكن له مسوّغاً فيكون مانعاً عن الصحّحه، ويعدّ تاركاً للجزء الواجب، وإن كان له مسوّغٌ لذلك فيكون هو جزءاً لا مانعاً، فأمره دائر بين أن يكون المأتى به مانعاً أو جزءاً أو مانعاً أو شرطاً. فيؤول الأمر إلى الشكّ في الإخلال بالواجب، من جهة ترك الواجب من الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه، ويكون المرجع قاعده الفراغ .

نعم ، إذا شكّ في أنّ الصلاه التي أتى بها هل كانت قبل الوقت فتكون باطله، أو وقعت في الوقت حتّى تكون صحيحه ؟

في قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده إذا لم يترتب عليه أثر

قيل : إنّه لا تشملها القاعده، لأنّه شكّ في أصل الواجب الشرعي وهو خارج عن مورد القاعده، من جهة أدلّتها، لأنك قد عرفت من خبر زراره أنّ الشكّ الذي

لا يعتنى به إنما يكون شكاً بعد الفراغ عن العمل، أى كأنه قد فرض وقوع عمل على حسب الوظيفة، وشك في صحته من جهة شىء فيه، لا دونما لا يكون الفراغ عن أصل العمل معلوماً، لاحتمال وقوعه خارج الوقت، لأن الشك حينئذ يعد شكاً في أصل وجوبه، أى هل صار واجباً له وأتى به أم لا؟ فلا يشمل حديث زراره، بقوله: إذا فرغت عنه وصرت في حال أخرى فشكك ليس بشىء .

نعم، لو شك في أن عمله المأتى به قبل الوقت هل كان بمسوغ شرعى له، أم لا، فإنه لا يمكن فيه إجراء قاعده الفراغ، لأنه لم يصير عليه واجباً حتى يحكم بالإجزاء ووجود المسوغ.

فمجرد الحكم بالجواز، من جهة بناء العقلاء على عدم الإقدام بأمر باطل غير صحيح، ولا يوجب الحكم بصحته وكفايته عن الواجب، بل لا بد أن يكون له مسوغ شرعى على ذلك من ضروره أو تقيته.

غايته أن هذا البناء يوجب إثبات أنه لم يفعل حراماً من جهة التشريع وغيره، ولكنه لا يثبت الكفايه عن الواجب، فإنه باق على ذمته لعدم دخول وقته .

وبالجملة: والذي أذهب إليه أن الحق مع السيد في «العروه» والحكيم في «المستمسك» وآخرون غيرهما، من إجراء القاعده فى جميع هذه الصور، ونمنع عدم إطلاق الأحاديث أو انصرافها عنه، وإن كان الاحتياط بالإعاده فى جميعها حسن، بل لا يخلو عن قوه، وذلك من جهة مراعاة عدم مخالفه القوم فى ذلك، والله العالم.

المسأله الخامسه: لا يذهب عليك أن قاعده الفراغ إنما تجرى فيما إذا رتب على جريانها أثر على المشكوك، من الحكم بإعادته، أو إعاده ما ترك فيه مشكوكاً ولو ندباً .

وأما فيما لا يترتب عليه الأثر ولو استحباباً، فلا تجرى القاعده، ولا تعارض

مع قاعده الفراغ الجاربه فى الطرف الآخر للعلم الإجمالى .

ويتفرّع عليه بأنه إذا تيقّن المكلف بعد الفراغ عن الوضوء، أنه ترك شيئاً من الوضوء مثل _ غسل الوجه _ ولكن لا يدري هل ترك الأولى منها _ حتى يكون تاركاً للجزء الواجب، فتجب إعادته الوضوء، وما أتى به بواسطة هذا الوضوء الذى أخذ فيه شرطاً _ أو الثانية حتى لا- توجب الإعادته لا- فى نفسها، لفوت محلّ تداركها، لكون هذا الشكّ والالتفات وقعا بعد الفراغ وتمايمته الوضوء، ولا الوضوء الذى أتى به كذلك، لكونه جزءاً نديباً يجوز تركه اختياراً .

فلا إشكال هنا فى جريان قاعده الفراغ، والحكم بصحّه الوضوء، من جهه صحّه جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الجزء الواجب المشكوك ، ويحكم بإتيانه، أى يحكم بأنّ وضوءه وقع صحيحاً .

ولا يتوهم بجريان القاعده فى الجزء المشكوك تركه ندباً، فتعارض مع القاعده الجاربه فى الجزء المشكوك تركه وجوباً.

لأنه لا يكون لإجراء هذه القاعده أثراً يترتب عليه، إذ الحكم بوقوع المشكوك فيه بدلاله القاعده لا يوجب رفع حكم الإعادته عن نفسه ولو ندباً، ولا- من مجموع العمل، لأنّه لولا القاعده لما كان بإمكاننا من الحكم بالإعادته فى كلا الفرضين، إذ الإعادته بالنسبه إلى نفس الجزء لا فائده فيها لفوات محلّ تداركه ، وبالنسبه إلى أصل الوضوء لا تفيد حكم الإعادته إلّا لزوم إيجاد وضوء تجديدى آخر، ولا يحتسب ما هو الواقع فى الأوّل لأنه وقع صحيحاً .

فما ورد فى «حاشيه» السيّد المرعشى على «العروه» فى المسأله ٤٤ (فى شرائط الوضوء) من استغرابه بقوله : «ليت شعرى إن لم يكن له أثر فكيف قوى عدم الإجراء فى الواجب فى المسأله السابقه إذا علم إجمالاً ببطلانه أو المندوب».

غير وجيه، لوضوح أنه ليس هنا له أثر ، وأما فى المسأله فسيجيء حكمها إن

شاء الله، وسنبين في محله بأنه له أثر أم لا.

فالحكم بصحة الوضوء، وصحة ما أتى به مما يشترط فيه الوضوء أمرٌ ثابت بين الفقهاء المعاصرين والمتأخرين الذين تعرّضوا لهذا الفرع .

ويتفرّع على ما ذكرنا أيضاً صورته ما إذا توضع لأجل قراءة القرآن، وتوضعاً في وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبه، ثم علم ببطان أحد الوضوءين؟

فإنه حكموا _ كما في «العروه» في المسأله ٤٣ (من شرائط الوضوء) _ بصحة الوضوء والصلاه، لمقتضى قاعده الفراغ .

ولكن لا بد من بيان صور المسأله، حتى يظهر ما هو مقتضى جريان قاعده الفراغ وعدمه، فنقول:

تارة: يفرض بأن الوضوء الثاني لا يكون رافعاً للحدث ، بل لو وجد فإنه يكون تجديدياً . فحينئذ يعلم بأن أحدهما كان باطلاً، فلا إشكال حينئذ في صحه صلاته وتحقق وضوئه صحيحاً، لأنه إما أن يكون الوضوء الأول صحيحاً ورافعاً فبطان الثاني لا يؤثر إلا في عدم تحقق الوضوء التجديدي به.

أو يكون الوضوء الثاني صحيحاً في الواقع دون الأول ، فحينئذ لا إشكال في وجود الوضوء الصحيح له أيضاً، لأن الثاني يقع رافعاً قهراً دون الأول، لكونه مفروض البطان، فلا وجه للحكم بوجوب الإعادة أصلاً على أى تقدير .

اللهم إلا- أن يقال : بأن صيروره الوضوء رافعاً يحتاج إلى تيه رافعيته وإلا فلا يتحقق ، فحينئذ لو فرض أنه نوى كون الأول رافعاً وباطلاً- فلا- يمكن أن يقع الثاني صحيحاً، لعدم تحقق تيه الرفع فيه ، كما أنه لو كان الثاني باطلاً على الفرض فلا يقع الأول رافعاً للحدث، إن فرض عدم قصده الرافعيه من الأول والمفروض بطلان طرفه أيضاً، فلا- يقع الوضوء حينئذ صحيحاً على كلا التقديرين .

لكنه مندفع: بأنه حتى على القول بلزوم التيه في الرفع يحكم بالصحة هاهنا،

وذلك بمقتضى قاعده الفراغ، لأنّه على الفرض أنّه كان شاكاً في مصداق البطلان، فحينئذٍ ففي كلّ واحد منهما، إذا فرض علمه بأنّه كان يقصد الرفع فيه فإنّه يحكم بصحّته بمقتضى قاعده الفراغ التي يحكم بصحّته الوضوء فيه، فلا يبقى للإشكال المذكور مجال، لأنّ ما قصد فيه الرفع لا يكون بطلانه معلوماً، بل كان مشكوكاً، فتجرى فيه القاعده ويحكم بالصحّ، مع أنّا لا نذهب إلى اعتبار قصد الرفع فيه، لأنّ حقيقه الوضوء في جميع أقسامه شيء واحد .

وأخرى: يفرض كون الثاني رافعاً _ كما هو المقصود من كلام السيّد في «العروه» في المسأله ٤٤ من شرائط الوضوء _ فهو أيضاً يتصوّر على قسمين: تارة: يفرض أنّه قد قرأ بعد الوضوء الأوّل، كما لو كان قد صلّى بعد الوضوء الثاني .

وأخرى: ما لا يكون كذلك، أى لم يقرأ بعد الوضوء، ولكنّه صلّى بالثاني صلاه الفريضة، أو لم يصلّ أيضاً، أو صلّى نافله.

ثمّ على جميع التقادير، قد تكون القراءة واجبه بالنذر واليمين أو غيرهما، وأخرى لا تكون واجبه، بل كانت مندوبه، كما أنّ الصلاه التي تقع بعد الثاني قد يتصوّر تارةً وجوبها، وأخرى نديبته، فلا بدّ من بيان حكم صور المسأله حتّى يتضح أنّ أى قسم منها لا تكون لقاعده الفراغ فيها أثراً فلا تجرى، إذا علم ببطلان أحد الوضوئين .

فنقول: فإن كان قد توضّأ بوضوئين ولم يقرأ بعده، ثمّ توضّأ وضوءاً ثانياً رافعاً للحدث، فصلّى به صلاه فريضة أو نافله أو لم يصلّ به أصلاً، ثمّ علم ببطلان أحدهما، فهاهنا لا يمكن الحكم بصحّ الوضوء الثاني للصلاه بمقتضى قاعده الفراغ لأنّه معارض مع القاعده الجارية في ناحيه الوضوء الأوّل، لوجود أثر له حينئذٍ، لأنّه يحكم بواسطه قاعده الفراغ عدم استحباب استئناف الوضوء للقراءة، إن كانت القراءة مندوبه وفيه إشكال سيأتى ذكره، أو عدم وجوب الاستئناف، إن

كانت القراءة واجبه، فتعارض هذه القاعده مع القاعده الجاربه فى طرف الوضوء الثانى، سواء كان قد صلّى به أم لا، وسواء كانت الصلاه فريضه أو نافله، فتسقط القاعدتان بالمعارضه، فيبقى لنا حينئذ العلم ببطلان أحد الوضوءين وصحّته الآخر، فإن لم نذهب إلى اعتبار قصد الرفع فى الوضوء الرافع، فلا إشكال فى كونه يعدّ متطهراً، إمّا بالوضوء الأوّل _ وإن لم يقصد فيه الرفع _ أو بالوضوء الثانى إن كان الأوّل باطلاً .

هذا، إن لم يعلم وقوع الحدث بين الوضوءين، وهو خلاف الفرض، وإلاّ يحكم بكونه مُحدّثاً، لأنّه كان قاطعاً بوقوع الحدث بعد الوضوء الأوّل، وصحّته الثانى مشكوكه، فإن كانت قاعده الفراغ جاربه فيه كان محكوماً بالصحّه، ولكنّها بالمعارضه سقطت، فليس لنا أصلٌ يفيد الصحّه، فلا بدّ من الرجوع إلى استصحاب بقاء الحدث، وقاعده الاشتغال للصلاه وغيرها، وهذا هو المفروض فى البحث .

كما أنّ استحباب استئناف الوضوء للقراءه المندوبه، أو وجوب استئنافه للقراءه الواجبه يكون محفوظاً وباقياً بحاله، غايه الأمر أنّه يجب عليه إتيان الوضوء لمّره واحده، ويكفى ذلك عن كلّ من الحكّمين من القراءه والصلاه، ولا- يحتاج إلى تعدّد الوضوء لكلّ واحد منهما، لإمكان تداخل مسبيّتهما.

فظهر ممّا ذكرنا أنّه لو علم عدم وقوع الحدث بين الوضوءين، أو شكّ فى ذلك، فهما خارجان عن مفروض بحثنا _ لأنّنا قد فرضنا فى صدر البحث، كون الوضوء الثانى رافعاً للحدث قطعاً، فلا يناسب ولا يجامع مع العلم بعدم وقوع الحدث بينهما، أو مع الشكّ فيه _ ولكن مع ذلك نقول بأنّ مع الشكّ فى وقوع الحدث بينهما، يحكم ببقاء الوضوء والطهاره، لعلمنا بصحّه أحد الوضوءين قطعاً، أمّا تخلّل الحدث بينهما فمشكوكٌ، فينتفى بأصل العدم، وهذا الأصل سببىّ مقدّم

على الأصل الجارى فى نفس الوضوء الثانى، من جهه الشكّ فى كونه رافعاً للحدث أم لا ، فيحكم بأنّ الأصل العدم، حيث يعارض ذلك مع أصل عدم كونه تجديدياً؛ لأنّ الأصل يكون جارياً فى الحدث ويحكم بعدم وجوده من جهه الاستصحاب، فيرفع الشكّ عن كون الوضوء رافعاً وعدمه ، كما لا يخفى، فيحكم ببقاء الطهاره وحصولها بأحد من الوضوءين، وإن اعتبرنا التيه فى الرفع، فلا يكون عالماً بحصول الطهاره قطعاً، لاحتمال بطلان الثانى، فلا بدّ من تحصيله .

وأما لو تطهر للقراءه الواجبه بالنذر، كما لو نذر القراءه معها، وقرأ بعد الوضوء، ثمّ تطهر مرّه أخرى فى وقت آخر بعد وقوع الحدث للصلاه الواجبه أو غيرها من الواجبات، فهنا أيضاً يقال أنّ قاعده الفراغ جاريه فى كليهما، فيحكم بصحّه الوضوء للقراءه، كما نحكم بصحّته فى طرف الصلاه، مع أنّنا نعلم ببطلان أحدهما، فتعارض هذه القاعده مع ما تجرى فى قبالتها، فتسقطان ويجب الرجوع إلى مقتضى سائر الأصول والقواعد، وحيث أنّ وقوع الحدث بينهما قطعى، فإنّ استصحابه يوجب الشكّ فى ارتفاعه بالوضوء الثانى، لاحتمال فساده وبطلانه .

لا يقال : هذا الاستصحاب يتعارض مع استصحاب الحدث الواقع قبل وضوء الأوّل، فيتساقطان .

لأنّنا نقول : إنّ ذاك الاستصحاب غير جارٍ قطعاً بالفعل، للعلم التفصيلى بالفعل بزوال ذلك الحدث ، إمّا بالوضوء الأوّل _ إن كان هو صحيحاً _ أو بالثانى، فيكون الحدث واقعاً بعد الحدث إن كان الوضوء الأوّل باطلاً فى الواقع ، فاستصحاب الحدث المتخلّل جارٍ بلا معارض، ويفيد الحكم بوجود تحصيل الطهاره للصلاه، كما يفيد وجوب إعادة الصلاه من جهه عدم وجود دليل يحكم بصحّه الوضوء .

كما أنّ مقتضى قاعده الاشتغال للصلاه، ومقتضى العلم الإجمالى فى الشبهه المحصوره من الشبهات الوجوبيه الحكيمه، هو الاحتياط إذا لم يكن لنا دليلٌ أو

أصلُ حكم على ذلك العلم.

كما أنّ القراءة الواجبه بالنذر، تجب إعادتها من جهه دلاله قاعده الاشتغال، بل واستصحاب بقائها، وعدم سقوط الذمّه بما أتى، من جهه احتمال بطلان وضوئه، وعدم وجود قاعده تحكم بصحّته .

نعم، لا يجب فى الحال تحصيل وضوء آخر للقراءه، بل يكفى إتيانها بالوضوء الحاصل للصلاه، إن لم يكن نذره متعلّقاً بتحصيل وضوء مستقلّ للقراءه، وإلاّ فيجب إعاده الوضوء للقراءه أيضاً وذلك بمقتضى النذر، كما لا يخفى .

وأما لو فرض تخالّل الحدث بين الوضوءين، اللّذين يعلم بطلان أحدهما، ولكن قد أتى بالوضوء الأوّل القراءه المندوبه ، وبالوضوء الثانى الصلاه الفريضة أو النافله، أو لم يأت به شيئاً ، فهاهنا يمكن الحكم بصحّه الوضوء الثانى، والصلاه الواقعه بعده، بواسطه جريان قاعده الفراغ فيه بلا وجود معارض لها، لأنّ القاعده فى القراءه المندوبه غير مؤثّره لأثر، لأنّ جريانها وعدمه فيها يكون على حدّ سواء، لأنّ القراءه الأولى التى قد تحقّقت بالفعل ولا استحباب فى إعادتها بعد تحقّقها ووقوعها فى الخارج.

لا يقال : إنّ استصحاب وقوع الحدث المتخلّل يوجب الحكم بوجود إعاده الوضوء .

لأنّ نقول : قد عرفت أنّ هذا الاستصحاب يكون محكوماً بقاعده الفراغ، فلا يؤثّر هاهنا، خلافاً لسابقه حيث كان مؤثّراً، لسقوط القاعده بالمعارضه .

وأما الصوره الثالثه من الحدث المتخلّل: هو ما توضحاً مرّتين، الأولى للقراءه ولم يقرأ بعد، والثانى للصلاه وأتى بها أو لم يأت، ومن ثمّ علم ببطلان أحدهما؟

ففى هذه الصوره، يظهر من الآملى قدس سره فى «مصباح الهدى» (١) عدم جريان

قاعده الفراغ فى الوضوء الثانى للحكم بصحته، كما لا يجرى فى الأوّل منهما لأجل وجود المعارضه بين القاعدتين، لأنّ قاعده الفراغ الجارىه فى الوضوء الأوّل لها أثر، وهو الحكم بعدم استحباب استئناف الوضوء للقراءه، فعلى هذا تقع المعارضه بينها وبين القاعده الجارىه فى الوضوء الثانى فلازم ذلك هو إجراء ما ذكرناه سابقاً، من لزوم تحصيل وضوء للصلاه.

هذا، ولكن يمكن أن يقال فى جوابه فى صورته القراءه المندوبه، بأنّ الاستحباب إن كان وصفاً لحال الوضوء فى القراءه، أى كان لو عُدد من أقسام الوضوءات المستحبّه، الوضوء للقراءه، فلكلامه قدس سره وجه وجيه .

وإمّا إن كان الاستحباب وصفاً لحال القراءه، أى كانت القراءه مع الوضوء مستحبّه، لا- استحباب الوضوء لخصوص القراءه، فحينئذٍ يمكن أن يقال إنّه لا أثر لإجراء القاعده فى جانب الطهاره الحاصله للقراءه لأنّ المفروض كونه متطهراً للصلاه فإذا قرأ بتلك الطهاره يكون قد عمل بالاستحباب حين قراءته، فلا وجه للحكم باستحباب استئناف الوضوء للقراءه بعد ذلك .

هذا، ولكن الإنصاف عدم صحّه هذا الجواب فى هذا الفرض الذى يقطع بوقوع الحدث بينهما، لما قد عرفت من وجود استصحاب الحدث، ووجوب تحصيل الطهاره، لو فرض عدم جريان القاعده فى طرف الوضوء الثانى، مع أنّ جريانها فيه منوط بعدم وجود قاعده فى طرف الوضوء الأوّل، وعدم جريانها فيه منوط بصحّه وجود الوضوء الثانى حتى تتحقّق القراءه مع الوضوء، وهو أوّل الكلام .

فإجراء القاعده فى كلّ منهما موقوف على عدم إجرائه فى الأخير، أى عدم إجراء القاعده فى الوضوء الأوّل، لعدم وجود أثر له منوط على إجراء القاعده فى الوضوء الثانى، مع أنّ إجرائها فى الثانى موقوف على عدم جريانها فى الوضوء الأوّل، وهذا دورٌ باطل، فالافتاء بمثل هذا الوضوء الثانى، مع وجود استصحاب

الحدث، مشكل جداً .

نعم، يصحّ هذا الجواب فيما لو علم عدم تخلّل الحدث بينهما، لما قد عرفت من البناء على عدم اعتبار نيّة الرفع في الموضوع _ كما هو الحقّ _ أو لو اعتبرناه ولكنّه نوى رفعه في الثاني إن أمكن، فإنّه يكون الموضوع له حاصلًا قطعاً، فتكون القراءة واقعه مع الموضوع من دون احتياج إلى الحكم باستحباب استئناف الموضوع للقراءه، كما لا يخفى .

فظهر لك حال الصور المتعدّده من صور العلم بتخلّل الحدث الذي كان مورد البحث في «العروه» وحواشيها، كما ذكره بعض الفقهاء، وإن كانت عبارته في «العروه» مطلقه من هذه الناحيه .

كما ظهر إجمالاً- حكم الصور الثلاثه الموجوده في صور العلم بعدم تخلّل الحدث بينهما، أو الشكّ في تخلّله، إذ الأمر فيهما أهون، للعلم بوجود الطهاره التامه حينئذٍ ولو بقاءً، لو لم نعتبر نيّة قصد الرفع في الموضوع، كما هو الأقوى عندنا وعند القوم .

فعلى هذا يحصل لنا العلم الوجداني بصحّه أحد الموضوعين مع بقاء أثره الفعلي، والأثر يكون إمّا من جهه الموضوع الأوّل بعد عدّ الموضوع الثاني باطلاً، مع العلم بعدم حدوث حدث في البين بالوجدان، أو بالأصل _ كما عرفت _ أو من ناحيه الموضوع الثاني إن كان الأوّل في الواقع باطلاً .

هذا، فضلاً عن أنّ لنا في المقام دليلاً آخرًا على الصحّه، هو أنّه قد قرأ بالموضوع الأوّل، لما قد عرفت من جريان القاعده في الموضوع الثاني بلا معارض دون الأوّل لعدم وجود أثر فيه ، بل وقد عرفت أنّ الأمر يكون كذلك في صوره عدم القراءة، بناءً على كون الاستحباب وصفاً للقراءه، حيث أنّه يعدّ متطهراً على الفرض، فيكتفى بها للقراءه، فلا- يحتاج إلى إثبات استحباب الاستئناف لها خلافاً

للآملی، كما مرّ عليك كلامه .

نعم، إذا كانت القراءة واجبه، وقرأ بالوضوء الأوّل، فإنّه لا نمتلك دليلاً على الصحّح إلاّ العلم بها وجداناً، أو بمساعدته الأصل الجارى فى عدم الحدث المتخلّل، لأنّ القاعده فى كلا الطرفين جاريه ومتعارضه ومتساقطه، وقد مرّ تفصيله فلا نعيد .

هذا تمام الكلام فى الفروض التسعه المتصوّره هنا .

والحمد لله على ما أنعم، والشكر له على ما ألهم، وصلى الله على رسوله المّلهم صلى الله عليه و آله ، وعلى آله الطاهرين هدايه الأمم من العرب والعجم.

الفرع السادس من الفروع المترتبة على قاعده الفراغ :

هو ما لو توضأ بوضوء، ثم علم بحدوث صلاه وحدث بعده، ولكن لا يعلم المتقدم منهما والمتأخر، لأنه إن كان المتقدم هو الصلاه على الحدث، فلازمه صحته، وإن كان عكس ذلك فلازمه فسادها وبطلانها.

ذهب السيد في «العروه» في المسأله ٤٣ إلى الحكم بصحة الصلاه خصوصاً إذا كان تاريخ الصلاه معلوماً، لوجود قاعده الفراغ، واستصحاب بقاء الطهاره إلى ما بعد الصلاه.

والظاهر من المحشدين موافقته، إلا أنه قد علق بعضهم عليها بما ما لو كان ملتفتاً عند الصلاه، ثم عرض له الشك بعدها، كما عن الرفيعي والنجفي المرعشي وغيرهما .

ولا يخفى أن في المسأله ثلاثه صور، وهى : تارة : يفرض كون تاريخ كل واحد من الحدث والصلاه مجهولاً .

في قاعده الفراغ / لو علم بصلاه و حدث و شك في المتقدم منهما

وأخرى : ما كان تاريخ الصلاه معلوماً دون الحدث .

وثالثه : عكس ذلك .

الصوره الأولى: فإن ما يصح أن يتمسك به فيها أربعة : أحدهما : أصاله عدم تحقق الحدث إلى بعد الصلاه، وأثره صحه الصلاه .

والثانى : أصاله عدم تحقق الصلاه إلى بعد الحدث، وأثره بطلان الصلاه، لتعارض الأصلين، فحال جريان هذين الأصلين، حال جريان الأصل فى توارد الحالتين من الحدث والوضوء .

غايه الفرق بين الموردین أن الأثر فى توارد الحالتين كان مترتباً على وجود الآخر وبقائه، يعنى مقتضى أصاله بقاء الحدث إلى زمان الوضوء، هو ارتفاع

الحدث بالوضوء، ومقتضى بقاء الوضوء إلى زمان الحدث، هو انتقاض الحدث بالوضوء . هذا بخلاف ما نحن فيه، حيث أنّ الأثر مترتب على عدم أحدهما إلى زمان وجود الآخر، لما قد عرفت أنّ أصاله عدم الحدث إلى زمان وجود الصلاة وبعدها، منشأ للأثر وهو الصحه، وهكذا أصاله عدم الصلاة إلى زمان بقاء الحدث وبعده تفيد البطلان .

فإن قلنا بجريان الاستصحاب في توارد الحالتين في كلا الطرفين ، غايه الأمر أنّه يسقط بالمعارضه _ كما هو الأقوى عندنا وقد شرحناه سابقاً فراجع _ ، فلازمه جريانهما هنا أيضاً والسقوط بالمعارضه.

وإن قلنا بعدم جريانهما، لعدم تماميه أركانه _ كما اختاره بعضٌ مثل صاحب «الكفايه» والسيد الاصفهاني _ فهنا أيضاً كذلك . هذا بالنسبه إلى الأصلين.

وكيف كان فإنّ جريانهما تكون عديمه الفائدة في المسأله، إمّا لعدم جريانهما أو تساقطهما في مجهولى التاريخ .

فيبقى هنا دليان آخران وهما:

الثالث: استصحاب الطهاره، بلحاظ حال الوضوء المتيقن وقوعه، حيث أنّه مع العلم بوجوده يوجب إمكان استصحاب بقائه إلى زمان وقوع الصلاة، فأثره صحتها .

لا يقال : بأنّ إثبات كون الحدث بعد الصلاة بذلك الاستصحاب، يكون مثبتاً وغير حجّه؟

لأننا نقول: لا نحتاج إلى الاستدلال بما يكون مثبتاً، بل يكفي في الحكم بصحة صلاه من علم يقيناً بأنّه كان متوضّئاً ومتطهراً قبل الصلاة في أول حال الوضوء، أن لا يكون الحدث واقعاً قبل الصلاة ، فأثر استصحاب بقاء الطهاره، هو مجرد عدم ثبوت الحدث قبلها إلى حين الصلاة وبعدها، فهو ليس بأصل مثبت .

فإن قلت : بأن الطهاره الواقعه فى الأول قد نقضت بالحدث بعده قطعاً، لأنه المفروض من العلم بوقوع الحدث والصلاه بعد الوضوء، فكيف يستصحب الطهاره إلى حين حال الصلاه .

قلت : بأن القطع بالنقض حاصل إلى زمان وقوع شكّه الذى كان زمانه بعد وقوع كلّ من الصلاه والحدث، وهو صحيح، لكنّه لا يكون مقتضى الاستصحاب ذلك، بل مقتضاه إثبات بقاء الطهاره إلى زمان وقوع الصلاه، حيث يكون هذا البقاء مشكوكاً لا مقطوع الارتفاع، لأنّه إن كان الحدث واقعاً قبل الصلاه، كان منقوضاً وإلا فلا ، فالاستصحاب يحكم بالبقاء، ويحكم بصحّه الصلاه، ولو كان تاريخها مجهولاً أيضاً .

ولعلّه بذلك حكم بعض المحشّين لـ «العروه» مثل النجفى المرعشى، حيث ذهب إلى أنّه لا نحتاج أن نتمسك بقاعده الفراغ فى الحكم بالصحّه للصلاه .

والظاهر صحّه ذلك ولا مانع عنه، ولازمه حينئذٍ عدم الاحتياج إلى قيد الالتفات حال العمل هنا .

الرابع: هو قاعده الفراغ بالنسبه إلى الصلاه، لأنّه شكّ فى حصول الطهاره أو فقدان شرطها، فلقاعده تحكم بالعدم ، وأما قيد الالتفات والأذكريه فيها، فقد عرفت منّا عدم لزومه إلاّ من جهه الاحتياط وذلك مراعاةً لكلام القوم، ولكنهم لم يذكروا هذا القيد فى المقام إلاّ بعضهم .

هذا كلّه فى مجهولى التاريخ .

فى قاعده الفراغ / لو شكّ ثمّ غفل ثمّ شكّ

وأما الصوره الثانيه: هى ما لو كان تاريخ الصلاه معلوماً دون الحدث.

فالأصل والدليل الجاريان فيها ثلاثه: أصاله عدم الحدث إلى زمان وقوع الصلاه وبعدها، فلا تعارض أصاله عدم الصلاه إلى زمان الحدث، لأنّ تاريخ الصلاه معلوم لا يقبل سحب ذلك إلى زمان وقوع الحدث، فلا يجرى فيه الأصل.

والدليلان الآخران هما استصحاب الطهاره، وقاعده الفراغ.

فإن مقتضى كل واحد من الأصول والأدلة الثلاثة هنا في الصحه، إلا أن لسان القاعده تعدّ حاكماً على لسان الآخرين وإن كان موافقاً لها .

وأما الصورة الثالثه: وهى ما لو كان تاريخ الحدث معلوماً دون الصلاه، فأصالة عدم وقوع الصلاه إلا بعد الحدث جارٍ، ولا معارض لها، لما قد عرفت من عدم جريان الأصل فى طرف الحدث لمعلوميته تاريخه وأنه غير قابل لجرّ ذلك، ومفاده بطلان الصلاه، إلا إنه معارضٌ مع استصحاب الطهاره إلى زمان وقوع الصلاه وبعدها، فيسقطان .

لا يقال: إن الأصل الجارى فى الطهاره يعدّ أصلاً سببياً يزيل الشكّ عن وقوع الحدث قبل الصلاه، فلا يكون معارضاً له، لتفاوت رتبهما؛

لأننا نقول: إن إثبات كون الحدث بعد الصلاه من جهه جريان ذلك الاستصحاب، يوجب كونه أصلاً مثبتاً، وليس بحجّه، فليس هذا من آثاره ومن مسبباته، فإذا سقطا بالمعارضه نرجع إلى قاعده الفراغ، وهى تحكم بالصحه.

ولو سلم عدم المعارضه، وعدّ الأصل هنا سببياً ومسببياً، فيكون الدليل للحكم بالصحه هما الاستصحاب والقاعده، كما لا يخفى .

فظهر من جميع ما ذكرنا أنّ الحكم بالصحه فى جميع الصور صحيح، غايه الأمر تتفاوت طرق الاستدلال عليها، والله العالم.

السابع من الفروع التى تترتب على القاعده: أنه لا بدّ أن يعلم بأنّ قاعده الفراغ، هل تكون مختصّه بما إذا كان الشكّ فى صحه عمل عبادى من الوضوء والصلاه وغيرهما ابتدائياً بعد الفراغ، أى كان حدوث الشكّ فى الصحه أو فى الوجود مثلاً بعد الفراغ من دون مسبقيه بحدوث الشكّ قبل ذلك، أو لا يكون كذلك، بل القاعده تجرى حتى لو كان الشكّ حادثاً قبل العمل ومن ثمّ حصلت

الغفلة والنسيان، ثم حصل الشك بالنسبة إلى حال قبل العمل؟

والأكثر - لولا - دعوى الكل - ذهابهم إلى الأول، كما هو الظاهر من أدلّه قاعده الفراغ، أى أنّ جريان القاعده يكون حين حدوث الشك بعد الفراغ، فما حصل له الشك قبله سواء رتب على شكّه أثراً أم لا، لا تشمل قاعده الفراغ.

نعم، لو عمل بواجبه المشكوك قبل العمل وحال الاشتغال، ثم عرض له الشك بعد العمل بأنّه هل أتى بما هو وظيفته أم لا، فتجرى حينئذٍ قاعده الفراغ، لصدق حدوث الشك له بعده حينئذٍ وكونه ابتدائياً.

ويتفرّع على هذا عدّه صور، لا بدّ أن تلاحظ حالها من جهه الصحه والفساد بالنظر إلى الأصول والقاعده.

منها: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد اليقين بالحدث، فإذا نسي وصلى وبعد الصلاه حصل له الشك في أنّ طهارته هل كانت حاصله قبل الصلاه أم لا؟ وأنّ صلاته التي صلاها هل تعدّ صحيحه أم باطله؟

والذى يظهر من كلام السيد - فى «العروه» فى المسأله ٣٨ (فى شرائط الوضوء) - الحكم بالبطلان، قال ما هذا لفظه: «فلا إشكال فى بطلان صلاته بحسب الظاهر، فىجب عليه الإعادة إن تذكّر فى الوقت، والقضاء بعد الوقت»، انتهى كلامه.

ووافقه فيها جميع أصحاب التعاليق ولم يشاهد عن أحد خلاف، فلا بدّ أن نلاحظ وجه الحكم بذلك، وتمييز أقسامه المحتمله، حتّى يتضح حكمها بالدليل، فنقول: تارة يكون الشاك فى الوضوء بقاءً بعدما تيقن الحدث سابقاً، يكون شكّه باقياً إلى حال الصلاه إلى أن فرغ منها، وكان ملتفتاً إلى شكّه حين صلاته، فهو ممّا لا إشكال فى بطلان صلاته من جهه جريان استصحاب الحدث الحاكم بالبطلان، فمجزّد بقاء الشك إلى حال بعد الصلاه لا يوجب جريان قاعده الفراغ هنا، لأنّه

أتى بالصلاه مع الشك بالحدث، برغم أن كون وظيفته بمقتضى الاستصحاب هو تحصيل الطهاره، فحكمه حكم من صلى مع العلم بوجود الحدث، إلا- أن علمه هنا علم تعبدي لا وجداني، مع أن الشك بالنسبه إلى حال بعد الصلاه ليس ابتدائياً حتى تشمله القاعده .

مضافاً إلى جريان قاعده الاشتغال أيضاً، وهى تحكم بوجود تحصيل الوضوء والطهاره، وهذا واضح لا خفاء فيه .

ومنها: ما لو شك قبل الصلاه وكان شكه فى الحقيقه باقياً حال الصلاه لو التفت إليه، إلا أنه قد غفل عنه حتى فرغ من الصلاه، ثم عرض له الشك بعده .

فعن الشيخ الأنصارى قدس سره _ وتابعه على ذلك كثير من الفقهاء _ هو الحكم بالبطلان من جهه جريان استصحاب الحدث قبله، وإن كان قد عرض له الغفله من هذه الناحيه فى حال الصلاه، ولا تجرى فيه قاعده الفراغ، لأن شرط جريانها وقوع الشك بتمامه بعد الفراغ، وهنا ليس كذلك، لحدوث الشك قبله.

ونحن نزيد عليه بأن قاعده الاشتغال _ لولا الاستصحاب أو معه _ كانت مقتضيه للبطلان، أى وجوب الإعادة فى الوقت والقضاء فى خارجه، إن كان القضاء بالأمر الأول، لا بأمر جديد حتى يقتضى البراءه عدم وجوبه فى خارجه .

ولكن الآملى قدس سره فى «المصباح»^(١) قد اعترض على كلام الشيخ بما لا يخلو عن ضعف، بقوله: «ولكنه لا يخلو عن النظر بل المنع، إما أولاً: فلما فى الشق الأول (يقصد هى الصوره المفروضه) من الحكم بجريان الحدث، مع أنه فى حال الصلاه غافل عن حالته السابقه، والقول بكفايه الشك الفعلى لإجرائه قبل الصلاه آنأ ما، فلا يحتاج فى إجرائه إلى إبقاء الشك إلى حال الدخول فى الصلاه، مساوقاً

مع القول بكفايه الشكّ التقديرى فى إجرائه ، مع أنّ حال الأصول بل الأمارات، كحال السراج الذى يضىء أطرافه حال إضاءته، فلا- يكفى ضوءه السابق للإضاءة فى الآن المتأخر عنه ، بل كلّ آن تكون استضاءه الأطراف بضوءه الخارج منه فى ذاك الآن لا آن قبله ولا آن بعده .

ومع حدوث الغفلة حال دخول الصلاة، لا يكون استصحاب لعدم الشكّ الفعلى، ولا يكفى الاستصحاب الجارى قبله فى الحكم ببقاء حدثه حال دخوله فى الصلاة .

وأما ثانياً: فلأنّ صحّ إجراء الاستصحاب وعدم صحّته، مرتبط بجريان قاعده الفراغ وعدم جريانها، لأنّ المدار فى صحّ جريان قاعده الفراغ هو كون الشكّ بتمامه بعد العمل، سواء كان محلّ الاستصحاب أم لا ، وإذا لم يكن الشكّ بتمامه بعد العمل، فلا تجرى القاعده ولو لم يجر الاستصحاب، فليس المناط فى عدم جريان القاعده فى الشقّ الأوّل هو صحّ إجراء الاستصحاب فيه ، بل لو كان إجراء القاعده فيه صحيحاً، لكانت حاكمه على الاستصحاب» انتهى موضع الحاجة .

وجه الضعف أولاً: - هو أنّ الشكّ الفعلى الذى كان معتبراً فى الاستصحاب، ولا يكفى التقديرى منه، ليس معناه أنّه لا بدّ أن يكون فى كلّ حال بعد إثبات الاستصحاب ملتفتاً إلى يقينه السابق وشكّه اللاحق، وإلاّ لزال الاستصحاب ولزال الحدث المحكوم بالاستصحاب، للزم أن لا تكون الاستصحابات مثمره فى كثير من موارد جريانها، سواء كان مفاده إثبات الحدث أو الطهاره، لما نشاهد بالوجدان أنّه بعد إجراء الاستصحاب والحكم بالطهاره أو الحدث، يترتب عليه أثره ولو عرض لنا الغفلة فى حال الصلاة ، والمهمّ فى الجريان كونه على نحو لو التفت بالحال لكان فى ارتكازه الشكّ كما فى قبله ، فالمقصود من لزوم كون الشكّ فى الاستصحاب فعلياً، هو حال أوّل إجرائه، _ كما يظهر فى الصورة الآتية _

أى بأن لا يصير الشكّ فعلياً أصلاً، بل كان تقديرياً من ابتدائه لو التفت .

وثانياً : إن تشبيهه الاستصحاب والأمارات بالسراج حال الإضاءة، وأنه يعدّ مضيئاً حال إضاءته لا قبله ولا بعده لا يخلو عن مسامحة، لوضوح أنّ قاعده الفراغ إذا جرت في الوضوء وحكم بصحّته، فيكتفى به حتّى لما بعد ذلك، أى يترتب عليه ما يكون الوضوء شرطاً فيه، ولو لم يكن حال تفرّعه ملتفتاً إلى آثار قاعده الفراغ، ولم يشترط في صحّته ترتيب الآثار لزوم الالتفات إلى القاعده، وليس بالنّا مَنْ يشترط فيه ذلك .

نعم ، مفاد القاعده ربما يحكم بصحّته ما مضى دون ما يأتى، إذا كان مفادها أنّ هذا العمل واجد للشرط من دون نظير لحصول نفس الشرط لكلّ مشروط، مثل إجراء قاعده الفراغ في الصلاة للشكّ في صحّتها، لأجل الشكّ في صحّته شرطها وهو الوضوء، فهذه القاعده لا تقتضى إلاّ صحّته الصلاة فقط، فلا بدّ للصلوات الأخرى من تحصيل الطهاره، لأنها لا تعدّ من آثارها حتّى يترتب عليها، كما لا يخفى .

وثالثاً : يرد عليه بما أورد على الشيخ، من تفرّيع عدم جريان القاعده على جريان استصحاب الحدث هنا ، مع أنّه ليس فى كلام الشيخ ذلك حتّى على ما نقله عنه قدس سره ، بل جعل المناط فى عدم جريانها هو عدم وجود شرطها، وهو كون الشكّ بتمامه بعد العمل، وهو صحيح كما قبله رحمه الله وصرّح بذلك.

فهذا الإشكال غير وارد قطعاً ، بل لا حاجة لذكر التريديد فى المسأله كما ذكره رحمه الله ، بل هنا يجرى الاستصحاب وقاعده الاشتغال وهما يحكمان بوجوب الإعادة، ولا تجرى القاعده قطعاً بحسب ما استظهرناه وفاقاً للأكثر، من لزوم كون حدوث الشكّ بعد الفراغ لا قبله .

ومنها : ما لو تيقّن بالحدث قبل الصلاة من دون عروض الشكّ، ثمّ غفل واستمرّ على حاله حتّى صلّى، ثمّ حدث له الشكّ بعد الصلاة فى حدوث الطهاره قبل الصلاة.

فلا- إشكال هنا في عدم جريان استصحاب الحدث قبل الصلاه، لعدم فعلية الشك بناءً على اعتبار الفعلية في الشك في الاستصحاب .

وأما حال الاستصحاب بالنسبة إلى حال الشك بعد الصلاه، فلا إشكال في جريانه وحكمه بالحدث، كما أن مقتضى قاعده الاشتغال ذلك، إلا إنهما محكومان بقاعده الفراغ لجريانها هنا، لكون الشك هنا حادثاً بعد الفراغ فيحكم بالصحة .

اللهم إلا أن يدعى انصراف القاعده عمّن حصل له اليقين بالحدث قبل العمل، ثم غفل عنه، ثم عرض له الشك بعد العمل، لأن مقتضى اليقين بالحدث قبل الصلاه هو تحصيل الطهاره، وحيث أنه يعلم أنه لم يحصل الطهاره بعده، بل إن كانت الطهاره حاصله فهي حاصله قبل هذا اليقين، فالحكم بالصحة بواسطه القاعده مشكل جداً .

نعم ، لو كان شكّه الفعلى فى الطهاره ناشئاً من أنه لا يعلم أنه قد حصلت له الطهاره بعد هذا اليقين الموجود فى السابق أم لا ، فالقاعده تكون جاريه وتحكم بالصحة قطعاً، لأنه حينئذٍ يعدّ من موردها .

بخلاف حالته السابقه، خصوصاً لمن يشترط فيها الأذكريه والالتفات فيها، حيث أنه يعلم كونه متيقناً بالحدث، وقد دخل فى الصلاه غافلاً عن يقينه _ كما كان غافلاً عن أصل شكّه لو التفت لذلك حقيقه _ فالحكم بالصحة هنا _ وإن هو صريح كلام الآملى فى «المصباح»(١) نقلاً عن الشيخ _ لا يخلو عن تأمل، فالأحوط فيه تحصيل الطهاره .

ولكن الذى يظهر من الحكيم قدس سره فى «المستمسك»(٢) من الإشكال فى إجراء

١- مصباح الهدى: ج ٣ / ص ٤٩٨.

٢- المستمسك: ج ٢ / ص ٥٠٣.

القاعده هنا من طريق آخر غير ما ذكرناه، فإنه بعدما قال بعدم جريان الاستصحاب في الفرض المزبور، لعدم فعلية الشك، _ والمفروض اعتبار فعلية الشك واليقين وعدم كفايه التقديرى منهما _ وبعدهما ذكر أنّ القاعده هنا جاريه بالإمكان، حكم بالصحة وأنها مقدّمه على الاستصحاب في الحدث الجارى بعد الصلاه، قال ما لفظه: «إلا أنّ الظاهر من دليل القاعده، خصوص الشكّ الابتدائي بعد الفراغ، فلا تشمل صورته كون المكلف شاكاً قبل الفراغ، وإن زال شكّه بالغفله عن الواقع. نعم لو احتمل بعد الفراغ أنّه قد توضعاً بعد الشكّ، جرت القاعده حينئذٍ، لأنّ الشكّ في الصحه من هذه الجهه، شكّ ابتدائي غير مسبوق بالمثل» انتهى موضع الحاجه .

ولا يخفى ما في كلامه، لأنّه إن فرض كون المشكوك والشكّ مورداً للغفله _ التي توجب عدم فعلية الشكّ قبل الصلاه ولا حالها أصلاً _ بل حصل له العلم بالحدث فقط، وغفل عنه إلى ما بعد الصلاه _ كما هو الظاهر من كلامه بالنظر البدوى _ فحينئذٍ لا وجه لإشكاله على جريان القاعده والقول بأنّ الشرط فيه هو كون الشكّ ابتدائياً بعد العمل، لأنّ المفروض كونه كذلك في المورد .

وإن فرض صورته كون الشكّ قد صار فعلياً ولو بلحظه، ثم غفل عنه إلى أن تمت الصلاه، فالإشكال المذكور هنا في جريان القاعده صحيح، إلاّ أنّه لا وجه لإشكاله في جريان الاستصحاب، فلمّ قال قبل عبارته السابقه بقوله: «ولا ينبغي التأمل في عدم جريان الاستصحاب في حقّه لانتفاء موضوعه وهو الشكّ، ومجرد كونه شاكاً على تقدير الالتفات غير كاف في جريانه، لأنّ ظاهر دليله اعتبار الشكّ الفعلي كاليقين»، مع أنّه قدس سره صرح قبل ذلك فيمن كان شاكاً إلى بعد الصلاه، ولكنّه غفل عن شكّه بأنّ الاستصحاب جارٍ في حقّه، كالصوره الأولى التي كان الشكّ فعلياً إلى آخر الصلاه .

ونحن نقول : كما أنّ الغفله هناك _ بعد تحقّق فعلية الشكّ قبل الصلاه _ لا يضرّ بالاستصحاب ، غاية الأمر عدم تنجّزه في حقّه ما دام الغفله باقيه _ هكذا يكون فيما لو غفل عن الشكّ ولو بعد فعلية الشكّ بلحظه، ثمّ غفل إلى آخر العمل، فإنّه لا يضرّ بالاستصحاب وجريانه .

اللهمّ إلّا- أن يكون مقصوده هو الفرض الأوّل، من عدم تحقّق الفعلية للشكّ في السابق أصلاً، إلّا إنّ إشكاله في جريان قاعده الفراغ كان من جهة أنّ الظاهر من دليل القاعده، هو حدوث الشكّ بعد العمل، بحيث لم يكن من الشكّ أثراً قبل العمل _ لا فعلياً ولا تقديرياً _ كما في المقام، فإجراء القاعده مشكّل، لأنّ الشكّ التقديرى كان موجوداً في المورد، فكلامه حينئذٍ يكون وجيهاً، إلّا- أنّ الإشكال في إثباته واستظهاره، لأنّ ظاهر كون الشكّ جارياً بعد العمل وعدم كونه حادثاً قبله، هو ملاحظه الحدوث بالشكّ الفعلى لا التقديرى ولا الأعمّ منهما .

فالإشكال في إجراء القاعده من هذه الناحيه في غايه الضعف .

فالأولى هو الاكتفاء بالإشكال في جريانها بما قلناه من الانصراف، لو فرض وجود اليقين بالحدث قبل الصلاه من دون حدوث الشكّ له، وإن كان في التقدير لو التفت لكان شاكاً، خصوصاً لمن يشترط الأذكريّه فيها كان الأمر له هنا أشكل، كما لا يخفى .

فبناءً على هذا نرجع إلى كلام السيّد في «العروه» في المسأله ٣٨ من شرائط الوضوء ، حيث قال : «من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشكّ فيه بعد الحدث، إذا نسي وصلى، فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر، فيجب عليه الإعادة إن تذكّر في الوقت، والقضاء إن تذكّر بعد الوقت» .

والظاهر أنّ ما ذكره كان في حقّ من كان شكّه فعلياً ثمّ غفل، فيكون مقصوده من الظاهر حينئذٍ هو مقتضى حكم الاستصحاب بالحدث قبل الصلاه، لا قاعده

الاشتغال، كما سيأتي.

وعدم جريان قاعده الفراغ لعدم ابتدائه الشك فيها، فكلامه هنا صحيح لا نقاش فيه، على ما وجهناه، والله العالم .

وأما حكم وجوب القضاء بعد خروج الوقت لو لم يأت، أو لو لم يتذكر في الوقت، فسيأتي قريباً إن شاء الله في آخر صور المسألة، لاشتراك جميعها في هذا الحكم .

هذا تمام الكلام في الصور المفروضة في حال اليقين بالحدث، بعد أن كان مأموراً بالوضوء، فشك ثم غفل إلى بعد أن فرغ من الصلاة، ثم عرض له الشك فيه، أو لم يكن قد شك شكاً فعلياً قبل الصلاة، بل كان شكه تقديرياً. وقد عرفت أحكام كل واحد منها .

وأما إذا كان مأموراً بالوضوء من جهه الجهل بالحاله السابقه، أو من جهه تعاقب الحالتين والشك في المتقدم منهما، ثم نسي في كلا الموردين وصلّى، فقد ذهب السيد في «العروه» في المسألة ٣٨ إلى أنه يمكن أن يقال بصحة صلاته من باب قاعده الفراغ، لكنّه مشكل، فالأحوط الإعادة أو القضاء .

فأورد عليه الحكيم في «المستمسك»^(١) بأنه لا وجه للفرق بين المورد السابق _ من الحكم بالبطان للصلاه جزماً _ والمقام من إمكان القول بالصحة .

وهكذا أشكل عليه قبله الأملی في «المصباح»^(٢)، بل أكثر أصحاب التعاليق على «العروه»، حيث حكموا بالتسويه بين السابق وهذين الموردين هنا، وأشكّلوا عليه من جهه الافتراق بينهما، فلا بد حينئذٍ من ملاحظه حال المسألة

١- المستمسك: ج ٢ / ص ٥٠٤.

٢- المصباح: ج ٣ / ص ٥٠٠.

وبيان صورها، فنقول: اعلم بأنّ الفروض في المسأله السابقه كانت أربعه، ولكن هنا ثلاثه _ سواء كانت الحاله السابقه مجهوله، أو كانت من قبيل توارد الحالتين، إذا حكمنا بوجوب تحصيل الطهاره _ وهى:

تارة: يشك مع شك استمرارى إلى حال الصلاه وبعدها .

وأخرى: يشك ثم يغفل ويصلّى ثم يشك بالشك السابق .

وثالثه: بأن يكون جاهلاً بحالته السابقه أو متعاقباً للتوارد، إلاّ أنّه غفل إلى بعد الصلاه فشكّ، لكن هو بحيث لو التفت كان شاكاً فى البقاء.

بل ويمكن فرض صوره رابعه أيضاً وهى: بأن يكون الشكّ الحاصل بعد الصلاه شكاً فى أنّ مقتضى الشكّ العارض قبل الصلاه _ الذى كان هو وجوب التوضى _ هو الوضوء لكنّه يشكّ فى أنّه هل توضأ أم لا؟

ولكن ليعلم هنا بأنّ الدليل لإيجاب الوضوء هنا، ليس الاستصحاب فى مجهول الحال بالنسبه إلى الحاله السابقه، لعدم اليقين السابق المعتبر فيه، وهكذا فى المتعاقبين إن لم نجر الاستصحاب فيه .

بل الدليل هنا هو قاعده الاشتغال ، ففي الصورتين الأوليتين لا إشكال فى وجوب تحصيل الطهاره، وإعادة الصلاه بناءً على جريان قاعده الاشتغال فيهما، وعدم جريان قاعده الفراغ، لما قد عرفت من شرطيه كون الشكّ فيها ابتدائياً، وليس الأمر فيهما كذلك .

وأما فى الصوره الثالثه، فلا يبعد الحكم فيها بالصحّه، لعدم إمكان جريان قاعده الاشتغال فيها، لأنّ المفروض عدم حدوث الشكّ له .

نعم كان له ذلك تقديراً، إلاّ أنّه غير مفيد بالنسبه إلى جريان قاعده الاشتغال .

نعم تجرى هذه بالنسبه إلى الشكّ الحادث بعد الصلاه ، إلاّ أنّها محكوم به جريان قاعده الفراغ، لأنّها تجرى هنا بلا إشكال، لأنّ الشكّ حينئذٍ حادث بعد

العمل، فتكون الصلاة محكومه بالصحة، كما كان الأمر كذلك فى الصورة الرابعه بطريق أولى، كالرابعه فى السابقه .

فعلى ما ذكرنا يحصل تفاوت بين الفروض السابقه والصور المفروضه هنا، لأنه كانت الصور الباطله فى السابقه ثلاثه وصوره واحده هى الصحيحه فقط، ولكن هنا ثبت بطلان صورتين وصحة الأخيرتين.

وجهه الفرق بينهما هو الانصراف الذى ادعيناها فى الفراغ فى الصورة الثالثه من السابقه، بخلاف المقام، لأن المفروض أنه لم يفرض علمه بالحدث حالاً بالنظر إلى قبل الصلاة، وإلا لو فرض كونه فى المقام كذلك لكان حكمه حكم الصورة السابقه، أى ينحصر صحيحه بصوره واحده وهى الأخيره فقط .

إذا عرفت ذلك، فاعلم بأن قاعده الاشتغال إن جعلناها من الأحكام الظاهريه الشرعيه، تفيد بأن الشارع قد حكم بوجوب الاحتياط عند الشك فى الفراغ، فحينئذ يكون حكمه فى المورد مثل حكم الاستصحاب فى السابق، من كونه حكماً ظاهرياً .

وأما إن لم نقل بذلك، بل قلنا بأنه تنجيز للحكم الواقعى فى صوره الشك، لا أنه حكم ظاهرى فى مورد الشك، أو قلنا بأنه حكم العقل _ لا الشرع _ بوجوب الاحتياط فى طرف الشك. فلا يكون حينئذ الحكم بالبطلان حكماً ظاهرياً شرعياً، بل يكون حكماً واقعياً أو عقلياً .

ولعل السيد قدس سره جعل الفرض السابق من الظاهرى وذلك بقوله: «بحسب الظاهر» بخلاف المقام ، من جهه أنه لا يذهب إلى كون قاعده الاشتغال هنا المقتضيه للبطلان من الأحكام الظاهريه بخلاف الاستصحاب الجارى فى الفرض السابق .

وأما الإشكال الوارد على السيد قدس سره ، بأنه كيف جزم بالبطلان فى السابق

بخلاف المقام، حيث أشكل في بطلانها وصحتها كما ترى ذلك من الحكيم والآمل وغيرهما ، فيمكن أن ندافع عن السيد قدس سره _ بعد التأمل في كلامه _ بأنه قد ذكر في الفرض السابق فعليه الشك بعد اليقين بالحدث، فلا إشكال في عدم جريان قاعده الفراغ فيه، لعدم حدوث الشك بعد العمل، هذا بخلاف المقام، حيث أنه ليس في كلامه من فعليه الشك أثر، لأنه قال: «وأمّا إذا كان مأموراً به من جهه الجهل بالحاله السابقه، فنسيه وصلّى، فيصحّ» وهذا مبنّى على جريان قاعده الفراغ هنا، لأنّ الشك يكون حادثاً بعد العمل .

وأمّا إشكاله بعد ذلك بقوله: «مشكل ، فالأحوط الإعادة»، لعله كان من جهه أنّ الجهل بالحاله السابقه _ المستلزم لإيجاب الوضوء عليه عند الالتفات _ يكفي في عدم جريان القاعده عند من يشترط الأذكريه في القاعده، فيكون احتياطه حسناً وهو مختارنا في الصوره الثالثه أيضاً، كما قلناه سابقاً، فلا يكون الإشكال وارداً عليه حينئذٍ، كما لا يخفى .

وأما حكم وجوب الإعادة في الوقت، والقضاء في خارجه:

فنقول : إن حكمنا ببطلان الصلاه نتيجة لجريان الاستصحاب أو الاشتغال، وعدم إجراء القاعده فيها، فيما إذا تذكّر المكلف في الوقت فإنّ واجبه حينذاك الإتيان بالصلاه بمقتضى الأمر الأولي، بلا فرق بين الأقسام الثلاثه المفروضه في جميع أقسامها، التي فرض ببطلان الصلاه فيها .

وأما إذا تذكّر بعد خروج الوقت، فإن قلنا بالبطلان نتيجة لجريان استصحاب الحدث، فلازمه إثبات الفوت في الوقت، ويترتب عليه عدم امتثال الدليل الأوّل، إن حكمنا بأنه يكفي في القضاء، ولا نحتاج إلى أمر جديد، أو أنّ الأمر الجديد يكون كاشفاً عن إفهام أنّ الأمر الأوّل باقٍ بقوّته، فلا إشكال في وجوب القضاء في خارج الوقت.

وهكذا لو قلنا بجواز جريان الاستصحاب بالنظر إلى وجوب الصلاة في الوقت، حتى يجب الإتيان بها في خارج الوقت، بناءً على جريان الاستصحاب، وعدم تعذر الموضوع في الواجب المقيّد بالزمان، إذا كان موضوع المستصحب مأخوذاً من العرف لا من الدليل، كما ذهب إليه الحكيم قدس سره، خلافاً للشيخ الأعظم وكثير من الفقهاء، من عدم إجراء الاستصحاب هنا، كما هو الأقوى عندنا وحقّقناه في مباحثنا الأصولية بأن الأحكام الشرعيّة تتعلّق بالعناوين الكليّة، وأن القيود المتعلّقه بها توجب تعدّد موضوعها، فالاستصحاب لا يجرى هنا لتعدّد موضوعه، وعدم وحده القضيّه المتيقّنه والمشكوكه .

وأما إن قلنا: بأنّ القضاء لابدّ له من أمر جديد، وأنّه لا يتعلّق إلّا بالفوت الذي قد أحرز بالوجدان أو بالأصل، فحينئذٍ بإجراء استصحاب الحدث إن أثبت الفوت وقلنا بأنّ الفوت، ليس إلّا عدم الإتيان بالصلاة الصحيحه في الوقت، فحينئذٍ يكفي في إثبات الفوت جريان الاستصحاب، ولم يكن الأمر الأوّل دالاً على وحده المطلوب المقيّد بالزمان، بحيث يفهم عدم إمكان تداركه في خارج الوقت فحينئذٍ لا إشكال في جريان الاستصحاب، ويكون الحكم بوجود القضاء هو الأقوى .

وأما إن قلنا: بأنّ الفوت أمر وجودي _ كما عليه الخوئي _ وملازم لعدم الإتيان لا نفسه، فاستصحاب الحدث وإن يثبت عدم الإتيان، إلّا أنّ إثبات الفوت به لا يتمّ به إلّا على القول بالأصل المثبت، فلا يمكن إحراز موضوع دليل وجوب القضاء حينئذٍ، فعند الشكّ في لزوم القضاء حينئذٍ، يجب الرجوع إلى أصل البراءة لا الاشتغال لزوال الأمر الأوّل .

وأما إن حكمنا بالبطان بواسطة قاعده الاشتغال لا الاستصحاب، فلا إشكال في أنّ هذه القاعده مخصوصه للأمر الأوّل، ولا يجرى في خارج الوقت، إلّا

ومن ترك غسل موضع النجوة أو البول وصلّى، أعاد الصلاة، عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً (١).

أن يحرز كون الأمر الأوّل يكون على نحو تعدّد المطلوب، وحينئذٍ يثبت به القضاء . وإلاّ - فإنّه حين الشكّ في القضاء يجب الرجوع إلى أصله البراءة عن التكليف بالنظر إلى الأمر الجديد، لأنّه شكّ في التكليف ، فتأمل .

وهذه المسألة لا بدّ أن تلاحظ من جهات عديده:

(١) تارةً : من حيث حكم الصلاة، وهل تكون باطله مع ترك غسل موضع المخرجين مع العمد أو النسيان أو الجهل بالموضوع أو بالحكم، أو يتفاوت الحكم في بعضها من حيث الإعادة وعدمها ؟

كما يقع البحث في أنّ الصلاة مع ترك الغسل - بأيّ قسم كان - هل تكون باطله ومحكومته بالإعادة، سواء كانت في الوقت أو في خارجه، أو يفصل بينهما بالإعادة في الوقت دون خارجه أو بالعكس ؟

كما أنّه قد يفصل في الإعادة وعدمها بين من ترك الغسل عمداً - حيث تجب الإعادة - وبين أن يكون من جهه النسيان والجهل بالحكم، أو الجهل بالموضوع - فلا تجب الإعادة؟

أحكام الوضوء / لو ترك الاستنجاء و صلّى

أو يفصل في الجهل أيضاً بين الجهل بالموضوع فلا يجب الإعادة، بخلاف الجهل بالحكم ؟

هذا كلّه بالنظر إلى الصلاة لما بعد الفراغ عنها، وقد يتدكّر ذلك في أثنائها فهل تبطل حينئذٍ أم لا ؟ وجوه .

وأخرى : من حيث حكم الوضوء وأنّه هل يجب إعادته حينئذٍ لو كان قد ترك غسل موضع النجوة أو البول أم لا يجب إعادته، بلا فرق بين بقاء الوقت وعدمه،

وبين كونه في أثناءه قد تذكّر النسيان أم لم يتذكّر أصلاً؟

وثالثه : يقع البحث في حكم التيمّم، هل هو حكم يكون كالوضوء في تمام ما يترتب عليه، أو يتفاوت في بعض أحكامه ؟

هذه فروغ لابد أن يبحث فيها، مع كثرة أدلتها، وتعارض بعضها مع بعض بحسب الظاهر، فلا بدّ من الاستعانة بالله تبارك وتعالى ليعصمنا عن الزلل والخطأ.

وأما الكلام في حكم الصلاة من حيث وجوب الإعادة وعدمه ، فإنه يتم من خلال أربعة أبحاث، وهي:

البحث الأوّل : في بيان معرفه حكم الجاهل بموضوع غسل موضع النجو والبول .

أقول: لا ترديد عند الفقهاء في غير مورد مسألتنا إنّ الجهل بالموضوع في الصلاة من جهه النجاسه، لا يوجب البطلان، أى لو لم يعلم المكلف بأنّ ثوبه أو بدنه نجسّ بإحدى النجاسات حتّى صلّى، ثم علم بذلك، فإنه قد ورد دليل بالخصوص من النصوص المذكوره في باب النجاسات بعدم بطلان الصلاة ، فهل يكون المورد مثله أم لا؟

ظاهر إطلاق كلام المصنّف هنا، هو إلحاقه إلى غيره من وجوب الإعادة، مع أنّ فتواه في باب النجاسات هو عدم الإعادة .

لكنّه بعيد جدّاً، لأنّ المصنّف وغيره حكموا صراحه بصحّه الصلاة عند الجهل بموضوع النجاسه ، فلا بدّ أن يقال ويوجّه كلامه بأحد من الطريقتين: إمّا أن يكون المقصود هنا، غير ما هو المتعارف من الجهل بالموضوع، وهو الذى لا- يعلم أصل وجود النجاسه من البول أو الغائط ، فيكون المقصود هنا ما لو غسل موضعهما بتوهم حصول الطهاره بذلك، فصلّى، ثم علم أنّ النجاسه باقيه، فإنّ السيّد في «العروه» في المسأله ٧ من النجاسات، حكم بالصحّه، ووافقه على ذلك بعض

أصحاب التعاليق، واحتاط آخرون وحكموا بالإعاده .

ولعلّ المصنّف كان ممّن حكم بالإعاده، لأنّه صار من جهه معرفته النجاسه خارجاً عن موضوع الجهل بالنجاسه، هكذا يكون فيمن شكّ في النجاسه بعد الغسل، ثم علم ببقائها بعد الصلاه، بقوله: «وإن كان في إطلاق كلامه لا يخلو عن مسامحه، إلا أن يحمل على الجهل بالحكم لا الموضوع، فله وجه» .

أو يقال: بالجمع بين هنا وما اختاره هناك، بالإعاده في الصور الثلاثه، دون الجهل بأصل النجاسه .

وأما أن يقال بطريق آخر: وهو أنّ الجهل بالموضوع في النجاسات في غير المقام، يكون حكمه عدم الإعاده، لوجود روايات تدلّ عليه.

هذا بخلاف المقام، حيث وردت أخبار مطلقه، يفهم منها وجوب الإعاده مطلقاً، فيشمل لما نحن فيه، مثل ما رواه زراره في الصحيح، عن الصادق عليه السلام، قال: «توضّأت يوماً ولم أغسل ذكرى، ثم صليت، فسألت أبا عبد الله عليه السلام، فقال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك»^(١).

فإنّ إطلاقه يشمل حتّى صوره الجهل بالموضوع، فلعلّه بذلك حكم المصنّف بالإطلاق هنا .

لكن الإنصاف عدم صحّحه ذلك، لما ستعلم كثره الأخبار الوارده في حكم النسيان، الموجب للاطمئنان بكون مورد السؤال هو هذا، لا مثل الجهل بالموضوع أو العمد، لأنّ اختصاصها بصوره الجهل بأحدهما يكون حملاً على الفرد النادر.

والقول بالإطلاق الشامل لهما مشكّل، لإمكان دعوى الانصراف عن مثل

١- وسائل الشيعه: من أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٧.

ذلك، خصوصاً مع ملاحظه وجود ما يدلّ على عدم الإعادة في الجهل بالموضوع في سائر النجاسات، كما عليه المشهور .
وزياده تحقيق عن ذلك موكولٌ إلى محلّه وهو في باب النجاسات .

نعم، إن قلنا بالإطلاق، فتكون النسبه عند الجمع بينه وبين أخبار باب النجاسات من عدم الإعادة، هي العموم والخصوص من وجه، لأعميه تلك في البول وغيره من النجاسات في الجهل بالموضوع بالحكم بعدم الإعادة، وأعميه هذا الحديث للنسيان والجهل بالموضوع دون الحكم، لأنّ شخصيه زراره أجلّ من أن يسأل عن مثل ذلك فموضع التدافع في الجهل بموضوع البول، فبالتعارض نرجع إلى أدلّه وجوب تحصيل الشرط للصلاه إن كان قد تذكّر في وقت، وإلاّ- يأتي ما ذكرناه من التفصيل في وجوب القضاء.

ولكن الأقوى - كما عليه المشهور - هو عدم وجوب الإعادة، وإن كان الأحوط الإعادة خصوصاً في الوقت .

البحث الثاني: هو ما لو ترك غسل الموضع عمداً حتّى صلّى، فلا إشكال حينئذٍ في صلاته، لوضوح أنّ مقتضى شرطيه الطهاره عن الخبث في الصلاه، هو انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، مضافاً إلى وجود الإجماع بوجوب الإعادة مطلقاً، سواء كان ذلك في الوقت أو في خارجه، مع إمكان استفاده وجوب الإعادة من الأخبار الوارده في النسيان بطريق الأولويه.

فالمسأله فيه واضحه بحمد الله، ولا- يحتاج إلى إطاله البحث فيها، لعدم مشاهدته خلاف عن أحد من الفقهاء، بل ربما يوجب تجويز صحّه الصلاه مع ترك العمد، لغويه الشرطيه في دليل اشترط الطهاره للصلاه .

نعم الطهاره المشروطه هنا عباره عمّا جعله الشارع طهاره ولو كانت حاصله بالاستنجاء بثلاثه أحجار، لو قلنا بحصول الطهاره بها، من دون الغسل بالماء، أو

قلنا بجواز الإتيان بالصلاة بها، ولو لم تحصل الطهاره حقيقه. وتفصيل الكلام موكولٌ إلى محلّه، ونسأل الله التوفيق في البحث عنه إن شاء الله تعالى .

البحث الثالث: هو الجاهل بالحكم، فهل هو ملحقٌ بالنسيان من جهة الحكم بوجوب الإعادة وعدمه، أو أنّه ملحقٌ بالجهل بالموضوع من جهة عدم وجوب الإعادة؟

لا يخفى عليك أنّ الجاهل بالحكم قد يكون قاصراً تارَةً، ومقصرّاً أخرى، فهل الحكم بالإلحاق يكون في كليهما، أو يكون في خصوص المقصر منهما؟

الظاهر أنّ الحكم فيه هو وجوب الإعادة، بلا فرق بين كونه قاصراً أو مقصرّاً، والدليل على وجوبها _ مضافاً إلى دعوى الإجماع عليه عن غير واحد كما عن «مصباح الفقيه» _ إنه مقتضى شرطيه الطهاره عن الخبث للصلاه أو مانعيته عنها، فلا وجه للقول بعدم وجوبها، إلاّ- ما سيأتى توهم عدم إمكان الحكم به بوجوب الإعادة . بل ومقتضى صحيحه عبدالله بن سنان، قال: «سألت أبا عبدالله عن رجلٍ أصاب ثوبه جنابه أو دم؟ قال: إن كان قد علم أنّه أصاب ثوبه جنابه أو دم قبل أن يصلّى، ثمّ صلّى فيه ولم يغسله، فعليه أن يعيد ما صلّى وإن كان لم يعلم به فليس عليه إعادته، وإن كان يرى أنّه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزأه أن ينضح بالماء»(١).

فإنّ الصلاه المأتى بها بعد العلم بالإصابه، تشمل ما لو علم بها ومن ثمّ صلّى عمداً من دون غسل، أو كان ذلك من جهة النسيان بالغسل، أو كان من جهة الجهل بحكم النجاسه قصوراً أو تقصيراً، ففي جميع ذلك حكم الإمام عليه السلام بوجوب الإعادة .

لا يقال: يحتمل أن يكون الحكم كذلك منحصراً في خصوص المنى والدم، لا سائر النجاسات كالبول والغائط الذي كان مورد بحثنا هنا .

لأننا نقول: من الواضح عرفاً أنّه لا خصوصيّة فيهما للمانعيه له من الصلاه، إلاّ

كونهما يعدّان من النجاسه، كما يظهر ذلك من أدلّه النجاسات ، مع ما ورد من أنّ النجس يكون مانعاً لهما .

وبعبارة أخرى: أنّ الطهاره عن الخبث شرطٌ للصلاه، فمقتضى ذلك بطلانها مع فقد الشرط ووجود المانع ، إلا أن يدلّ الدليل بالخصوص على الاستثناء فى مورد، وليس لنا ذلك إلاّ بعض ما يتوهم دلالتة على عدم وجوب الإعادة مع الجهل ، إمّا من جهة الإشكال فى أصل دليل وجوب الإعادة من حيث الاقتضاء، أى بأن لا يشمل ما ذكر ممّا يدلّ على وجوب الإعادة لمثل الجاهل بالحكم ، أو من جهة وجود دليل يدلّ على الاستثناء فى ما نحن فيه عن حكم وجوب الإعادة .

فأمّا الكلام فى الجبهه الأولى، من حيث الاقتضاء: فلما نُقل عن المحقّق الأردبيلى ومن تبعه، من أنّه لا يمكن أن يكون الجاهل بالحكم مكلفاً بالتكليف الواقعى، حتّى يستلزم التخلف عنه وجوب الإعادة، لقبح عقاب الغافل والجاهل عن ترك ما كان واجباً أو فعل ما كان حراماً واقعاً.

هذا، مضافاً إلى أنّ الجاهل بحكم النجاسه يرى نفسه مستحقاً للعقاب لو ترك الصلاه مع هذه النجاسه اختياراً، فعلى هذا يكون تكليفه فى هذا الحال الصلاه التى صلاها وإن كانت فاقده للشرط، وحينئذٍ كيف يحكم بوجوب الإعادة وعدم أجزاء المأنى به ! هذا ما استدلّ به المحقّق الأردبيلى قدس سره ومن تأخّر عنه .

لكن يرد عليه كما حقّقناه فى الأصول بأنّ التكاليف الشرعيّه تكاليف قانونيّة كليّه لا شخصيه، فالأحكام تنزل على العموم ولا تنحلّ إلى الأفراد، بأن يصير لكلّ فرد فرد من الناس تكليفاً شخصياً لنفسه، حتّى يقال بعدم إمكان صيروره الحكم فعلياً فى حقّ شخص دون آخر، كما توهمه بعض الأعاظم مثل المحقّق النائينى وغيره ، بل يكون الحكم بفعليته باقياً لجميع الناس، وحيث كان أكثر

الناس داخلاً- تحت الكلى، واجداً للشرائط من العلم والقدرة فكان التكليف فعلياً لكل الناس ، غايه الأمر كل من كان عالماً وقادراً يكون التكليف فى حقه منجزاً ، وكل من كان غافلاً- وجاهلاً وكان جهله وغفلته عند الشرع مقبولاً، أى بأن لا يكون الجاهل مقصراً - نظير الكفار، أو بعض المسلمين المقصرين فى تحصيل تعليم المسائل الدينيه - فلا يتنجز التكليف فى حقه، بل يبقى التكليف على فعليته ولأجل ذلك قلنا بأن الكفار معاقبون على الفروع كما يعاقبون على الأصول .

ومن الواضح أنه لو لم يكن التكليف فى حقه فعلياً، ولم يكن التكليف بملا-كه فى حقه موجوداً، لما تم تبرير عقوبتهم، لوضوح أن الأحكام الإنشائية قبل الوصول إلى الفعلية لا عقوبه فيها، فهو يؤيد كون التكليف فى حقه فعلياً .

نعم يكون تنجيزه فى حقه منوطاً على كون الجهل والغفله عند الشرع عذراً، فإن كان كذلك فهو، وإلا فلا تنجيز وإلا عقاب عليهم.

هذا تمام الكلام من جهه الاقتضاء، مع أنه لو سلمنا المنع عن وجود ملاك التكليف فى الجاهل، فإنه لا بد من تسليم ذلك فيما إذا لم يلتفت فى أثناء الوقت، وإلا يجب الإتيان بالواقع، فلا يكتفى به العالم قطعاً .

وأما الكلام فى الجهه الثانيه: أى هل يدل دليل على استثناء حكم الجاهل عن العالم أم لا؟

فربما يستدل بحديث الرفع من قوله صلى الله عليه وآله : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي مَا لَا يَعْلَمُونَ» الدالّ بلازمه على عدم وجوب إعادته صلاه قد ترك شرطها، وهو الطهاره عن البول والغائط الخارجين عن المخرج، كما تمسك به المحقق فى «المعتبر» فى الناسى، وحكم بعدم وجوب الإعادته، كما نسبه إليه الشيخ الأعظم فى كتاب «الطهاره»(١).

ولكن يمكن أن يجاب عنه: بأنّ حديث الرفع إنّما يرفع الآثار التي رتبت بواسطه الجهل أو النسيان، وليس وجوب الإعادة من آثارهما لولا-النسيان والجهل حتّى يرفعهما، بل يكون وجوب الإعادة من آثار بقاء الأمر الأوّل، غايته أنّه يقال بعدم سقوطه بالإتيان بالفعل نسياناً أو جهلاً في بعض شرائطه .

مع أنّ إمكان أن يقال: بأنّ حديث الرفع لا يشمل ما كان من قبيل الأحكام الوضعيه كالمانعيه والشرطيه، لأنّ معنى رفع المانعيه ليس إلّا عدم وجوب ترك النجاسه في الصلاه في حال الغفله والنسيان، ومن الواضح أنّ عدم وجوب الترك يكون بمقتضى حكم العقل لا يحتاج إلى بيان الشرع، كما لا يخفى .

مضافاً إلى أنّ جميع ذلك إنّما يكون فيما إذا كان الجهل معذوراً كالجاهل القاصر، وأمّا الجاهل المقصّر فلا يجرى فيه ذلك قطعاً، لأنّ العقوبه في حقّه ثابتة، ولا يعدّ جهله عذراً في حقّه حتّى يرفع بحديث الرفع .

وكيف كان، فلا يكون حديث الرفع شاملاً للمقام، مضافاً إلى ما سيأتى من إمكان وجود إطلاقات الأخبار من الحكم بالإعادة في خصوص المورد، كما لا يخفى .

وقد يستدلّ على عدم وجوب الإعادة في الجاهل بالحكم، بقاعده لا تعاد المستفاده من قوله عليه السلام: «لا تعاد الصلاه إلّا من خمسه: الطهور، والقبله، والوقت، والركوع، والسجود»^(١).

حيث يشمل عمومه الجاهل بالحكم، فلازمه عدم وجوب الإعادة مطلقاً، سواء كان في الوقت أو في خارجه .

لكنّه مخدوش أولاً: أنّه موقوفٌ على عدم شمول الطهاره المذكوره في المستثنى للطهاره عن الخبث، بل كان مختصّاً للحدث، وإلّا لعدّ الحديث ممّا يدلّ

على وجوب الإعادة بالمنطوق، سواء كان المراد من الطهاره هو خصوص الخبث وهو بعيد، أو الأعمّ منهما ، فإثبات الاختصاص للحدث فقط بنفسه مشكّل ، إلا أن يستفاد ذلك من ضمّ مفاد سائر الأدلّه، أو ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى .

وثانياً : إنّه موقوف على القول بعموميّه حديث لا- تعاد حتّى لمثل الجاهل بالحكم بكلا- قسميه ، وإلاّ لو قلنا باختصاصه لغير الناسي مثلاً _ وهو الجاهل بالموضوع _ فلا ، هذا كما في «المستمسك»(١).

ولكن يرد عليه: أنّه لا- يمكن القول بخروج الجاهل بالحكم عنه حينئذٍ، لأنّه يستلزم الاستهجان بخروج مثله عنه، لأنّ الناسي خارج عنه بواسطة الأدلّه الخاصّه الدالّه على أنّ نسيان النجاسه موجب للإعادة، فهو خارج قطعاً ، كما أنّ العالم العامد قد يمكن دعوى انصرافه عنه، لأنّ الظاهر من سياق هذا الكلام، هو بيان الحكم لغير العالم العامد .

بل إنّ الحديث في مقام بيان حكم من كان له الداعي بالإتيان لولا عروض عارض من الجهل أو النسيان، فلا يشمل العالم العامد .

مع أنّه لو قيل بخروج مثل الجاهل بالحكم عن حكم عدم وجوب الإعادة، فخروج العالم العامد يكون بطريق أولى، فيبقى حينئذٍ فردان، أحدهما : الجاهل بالموضوع ، والثاني : الجاهل بالحكم ، فإن ثبت خروج مثل الجاهل بالحكم عنه والانحصار بخصوص الجاهل بالموضوع، لوجب حمل المطلق على الفرد النادر، وهو مستهجن بالنسبه إلى الطهاره عن الخبث ، فلا محيص للخروج عن هذا المحذور، إلاّ الالتزام بأحد الطريقتين: إمّا القول: بعدم وجوب الإعادة في الجاهل بالحكم أيضاً، كالجاهل بالموضوع ، وهو لا يناسب مع ذهاب المشهور

إلى خلافه، حيث حكموا بوجوب الإعادة فيه، خصوصاً في الجاهل المقصر .

أو يقال باختصاص الطهارة فيه للطهارة عن الحدث، فإنه يصح الحكم بوجوب الإعادة لجميع أقسام حالات المكلف بالنسبة إليها من العلم والجهل والنسيان، ولو كان جاهلاً بالموضوع، لأنها شرط واقعي للصلاة لا ذكرى، فيجب تحصيلها في كل حال، فيصح ذلك بالنسبة إلى عقد المستثنى، إلا أن إشكال المستثنى منه باقٍ على قوته.

فمما ذكرنا ظهر أن القول باختصاص الطهارة، بالطهارة عن الحدث، _ فيكون حكم الطهارة عن الخبث باقياً تحت عموم عدم وجوب الإعادة، مع أن الأدلة الخارجية تحكم بوجوب الإعادة في الجاهل بالحكم والناسي والعالم العاقد، إلا-الجاهل بالموضوع _ يوجب عود محذور بقاء ندره المتعلق للعموم في ناحيه المستثنى منه .

اللهم إلا- أن يقال: إن الأولى حفظ عمومته المتعلق في المستثنى من الطهارة لكلا قسميها، غاية الأمر يخرج عن حكم الإعادة خصوص الجاهل بالموضوع في الطهارة عن الخبث، دون الحدث فيبقى الباقي تحت عموم الإعادة من النسيان والجهل، حكماً كان أو موضوعياً، والعلم إن دخل فيه سواء كان في الطهارة عن الخبث أو الحدث، فلا يوجب الاستهجان أصلاً، فيصير حينئذٍ حديث لا تعاد من الأدلة الدالة على وجوب الإعادة في الجاهل بالحكم، وهو الأقوى، لمساعدته مع إطلاق الحديث وفهم العرف .

بل يناسب مع فتوى المشهور، من الحكم بوجوب الإعادة في الجاهل بالحكم، كما لا يخفى .

مع إمكان أن يجاب عن الاستهجان: بأن فيه المستثنى حيث ورد فيه أشياء متعدده، فلازمه التعدد في المستثنى منه، فيكون القراءه والتشهد والذكر في جميع

الحالات محكوماً بالصحة، فلا يكون حمل المطلق عليه حملاً على الفرد النادر .

وإن تنزلنا عن ذلك، ولم نقل بعموميته لمطلق الطهارة عن الحدث والخبث، وفرضنا تساوى الاحتمالين من كون المراد من الطهارة هو عن الحدث أو الخبث، فكأنه لا يعلم بأن حكم الإعادة كان لخصوص الحديثه أو الأعمّ منهما، فيصير العام المخصّص بالمتّصل مجملاً وساقطاً عن الاستدلال .

فالمتّجه حينئذٍ بعد التكافؤ، هو الرجوع إلى إطلاق ما ورد من اعتبار الطهارة عن الخبث للصلاه، كما فى الخبر الذى رواه زراره بسنده الصحيح عن أبى جعفر عليه السلام من قوله : «لا- صلاه إلا- بطهور، ويجزىك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» ، وأمّا البول فلا بدّ من غسله(١).

فإنّ ذيل الحديث يكون قرينه على صدره من كون المراد من الطهارة هو الخبث فقط أو الأعمّ منه، ولا يمكن حمله لخصوص الحديثه .

وحيث عرفنا كون الطهارة شرطاً للصلاه، فلا بدّ من تحصيله، ولو كان المكلف جاهلاً بالحكم أو ناسياً، كما سيأتى حكمه إن شاء الله .

وإن أبيت عن مثل هذا الحديث، وادّعى إجماله أيضاً، فإنّه لا بدّ حينئذٍ من الرجوع إلى قاعده الاشتغال، وهى تفيد عدم الاجزاء للمأتى به جهلاً أو نسياناً بدون الطهارة، ولازمها وجوب الإعادة .

مضافاً إلى إمكان توهم الاستدلال بوجوب الإعادة فى الجهل بالحكم لكلا قسميه، بالخبر الصحيح الذى رواه زراره بسند صحيح عن الصادق عليه السلام ، قال : «توضّأت يوماً ولم أغسل ذكرى، ثمّ صلّيت، فسألت أبا عبد الله عليه السلام

١- وسائل الشيعه: أحكام الخلو، الباب ٩ ، الحديث ١. الباب ١٨، نواقض الوضوء، الحديث ٧.

فقال : اغسل ذكرك وأعد صلاتك»(١) .

فقد ترك الإمام عليه السلام الحكم بالإعادة حين بيان ما هو الواجب وغيره من موارد تركه، بكونه عن جهل أو نسيان أو غير ذلك .

أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى

لكنه غير وجيه، لما قد عرفت بأنه قضيه شخصيه، لأن السؤال كان عن حكم شخص زراره، ومثله لا يكون جاهلاً بالحكم أصلاً، ولا يمكن الإطلاق في القضايا الشخصيه إلا بقدر ما يساعده المورد على ذلك، بخلاف القضايا الحقيقيه، فإن أخذ الإطلاق فيها عرفي كما لا يخفى .

واحتمال كون موضوع السؤال للعموم ، غايه الأمر يستند إلى نفسه هكذا لتحصيل الحكم ، وإن كان ممكناً، إلا أنه لا يمكن الاعتماد والوثوق إليه في مقام الاستدلال .

ولكن لا نحتاج في إثبات وجوب الإعادة إلى مثل هذا الحديث، لما قد عرفت من وجود أدله متعدده عليه، وهي كافيه في إثبات المطلوب، خصوصاً إذا كان الالتفات والتبته قد حصل في الوقت ، فوجوب الإعادة مسلّم قطعاً، ولا فرق في الحكم من تلك الناحيه بين نجاسه موضع المخرجين وغيره .

البحث الرابع: هو صورته نسيان غسل موضع المخرجين من حيث وجوب إعادته الصلاه وعدمه، في الوقت وخارجه.

فالمسأله محلّ خلاف بين الأصحاب، إذ المشهور ذهبوا إلى وجوب الإعادة مطلقاً، سواء كان الالتفات واقعاً في الوقت فإنه تجب الإعادة، وفي خارجه فإنه يجب القضاء، واجبه بل نسبه العلامة إلى أكثر علمائنا ، وفي «المدارك»: أن المسأله جزئيه من جزئيات من صلى مع النجاسه .

ولكن قال صاحب «الجواهر»: «قلت: قد يفرق بينهما لمكان ما تسمعه من الأدلة الخاصه فيها، بل يرشد إليه ما قيل إنه لم ينقل الخلاف هنا في وجوب الإعادة وقتاً وخارجاً، إلا عن ظاهر ابن الجنيدي، حيث خصّص الوجوب بالوقت، وعن الصدوق حيث نفى الإعادة في الوقت.

وأما هناك فأكثر المتقدمين على الإعادة مطلقاً، وعن الشيخ في بعض أقواله العدم مطلقاً.

وفي «الاستبصار» وتبعه عليه جُلّ المتأخرين، الإعادة في الوقت دون خارجه» انتهى موضع الحاجه من كلامه.

ولكن الإنصاف أن إثبات تفاوت في الحكم بين الموردين، بوجود خصوصيته في المقام غير هناك مشكلٌ جداً.

نعم يمكن أن يقال: بأن عدم وقوع الاستنجااء بالماء، والاكتفاء في التطهير بالأحجار _ وإن أثبتنا كفايته في تطهير محلّ الغائط ولو من جهه الإباحه للورود في الصلاه _ قد يصير هذا وجهاً للفرق بينه وبين غيره، لو عرض له النسيان، حيث لا تجب الإعادة، كما لا تجب لو كان ملتفتاً، فضلاً عن حال نسيانه، كما ورد في الحديث، وسنشير إليه إن شاء الله.

وكيف كان، فالأقوى عندنا هو ما ذهب إليه المشهور، خلافاً لابن الجنيدي من الحكم بوجوب الإعادة في الوقت واستجابها خارجه.

وللصدوق في «الفقيه» من الحكم بوجوب الإعادة في خصوص البول مطلقاً في الوقت وخارجه، بخلاف الغائط.

وفي «الحدائق» نسب إلى ابن أبي عقيل المشهور بالعمّاني أن الأولى إعادته الوضوء، ولم يقيد ببول ولا غائط، ولكن في «الرياض» نسب القول بإعادة الصلاه مطلقاً إلى العمّاني.

وفى «الجواهر» المؤيد كلامه بما فى «مصباح الفقيه» بأن نسبة الإطلاق إليه قد صدر عن صاحب «الرياض» خطأً .

ولكن يمكن أن ندافع عنه بإمكان أن لا يكون ذلك اشتباهاً منه ، بل كان ذلك بزعم منه، بوجود الملازمه بين القول بوجوب إعادة الوضوء مطلقاً ووجوب الصلاة كذلك، إذ ليس هذا إلا من جهة فقدان الطهاره عن الحدث، وإلا لا وجه للحكم بوجوب إعادة الوضوء، لأنه مع فقد الطهاره بالحدث فلا بدّ من إعادة الصلاة مطلقاً .

واحتمال أن تكون الطهاره موجوده إلى حال الالتفات وزوالها بعده بعيداً غايته، بل ممّا لا وجه له .

هذا إن كنا بصدد إصلاح كلامه ولم نذهب إلى خطاءه.

نعم لا ملازمه فى عكسه لو ثبت صحّه كلام صاحب «الجواهر» قدس سره .

وقد نقل عن الصدوق فى «المقنع» من التفصيل بين الوقت وخارجه فى نسيان غسل الدبر بالماء بعد الاستنجاء بالأحجار ، بأنه إن التفت فى الوقت، فلا بدّ من إعادة الوضوء والصلاه، وإن كان فى خارجه فلا إعادة للصلاه، إلاّ إنه يتوضأ لما يستقبل من الصلاه . هذا تمام الأقوال فى المسأله .

وأما بيان الأدله: فحجّه القول المشهور _ كما هو المختار عندنا وعليه المتأخرين، كما فى «العروه» وأصحاب التعاليق _ مقتضى الأدله ، مضافاً إلى دلالة ما ورد فى من صلّى مع النجاسه، من الحكم بوجوب الإعادة لمن نسى ذلك حتّى صلّى، كما عرفت بعضها، مثل صحيحه عبدالله بن سنان(١)، حيث دلّ بإطلاقها على وجوب إعادة الصلاه لمن علم بالإصابه ثم ترك غسله حتّى صلّى ،

الشامل لصور النسيان قطعاً، كما لا خصوصية لإصابه النجاسه عن الخارج، بل يشمل لما نحن فيه أيضاً، فيحكم بوجوب الإعادة مطلقاً، سواء كان الالتفات واقعاً في الوقت أم في خارجها.

كما يدلّ عليه أيضاً أخبار خاصّه وارده في المقام، مثل ما رواه في الصحيح عن عمرو بن أبي نصر، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول وأتوضأ وأنسى استنجائي ثم أذكر بعدما صلّيت؟ قال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك ولا تعد وضوئك» (١).

ولا بحث في سنده ودلالته، فأما السند مضافاً إلى كون عمرو بن أبي نصر من الثقات – كما وثقه النجاشي في «الرجال» والعلامة في «الخلاصه» – فهو يعدّ من أصحاب الإجماع من أمثال صفوان بن يحيى البجلي وأيوب بن نوح بن درّاج وغيرهما، فالسند معتبر بلا إشكال. وما في «الجواهر» من نقله بسنده عن ابن أبي بصير اشتباه، لعله كان من النساخ.

أحكام الوضوء / لو نسي تطهير المخرجين و صلّى

وأما من حيث الدلالة: فإنّها تدلّ على لزوم إعادة الصلاه لمن نسي غسل الذكر حتّى صلّى، فلا يشمل نسيان غسل موضع النجو، إلّا أن يقال بجواز استعمال الاستنجاء لكليهما، ويكون لفظ (الذّكر) في الجواب كناية عن لزوم غسل العوره بفرديها. ويدلّ عليه أيضاً ما رواه زراره في الصحيح (٢) الذي قد ذكرنا نصّه، وكان شاملاً لصوره النسيان قطعاً، وإن كان وارداً في قضية شخصيه كما لا يخفى، مع إمكان أن يختصّ بالناسي كما عن «الحدائق»، لأنّه القدر المتيقّن الذي يمكن أن يحمل عليه.

ثمّ لا فرق في الإعادة بين كون الالتفات في الوقت أو خارجه، مع أنّه يمكن

١- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: أبواب نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٧ و ٢. والباب ١٠، أحكام الخلوّه، الحديث ٤.

أن يحفظ إطلاقه ليشمل العامد إذا ترك الغسل لعلّه ثم نسي بعد ذلك .

ويدلّ عليه أيضاً ما فى مرسله ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام : «فى الرجل يبول وينسى أن يغسل ذكره، حتّى يتوضّأ ويصلّى ؟ قال : يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء» (١).

وهذه الأخبار الثلاثة كانت نصّاً فى نسيان غسل مخرج البول، ولا يكون شاملاً لمجرّد للغائط إلا على توجيه .

نعم قد ورد فى الغائط ما يستفاد منه وجوب الإعادة إذا توجّه تركه فى أثناء الصلاة، بخلاف ما لو توجّه بعد الفراغ، حيث حكم بأنّه لا-إعادة فيه ، وهو مثل ما رواه على بن جعفر فى الصحيح، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : «سألته عن رجل ذكر وهو فى صلاته أنّه لم يستنج من الخلاء؟ قال : ينصرف ويستنجى من الخلاء ويعيد الصلاة، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ولا إعادة عليه» (٢).

فإنّ الحديث شمل بما لا يمكن الالتزام به بحسب ما هو المتعارف من فتوى الأصحاب، وهو أنّه لو كان نسيان الاستنجاء للغائط موجباً لبطلان الصلاة لفقد شرطها _ وهو الطهاره عن الخبث _ فلا بدّ الحكم بالإعادة، حتّى لو علم بذلك بعد الفراغ عنها، وإن لم يوجب البطلان، ومن هنا نوقش فى سبب حكم الإمام بإبطال الصلاة بالانصراف لو التفت فى أثناءها .

ولذلك التجأ شيخ الطائفة بحمله على صورته نسيان الاستنجاء بالماء، مع كونه قد استنجى بالأحجار ، كما أنّ صاحب «الوسائل» حمل خبراً آخر مشتملاً على عدم الإعادة فى المورد، إذا كان الالتفات بعد الفراغ عن الصلاة، بما إذا كان

١- المصدر السابق.

٢- المصدر السابق.

الالتفات إليه بعد خروج الوقت .

أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى

ولكن كلا الحملين لا يفيدان في دفع الإشكال، لأنه إن كان الاستنجاء بالأحجار كافياً في حصول الطهاره أو الإباحه للدخول في الصلاة، فلا- يجوز مع نسيان الغسل بالماء الحكم بإبطال الصلاة، حتى لو ترك عن عمد تحصيل الطهاره عن ماء، وإن فرض عدم حصول الطهاره والإباحه، فتجب إعادتها حتى بعد الفراغ عنها، ومثل ذلك يجرى بالنسبه إلى حال الالتفات لما قبل خروج الوقت أو بعده، إلا أن يدلّ دليلٌ بالخصوص على التفصيل بأحد القسمين، لا أن يكون ذلك مقتضى حمل الدليل عليه كما ادّعى فيه .

ففى مثل هذا الحديث لا يمكن العمل على مقتضاه، خصوصاً مع ملاحظه تعبير أن «نسيان الاستنجاء»، ربما يُستعمل ويريد به نسيان غسل مخرج البول أيضاً، لأنّ الغالب هو كون خروج الغائط مشتملاً على خروج البول فلازم، ذلك حصول النسيان لكليهما، ليكون صريحاً فى مخالفه إطلاقات وجوب الإعادة للصلاه فى الوقت وخارجه فى البول، كما عرفت أخبارها .

هذا إن لم ندع صحّه استعمال لفظ «الاستنجاء» لغسل البول أيضاً، وإلا كانت المعارضه فيه أظهر .

مضافاً إلى أنّ المشهور قد أعرض عنه، بل فى «الجواهر» قوله: «كاد أن ينعقد الإجماع على خلافه» .

مع أنّه يوافق فى فقره مع خبر صحيح آخر لعلّى بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، قال : «سألته عن رجل ذكر وهو فى صلاته إنّه لم يستنج من الخلاء؟ قال : ينصرف فيستنجى من الخلاء ويعيد الصلاه»(١) .

وجه الموافقه: أنه لو لم يكن ترك الاستنجاء للغائط فقط أو لكليهما مستلزماً لبطلان الصلاة، لما كان في الحكم بالبطلان والانصراف عن الصلاة وجهً .

بل قد يمكن أن يقرّر ذلك بطريق الأولويّه للخبر الأوّل والثاني، بكون إبطال الصلاة وقطعها من دون علّه يعدّ حراماً بالإجماع ، وبرغم ذلك إذا حكم بوجوب القطع والانصراف إلى الاستنجاء، فحال بعد الصلاة يكون بطريق أولى لعدم استلزامه شبهه ارتكاب الحرام .

لا- يقال: إن قطع الصلاة قد يجوز لتحصيل أمر مندوب كما في الإقامه المنسيه، حيث يجوز قطعها إلى حين قبل الدخول في الركوع، فربما يكون في المقام كذلك بأن يجوز قطعها لتحصيله، وهو لا يوجب كون الحكم بعد الصلاة كذلك .

لأننا نقول أولاً: إنه منوط بورود دليل بالخصوص عليه .

وثانياً: إنه يجوز هناك القطع لا أن يكون واجباً، مع أنهم حكموا في المقام بالوجوب، كما هو ظاهر صيغه المضارع الوارده في قوله: «ينصرف»، فإذا وجب فإنّ الحكم به لما بعد الصلاة تكون بالأولويّه .

وثالثاً: إن جواز القطع في الإقامه كان لما قبل الركوع لا مطلقاً كما في المقام .

فالفارق بين المقامين يكون من جهات عديده .

فظهر ممّا ذكرنا إمكان الاستدلال على وجوب الإعاده لمن نسي الاستنجاء من الغائط بذلك الحديث الصحيح مطلقاً، سواء كان الالتفات في الأثناء، أو في الوقت أو في خارج الوقت .

لا يقال: إنه معارض مع مصحّحه عمّار بن موسى، عن حمّاد بن عثمان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أنّ رجلاً نسي أن يستنجى من الغائط حتّى يصلّى لم يعد الصلاة» (١) .

حيث حكم بعدم وجوب الإعادة مطلقاً، سواء كان الالتفات في الأثناء _ بالأولوية _ أو بعدها وإن في خارج الوقت .

لأننا نقول: بعدم مقاومته للمعارضه:

أولاً: من جهه ضعف سنده وسند خبر عمّار في مقابل خبر علي بن جعفر. وكذلك الخبر الثاني وهو خبر حمّاد بن عثمان.

وثانياً: مفاده بحسب ظاهره يكون مخالفاً للمشهور كما عرفت .

وثالثاً: يمكن حمله على صورته نسيان الاستنجاء بالماء في الغائط، لا مطلق الاستنجاء حتّى بالأحجار، كما يؤيد هذا الاحتمال ورود ذكر خصوص الغائط فيه .

غايه الأمر ترد الشبهه من جهه أخرى وهي أنّه لو نسي الاستنجاء بالماء للغائط، كيف يكون حاله مع البول، لعدم انفكاكه عن الغائط غالباً دون عكسه؟ فحينئذٍ احتمال أن يكون الاستنجاء بالماء للبول حاصلاً دون الغائط _ للاكتفاء فيه بالأحجار فقط _ بعيداً، وإن لم يستبعد مع ملاحظه الحال في تلك الأزمنه، حيث كان الاستنجاء بالأحجار متعارفاً في الجملة، دون زماننا هذا .

وإن حمل على كون النسيان بالماء لكليهما، فإنّه يرد عليه أنّه كيف حكم بعدم وجوب الإعادة؟ فلا يمكن الفتوى بمضمونه لمخالفته للمشهور .

فظهر من جميع ما ذكرنا أنّ الفقيه الثانيه من صحيحه علي بن جعفر، وهي قوله: «وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك فلا إعادته عليه» (١). ممّا لا يمكن الفتوى على طبقه، سواء كان المراد من الاستنجاء المتروك المفروض في صدره هو الغائط، أو هو مع البول، والحمل على ترك الاستنجاء بالماء للغائط وإن صحّحه في هذه الفقيهه، ولكن لا يمكن اجتماعه مع الحكم بلزوم الإعادة في فرض الأثناء .

نعم، يصحّ هذا الحمل في الجملة في موثقه عمّار، لذكر خصوص الغائط وعدم انضمام حاله الأثناء معه، وإمكان فرض الانفكاك بين البول والغائط في الغسل بالماء في ذلك العصر، وإن لم يكن كذلك في هذه الأزمنة، فيخرج هذا الخبر بذلك عن اطراحه وعدم العمل به، ويوافق مع عمل المشهور.

مع احتمال كون النسيان في خبر عمّار، بمعنى نسيان وضعه حال الاستنجاء، لا- نسيان الغسل، فيكون وجه الحكم بالصحة بمقتضى قاعده الفراغ، ومعلوم أنّ مثل هذا التعبير لم يرد في خبر على بن جعفر .

ومن جملة الأخبار الدالة على الإعادة في الصلاة، موثقه سماعة بن مهران، قال : «قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة، فلم يهرق الماء، ثم توضأت ونسيت أن تستنجي، فذكرت بعدما صلّيت، فعليك الإعادة، وإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صلّيت، فعليك إعادته الوضوء والصلاة وغسل ذكرك، لأنّ البول مثل البراز» (١).

والمراد بالبراز هو الغائط، وقد يطلق عرفاً على الخلاء المبرز، أى الشيء الذى فيه يظهر ويبرز من البطن .

فإنّ ظاهر الحديث مشتمل على ما خالفه الأصحاب، وهو وجوب إعادته الوضوء في صورته نسيان غسل البول ولمن ذكر ذلك في الغائط ، وإن احتمل أن يكون في الغائط كذلك، لإطلاق لفظ الإعادة في ناحيه الغائط، فيجعل ذيله قرينه على كون حكم الإعادة في الصدر نظير ذيله، كما كان الأمر كذلك في لزوم غسل المخرج إن كان النسيان لأصل الاستنجاء لا لخصوص الماء في الغائط ، كما أنّ مقتضى المماثلة المذكوره في ذيله لا يبعد أن يكون ذلك أيضاً .

فهذا الخبر يعدّ ردّاً على حكم الصدوق الذى فضّل فى حكم إعادته الصلاة بين مَنْ نسى غسل البول أو الغائط من وجوب الإعادة فى الأوّل فقط، لأنّ الخبر يحكم بالتسوية بينهما فى الحكم بالإعادة .

بل ربّما يمكن أن يدعى بعد الدقّه فى الحديث، من ذكر الاهراق للماء فى واحد وعدمه فى آخر، أن يكون المنسىّ فى الفقرة الأولى هو الغسل بالماء لكليهما، خصوصاً مع ملاحظته وجود ملازمته بين خروج الغائط والبول خارجاً، فعدم إهراق الماء كناية عن عدم استعماله أصلاً فى شىء منهما .

هذا بخلاف الفقرة الثانية، حيث ورد ذكر أنّه قد أهرق الماء، فهو شاهد على أنّه قد غَسَلَ مخرج الغائط ، إلاّ إنّ نسيّ غَسَلَ مخرج البول، فحكم بلزوم إعادته الوضوء والصلاة وغَسَلَ الذكر، فهذه تكون قرينه أخرى على كون المراد من الإعادة المطلقة فى الصدر، هو إعادته جميع ذلك، من لزوم إعادته الصلاة والوضوء والاستنجاء، فيكون الخبر دليلاً كاملاً على التسوية فى حكم البول والغائط من جهة نسيان الغسل، فى الحكم بوجوب إعادته الصلاة، سواء كان الالتفات فى الوقت أو فى خارجه .

نعم، يبقى الإشكال فيه من جهة الحكم بوجوب إعادته الوضوء، حيث أنّه يخالف مع فتوى المشهور، بل الإجماع على خلافه ، مضافاً إلى أنّك ستعرف فى الجهة الثانية من المبحث من الأخبار التى وردت ودلّت على عدم وجوب إعادته، فلا محيص إلّا الحمل على الاستحباب .

لا يقال : لِمَ لا يحكم بذلك فى حكم إعادته الصلاة، مع وجود بعض ما يدلّ على عدم وجوب إعادتها، كما ستعرف .

لأنّنا نقول : إنّ الأخبار وإن كان فى بعضها ما يدلّ على عدم الوجوب، إلاّ أنّ الحكم بوجوب إعادتها لا يكون مخالفاً للأصحاب، بل الشهره _ لولا الإجماع _

قائمه على وجوب الإعادة عكس الوضوء .

ثم استحباب الإعادة للوضوء بمقتضى الجمع بين الأخبار، كان في موردين: أحدهما : ما لو نسي غسل كلا المخرجين .

ثانيهما : في خصوص مخرج البول .

وأما لو كان النسيان لخصوص مخرج الغائط دون البول، خصوصاً فيما إذا استنجى للغائط بالأحجار دون الماء، فإثبات استحباب إعادته فيهما مشكل، لعدم شمول مثل الحديث لذلك، على حسب ما قررناه فيه .

نعم يثبت بما سيأتي على احتمال، في خبر عمار .

نعم ، لو قلنا كون المراد من النسيان في الفقرة الأولى يكون في خصوص الماء دون الأحجار، وقلنا بعموميته الحكم بالإعادة، حتى لمثل الوضوء، فالحكم باستحبابها مطلقاً له وجهٌ ، والأمر في ذلك سهلٌ .

فعلى ما قررناه لا يشمل الحديث ما لو نسي خصوص مخرج الغائط بال غسل، أو هو مع الاستنجاء بالأحجار .

اللهم إلا أن يقال بدخوله بمقتضى إلحاق البول بالبراز في ذلك .

ومن جملة الأخبار الخاصّة التي استدلّ بها على المطلب: صحيحه ابن أذينة، قال : «ذكر أبو مريم الأنصاري أنّ الحكم بن عتيبه بال يوماً ولم يغسل ذكره متعمداً، فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام ، فقال : «بئس ما صنع، عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوءه»^(١) .

وقد تمسك الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره»^(٢) بهذا الخبر في مدار أخبار

١- وسائل الشيعة: نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٤ .

٢- كتاب الطهاره: ص ١٥٨ .

وجوب إعادته الصلاة لمن نسي الاستنجاء وتركه، ولو كان الالتفات في خارج الوقت .

ولكن الإنصاف عدم إطلاقه لما نحن فيه، لوضوح أنّ ترك الغسل عمداً من الحكم بن عتيبه _ كما نصّ عليه الحديث _ غاية ما يدلّ عليه إطلاقه هو الشمول لتركه عمداً عالمياً بالحكم أو جاهلاً، كما يشهد لذلك جواب الإمام عليه السلام، بقوله: «بئس ما صنع»، إذ اللوم والتوبيخ إنّما يصحّ في غير النسيان، فالأولى خروجه عن أدلّه المسأله .

نعم هو دليلٌ على عدم وجوب إعادته الوضوء في صورته النسيان بطريق أولى، إذا لم يجب الإعادته في صورته ترك الغسل عن عمدٍ، فالبحث موكول إلى محلّه .

ومنها: موثقه عمّار بن موسى الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء، حتّى صلّى، إلاّ إنّه قد تمسّح بثلاثه أحجار؟ قال: إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلّى، فقد جازت صلاته وليتوضّأ لما يستقبل من الصلاة»(١) .

وقد اعترض عليه صاحب «الجواهر» والمحقّق الهمداني من اشتماله بما هو مخالفٌ لإجماع الأصحاب، وهو الحكم بعدم كفايه التمسّح بثلاثه أحجار في الطهاره، والحكم بوجوب إعادته الصلاة في الوقت، مع أنّ الاستنجاء بالأحجار قد حصل .

وكذلك اشتماله بعدم تحقّق الوضوء ووجوب إعادته، بقوله: «وليتوضّأ لما يستقبل من الصلاة».

وقد أفتى الصدوق قدس سره في «المقنع» بمضمون هذا الحديث، كما في

«الجواهر»^(١) نسبته إليه، ولذلك قال: «فلا بدّ من طرحه أو حمله على ما لا يخالف المذهب»، انتهى كلامه.

وفي «مصباح الفقيه»^(٢) قال: «لابدّ من حمل هذه الرواية على الاستحباب أو على التقيّه ونحوها»، انتهى موضع الحاجة.

ولكن السيّد الاصفهاني قدس سره أراد تصحيحه، كما احتمله الشيخ الأعظم في كتاب «الطهاره»، ونحن نذكر كلامه نقلاً عن «الروائع الفقيهه» قال بعد ذكر الخبر: «مجمل الأمر بالتوضئ فيها على التوضئ بمعنى غسل محلّ النجوى، وحمل مورد السؤال على ما لا يكفى فيه المسح بثلاثه أحجار، أو لم يكن مورد للمسح بالأحجار، إمّا لتعدّي النجاسه عن المحلّ، أو لخروج البول مع الغائط، وحينئذ لا يبقى مجالاً لتوهم كونها موهونه، لاشتمالها على وجوب إعادة الوضوء وإعادة الصلاه مع الاستنجاء بالأحجار، ولم يقل به أحد».

ثم قال بعد عدّه أسطر: «ولكنّه إذا حُمِل على ما ذكرناه، فلا وهن فيها، فيكون شاهداً للجمع المذكور بين الأخبار المتقدّمه...».

ولكن الإنصاف أن يقال: إنّه لا إشكال في كون مورد سؤال هذا الحديث، خصوص من نسي غسل دبره، بعد فرض استنجائه بالأحجار، حيث يكون ظهوره في عدم نسيان غسل القبل، وإلا لم يذكر خصوص الدبر.

وما وقع في كتاب «الطهاره» للشيخ من ذكر الحديث هكذا: «في الرجل ينسى أن يغسل الذكر» بدل «الدبر» لعلّه من غلط النسخ.

وكيف كان، فاحتمال ترك غسل الذكر نسياناً، أو حمله عليه _ كما وقع في كلام

١- جواهر الكلام: ج ١ / ص ٣٦٧.

٢- مصباح الفقيه: كتاب الطهاره / ص ٢١٢.

السيد _ بعيداً عن ظاهره .

كما أنّ حمل لفظ «الوضوء» الواقع في قوله : «وليعد الوضوء» على تطهير المحلّ لا الوضوء المصطلح، وإن سلّمناه في جملة: «وليتوضّأ لما يستقبل من الصلاة»، لكنّه بعيد في خصوص هذا اللفظ بأن يُقرأ بفتح الواو لا بالضمّ .

ولكن لو سلّمنا جميع هذه المحامل ، مع ذلك نقول : إنّهُ مشتمل على ما هو مخالف لفتوى أصحابنا، وهو عدم وجوب القضاء في خارج الوقت ووجوب إعادته في الوقت، إذ أنّ أصحابنا قد أفتوا بالإعادة هنا مطلقاً وإن لم يفتوا بذلك في ناسي النجاسه في الثوب ومكان الصلاة من جهه مكاتبه على بن مهزيار(١) حيث فصل بعضهم بين الوقت بالإعادة وخارجها بعدم الإعادة.

مضافاً إلى أنّه لو كانت أجزاء النجاسه باقيه بعد المسح بالأحجار، أو لم تحصل الإباحه بذلك، فلا بدّ من الإعادة مطلقاً، سواء كان ذلك في الوقت أو في خارجه، وإن كانت ظاهره أو مبيحه، فلا وجه للحكم بوجوب الإعادة .

نعم، الأولى في الحمل أن يقال بأنّ حمل الإعادة في الوقت على الاستحباب حتى للصلاه والوضوء، وحمل كلمه «وليتوضّأ» بصيغه الاستقبال على التطهير بالماء للصلوات الآتية استحباباً لا- وجوباً ، مع لزوم مراعاة التمسّيح بالأحجار الثلاثه، على ما هو الصحيح منها، أي بصوره الكنايه في التطهير والإباحه ، ومع حفظ ظاهره من جهه كون النسيان قد حصل في خصوص غَسَل الدبر بالماء لا مخرج البول ، فيكون الخبر محفوظاً عن الطرح، وعن مخالفه الأصحاب، وعن الحمل على التقيه، إذ لم يثبت كون فتوى العامه موافقاً لذلك حتى يحمل عليها ، فالخبر خارج عن محط الاستدلال على مسألتنا، وهو الذي نسي غَسَل ما

١- وسائل الشيعه: الباب ٤٢، النجاسات، الحديث ١.

يوجب إعادته، لا ما لا يوجب، كما في الخبر على ما قرّناه .

والخلاصه: ثبت من جميع ما فضّلناه وحققناه من صدر المسأله إلى هنا، أنّ لنا دليلً مطلقً يفيد وجوب إعادته الصلاه لمن نسي غسل ذكره بالماء، بلا فرق بين أن يغسل مخرج غائظه بالماء أم لا، وبلا فرق بين أن يمسخ مخرجه بالأحجار أم لا، وبلا فرق بين أن يكون قد التفت إلى ذلك في وقت الصلاه أو في خارجه.

كما يظهر من ذلك حكم من نسي غسل كلا المخرجين حتى بالأحجار أيضاً، لأنّ الإعادته فيه يكون بطريق أولى بهذه الصوره الثانيه .

كما ظهر ممّا قلناه حكم الصوره الثالثه: وهى ما لو لم ينس غسل الذكر، بل نسي غسل الدبر بالماء، لكنّه مسحه بالأحجار بما يكفى فى طهارته أو إباحتها، فإنّه لا تكون إعادته الصلاه واجبه، لا فى الوقت ولا فى خارجه، بل تستحب إعادتها فى الوقت، كما عرفت ذلك من الخبر الأخير .

وأما حكم الصوره الرابعه: وهى ما لو نسي غسل مخرج الغائظ بالماء أو مسحه بالأحجار، أى نسي كليهما دون مخرج البول، فلا دليل لنا بالخصوص يدلّ على لزوم الإعادته فى الصلاه، وذلك من جهه دلالة صحيحه على بن جعفر (١)، بناءً على كون المراد من الاستنجاء الذى نسيه، هو خصوص الغائظ لا مطلقاً. حتى يشمل مخرج البول، فكون المراد من المنسى فى الغائظ، هو غسله بالماء والأحجار كليهما، لا خصوص الماء فقط، فحينئذٍ يكون دليلاً على المراد.

هذا، مضافاً إلى إمكان الاستدلال بخبر سماعه بن مهران بتوجيه آخر كما أشير إليه فى آخر كلامنا، وهو أن يقال: بأنّ عدم الأهراق، وإن كان بحسب ظاهره الابتدائى هو عدم الغسل بالماء لكلّ من البول والغائظ، فصار ذلك قرينه

على كون نسيان الاستنجاء بعده لكليهما، إلا أنّ المماثلة الواقعة في ذيله، بقوله: «لأنّ البول مثل البراز»، دليلٌ على كون المراد من النسيان وعدم الأهراق خصوص الغائط لا كليهما، وإلا لما كان لذكر المماثلة مع كون البول داخلاً في المنسى وجه وجيهٌ، لأنّ الحكم في الصدر يكون مع الفقرة الثانية الذى كان يختصّ صورته نسيان البول مساوياً، يعنى يمكن أن يكون وجه الإعادة في الصدر أيضاً هو لنسيان غسل موضع البول، كما في الفقرة الثانية، فلا يبقى للمماثلة معنى.

هذا بخلاف ما لو حصرناه في خصوص البول، فلها وجه صحيح، فيكون دليلاً على الصورة الرابعة، ولعلّه لذلك أفتى الأصحاب بوجوب الإعادة فيها .

بقى هنا إشكالاً آخرًا، وهو وجود بعض الأخبار الصريحة بعدم الإعادة للصلاة مطلقاً، سواء كان التذكّر في الوقت أو في خارجه ، وهو مثل ما رواه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره، وقد بال؟ فقال: يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة» (١).

ويرد عليه أولاً: بأنّه ضعيفٌ من حيث السند، لأنّ فيه أحمد بن هلال العبرتائي البغدادي، هو غالٍ وكان متّهماً في دينه، وورد في حقّه ذمٌ من مولانا أبي محمّد العسكري عليه السلام ولعلّه هو التوقيع الصادر منه عليه السلام إلى القاسم بن العلاء من لعن ابن هلال وجاء فيها: «احذروا الصوفي المتصنّع» .

وضعّفه جميع أهل الرجال إلا الغضائري، حيث يقبل ما رواه العبرتائي عن شيخه الحسن بن محبوب وابن أبي عمير، وعدّ رواياته عنهما من الصحاح .

ولكن الإنصاف عدم إمكان الاعتماد على حديثه، خصوصاً مع ملاحظه ذمّ العسكري عليه السلام له، بل واللعن الذى ورد في ذيل التوقيع الوارد عن الناحية

المقدّسه ظاهراً، من لعن الشلمغانى بقوله عليه السلام: «إننا فى التوقى والمحاذره منه على مثل ما كُنّا عليه ممّن تقدّمه من نظرائه من السرىفى والنمىرى والهلالى والبلالى وغيرهم» الحديث (١).

هذا فضلاً عن تضعىف الصادر عن المحقّق الأردبىلى فى «جامع الرواه» والعلّامه فى «مختلف الشىعه» فى هذه المسأله، خصوصاً مع كون الخبر معروضاً عنه الأصحاب، فىجب طرحه حتّى ولو كان منقولاً عن مثل ابن أبى عمىر .

وثانياً: يكفى فى طرحه مخالفته لفتوى المشهور، لو لم نقل الإجماع، لاسيّما فى البول، حيث أنّ الاتّفاق فى حكمه أعظم من الاتّفاق فى حكم الغائط.

ومنها: ما رواه ابن أبى نصر، قال: «قلت لأبى عبدالله عليه السلام: إنى صلّيت فذكرت أنى لم أغسل ذكرى بعدما صلّيت أفأعيد؟ قال: لا» (٢).

فإنّ هذا الخبر وإن كان من حيث السند مقبولاً فى الجملة، لكن قد وقع الكلام فى حقّ المثنى بن الوليد الحنّاط، فبرغم أنّه لم يضعّفه أحد، ولكنّه لم يرد فى حقّه توثيقٌ إلّا ما قاله العلّامه فى «الخلاصه» و«تحرير الطاووسى» من أنّه لا بأس به، وجاء فى «البلغه» و«الوجيزه» أنّه ثقّه، بناءً على كون المراد من لا بأس هو ذلك .

إلّا أنّ الشىخ الطوسى حمّله على كون المراد من عدم الإعاده هو الوضوء لا الصلاه، كما ذكره فى «الوسائل» فى ذيل هذا الخبر، إلّا أنّه خلاف ظاهر الحديث، لأنّه قد صرّح فى السؤال بأنّه التفت بعدما صلّى، فىكون ظاهر الإعاده راجعاً إليها، لا إلى الوضوء الذى لم يرد له ذكرٌ فيه أصلاً .

إلّا أنّه لا محيص إلّا عن مثل هذا الحمل، أو طرح الحديث، لأنّه مضافاً إلى

١- بهجه الآمال فى شرح زبده المقال: ج ٢/ ص ١٦٩ .

٢- وسائل الشىعه: نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٦ .

كونه مخالفاً لفتوى الأصحاب _ كما عرفت _ بل الإجماع معارض مع ما نقله نفس هذا الراوى بوجوب الإعادة فى خبر الطائفه الأولى من الأخبار، وهو خبر أبى بصير(١) حيث صرح فيه بوجوب إعادته الصلاه فى خصوص من نسى غسل مخرج البول وعدم إعادته الوضوء، فكيف يصح القول بصحة كلا كلاميه، فلا بأس أن يجعل هذا قرينه على كون المراد هو عدم إعادته الوضوء لا الصلاه، وإن كان ذلك خلاف الظاهر، كما لا يخفى وبذلك نصون الحديث عن الطرح .

ومنها: ما رواه عمّار بن موسى الساباطى، قال : «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لو أنّ رجلاً نسى أن يستنجى من الغائط حتى يصلّى لم يعد الصلاه»(٢).

حيث يدل على عدم وجوب إعادته الصلاه عند نسيان الاستنجاء فى الغائط، حتى فى الوقت، فيخالف مع ما مرّ منّا سابقاً بوجوب الإعادة .

والجواب عنه: بالظن فى سنده من جهة عمّار بن موسى حيث كان فطحياً، كما عن العلامة فى «المختلف» .

مدفوعٌ بوقوع أصحاب الإجماع، وهو حمّاد بن عثمان فى سند الخبر قبله، فيصير مصححاً، ولكن فى كلام الشيخ فى «الطهاره» والسيد فى «الروائع» التعبير عنه بموثقه، عمّار ولعله كان بلحاظ كون نفس عمّار موثقاً، كما هو كذلك عند أصحاب الرجال .

وكيف كان، فالسند معتبر، فلا بدّ من التصرّف فى دلالتة، فيمكن أن يقال بحمله على صورته نسيان الغسل بالماء للغائط دون الأحجار، ودون غسل مخرج البول، فيوافق مضمونه مع خبر آخر له(٣) من الحكم بالإعادة فى الوقت دون خارجه،

١- وسائل الشيعه: نواقض الوضوء، الباب ٣، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: أحكام الخلو، الباب ١٠، الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعه: أحكام الخلو، الباب ١٠، الحديث ١.

حيث قد عرفت أنه قد جمعناه بالحمل على استحباب الإعادة فيه، لا- الوجوب، فهو أيضاً يصير قرينه أخرى على صحه هذا الحمل، حيث لا يصدر من شخص واحد نقلاً وروايةً حكمان متضاربان، من وجوب الإعادة للصلاه وعدمها، فهذا الحمل مضافاً إلى كونه مؤيداً بذلك، مؤيداً بكلام شيخ الطائفة بحمله على ما ذكرناه، كما نقله في «الوسائل» عنه، «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا»^(١).

وهكذا تمّ الجمع بين الأخبار الظاهره في التعارض، من دون لزوم حصول طرح أو خلاف للظاهر، هذا تمام الكلام في البحث عن الجبهه الأولى، وهي حكم إعادة الصلاه وعدمها .

وأما الكلام في الجبهه الثانيه: وهي أنه هل تجب إعادة غسل المخرجين أم لا ؟

والأخبار فيه متضاربه، حيث أنّ المستفاد من بعضها وجوب الإعادة ، وهو مثل ما في خبر عمّار بن موسى حيث حكم فيمن نسي غسل دبره بالماء دون الأحجار بالإعادة، بقوله عليه السلام في الجواب : «إن كان في وقت تلك الصلاه فليعد الصلاه وليعد الوضوء، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاه التي صلّى، فقد جازت صلاته، وليتوضأ لما يستقبل من الصلاه»^(٢) . بناءً على كون الوضوء مستعملاً في معناه المصطلح في كلا الموردین . ومثل ما رواه سماعه^(٣) فيما إذا نسي غسل الذكر فعليك إعادة الوضوء والصلاه .

ومثل ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام ، قال : «إن أهرقت الماء ونسيت أن تغسل ذكرك حتى صلّيت، فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك»^(٤) .

١- سورة الأنعام : آيه ١١٥ .

٢- وسائل الشيعة: أحكام الخلو، الباب ١٠ ، الحديث ١ _ ٥، والباب ١٨ ، نواقض الوضوء، الحديث ٨ .

٣- المصدر السابق .

٤- المصدر السابق .

ومثل ما رواه سليمان بن خالد، في الصحيح عن الباقر عليه السلام: «في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره؟ قال: يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء» (١).

فإن هذه الأخبار التي يعدّ بعضها معتبرة تكفي في الحكم بوجود إعادة الوضوء، لولا وجود أخبار كثيرة _ بل أكثر منها وأقوى منها سنداً _ دالّة على عدم لزوم الإعادة، فلا محيص إلا الجمع بينهما بالحمل على الاستحباب، خصوصاً إذا كان الالتفات في الوقت، والأخبار الدالّة على عدم لزوم الإعادة، مثل ما رواه علي بن يقطين في الصحيح، عن أبي الحسن عليه السلام: «في الرجل يبول فينسى غسل ذكره، ثم يتوضأ وضوء الصلاة؟ قال: يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء» (٢).

ومثل ما رواه مصحح عمر بن أبي نصر في مصححته، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول وأتوضأ وأنسى استنجائي، ثم أذكر بعدما صلّيت؟ قال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك ولا تعد وضوئك» (٣).

ومثل ما رواه أبو مريم الأنصاري جواب الإمام عليه السلام، بقوله: «بئس ما صنع عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوئه» (٤).

ومثل ما رواه عمرو بن أبي نصر، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول وينسى أن يغسل ذكره ويتوضأ؟ قال: يغسل ذكره ولا يعيد وضوئه» (٥).

بل وعليه جلّ خبر عمرو بن أبي نصر الآخر، حيث جاء فيه قوله عليه السلام: «أفأعيد؟ قال: لا» (٦). كما قرّناه سابقاً.

١- وسائل الشيعة: نواقض الوضوء، الباب ١٨، الحديث ٩.

٢- المصدر السابق.

٣- المصدر السابق.

٤- المصدر السابق.

٥- المصدر السابق.

٦- المصدر السابق.

إذا عرفت الأخبار بكلا قسميها، فنقول: قد نُقل عن الصدوق رحمه الله حكمه بوجوب إعادته الوضوء، في خصوص نسيان غسل مخرج البول، إلا- أنَّ المنقول من عبارته في «المقنع» المستفاد منه فتواه بذلك في نسيان غسل المخرجين، ولكن الإجماع بين المتقدمين والمتأخرين على خلافه، ومخالفته لا يضرّ بالإجماع، لكونه معروفاً بحسبه ونسبه، فلا بدّ حينئذٍ إمّا أن نطرح الأخبار الدالّة على الإعادة. ولكن ذلك غير مقبول، لاشتغال أخبارها ببعض ما وقع من الأصحاب من العمل على طبق مضمونها - أو الحمل على الاستحباب - فهو جيّد من جهة التصرّف في التهيئه - أو الحمل على التقيّه كما نُقل ذلك عن صاحب «الحدائق» وصاحب «الوسائل» من جهة كون مسّ الفرج موجباً للوضوء، كما عليه العامّة، فهو بعيداً خصوصاً فيما إذا حكم بالإعادة فيمن نسي غسل مخرج الغائط، لو لم نقل بالملازمه مع خروج البول، أو حمل لفظ «الوضوء» على غير معنى المصطلح عليه من نفس الاستنجا، كما قلناه ونقلناه عن بعض في خبر عمّار، أو حمل الأمر على القدر المشترك بين الوجوب والاستحباب، كما قلناه في خبر سماعه، بل وهكذا يجرى في خبر أبي بصير على ما في «الجواهر»، مع أنّ خبر أبي بصير لم يشتمل إلا- على لفظه «الوضوء» فقط .

وكيف كان، الأولى من جميع هذه المحامل، هو الحمل على الاستحباب، خصوصاً في غسل نسيان مخرج البول، وأولى منه في نسيان غسل المخرجين، وإن كان الاستحباب في خصوص نسيان غسل مخرج الغائط لا يخلو عن وجه، للتسامح في أدلّه السنن، سواء مَسَحَ بالأحجار أم لا .

وأما الكلام في الجبهه الثالثه: وهى التيمّم، حيث صرّح جماعه بكونه كالوضوء فى عدم اشتراط صحّته بغسل المخرجين ، بل لو نسي غسلهما أو أحدهما وتيمّم وصلّى لا- يجب عليه إعادته، كما تجب إعادته الصلاة فيما تجب، بلا فرق فى ذلك بين أن يشترط فيه التضيّق أم لا ، ولعلّ دليل ظهور أدلّه تنزيل الطهاره التراييه بمنزله الطهاره المائيه، والبدليه، ومشاهده مساواه حكمه مع

الوضوء فى كثير من الشرائط والموجبات والنواقض، يوجب حصول الاطمئنان للفقهاء بالاحاق، وإجراء حكم الوضوء عليه، فيما كان بدلاً عن الوضوء، إلا ما خرج بالدليل فعلى، هذا لا يبعد أن يقال باستحباب إعادته فيما حكم باستحبابها فى الوضوء، وإن كان لم يشاهد التصريح بذلك من الفقهاء، على ما بأيدينا من كتبهم.

نعم، قد نقل عن العلامة فى «القواعد» على ما فى «الجواهر»^(١) عدم صحه التيمم قبل الغسل، لو قلنا باعتبار التضيق فيه.

واستدل عليه، بأنه يستلزم وقوعه قبله سعه وقت زائد على الصلاه والتيمم، أو غسل المخرج أو المخرجين يقتضى مقداراً من الوقت، فوقع التيمم قبل مضى هذا الوقت مساوٍ مع عدم تحقق شرط صحته، وهو حصول التضيق المعتبر فيه على الفرض، فيجب إعادته .

هذا، ولكن لا بد أن يعلم أولاً: بأن هذا لا يوجب عدّه مخالفاً للمسأله، بأن يكون عدم غسل المخرج أو المخرجين موجباً لبطلانه ، بل وجه البطلان _ إن قلنا به _ كان من جهه عدم تحقق شرط صحته، وهو حصول التضيق فيه، وهو أمر مستقل غير مرتبط بما نحن بصدده .

وثانياً: بأن ذلك تارة يفرض بأنه التفت إلى ذلك بعد التيمم والصلاه، بأن علم بأن الوقت كان أوسع لترك غسل مخرجه .

وأخرى: يعلم بذلك بعد التيمم وقبل الصلاه، فإن حكم بوجوب إعادته فى الفرض الأول، فإنه تجب إعادته فى الثانى أيضاً .

وثالثه: يفرض أنه مع ترك غسل مخرجه قد وقع التيمم والصلاه فى مقدار قليل من الوقت أيضاً، بحيث لو كان قد أتى بالغسل لأوجب خروجه عن ذلك

الوقت، وصيروره الصلاة واقعه بعد الوقت ولو ركعه منها، فلا- وجه للحكم بالبطلان حينئذٍ، لأنَّ الشرط الواقعي _ وهو ضيق الوقت _ كان حاصلًا، لو لم نقل بلزوم ترك غسل المخرج حينئذٍ لأجل تحصيل الصلاة في الوقت، لإمكان أن يقال بلزوم الغسل وتحصيل الطهاره، ولو استلزم وقوع مقدار من الصلاة في خارجه، بواسطه كون هذا المقدار من الوقت يعدّ داخلًا في الوقت وذلك من باب إلحاق هذا الوقت الخارج بالوقت من باب «مَنْ أدرك ركعه في الوقت كمن أدرك تمامها».

فحكم العلامة بالبطلان لمن اشترط التضييق في التيمم مطلقًا، ممّا لا وجه له.

إلا أن يقال: إنّه أراد القسم السابق عليه من حصول السعه في الوقت، كما هو الظاهر من استدلاله، ولكنّه لم يتعرّض هذا القسم أصلًا.

وثالثًا، بأن يقال: بأنَّ السعه بهذا المقدار ممّا يتسامح فيه العرف، إذ يصدق عندهم لمن ترك غسل المخرجين وأتى بالتيمم للصلاه بما لا- يسع وقته لإتيان الوضوء، ولو كان قد ترك غسل المخرجين بأنّه قد أتى به في ضيق الوقت، لوضوح أنّ الوقت الذي يستغرقه الوضوء عرفًا يعدّ أزيد من الوقت المصروف لغسل المخرجين للفرد المتعارف من الإنسان لا ممّن كان وسواسيًا في التطهير.

والحاصل: الملاك في صدق سعه الوقت وضيقه، هو فهم العرف، لا الدقّه العقليه، ومن الواضح أنّه يصدق على من ترك غسل مخرجهما وأتى بالتيمم، أنّه وقع في وقت ضيق إن لم يمكنه الوضوء فيه.

مضافًا إلى أنّ مثل غسل المخرج ونظائره، يعدّ الزمان المصروف فيه من أزمته تحصيل مقدمات الصلاه _ كزمان تحصيل الستر للنساء للصلاه أو للرجال بالنسبه إلى العورتين _ حيث أنّ وسعه الوقت لمثل هذه الأمور لا يضّر في صدق ضيق الوقت الموجب لصحّه التيمم.

ولكن الإنصاف مع ذلك هو التفصيل بحسب حال الأفراد، من جهة إطالته في ذلك من حيث الزمان في غسل المخرج بحيث لو كان قد لاحظته لحصل له من الوقت السعه ممّا يكفيه تحصيل الوضوء براحه من دون عسر وتعب عرفاً ، فحينئذٍ يجب عليه إعادته تيمّمه، لعدم إحراز حصول شرطه حينئذٍ، وهذا بخلاف من كان متعارفاً في ذلك كما هو الغالب ، فالحكم بالصحة حينئذٍ لا يخلو عن قوّه، وإن كانت الإعادة لا يخلو عن وجه ولو من جهة مراعاة الاحتياط، لأنّه حسن على كلّ حال .

إلى هنا ذكر المصنّف صاحب «الشرائع» قدس سره حكم ما لو وقع الخلل في وضوء واحد، من حالات الشكّ والجهل والنسيان بل العمد في بعض صورته، حيث قد عرفت أحكام كلّ واحد منها تفصيلاً، ولله الحمد.

في المسأله القادمه يشرع في بيان حكم الخلل الواقع بين الطهارتين.

ومن جدّد وضوئه بتيه الندب، ثمّ صلّى، وذكر أنّه أخلّ بعضو من إحدى الطهارتين ولم يعلم بعينه، فإن اقتصرنا على تيه القربه، فالطهاره والصلاه صحيحتان، وإن أوجبنا تيه الإستباحه أعادهما (١).

(١) ولا يخفى أنّ هذا الفرع يتولّد منه فروع كثيره، ومسائل عديده، وربما تتفاوت أحكام هذه الفروع بعضها عن بعض، فلا بدّ من التعرّض له تفصيلاً حتّى يظهر حكم كلّ بحسب ما اقتضته الأدلّه المقرّره عند الفقهاء والأصوليين .

فنقول، ونسأل من الله الاستعانه، لأنّه وليّ التوفيق، وهو خير معين ورفيق : يمكن ملاحظه الأحكام فى هذه المسأله من جهتين:

الجهه الأولى: بيان حكم الوضوء والطهاره، من حيث الصّحه والبطلان .

الجهه الثانيه: بيان حكم الصلاه التى وقعت بعدهما، من حيث وجوب الإعادة وعدمه . فأما الجهه الأولى وهو بيان حكم الطهاره لمن توضّأ بوضوئين، وكان الثانى منها تجديدياً، ثمّ علم بعد الصلاه المأتى بها بعدهما بوقوع الخلل فى أحدهما، من جهه ترك شرط، أو وجود مانع وقاطع، ولم يدر فى أيّهما وقع؟

والمفروض فى هذه الجهه ملاحظه الصور التى يمكن فرضها وتصويرها من كلمات الفقهاء، وهى عديده، فنقول:

أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالخلل فى أحد الوضوئين

تارةً: يفرض القول بكفايه قصد القربه فى صحّحه الوضوء، وعدم الحاجه إلى قصد الوجه، من الوجوب أو الندب، لا وصفاً ولا غايه، ولا- قصد الاستباحه ولا- الرفع، وكون حقيقه الوضوء وماهيته فى جميع أقسامه _ حتّى التجديدى منه _ حقيقه متّحده وواحد، بل ولو لم نقل بلزوم قصد خاص فيه من الأمر والغايه، بل لو قصد خلاف ما هو الواقع حتى تقييداً به لما أضرّ به ، بل وقلنا بكفايه ما قصده ظاهراً عمّا كان فى الواقع ولو كان مخالفاً له .

فلا- إشكال في جميع هذه الصور من الحكم بصحة الطهارة والوضوء ، بل في «الجواهر» نقلاً عن بعض الفقهاء هو القطع بعدم الإشكال، لأنَّ أحد الوضوئين وقع صحيحاً قطعاً، وإن كان الآخر منهما باطلاً ، فبالنتيجة تكون الصلاة الواقعة بعدهما صحيحة، كما لا يحتاج لإتيان ما يشترط فيه الطهارة من تجديده .

نعم، غايه ما في الباب، هو الحكم بصحة أحدهما، المحصّل لأصل الطهارة، لا لما أتى به بقصد التجديدي، لأنّه محتاج إلى كونه واقعاً بعد طهارة صحيحة بالتكرّر فيه، وهو هنا معلوم العدم تفصيلاً، لأنَّ الوضوء إمّا أن يكون الأوّل منهما فاسداً، فالثاني أصليّ لا تجديدي، أو الثاني كان باطلاً، فالأوّل يكون أصلياً والثاني باطلاً ، فلا بدّ للعمل بهذا الاستحباب من تحصيل وضوء ثالث حتّى يصدق عليه التجديدي .

لا يقال : إنّه إذا حكم بصحة الوضوء وحصول الطهارة، وعدم تأثير العلم بوجود الإخلال في أحدهما بأصل الطهارة، فأى مانع أن نحكم بحصول التجديدي أيضاً، وذلك بمقتضى وجود الشكّ في أنّ الإخلال واقع في الثاني منهما، فبواسطه قاعده الفراغ _ من جهة حصول الشكّ بعد الفراغ عنه _ نحكم بصحة الثاني، ويترتب عليه أثره المخصوص به، وهو كونه تجديدياً بعد العلم بحصول أصل الطهارة حينئذٍ، كما لا يخفى .

لأنّنا نقول أولاً : إنّ ذلك متوقّف على القول بكون قاعده الفراغ جاريه في مثل التجديدي، الذي كان أمراً نديبياً، لأنّ بعضهم يعتقد بأنّه لا يؤثّر جريان القاعده عملاً في مثل التجديدي، كما يظهر ذلك من المحقّق الهمداني قدس سره في «المصباح»(١) في جريان قاعده أصاله الصحه، وإن كان هذا لا يخلو عن تأمل،

كما سيأتى توضيحه عن قريب إن شاء الله تعالى .

وثانياً: إنَّ إجراء قاعده الفراغ، فرع وجود الشكِّ في حصول شيء، لا فيما قطع بعدم حصوله كما في المقام، لوضوح أنَّ المسأله مركَّبه من علمين تفصيليين، والشكُّ في أحدهما المعين .

فأما العلمان التفصيليان: هما العلم بحصول الطهاره عن الحدث على الفرض، والعلم بعدم حصول الطهاره الثانيه، والوضوء الثانى تجديدياً، لعلمه ببطلان أحدهما .

وأما الشكُّ في أحدهما المعين: وهو أنَّه لا يدري أنَّ المحصَّل للطهاره بأيهما حصل، من الوضوء الأوَّل أو الثانى، والترديد فى ذلك لا يوجب إجراء قاعده الفراغ فى ما يعلم فقدانه، كما لا يخفى .

فحكم المسأله فى هذه الصوره واضحه، وهذا هو المختار فى باب التيه للوضوء، ومن المعلوم ظهور أثر المبنى هنا .

وأما الصوره الثانيه: وهى ما لو فرض القول بتفاوت حقيقه الوضوء بعضها مع بعض، وأنَّه لا يتشخص ولا يتميز الوضوء عن وضوء آخر إلا بالتية، بحيث لو ترك تيه أحدهما بالخصوص لما وقع الوضوء فى الخارج سواء قصد خلافه أم لم يقصد شيئاً .

أو قلنا: بأنَّه يعتبر فى صحته أن لا يقصد خلافه، تقييداً كان أو غير مقيد، بل قلنا بأنَّه يكفى أن ينوى قصد القربه بالوضوء دون قصد شيء آخر، أى لو تَوْضأً كان كافياً فى صحته ولو لم يكن قصد ما هو الواقع فى البين .

لازم هذين الفرضين هو البطلان احتمالاً، لأنَّ ما هو الصحيح إن كان هو الأوَّل فقد حصلت الطهاره ويعدَّ الوضوء التجديدى باطلاً، وإلا- لكان أصل الوضوء المحصَّل غير حاصل، لأنَّ التجديدى بعنوانه غير حاصل قطعاً، لعدم تكرَّر الوضوء الثانى، وأما المحصَّل أيضاً غير حاصل، لأنَّه لم يقصده، ومع فرض تباين

حقيقته مع حقيقه الوضوء التجديدي، فما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد .

فأما قصد الخلاف فلا شك أنه مضرّ، وذلك بأن يقصد كونه تجديدياً أو أنه لم يقصد المحصّل.

وكيف كان فإنّه يحتمل الصّحّه والبطلان في الوضوء الأوّل ، فبطلان الوضوء الأوّل محتمل، فلازمه الحكم ببقاء الحدث، لأنّ الشكّ في رفع الحدث السابق موجبٌ لاستصحابه، فيجب تحصيل الطهاره لما يشترط فيه الطهاره .

ولكن الأقوى هو الحكم بالصّحّه هنا، وإن قلنا باختلاف حقيقه الوضوء وماهيته، لأنّ الشكّ في صحّته وبطلانه _ بالنسبه إلى الوضوء الأوّل _ كان شكّاً بعد الفراغ، فلا يلتفت إليه، ويحكم بالصّحّه .

لا- يقال : إنّ جريان قاعده الفراغ فيه منوط بعدم وجود معارض له، ومع وجود المعارض فإنّهما يتساقطان، لأنّه من الواضح أنّ قاعده الفراغ تجري في ناحيه الوضوء التجديدي، لأنّه من المحتمل أن يكون مصداق البطلان هو الثاني دون الأوّل ، فقاعده الفراغ الجاربه في الثاني توجب معارضتها مع ما يجري في الأوّل، ولذلك ترى أنّ العلّامه وصاحب «الشرائع» وأكثر من تأخّر عنهما قد أفتوا في الصوره الآتيه المشابهه لهذه الصوره بالحكم ببطلان الوضوء رأساً، ولزوم تحصيل الطهاره ثانياً، وليس ذلك إلاّ من جهه ملاحظه جريان استصحاب الحدث، وتعارض قاعده الفراغ الجاربه في كلّ منهما مع الآخر وتساقطهما .

لأنّ نقول : عدم جريان قاعده الفراغ في الثاني كان لوجهين : الأوّل : يمكن أن يقال بعدم جريان قاعده الفراغ في المندوبات، لعدم ترتّب أثر شرعي عليه، كما عليه جماعه من الفقهاء، كالمحقّق الهمداني وظاهر بعض من تأخّر عنه .

ولكن هذا ضعيفٌ عندنا، لما قد عرفت من أنّ الأثر المترتب على الشيء، يكون أعمّ من أن يكون وجوبياً أو نديبياً، ومن الواضح أنّه لو كان الفراغ جارياً

فيه، فإنَّ لازم ذلك هو الحكم بصحَّته وترتب البطلان على الآخر، فيتعارض فيحكم بلزوم تجديد أصل الوضوء وذلك بإتيانه للمرَّة الثالثة، هذا بخلاف ما لو لم تجر فيه، فيكون الفراغ في الأوَّل جارياً بلا معارض، فيحكم بصحَّه الوضوء .

الثانى: فإنَّ قاعده الفراغ إنَّما تجرى فيما إذا شكَّ في صحَّته، لا ما هو مقطوع ببطلانه، والوضوء الثانى كان من هذا القبيل، لأنَّ بطلانه إمَّا كان من جهة أنَّ الصحيح كان هو الأوَّل، فالإخلال واقع فيه، أو كان الإخلال واقعاً في الأوَّل، إلاَّ أنَّ الثانى لا يمكن أن يقع صحيحاً لا تجديداً ولا تحصيلاً للطهاره .

أمَّا الأوَّل، فلأنَّ المفروض عدم وقوع التكرَّر المفروض وجوده فى التجديدى، لأنَّه قد فرض البطلان فى الأوَّل فلا وضوء أوَّلَى حتَّى يقع ثانياً.

وأما الثانى، فإنَّه يقع لأنَّ المفروض أنَّه لم يقصده، وقد عرفت فى صدر البحث أنَّ قصده لازم، ولو لم نقل بإضرار قصد خلافه، وحيث أنَّه لم يقصد وقوعه محصياً للطهاره الأوَّليه، فلا يقع على الفرض، فيقع باطلاً، فلا وجه لإجراء قاعده الفراغ فيه، فيكون الفراغ فى الوضوء الأوَّل جارياً بلا معارض، ويحكم بالصحَّه.

وهذا يوافق مع فتوى الشيخ الأعظم والآملى فيما شابه هذه الصورة، كما سيأتى الإشارة إليها إن شاء الله .

وممَّا ذكرنا ظهر فساد ما ذكره صاحب «الروائع الفقهيَّة»^(١) بقوله: «نعم لو بنينا على جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الوضوء التجديدى فى مورد الشكِّ فى صحَّته وفساده _ ولو باعتبار أثر ما يترتب عليه _ يقع التعارض حينئذٍ بين قاعده الفراغ فى الوضوء السابق، وبينها فى الوضوء الثانى التجديدى، بناءً على أنَّ العلم الإجمالى على خلاف أحد الأصلين، مانع من جريانهما، ولو لم يستلزم مخالفه

التكليف ، وحينئذٍ لا بدّ من إعادته الوضوء للأعمال الآتية المشروطة به، تحصيلاً للقطع بالشرط وهي الطهارة» انتهى كلامه .

وجه الفساد: هو ما عرفت أنّ منشأه لا يكون منحصراً في كونه مندوباً، بل عدم جريانه كان من جهة القطع ببطلان الثاني حينئذٍ بالتقريب الذي عرفت فلا نعيده .

اللهم إلّا- أن يكون مقصود صاحب «الروائع» والعلامة والمحقق، صورته ما لا تكون التيه مشخّصه لحقيقه الوضوء ، بل يكفي في صحّته مجرد قصد القربة، فحينئذٍ يصحّ ذلك.

وأما الصورة الثالثة: هي ما لو اعتبرنا في صحّته الوضوء أمراً زائداً على قصد القربة، والمفروض فيها: تارة: يفرض أن يكون المعبر هو قصد الوجه من الوجوب أو الندب بالوصف أو الغايه .

وأخرى : يلاحظ بلحاظ حال قصد الرفع والاستباحه .

فأمّا الكلام على الفرض الأوّل فهو أيضاً مشتملٌ على وجوه ثلاثة وم احتمالات متعدّده ، لكن جميعها تندرج في صورته فرض القول بوحده حقيقه الوضوء وماهيته لا بتفاوتها .

الأوّل : أن يقال بأنّه وإن اعتبرنا قصد الوجه فيه، إلّا- أنّ قصد الوجه الظاهري في صحّته العمل يكفي واقعاً، إذا كان صدور الخلاف عن غير عمد، فالحكم حينئذٍ هو الصحّح والطهارة، لأنّها حاصله إمّا بالوضوء الأوّل، أو الثاني، والمفروض أنّه وإن كان قصد بالثاني الوضوء التجديدي، إلّا أنّه غير مضرّ على الفرض، وهو واضح .

الثاني : هو أن يتحد كلا الوضوئين من جهة وجهه من الوجوب والاستحباب، كما لو توضّأ أوّلاً للقراءة مثلاً، ثمّ جدّده من باب استحباب الوضوء التجديدي، ثمّ علم ببطلان أحدهما.

أو توضّأ الوضوء الأوّل الواجب للصلاه، إلّا أنّه جدّده بواسطه نذره الوضوء

التجديدي، فعلم ببطلان أحدهما. فالحكم هنا هو الصّحّه أيضاً لحصول الوصف _ وهو الوجوب أو النّذب _ في كليهما .

هذا، إن قلنا في الوجوب النذري بأنّ نفس الوضوء يصير واجباً، كما عليه بعض الفقهاء، وإلاّ يحكم ببطلانه من هذه الناحية، بناءً على ما هو المختار في محلّه، من أنّ الواجب بوجوب النذر، لا يوجب صيروره نفس العمل واجباً، بل يكون الواجب هو الوفاء بالنذر، وتحقّق الوفاء لا يحصل إلاّ أن يقصد العمل بما هو عليه في الواقع من المندوبيّه في المندوب، والوجوب في الواجب، فحينئذٍ لا يصير هذا الوضوء متّحداً وصفاً مع الوضوء الأوّل الواجب، إلاّ أن يكون الوضوء الأوّل واجباً مثله، أي بأن يكون وجوبه عَرَضياً بمثل الثاني، فيصحّ ما قيل وما مضى .

إذا عرفت حال القسمين المذكورين، فيجربى حكمهما في الوضوئين إذا كان قد لوحظ فيهما الوجوب والنّذب غايةً لا وصفاً.

لكن جميع ما ذكرناه من حكم الصّحّه والبطلان ثابتٌ لولا قاعده الفراغ، وإلاّ قد عرفت صحّته بالوضوء الأوّل .

الثالث : هو ما لو اختلف وجههما وصفاً أو غايةً، والتزمنا فيه قصد الوجه بخصوصه أو الغايه كذلك، فحينئذٍ يكون الكلام فيه من جهه الصّحّه وعدمها، مثل ما حقّقناه في مختلف الحقيقه من الاختلاف في الفتوى.

ومختارنا هو الحكم بالصّحّه من جهه قاعده الفراغ .

هذا تمام الكلام في الفرض الأوّل من الصوره الثالثه .

وأما الفرض الثاني منها: فهو أيضاً لا يخلو عن احتمالات متعدّده :

الاحتمال الأوّل : أن يكون قَصِدُ الرفع أو الاستباحه عنواناً للوضوء لا- قيّداً حقيقياً فعلياً، أي ما يكون من شأنه وقوعه محصّياً لظهاره، ولو لم يقصده كذلك.

فلا إشكال حينئذٍ من الحكم بالصّحّه في الفرض المذكور، لأنّ الوضوء

التجديدي إمّا أن يكون باطلاً، لوقوع الأوّل صحيحاً، أو وقع هو محصّياً للطهاره إن كان الأوّل باطلاً وإن لم يكن المقصود فى حال وجوده إلاّ كونه تجديدياً، لأنّه غير مضرّ على الفرض، فيكون هو رافعاً للحدث أو مبيحاً، كما لا يخفى .

الاحتمال الثانى : ما لو كان أخذ عنوان الرفع أو الاستباحه فعلياً لا شأنياً، أى كان العمل المنوى بعنوان أنّه رافع للحدث أو مبيح للصلاه فعلاً، وإن كان يعتقد بأنّ حقيقه الوضوء شىء واحد، فلازمه عدم القطع بحصول الطهاره بالوضوئين، لأنّ الأوّل إن كان صحيحاً، فقد وقع صحيحاً ومؤثراً، وأمّا إن كان الثانى كذلك وكان الخلل واقعاً فى الأوّل، فلا يمكن الحكم عليه بالصّحه، لعدم تحقّق نيّه الرفع أو الاستباحه فيه، والمفروض اعتباره فعلياً، فلا يكون رافعاً لا تجديدياً ولا مبيحاً، فلازمه بطلان الوضوء بالنسبه إليه، فلا- طريق إلى الحكم بالصّحه وحصول الطهاره بهما، إلاّ- بما قد عرفت فى اختلاف الحقيقه من جريان قاعده الفراغ فى الوضوء الأوّل، بلا وجود معارض على مختارنا، خلافاً للعلّامه والمحقّق فلا نزيل الكلام بتكراره .

نعم لو غفل عن الوضوء الأوّل، فنوى فى الثانى الرفع أو الاستباحه كان وضوءه صحيحاً مطلقاً .

الاحتمال الثالث : هو أن يكون ذلك بصوره الداعى، أى اعتبرنا فى الوضوء بأن يأتى به بصوره الداعى المخصوص من الرفع أو الاستباحه.

فحكم هذا الاحتمال أيضاً يكون حكم الثانى، فى جميع ما عرفت من وجه البطلان، وطريق الحكم بالصّحه كما لا يخفى .

هذا تمام الكلام فى العنوان الأوّل من حكم الوضوء، إذا كان الثانى تجديدياً .

وأما إذا كان احتياطياً، فإنّ الظاهر هو الحكم بصّحته فى جميع الوجوه، لأنّه كان لإدراك فوت الواقع، كما لا يخفى .

وأما البحث عن الجبهه الثانيه: وهو البحث عن بيان حكم الصلاه أو الطواف، أو كل ما يكون مشروطاً بالطهاره، واجباً كان أو ندباً، من جهه الإعاده وعدمها.

وهو أيضاً يتصوّر على صور ثلاث:

تارة : يأتي بالعمل المشروط بالطهاره بعد كلا الوضوئين .

وأخرى: يأتي به بين الطهارتين .

وثالثه : يأتي به بعد كل واحد منهما .

ففى الأخير: لو كان العمل المأتى به الصلاه، فقد تكون من حيث عدد الركعات مختلفه أو متيقنه: ففى كل هذه الأقسام، لابد أن يلاحظ حال العمل بالنظر إلى الفروض المتصوّره فى العنوان الأول، من كفايه قصد القربه فى صحّه الوضوء وعدمها، ومن كون حقيقه الوضوء مختلفه وعدمها، ومن كون ظاهر قصد حال الوجه كافياً وعدمه .

والظاهر هو الحكم بصحّه الصلاه لو أتى بها بعدهما، التى كانت هى الصوره الأولى، لو قلنا بكفايه قصد القربه، ووحده حقيقه الوضوء بعضه مع بعض، وعدم إضرار نية الخلاف ولو تقييداً وكفايه قصد الوجه الظاهرى عن الواقعى .

وهذا القسم هو المقطوع به فى الصحّه، وهو المختار عندنا .

كما تقتضى الصحّه فى كل مورد من الأقسام السابقه، التى حكمنا بصحّه أحد الوضوئين ، إما من وحده الحقيقه فيه ، أو من جهه وحده الوصف والغايه فى الوضوئين ، أو كانت التيه المأخوذه من الرفع أو الاستباحه مأخوذه عنواناً وشأنياً لا فعلياً ولا داعياً .

أو من جهه كون الوضوء الثانى قد حصل وكان غافلاً عن حال الأول بقصد الرفع أو الاستباحه .

أو من جهه كون الثانى وضوءاً احتياطياً .

هذا فيما إذا حكمنا بصحة الوضوء، ولو في أحدهما، حيث يوجب القطع بصحة الصلاة وغيرها من الأعمال، وإن لم يعلم تفصيلاً
نسبه الصحة إلى أحدهما بخصوصه . هذا كله مما لا إشكال ولا كلام فيه .

إنما الإشكال فيما إذا حكمنا بطلانهما بأحد من الوجوه التي ذكرناها، من عدم كفايه قصد القربة، واختلاف حقيقته، وعدم
كفايه الوجه الظاهري، والاختلاف في الوصف أو الغايه من جهة الوجه، والاختلاف في جهة الرفع والاستباحه من جهة لزوم
الفعلية أو الداعوية ، فحينئذ هل يمكن الحكم بصحة الصلاة، مع كون الوضوء باطلاً في كليهما أم لا _ مع أنه لا إشكال في
وجوب تحصيل الوضوء للأعمال الآتية حينئذٍ _ أم لا؟

فيه وجهان، بل قولان: وجه عدم إمكان القول بالصحة: هي أنّ الصلاة يعدّ عملاً مشروطاً بالطهاره ، فإذا قلنا بطلان كلا
الوضوئين بأحد من الوجوه الماضيه، فلازمه فقدان الشرط، ومع فقدته يوجب فقدان الشروط وبطلانه.

وهذا هو مختار المحقق في «الشرائع»، والعلامة، وأكثر من تأخر عنهما، لما ترى من قوله: «أعادهما...» إلى آخره.

خلافاً للشيخ الأعظم _ بحسب ظاهر كلامه _ والمحقق الهمداني، والآملی، والسید في «العروه» وأكثر من علّق عليها، حيث
حكموا بصحة الصلاة .

غايه الأمر أنّ السید مع حكمه بصحة الطهاره، حكم بصحة الصلاة، بخلاف غيره ممن صرح بصحة الصلاة برغم الحكم بطلان
الطهاره ظاهراً ولزوم تحصيلها للأعمال الآتية، والوجه فيه هو جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الصلاة، لأنّ الشك في صحتها
بالنسبه إليها يكون شكاً بعد الفراغ والتجاوز، فتجرى القاعده فيها، وهي حاكمه على استصحاب الحدث الذي كان مقتضاه
ومقتضى قاعده الاشتغال هو الحكم بإعادة الصلاة .

ولقائل أن يقول : كيف يمكن الحكم بصحتها، مع أنّ قاعده الفراغ إنّما تجرى فيما يشكّ في وجود الطهاره أو صحتها، لا فيما يقطع بعدمها، والحال أنّ المقام كذلك، لأنّ الطهاره هنا مقطوعه العدم _ على القول الآخر الذى لم يقع صحيحاً _ بأحدهما، وذلك لاشتراطهم فى صحه الوضوء وقوعه بعد القطع من حدوث تيه الرفع والاستباحه والوجه وغيرهما، ولذلك حكم بوجوب تحصيل الطهاره ، فكيف يمكن الحكم بصحة الصلاه من جهه جريان قاعده الفراغ الجاريه فيها ؟

فإنّه نقول: بأنّ القطع بعدم الطهاره الحاصله من أحد الوضوئين بخصوصه، لا- يوجب حصول القطع الوجدانى بعدم الطهاره بأحدهما أيضاً فى الواقع، والحكم بعدم الطهاره بواسطه الأصل الجارى فى كلّ واحد منهما، أو عدم الطهاره بواسطه عدم وجود أصل يوجب تحصيلها، لسقوطه بواسطه المعارضه، وهذا ممّا لا يوجب القطع بعدم الطهاره تعبدًا، حتى بالنسبه إلى الصلاه أيضاً، بل غايته هو عدم إمكان الحكم بوجود الطهاره فعلاً، بحسب القطع اللازم تحصيله للفعل الذى يشترط فيه الطهاره فيما بعد، وهو لا ينافى أن يعتدنا الشارع بوجود الطهاره بالنسبه إلى الصلاه المأتمى بها، لإمكان أن تكون الطهاره حاصله بالوضوء الأول، وهو كافٍ فى إمكان صدور الحكم التعبدى من جهه جريان القاعده _ لو وجدت هذه القاعده فى مورد _ كما لا يخفى ، فعلى هذا يكون الحكم بصحة الصلاه هنا بواسطه ذلك أولى وأحسن، وإن كان الاحتياط هنا بإعادته الصلاه حسناً ووجيهاً، لأنّه حسنٌ على كلّ حال .

وأما الصوره الثانيه: وهى ما لو أتى بالصلاه بين الوضوئين فقط .

فعلى القول بصحة الوضوء، وحصول الطهاره بقصد القربه، أو على غيره من الوجوه من لزوم قصد خصوص الوجه، أو الرفع أو الاستباحه، لا يكون شيئاً من هذا مؤثراً بالنسبه إلى الصلاه أو العمل المشروط بالطهاره، إن كان حكمه حكم الصلاه .

ولو صَلَّى بكل واحد منهما صلاه أعاد الأولى بناء على الأوّل (١).

نعم يؤثر هذا الاختلاف بالنسبه إلى حال سائر الأعمال التي أراد إتيانها بعد ذلك، حيث أنه على القول بصحة أحد الوضوئين، _
بواحدٍ من الوجوه السابقه _ فلا يجب تحصيله للأعمال ، وعلى القول بالبطلان فلا بد من تحصيله .

فأما وجه هذين الحكمين، فقد عرفت تفصيله فيما سبق .

أما بيان حكم الصلاه وغيرها، فالظاهر أنّ الصلاه صحيحه قطعاً، من جهه جريان قاعده الفراغ، لأنّ المسأله تكون من قبيل ما لو
صلى ثم شك في صحه وضوئه بعد الصلاه، وقد مضى حكمها سابقاً .

وذكر السيد في «العروه» في المسأله ٥٣ (من شرائط الوضوء)، حكم هذه الصوره، بقوله : «إذا شك بعد الصلاه في الوضوء لها
وعدمه، بنى على صحتها، لكنّه محكوم ببقاء حدثه، فيجب عليه الوضوء للصلوات الآتية» .

ولم يخالفه أحد من أصحاب التعاليق ، والوجه في ذلك واضح، لأنّ قاعده الفراغ تجرى بالنسبه إلى الصلاه، لأنّه شك في صحه
الشرط الواقع بعد التجاوز عنه والفراغ عنها، فمجرد كون الشك هنا من أطراف العلم الإجمالي ببطلان أحد الوضوئين، لا يؤثر
أزيد من الحكم بعدم حصول الطهاره فعلاً للأعمال الآتية ، فقاعده الفراغ هنا تكون حاكمه على استصحاب بقاء الحدث ، ولعلّه
لوضوحه لم يتعرض المصنّف في هذه الصوره .

وأما حكم غير الصلاه من سائر الأعمال المشروطه فيها الطهاره، يكون كحكم الصلاه التي تجرى فيها قاعده الفراغ، إذ لولا
جريان القاعده لحكمنا بالبطلان من جهه جريان الاستصحاب المذكور وقاعده الاشتغال، كما لا يخفى .

(١) الصوره الثالثه: وهى فيما لو صَلَّى بعد كل واحد من الوضوءين، ثم علم ببطلان أحدهما؛ فقد حكم المصنّف بإعادة الصلاه
الأولى وذلك من جهه

استصحاب بقاء الحدث حيث يحكم بطلانها، هذا بخلاف الثانيه لو قلنا بالاجتراء بالوضوء الثاني، لأنه قاطع حينئذٍ بحصول الطهاره له بأحدهما، فالصلاه الثانيه مقطوعه بالصَّحَّه بواسطه قطعه بحصول الوضوء.

هذا بخلاف ما لو قيل بعدم الاجتراء، فحينئذٍ لا بدّ من القول بوجوب إعادتهما على مسلك المشهور .

أحكام الخلل في الطهاره / لو علم بالخلل في أحد الوضوئين

فأما الأولى كان لاستصحاب بقاء الحدث، وأما الثانيه لعدم كفايتها إن كان قد تركها من الأوّل، لما فرضنا من عدم كفايته، فلا أصل يحكم بصَّحَّه الصلاه الثانيه .

لا يقال: بإمكان إجراء قاعده الفراغ في الصلاه الثانيه، فنحكم بالصَّحَّه.

لأننا نقول: إمّا هي ساقطه لمعارضتها مع قاعده الفراغ الجاريه في الصلاه التي يقابل ذلك، أو لعدم جريانها في أطراف العلم الإجمالي، كما احتمله صاحب «الجواهر»، فلا طريق حينئذٍ للحكم بالصَّحَّه لإحدى الصلاتين .

ولكن الوارد في «الجواهر»^(١) قوله: «نعم لقائل أن يقول هنا وممّا تقدّم، أنّ المراد بإعادة الصلاه، إنّما هي في الوقت، وأمّا خارج الوقت فيشكل وجوب القضاء، لأنّ المختار أنّه بفرض جديد».

ودعوى شموله للمقام ممنوع، لكونه معلقاً على الفوات الذي لم يعلم تحقّقه هنا، لاحتمال كون المتروك في الطهاره الثانيه، فتقع الصلاه صحيحه، انتهى موضع الحاجه .

لكنّه مخدوش أولاً: بأنّ القضاء _ ولو كان بأمر جديد _ لا يوجب عدم شموله للمقام، لأنه إذا جرى الأصل _ وهو استصحاب الحدث _ وحكم بعدم حصول الطهاره، لم يكن لنا دليل على الحكم بالصَّحَّه للصلاه من قاعده الفراغ وأمثال

ذلك، فلازمه كون الشخص على غير طهور، فيكون ذلك المكلف بنفسه داخلاً تحت الأدلة الدالة على وجوب القضاء لمن أتى بالصلاة بغير طهاره، لأنّ كون المكلف على غير طهور يوجب فوت الصلاة منه، بلا فرق بين كونه كذلك بالأصل أو بالوجدان، وهنا يكون بالأصل محكوماً به.

وثانياً: أنه قد عرفت منّا سابقاً، بأنّ الفوت ليس عرفاً إلاّ عدم الإتيان على وجهه، فإذا شكّ فيه، فيستصحب عدم الإتيان بالفعل على وجهه، فيثبت به الفوت، وهو السبب لوجوب القضاء.

ولا يرد عليه بأنّه أصلٌ مثبت غير صحيح، لما قد عرفت بأنّ الفوت في لسان الأخبار، ليس إلاّ عدم إتيان الفعل على وجهه، كما وافقنا فيه الشيخ الأعظم في «كتاب الطهاره».

وبذلك يظهر فساد كلام صاحب «الجواهر»، حيث قال بعد ذلك: «وقد يقال: إنه يمكن تنقيح الفوات باستصحاب عدم الإتيان بالمكلف به. اللهم إلاّ- أن يلتزم أنّ الاستصحاب وإن قلنا به، لكنّه لا يتحقّق به اسم الفوات، وهو جارٍ في الصور الثلاثة»، انتهى كلامه.

لما قد عرفت من إمكان إثبات الفوات، لأنّه ليس إلاّ عدم إتيان الفعل على وجهه الصحيح.

فثبت ممّا ذكرنا أنّه إن حكم بلزوم إعادته الصلاة الأولى أو كليهما، لا فرق في ذلك بين كون الالتفات في الوقت أو في خارجه.

هذا تمام الكلام على المسلك المشهور على حسب ما كان في «الشرائع» وغيرها.

ولكن المسألة قابله للتأمّل فيها، لأنّها بناءً على كفايه قصد القربة وما شابهها، فلا إشكال في صحّة الصلاة الثانية، لأنّ الطهاره بالنسبة إليها متيقّنه الحصول، إمّا بالوضوء الأوّل أو الثاني، فصحّتها تكون قطعياً.

وأما الصلاة الأولى حيث أنّ الوضوئين كلّ واحد منهما يكون مجرّياً لقاعده الفراغ، من جهة الشكّ في صحّته وقوعه، وكون الخلل في الآخر، وإن لم يمكن تصحيح الوضوء الثاني تجديدياً، للقطع ببطلان أحدهما، فلا تكرر حتّى يتجدّد، إلاّ أنّه يكفي لنا الحكم بصحّته، ولو كان رافعاً أو مبيحاً، أو إذا كان قد قصد به القربة، فإذا كان كلّ منهما مركزاً لجريان قاعده الفراغ، فيتعارض ويسقط، ويجب الرجوع إلى استصحاب الحدث، وقاعده الاشتغال والحكم ببطلانها، فلا تكون الصلاة الأولى صحيحة، وتجب إعادتها وإن كانت الثانية صحيحة، بل ولا يجب تحصيل الوضوء لما يأتى، هذا كما فى «مصباح الهدى»(١).

إلاّ أنّه يمكن أن يقال: بصحّته الصلاة الأولى أيضاً، من جهة جريان قاعده الفراغ فيها، لوجود الشكّ فيها _ بعد التجاوز عنها _ وأنها هل وقعت مع الطهاره أم لا ، فالقاعده تحكم بالصحّته .

لا يقال : إنّ معارض مع ما يجرى فى الصلاة الثانية.

لأننا نقول: إنّ الصلاة الثانية مقطوع الصحّته بالوجدان لا بالأصل، فلا نحتاج إلى القاعده .

لا- يقال : إنّ لا- يناسب الحكم بصحّته كلتا الصلاتين، مع القطع ببطلان أحدهما، أى الحكم بصحّتهما جزماً لا يجتمع مع العلم ببطلان أحدهما، كما ذكر ذلك الآملى فى هذا الفرع بالنسبه إلى الوضوء الأوّل والثانى من حيث الحكم بصحّتهما .

لأننا نقول: لا يجرى هذا الكلام فى الصلاة، لعدم القطع ببطلان أحدهما ، بل هو مجرد احتمال، لأنّه إن كان الأوّل من الوضوئين باطلاً كانت الصلاة الواقعه بعده

باطله قطعاً دون الثانيه .

وأما لو كان الأوّل منهما صحيحاً، فإنّ الصلاتان الواقعتان بعده تقعان صحيحتين، لأنّ الطهاره حاصله بالأوّل لكلتا الصلاتين ، فالتجديدي فقط لم يحصل، وهو غير ضائر، فالحكم بالصّحّه على هذا الفرض كما عن السيّد في «العروه» في المسأله ٣٩ من شرائط الوضوء كان صحيحاً، ولا حاجه إلى الاحتياط إلّا من جهه حسنه، فهو أمر آخر، وكان وجه الحكم بالصّحّه هو جريان قاعده الفراغ في الصلاه لا في الوضوء، لما قلنا إنّ المبنى عندنا هو جريانها في المستحبات أيضاً، فيكون معارضاً لما تجرى في طرف التجديدي، ويحكم بصّحته، وإن لم يثبت خصوصيه التجديديه، للقطع بعدم تحقّق هذا الوصف، سواء كان قد حكم بصّحته أم لا، لعدم وجود التكرّر حينئذٍ، للقطع ببطلان أحد الوضوئين والسقوط، فنحكم بالبطلان من جهه استصحاب الحدث وقاعده الاشتغال .

وأما بناءً على عدم الكفايه، واعتبار أحد تلك الأمور: فقد يظهر ابتداءً من كلام صاحب «الجواهر» من الإشكال في الحكم بصّحه الصلاه في كلّ واحد منهما، من جهه الإشكال في صحّه الوضوئين أوّلاً، من جهه أنّ ظهور أدلّه الشكّ بعد الفراغ كان في غير أطراف العلم الإجمالي، لأنّه تجرى فيما يشكّ فيه وجوداً وعدمًا بحثاً، لا عدماً خاصاً، أى تجرى متى كان الترديد بين وجود الشىء وعدمه، لا بين كونه هذا الشىء أو ذاك، كما في موارد العلم الإجمالي، ولا أقلّ من الشكّ في ذلك، فيبقى استصحاب الحدث سليماً من الحاكم عليه .

وثانياً: بأنّ الشبهه تكون من قبيل الشبهه المحصوره التي لا يجرى الأصل في أحدهما، فإنّ اليقين بالإجمال يرفع الاستصحاب في كلّ منهما، إذ ترجيح أحدهما يعد ترجيحاً بلا مرجح، وإجراء الحكم فيهما معاً مناف لمقتضى اليقين، فوجب الاجتناب عنهما معاً، فلا يمكن الحكم حينئذٍ بالصّحه في كلّ واحدٍ منهما .

وثالثاً: بعدم جريان القاعده عند الشكّ في الصحّه، من جهه الشكّ في الإخلال بالشرائط، بل يختصّ موردها في الشكّ بالإخلال في الأجزاء .

«لكن الملحوظ أنّ صاحب «الجواهر» قد عدل عن هذا الكلام أخيراً، بقوله (١): «نعم لقائل أن يقول: إنّه يشكل الحكم بوجود إعادة الصلاه، كما يظهر الاتفاق عليه هنا في الجملة، وذلك لأنّه إن لم يكن هذا أولى عن تيقن الحدث وشكّ في الطهاره، فلا أقلّ من المساواه له، وقد تقدّم لك سابقاً عدم وجوب إعادة عليه لو حدث له الشكّ بعد الفراغ من الصلاه، بل قد عرفت أنّ فيه احتمال عدم وجوب إعادة الوضوء أيضاً، بل قد ظهر من بعضهم اختياره، فيمكن حينئذٍ القول هنا بعدم وجوب إعادة الصلاه، وإن قلنا بوجود إعادة الطهاره .

ولعلّ اتّفاقهم هنا على هذا الحكم بحسب الظاهر، يشعر بعدم البناء على تلك القاعده، وهي عدم الالتفات إلى الشكّ في الشرائط بعد فعل شروطها .

اللهم إلّا- أن يُحمل كلامهم هنا على ما إذا علم تقدّم سبب الشكّ على فعل المشروط بها، وإن لم يحصل الشكّ سابقاً فعلاً، لكنه بعد تسليم الحكم فيه لا يخلو حمل كلامهم عليه من بُعد، فتأمل، ، انتهى كلامه .

ولكن الإنصاف بعد التأمل فيها، هو خلاف ما ذكره، وعدم ورود الإشكال الذي أورده، لما قد عرفت في البحث السابق الذي كان الكلام فيه في خصوص حال الوضوء في هذا الفرض، بأنّ الوضوء الثاني مقطوع بالبطلان، إمّا بالإخلال فيه نفسه، أو بواسطه فاقديته لما اشترط فيه من قصد الوجه والرفع والاستباحه، فيبقى الشكّ في الصحّه والبطلان في خصوص الوضوء الأوّل، فيمكن إجراء قاعده الفراغ فيه بلا معارض، والحكم بصحّته.

وما ذكره من كون القاعده غير جاريه فى أطراف العلم الإجمالى .

مضافاً إلى عدم صحته، إنه ليس من مورد العلم الإجمالى، بل يكون من العلم التفصيلى ببطلان وضوء الثانى، والشك البدوى فى صحه الوضوء الأول.

كما لا يكون من قبيل الشبهه المحصوره، لأنها كانت فيما إذا كان التكليف فى كل من الطرفين منجزاً، لا فى أحدهما فقط، كما فى المقام، كما قد عرفت من بطلان الوضوء الثانى قطعاً .

هذا، فضلاً عن أنه لا حاجة لتكرار ما أجاب عنه صاحب «مصباح الفقيه»^(١) من الرجوع فى الشك، فى كونه من مصاديق عموم القاعده لا رفع اليد عنها .

كما أن دعوى انحصار مورد القاعده فى الشك الإخلال بالأجزاء، ممنوعه، لعموم بناء القاعده، كما قد حقق فى محلّه، فإذا حكم بصحة الوضوء الأول بناءً على جريان القاعده، فتكون الصلاتان صحيحتين، إما الأولى لكون الشك فى صحته، كان ناشئاً عن الشك فى صحه الوضوء الأول، فإذا حكم بصحة، فيرتفع به الشك عنها، ولا نحتاج إلى جريان قاعده الفراغ فى الصلاه، حتى يُدعى معارضتها مع جريان قاعده الفراغ فى الصلاه الأخرى .

أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالحدث عقب إحدى الطهارتين

كما أن الصلاه الثانیه صحيحه، لحصول شرط الطهاره فيها من جهه صحه الوضوء الأول، فيصح بعده كل عمل مشروط بها، ومنه الصلاه الثانیه كالصلاه الأولى.

كما لا يجب عليه استئناف الوضوء للأعمال اللاحقه، لأنه كان متطهراً قطعاً.

ولعلّه لذلك كان وجه اتفاق الفقهاء _ كما فى «الجواهر» _ على عدم إعاده الصلاه، وهذا هو الحقّ عندنا، وإن تنزلنا عن ذلك ولم نذهب إلى جريان القاعده فى الوضوء الأول، وحكمنا ببطلانه، فيلزم الحكم ببطلان كل من الصلاتين، لعدم

١- مصباح الفقيه: كتاب الطهاره، ص ٢١٢.

ولو أحدث عقيب طهاره منهما، ولم يعلمها بعينها، أعاد الصلاتين إن اختلفتا عدداً، وإلا فصلاه واحده، ينوى بها ما فى ذمته.

وكذا لو صَلَّى بطهاره، ثم أحدث وجدّد طهاره، ثم صَلَّى أخرى، وذكر أنّه أخلّ بواجب من إحدى الطهارتين (١).

ما يحكم به الصحّه فيها، لعدم وجود القاعده وذلك لسقوطها بالمعارضه بمثلها الجارى فى الصلاه الأخرى .

فاستصحاب الحدث حاكمٌ، ويوجب بطلانها، والحكم باستثناف الوضوء للأعمال اللاحقه، فتأمل حتى لا يشتبه عليك الأمر .

(١) اعلم أنّ هنا فروعاً لا بأس بذكرها تفصيلاً، وقد ورد ذكر بعضها فى المتن، وبعضها غير مذكور فيه، وإن استفيد حكمه منه فى الجملة، فنحن نستعرضها بالتفصيل منه إن شاء الله تعالى، فنقول :

هاهنا عدّه فروع فقهيّه:

الفرع الأول : ما إذا توضّأ وضوئين، وصلى بعدهما بصلاه علم بحدوث حدث بعد أحدهما .

قال السيّد فى «العروه» فى المسأله ٤٠ من شرائط الوضوء: «يجب الوضوء للصلاه الآتيه، لأنّه يرجع إلى العلم بوضوء وحدث، والشكّ فى المتأخر منهما، وأما صلاته فيمكن الحكم بصحّتها من باب قاعده الفراغ، بل هو الأظهر» .

ولابدّ من توضيح هذه المسأله حتّى يظهر حكمها، وتلاحظ نسبه حكم كلّ مع ما هو المختار فى ما يشترط فى الوضوء، من الاكتفاء بقصد القرابه فقط، أو لابدّ من ملاحظه خصوصيه خاصّه فى الوضوء، من نيّه الرفع أو الاستباحه .

فعلى القول الأوّل، لا بدّ أن يعلم أنّ الظاهر كون المورد ممّا إذا كان الوضوء الثانى صدر بالعنوان التجديدى، لا فيما إذا كان بعنوان رفع الحدث أو الاستباحه، وإلاّ يتفاوت الحكم، كما سنشير إليه إن شاء الله .

فعلى فرض التجديدى لا- إشكال فى بطلان الوضوء الأوّل، أى تعدّد الطهاره الحاصله منه معدومه قطعاً، لانتقاضها بالحدث الحادث إمّا قبل وضوء الثانى أو بعده .

وأما الوضوء الثانى والصلاه المأتى بها بعده، فإنّه مشكوك، لأنّه إن كان الحدث واقعاً قبل الوضوء الثانى، فالطهاره باقيه وتكون الصلاه صحيحه، وإن كان الحدث واقعاً بعد الوضوء الثانى وقبل الصلاه، فيكون الوضوء الثانى باطلاً، وكذلك الصلاه الواقعه بعدها .

فلا بدّ هنا من ملاحظه حال كلّ من الوضوء ولصلاه على حده .

وأما حال وضوء الثانى مع الحدث، يكون حال من تيقّن بوجود حدث ووضوء، ولا يدرى المتقدمّ منهما والمتأخّر، وقد مضى حكمه مفضّلاً فى المباحث السابقه، فإذا كان حاله السابق عليهما هى الطهاره المتيقّنه، فإنّ هذا يتصوّر على أنحاء ثلاثه :

تارة : يكون تاريخ كلّ من الحدث والوضوء مجهولاً .

وأخرى : تاريخ الحدث معلوماً دون الوضوء .

وثالثه : عكس ذلك .

والحكم فيه بالنسبه إلى كلّ واحد منهما حكم ما ذكر هناك .

وحيث كان مختارنا فى مجهولى التاريخ _ بناءً على كون الأثر مترتباً على أصل الطهاره والحدث، لا عليهما بوصف كونهما رافعه للحدث فى الأولى وناقضه للطهاره فى الثانى _ هو لزوم تحصيل الطهاره للأعمال الآتية، لحصول المعارضه بين الأصلين الجاريين فى ناحيه الطهاره والحدث، فيتساقطان،

وترجع إلى قاعده الاشتغال من لزوم إحراز الشرط في الإتيان بالتكليف، كما مرّ عليك في بدايات هذا المجلد.

كما أنه يجب تحصيل الطهاره أيضاً، لو كان تاريخ الحدث معلوماً دون الوضوء الثاني، كما هو مختارنا.

وهكذا قلنا في معلوم التاريخ، إذا كان هو الوضوء كما مرّ عليك سابقاً وهكذا نقول في المقام.

وأما حكم الصلاه، فالظاهر الحكم بصحتها، بمقتضى قاعده الفراغ، لأنه قد شك فيها بعد التجاوز عنها، فتكون القاعده جاريه بلا معارض .

هذا كله على القول بالاكْتفاء بقصد القربه .

وأما على القول بعدم الاكْتفاء بها، فلازمه القطع بطلان الوضوءين : أمّا الأول، فلما قد عرفت أنه مقطوع الزوال بالوجدان، كما أنّ الثاني مقطوع البطلان أيضاً ، إمّا بوقوع الحدث بعده، أو من جهة عدم تحصيل نيّة الرفع أو الاستباحه فيه فعلى هذا تكون الصلاه باطله أيضاً .

خلافاً للسيد الاصفهاني في تقريراته المسمى بـ «الروائع الفقهيّه»^(١) حيث قال: «ولكنك خبير بأنه لا وجه لإعاده الصلاه ولا الطهاره، لا بالنسبه إلى الأولى ولا بالنسبه إلى الثانيه، على شيء من القولين، وذلك لما تقدّم من جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الصلاه والوضوء ، بل لا يحتاج إلى إعاده الوضوء للأعمال الآتيه أيضاً، بعد جريان قاعده الفراغ فيه» ، انتهى كلامه .

ومنشأ كلامه هو التزامه بعدم جريان قاعده الفراغ في التجديدي، فلا يكون للفراغ الجارى في الوضوء الأول معارض حينئذٍ، فيحكم بصحتها، فيترتب عليه

عدم لزوم تحصيله للأعمال الآتية، كما يجرى الفراغ في الصلاة أيضاً.

ولكن قد عرفت مبنانا بجريان القاعده في المستحب أيضاً، وهذا يستلزم حدوث المعارضه في الوضوء، فلا يمكن الحكم بوجوده بعد ذلك، فلا بد من تحصيله للأعمال الآتية.

وهذا هو مراد المحقق ممّا ذكره في هذه المسأله، حيث قصد كون الوضوء الثاني تجديدياً لا ما يكون رافعاً ومبيحاً، كما يظهر عن الشيخ الأعظم، حيث حكم بكفايه قصد القربه، كما لا يخفى .

الثاني : ما إذا توضعاً بوضوئين، وصلى بعد كلّ واحد منهما صلاة، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما .

ففي «الشرائع» أنه أعاد الصلاتين، لو كانت الصلاتين مختلفه العدد، كما لو كان إحداهما ثلاثيه والأخرى رباعيه، وإلا فصلاه واحده ينوى بها ما في الذمه، من دون تفصيل في كلامه بين القول بالاكْتفاء وعدمه.

كما لا يفرّق بين كون الصلاتين متّحدتين من حيث الوقت أداءً وقضاءً، أو مختلفتين.

كما لا يفرق بين كون الصلاتين متّحدتين من حيث الكيفيه _ من كونهما جهريتين أو إخفائيتين _ أو كانتا متفاوتين .

ولكن الحقّ ضروره أن نلاحظ ونبحث كلّ واحد من الصور مستقلّه، وملاحظه كلّ واحد منها من حيث الحكم، إذ ربما يكون أحدهما مختلفاً عن الآخر .

فنقول ومن الله التوفيق، فإنّه خير معين ورفيق : أمّا الكلام من حيث الاكتفاء بقصد القربه وعدمه، فقد عرفت فيما سبق من أبحاثنا بأنّ الوضوء الثاني قد يكون تجديدياً _ كما هو المراد من كلام المحقق _ وقد يكون رافعاً ومبيحاً _ كما عليه الشيخ الأعظم .

فعلى فرض الأوّل والقول بالاكتفاء بقصد القربه، وكذلك على الفرض الثانى من كون الوضوء الثانى رافعاً ومبيحاً، يكونان مشتركين فى الحكم .

هذا بخلاف ما لو قلنا بعدم الاكتفاء بقصد القربه، ولزوم نية الرفع أو الاستباحه، فإنّ حكمه يتفاوت عن الأولين ، لأنّه على القول بعدم الاكتفاء بقصد القربه، تكون الصلاه الثانى باطله قطعاً، للقطع بأنّها إمّا واقعه بهذا الحدث على تقدير كون الحدث المعلوم بالإجمال حادثاً بينها وبين الوضوء الثانى ، وإمّا أن يكون الوضوء الثانى فاسداً، لأجل الخلل فى نيته، على تقدير كون الحدث حادثاً قبله بين الوضوء الأوّل والصلاه الأولى، ومع القطع ببطان الصلاه الثانى، تكون الأولى مشكوكه بالشكّ البدوى، فتجرى فيها قاعده الفراغ، ويحكم بصحتها من غير معارض .

وأما على القول بالكفايه، أو كون الوضوء الثانى رافعاً أو مبيحاً، فيقع الكلام فيه فى مقامين:

تارة : من جهة لزوم تحصيل الوضوء لما يأتى من الأعمال .

وأخرى : من حيث حكم الصلاتين .

فأما الأوّل: فقد عرفت أنّ الوضوء الأوّل مقطوع الزوال بالحدث المقطوع وقوعه بين الوضوءين، أو بعد الوضوء الثانى .

وأما الوضوء الثانى فإنّه كان مشكوكاً بالشكّ البدوى من جهة توارد الحالتين المتعاقبتين، والشكّ فى المتقدّم منهما .

وقد عرفت مختارنا، وهو وجوب تحصيل الوضوء فى تمام الأقسام الثلاثه من مجهولى التاريخ، أو فيما كان تاريخ أحدهما معلوماً، فوجوب تحصيل الوضوء على هذا الفرض مسلّم، ولا كلام فيه عندنا .

وأما الكلام فى المقام الثانى: وهو ملاحظه حال الصلاتين بذاتهما لا من جهة

الاختلاف في الوقت وخارجه، ولا من حيث العدد ولا من حيث الكيفيه من الجهر والإخفات، فلا إشكال في أنّ قاعده الفراغ جاريه في كلّ واحد منهما، ويكون جريان هذه القاعده مقدّمه على الأصول الجاريه هنا، إلا أنّ هذه القاعده ساقطه بواسطه المعارضه مع جريان قاعده أخرى في الصلاه الأخرى، والحكم بصحّتهما لا- يناسب مع القطع الوجداني ببطلان إحداهما بالمعارضه، التي توجب سقوط القاعده في كليهما .

فلا بدّ أن نرجع إلى أصل محكوم للقاعده، وهو عبارته عن استصحاب الطهاره الحاصله عن الوضوء الأوّل إلى أن وقعت الصلاه بعده، لأنّه كان قاطعاً بحصول الطهاره، وشاكاً في بقائه إلى حال الصلاه.

وهذا الاستصحاب جريانه في غايه المتانّه ، إلاّ أنّه معارض بجريان مثل هذا الاستصحاب في الصلاه الثانيه، فيوجب التساقط، فلا يمكن الحكم بصحّه الصلاتين . فنرجع إلى استصحاب عدم حدوث الحدث بعد الوضوء الأوّل، إلى حال الصلاه الأولى، فهو أيضاً معارض بجريان مثل هذا الأصل في الوضوء الثاني مع صلاته .

ولكن يظهر من الشيخ الأنصاري، القول بعدم وجوب إعادة الصلاه الأولى دون الثانيه، وأنّه تجب إعادتها وقد استدلّ على ذلك بأنّ الطهاره الأولى كانت مقطوعه الحصول، ورافعه للحدث قبل الصلاه الأولى، فيشكّك في صدور الحديث منه قبل الصلاه الأولى، فيبني على عدمه إلى أن يفرغ عن الصلاه .

ولا يعارضه جريان مثل هذا الأصل في الطهاره الثانيه مع الصلاه الثالثه، لأنّه بالنسبه إلى الصلاه الثانيه كان وقوع الحدث مقطوعاً، إمّا بين الطهاره الأولى وصلاتها، أو بين الوضوء الثاني وصلاته .

غايه الأمر يكون الشكّ في المتقدّم والمتأخّر بين الحدث والوضوء الثاني،

حيث كان الشك بين هذين الوصفين، فاستصحاب عدم الطهاره الثانيه إلى وقوع الحدث، يعارض مع استصحاب عدم وقوع الحدث إلى وقوع الطهاره، فيتعارضان ويتساقطان ، مضافاً إلى كونه مثبتاً بالنسبه إلى إثبات تأخر أحدهما على الآخر، فلا بد من الرجوع إلى قاعده الاشتغال بالنسبه إلى الصلاه الثانيه، والتي تفيد إعادتها .

ولكن الإنصاف عدم تماميه كلامه، لأن مجرد تقدم حدث ما ولو كان بين الوضوء الأول مع صلاته، لا يترتب عليه أثر بالنسبه إلى الصلاه الثانيه، فمجرد القطع بتحقق الحدث قبل الصلاه الثانيه ، إمّا بينها وبين الوضوء الثاني، أو بين الوضوئين، غير مفيد ، بل لا بد أن نلاحظ حال أصل وجود الحدث المردد وقوعه بين الوضوء الأول و صلاته، فلازم عدمه بالأصل هو وقوعه في الآخر وبين الوضوء الثاني مع صلاته، فلازم عدمه بالأصل وقوعه فيما سبق، فكلا الأصلين جاربان ويتعارضان ويتساقطان، لأن الشك موجود بلحاظ كلا طرفيه، من جهة حال أثره في مورده، لا مجرد القطع بوجوده قبل الصلاه الثانيه، ولو بكونه بين الوضوء الأول و صلاته.

فالحق يكون مع المشهور من لزوم إعاده كلا الصلاتين .

بل ويظهر من المحقق الآملى قدس سره في «مصباح الهدى»^(١) إجراء أصاله تأخر الحدث في ناحيه الصلاه الأولى من دون معارض، مع أصاله تأخر حدوث الحدث عن الوضوء الثاني.

بيان ذلك: إن إثبات أصاله تأخر الحدث في الأول له، أثر نافي للتكليف، وهو كون الصلاه الأولى صحيحه، بخلاف الأصل الجارى في تأخر حدوث الحدث

فى الوضوء الثانى، حىث أنه مثبت للتكلىف، وىوجب الحكم بىطلان الصلاه، ولا معارضه بىن الأصل النافى والأصل المىثب، لأنه وىوجب انحلال العلم الإجمالى، نظىر النجاسه المتردده بىن الإنائىن، مع كون أحدهما مستصحب النجاسه، والآخر مستصحب الطهاره .

هذاء، ولكننه رحمه الله قد التفت إلى الإىراد الذى ىرد على كلامه من أن إىثبات هذاء الأمر، إن أرىد به _ من جهه إىراء أصاله عدم تقدّم حدوث الحدث على الصلاه الأولى _ إىثبات تأخر حدوثه، فهو مىثبٌ، وإن أرىد بإىراء الأصل فى أصل وصف التأخر، فلىس له حاله سابقه متىقنه، لأنه لىس فى زمان كان الحدث موجوداً بعنوان كونه متأخراً حتى ىشكك الآن فىستصعبه. وإن أرىد بالأصل إىراءه فى أصل وجود الحدث، فلا مجال فىه للأصل، إلاً بلىحاظ حالته العدمىه، وهو لا ىثبت التأخر، لكونه مىثباً كما عرفت .

مضافاً إلى أنه لاحظ الأصل الجارى فى ناحىته بالنظر إلى الصلاه الأولى، وفى الثانى بالنظر إلى الوضوء الثانى، مع أنك قد عرفت بأن الأثر مترتب على أحد المبنىىن، من الوضوء الأول مع صلاته، والوضوء الثانى مع صلاته .

ومن هنا ظهر فساد كلام الآملى قدس سره ، حىث أنه بعد التفاته إلى هذاء الإىراد فى أصاله تأخر الحادث بما ذكره نفسه الشرىفه، لجا إلى أصاله عدم تقدّم الحدث على الصلاه الأولى، فرتب علىه أثر نفى التكلىف، وهو الإعاده، بخلاف أصاله عدم تقدّم الحدث على الوضوء الثانى، حىث لم ىكن أثره إلاً- إىثبات التكلىف، وهو وجوب إعاده الصلاه، فىوجب ذلك انحلال العلم الإجمالى، كما قاله سابقاً .

ووجه الفساد، أولاً: هو ما عرفت من أنه لا بد أن ىلاحظ الأصل ما بىن حدوث الحادث بىن الوضوء الأول مع صلاته، وبىن الوضوء الثانى مع صلاته، إذ هما المترتبان على الأثر المىثب للتكلىف من دون انحلال .

وثانياً : أنه جريان أصله عدم تقدّم حدوث الحدث قبل الصلاة الأولى، يساوى مع عدم تقدّم حدوث الحدث على الوضوء الثانى أيضاً، لوجود التلازم بينهما، ولا يحصل انفكاك بينهما هنا للقطع بعدم وقوع الحدث بين الصلاة الأولى والوضوء الثانى، إذ لا شكّ فيه حتّى يجرى فيه الأصل ، والشكّ إنّما كان من حيث تقدّمه على الصلاة الثانية، وقد عرفت معارضته مع الأصل الجارى فى الطرف الأوّل من الوضوء والصلاة .

فثبت من جميع ما ذكرنا، أنّ الحقّ كان مع المشهور، بل المجمع عليه، كما فى «الجواهر» من لزوم إعادة الصلاتين، على القول بكفايه قصد القرّبه فى التجديدي، أو كان قد قصد فيه الرفع أو الاستباحه وإن لم يكن تجديدياً، كما يجب عليه تحصيل الوضوء للأعمال الآتية.

هذا كلّ حكم الصلاتين من حيث أنفسهما فى المقام .

ثمّ على القول بوجوب إعادتهما فى أنفسهما، هل يجب ذلك سواء كانتا متفتّتين فى العدد والكيفيّة _ كالظهرين _ أو متفتّتين فى العدد دون الكيفيّة _ كالعصر والعشاء _ أو مختلفتين فى كليهما _ كالعصر والمغرب _ أم لا؟

أقول: لا- إشكال فى وجوب إعادتهما بالترار، إذا كانتا مختلفتين بالعدد، كالصبح والمغرب، أو العصر والمغرب، أو المغرب والعشاء، لعدم إمكان تحصيل القطع بالفراغ عن شغل الذمّه إلاّ بذلك .

واحتمال عدم الالتفات إلى كلّ منهما، لأصله الصّحّه فيه، وكونه شكّاً بعد الفراغ ، ممّا لا ينبغى أن يعتنى به، لأنّه مخالف مع القطع بفساد إحداهما، ووجود شغل الذمّه بها.

كما لا- يُعتنى بعدم فائده الإتيان بهما، لعدم إمكان الجزم بالنسبه فيهما ، لأنّه من الواضح أنّ شرطيه الجزم بالتيه متوقّفه على صورته الإمكان لا مطلقاً، مع أنّ أدلّه

الاحتياط تكفى فى تأييد ذلك، كما هو واضح لا خفاء فيه .

وأما إذا كانتا متفقتين بالعدد كالظهرين، فهل يجب التكرار مطلقاً _ سواء اختلفتا فى الكيفيه من الجهر والإخفات _ أو لا يجب التكرار مطلقاً، أو يجب الفصل بين ما كانتا متحدثين فى الكيفيه _ لا يجب التكرار _ أو مختلفتين فيجب أم لا؟

وجوه وأقوال: فقد ذهب إلى الأول شيخ الطائفة، والقاضى والحلبى وابن إدريس وابن زهره وابن سعيد.

وإلى الثانى ذهب المشهور من المتقدمين والمتأخرين، حتى السيد فى «العروه»، وأكثر أصحاب التعاليق عليها .

وإلى الثالث ذهب المحقق السيد أحمد الخوانسارى وقد احتاط فيه وجوبياً.

وذهب إلى القول الرابع من الإتيان بخصوصيه الكيفيه فى الصلاه الثانيه، لاختصاص البطلان بها كما عليه الميلانى رحمه الله ، وهو جيدٌ لولا مخالفه الإجماع، بل هو مقتضى فتوى الشيخ الأعظم والآملى ، إلا أنه خارج عن مورد المسأله من لزوم إعادتهما، إلا أن يكون من باب الاحتياط، فلا بد أن يعنى بالكيفيه للصلاه الأخيره كما لا يخفى .

وكيف كان، فلا بد أن يلاحظ أولاً حال القاعده الأوليه، هل تقتضى هى الاكتفاء بالواحد أيضاً، أم لا بد من التكرار؟

ثم ملاحظه أنه على فرض كون الاكتفاء بالواحد خلافاً للقاعده، هل لنا دليل يدل على الاكتفاء هنا، أو أنّ الدليل وارد فى غير هذا المقام؟

ثم يلاحظ حينئذٍ أنه إذا كان وارداً فى غير هذا المقام، هل يمكن التعدى منه إلى ما نحن فيه أم لا ؟

فهاهنا ثلاث مقامات من البحث .

أما الكلام فى المقام الأول: لا إشكال بأن عنوان الظهر والعصر وغيرهما تعدّ

من العناوين القصدية، يعنى لو أتى برباعيته من غير أن يعينها في ثبته فإنه لا يقع شيء في الخارج بعنوان الرباعية، نظير التعظيم الذى يتوقف حصوله عرفاً في الخارج على قصد أن قيامه كان لأجل احترام زيد لا مطلقاً.

فعلى هذا كما أن أصل تحقق العنوان كان كذلك، كان حال تشخيص أفراده من العناوين المشتركة أيضاً كذلك، يعنى إذا كان في ذمته صلوات متعدده رباعيه من الظهر والعصر والعشاء فإنه لا تحصل أحدهما في الخارج إلا بتيه اليقين للواحد المعين، كما هو مقتضى تحصيل العناوين القصدية.

فحينئذ يأتى الكلام فى أنه هل يكفى حصول ذلك بالقصد الإجمالى، أم لابد من القصد التفصيلى التعينى؟

الظاهر أن الثانى معتبر، لا بلحاظ اعتبار الجزم فى التيه، فى امتثال الأمر فى العباده، لما قد عرفت من أنه شرط فى المتمكن القادر دون غيره، بل لأن الظاهر من اعتبار الامتثال، هو الإتيان بما لاحظته الجاعل فى مقام الجعل والتشريع، ومن الواضح أن الشارع لم يجعل ذلك إلا بنحو التفصيل، فلا بد للمكلف المأمور من الإتيان به على طبق ما جعله الشارع الأمر، حتى يحصل له اليقين بالفراغ، وإلا لتولد عنده شك فى الفعل، ويعتد هذا الشك من قبيل المحصل والمحصّل، والأصل يقتضى الاشتغال، فلازم ما ذكرنا هو أن مقتضى القاعدة عدم كفايه القصد الإجمالى فى العبادات بالإتيان بعنوان ما فى الذمه، إلا أن يدل دليل على جواز ذلك، وإن كان ذلك الدليل دليل الاحتياط فى بعض الموارد، نظير الصلاه فى الثوبين المشتبّهين، أو أداء أربعه صلوات إلى القبلة المجهوله من الجوانب الأربعه، حيث يجهل حقيقه الواجب المتوجه إليه من هذه الصلوات حتى يقصده بخصوصها.

نعم، قد يقال: إنه يكفى فى العناوين القصدية، القصد التفصيلى التعليقى لا الإجمالى، بأن يأتى بصلاه رباعيه، على أن الواجب لو كان الظهر لحصل به، وإن

كان العصر وقع بهذا الفرد وتحقق في الخارج، فالمقصود من القصد هو هذا، لا بأن يقصد عنوان ما في الذمه، القابل للانطباق على كل واحد منهما، حيث أنه لا يكون حقيقه الإجمال في القصد، بل يكون في المقصود، وإطلاق الإجمال بالقصد كان بلحاظ إجمال مقصوده .

هذا، بخلاف ما لو قصد الظهر تفصيلاً لو كان ما في ذمته ظهراً، أو قصد العصر لو كان ما في ذمته عصرًا، نظير الوجوب المعلق في الواجب المشروط قبل تحقق شرطه في الأحكام، وتحقق الملكية المنوطه بالموت وأمثال ذلك، حيث يكون القصد متعلقاً بالشئ بالتفصيل، إلا إنه معلق على ما لو كان في ذمته.

فظهر ممّا ذكرنا، أنّ القول بالاكْتفاء بإتيان الفعل بقصد ما في الذمه يكون على خلاف القاعدة، فيحتاج في جواز الاكْتفاء به في الواجبات من دليل يدلّ عليه .

وما ترى من المناقشه من الآملى قدس سره في «مصباح الهدى»^(١) من عدم جريان القصد التفصيلى التعليقى فيما نحن، فيه على الوجه المؤثر، لعدم تأثير وجود المعلق عليه واقعاً، بل لا بدّ من تعلّق العلم به حتّى يكون مؤثراً، وهو غير موجود هنا .

يكون في غير محلّه، لأنّ العلم بوجوده في الجملة يكفى في تحقّق القصد التفصيلى التعليقى، بأن يقصد وإن كان موجوداً، وهو يكفى وإن لم يكن العلم حاصلًا، كالملكيه المنوطه بالموت .

وكيف كان، فلا- إشكال في أنّ تجويز مثل هذا القصد، سواء كان بالإجمال أو بالتفصيل التعليقى بحاجه إلى ورود دليل من ناحيه الشارع .

وأما المقام الثانى: ملاحظه الأدلّه الوارده في المقام، وملاحظه مدى دلالتها على المطلوب.

والذى وصلنا من ذلك مرسله على بن أسباط عن الصادق عليه السلام ، فى الناسى الذى قد نسى صلاةً من صلواته اليوميه، ولم يدر أى صلاة هى؟

فأجابه عليه السلام بقوله: «صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا» (١).

وفى مرفوعه الحسين بن سعيد، عن الصادق عليه السلام : «عن رجل نسى صلاة من الصلوات، لا يدرى أيتها هى؟ قال : يصلى ثلاثه وأربعه ورَكَعَتَيْنِ، فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء، كان قد صَلَّى أَرْبَعًا، وإن كانت المغرب أو الغداه فقد صَلَّى» (٢).

فيظهر من هاتين الروايتين أصل إمكان الإتيان بما فى الذمّه، ولو بصوره القصد التفصيلي، حيث ترى أنّ فريضه الظهر والعصر والعشاء برغم الاختلاف بينها فى الكيفيه من حيث الجهر والإخفات، فقد حكم عليه السلام حكم بكفايه صلاة واحده رباعيه عمّا هى موجوده فى الذمّه، فضلاً عمّا كانت الكيفيه متّحده كالظهرين.

وإرسال الحديث ورفع منجبرٍ بالشهره الواقعه بين الأصحاب، خصوصاً بين المتأخرين، وإن لم تكن شهرتهم كشهره المتقدمين جابره للسند .

وأما البحث عن المقام الثالث: وهو أنّه هل يمكن التعدى عن مورده _ وهو النسيان _ إلى غيره كما فيما نحن فيه، حيث يكون من جهه الجهل بالإخلال بإحدى الصلاتين فى أطراف العلم الإجمالى _ كما عليه كثير من الفقهاء _ أم لا _ كما عن الشيخ الأنصارى قدس سره ، تبعاً لشيخ الطائفه، ومن تبعه ممّن مرّت أسمائهم فى صدر المسأله ؟

القائلون بالجواز تمسكوا بتنقيح المناط للتجاوز عن مورده _ وهو النسيان _ إلى غيره ، ولكن الشيخ الأنصارى قدس سره أشكل عليه فى «كتاب الطهاره» (٣) بقوله : «وفيه إشكال، حتّى أنّ الحلّى لم يعمل بالروايه فى المسافر الناسى لإحدى

١- وسائل الشيعه: من أبواب قضاء الصلوات، الباب ١١ ، الحديث ١ و٢.

٢- وسائل الشيعه: من أبواب قضاء الصلوات، الباب ١١ ، الحديث ١ و٢.

٣- كتاب الطهاره: ص ١٦١.

صلاته الخمس، اقتصاراً على مورد النص، وذيل روايه البرقى وإن كان يظهر منه مناط الحكم، إلا أن دلالاته على التعليل حتى يتعدى لأجله عن مورده لا يخلو عن قصور، لاحتمال كونه تقريباً للحكم فى هذا المورد لا تعليلاً حقيقياً، أو بياناً لحكم الشارع بالاكْتفاء بالتثليث على كل تقدير» إلى آخر كلامه .

ولكن الإنصاف أن العرف كما يفهم عدم وجود خصوصية فى كون محلّ النسيان هو إحدى الصلوات الخمس _ كما هو كذلك فى الروايتين بحيث لو كان التردّد فى مورد النسيان اثنتان أم ثلاثة لم يحكم بذلك فيه _ هكذا لا يفهم الخصوصية من جهه خصوص النسيان أيضاً، مع أنه لم يكن إلا بملاك الجهل بما هو المتروك، فهكذا يكون فيما نحن فيه، إذ المتروك نتيجة لوجود الخلل فى شرطها مجهول، فيكون الملاك والمناط بينهما مشتركاً، فيجوز التعدى إلى حال المسافر والحاضر الناسى، كما يجوز التعدى إلى غير حال النسيان، ولأجل ذلك حكم الأصحاب بالتخيير فى الجهر والإخفات، إذا أراد الإتيان بواحد متردده بين المختلفتين من حيث الكيفيه .

لو صلى الخمس بخمس طهارات ثم علم بالحدث عقيب إحديها

ولكن بما أن الحكم يكون على خلاف القاعده، وكانت الروايتان ضعيفتان سنداً وليس فى المقام ما يفيد انجبار الشهره به عند المتأخرين كالمقدمين، كان الاحتياط بالتركرار هنا حسناً غاية الحسن، لو لم نقل بوجوبه، خصوصاً فيما إذا كان الاختلاف فى الكيفيه، كما نقل ذلك عن الخوانسارى قدس سره فى «حاشيته على العروه» . ومن هنا ظهر أن التكرار كان مرخصاً فيه، على القول بالاكْتفاء بالواحد لا غيرها، لوضوح أن الحكم بخلافه كان من جهه التسهيل للعباد من ناحيه الشارع المقدّس، كما لا يخفى .

ومما ذكرنا من الأحكام فى التكرار وعدمه، ظهر حكم الفرع الآتى المذكور فى كلام المصنّف.

ولو صَلَّى الخمس بخمس طهارات، وتيقن أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات، أعاد ثلاث فرائض؛ ثلاثاً واثنتين وأربعاً، وقيل: يعيد خمساً، والأوّل أشبه (١).

(١) قد عرفت الحكمين من الطرفين، والقائلين بهما، وكيفيه استدلالهما، كما يظهر من ذلك حكم ما لو كانت الطهاره المعلومه التي أخلّ بها في اثنتين من الصلوات، حيث أنه على القول بالاكْتفاء، لا بدّ أن يتكرّر كلّ واحده من الصلوات الثنائيه والثلاثيه والرابعيه لمَرّتين، تحصيلاً للطهارتين المفقودتين في اثنتين منها. وإن كان مسافراً يكون هكذا، فلا بدّ من التكرار في كلّ من الصلوات الثنائيه والثلاثيه لمَرّتين.

هذا إن قلنا بالاكْتفاء ولم نقل بوجوب الترتيب بين الصلوات المتروكه.

وأما إن لم نقل بالاكْتفاء، فمعلوم أنه لا بدّ من التكرار في كلّ واحد منها، بمقدار ما يقطع حصول الطهاره في كلّ واحد بخصوصه، وهو لا يحصل إلا بالتكرار لكلّ صلاه مستقلّه.

كما أنه لو قلنا بوجوب مراعاة الترتيب بين الصلوات، أو لزوم تعيين إحدى الصلوات، فلا بدّ في الإتيان بعدها ما يحصل بذلك الترتيب، كما لو عيّن صلاه الظهر، وقلنا بوجوب الترتيب، فلا بدّ أن يأتي بعدها بالعصر، ثمّ المغرب، ثمّ العشاء مراعاةً للترتيب.

كما أنه لو كانت الطهاره مفقوده في اثنتين منها، فلا بدّ أن يكرّر الثلاثيه لمَرّتين ثمّ يأتي بعدها العشاء من الرابعيه، إن كان حاضراً، أو ثنائيه إن كان مسافراً.

ويجوز له أن يعين بعض الأفراد ويطلق التيه في بعض آخر، إذا قلنا بالرخصه كما عرفت.

وللعلامه في «القواعد» هنا عبارته مفضّله، ذكرها صاحب «الجواهر» وغيره،

ولا حاجة لإيرادها برغم أنه قيل إنها تعدّ من العبارات المعضلة، حتّى قد صنّف بعضهم فى توضيحها رساله، ولا يهّمنا ذكرها لأنها ليست إلاّ احتمالات ناشئه من جهه بيان الإطلاق فى التيه والتعيين فى بعض دون بعض، فعليك بالمراجعه .

ثمّ اعلم أنّ الاختلاف الذى يقع بين الصلاتين اللتين يعلم وقوع حدث بعد أحد الوضوءين الواقع بعدها متفاوت، إذ قد يكون الاختلاف تارة: من حيث العدد فقط دون غيره .

وأخرى: قد يكون من حيث الكيفيه، من الجهر والإخفات .

وثالثه: من حيث الأداء والقضاء .

وقد لا تكونان مختلفتين من هذه النواحي.

وقد مضى البحث فى الاختلاف فى غير الأخير منها وعدمه، تفصيلاً، فالآن نتكلّم فيما لو قلنا بعدم وجوب الإعادة من سائر الجهات، فهل يوجب الاختلاف من تلك الناحيه _ أداءً وقضاءً _ تفاوتاً فى إعادتهما أو إعاده واحده منهما أم لا يكون هذا مؤثراً، إلاّ إذا كان الاختلاف من سائر الجهات الماضيه التى قد عرفت حكمها ؟

وربّما يقال: بالفرق بين المختلفتين: تارة: بدعوى وجوب إعاده القضائيه من الصلوات دون الأدائيه التى صارت قضاءً، كما لو توضّأ وصلّى بعد وضوئه صلاه القضاء، ثمّ توضّأ وصلّى بعده صلاه الأداء، ثمّ بعد خروج وقت الأداء علم بحدوث حدثٍ مردّد بين كونه بعد الوضوء الأوّل وقبل الصلاه الواقعه بعده، أو كونه بعد الوضوء الثانى وقبل صلاته؟ فقد حكموا فى هذه الصوره بعدم القضاء مستدلّين على وجوب إعاده الأولى باستصحاب وجوب القضاء، الذى كان عليه قبل الإتيان بهذه التى شكّ فيها، بخلاف الثانيه، لحيلولة الوقت بينها وبين الصلاه، أى صار الشكّ بعد الوقت، فلا اعتبار به .

لو توضّأ وضوئين و صلّى بعد كلّ منهما نافله ثمّ علم بالحدث عقيب أحدهما

لكنّه فاسدٌ، لأنّ الشكّ بعد الوقت لو كان جارياً، كان الشكّ فى أصل وجود الصلاه لا فى صحّتها وفسادها كما هنا، بل الجارى فى هذا الفرض هو قاعده

الفراغ، بلا فرق في جريانها بين كون الشك في الوقت أو خارجه .

نعم لو جرت قاعده حيلوله الوقت حتى في الشك في الصحه، لكانت فائدتها هنا هي أنه بمقتضى جريان قاعده الفراغ في كلا الطرفين، وسقوطهما بالمعارضه، لا مجال للرجوع إلى قاعده الاشتغال بالنسبه إلى هذه الصلاه، بل لابد من الرجوع إلى قاعده الحيلوله المختصه هنا دون طرفه الآخر، فيوجب انحلال العلم الإجمالي بالتنجز، بواسطه جريان قاعده الاشتغال والاستصحاب في الجهه الأخرى، ولازم جريان قاعده الحيلوله المستلزمه لعدم التنجز هنا، هو الحكم بالإعاده في القضاء، دون ما صار قضاءً .

فالمسأله على ثبوت كيفيه قاعده الحيلوله، حيث ادعى بأنها مختصه بالشك في الوضوء فقط، كما عرفت فيجب الإعاده حينئذٍ لكلتا الصلاتين .

كما ربّما يقال: بالتفصيل في وجوب الإعاده في الأداء دون القضاء، بدعوى أنّ الأولى حيث كان الوقت باقياً، فيستصحب وجوب الامتثال للأمر المشكوك سقوطه، بخلاف القضاء حيث يكون بأمر جديد، فالشك فيه يرجع إلى البراءه، لأنه شك في أصل التكليف .

لكنه مخدوش أيضاً: بأن الأصل فيه هو استصحاب بقاء التكليف، للشك في سقوط الأمر الأول بإتيان هذا الفرد، لأن مقتضى أصاله عدم الإتيان، الذي قد عرفت أنه يوجب ثبوت موضوع الفوت، فيتحقق موضوع حكم وجوب القضاء .

ولا يعدّ هذا الحكم مثبتاً كما عرفت، فليس لنا هنا قاعده إلا قاعده الفراغ، وهي جاريه في كلا الطرفين، ويتساقطان، فيجب حينئذٍ الرجوع إلى قاعده الاشتغال، فيؤثر العلم الإجمالي أثره، فيجب الاحتياط بإعادتهما، ولذلك قيل إنه لا فرق في وجوب إعادتهما بين كونهما مختلفتين في الأداء والقضاء أم متفقتين ، والله العالم بحقائق الأمور .

الثالث من الفروع الفقهيّه: ما إذا صلّى بعد كلّ وضوء من الوضوئين صلاه

النافله ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما ؟

الظاهر أنّ حال هذه المسأله حال مسأله الواجبين من جريان قاعده الفراغ وتساقطها بالمعارضه، والحكم على طبق مقتضى العلم الإجمالى، فيحكم باستحباب إعادتهما. وهذا الحكم ثابت أيضاً بمقتضى القول بعدم جريان قاعده الفراغ فى المستحبات، كما هو مختار بعض الفقهاء كالحكيم قدس سره والمحقق الهمداني وغيرهما .

نعم، يختلف الحكم إذا فرض كون إحدى الصلاتين فريضه، والأخرى نافله، حيث أنّه يتفاوت الحكم باختلاف المبنى، لأنّه إن قلنا بجريانها فى المستحب، فيوجب التعارض، ويفيد وجوب إعاده الفريضه، واستحبابها فى النافله كما هو المختار . وأمّا إن لم نقل بجريانها، فلازمه عدم وجوب إعاده صلاه الفريضه لقاعده الفراغ، واستحباب إعادتها فى النافله .

فى تعريف الغسل وأقسامه

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً . هذا آخر ما وفّقنا لتحريره والتعليق عليه من الأبحاث المتعلقة بباب الوضوء الذى يعدّ من أهمّ أبواب كتاب الطهاره وبترتّب عليه أغلب مسائل بابى الأغسال والتميم، وأرجو من الله تبارك وتعالى أن يوفّقنى لإكمال هذه الأبحاث، والإجاده فيها، إنّه سمعٌ مجيب .

وقد فرغنا منه يوم الأحد الحادى عشر من شهر شعبان المعظم، سنه ألف وأربعمائه وتسعه من الهجره النبويه الشريفه، على مهاجرها آلاف التحيه والثناء ، الموافق لليوم الثامن والعشرون من شهر اسفند عام ألف وثلاثمائة وسبع وستين هجرية شمسيه .

وكان تحريره بيد أقلّ العباد السيّد محمّد ابن المرحوم آيه الله السيّد سجاد العلوى رحمه الله ، حشرنى الله وإياه مع محمّد وآل بيته الطيبين الأطهار فى درجات النعيم، فى مقعد صدقٍ عند مليكٍ مقتدر، آمين ربّ العالمين .

الغسل

وأما الغسل، ففيه: الواجب، والمندوب .

فالواجب ستّة أغسال : غُسل الجنابه، والحيض، والاستحاضه التي تثقب الكرسف، والنفاس و مسّ الأموات من الناس قبل تغسيلهم و بعد بردهم، و غُسل الأموات (١).

(١) «الغسل» بضمّ العين، اسم مصدر للغسل _ بالفتح _ الذى هو المصدر، ومعنى الاسم المصدر هو الحدث بما هو مقطوع النسبه عن فاعله، بحيث لا يرى ولا يلاحظ فيه الانتساب إلى الفاعل، خلافاً للمصدر حيث أنّه الحدث مع كونه ملحوظاً فيه نسبته إلى الفاعل، هذا بحسب اللغه .

وأما بالنظر إلى اصطلاح الشرع، فهو منقول فى عرف الشارع أو المتشرّعه _ كما هو الأظهر _ إلى أفعال خاصّه، بشرائط مخصوصه، والمنقول إليه إمّا هو الصحيح منها أو الأعمّ منه ومن الفاسد، على حسب الاختلاف الموجود عند الأصوليين فيه وفى غيره.

فى معنى الجنابه لغه و عرفاً

لكن على فرض كونه للأعمّ، فإنّه ليس المراد من الفاسد مطلق الفساد، بل ما لا يخرج ولا يتنفى عرفاً عن اسم ذلك الشىء، بلا فرق فى كون منشأ الفساد هو الاجزاء أو الشرائط أم لا، وتحقيق البحث فى ذلك موكول إلى محلّه .

وأما تقسيم الغسل إلى قسمين من الوجوب والندب، فهو ممّا لا خلاف فيه بين المسلمين من الخاصّه والعامّه ، كما أنّ الواجب منه ستّة أفراد كما نصّ عليه المصنّف، وهذا ممّا لا خلاف فيه إلّا من المرتضى قدس سره فى غُسل المسّ، حيث ذهب إلى القول باستحبابه، وستعرف ضعفه إن شاء الله.

وبيان ذلك في خمسة فصول :

الأول: في الجنابه، والنظر في السبب والحكم والغسل .

أما سبب الجنابه: فأمران:

الإنزال، إذا علم أنّ الخارج مني (١).

والدليل على وجوب الستّه _ مضافاً إلى وجود الآيه الدالّه على وجوب غُسل الجنابه والحيض على بعض الوجوه _ هو وجود الإجماع محصّياً ومنقولاً، بل الأخبار التي كادت أن تكون متواتره، بل في «الجواهر»: «لعلّ وجوبها في غير غُسل الاستحاضه يعدّ من الضروريّات» .

ويظهر من كلام المصنّف أنّ الواجب لا يزيد عن الستّه، كما هو كذلك على الأصحّ، خلافاً لسلاّر في «المراسم» حيث زاد غُسل مَنْ ترك الصلاه متعمّداً في الكسوف، إذا انكشف القرض كلّهُ، وهو قولٌ ضعيفٌ _ كما سيأتى _ كضعف من ذهب إلى وجوب الغُسل لمن سعى إلى رؤيه المصلوب عامداً بعد ثلاثه أيام، وغير ذلك كما سيأتى البحث عنه في محله .

(١) وقد ذكر المصنّف بيان الأغسال الواجبه في خمسة فصول، جعل لكلّ واحد منها فصل، إلاّ غُسل مسّ الميت، ولعلّ تركه كان لأجل قلّه مباحته، لورود أكثرها في تضاعيف المباحث السابقه عليه .

غُسل الجنابه:

الجنابه في اللغه _ بفتح الجيم _ التّبعد، وقد يطلق على المنى _ كما عن «القاموس» _ . وفي العرف الخاص، هي البعد الخاص، لكن أريد منه هنا هو سبب التّبعد، وهو ما يوجب الجنابه.

في سبب الجنابه / خروج المنى

كما أنّ المراد من رفعها رفع أثرها، إذ هي إذا حصلت لا ترتفع إلا برفع، ولعلّ المراد من البعد هنا هو البعد عن أحكام الطاهرين _ كما في «الجواهر» _ أو البعد عمّا يمكن أن يتقرب به إلى الله من الصلاة والطواف، والدخول في الأماكن المتبرّكه، والمشاهد المشرفه، حيث لا يجوز للجنب الدخول أو المكث في تلك الأماكن. وقد ثبت في مباحث الأصول النقل من المعنى اللغوي إلى المعنى الخاصّ في عرف المتشرّعه، لمثل هذه العناوين.

ثمّ إنّ السبب في حصولها أمران، وهما: الإنزال والجماع .

ففي الأوّل: قد ادّعى فيه نفي الخلاف _ كما في «الجواهر» _ بل حكى الإجماع عن جماعه حكاية تقرب إلى التواتر كالتّيه، بلا فرق في كونه سبباً بين مقارنه الخروج للشهوه والدفق والفتور وعدمها، ولا- بين الرجل والمرأه، كما قد صرّح بهذا الإطلاق جماعه حاكمين عليه الإجماع .

بل قد يظهر من بعض دعوى إجماع المسلمين على إطلاق الأخير، ولم ينقل خلاف إلاّ عن أبي حنيفه، من اعتبار ممارسه الشهوه والتلذذ في وجوب الغسل، وهو ضعيف جداً كما سيأتى .

وما يترأى من ظاهر كلام الصدوق في «المقنع»، حيث قال: «إذا احتلمت المرأه فأنزلت، فليس عليها غسل، وروى أنّ عليها غسل إذا أنزلت» .

لعلّه أراد بيان أنّ احتلام المرأه يتحقّق من دون إنزال، أو أنّها إذا علمت أنّ النازل منيّ لا يوجب الحكم بجنابتها، كما سيأتى في بعض الأخبار إن شاء الله.

كما أنّ مَنْ جعل من أسباب الجنابه وجود الماء الدافق _ كما في «المقنعه» و«المبسوط»، وكما عن أبي الصلاح، و«المراسم» و«الوسيله» و«جمل» السيّد _ محمولاً على الغالب، لا بأن يكون مأخوذاً في مفهومها .

وبذلك يحمل بعض ما يوهّم الاعتبار في جنابه المرأه بخروج المنى عن شهوه

من الأخبار، مثل ما فى خبر إسماعيل بن سعد الأشعري، عن الرضا عليه السلام: «قال: إذا أنزلت عن شهوه فعليها الغسل» (١).

وحديث محمد بن الفضيل، عن أبى الحسن عليه السلام: «قال: إذا جاءتها الشهوه فأنزلت الماء، وجب عليها الغسل» (٢).

حيث يمكن أن يكون المراد من الإنزال، هو الإنزال إلى داخل الرحم بواسطة الشهوه، أو حصول الدخول والإنزال إلى خارج الجسد، لو علمت كونه متياً، ويكون تمييز ذلك عن المذى، هو خروجه بالشهوه دون غيره، حيث يخرج بالملاعبه، ولو كان دون الشهوه.

بل قد يظهر من بعض الأخبار أنّ الخارج من المرأة بالملاعبه من دون الدخول، ليس بمنى يوجب الغسل، وقد التبس الأمر على السائلين حيث يطلقون عليه المنى بالنسبه إلى النساء، مع أنه ماء المذى والملاعبه، فليس عليها غسل لأجل ذلك، كما يومئ إليه

ما فى روايه عمر بن يزيد، قال: «قلت لأبى عبدالله عليه السلام: الرجل يضع ذكره على فرج المرأة فيمنى، عليها غسل؟ فقال: إن أصابها من الماء شيء فلتغسله، فليس عليها شيء إلا أن يدخله. قلت: فإن أمنت هي ولم يدخله؟ قال: ليس عليها الغسل» (٣).

فإن قول السائل: «فإن أمنت هي» توهم منه كون الماء متياً، كما ربّما يكون كذلك فى الرجل، فأراد الإمام عليه السلام إفهامه أنه ليس الأمر كذلك، بل ما يوجب الغسل عليها غالباً هو الدخول، كما يؤيد ذلك بل يدلّ عليه خبر محمد بن مسلم

١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ٢ _ ٤.

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ٢ _ ٤.

٣- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ١٨.

ما فى الصحيح، فى «قرب الاسناد» عن أبى جعفر عليه السلام قال : «قلت له : كيف جعل على المرأة إذا رأت فى النوم أنّ الرجل يجامعها فى فرجها الغسل، ولم يجعل عليها الغسل إذا جامعها دون الفرج فى اليقظة فأمنت؟ قال : لأنها رأت فى منامها أنّ الرجل يجامعها فى فرجها، فوجب عليها الغسل، والآخر إنّما جامعها دون الفرج، فلم يجب عليها الغسل، لأنه لم يدخله، ولو كان أدخله فى اليقظة، وجب عليها الغسل أمنت أو لم تمن» (١).

وجه التأييد أو الدلالة: أنّ الراوى قد أطلق لفظ «المنى» على ما يخرج منها، فأجابه الإمام عليه السلام على مذاقه فى آخر كلامه عليه السلام ، وأفهم السائل أنّ الملاك فى جنبه المرأة، ليس إلاّ الدخول، سواء كان فى اليقظة أو فى المنام ، إذ ليس المراد من أنّه رأت فى المنام هى الرؤيا العادية ، بل المقصود أنّها التفت _ إذا كانت نائمة _ بأنّ الرجل يجامعها بالدخول فى فرجها، ولا فرق فى حصول الجنابه لها بين أن تكون متيقّظه فى حال الجماع، أو لم تكن متيقّظه، بل انتهت بعد ذلك بوقوع الجماع .

كما أنّ الدخول هو المحقّق للجنابه، سواء خرج منها الماء أم لا .

فهذا لا ينافى تحقّق الجنابه للمرأة بلا دخول، لو علمت وتيقّنت أنّ الخارج منها هو المنى، لكن حصول العلم بذلك لها مشكل .

فبما ذكرنا ينحلّ الإشكال، عن كلّ ما يشتمل على ما يوهم خلاف ذلك، مثل حديث عمر بن يزيد، قال : «اغتسلتُ يوم الجمعة بالمدينة، ولبست ثيابى، وتطيّبت فمرّت بى وصيفه لى ففخّذت لها فأمدت أنا وأمنت هى، فدخلنى من ذاك ضيقٌ، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك .

فقال عليه السلام : ليس عليك وضوء ولا عليها غسل»(١).

وصحيح عمر بن أذينة، قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرأة تحتلم في المنام فتهرق الماء الأعظم؟ قال : ليس عليها غسل»(٢).

ولعل وجه إطلاق الأعظم عليه، كان لأجل كثرة الماء الذي يخرج من النساء بالنسبة إلى المذى الخارج، من الرجال وإلا ليس هو بمنى، كما كان كذلك بالنسبة إلى الرجال، فقد جعل بعضهم هذا التعبير دليلاً وإشاره إلى كون الماء متياً دون المذى والودى وغيرهما، فحكم الإمام عليه السلام بعدم وجوب الغسل عليها، يكون على مقتضى القاعدة، كما أنه يطابق ما هو المشهور والمعروف بأن ماء المرأة ومتيها يتحرك ويدخل في الرحم، لا إلى خارج الجسد.

وعلى ما ذكرنا، لا نحتاج إلى حمل تلك الأخبار على التقيّه، كما حملها صاحب «الوسائل»، برغم منافاته مع دعوى المصنّف في «المعتبر»، والعلامة في «المنتهى» على إجماع المسلمين على وجوب الغسل على المرأة إذا خرجت منها المنى.

كما لا نحتاج إلى ما صار إليه صاحب «الجواهر» من جعل التعليل في حديث محمّد بن مسلم مجازياً، وأن الإمام قصد بذلك الاستدلال الظاهري الاقناعي في حديث عبيد بن زراره من قوله: «قال : قلت له : هل على المرأة غسل من جنابتها إذا لم يأتيها الرجل؟ قال : لا، وأيكم يرضى أن يرى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته أو أخته أو أمه أو زوجته أو أحداً من قرابته قائمه تغسل، فيقول مالك؟ فتقول : احتملتُ وليس لها بعل؟! ثم قال : لا، ليس عليهنّ ذلك، وقد وضع الله

١- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ٢٠ _ ٢١.

٢- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ٢٠ _ ٢١.

ذلك عليكم «وإن كُنتُم جُنُباً فاطَّهروا» ولم يقل ذلك لهنَّ» (١) كما قد صرَّح بذلك _ كما في «الجواهر» _ صاحب «مصباح الفقيه»، بل جعل التمسُّك بالآية قوله عليه السلام: أيكم يرضى... إلى آخره» تمسُّكاً بما يتمسُّك به مذاق من يعمل بالاستحسانات في معرفه الأحكام الشرعيه التعبدية.

ولكن قد عرفت أنَّ حملها على ما ذكرنا كان أولى من طرحها، من جهة إعراض الأصحاب، خصوصاً بملاحظه ما في بعض الروايات من قوله عليه السلام: «ما سمعت مني يشبه قول الناس فقيه التقيه، وما سمعته مني لا يشبه قول الناس فلا تقيه فيه» .

فما استدللَّ به في «المصباح» لا- يمكن الموافقه معه لأنه خلاف رأى الأصحاب والإجماع، فلا يحمل الأخبار على التقيه، لعدم العلم بصدورها موافقاً للعامه، حتى تحمل على التقيه، كما لا يخفى .

مضافاً إلى أنَّ وجود المخالف في هذه المسأله للعامه غير معلوم، ولذلك تشبَّث صاحب «الجواهر» لتصحيح حملها على التقيه بما قاله بعض المتأخرين، من عدم اشتراط وجود المخالف في ذلك، بل يكفي احتمال وجوده، واستدلَّ على ذلك بأنه كانت مذاهبهم في زمن الأئمّه عليهم السلام منتشره ومتعدده ولم تنحصر مذاهبهم بالأربعه إلا- في القرن السادس كما قيل ، انتهى كلامه .

ولكن التشبُّث بمثل ذلك، والتكلف بمثله لإثبات التقيه مشكل جداً، ولا حاجه إلى مثل ذلك.

وحيث أنَّ صاحب «الوسائل» والكليني حملوا هذه الأخبار على التقيه، وجعلوا هذا الوجه تأييداً لإخفاء هذا الحكم عن النساء، كي لا يتخذنه علّه، كما

أشارت إليه بعض الأخبار الدالة على وجوب الغسل عليهنّ، كما فى صحيحه أديم بن الحرّ، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل عليها غسل؟ قال: نعم، ولا تحدّثوهنّ فيتخذونه عله» (١).

حيث قال صاحب «الوسائل» فى جملة كلام منه: «والحكمه فى إطلاق الألفاظ المؤوله هنا، إرادته إخفاء هذا الحكم عن النساء، إذا لم يسألن عنه، ولم يعلم احتياجهنّ إليه، لئلا يتخذنه عله للخروج، وطريقاً لتسهيل الغسل من زنا ونحوه، أو يقعن فى الفكر والوسواس فيرين ذلك فى النوم كثيراً، ويكون داعياً إلى الفساد، أو تقع الريبه والتهمه لهنّ من الرجال، كما يفهم من التصريحات السابقه، وبعض هذه الأحاديث يحتمل الحمل على الإنكار دون الإخبار، والله أعلم» انتهى كلامه (٢).

ولكن قد عرفت أنّ ما ذكرناه فى وجه الاستعمال من التلفظ بالمنى وغيره، كان بواسطه شدّه المناسبه لحال الرجال، ولكنّها غير مشموله لدليل وجوب الغسل، والحمل على التقيّه فى ذلك العصر فى هذه المسأله لا يخلو عن تأمل، كما لا يخفى .

ثمّ لا يخفى عليك، بأنّ الجنابه لا تتحقّق إلاّ بخروج المنى عن البدن، فلو تحرّك عن محلّه ولم يخرج منه، لا يوجب الجنابه، وذلك لأنّ وجوب الغسل فى لسان النصوص والفتاوى معلق على الإنزال، الذى هو عبارته عن خروجه عن الباطن إلى ظاهر الجسد، بل وفى بعض العبارات _ بل وكثير منها _ أنّه ممّا لا ريب فيه، فلا ينبغى البحث عنه .

١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٧، الحديث ١٢ .

٢- وسائل الشيعه: ج ١ / ٤٧٦ .

نعم، والذي ينبغي أن يبحث فيه هو أنه ما المعيار في الخروج الموجب للجنابه _ بعد معرفه أنه لا- إشكال في تحقّق الجنابه بالخروج عن موضع المعتاد _ ؟

فلو خرج عن غيره، ففي كونه موجباً لها مطلقاً أو لا مطلقاً، أو أنه كذلك إذا صار غير المتعارف عادياً، أو يفرّق فيما يخرج عن غير الموضع الطبيعي، بين ما يخرج من ثقبه في الإحليل أو الخصيتين أو الصلب، فلا اعتبار به، وبين ما يخرج من غير هذه الثلاثة فيعتبر فيه، وهو كما عن المحقّق الثاني .

أو يفصل بين ما يخرج عمّا دون الصلب مطلقاً ولو إذا خرج من غير المواضع الثلاثة المذكوره آنفاً فلا يعتبر في تحقّقها الاعتياد، وبين ما يخرج عن فوق الصلب فيعتبر فيه _ وجوهٌ وأقوال : أقواها الأوّل، كما هو ظاهر إطلاق المصنّف هنا، و«المنتهى» و«التذكرة» و«نهاية الأحكام»، بل هو مختار صاحب «الجواهر» و«مصباح الفقيه» و«مصباح الهدى»، بل وإطلاق كلام السيّد في «العروه» وأكثر أصحاب التعاليق.

والدليل على ذلك ليس إلاّ إطلاقات الأدلّة الدالّة على وجوب الغسل، لخروج هذا الماء الأعظم، مثل إطلاق النبوي المروي عن أهل السنّه، كما في «كنز العمال» قال صلى الله عليه و آله : «إنّما الماء من الماء»(١).

وإطلاق بعض أحاديثنا، مثل ما في خبر الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السلام في حديث، قال : «كان علىّ عليه السلام يقول : إنّما الغسل من الماء الأكبر»(٢).

ومثله حديث عنبسه بن مصعب(٣).

ولا ينافي ذلك وجوب الغسل لخصوص الماء الأعظم دون التقاء الختانيين،

١- كنز العمال ج ٥ ص ٩٠ الرقم ١٩١٧ .

٢- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٩ ، الحديث ١ _ ٢ .

٣- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٩ ، الحديث ١ _ ٢ .

لإمكان أن يكون الحصر إضافياً حقيقياً، وتفصيل الكلام موكول إلى محله .

فإناطه الحكم بخروجه من دون تقييد يدلّ على المطلوب .

واحتمال انصراف الإطلاقات إلى المتعارف المعتاد ، ففي الشكّ في غيره يرجع إلى أصل البراءة، بعد عدم شمول الإطلاق لأجل هذا الانصراف .

مدفوع بأنّ هذا الانصراف بدوى لا يضرّ بالإطلاق، لأنّه مستند إلى كثرة الوجوب وقّله غيره، نظير انصراف إطلاق الماء عن ماء الزاج والكبريت، والانصراف الذى يضرّ بالإطلاق إنّما هو الانصراف الناشئ عن التفاوت فى صدق المفهوم الناشئ عن التشكيك فيه، لا عن ندره الوجود بالنسبه إلى غيره، مع فرض التساوى فى الصدق، كما فى المقام، فبذلك ظهر ضعف دليل وجه الثالث وقوله، كما لا يخفى .

كما ظهر ضعف قول الثانى، حيث حكم بعدم الجنابه مطلقاً، إذا لم يخرج عن الموضع المعتاد المتعارف، إذ ليس له وجه، بل لم يعرف له هنا قائل، وإن نسب إلى المحقّق فى «الشرائع» بالنسبه إلى ناقضيه الحدث الأصغر بخروجه عن الموضع المعتاد، إذا لم يكن طبيعياً عند من اعتبر الاعتقاد .

وإن كان ربما قيل : بأنّ الإطلاق هنا منزّل على ما قدّروه فى الحدث الأصغر.

لكّنه مندفع، بأنّ الإطلاق فى المقام باقٍ على حاله، كما هو الشأن فى المسأله، ولا وجه للتقييد . كما أنّه ظهر ممّا ذكر أنّه لا وجه للتفصيلين الأخيرين أيضاً، وذلك لإطلاق الأدلّه .

ما يعرف به الجنابه عند الشبهه

نعم قد يشكّ فيما يخرج من فوق الصلب، للشكّ فى منويه ما يخرج من فوقه، لاحتمال دخاله الخروج من نفس الصلب فى منويته، وهذا يرجع إلى الشكّ فى الموضوع، وهو خلاف الفرض، ولكن مع ذلك كان الاحتياط فيه حسناً جداً .

ومن ذلك يظهر حكم الخنثى المشكل، حيث أنّه على المبنى القائل بأنّه لا

فإن حصل ما يشبهه، وكان دافعاً يقارنه الشهوه وفتور الجسد، وجب الغسل (١).

يشترط فيه الاعتیاد، فيلزم القول بتحقق الجنابه بخروج المنى عنها مطلقاً، بعد العلم بكونه منياً، ولو كان خروجه من غير المعتاد .

بخلافه على القول الآخر، حيث لا تتحقق الجنابه إلا بعد خروجه من فرجيه أو من أحدهما مع الاعتیاد.

ومثله يأتي الكلام في الممسوح، كما لا يخفى .

(١) اعلم أنه قد اختلفت تعابير القوم في بيان ما يعرف به الجنابه بأنحاء شتى:

تارة : بما وقع في المتن لمن كان صحيحاً دون المريض، كما سنشير إليه، حيث قد جمع بين صفات الثلاث من الدفق والشهوه والفتور في الجسد.

وعن بعض بزياده عليها، بأن تكون رائحته كرائحه الطلع والعجين رطباً، وبياض البيض جافاً، مع وجود الأوصاف السابقه.

ويوافق ما في المتن، كلام المحقق في «المعتبر» والعلامة في «التحرير» و«المنتهى» و«الإرشاد» و«نهاية الأحكام»، بل هو صريح بعض متأخري المتأخرين . ولكن العلامة في «القواعد» اكتفى بذكر الدفق والشهوه، وفي «النافع» بالدفق وفتور البدن. وظاهر «الوسيله» و«النهايه» اعتبار الدفق خاصه .

بل في «كشف اللثام» دعوى ظهور ذلك عن كثير كما في «المبسوط» و«الاقتصاد» و«المصباح» و«مختصره» و«جمل العلم والعمل» و«العقود» و«المقنعه» و«التبيان» و«المراسم» و«الكافي» و«الإصباح» و«مجمع البيان» و«روض الجنان» و«الأحكام» للراوندى .

ولعل مقصود هؤلاء هو شيء واحد، وهو بيان ما هو الدال على أن الخارج هو الماء الأعظم، والإشارة إلى تلك الأوصاف إنما تكون إلى ما هو الغالب، حيث تعرض تلك على الشخص لدى الجنابه، فذكر أحد هذه الأوصاف ليس المقصود إلا بيان ما يمكن تحصيل الاطمئنان إلى خروج المنى، لوجود الملازمه بين تلك

الأوصاف وخروج المنى، حيث يكون التلازم موجوداً بين الشهوة وفتور البدن، خصوصاً إذا خرج مع الدفق، وخصوصاً عند الشباب، فوجود هذه العلامات الثلاثة عند الاشتباه، تفيد كون الماء الخارج متياً، بل قد يظهر من بعض المتأخرين اتفاق الأصحاب عليه .

وكيف كان، فمع وجود هذه العلامات الثلاث _ بل اثنان منها _ يحصل الاطمئنان بالجنابه، لأنه المستفاد من الأخبار الواردة في المقام مثل صحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها، فيخرج المنى فما عليه؟ قال: إذا جاءت الشهوة ودفع وفتر لخروجه فعليه الغسل، وإن كان إنما هو شيء لم يجد له فتره ولا شهوه، فلا شيء» (١).

فإن ذيل هذه الرواية قد جعل الملاك على عدم كون الخارج متياً فقدان صفتين وهما: عدم الشهوة والفتور، حيث أنه لو دققنا في خصوصية اللفظ صدرًا وذيلاً، لأفاد وجود التنافي بينهما، لأن مقتضى مفهوم الصدر هو عدم الجنابه بمجرد فقد صفة واحده من الثلاث، ومقتضى الذيل أن عدم الجنابه لا يحصل إلا بفقد صفتين دون صفة واحده، ففيه يلزم التهافت بعدم الجنابه صدرًا أو الجنابه ذيلًا على حسب مقتضاهما .

ما يعرف به الجنابه في المريض

والحال أن مناسبة الحكم للموضوع يوجب الاطمئنان بأن الحديث ليس فيه تهافت، بل أراد بيان ما هو الغالب المتلازم بعضها مع بعض في الخارج، حيث يطمئن الإنسان بكون الماء الخارج هو المنى، لو كان له رائحة خاصه، أو مع الشهوة الملازمه نوعاً مع الفتور، كما أشار إلى ما ذكرنا الشيخ ١ في «التهذيب» بأنه من المستبعد من العاده والطبايع أن يخرج المنى من الإنسان ولا يجد له شهوه ولا لذّه .

فما أورده بعض على الرواية بكونها موافقه لمذهب العامه، من حيث اعتبار مقارنه الشهوه في وجوب الغسل.

١- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٨، الحديث ١ .

ولو كان مريضاً، كفت الشهوه وفتور الجسد في وجوبه (١).

ليس على ما ينبغي ، لما قد عرفت بأن الشرطيه في قوله: «إذا جاءت الشهوه»، جاريه مجرى تحقّق الموضوع، فمعنى قوله : «إذا جاءت الشهوه فعليه الغسل»، أى إذا جاءت الشهوه، فالخارج منى يجب بخروجه الغسل.

فالمعيار في وجوب الغسل هو خروج المنى، وتكون الشهوه أماره عليه .

كما أنّ معنى قوله: «وإن كان، إنّما هو شىء لم يجد له فتره ولا شهوه فلا بأس» أى لا بأس، لمكان أنّه ليس بمنى بعد خروجه بلا شهوه ولا فتور ولا لذّه ولا دفع، فلا يكون حينئذٍ موافقاً لمذهب العامه، كما لا يخفى .

كما لا يرد على الروايه بأنّ السائل في سؤاله، بقوله : «عن الرجل يلعب مع المرأه ويقبّلها، فيخرج منه المنى فما عليه؟»

قد فرض خروج المنى وأنّه لا يرتبط بما إذا شكّ في خروجه، حتّى يرجع إلى بيان الأوصاف والصفات .

لأنّه يندفع، بأنّ فرض السائل كونه متياً، كان على حسب فطنته بكونه متياً، وإلا فلا يبقى موردٌ للسؤال، لأنّه من البعيد عن مثل على بن جعفر عليه السلام أن لا يعلم حكم من خرج منه المنى قطعاً، فالرجوع إلى الصفات بالتشخيص لكونه متياً كان صحيحاً، لأجل أنّه أراد السؤال عن مورد الشكّ في الجنابه، فلذلك دلّه الإمام عليه السلام على بيان صفاته الغالبه، كما لا يخفى .

(١) وقد ادعى صاحب «الجواهر»: عدم الخلاف فيه فيما أجد، فكأنّه أراد أنّ الحكم يعدّ إجماعياً بين الأصحاب، ولا يعتبر عندهم في المريض الدفع.

ومنشأ وجود نصوص معتبره، دالّه على ذلك، مثل ما رواه الكليني بإسناده الصحيح، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «قلت له؛ الرجل

يرى فى المنام، ويجد الشهوه، فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئاً، ثم يمكث الهون بعد فيخرج؟ قال: إن كان مريضاً فليغتسل، وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه. قلت: فما فرق بينهما؟ قال: لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقه قويه، وإن كان مريضاً لم يجيء إلا بعد» (١).

وفى نقل الصدوق فى «العلل» فى آخره: «لم يجيء إلا بضعف».

فهذه الروايه صريحه فى بيان التفصيل بين الصحيح والمريض، بأن الدفق مع القوه خاص للصحيح، وأما فى المريض له دفق حاصل من الشهوه، إلا إنه يخرج فاتراً لأجل مرضه، كما ترى توضيح ذلك فى خبر زراره فى الصحيح، قال: «إذا كنت مريضاً فأصابتك شهوه، فإنه ربما كان هو الدفاق، لكنه يجيء مجيئاً ضعيفاً، ليست له قوه لمكان مرضك ساعه بعد ساعه، قليلاً قليلاً، فاغتسل منه» (٢).

ورواه الصدوق فى «العلل» بإسناده الصحيح إلى أبى جعفر عليه السلام.

فإن الشهوه مع خروج المنى فى المريض يستلزم الفتور فى الجسد.

فالمفقود من الصفات ليس إلا الدفق مع القوه، دون الضعف، وهو يكفى فى الحكم بوجوب الغسل عليه.

وعليه يحمل ما فى حديث محمد بن مسلم، قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل رأى فى منامه فوجد اللذه والشهوه، ثم نام فلم ير فى ثوبه شيئاً؟ قال: فقال: إن كان مريضاً فعليه الغسل، وإن كان صحيحاً فلا شيء عليه» (٣).

يعنى إن لم يكن فى ثوبه شيئاً بخلاف ذكره _ حيث أن وجود شيء على رأس الذكر، أو فى مجرى البول مع المرض، يدل على الجنابه، لأجل كون المرض

١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٨، الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٨، الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٨، الحديث ٤.

ولو تجرّد عن الشهوه والدفق مع اشتباهه، لم يجب (١).

مانعاً عن خروجه بالدفق _ فعليه الغسل، بخلاف الصحيح حيث كان اللازم فيه خروجه بالدفق، وحيث لم يكن فلا شىء عليه، وإلاّ الحكم بوجوب الغسل بدون خروج المنى أصلاً يعدّ مخالفاً للإجماع، كما أشار إليه صاحب «الحدائق» .

كما أنّ حملته على الاستحباب _ كما فى «الوسائل» _ لا يخلو عن وهن، إذ مع العلم بعدم الخروج، فلا وجه للقول باستحباب الغسل، ومع العلم به يجب بلا إشكال، بلا فرق فى الطرفين بين الصحيح والمريض .

كما أنّه مع الشكّ فى الخروج، يستحبّ الاحتياط فى كلا الشخصين.

فالأولى هو ما ذكرناه، حتى لا يكون مخالفاً للإجماع، ولا يوجب طرح الحديث، وهو أمر مقبول عند الفقهاء، كما لا يخفى .

ما يعرف به الجنابه فى المرأه

(١) ومن الواضح أنّ التجرّد عن كليهما يكون فى الصحيح، وإلاّ ففى المريض من الرجال يكفى التجرّد عن الشهوه فقط، لعدم وجود الثانى فيه، وجهه واضح، حيث لا مقتضى للحكم بالجنابه، فمع الشكّ فيه ينفيه الأصل.

ثمّ يأتى الكلام فى أنّ المرأه هل تكون مثل الرجل فى الأحكام المذكوره أم لا؟ أى فى حال صحّتها لا يجب عليها الغسل مع الاشتباه، إلاّ مع وجود الأوصاف الثلاثه المذكوره، التى هى طريق علمى لمعرفة المنى بشهاده الشرع والعرف، أو لا- تكون كذلك، بل الحكم مخصوص بالرجال، وأنّه حين الصحّه يكون فقد إحدى الثلاثه، وفى حال المرض يكون فقد أحد الوصفين، ومع الاشتباه لم يجب عليه الغسل دون المرأه.

فيه وجهان، بل قولان: فقد ذهب إلى الأوّل متأخري المتأخرين، وصاحب «مصباح الفقيه»، و«مصباح الهدى».

وذهب إلى الثانی صاحب «الجواهر»، وجعل وجهه ظهور الأخبار، خصوصاً الصحيحه السابقه فى خصوص الرجل، التى تفيد اختلاف حال الرجال فى المقامين دون المرأة، حيث لا تلتفت إلى شىء من الأوصاف، حتى تعلم أنه منى، ومن هنا أمر بالتأمل .

وقد أجاب عنه المحقق الهمداني قدس سره : «بأن اختصاص موردها بالرجل، لا يوجب قصر الحكم عليه، خصوصاً مع عموم العلة المنصوصه، المقتضيه لعموم الحكم» .

بل ربما يقال: بكفايه الشهوه فى حق المرأة مطلقاً، أى فى حالتى الصحه والمرض تعبدًا، أى ولو شك فى الجنابه تكفى الشهوه فى الحكم بالجنابه فى حقها، لاستفاضه الأخبار على أنها: «إن أنزلت المرأة من شهوه فعلية الغسل».

وقد وردت أخبار كثيره تتضمن مثل هذا التعبير، راجع الباب ٧ من أبواب أحكام الجنابه .

لو وجد على جسده أو ثوبه منياً

فأجاب عنه: بأن هذه الأخبار مسوقه لبيان وجوب الغسل عليها بالإزالة، وإن تقييد الموضوع بما أنزلته من شهوه، إنما هو لكونها طريقاً عادياً للعلم بتحقق الموضوع، وكونها كذلك مانع من ظهورها فى إرادته التعييد بطريقه الشهوه، فى الأفراد النادره التى لا يحصل بسببها العلم بكونه هو الماء الأعظم.

ولكن الاحتياط فى حقها ممّا لا ينبغى تركه، والله العالم، ، انتهى كلامه .

ولكن التحقيق _ كما عليه صاحب «الجواهر» _ : أن الحكم فى التجرد مخصوص فى الرجل، والعله المنصوصه فى صحيحه ابن أبى يعفور، حيث قد أشار إليها المحقق الهمداني قدس سره بكونها مقتضيه لعموم الحكم متين، لو لم يرد ذكر قيد الرجل فى متن العله، فإذا ذكر _ كما هو كذلك _ فىكون التعميم والتخصيص فى العله المنصوصه دائره مدار نفس الموضوع، وهو الرجل، لا الأعم منه، حتى تشمل المرأة .

وإن وجد على جسده أو ثوبه متياً، وجب الغسل؛ إذالم يشاركه فيالثوب غيره(١).

فظهر أنّ الحكم في المرأة مطلقاً، هو عدم وجوب الغسل عليها، حتى مع الشهوه والإنزال، إلا إذا علم أنّ الخارج منها هو الماء الأعظم، فيجب عليها الغسل، كما قد يتفق ذلك في النساء التي يسكنن في المناطق الحارّة، فإنّ حراره الهواء تؤثّر في شدّه الشهوه فيهنّ، كما احتملها الشهيد الثاني في «الروضه» على ما بيالى، خصوصاً مع وجود قرينه الاختصاص في العله، وهو الدفق مع القوه، الذي لا يجرى في النساء بحسب الغالب، ولهذا اكتفى بعض الأصحاب في جنابتها بالوصفين، من دون ذكر الدفق .

وكيف كان، فالقول بالاختصاص لا يخلو عن وجه وجيه، والله العالم .

(١) ظاهر العبارة هو مطلق الوجدان، أى سواء كان بعد الانتباه من النوم أو غيره، وسواء كان احتمال وجود المنى في هذا النوم أو ممياً سبق، كما أنّ الظاهر كون ذكر الجسد والثوب من باب التمثيل، لا الخصوصية، فلا ينافى كون بدلتهما من فراشه وعبائه، وغير ذلك ممّا يمكن أن يكون له مناسبه مع حكمه بالجنابه .

كما أنّ الظاهر من كلام الماتن، كون الثوب للواجد، بقرينه ذكر الجسد معه، مضافاً إلى خصوصيه في الضمير، حيث يرجع إلى الشخص. فقيد: «إذا لم يشاركه فيه غيره»، كناية عن اختصاصه في الاستعمال، لوضوح أنّه لا مدخلية في الحكم كون الثوب ملكاً له، بل المقصود بيان كونه له بلحاظ الاستعمال، فيصير ذكر قوله: «إذا لم يشاركه»، سدّ مسدّ تأكيد ذلك .

ثمّ لفظ «الوجدان» بنفسه، وإن كان قابلاً لحالتى العلم بالجنابه وعدمه، إلاّ أنّه مع ذكر القيود بعده، لا يبعد أن يكون المقصود بيان حصول العلم بذلك، أى بحصول الجنابه.

فعلى هذا التقدير، يكون ترتب حكم وجوب الغُسل عليه أمراً موافقاً للقاعده، أى حصول نقض اليقين باليقين لا بالشك، هذا بخلاف ما لو لوحظ الوجدان بصوره الإطلاق، بحيث يشمل صورتى الظن غير المعتبر والشك، حيث يكون الحكم بوجوب الغُسل فيه خلافاً للقاعده، لكونه حينئذٍ نقضاً لليقين بالشك، ومخالفاً للاستصحاب .

وعلى فرض تسليم الإطلاق فى لفظ «الوجدان»، وعدم التسليم بما يبيّناه من التقيّد بالقيود ، فلا بدّ من تقييده ورفع اليد عن إطلاقه بواسطة أدلّه الاستصحاب فى صورتى الشكّ والظنّ غير المعتبر، حتى لا يستلزم طرح القاعده وتخصيصها فى المورد .

ولا فرق فى صوره العلم بالجنابه بين كونه من النوم الأخير، أو النوم السابق الذى لم يغتسل منه، دون ما لو احتمل بين التجدد فى الجنابه أو ممّا اغتسل منها، لأنّه حينئذٍ لا علم إجمالى له بوجود الجنابه، كما لا يخفى .

وعلى ذلك _ أى الوجه الأخير _ يحمل ما ورد فى حديث أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام : «عن الرجل يصيب بثوبه متياً، ولم يعلم أنّه احتلم؟ قال : ليغسل ما وجد بثوبه وليتوضّأ» (١) .

أى يعلم بحصول الجنابه، إلّا _ إنّه لا _ يعلم بجنابه موجه للغُسل، إذ العلم بالجنابه أعمّ من وجوب الغُسل عليه _ لإمكان كونه من الجنابه السابقه التى قد اغتسل منها _ فحكمه بوجوب غُسل الثوب، كان لأجل علمه بكونه متياً، كما أنّ حكمه بالتوضّى، كان لأجل إفهام أنّه لا يجب عليه الغُسل دون الوضوء حتّى لو كان متوضّياً.

١- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ١٠ ، الحديث ٣ .

ثمّ يمكن أن يكون المراد من عدم علمه بالاحتلام، من حيث احتمال مشاركته غيره في ثوبه، كما قد يتفق في السراويل في بيت واحد من اشتراك الاثنيين فيه، وكان المراد من عدم علمه بالاحتلام، هو احتمال عدم الجنابه من رأسه، بخلاف سابقه حيث كان أصل الجنابه معلوماً دون إيجابها الغسل، حيث لم يكن عنده معلوماً .

بل قد يقال : إنّ تنكير المنى شاهدٌ على هذا الاحتمال، وإلاّ إن كان يشير إلى نفسه لعبر عن ذلك بالمنى.

ولكن يمكن أن يكون وجه التنكير للترديد بين كونه لنفسه أو التردد فيما حصل به الجنابه، ففي كلا الموردين يصحّ ذلك .

ثمّ لا يخفى أنّ ما ذكره المحقّق الآملي في «مصباحه» من كون مستنده هو صحيح محمّد بن مسلم، غير صحيح، لعدم وجدان حديث عنه في مظانّه، ولعلّه سهو من قلمه الشريف.

ثمّ قد صرح المحقّق المزبور: «بنصوصيه الصحيح في الشكّ، في كون المنى منه، وظهوره في الثوب المختص، وفي الدوران بين كون المنى منه أو من غيره، يكون الصحيح دليلاً على الحكم، وهو بقاء الشكّ على ما كان عليه من الطهاره مطلقاً، في الثوب المختص أو المشترك دفعه، أو على سبيل التناوب، إلاّ أنّ الصحيحه دليلٌ عليه في الثوب المختص، ويثبت الحكم في الثوب المشترك بقسميه بالفحوى وبالاستصحاب» انتهى كلامه .

أقول: ولقد أجاد فيما أفاد، إلاّ أنّه لو كان في الثوب المختص يكون وجه الحكم بالطهاره لأجل علمه بالجنابه الموجبه للغسل، لاحتمال كونه من الجنابه السابقه، فيستصحب طهارته .

وأما في الثوب المشترك بقسميه، يكون وجه الحكم بالطهاره، لأجل عدم تنجز علمه بالجنابه؛ إمّا في نفسه أو في غيره، لأنّه يعتبر في شرطيه تنجز العلم،

أن يكون منجزاً على كل تقدير، وليس الأمر هنا كذلك، إذ جنباه شريكه لا أثر له .

نعم لو وجد موردٌ كان الأمر كذلك، أى كان العلم منجزاً على كل تقدير، مثل ما لو اقتدى أحدهما بالآخر، فاستصحب طهاره كل واحد منهما يعارض الآخر، فيقطع بفساد صلاه المأموم ، إمّا لبطلان صلاه نفسه، أو صلاه إمامه، فيكون العلم فى حقّ المأموم منجزاً على كل تقدير .

فالقول بالطهاره فى صوره الشكّ فى جنباه الموجه بأى الوجهين من الشكّ لا يخلو عن قوه، كما عليه السيد فى «العروه»، والمحقّق الهمدانى، بل وصاحب «الجواهر» وكثير من المحقّقين من المتأخّرين، تبعاً لمن تقدّم على المحقّق صاحب «الشرائع»، كالسيد والشيخ وابن إدريس وأمثالهم.

وكان هذا أحد الأقوال فى المسأله .

والقول الثانى: هو الحكم بالجنباه.

ذهب إليه المحقّق فى «الشرائع»، وكثير ممّن تأخّر عنه، كالعلامة فى «المنتهى» ومحكى «النهايه» والشهيدى والمحقّق الثانى فى «الدروس» و «الروض» و «المسالك» و «جامع المقاصد»، وحاشيتى «الإرشاد» و «الشرايع» وغيرهم .

وذكر الشيخ الأنصارى فى «رساله الغسل» وجه حكمهم بوجوب الغسل، فيمن وجد المنى فى الثوب المختصّ، بأنّه سبب شرعى ظاهرى للجنباه، ممّا رجّح الشارع فيه الظاهر على الأصل، وكم له من نظير، كما فى نجاسه غساله ماء الحميم على القول بنجاستها، وكما فى البلبل الموجود بعد البول وقبل الاستبراء .

هذا، مضافاً إلى أنّهم استدلّوا لمختارهم، بموثقتى سماعه: الأولى: ما رواه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : «سألته عن الرجل يرى فى ثوبه المنى بعدما يصبح، ولم يكن رأى فى منامه أنّه قد احتلم؟ قال : فليغتسل، وليغسل ثوبه

ويعيد صلاته» (١).

وروايته الثانيه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينام، ولم ير في نومه أنه احتلم، فوجد في ثوبه وعلى فخذه الماء، هل عليه غسل؟ قال : نعم» (٢).

بتقريب أن يقال : إنَّ الشارع قد حكم بوجوب الغسل للشكَّ عند الجنابه، مع وجود سبب ظاهري شرعي، وهو وجدان المنى في الثوب المختص، الذي يفهم الاختصاص من الضمير المتصل بالثوب، فلاجل ذلك حكموا بوجوب الغسل عليه .

وفيه ما لا يخفى للتأمّل في الروايتين، إن لم نقل إنهما كانتا روايه واحده، وإلا ربما يصير وجود قرينه في إحداهما، كافياً في إثبات كون موردهما العلم بالجنابه الموجه للشكَّ فيها، لما ترى في الروايه الثانيه من ذكر الماء على الفخذ والثوب، حيث كان ظاهراً في رطوبه المنى، وإلا لا وجه للحكم بوجوب غسله وتطهيره، _ الموجودان في الروايه الأولى _ لأنه لو كان الماء مشتركاً بين المنى وغيره في الاحتمال، فيرجع الأمر حينئذٍ إلى الشكَّ في كونه منياً، حتّى يجب غسله _ بالفتح _ أو غيره من المذى، فلا يجب، فأصالة الطهاره في هذه الموارد، يحكم بعدم وجوب الغسل، فحيث حكم الإمام بوجوب غسله _ بحسب الروايه الأولى _ يظهر كون الماء عنده ظاهراً في المنى، فيجب عليه غسله، كما يجب عليه الغسل للجنابه، فيكون مورد السؤال حينئذٍ هو صورته العلم بالجنابه لا الشكَّ فيها .

وقد يبقى هنا إشكال: وهو أنه لو كان المورد هو صورته العلم بالجنابه، فلا وجه للسؤال عن حكمه، لوضوح حكمه من وجوب الغسل والغسل، بخلاف صورته الشكَّ .

١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٠، الحديث ٢ _ ١ .

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٠، الحديث ٢ _ ١ .

ولكن يمكن أن يُجاب عنه؛ أولاً: إنّ العوام كثيراً ما يتفق سؤالهم عن أمور تكون حكمها واضحة، ولكنهم يسألون عن ذلك لأجل حصول الاطمئنان لقلوبهم، كما نشاهد ذلك في العرف في موارد شتى .

وثانياً: من إمكان ورود شبهه اعتبار اشتراط تذكر احتلامه في النوم، _ كما هو كذلك عند بعض العامه _ أو اشتراط خروج المنى من شهوه في الحكم بالجنابه _ كما هو كذلك عند أبي حنيفة _ فأراد الإمام عليه السلام نفي ذلك عند العلم بالجنابه في لزوم الغسل والغسل .

هذا، مع إمكان الاستدلال على عدم وجوب الغسل عند الشك في الجنابه، بصحيحه محمد بن مسلم، قال: «سألته عن رجل لم ير في منامه شيئاً، فاستيقظ فإذا هو بلل؟ قال: ليس عليه غسل» (١).

وجه دلالتة: أنه لا يمكن الحكم بنفي الغسل، مع العلم بكون البلل متياً، فلا جرم يكون المراد هو مع الشك في الجنابه، فيشمل إطلاقه للمورد نفيًا.

ولعله المراد في كلام الآملي من صحيح محمد بن مسلم، وإن كان لا يناسب مع المتن الذي نقله، فراجع.

القول الثالث: مّا ذكرنا يظهر ضعف القول الثالث، وهو وجوب الغسل للواجد، في الثوب المختص أو المشترك دفعه، دون المشترك مع التناوب، حيث يجب الغسل على صاحب النوبه.

وهذا هو المحكى عن المحقق، والشهيد الثاني رحمه الله .

لما قد عرفت في أنّ موردهما هو العلم بالجنابه، وإلا- لو كان لهما إطلاق بحيث يشمل الشاك فلا- جرم إلا القول بالتقييد والتخصيص بروايه أبي بصير ومحمد بن مسلم، وقاعده عدم نقض اليقين بالشك، بلا فرق بين كون المورد في التناوب أو

الدفعة في أصل الملاك.

كما لا إشكال في تقدّم ظهور خبر أبي بصير على إطلاق روايتي سماعه، وإن كانت النسبة بينهما هو العموم من وجه لا الإطلاق ، كما لا يخفى .

ثمّ على فرض التنزّل والتسليم وقبول شمول إطلاق الموثقتين للشاك بوجوب الغسل عليه، عند الشكّ في كون المنى منه أو من غيره، فهل يقتصر على خصوص من حصل له الظنّ بكونه منه، أو يكون للأعمّ منه ومن الاحتمال؟

وجهان، أقواهما الأوّل، لأنّه من التنزّل عن العلم العادى بوجود الجنابه، فلا أقلّ من الاقتصار على حصول الظنّ، كما لا يخفى .

ثمّ في واجد المنى في الثوب المشترك، مع عدم العلم بوقوع الجنابه عن نفسه، بل يحتمل كونه منه أو من غيره المشترك في الثوب، لا يجب لأحد منهما غسل الجنابه، لعدم تنجز العلم الإجمالى في حقّ أحد منهما، إلّا فيما يوجب ذلك في حقّهما، مثل ما لو أتتّم أحدهما بالآخر فهو:

تارةً: يوجب فساد صلاه المأموم فقط دون الإمام، كما في الجماعه في غير صلاه الجمعة، أو فيها إذا كان عددهم أزيد ممّا يعتبر في الجمعة من السبعة أو الخمسه على خلاف فيه .

وأخرى: يوجب بطلان صلاه الإمام والمأموم كليهما، كما لو وقع ذلك في عدد السبعة، على القول باعتبارها، لأنّ بفساد صلاه المأموم يوجب نقص العدد، فبذلك يستلزم بطلان أصل صلاه الجمعة، كما لا يخفى .

وثالثه: لا يوجب بطلان صلاه أىّ منهما، مثل ما لو كانت الجماعه في صلاه الميّت، حيث لا يستلزم العلم بجنابه أحدهما بطلان صلاه الإمام أو المأموم، لو أجزنا صلاه الميّت، حتّى مع الجنابه بدون الغسل كما عليه الفتوى، إمّا لأنّه ليس بصلاه، أو ليست الطهاره عن الحدث فيها شرطاً .

منشأ وجه الاختلاف ليس من ناحيه هذا العلم الإجمالى، بل يكون لأجل ما يتفرّع على هذا العلم من فقدان الشرط _ مثل النقص فى العدد _ كما عرفت توضيحه .

فإذا عرفت عدم وجوب شىء على كل واحد منهما فى الثوب المشترك فقد يقال : إنّه ليس فيه خلاف بين أصحابنا، بل لعلّه إجماعى كما فى «الجواهر»، إلّا إنّه لا بأس من القول بالاستحباب فى الغُسل لكل واحد منهما، لأجل التخلّص عن الشبهه، كما صرّح به الشيخ فى «المبسوط»، والمحقّق فى «المعتبر»، والعلّامه فى «المنتهى» و«التذكره»، والشهيد فى «الذكرى» و«الدروس» و«النفائيه» و«الروض»، بل عن بعض نسبته إلى الأصحاب مشعرين بالإجماع عليه، ولعلّ وجهه هو حُسن الاحتياط .

بل صرّح بعض الأصحاب، إنّه ينوى الوجوب فى غُسله، لكن استشعر به آخر أنّه لأجل توهم المنافاه بين نيّه الوجوب مع الحكم بالاستحباب .

فأجاب عنه صاحب «الجواهر»: أنّه لا تنافى بين نيّه الوجوب الاحتياطيه، واستحباب هذا الاحتياط . ولعلّ مقصوده الشريف دعوى عدم منافاه نيّه فراغ الذمّه عن الوجوب المحتمل فى الواقع، لو كان مع استحباب أصل الإتيان، وهو أمر مطلوب كما لا يخفى .

ثمّ يأتى الكلام فى فرع آخر: وهو أنّه لو اغتسل أحدهما أو كلاهما بنيه الاستحباب أو الوجوب من باب الاحتياط، ثمّ بان له الجنابه، هل يكتفى بهذا الغُسل بعد الانكشاف، أو يكفيه ما دام جاهلاً بها ؟

فيه وجهان بل قولان: استوجه المحقّق الثانى، الثانى منهما، وهو وجوب إعادته بعد الانكشاف لو أمكن، وإلّا فلا يجب .

خلافاً لصاحب «الجواهر» حيث ذهب إلى الأوّل .

والظاهر أنّ وجه كلام المحقّق، ليس إلّا من جهه عدم وجود الجزم فى نيّه .

لكنه لا يخلو عن وهن، لأنه من الواضح أنه قد أتى عملاً محبوباً مطلوباً شرعياً بقصد القربه، وكان رافعاً للحدث واقعاً، لو كان كما يصحّ الايتمام مع غسلهما بل وغسل أحدهما، لعدم وجود علم تفصيلي بفساد صلاه المأموم، حتى مع غسل أحدهما، فضلاً عن غسل كليهما، كما لا يخفى .

ثم يأتي الكلام في ما صلّاه، وأنه هل يجب عليه إعادتها في الوقت، وقضائها في خارجه، وفي أيّ مقدار يجب أم لا؟

تارة: يفرض في الثوب المشترك .

وأخرى: في الثوب المختصّ .

ففي الصورة الأولى: حيث قد عرفت عدم ثبوت تكليف لكل واحد منهما من الجنابه، وكان كل واحد منهما مستمسكاً باستصحاب الطهاره والبراءه عن التكليف بوجوب الغسل، فكذاك يكون بالنسبه إلى الصلاه التي صلّاها .

مضافاً على تلك الأصول، فإنّ وجود أصل قاعده الفراغ لكونه شكاً بعد الفراغ، بل وجود أصله الصّحّه حتى بالنسبه إلى الصلاه التي صلّاها بعد وجدان المنى في الثوب، وحصول العلم بوقوع الجنابه في أحدهما، لوجود المجوّز للدخول في الصلاه، وهو الطهاره عن الحدث مثل الاستصحاب، فضلاً عن الصلاه التي سبقت عن الرؤيه، لوجود قاعده الفراغ وأصله الصّحّه فيها . فإنّ جميعها كافيه للدلاله على صحّه الصلاه.

وأما في الصورة الثانيه: وهو وجدانه في الثوب المختصّ.

ففيه قد عرفت وجود القولين:

السبب الثاني للجنابه: الجماع وإن لم ينزل

تارة: يفرض مورده العلم بوجود الجنابه وحدوثها، فلذلك يحكم بوجوب الغسل عليه، كما هو مختارنا من روايتي سماعه، فلا إشكال حينئذٍ بوجوب إعادته التي علم وقوعها بعد الجنابه، دون ما يشكّ، لأجل وجود قاعده

والجماع؛ فإن جامع امرأه في قبلها، والتقى الختانان، وجب الغسل (١).

الفراغ، حيث يكون الشك في الطهارة بعد الفراغ مع وجود الاستصحاب للطهارة السابقة ولو تقديرًا، أى لو شك كان الاستصحاب مقتضياً للحكم بالطهارة.

وتوهم وجود قاعده الشغل اليقيني للصلاة مقتضياً لليقين بالفراغ .

مدفوع: بأنه معلول بالنسبة إلى قاعده الفراغ وأصالة الصحه، لأنهما يحكمان بوجود الشرط وهو الطهارة ولو تعبدًا، ومن الواضح أن الصلاة إذا حصلت مع الطهارة، ولو بالأصل، مستلزمه لحصول القطع بالفراغ لا الشك حتى يرجع إلى قاعده الاشتغال .

ومثل ذلك يجرى في القول الآخر، حيث قد اختاروا مورد روايتي سماعه صورته الشك في الجنابه، وجعل الثوب علامه شرعيه تعييده على وجود الجنابه، فعليه أيضاً يجب إعادته ما وقع بعد هذا الحكم التعبدى بوجوب الغسل، بناءً على كونه جنباً تعبدًا، فلا يجوز له الصلاة مع هذا التعبد، فيجب إعادته، كما أشار إليه في الروايه بقوله عليه السلام: «فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته» .

وأما وجوب إعادته ما يشك سبقتها على الجنابه فلا، لما قد عرفت من وجود استصحاب الطهارة والبراءة وقاعده الفراغ وأصالة الصحه، مضافاً على وجود البراءة عن وجوب الإعادة والقضاء فيما يشك في وجوبه بما عليه بعد ذلك، كما لا يخفى .

(١) الثانى من الأمرين المسببين للجنابه: هو الجماع، ويكون وجوب غسله لأجل وجوب غايته من الصلاة والصوم والطواف وغيرها، بلا فرق في الوجوب بين الواطئ والموطوء، مع اجتماع شرائط التكليف.

وعليه الإجماع بكلا قسميه، بل نقله يعدّ مستفيضاً، لو لم نقل كونه متواتراً كتواتر السنه على وجوبه، فلا بأس بذكر الأحاديث التى تفهم منها الوجوب.

منها: ما رواه الكليني بإسناده الصحيح عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة؟ فقال: إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم» (١).

منها: ما رواه بإسناده الصحيح أيضاً عن علي بن يقطين، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الرجل يصيب الجارية البكر، لا يفضى إليها، ولا ينزل عليها، أعليها غسل؟ وإن كانت ليس ببكر، ثم أصابها ولم يفض إليها أعليها غسل؟

قال: إذا وقع الختان على الختان، فقد وجب الغسل، البكر وغير البكر» (٢).

ومنها: ما رواه الصدوق بإسناده عن عبدالله بن علي الحلبي، قال: «سئل أبو عبدالله عليه السلام: عن الرجل يصيب المرأة، فلا ينزل أعليه غسل؟ قال: كان علي عليه السلام يقول: إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل. قال: وكان علي عليه السلام يقول: كيف لا يوجب الغسل، والحدُّ يجب فيه. وقال: يجب عليه المهر والغسل» (٣).

ومنها: حديث محمد بن إسماعيل - يعني ابن بزيع - قال: «سألت الرضا عليه السلام: عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج، فلا ينزل حتى يجب الغسل؟ فقال: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل. فقلت: التقاء الختانين هو غيبوبه الحشفه؟ قال: نعم» (٤).

ومنها: حديث عمر بن يزيد، قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يضع ذكره... إلى أن قال: وليس عليها غسل إلا أن يدخله» الحديث (٥).

فإنَّ مورده وإن كان في الإنزال في الرجل، إلا إنَّ إطلاق قوله: «إلا أن يدخله»

- ١- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ١.
- ٢- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٣.
- ٣- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٤.
- ٤- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٢.
- ٥- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٧.

يشمل صورته الدخول بلا إنزال، كما لا يخفى .

منها: حديث محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال فى حديث: «... والآخر إنما جامعها دون الفرج، فلم يجب عليه الغسل، لأنه لم يدخله، ولو كان أدخله فى اليقظه وجب عليها الغسل، أمنت أم لم تمن» (١).

فهو يدل على المطلوب، ولا خصوصيه فى ذكر اليقظه، إلا من جهة وقوعها فى الغالب .

منها: حديث أبى نصر البزنطى، فى الصحيح عن الرضا عليه السلام، قال: «سألته ما يوجب الغسل على الرجل والمرأه؟ فقال: إذا أولجه وجب الغسل والمهر والرجم» (٢).

منها: حديث محمد بن عذاقر، قال: «سألته أبا عبد الله عليه السلام متى يجب على الرجل والمرأه الغسل؟ فقال: يجب عليهما الغسل حين يدخله، وإذا التقى الختانان فيغسلان فرجهما» (٣).

منها: حديث زراره، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبى صلى الله عليه وآله فقال: ما تقولون فى الرجل يأتى أهله فيخالطها، ولا ينزل؟

فقلت الأنصار: الماء من الماء . وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل . فقال عمر لعلى عليه السلام: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال لعلى عليه السلام: أتوجبون عليه الحد والرجم، ولا توجبون عليه صاعاً من الماء، إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل . فقال عمر: القول ما قال المهاجرون، ودعوا ما قالت الأنصار» (٤).

١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٦ .

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٨ .

٣- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٩ .

٤- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٥ .

واعلم أنّ الدخول الوارد في هذه الأخبار يكون بصوره الإطلاق القابل للانطباق على إدخال جميع الذكر في الفرج، أو إدخاله في الجملة، ولو ببعضه، أي أو إدخال البعض المعتدّ به، الذي يشمل حتى مثل دخول مقدار الحشفه، لو لم ندع كفايه صدق الدخول بالأخير، إذ هو المتبادر إلى الذهن من الدخول، وينصرف إليه الإطلاق، ولا بدّ من إرادته ذلك من المطلق لما ورد في طائفه أخرى بيان ذلك، بقولهم عليهم السلام «بأنّه يجب الغسل إذا التقى الختانان»، كما في صحيحه على بن يقطين، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، حيث قد فسّر بوجوبه بغيوبه الحشفه . فبدلاله هذه الأخبار نتعرف فيما قد يستفاد منه حصر وجوب الغسل بالإتزال، مثل ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه و آله : «إنّما الماء بالماء»^(١) .

لكن بهذا التعبير لم يرد في طرقنا، بل هو من طرق العامه، لكن وردت في مصادرنا تعابير مشابهه لهذا التعبير، مثل ما في حديث حسين بن أبي العلاء، قال : «قال أبا عبد الله عليه السلام : عن الرجل يرى في المنام، حتى يجد الشهوه، وهو يرى أنّه قد احتلم، فإذا استيقظ لم ير في ثوبه الماء، ولا في جسده ؟

قال : ليس عليه الغسل . وقال : كان عليّ عليه السلام يقول : إنّما الغسل من الماء الأكبر، فإذا رأى في منامه ولم يرى الماء الأكبر فليس عليه غسل»^(٢) . لكن يمكن أن يكون المراد من قوله: «إنّما الماء بالماء»، هو إرادته الحصر في النائم الذي يرى الاحتلام، ولا يرى معه شيء، حيث لا يجب عليه الغسل إلاّ بخروج الماء الأكبر منه، فيكون الحصر حقيقياً وصحيحاً، وغير معارض مع سائر الأخبار .

أو يراد من الماء في قوله: «بالماء»، هو البول، حيث لا يطهره إلاّ الماء، دون

١- كتنز العمال: ج ٥ ص ٩٠ الرقم ١٩١٧ .

٢- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٩ ، الحديث ١ .

الغائط حيث يطهره غيره من الأحجار، فعليه أيضاً يصح إبقاء ظهور الحصر على الحقيقي منه .

نعم، لو أريد من الماء فى الأوّل هو حصر الغسل، وبالماء الثانى هو المنى والماء الأكبر، حتى يفهم منه انحصار الوجوب فى خصوص الإنزال، فلا بدّ من تقييده بهذه الأخبار بصوره الإنزال مع الدخول، أو مع عدمه، وإلحاق صورته الدخول بعدم الإنزال به، فيكون الحصر حينئذٍ إضافياً.

ولكن مع إمكان حملة على أحد الاحتمالين الذين ذكرناهما، فإنّه لا داعى لحملة على الأخير، كما لا يخفى .

كما أنّه يلزم بملاحظة الأخبار الدالّة على وجوب الغسل بالدخول، وبين ما يتوهم المعارضه مع روايه محمّد بن عمر بن يزيد المتقدم، حيث جاء فى ذيله بعدما أوجب الغسل بالدخول قوله : «وإذا التقى الختانان فيغسلان فرجيهما» حيث قد يتوهم وجوبه بالالتقاء، ولو لم يحصل الدخول .

بأن يقال : إنّ أداه «إذا» يعدّ تفسيراً لما قبله، أى كان فيما فرض حصول الإنزال، كما هو لعلّه الغالب كذلك ، مضافاً إلى قرينه الغسل _ بالفتح _ لا يكون إلاّ مع النجاسة الحاصلة بالإنزال .

أو يكون المراد بيان فردين من وجوب الغسل، من الدخول بكلّ الذكر فى الفرج فى الأوّل، ومن مقدار غيبوبه الحشفه فى الثانى .

وأما احتمال كون المراد من الالتقاء، مجرد وضع الختان على الختان، من غير دخول، حتّى لا ينافى ما دلّ على الوجوب بالدخول، فيكون الغسل _ بالفتح _ حينئذٍ مستحباً .

وإن كان ممكناً، إلاّ أنّه بعيد، لعدم وجه لاستحباب الغسل مع عدم خروج المنى، إلاّ أن يكون إرشاداً إلى حُسن هذا العمل، والاكْتفاء به كنايةً عن عدم وجوب الغسل _ بالضمّ _ عليه.

وإن كانت الموطوءه ميتة (١).

وكيف كان مع إمكان الحمل على أحد التوجيهين السابقين، لا وجه لحمله على الأخير .

(١) والظاهر أن المستفاد من كثير من الروايات، هو حصول الجنابه بالالتقاء والدخول مطلقاً، أى سواء كان الواطئ أو الموطوء مكلفاً، أو غير مكلف، بل سواء كان حياً أو ميتاً، فالجنابه تحصل ولو كان الواطئ بالمجنونه أو الصبيّه أو الميتة .

نعم لا- يجب شرعاً الغُسل على غير المكلف، إلاّ إنّه جنبٌ، فيجب عليه الغُسل بعد بلوغه سنّ التكليف، لأنّ المقتضى للوجوب حاصلٌ، إلاّ أنّ شرطه مفقود، أو المانع موجود، على حسب تفاوت الموارد، ولذلك صرح بوجوب الغُسل لواطئ الميتة فى كثير من الكتب الفقهيّه مثل «المبسوط» و«الخلافا» و«الوسيله» و«الجامع» و«المعتبر» و«المنتهى» و«المختلف» و«الذكرى» و«الدروس» و«جامع المقاصد» و«الروض» وغيرها كالمتأخرين، بل هو مقتضى إطلاقاتهم وإجماعاتهم، كما ادّعاها صاحب «الرياض»، بل لم ينقل الخلافا إلاّ عن أبى حنيفه .

فى سبب الجنابه / واطئ غير المكلف أو الميت

والعمده بيان الأدله فى ذلك، وقد استدلل لذلك بإطلاق النصّ والفتوى والإجماع كما عرفت، وبالاستصحاب وغيره، وما استفاد من فحوى قوله : «أتوجبون عليه الحدّ ولا توجبون عليه صاعاً من ماء».

كما عن الشيخ الأكبر فى كتاب «الطهاره» .

وما ورد ذلك فى بعض الأخبار فى تفسير قوله تعالى : «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً» (١)، مثل الخبر المروى عن عبد الرحمن بن غنم الدوسى التميمى، فى

حديث طويل خلاصه: أنّ تباشاً كان ينبش القبور ويسرق الأكفان، ثم تاب وقبلت توبته، ومن جمله ما كان يفعله أنّه نبش قبراً من قبور بنات الأنصار وسلبها أكفانها، قال: «ولم أملك نفسي حتّى جامعتها، وتركتها مكانها، فإذا بصوت من ورائي، يقول: يا شاب ويلٌ لك من ديّان يوم الدّين، يوم يقفني وإياك كما تركتني عريانه في عساكر الموتى، ونزعتني من حفرتي، وسلبتني أكفاني، وتركتني أقوم جنبه إلى حسابي، فويل لشبابك من النار» الحديث (١).

في سبب الجنابه / في وطى الميّت

حيث أنّ الظاهر من هذا الخبر صيروره الشاب مجنباً بجماعه مع هذه الميّته، كما تصير الميته مجنبه على حسب الروايه، فيجب عليه الغسل بذلك .

وأما وجوب الغسل على الميّت بواسطه حصول الجنابه، ففي «الجواهر»: أنّ الظاهر، كما صرّح به غير واحد، أنّه لا يجب عليه الغسل، لا لنفسه ولا على وليه، ولا على سائر المكلفين، لأصالة البراءه، وإن مال نفسه إلى حصول الجنابه مع إشكال .

ففي «مصباح الهدى» للآملي قدس سره: «وهو كذلك، أي لا يجب عليه، أمّا بناء على انتزاع الوضع عن التكليف فواضح، حيث لا تكليف ولو على نحو القضييه المشروطه بالنسبه إلى الميّت، لكي ينتزع منه الوضع . وأمّا بناءً على استقلاله في الجعل فكذلك، لانصراف الأدلّه في المقام إلى ما يصحّ أن يتعلّق به التكليف ولو شأنًا، فليس فيه إطلاق يشمل الميّت. ثمّ نقل قول من تمسّيك بخلاف القضييه المذكوره، أي على عدم حصول الجنابه له، لأنّ الجنابه معروضها النفس الناطقه، فلا يتّصف بها الميّت . فأجاب عنه: بالإشكال فيه صغرياً، بما يدلّ على كون تحت كلّ شعره جنابه، حيث يفهم منه اتّصاف البدن بذلك. وكبروياً بالقضييه المذكوره، حيث يفهم منها عدم انقطاع النفس عن البدن انقطاعاً كلياً، لو لم يدلّ

على عدمه . ولكن مع ذلك يقول بعد ذكر القصه: وإن دلالتها عليه لا- يخلو ما فيه أيضاً، حيث أنه لا يصير دليلاً على ثبوت الجنابه فى البدن لكى يرتب عليه أحكامها بالنسبه إلى الاحياء. ثم قال : وكيف كان، فعلى تقدير جنابه الميِّت، فالأظهر عدم وجوب تغسيله للجنابه على الأحياء مطلقاً، ولياً كان أو غيره، لعدم الدليل على وجوبه، ومع الشك فيه فالمرجع هو البراءة، كما لا دليل على تأثيره فى رفع الجنابه على تقدير تغسيل الحى إياه» انتهى كلامه (١).

ولا يخفى عليك أنه لو ذهبنا إلى اعتبار القصه المذكوره وصححناها، أو جبرنا سندها بعمل الأصحاب، لو كان لأمكن جعلها دليلاً على حصول الجنابه من الميِّت وذلك بوقوع الوقاع معه، حيث قد صرّحت _ كما فى الخبر _ بقولها : «وتركتنى أقوم جنبه إلى حسابى».

نعم لولا ذلك لأمكن الذهاب إلى ما قاله الآملى قدس سره تميمياً بما دلّ على أن تحت كل شعره جنابه . إشاره إلى أن المنى يخرج من تحت كل شعره، وهذا لا يكون إلا بواسطه عروض تلك الحاله حين الوقاع الموجب لحرکه المنى، الحاصل من تحت كل شعره، وتلك الحاله لا تكون إلا للأحياء ، فحصول الجنابه للأموات _ لولا ورود دليل يدلّ عليه _ مشكل جداً .

فإذا لم يمكن حصول الجنابه للميِّت، فلا- معنى للحكم بوجوب تغسيله للأحياء مطلقاً، ولياً كان أو غيره، وإلا لو سلّمنا حصول الجنابه له بمجرد تلاقى الختانين، فلا مانع من القول بوجوب تغسيله، استثناساً من لزوم الغسل على الأموات، الذى قد أُشير إليه بكونه غسلاً، لما فى ذمته من الأغسال الواجبه بنويه الغاسل .

أو لأجل خروج المنى منه للفتور الحاصل من الموت، كما قد ورد في الأخبار التي تنقل حكمه غسل لحم الحيوان المذبوح بالماء، وأن ذلك يكون لأجل عروض الجنابه له بالموت، بواسطة خروج المنى منه .

في سبب الجنابه / المراد من إلتقاء الختانيين

فإذا لم يثبت عروض الجنابه للميت بالوطىء، فلا بدّ من حمل ذلك الخبر على نوع تسامح في استعماله، لأجل تنبيه الشاب الفاسق وإعلامه بالتوبه من عمله، كما كان كذلك وصار موجباً لتوبته .

مضافاً إلى الأصل، لو شككنا في وجوب الغسل، كما عرفت فلا نعيده .

فلازم ما ذكرنا، عدم ترتيب الجنابه على مثل هذا الميت المدخول بها، فيجوز وضعها في المساجد، ومسّ كتابه القرآن ببدنها، بخلاف مثل الطفل والمجنون إذا حصل لهما الجنابه، بالدخول بهما حيث لا يجوز لهما الدخول بواسطة من يعلم حالهما، لعدم وجود تكليف لهما بنفسهما، كما لا يخفى .

ثمّ إنّه ما هو المراد من التقاء الختانيين الموجود في النصّ والفتوى؟

فقد يقال بعدم إمكان حصول الالتقاء حين إيلاج الذكر في الفرج، لأنّ مدخل الذكر _ على ما قيل _ واقع في أسفل ثقب البول، ويعدّ المدخل هو محلّ خروج الحيض والولد ودخول المنى، ومحل الختان في المرأة واقع فوق ثقب البول، حيث يكون للمرأة فوق ثقب البول لحمّ نابت كعرف الديك، والفصل بين الموضوعين مانع عن التقاء الختانيين، فيكون استعمال اللفظ في ذلك مجازياً.

أو يكون المراد منه هو التحاذي بينهما حال الإيلاج، فيكون الاستعمال بالالتقاء لشده المقاربه، هذا كما في «الجواهر» .

ولكن الإنصاف كون الاستعمال حقيقياً لا- مجازياً، لأنّ الثقب الفاصل بينهما ليس بحدّ يوجب عدم الالتقاء، لأنّه صغير حيث يفتح ويخرج منه البول، وإلا كان رأسه ملتصقاً، وكان ختان المرأة ملتصقاً مع مخرج حيضها في الجملة، فحصول

الالتقاء يكون عند نهوض الذكر والتصاق العورتين حال المجامعه.

أو يبعد تحقيق حقيقه الالتقاء بذلك، فلا يكون الاستعمال فيه مجازياً، وإن كان الثقبان منفصلين كما عرفت، فعلى هذا لا نحتاج لتوضيح ذلك من الاستدلال بما ورد في صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، حيث قال: «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج، فلا ينزلان متى يجب الغسل؟ فقال عليه السلام: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل. فقلت: التقاء الختانيين هو غيبوبه الحشفه. قال: نعم» (١).

لوضوح أنّ غيبوبه الحشفه لا خلاف ظاهراً في حصول الجنابه به، وبه يحصل الاكتفاء على حسب ما بيناه، كما لا يخفى.

ثم حصول الجنابه لمن له حشفه أمرٌ واضحٌ، ولكن الذي ينبغي أن يبحث عنه هو الذي لا حشفه له، كما إذا قطعت جميعها أو بعضها؟

في سبب الجنابه / في حكم الأقطع

والصور المحتمل في المقطوع تكون على أنحاء: تارة: بما عليه المشهور، _ بل قد صرح به غير واحد من الأصحاب، بل نسبته إليهم مشعراً بدعوى الإجماع، بل في شرح «الدروس» من قوله: الظاهر الاتفاق عليه، كما قد يظهر من آخر نفي الخلاف فيه _ من أنّ تحقيق جنابته يكون بدخول ذلك المقدار من الذكر.

وأخرى: في قبالة، بأن لا- تتحقق الجنابه أصلاً، جموداً بالشرط الوارد في الأخبار وهو التقاء الختانيين، وهو مفقود فيه، فإذا لم يتحقق الشرط، فلا يتحقق الحكم _ وهو الجنابه _ أخذاً بمفهوم الشرط، من باب سلب الموضوع.

ومن احتمال أن يكون المراد من الأخبار الدالّة على الدخول والإيلاج المحقق للجنابه، دخول جميع الذكر، المتعذر في حقه، وخروج ذى الختان بخصوصه لا يوجب خروج غيره، فلازم ذلك عدم حصول الجنابه له.

لكنه فاسد، لأنه بعد قيام الإجماع على تحقّق الجنابه من مقطوع الحشفه، يسقط القول بعدم تحقّقها من إيلاجه مطلقاً. مضافاً إلى ما سيأتي من ذكر الدليل على تبديل مثل تلك العناوين على التقدير .

فهذا الاحتمال لا يحتاج إلى مزيد بيان في تضعيفه ، مع أنّ قيد الالتقاء كان وارداً مورد الغالب مثل «الحجور» في «الربائب» فلا مفهوم له حينئذٍ .

وثالثه: احتمال كفايه صدق دخول المسمّى في تحقّق الجنابه، ولو كان بأقلّ من مقدار الحشفه لواجدها، عملاً بظاهر صدق الدخول عرفاً، لولا ملاحظه الأخبار في فاقدها.

لكنه أيضاً باطل _ مضافاً إلى ما سيأتي من الدليل من إنّه يكون خلافاً منصرف الإطلاق في الأخبار _ لوضوح أنّه لو كان المسمّى كافياً فيه، لكان واجدها أخرى بالذکر من فاقدها، فإذا لم يترتب الشارع الجنابه لواجدها إلاّ بدخول الحشفه لا المسمّى، نفهم منه أنّ الجنابه لا تتحقّق بمطلق الدخول، سواء كان واجداً للحشفه أو فاقداً لها، لأنّ ذكّر الواجد كان للغلبه لا لخصوصيه فيه .

فبقي هنا احتمالان آخران :

أحدهما : لزوم دخول جميع الذکر في حقّه .

والثاني : كفايه التقدير بمقدار الحشفه للفاقد .

فقد استدللّ للأوّل بكونه ظاهر قوله: «إذا أدخله»، وفي قول آخر: «إذا أولجه» _ على إيلاج جميعه، لمن كان فاقداً لبعضه، لأنّ من له حشفه قد ورد في حقّه كفايه ذلك المقدار، أي نفس الحشفه .

هذا، ولكن يرد عليه بأنّ اعتبار إدخال جميع الذكّر باعتبار مجموعته لا يمكن تحقّقه، إلاّ لمن كان له الحشفه، لأنّ من لا حشفه له فلا مجموع له، إلاّ في الباقي، وكفايه الباقي في حقّ المقطوع، متوقّف على القول بصحّه دخول بعض الذكّر لمن

له الحشفه، ومع القول بكفايه البعض فى غير المقطوع، لا- معنى ولا- وجه للقول بلزوم دخول المجموع فى المقطوع، إذ هو لا يكون أسوء حالاً- من غير المقطوع، لو لم نقل بعكسه، كما لا يخفى . فلا جرم إلا القول بكفايه التقدير، أى بمقدار دخول من له الحشفه .

هذا، مضافاً إلى إمكان أن يقال : إن ذكر عنوان التقاء الختانيين، كان مثل ذكر عنوان خفاء الجدران لحدّ القصر، حيث يفهم منه العرف أن المقصود من الخفاء فيما إذا كان لذلك البلد سوراً وجدران، ومقداره فيما لم يكن كذلك، ولذلك فهم منه الأصحاب التقدير لمطلق البلاد والقرى والأرياف حتى البوادي التي فيها الخيم وغيرها، وجعلوا حدّ القصر فيها ما مقداره هذا التقدير، وكذلك يكون هنا، حيث أن ذكر الحشفه والتقاء الختانيين، كان لأجل الغلبه فى الخارج .

ولهذا نقول بذلك التقدير حتى فى المرأه فى زماننا هذا، حيث قد تركت عمليه ختان البنات فلا يتحقق مصداق التقاء الختانيين فى حقهنّ، فمع ذلك لا يضرب بما نحن فى صدده، وهكذا نقول فى مقطوع الحشفه أيضاً .

كما أن التقدير المفروض فى حقه يكون مناسباً فى حقه أو فى الحدّ المتعارف فى الخارج، إذ ربّما يكون الشخص غير متعارف فى الذكر من حيث الكبر والصغر، إذا أورد على التقدير _ الشيخ الأكبر فى كتاب «الطهاره» بعد الحكم بتحقيق الجنابه بإدخال الحشفه مطلقاً، من غير فرق بين صغيرها وكبيرها لإطلاق النصّ من قوله: «بأنّ إرادته التقدير مع مخالفته لظاهر اللفظ، المستفاد منه اعتبار الحشفه نفسها لا جعل العبره مقدارها، يوجب حمل الحشفه على المتعارف، فيلزم أن يقدر فى صغير الحشفه جدّاً وكبيرها مقدار الحشفه المتوسطه، فإنّ التقدير بامثال ذلك يقدر بالفرد المتعارف منها، لا بالشخص الموجود فى كلّ مكلف، ولو لم يكن متعارفاً...» إلى آخر كلامه .

ولكن الإنصاف إمكان إرجاع التقدير فى كل شخص بحسب مقدار الحشفه ما لو كان له، لوضوح أنّ بيان المقدار كان بدلاً على أصل الحشفه ، فكما أنّ الحشفه إذا كانت موجوده فيه، لا- تتحقّق الجنابه إلا بما قد عيّنه الشارع له، فكذا يكون بدله ، فحمل المقدار فى كل شخص على حسب حاله _ إذا فرض له حشفه _ لا يكون بعيداً وخارجاً عن مذاق العرف، والله العالم .

كما يظهر منه حكم المرأه التى ليس لها محلّ ختان، بتحقّق الجنابه بإدخال الذكر فى فرجها .

هذا كلّه بحسب دلالة الدليل، وما يفهم منه، ولولاه فالمرجع هو الأصل، وهو هنا عدم تحقّق الجنابه، أو عدم تحقّق الدخول بما هو المعتبر فى الجنابه، بل واستصحاب الطهاره، وغير ذلك من الأصول.

هذا كلّه إذا كان المقطوع أصل الحشفه .

وأما لو كان المقطوع بعضها، فيزيد على الاحتمالات السابقه، احتمال: تحقّق الجنابه بغيوبه الباقي منها مطلقاً، كما عن «التذكره» و«الموجز الحاوى».

أو بشرط ما يبقى معه صدق مسمى الإدخال، كما فى «جامع المقاصد» واختاره فى «كشف اللثام»، ولعله كان لأجل صدق ما يحصل به الدخول وغيوبه الحشفه ولو بالباقي منها .

ولكن الأولى هو القول بالتقدير المزبور فى البحث السابق، بأن يوجد المقدار بقدر الحشفه، لمن كان له ذلك، المستلزم بلزوم الإيلاج بأزيد من الباقي منها ، إلا أن يكون الذاهب شيئاً لا يعتدّ به، فحينئذٍ يكتفى بغيوبه الباقي منها للمسامحه فى ذلك، وإن كان مقتضى الاحتياط هنا هو الإتيان بالْعُسل مع حصول الغيوبه للحشفه بالباقي منها، لاحتمال صدق الدخول وغيوبه الحشفه بذلك، كما لا يخفى .

فى حصول الجنابه بالإيلاج ملفوفاً

ثمّ إنّ الإيلاج والدخول الذى يترتب عليه الجنابه، هل هو ما لو يكن على

الذَّكَرَ والفرج حجاباً، أم لا؟ أى لم يكن ملفوفاً بثوب وخرقه حتّى تحصل المماسه بينهما مباشرة وتستكمل اللذّه بمماستهما معاً، بحيث لو لم يكن كذلك لوجود حجاب وستر ولو كان رقيقاً لم يتحقّق الجنابه .

أو الجنابه متحقّقه مطلقاً بحصول الإيلاج والدخول ولو كان الذكر ملفوفاً ، أو يفصل بين كون الخرقه لئنه لا تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر، وحصول الحراره من أحدهما إلى الآخر، وما ليست كذلك، فتحصل الجنابه بالأولى دون الثانيه ؟

وجوهٌ وأقوال ، وإن كان الظاهر المتبادر من الأدلّه هو الأوّل، وذلك بمقتضى الجمود على لفظ الالتقاء، حيث لا يحصل مع الحاجب، بل لا يبعد دعوى الانصراف عن الالتقاء مع الملفوف، كما فى «مصباح الفقيه»، ولذلك ترى تنظّر صاحب «القواعد» قدس سره بحصول الجنابه مع الملفوف، وكذا فى «نهايه الأحكام» للعلامة، من احتمال عدم حصول الجنابه، لأنّ استكمال اللذّه يحصل برفع الحجاب ، وكأنّه ملاحظه ذلك أوجب احتمال التفصيل المذكور المندرج فى «نهايه الأحكام» .

إلّا أنّ فهم الأصحاب بصوره الإطلاق، الكاشف عن وجود قرينه داخلية أو خارجيه، أرشدتهم إليه، أو استظهاراً من لفظ الالتقاء هو المحاذاه والمقدار، كما عرفت تعدّيبهم إلى مقطوع الحشفه ، مع عدم صدق الالتقاء فيه حقيقه .

مضافاً إلى صدق اسم إطلاق الغيوبه، والدخول، والوطء، والجماع، حيث لا ينوط صدقها بالدخول بلا ستر وحجاب .

مضافاً إلى ذهاب كثير من الأصحاب إليه، مثل ما فى «المنتهى» و«التذكره» و«الإيضاح» و«الذكرى» و«الدروس» و«جامع المقاصد» و«الذخيره» و«شرح المفاتيح»، بل فى الأخير نسبته إلى الفقهاء، المشعر بدعوى الإجماع عليه، فبذلك ينقطع الأصل ويحصل به الجنابه .

وإن جامع الدبر ولم يُنزل وجب الغُسل على الأصح (١).

ولكن مع ذلك كله القول بعدم الاكتفاء بهذا الغُسل عن الوضوء يكون حسناً، من باب حُسن الاحتياط لا الوجوب، كما لا يخفى .

(١) والمسألة ذات قولين :

في سبب الجنابه / الوطى في دبر المرأة بلا إنزال

أحدهما: وهو المشهور أو الأشهر، هو وجوب الغُسل بالدخول في الدبر وإن لم ينزل، بل ادعى عليه الإجماع، كما عن السيد المرتضى، وابن إدريس، بل في «الجواهر»: إنه يمكن للفقهاء تحصيل الإجماع أيضاً في هذا الوقت لندره المخالف .

وثانيهما : عدم الوجوب، كما عليه بعض متأخري المتأخرين، وظاهر «المبسوط» و«الخلافة» التردد فيه، وقد نسبه بعضهم إلى ظاهر «الفاقيه» والكليني والشيخ في «النهاية» و«الاستبصار» و«التهديب»، وإن أراد صاحب الجواهر توجيه كلماتهم حتى يخرج عن المخالفه .

وكيف كان استدلال القول الأول بوجوه :

الوجه الأول : الإجماع ولولاه الشهره بشهره عظيمه على حدّ التواتر، فلو استشكل في الإجماع لا محيص من قبول الشهره، وتكفي في انجبار الأخبار، الموجب للوثوق بصدورها، خصوصاً عن المتقدمين، كما أنّ إعراضهم يوجب وهن الخبر ولو كان من الصحاح .

الوجه الثاني : إطلاق الفرج لمطلق القبل والدبر، كما هو كذلك في اللغة، كما نُقل ذلك عن «المصباح» و«مجمع البحرين» و«القاموس»، بل ينسب غير واحد من الأصحاب إلى اللغة، فإذا كان كذلك لغه، فيدخل تحت ما دلّ على لزوم الغُسل بالإدخال والإيلاج والغيوبه .

وكونه عند أهل اللغة كذلك دون العرف حيث يختصّ بالقبل .

قد أُجيب عنه: بعد تسليمه، إنّه معلوم الحدوث أو مظنون، فلا يكون حجّه .

واستشهد بصحّه إطلاق الفرج على الذكر في الكتاب والسّنّه، مثل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ»^(١).

على عدم إطلاقه الآن عليه، مضافاً إلى دعوى عدم الخلاف عن السيّد المرتضى، في شمول الفرج للدبر عند أهل الشرع، كما ادّعاه العلّامه أيضاً .

هذا، ولكن الإنصاف صحّه إطلاق الفرج على ذكر الرجل وقُبَل المرأة، خصوصاً مع وجود القرينه في الآية، حيث قد ذكر في ذيلها الأزواج والايامن، الموجب لصحّه إطلاقه لخصوص الذكر دون الدبر، حتى لا يبعد عدم شموله للفرج بمعنى القُبَل، إن أُريد من الآية ذكر أوصاف المؤمنين فقط دون المؤمنات، بصراحه اللفظ ودلالته .

ولو الحقّت بهم بحكم الاشتراك في الأوصاف، بحسب موارد لحن الخطاب، حيث قد تختصّ الآية بطائفه، ولكن يقصد بها الجميع، لعدم خصوصيه في خصوص المؤمنين .

فإنّه لا- يوجب شمول الفرج بالإطلاق للدبر أيضاً، إذا فرض عدم مساعده العرف لذلك ، كما يشكل ذلك التمسك بقوله تعالى: «أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ»^(٢) بأن يقال : إنّه يشمل بإطلاقه الجماع في الدبر قطعاً فيحتاج الإخراج إلى دليل .

لوضوح أنّه ليس المراد منه هو مطلق اللمس، فلا بدّ أن يكون المراد ملامسه خاصّه، وهو ليس إلّا ما هو المتعارف في الخارج، وهو الجماع في القُبَل، خصوصاً مع ملاحظه ما ورد في تفسيرها عن الباقر عليه السلام إنّه ما أُريد بذلك إلّا

١- سورة المؤمنون : آيه ٥ .

٢- سورة النساء : آيه ٤٦ .

المواقعه فى الفرج (١).

والتمسك بما ذكره صاحب «الجواهر» فى تأييده بما ادّعه من صحّحه صدق اسم الفرج على الدبر، فيراد من المواقعه بالفرج كلا قسميه .

لا- يخلو عن إشكال، لأنّه لو أريد منه الأعمّ، لكان ذكره بالخصوص غير مأنوس لدفع التوهّم، إذ لا يتوهّم أحد كون مطلق الملامسه موجبا للجنابه، حتى أراد دفعه بجعله فى خصوص الجماع بكلا قسميه، بخلاف عكس ذلك، حيث يصحّ التوهّم بكون المراد من قوله تعالى: «أولاً مَسْتَمَّ النَّسَاءَ» هو الأعمّ، حتّى يشمل الدبر، فأراد دفع التوهّم بكون المراد هو خصوص القبل مثلاً .

وكيف كان فإنّ الاستدلال بمثل هذه الآيات لا يخلو عن وهنٍ وتأمل، كما لا يخفى .

وكذلك لا يمكن الاستدلال بما ورد فى الحديث: «أتوجبون عليه الحدّ ولا توجبون عليه صاعاً من ماء» (٢).

لوضوح أنّ الاستدلال به منوط على إثبات الحدّ بمثل ذلك أولاً، ثمّ وجود التلازم بينه وبين الغسل، وهو أوّل الكلام فى فرد خاص لا فى مطلق الدخول حتّى فى الدبر، إلا أن يثبت كون ذلك أيضاً من الجماع المترتب عليه الأحكام، فيصحّ هذا التلازم كما هو واضح .

فأحسن ما يستدلّ به على هذا القول هو مرسله حفص بن سوجه، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى أهله من خلفها؟ قال: هو أحد المأئين فيه الغسل» (٣).

حيث ينجبر ضعفها بالإرسال بالشهره، وعمل الأصحاب، كما أنّ إطلاقها

١- تفسير الصافى ذيل آيه ٤٦ .

٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٥ .

٣- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٢، الحديث ١ .

يشمل حتى صورته الإتيان بدون الإنزال، كما ورد في المتن .

كما أنّ إطلاقها يشمل الفاعل والمفعول، فيجب الغسل على الرجل والمرأة .

نعم، يتم الاستدلال بها لو أريد من الإتيان بالخلف هو الدبر، كما هو المتبادر إلى الذهن، دون مطلق الخلف حتى يشمل وضع الذكر بين الاليتين، إذا أُولج ذكره فيه من الخلف كما قد يتفق، وإلا لخرج عن الاستدلال.

لكن الاحتمالان بعيدين عن مساق الحديث .

هذا، ولكن قد يعارض ما استدللّ به للمشهور، بما يستفاد منه خلاف ذلك عن مثل ما في صحيحه الحلبي، قال: «سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج، أعليها غسل إن هو أنزل ولم تنزل هي؟ قال: ليس عليها غسل، وإن لم ينزل هو فليس عليه غسل»^(١).

ورواه الصدوق بإسناده عن عبيد الله بن علي الحلبي نحوه، إلا أنّه قال: «فيما دون ذلك» .

إن قلنا: بأنّ الفرج مختصّ بالقبل، فصارت الإصابه بدبر المرأة، فيدلّ على عدم وجوب الغسل على الرجل لو لم ينزل، كما لا غُسل عليها بدون الإنزال .

ولكن الاستدلال عليه لا- يخلو عن إشكال أوّلاً-: إنّه لا- يناسب مع أعمّيه الفرج للقبل والدبر، حيث يدلّ حينئذٍ على خلاف المطلوب .

وثانياً: على فرض تسليم الاختصاص بخصوص القبل، لا ينسب منه الدخول بالدبر إلى الذهن، حيث يمكن أن يريد منه الإصابه بالتفخيز أو إصابه أطراف القبل من الاليه، كما قد يؤيد ذلك ظهور قوله: «دون» أي قبيل الفرج من أمام المرأة لا خلفها .

١- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ١١، الحديث ١ .

وثالثاً: من التردد في وجود لفظ الفرج، بواسطة نقل الصدوق، بما لا يفهم منه وطىء الدبر، وهو قوله: «دون ذلك» .

ورابعاً: لو أغمضنا عن جميع ذلك، وسلمنا إطلاقه بحيث يشمل وطىء الدبر، فيمكن تقييده وتخصيصه بواسطة الأخبار الدالة على وجوب الغسل لخصوص وطىء الدبر دون غيره، فدعوى مخالفته الحديث للمدعى لا يخلو عن تأمل، كما لا يخفى .

نعم، يصح دعوى ذلك في مثل مرفوعه البرقى، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا أتى الرجل المرأة في دبرها، فلم ينزل، فلا غسل عليهما، وإن أنزل فعليه الغسل ولا غسل عليها» (١).

في سبب الجنابه / لو وطىء غلاماً فأوقبه و لم ينزل

وحديث أحمد بن محمد بن محمّد، عن بعض الكوفيين يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام: «في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمه؟ قال: لا ينقض صومها، وليس عليها غسل» (٢). ونحوه حديث علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام (٣).

والجمع بينها وبين ما سبق، يكون الإتيان بما قبل الدبر من الاليتين والفخذين، لا نفس المخرج، أو على مقدار الحشفه، لا يخلو عن بعد جداً لأنس الذهن بمثل هذه التعابير بالدخول في المخرج .

نعم، حملة على التقية _ كما حملة الشيخ _ صحيح لو ثبت قول العامه بالجواز، كما لا يبعد فيه، أو طرحها لأجل كونها مرفوعاً ومرسلاً وغير منجبر بالفتوى والشهره، فلا يمكن الذهاب إليه .

كما أنّ الاستدلال بمفهوم قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»، ومفهوم قوله صلى الله عليه وآله: «إنما الماء من الماء» .

-
- ١- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٢ ، الحديث ٢ .
 - ٢- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٢ ، الحديث ٣ .
 - ٣- وسائل الشيعه: من أبواب الجنابه، الباب ١٢ ، الحديث ٤ .

ولو وطأ غلاماً فأوقبه، ولم يُنزل، قال المرتضى رحمه الله: يجب الغُسل، معوّلاً على الإجماع المركّب ولم يثبت (١).

حيث يدلّ على كون الغسل للإنزال فقط، ويخرج ما خرج ويبقى الباقي، منوط – بعد التسليم – على حجّيه المفهوم، كما كان كذلك في الأوّل، إلّا أنّه في المقام مشكّل لكونه وارداً مورد الغالب، وظهوره في إرادته مقدار ما يوجب الغسل في القبل مع ذلك، فهو عامّ فيخصّص بما نحن بصدده.

ولكن مع ذلك كلّ لا ريب في حُسن الاحتياط بالجمع بين الطهارتين في المورد، كما لا يخفى.

(١) فإنّ ظاهر كلام الماتن مشعرٌ بعدم قبول الحكم، حيث ينسب إلى المرتضى اعتماداً على الإجماع المركّب، وقال: إنّ لم يثبت.

كما صرّح بالعدم في «المعتبر»، بل وقد تردّد في «النافع»، بل مال إلى عدم ثبوت حصول الجنابه بذلك المحقّق الآملي في «مصباحه»، حيث قال: «وأما الإيقاب في دبر الذكور من غير إنزال، فأثبت الجنابه به في طرف الفاعل كان مشكلاً، وفي المفعول أشكل. اللهم إلّا أن يتميّك بالإجماع المركّب، تارة بدعوى أنّ كلّ من يقول بإثبات الجنابه به في طرف الفاعل، يقول به في طرف المفعول أيضاً. ولا يخفى أنّ الاحتياط به في أمثال هذه الموارد من المسلميات، مع أنّه لا دليل قوى عليه، ممّا لا ينبغي تركه». انتهى كلامه (١).

كلامه ظاهر في عدم ثبوت دليل قوى عليه في الفاعل والمفعول.

كما قد صرّح بعدم وجوب الغسل بذلك المحقّق الهمداني في «مصباحه»،

حيث قال بعد ذكر الأدلة والإشكال فيها: «فالقول بعدم الوجوب أوفق بالقواعد، وإن كان الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه» (١).

ولكن المشهور بشهره عظيمه _ نقلاً وتحصيلاً _ كما في «الجواهر»، بل قال: لم يُعرف القائل بالفصل بين القول بوجوب الغسل في دبر المرأة وعدمه في دبر الغلام، ولذلك قال العلامة في «المختلف»: «إنّ كلّ من أوجبه في دبر المرأة، أوجبه في دبر الغلام، إذ لم ينقل الخلاف من علمائنا في الوجوب، إلّا - أنه نقل ذلك عن مثل داود ونظرائه من أهل الخلاف، حيث لا يضّر مخالفتهم بإجماعنا».

بل في «الجواهر»: «أنّ الإجماع هنا بسيط لا مرّكب حيث أنّه لو كان هناك مخالف في المرأة، لصار الإجماع مرّكباً، والمفروض عدمه، فلا خلاف في المسألة إلّا من المحقّق كما عرفت، ومخالفته مع معروفه حسبه ونسبه غير ضائر، إذ لم ينقل من أحد سواه».

فيصحّ أن يقال؛ بأنّ الدليل على الوجوب هو الإجماع، بسيطاً كان أو مرّكباً .

لكن قد تمسّك لذلك في «الجواهر» بفحوى إنكار علىّ عليه السلام في حديث زراره، حيث قال عليه السلام: «أتوجبون عليه الحدّ والرجم، ولا توجبون عليه صاعاً من الماء، إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل» (٢).

وبيانه: أنّه إذا وجب الغسل بوجوب الحدّ والرجم في المرأة المحرّمة قبلاً أو دبراً للرجل والمرأة، ففي مثل اللواط الذي يوجب الحدّ والرجم قطعاً، كان إيجابه للغسل بطريق أولى».

هذا، ولكن أورد عليه المحقّق الآملي والهمداني، بإنكار الأولويه، لأنّ مورد

١- مصباح الفقيه ج ٣ ص ٢٦٥ .

٢- وسائل الشيعة: من أبواب الجنابه، الباب ٦، الحديث ٥ .

الروايه منحصر في قبل المرأه أو مع دُبرها، وأمّا بالنسبه إلى غير المرأه في الدبر _ مثل الرجل والبهيمه _ مشكل جدّاً، فلا يمكن التمسك بمثله، كما لا يخفى .

قلنا : يتوقّف الاستدلال بذلك على ثبوت الجنابه بهذا النوع من الجماع، حيث وقع في بيان الملازمه، بوجود التلازم بين صاع من الماء للجنابه وثبوت الحدّ والرجم إذا كان حراماً، فالتلازم صحيح لو ثبت من الخارج حصول الجنابه بذلك بدون الإنزال، أى بواسطة حصول الجنابه عن الحرام بالمخالطه يثبت الحدّ والرجم، ولكنّه أوّل الكلام، إلا أنّ المستدلّ أراد إثبات الملازمه من عكسه، بأنّه إذا ثبت الحدّ والرجم بذلك، فيثبت به الجنابه ووجوب الغُسل، كما كان المورد من حيث التعليل هكذا .

فعليه لا- يبعد ذلك إذا فرض أنّ المخالطه بإطلاقه ليس بمرادٍ، بل بما يوجب الحدّ والرجم، وليس هو إلا بالدخول والإيلاج ، فحينئذٍ لا يكون بالأولويّه بل يكون من قبيل منصوص العله، وكأنّه أراد بيان أنّه أن كلّما يوجب الحدّ والرجم على الإنسان بهذا النوع من المخالطه، يوجب عليه الغُسل أيضاً، فإذا ثبت الحدّ أو الرجم باللواط، فيثبت عليه الجنابه والغسل أيضاً، وهو المطلوب .

لا يقال : يتمّ هذا الاستدلال لو لم يكن مديلاً بقوله: «إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل»، حيث أنّه يقيد إطلاق الصدر بأن يكون المراد بما يوجب عليه الحدّ والرجم هو الدخول في القبل لا مطلقاً، حتّى يشمل اللواط بالرجل والغلام .

لأنّنا نقول : لازم الجمود بذلك هو عدم التسريه إلى دبر المرأه أيضاً، مع أنّه من المسلّمات من حصول الجنابه بذلك، بل عليه الحدّ والرجم فيما إذا كان من حرام، فيكون ذلك قرينه على أنّ المراد من هذه الجملة، بيان مصداق المورد من تلك الموارد، فيتمّ الاستدلال، كما لا يخفى .

وكذا استدلال وجوب الغسل بإطلاق قوله: «إذا أدخله» و«أولجه» و«غيب

الحشفه»، مع انجبار ضعف الأخبار بالشهره والإجماع .

فأورد عليه المحقق الهمداني، بأنها وارده ومسوقه لبيان وجوب الغسل على الرجل والمرأه عند جماعهما وغيوبه الحشفه، فالتسريه منها إلى الغلام قياس محض .

ولكن يمكن أن يُجاب عنه: بكون المراد من إطلاق «الإيلاج» هو الولوج فيما من شأنه إيجاد الاستلذاذ منه بما يناسبه، لا بمطلق الإيلاج، وبذلك يسرى إلى دبر المرأه، مع عدم كونه متعارفاً بحسب الطبع الأولى ، فدبر الغلام والرجل أيضاً يكون كدبر المرأه فى الإيلاج، ولا يكون خارجاً عن المناسبه، حتى يصدق القياس فى التسريه إليه .

نعم مورد ورود هذه الأخبار ليس إلا فى جماع الرجل والمرأه، كما لا يخفى .

وكذا استدلل على المقام بإطلاق حسنه الحضرمى المرويه فى «الكافى» عن الصادق عليه السلام ، قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة لا ينقيه ماء الدنيا» (١).

فأجيب عنه أولاً : إنها منصرفه عن الجماع الذى لا يتحقق فيه الإنزال، لكونه من الأفراد النادره .

وثانياً : إنَّ الجنابه التى لا- تنقيها ماء الدنيا، غير الجنابه التى هى موضوع مسألتنا، أعنى الحاله المانع من الدخول فى العبادات المشروطه بالطهور، كيف ولو كان المراد منها تلك الجنابه، لدلت الروايه على بطلان الغسل الواقع عقبيها، وعدم ترتب الأثر المقصود منه عليه، فتأمل ، انتهى (٢) .

وفى «مصباح الهدى»، قال : «إنه كان فى مقام تشديد حكم المجامعه مع

١- وسائل الشيعه: من أبواب نكاح المحرم، الباب ١٧ ، الحديث ١ .

٢- مصباح الفقيه ج ٣ ص ٢٦٦ .

الغلام، وأنه لا يطهره ماء الدنيا فيما يتحقق به الجنابه، لا فى مقام بيان ما يتحقق به الجنابه، لكى يؤخذ بإطلاقه، فلا إطلاق لها من هذه الجهة أصلاً^(١). ولكن الإنصاف عدم تماميه ما قاله المحقق الأول، لوضوح أنّ الندره لا توجب عدم دخوله فى الإطلاق .

فى جنابه الخنى

نعم لو سلّمنا الندره، فإنّه لا يمكن دعوى انحصار الإطلاق فيه، للزومه الاستهجان المحترز عنه .

كما لا- يتم إشكاله الثانى أيضاً، لأنّ دعوى المغايره بين الجنابتين، لا توجب عدم تحقّقهما بذلك، فإذا فرض تحقّق الأشدّ به فكان الأضعف داخلاً فيه ، وما يطهره ماء الدنيا ويزيله كان هو الأضعف لا الأشدّ، حيث هو لا يزيل إلاّ بمشيئه الله وغفرانه .

مضافاً إلى ضعف ما رتب عليه فى آخره، بأنّه لو كانت تلك الجنابه هى المقصوده لدلت الروايه على بطلان الغسل الواقع عقبيها .

لوضوح أنّ عدم إمكان إزاله تلك الجنابه وبقائها، لا ينافى كون الغسل واجباً عليه لتحصيل الطهاره المشروطه، ولو كانت من باب كونها مبيحه للصلاه وغيرها، ولعلّه لذلك أمر بالتأمل .

وكيف كان، فإنّ دلالة الروايه على حصول الجنابه بذلك، ممّا لا خفاء فيه، سواء كان بالإنزال أو غيره .

غايه الأمر يفهمنا شدّتها، علاوه على حصول الجنابه بذلك، وشدّه هذا العمل تكون بعدم نقاوه فاعله بماء الدنيا.

وعلى ذلك فإنّه لا يكون الاستدلال بمثل هذا الخبر على حصول أصل الجنابه

بذلك ببعيد، كما لا يخفى، خصوصاً مع عدم وجود دليل صالح على خلافه، إلا الأصل المقطوع بتلك الأخبار، ومفاهيم غير قابله للمعارضه .

ولعل وجود هذه الإطلاقات أوجب ذهاب المعظم على وجوب الغسل بذلك، لا كونه كاشفاً عن وجود دليل آخر بيدهم، ولم يصل إلينا، أو إطلاعهم بما لم نطلع عليه، لقرب زمانهم من الأئمة عليهم السلام دوننا، حتى يقال إنه ليس إلا الظن، وحجته غير ثابتة عندنا، كما أشار إليه المحقق الهمداني، ثم ضعفه بكونه ناشئاً من الحدس والاجتهاد .

ولأجل ذلك أفتينا في تعليقتنا على «العروه» بالوجوب، تبعاً لأكثر المحققين، وأصحاب التعاليق، والله العالم .

فإذا عرفت ثبوت الجنابه بذلك، فيظهر بذلك حكم سائر الفروع من أمثاله، مثل كفايه غيبوبه مقدار الحشفه في مقطوعها وغيره .

بحث في تحقق الجنابه بالنسبه إلى الخُنثى واطأً أو موطوءاً

لا إشكال في تحققها فيهما، فيما إذا كان الواطئ الخُنثى غير مشكل والموطوء مشكلاً، وكان الواطئ في الدبر، سواء أنزل أم لا، إذ لا إشكال في عدم تأثير تردده بين الرجل والمرأه بالنسبه إلى الدبر، في تحقق الجنابه بذلك .

نعم يصح التردد لمن ذهب إلى تقييد الجنابه في الدبر بخصوص المرأه، فعليه لا اطمئنان بحصولها بذلك، فالأصل ينفيتها، والمراد من الأصل ليس أصاله عدم الرجوليه حتى يدعى معارضته مع أصاله عدم كونها إمراً، بل المقصود منه هو الأصل الحكمي، أي الطهاره، وعدم حصول الجنابه باستصحاب الحاله السابقه، كما لا يخفى .

ثم إن حكم الرجل الواطئ في دبرها، يتضح أيضاً على القولين من الجنابه

وعدمها ممّا سبق، لو حده الملاك فيهما .

كما لا إشكال في تحقّق الجنابه بالوطئ في قبل الخنثى مع الإنزال، ولو كان مشكلاً، لأنّ سبب الجنابه بالنسبه إلى الوطئ، كان هو الإنزال لا الوطئ في القبل، حتى يشكك في حصول الجنابه به .

وأما لو أولجت الخنثى في دبر الخنثى _ أو في قبلها _ بلا إنزال، فهل تتحقّق الجنابه به أم لا ؟

قد يقال : بعدم حصول الجنابه، لأصالة البراءة، لاحتمال الزيادة.

هذا، كما عن صاحب «الجواهر»، بل ألحقه به وطئ الواضح في قبل الخنثى، بل وهكذا لو كان الواطئ رجلاً، وكان الوطئ في القبل، لاحتمال كون القبل ثقباً _ كما عليه جماعه من الأصحاب _ بل يجرى هذا الحكم فيما إذا كان الواطئ الخنثى مشكلاً، سواء كان الموطوء رجلاً أو امرأه أو خنثى، في قبلهما في الأخيرين، أو دبرهما، مع عدم الإنزال في الجميع، لو حده الملاك في الجميع .

إلا- أنّ العلامة في «التذكرة» احتمل وجوب الغسل، إذا كان الولوج في قبل الخنثى، مستدلاً بعموم قوله: «إذا التقى الختانان»، وبوجوب الحدّ به.

بل قد احتمل في إيلاج الخنثى في قُبَل المرأة، جنابه المرأة للعموم .

بل قد استقرب وجوب الغسل في إيلاج الخنثى في دبر الغلام .

ولكن لا وجه لكلامه، لوضوح أنّ الالتقاء إنّما يوجب الغسل والحدّ، إذا أحرز كون الولوج بالذكر والفرج، مع أنّهما مشكوكان في حقّ المشكل، إذ مع التحقّق بأحدهما، لا يوجب القطع بذلك لأنّ الأصل ينفيه، خصوصاً في مثل الحدود، مع وجود دليل على الدفع مع الشبهه .

نعم، إذا اجتمع الدخولان، بأن أدخل الرجل بالخنثى، والخنثى بالأنثى، فبالنسبه إلى الخنثى نقطع تفصيلاً بجنابتها، إمّا من جهه الفاعليه لو كانت رجلاً،

أو المفعوليه لو كانت أنثى.

هذا بناءً على عدم كونها طبيعه ثالثه، وإلا قد احتمال عدم تحقّق الجنابه بذلك أيضاً، كما فى «الجواهر» إلاّ إنّ ذهب إلى التأمّل فيه ، ولعلّه كان لأجل عدم تماميّه هذا الاحتمال، لعدم وجود حاله غير الجنابه فى حقّ الثالث بالنسبه إلى عروض هذه الحاله، كما لا يخفى .

وأما بالنسبه إلى الرجل والمرأه، وإن كان يحصل معه العلم الإجمالى بجنابه أحدهما، لكن مرجعه إلى العلم الإجمالى بها بالنسبه إلى واجدى المنى فى الثوب المشترك، حيث يصحّ لكلّ منهما إجراء أصاله الطهاره بالنسبه إلى الأحكام المختصّه دون المشتركه _ كالجماعه ونحوها _ لأنّه يوجب العلم التفصيلى بالبطلان، إمّا بنفسه أو بسبب غيره، كما حقّق فى محلّه .

بقى هنا صورته ما لو تواطأ الخنثيان، ففى نسخه من «طهاره» الشيخ الأكبر _ على حسب نقل المحقّق الآملى _ هو حصول الجنابه لهما، حيث قال: «ولو كانا خنثيين وتواطيا، كانا جنبيين، كما لو كان الخنثى واطياً وموطوءاً»، انتهى .

ثمّ قال الآملى : «ولم يظهر لى وجهه، واحتمل غلط نسخه، كما أنّها مملؤه منه» انتهى كلامه (١).

ولكن فى «الجواهر» _ وتبعه المحقّق الآملى _ : عدم حصول الجنابه لهما، حيث قال : «فلا جنابه على أحدهما لمكان الاحتمال، كما هو واضح» .

ولكن يمكن أن يقال، تأييداً لكلام الشيخ: بأنّ الخنثى الجامع لوصفى الواطئ والموطوء يقطع تفصيلاً بتحقّق الجنابه لها بأحد الوضعين، نظير ما لو كانت واطئاً وموطوءاً .

ولا يجب الغسل بوطء البهيمه، إذا لم ينزل (١).

هذا، ولكن يمكن أن يفترق بين الممّثل والممّثل عليه، حيث أنّ الشخص الواطىء إذا كان معلوماً بالرجوليه، أو الموطوء بكونها امرأه، كان ذلك صحيحاً، بخلاف ما نحن فيه، حيث أنّ الواطىء فى كلّ منهما يحتمل كون الآله فيه زائده، فلا يتحقّق بها الجنابه، إذ الأصل يقتضى نفى الجنابه بذلك .

وكيف كان يقتضى حُسن الاحتياط هنا الإتيان بالغسل، وترك إجراء الحدود، وترك الاكتفاء بهذا الغسل لا يخلو عن وجه وجيه .

(١) عدم حصول الجنابه بذلك عليه المشهور، وإن أدخل تمام ذكره فى قبلها أو دبرها، كما هو خير المحقّق فى «المعتبر» وكذلك فى «الشرائع» وطهاره «المبسوط» والعلّامه فى «المنتهى» و«الإرشاد» و«القواعد» و«جامع المقاصد» و«المسالك» و«الروض»، وكاد يكون صريح «الوسيله» و«الجامع» و«السرائر»، ووافقهم المحقّق الهمدانى والآملى، وإن احتاط بما فى متن كلام «العروه» بالجمع بين الطهارتين .

فى حصول الجنابه بوطء البهيمه

ولكن جماعه كبيره من أصحابنا ذهبوا إلى وجوب الغسل، كما يظهر عن الشيخ فى صوم «المبسوط»، والشهيدى فى «الذكري» و«المسالك» والوحيد البهبهانى، وصاحب «الرياض» والعلّامه فى «المختلف»، والاستاذ المعظم فى «شرح المفاتيح»، بل هو المنقول عن المرتضى، ومال إليه صاحب «الجواهر»، ونفى البعد عن الوجوب الأكبر فى كتاب «الطهاره»، بل قد يظهر من المرتضى دعوى الإجماع عليه، وكونه من المسلّمات .

أقول: لا إشكال فى أنّ مقتضى استصحاب الطهاره، وأصل البراءه عن الأحكام المتعلّقه بالجنابه، بل واستصحاب نفى الموضوع، عدم حصول الجنابه

بمثل هذا الدخول والولوج، الحكم بعدم وجوب ترتيب آثار الجنابه عليه .

إلا- أن يقوم دليل على خلافه، وليس في المورد دليل إلاّ عموم لفظ «الدخول» و«الولوج» و«غيوبه الحشفه» الوارده في الأخبار وقد ادّعى الانصراف فيه إلى الآدمي، فلا يشمل مثل البهائم.

ولا- يخفى إنّ هذا الانصراف كان بحسب الاستعمال خارجاً بحسب الغلبه، لا- الانصراف في معنى لفظه «العوره» و«الفرج»، لوضوح صدق استعمال هذه الألفاظ على البهائم أيضاً .

نعم، قد استدللّ على عدم الجنابه، بمفهوم قوله عليه السلام: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» ، فيكون مفهومه عدم وجوبه عند عدم الالتقاء، كما في البهائم» .

هذا، لكنّه مخدوش بأنّ هذا المفهوم، إنّما هو فيما له ختان، ولذلك يحكم بوجوب الغُسل في الولوج في قُبَل المرأة التي لا ختان لها ، حيث يفهم منها استعمالها من باب الكنايه، على حصول الدخول كما يعتبر في الجنابه .

فإذا صار الأمر هكذا، فلايبعد القول بحصول الجنابه في وطىء البهائم، خصوصاً مع ملاحظه مناسبه الحكم للموضوع من حصول الحاله للإنسان بما يحصل من مجامعه النساء .

في أعمال الكافر حال كفره

بل قد استدّلوا لذلك بالملازمه، المستفاده من صحيحه زراره، في قوله عليه السلام: «أتوجبون عليه الحدّ والرجم، ولا توجبون عليه صاعاً من الماء» .

بل قد ورد هذا التعبير في بعض الكتب: مرسلًا من قولهم ما أوجب الحدّ أوجب الغسل خاصّه مع انجباره بالإجماع المدّعى عن السيّد المرتضى، فتمّ الاستدلال .

ولكن قد أُجيب عنه: بأنّ الملازمه ثابتة في الحدّ الثابت في الزنا، لا في مطلق الحدّ، وحدّ الواطىء للبهيمه ليس حدّ الزنا، وإن أطلق عليه الحدّ في بعض الأخبار .

ولا يخفى ما في الجواب، لوضوح أنّ الوارد هو عنوان الحدّ على نحو

الإطلاق، فلا وجه للتقييد بخصوص الزنا من عندنا ، ولذلك يصح الاستدلال به لإثبات وجوب الغسل في اللواط، مع أن حدّه ليس بحدّ الزنا.

إلا أن يقال : إنّه دخل فيه بواسطة الرّجم المذكور بالخصوص، فلا نحتاج في الاستدلال به من التمسك بلفظ الحدّ، كما لا يخفى .
وكيف كان، فالتقييد بخصوص حدّ الزنا غير معلوم .

نعم قد يرد عليه إنّه ليس في وطىء البهائم حدّ بل تعزير، وإثبات الملازمة فيه أيضاً بواسطة إطلاق الحدّ للتعزير في بعض الأخبار بعيداً .

فبعد إمكان شمول إطلاقات الأخبار للمورد، الموجب لقطع الأصل، لا بأس بالالتزام بالاحتياط بالجمع بين الطهارتين، لأنّ الافتاء بكفايه هذا الغسل عن الوضوء، لا- يخلو عن تأمّل، خصوصاً إذا كان الإنسان موطوءاً للبهائم والحيوانات . فما في المتن من الاحتياط بالجمع متين جداً، كما لا يخفى .

هذا نهاية المجلد الثالث، وقد وقع الفراغ منه ليلة الأربعاء الخامس والعشرون من شهر جمادى الأولى من عام ألف وأربعمائة وتسعه هجريه، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبّل هذا العمل بقبوله الحسن ويجعله ذخراً ليوم فقرى وفاقتى، كما أسأله تعالى أن يترحم على والدّى، وأن يسكنهما الفسيح من جنانه بجوار محمّد وآله الطيبين الأطهار. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

لو أتى بالوضوء على نحو التقية أو الضروره ثم زال العذر ●●● ٩

لو أتى بالوضوء الناقص لعذر ثم زال العذر قبل الصلاة ●●● ١٧

لو زال العذر بعد المسح على الحائل و نداوه اليد باقيه ●●● ١٩

حكم الغايات المترتبة على العمل الفاقد بعد زوال العذر ●●● ٢٠

مسح الرأس على الحائل عند التقية أو الضروره ●●● ٢٣

الترتيب الواجب فى الوضوء ●●● ٢٦

فيما لو أخلّ بالترتيب فى أعمال الوضوء ●●● ٢٩

المراد من الاستدراك فى الإخلال بالترتيب ●●● ٣٨

الترتيب الحكيمى فى الوضوء ●●● ٣٩

المراد من الموالاه فى الوضوء ●●● ٤٢

الموالاه فى الوضوء حكم تكليفى أو وضعى؟ ●●● ٥١

فيما إذا نذر إتيان الوضوء متوالياً ●●● ٥٧

حكم الغسله الثانيه فى الوضوء ●●● ٦٠

تنبيهات عدد الغسلات فى الوضوء ●●● ٧٢

حكم الغسله الثالثه فى الوضوء ●●● ٧٤

حكم تكرار المسح فى الوضوء ●●● ٨٣

٨٧ ••• ما يجزى فى غسلات الوضوء

٨٨ ••• ما يجزى فى غسلات الوضوء

٩٨ ••• اعتبار إيصال الماء تحت الخاتم و نحوه فى الوضوء

٩٩ ••• الشك فى الحاجب فى الوضوء

١١٩ ••• أحكام الجبائر / المراد من الجبيره

١٢٠ ••• أحكام الجبائر إذا أمكن تحصيل الغسل الواجب

١٢٤ ••• أحكام الجبائر إذا لم يمكن تحصيل الغسل الواجب

١٤٨ ••• أحكام الجبائر / المراد من المسح فى أخبار الجبيره

١٥١ ••• أحكام الجبائر / كيفيه المسح

١٥١ ••• أحكام الجبائر / إذا كانت الجبيره فى موضع المسح

١٥٣ ••• أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر متعدده

١٥٥ ••• أحكام الجبائر / لو كانت الجبائر مغصوبه

١٦١ ••• أحكام الجبائر / لو التصق شىء بمحلّ الوضوء و الغسل

١٦٧ ••• أحكام الجبائر / لو لم يمكن المسح على الجبيره

١٦٨ ••• أحكام الجبائر / لو اعتقد الضرر فى غسل البشره ثم تبين خلافه

١٧٠ ••• أحكام الجبائر / لو غسل البشره ثم تبين الضرر

١٧٢ ••• أحكام الجبائر بعد زوال العذر

١٧٨ ••• عدّه أمور وهى: فى وجوب المباشره فى الوضوء

١٩٢ ••• تولّى وضوء العاجز

٢٠٠ ●●● ما يجب فيه المباشرة في الوضوء ●●● ٢٠٠

٢٠١ ●●● كيفيه تولي وضوء العاجز ●●● ٢٠١

٢٠٢ ●●● حكم مس القرآن للمحدث ●●● ٢٠٢

- حكم المسلوس إذا كان له فتره تسع الصلاه و الطهاره ●●● ٢١٠
- حكم المسلوس المتمكن من تحصيل الطهاره أثناء الصلاه بلاعسر ●●● ٢١٣
- حكم المسلوس إذا كان الحدث مستمرًا ●●● ٢٢٩
- حكم المبطون ●●● ٢٣٢
- حكم سلس الريح و النوم ●●● ٢٣٦
- تطهير موضع النجاسه على المسلوس ●●● ٢٣٨
- حكم المسلوس و المبطون فى صلاه الاحتياط ●●● ٢٣٩
- حكم المسلوس و المبطون فى مس كتابه القرآن و ما بحكمه ●●● ٢٤١
- حكم من نذر أن يكون على وضوء دائماً إذا صار مسلوساً ●●● ٢٤٤
- حكم المسلوس و المبطون فى طوافهما و غيره ممّا يشترط بالطهاره ●●● ٢٤٧
- سنن الوضوء ●●● ٢٤٩
- مكروهات الوضوء ●●● ٢٦٣
- أحكام الوضوء / لو تيقن الحدث و شك فى الطهاره ●●● ٢٦٨
- أحكام الوضوء / لو شك فى الطهاره فى أثناء الصلاه ●●● ٢٧٣
- أحكام الوضوء / لو شك فى المتأخر من الطهاره و الحدث ●●● ٢٧٨
- أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الحدث دون الطهاره ●●● ٣٠٢
- أحكام الوضوء / لو علم تاريخ الوضوء دون الحدث ●●● ٣٠٣
- أحكام الوضوء / لو تيقن ترك عضو ●●● ٣٠٥
- أحكام الوضوء / فى الشك فى شىء من أفعاله ●●● ٣٠٦

أحكام الوضوء / فى حكم كثير الشك فى أفعال الوضوء ●●● ٣٢٥

أحكام الوضوء / فى حكم القطّاع فى أفعال الوضوء ●●● ٣٣١

أحكام الوضوء / لو تيقّن الطهاره و شك فى الحدث ●●● ٣٣٣

- أحكام الوضوء / لو شك في الحدث في أثناء الطهاره ●●● ٣٣٦
- في شيء من الوضوء بعد الفراغ عن الوضوء ●●● ٣٣٩
- قاعده الفراغ / هل يكفى نفس الفراغ أم لا؟ ●●● ٣٤٠
- قاعده الفراغ / في الملاك في جريان القاعده ●●● ٣٤٦
- قاعده الفراغ / في أقسام من الشكوك ●●● ٣٤٦
- قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده فيما كان الشك في أصل وجوده ●●● ٣٥٣
- قاعده الفراغ / في جريان القاعده في الغسل الترتيبي ●●● ٣٥٥
- قاعده الفراغ / في الملاك في جريان القاعده ●●● ٣٥٦
- قاعده الفراغ / من كان أحد أعضائه نجساً فتوضأ ثم شك في التطهير ●●● ٣٥٨
- قاعده الفراغ / في جريان القاعده و إن حصل له اليقين قبل الشك ●●● ٣٦١
- قاعده الفراغ / لو علم بالمانع و شك في تقدّم الوضوء و تأخره عليه ●●● ٣٦١
- قاعده الفراغ / لو علم المسح على الحائل و شك في المسوغ له ●●● ٣٦٣
- قاعده الفراغ / عدم جريان القاعده إذا لم يترتب عليه أثر ●●● ٣٦٧
- قاعده الفراغ / لو علم بصلاه و حدث و شك في المتقدّم منهما ●●● ٣٧٨
- قاعده الفراغ / لو شك ثم غفل ثم شك ●●● ٣٨٠
- أحكام الوضوء / لو ترك الاستنجاء و صلى ●●● ٣٩٤
- أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى ●●● ٤٠٥
- أحكام الوضوء / لو نسي تطهير المخرجين و صلى ●●● ٤٠٨
- أحكام الوضوء / لو نسي الاستنجاء و صلى ●●● ٤١٠

أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالخلل فى أحد الوضوئين ●●● ٤٢٩

أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالخلل فى أحد الوضوئين ●●● ٤٤١

أحكام الخلل فى الطهاره / لو علم بالحدث عقيب إحدى الطهارتين ●●● ٤٤٦

لو صَلَّى الخمس بخمس طهارات ثم علم بالحدث عقيب إحداهما ●●● ٤٦٠

لو توضأ وضوئين و صَلَّى بعد كل منهما نافله ثم علم بالحدث عقيب أحدهما ●●● ٤٦٢

فى تعريف الغسل و أقسامه ●●● ٤٦٤

معنى الجنابه لغه و عرفاً ●●● ٤٦٥

سبب الجنابه / خروج المنى ●●● ٤٦٦

ما يعرف به الجنابه عند الشبهه ●●● ٤٧٤

ما يعرف به الجنابه فى المريض ●●● ٤٧٦

ما يعرف به الجنابه فى المرأة ●●● ٤٧٩

لو وجد على جسده أو ثوبه ميتاً ●●● ٤٨٠

السبب الثانى للجنابه / الجماع و إن لم ينزل ●●● ٤٨٩

سبب الجنابه / وطى غير المكلف أو الميت ●●● ٤٩٥

سبب الجنابه / فى وطى الميت ●●● ٤٩٦

سبب الجنابه / المراد من إلتقاء الختانيين ●●● ٤٩٨

سبب الجنابه / فى حكم الأقطع ●●● ٤٩٩

حصول الجنابه بالإيلاج ملفوفاً ●●● ٥٠٢

سبب الجنابه / الوطى فى دبر المرأة بلا إنزال ●●● ٥٠٤

سبب الجنابه / لو وطى غلاماً فأوقبه و لم ينزل ●●● ٥٠٨

دخوله فى الإطلاق. فى جنابه الخنثى ●●● ٥١٣

حصول الجنابه بوطء البهيمه ●●● ٥١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

